

ليبيا

بَيْنَ الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ
صَفْحَاتٌ مِنْ التَّارِيخِ السِّيَاسِيِّ
الجزء الثاني

دولة الاستقلال

الحقبة النفطية ١٩٦٣ - ١٩٦٩

المجلد الخامس

حكومتان (المنقرض ومنازق والبهري واللبوس)

مارس ١٩٦٤ - سبتمبر ١٩٦٨

محمد يوسف المقرئ



مركز الدراسات الليبية - الإسكندرية

حمل جميع كتب الدكتور
محمد يوسف المقرئف

<http://www.al-magariaf.com>



ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي



مركز الدراسات الليبية
أكسفورد — بريطانيا

Centre for Libyan Studies

Suite 220

266 Banbury Road

Oxford OX2 7DL (UK)

جميع حقوق النشر محفوظة للمؤلف، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية أو نشره على شبكة الإنترنت إلا بموافقة الناشر خطياً.

الطبعة الأولى - ٢٠١٨

رقم الإيداع الدولي: ٦-٣٤-٩٠٧١٨٧-١-٩٧٨



توزيع

الفرات للنشر والتوزيع

الحمراء - بناية رسامني

ص.ب: ٦٤٣٥ / ١١٣

بيروت - لبنان

هاتف: ٩٦١ ١٧٥٠ ٠٥٤

فاكس: ٩٦١ ١٧٥٠ ٠٥٣

www.alfurat.com

e-mail: info@alfurat.com



ISBN 978-1-907187-34-6



ليبيا

بَيْنَ الْمَاضِيِّ وَالْحَاضِرِ
صَفْحَاتٌ مِّنَ التَّارِيخِ السِّيَاسِيِّ

الجزء الثاني

رَوْلَةُ الاستقلال

الحقبة النفطية ١٩٦٣ - ١٩٦٩

المجلد الخامس

حُكُومَاتُ السُّقَرِ وَمَازِقُ وَالدَّهْرِي وَالْبَلُوسِ

مارس ١٩٦٤ - سبتمبر ١٩٦٨

مُحَمَّدُ بُوْسُفَةُ الْمُقْرِيفُ



مركز الدراسات الليبية - الإسكندرية

نسخة الكترونية

الإهداء

- إلى أحرار وحرائر الشعب الليبي عبر الزمان وعبر المكان.
 - وإلى كواكب الأبطال من الليبيين، وعلى رأسهم شيخ المجاهدين عمر المختار الذين تصدّوا لجحافل الغزاة من الفاشيست الطليان.. وخطّوا بأرواحهم ودمائهم ملحمة جهاد خالدة.
 - وإلى ذلك الرعيل المبكّر من بناء دولة ليبيا الحديثة بقيادة الرجل الصالح الملك محمد إدريس المهدي السنوسي، الذين اضطلعوا بتلك المهمة بكل الحب للوطن، وبكل الحرص عليه وعلى مقدراته.
 - وإلى كلّ المناضلين الليبيين، وفي مقدمتهم المجاهدان الشهيدان أحمد إبراهيم أحواس والدكتور عمرو خليفة النامي، الذين تصدّوا وقاوموا الفاشيست الجدد حين استولوا على ليبيا منذ الأول من سبتمبر عام ١٩٦٩ فأفسدوا فيها الحرث والنسل، وأشاعوا في ربوعها الآمنة الظلم والخراب والشرّ والتخلّف.
 - وإلى الأجيال الصاعدة التي ترنو إلى غد ليبيا الوضاء القادم بإذن الله، وتتطلّع إلى المشاركة في بناء دولة الاستقلال الثانية، في ظلّ شرعية دستورية ديمقراطية تعمل لإرساء الخير والعدل.. وتحقّق الرخاء والنهضة.
 - إليهم جميعاً أرفع هذا العمل..
- إنصافاً ووفاءً.. واستشارة للضمائر.. واستنهاضاً للهمم.. وأداءً لبعض الواجب.

نسخة الكترونية

كلمة الناشر

هذا الكتاب أبعد بكثير من أن يكون مجرد أكبر موسوعة للتاريخ الليبي الحديث وُضعت بين يدي الباحثين حتى الآن، وإنما هو، فوق ذلك، أكاديمية سياسية ودبلوماسية وتاريخية متحرّكة، يتعلّم فيها السياسيّ فنون السياسة العالميّة وأحبايلها وأسرارها من خلال تفكير السياسيّين في العالم، شرقه وغربه، وخططهم ومسالكهم وأخلاقيّاتهم، ما ظهر منها وما بطن، ويتعلّم الدبلوماسيّ لغة الدبلوماسيّين وخطابهم وفنونهم، ويقرأ خفايا الحقائق الدبلوماسية، والرسائل السريّة، والمناورات الذكيّة، ولا سيّما من خلال الوثائق الغربيّة المفرج عنها، بنصوصها العديدة الموثّقة، وقد استكشفها المؤلّف ونقلها بأمانة عن لغاتها الأصلية. كما يتعلّم المؤرّخ العربيّ أسرار السياسة العالميّة، وخططها المبطّنة، وجذور الأحداث والمؤامرات والانقلابات التي تجري على أرضه، ويكتشف حقيقة الأغراض والأيدي التي تحرّكها هناك في الغرب من وراء الكواليس.

والكتاب، بما يحويه من مئات النصوص والرسائل والبيانات والوثائق التي لم يطلّع عليها القارئ العربيّ حتى الآن، هو كتابٌ في دراسة النصّ السياسيّ والدبلوماسيّ والتاريخيّ، وهو، فضلاً عن كلّ ذلك، ثقافةٌ حقيقيّة وممتعة لكلّ قارئٍ عربيّ يريد أن يعرف على أيّ أرضٍ يقف، وعلى أيّ أرضٍ يقف الآخرون من حوله، من أصدقاء، وأعداء، وأعداء محتملين.

نسخة الكترونية

شكر وامتنان

أود أن أعبر عن عميق شكري وامتناني للأستاذ يوسف بشير المجريسي على المجهود المتميز الذي بذله في مراجعة المجلد الخامس مراجعة نهائية، وإعداد فهرس الأعلام، ولمركز الدراسات الليبية وجهازه، والمشرفين على الإخراج والصف والطبع فضل الصبر والدقة والأناة في وضع اللمسات الفنية الأخيرة وإعطاء الكتاب صورته الحالية.



نسخة الكترونية

مقدمة المجلد الخامس

يسعدني أن أقدم إلى القارئ الكريم هذا المجلد الخامس من سلسلة كتيبي "ليبيا بين الماضي والحاضر" والذي يحتوي على وقفات موجزة من تاريخ أربع من حكومات الحقبة النفطية الست للعهد الملكي في ليبيا، وهي حكومات محمود أحمد المنتصر (الثانية)، وحسين يوسف مازق، وعبد القادر البدري، وعبد الحميد البكوش. وقد سبق لي أن خصصت المجلد الرابع من هذه السلسلة لحكومة محي الدين فكياني أول حكومات الحقبة النفطية، وآمل أن أتمكن بعون الله من أفراد المجلد السادس والأخير منها لحكومة ونيس القذافي، آخر حكومات العهد الملكي، وآخر حكومات الحقبة النفطية الست.

زخرت حقبة هذه الحكومات الأربع، كالحكومة الأولى التي سبقتها من هذه الحقبة (حكومة محي الدين فكياني)، والأخيرة التي تلتها (حكومة ونيس القذافي)، بالعديد من التطورات والوقائع والأحداث والأزمات والمواقف الجسام التي فرض بعضها على الدولة الليبية من الخارج من قبل جيرانها وأشقائها، وحتى من حلفائها، وكان بعضها الآخر من صنع رجال دولتها من الليبيين أنفسهم، مدنيين وعسكريين، ومن قواها الجديدة ونخبها المثقفة والحزبية (طلاب، ونقابات عمال، وعسكريين) عبر المنابر الإعلامية والتجمعات الطلابية والشبابية والنقابية، ومن المواطنين الليبيين العاديين من خلال اندفاعهم في مظاهرات احتجاجية واعتصامات حاشدة اتسمت في بعض الأحيان بالغوغائية وبالغضب وبغياب الشعور بالمسؤولية، وجرت في الغالب بتحريض وتهيج إعلامي خارجي.

شهدت هذه الحقبة النفطية من تاريخ العهد الملكي، كما يتضح من هذا المجلد والذي سبقه، لحظات مليئة بالوقائع والتطورات الواعدة والمفعمة بالآمال الكبيرة والعريضة للدولة الليبية ولشعبها، كما شهدت لحظات أخرى حملت معها تطورات مفعجة خيبت آمال شعبها والمراقبين لشأنها، ونشرت اليأس والخوف حول مستقبل الدولة الليبية.

كان من هذه التطورات الواعدة شروع ليبيا منذ عام ١٩٦٣ في استلام عائداتها النفطية بشكل متواصل ومتنام، الأمر الذي ترتب عليه، ولأول مرة في تاريخها الحديث، تغيير شكل ميزانها التجاري وبشكل مستمر لصالحها، كما شجّع حكوماتها على إطلاق خطتين خمسينتين طموحتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٣ - ١٩٦٨، ١٩٦٩ - ١٩٧٤)

رصدت لهما ما يكفيهما من مخصصات مالية، وشرعت حكومات الحقبة بكل حماس في تنفيذ برامجها ومشروعاتها المتعلقة بشكل أساسي بالبنية التحتية للاقتصاد الليبي، منفتحة على مختلف التجارب والأسواق بتنوع وتعدد توجهات دولها (غربية وشرقية)، واختلاف تقنياتها ومدارسها. كما حرصت في الوقت ذاته على رفع مستوى المعيشة للمواطن الليبي، وتقديم شتى صور الرعاية الاجتماعية والصحية الممكنة له، ومواصلة النهضة التعليمية التي انطلقت منذ بواكير سنوات الاستقلال، فضلاً عن رعاية الشباب. كما أولت جزءاً هاماً من جهودها لاستكمال بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

وحرصت الدولة الليبية في الوقت ذاته على المحافظة على التجربة البرلمانية وتطويرها، وبذل الجهود للإبقاء على حقوق الإنسان الليبي وحرياته، وفي مقدمتها حرية التعبير (في العموم)، عند المستوى المتميز الذي ظلت عليه منذ بداية الاستقلال. كما شرعت في إشراك الشباب في تقلد المناصب العليا في الدولة (رئاسة الوزارة، والوزارات، ورئاسة الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة). ومن التطورات المهمة التي شهدتها هذه الحقبة الشروع في الاهتمام بفكرة "الشخصية الليبية" وإجراء الحوارات العامة المفتوحة حولها.

ومن جهة أخرى، فقد شجع هذا التحول، الذي طرأ على الوضع المالي للدولة الليبية، على أن تبادر للقيام بواجباتها القومية بأريحية وسخاء غير مسبوقين. وقد تجلّى ذلك خاصة في مساندتها للقضية الفلسطينية ودعم ما كان يعرف "بدول المواجهة". كما بادرت أيضاً إلى دعوة الحكومتين البريطانية والأمريكية إلى الدخول معها في مفاوضات من أجل إلغاء المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بوجود قواعدهما العسكرية فوق الأراضي الليبية، رغم الضرورات الأمنية التي كانت تملي عليها استمرار الحاجة إلى وجود هذه القواعد وعساكرها لمواجهة تهديدات وأطماع "الجيران الأشقاء".

كما كان من الأحداث والوقائع المفجعة والمخيبة للآمال التي شهدتها حقبة هذه الحكومات الأربع؛ الأحداث الدامية إثر المظاهرات الصاخبة التي وقعت في مدينة الزاوية وأدت إلى مقتل أحد المواطنين وجرح آخرين. كما كان من هذه الوقائع المظاهرات الاحتجاجية الصاخبة التي وقعت في عدد من المدن الليبية وتواصلت عدة أيام، وبخاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، إثر اندلاع حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل في الخامس من يونيو ١٩٦٧. فقد جرت خلال هذه المظاهرات اعتداءات جسيمة على الأرواح والممتلكات أسفرت عن جرح وقتل عدد من المواطنين اليهود وحرقت متاجرهم، كما تعرضت السفارتان الأمريكية والبريطانية ومكاتبهما في طرابلس وبنغازي لاعتداءات اتسمت بالعنف الشديد. وقد ترتب على هذه الأحداث تملل في أوساط الجيش الليبي تمثل في هروب عدد من ضباطه بآلياتهم أو طائراتهم العسكرية إلى دول الجوار. وقد كان

واضحاً أن هذه الأحداث المؤسفة وقعت تحت تأثير الإعلام المضلل المنبعث من الجارة المصرية، والذي اتهم النظام الليبي بالتواطؤ في تلك الحرب، وهو ما ثبت بطلانه وزيفه. ومن الأحداث المفجعة التي وقعت خلال هذه الحقبة، وبدءاً من عام ١٩٦٥، تعرض بعض آبار النفط والمنشآت النفطية في ليبيا لعمليات تفجير تواصلت حتى فترة آخر حكومات العهد الملكي. وقد أثبتت التحقيقات أن الحكومة المصرية كانت وراءها، مستخدمة بعض العناصر الليبية المخدوعة. ومن الظواهر المؤسفة التي طبعت حقبة هذه الحكومات تنامي انتشار الفساد الإداري والمالي، حتى وإن ظل محصوراً في الطبقات العليا من الإدارة الحكومية. ولم يحل دون استئثار هذه الظاهرة إصدار الملك أكثر من بيان شجب لهذه الظاهرة وتوعد بمحاسبة مقترفيها. ولا شك أن التدخل الحكومي شبه السافر، والتزوير الذي طبع الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر ١٩٦٤ كان أحد الظواهر المفجعة التي شوهت صورة الانتخابات العامة لدى المواطنين أكثر من ذي قبل، على الرغم من أن الملك سارع إلى إلغاء نتائج تلك الانتخابات وأمر بإعادة إجرائها في عام ١٩٦٥.

سيوضح للقارئ من مطالعة صفحات هذا المجلد أن عائدات النفط للدولة الليبية خلال حقبة هذه الحكومات، وإن كانت قد قدمت حلاً لمشكلتها الأساسية المتمثلة في حاجتها الملحة إلى "المال" اللازم لتغطية نفقاتها العامة، سواء لتسيير مرافقها ومؤسساتها الإدارية الأساسية، أو لتغطية احتياجات الإنفاق على مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النفط - كما هو الحال مع معظم الدول الأخرى - جلب معه العديد والجديد من أنواع الصراع والمشاكل والتحديات الاجتماعية والأمنية والسياسية التي انعكست داخلياً بشكل سلبي ومربك على:

- مواقف الملك واختياراته داخلياً وخارجياً.
- مواقف وسلوكيات النخبة السياسية الحاكمة (المدينة والعسكرية) وعلاقاتها فيما بينها.
- تطلعات ومواقف مختلف القوى الاجتماعية واتجاهات الرأي العام الليبي.
- مواقف وعلاقات "القوى الجديدة" فيما بينها وتجاه النظام الملكي.

كما انعكست على علاقات النظام الخارجية:

- مع الجيران، وبخاصة مصر الناصرية التي لم تكف عن التعبير عن أطماعها في ليبيا وتدخلاتها في شؤونها الداخلية بشتى الحجج ومختلف الأساليب، الناعمة والعنيفة.
- ومع حليفتيها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تكشف بعض وثائقهما

السرية المفرج عنها نواياهما في البحث عن بديل للنظام الملكي في ليبيا من بين ما أطلقوا عليه "القوى الجديدة" و"التقدمية".

من الواجب تذكير القارئ، بأن سنوات حكومات الحقبة النفطية الست من عمر العهد الملكي قد وقعت في عقد الستينيات من القرن الماضي الذي وصف بأنه "من أخطر حقب القرن العشرين، وأن هذه الحكومات تزامنت مع تطورات وتحولات بالغة الأهمية على كافة الأصعدة العالمية، وكانت خلالها المنطقة العربية على وجه الخصوص منقسمة تماماً على نفسها، وتعيش ما وصف بأنه "حرب عربية باردة".^١

بقي أن أشير في ختام هذه المقدمة إلى أنني انتهجت في إعداد هذا المجلد المنهج نفسه الذي اعتمدته في إعداد المجلدات الأربعة السابقة، والقائم على الجمع بين السرد والتحليل، كما اعتمدت فيه على المراجع والمصادر ذاتها، والتي يأتي في مقدمتها الوثائق السرية لوزارة الخارجية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المفرج عنها حتى الآن، كما أضفت إلى هذه المراجع كتابين صدرتا بعد فراغي من تأليف المجلدات السابقة وهما:

- "ليبيا: انبعث أمة.. وسقوط دولة"، لمصطفى أحمد بن حليم، رئيس وزراء ليبيا الأسبق.
- "مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي"، لبشير السني المنتصر، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الأسبق.

ومرة أخرى لا يفوتني أن أسجل في هذا المقام قناعتي بأن الحقيقة بالنسبة لكل شيء، وبكل شيء، وعن كل شيء، لا يعلمها إلا الخالق العليم سبحانه وتعالى، ويظل التعامل الإنساني مع التاريخ ووقائعه، قراءة أو تدويناً، قاصراً ومحدوداً، إما عمداً أو سهواً أو جهلاً. وفي اعتقادي أن التاريخ لأية فترة أو حقبة زمنية لشعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات هو مجرد محاولة بشرية، بكل ما في أي عمل بشري من قصور ومحدودية وهوى وعيوب، لاستحضار (أو إعادة بناء وتصوّر) اللحظات الزمنية المكونة لتلك الفترة أو الحقبة، بكل وقائعها وأشخاصها وتفاعلاتها وتطوراتها وتأثيراتها وتداعياتها ودلالاتها ونتائجها، في

١ راجع الفصل الأول من المجلد الرابع "ليبيا بين الماضي والحاضر" للمؤلف.

سياقها الزمني والمكاني، الفردي والعام، المباشر وغير المباشر، المحلي والبعيد، وبكل أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. وإن هذه المجلدات لا تعدو أن تكون مساهمة جد متواضعة في محاولة تدوين وتسجيل بعض الجوانب والأبعاد لهذه اللحظات الزمنية من تاريخ العهد الملكي لدولة الاستقلال الذي امتد قرابة ثمانية عشر عاماً. وفي الختام، فإنني أراني ملزماً بالاعتذار مسبقاً عن أي خطأ أو تقصير أو قصور في إعداد مادة هذا المجلد، وأظل وحدي المسؤول عنها في هذه الدنيا وبين يدي الله سبحانه وتعالى. وما توفيقى إلا بالله.. عليه توكلت وإليه أنيب.

محمد يوسف المقرئ

١٧ / فبراير / ٢٠١٨



نسخة الكترونية



حكومة محمود المنتصر الثانية

(يناير ١٩٦٤ - مارس ١٩٦٥)

نسخة الكترونية

مباحث الفصل

- العودة وتشكيل الوزارة
- مقترحات أمريكية
- استمرار حالة التوتر والمظاهرات
- بداية التدخل المصري السافر
- عبد الناصر يصب الزيت على النار
- المنتصر وإلغاء المعاهدات
- استقالة الملك
- مصرع البوصيري الشلحي
- إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية (خبابها - تداعياتها)
- عودة إلى فكرة إعلان النظام الجمهوري
- إنجازات ووقائع أخرى
- مقر الحكومة .. بين البيضاء وطرابلس
- الانتخابات البرلمانية (أكتوبر ١٩٦٤)
- تحركات بن حليم المربية
- من الوثائق البريطانية
- زيارة دي كاندول وعائلته للملك
- عن نوايا النظامين المصري والجزائري
- عن العلاقات الليبية البريطانية
- لقاء السفير ساريل مع المنتصر (استياء ليبي من أمريكا)
- إلحاح ليبي وتردد أمريكي حول المفاوضات
- تقرير أمريكي عن المعارضة الليبية
- استقالة حكومة المنتصر

نسخة الكترونية

العودة وتشكيل الحكومة

ولد محمود أحمد المنتصر في ٨ أغسطس ١٩٠٣ بمدينة العجيلات، حيث كان والده أحمد ضياء الدين المنتصر يشغل منصب قائم مقام هناك إبان العهد العثماني في ليبيا.

تلقى تعليمه الابتدائي بمدارس طرابلس، ثم التحق بجامعة روما. وابتدأ حياته العملية بتولي رئاسة مجلس إدارة الأوقاف الإسلامية من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٤٩، وفي عام ١٩٣٦ عين رئيساً لمجلس إدارة المدرسة الإسلامية العليا بطرابلس، وكان عضواً مؤسساً في "هيئة تحرير ليبيا" التي تأسست عام ١٩٤٧ برئاسة بشير السعداوي، وفي عام ١٩٥٠ عين نائباً لرئيس مجلس الإدارة العسكرية البريطانية في إقليم طرابلس.

في أواخر عام ١٩٥٠ اختير المنتصر كأحد المندوبين عن إقليم طرابلس في "الجمعية الوطنية التأسيسية" التي اختيرت لوضع دستور ليبيا بعد إعلان استقلالها، والتي بدأت اجتماعاتها بطرابلس في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠، وفي مارس ١٩٥١ كلف المنتصر بتشكيل حكومة "ولاية طرابلس"، ولم ينته الشهر حتى كلف المنتصر بتشكيل الحكومة الاتحادية المؤقتة للدولة الليبية.

ومع الإعلان عن استقلال ليبيا في ٢٤/١٢/١٩٥١ من قبل الملك إدريس، وقع اختياره على محمود المنتصر ليكون رئيس أول حكومة للمملكة الليبية المتحدة، وبقي في هذا المنصب إلى حين إعلان استقالته في ١٥ فبراير ١٩٥٤.

وعلى الرغم من أن محمود المنتصر بدا حين قدم استقالة وزارته الأولى في ١٥/٢/١٩٥٤ على غير وفاق مع الملك إدريس حول قضية علاقة الحكومة الاتحادية بالولاية، وبسبب تدخلات ناظر الخاصة الملكية يومذاك إبراهيم الشلحي في شؤون الحكم، فإن المنتصر ظل قريباً من الملك بحكم المنصب الذي تقلده منذ ذاك اليوم كمستشار خاص للملك، وبحكم أن الملك كثيراً ما استدعاه للتشاور معه حول عدد من الأمور الهامة، كما حدث في مطلع عام ١٩٥٥ عندما كان الملك يفكر في إعلان الجمهورية في البلاد. وفضلاً عن ذلك فقد شغل المنتصر منصب سفير ليبيا لدى كل من بريطانيا وإيطاليا، ووزير مفوض باليونان ويوغسلافيا خلال الأعوام ١٩٥٤-١٩٦٠.

وصف المنتصر من قبل عدد من معاصريه من رجال الحكم خلال تلك الحقبة بأوصاف

كان من بينها ما أورده مصطفى بن حليم في مذكراته:^٢

"أعجبني فيه كياسته ونزاهته وإخلاصه للوطن وللملك... تبيّن لي أنه يراعي الصدق التام في علاقاته الدولية، ويتبع أساليب أخلاقية عالية، ويتوقع أن يعامله الغربيون بنفس أساليب الإخلاص والصدق.. وكنت أقول له إن السياسة الدولية تستدعي الكثير من المناورات والمكر والخداع، ولكن الرئيس المنتصر كان ينفر من هذه الآراء... ولكنني أخشى أن معايير الأخلاقية العالية وأساليبه المترفعة قد لا يوصلانه للحصول من بريطانيا على أحسن الشروط لصالح ليبيا."

كما وصف محمد بن عثمان الصيد الذي عمل وزيراً في حكومة المنتصر الأولى رئيسه بقوله:^٣

"إنه خدم بلاده حين تولى رئاسة الحكومة الليبية، كما أنه رجل كريم مضياف." "ويتصف محمود المنتصر بالشجاعة والنزاهة والرجولة، ولكنه كان أرسقراطياً ولديه أنفة وكبرياء."^٤

لم يكن غريباً إذن، في ظل اضطراب الأوضاع الذي شهدته البلاد منذ منتصف شهر يناير ١٩٦٤ واستقالة وزارة فكيني العاصفة يوم ٢٢ / ١ / ١٩٦٤، أن يلجأ الملك إلى تكليف المنتصر بتشكيل الوزارة مرة أخرى، رغم أن الأخير كان قد تجاوز الستين من عمره، وكان يعاني من مرض ارتفاع ضغط الدم.^٥

لم يتردد المنتصر في الاستجابة لتكليف الملك له، وقام بتشكيل وزارته في الثاني والعشرين من يناير ١٩٦٤ والتي تكونت في غالبها من "كهول مخضرمين تقليديين" كما صمّت أحد الشباب، هو عبد الحميد البكوش، وزيراً للعدل،^٦ فضلاً عن حسين مازق^٧ والي برقة السابق وأحد أقوى الزعامات البرقاوية الذي دخل الوزارة (المركزية) لأول مرة كوزير للخارجية، كما احتفظ المنتصر لنفسه بوزارة الداخلية.^٨

- ٢ "صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق" (لندن: الهاني، ١٩٩٢)، ص ٤٥.
- ٣ محطات من تاريخ ليبيا: مذكرات رئيس الحكومة الأسبق (الرباط: أعدها للنشر طلحة جبريل، ١٩٩٦)، ص ٢٧٧، ٢٨٣.
- ٤ أشار التقرير السري الذي أعده السفير البريطاني في ليبيا المستر رودريك ساريل (Roderick Sarell) عن أحداث عام ١٩٦٤ إلى أن محمود المنتصر لم يكن يأبه بصورته لدى الرأي العام وما يُعرف بـ "العلاقات العامة". التقرير مؤرخ في ٤ / ١ / ١٩٦٥ بالملف FO 371/124210.
- ٥ للمزيد حول شخصية وسجايا المنتصر، انظر مذكرات بشير السني المنتصر "مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي" (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨).
- ٦ وردت هذه العبارة في ص ١٣٨ من مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ومن المؤكد أن هذه العبارة لا تنطبق على حسين مازق الذي كان يبلغ يومذاك (٤٨) عاماً، أو عبد الحميد البكوش الذي كان عمره يومذاك (٣١) عاماً، وكذلك عمر الباروني.
- ٧ خرج البكوش في أول تعديل وزاري أدخله المنتصر على وزارته في ٢٦ / ٣ / ١٩٦٤ وحل محله في منصب وزير العدل الشيخ عبد الرحمن القلهود.
- ٨ من المهم معرفة كيف وقع اختيار المنتصر على حسين مازق كوزير للخارجية. والواقع أن أداء المنتصر ومازق قد بدد كافة التصورات التي كانت شائعة حولها وكانت تعتبرهما رمزاً للإقليمية الطرابلسية والبرقاوية. لقد برز أن المنتصر ومازق، وبخاصة من خلال موقفهما من قضية جلاء القوات الأمريكية والبريطانية، وإدارتهما للمفاوضات مع أمريكا وبريطانيا حول هذا الموضوع عام ١٩٦٤، كرمزين شاخصين للوطنية، وقدمتا نموذجا ومثالا رقيقاً للوحدة الوطنية، ولتعاون النخبة الحاكمة من أجل المصلحة الوطنية العليا. وأتمنى على الباحثين أن يولوا هذا الموضوع ما يستحقه من بحث ودراسة وتوثيق.
- ٩ كان الدكتور فكيني قد احتفظ لنفسه بمنصب وزير الخارجية طوال فترة وزارته.

وقد تشكلت حكومة المنتصر الثانية في البداية على النحو التالي:

محمود المنتصر	رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية
إبراهيم بن شعبان	وزيراً للصناعة
أبو بكر نعامه	وزيراً للدولة
عمر الباروني	وزيراً للدولة
سالم لطفي القاضي	وزيراً للمالية
حسين مازق	وزيراً للخارجية
حسن ظافر بركان	وزيراً للإعلام
محمد الميت	وزيراً للمعارف
عبد الحميد البكوش	وزيراً للعدل
محمد بك درنة	وزيراً للزراعة
حسين بالعون	وزيراً للمواصلات والأشغال العامة
علي نور الدين العنيزي	وزيراً لشؤون البترول
سيف النصر عبد الجليل	وزيراً للدفاع
أحمد البشتي	وزيراً للصحة
حامد العبيدي	وزيراً للتخطيط والتنمية
المهدي بوزو	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

غير أن المنتصر سرعان ما أدخل في ٢٦/٣/١٩٦٤ تعديلاً واسعاً على وزارته، فأشرك عدداً من الشخصيات القوية ومن الوزراء الشباب المثقفين، كما تولى عن وزارة الداخلية لمحمود البشتي فأصبحت تشكيلة الوزارة على النحو الآتي:

- ١- محمود المنتصر
- ٢- حسين مازق
- ٣- محمود البشتي
- رئيساً للوزراء
- وزيراً للخارجية
- وزيراً للداخلية

٤- عبد الرحمن القلهود	وزيراً للعدل ^{١٠}
٥- سالم لطفي القاضي	وزيراً للمالية
٦- إبراهيم بن شعبان	وزيراً للأشغال العامة
٧- خليفة التليسي	وزيراً للأبناء والإرشاد
٨- عبد المولى لنقي	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
٩- أحمد البشتي	وزيراً للصحة
١٠- منير البعباع	وزيراً للمعارف
١١- محمد بك درنة	وزيراً للزراعة
١٢- السنوسي لطوش	وزيراً للمواصلات والأشغال العامة
١٣- فؤاد الكعبازي	وزيراً لشؤون البترول
١٤- سيف النصر عبد الجليل	وزيراً للدفاع
١٥- حامد العبيدي	وزيراً للتخطيط والتنمية
١٥- حسن ظافر بركان	وزيراً للاقتصاد الوطني
١٧- عبد الله سكتة	وزيراً للدولة
١٨- عمر الباروني	وزيراً للدولة
١٩- أبو بكر نعامة	وزيراً للدولة
٢٠- عبد القادر البدري	وزيراً للدولة

وفي ٥/٦/١٩٦٤ استقال من الوزارة كل من وزير العدل^{١١} ووزيري الدولة، كما جرى في ٢٩/٧/١٩٦٤ إقصاء وزير الدفاع سيف النصر عبد الجليل بسبب صفقة الدبابات مع أمريكا^{١٢} وتم تعيين عبد السلام بسيكري خلفاً له.

وإثر ظهور الاحتجاجات بتزوير الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٠/١٠/١٩٦٤^{١٣} قام المنتصر بإدخال تعديل على وزارته خرج بموجه إبراهيم بن شعبان (وزير الأشغال العامة ورئيس الوزراء بالوكالة) ومحمود البشتي وزير الداخلية، كما أعاد إلى وزارة العدل عبد الحميد البكوش، وأدخل إلى تشكيلة وزارته عدداً من الوزراء الجدد هم:

- محمد المنصوري وزيراً للداخلية

١٠ خلف عبد الرحمن القلهود عبد الحميد البكوش في وزارة العدل، إذ إن الأخير استقال من الوزارة لكي يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب.

١١ جرى تعيين الشيخ عبد الرحمن القلهود مفتياً للبلاد.

١٢ انظر مبحث "صفقة الدبابات الأمريكية" في هذا الفصل.

١٣ انظر مبحث "الانتخابات البرلمانية (أكتوبر ١٩٦٤)" في هذا الفصل.

- فاضل الأمير
- منصور كعبار^{١٤}
- مصطفى بن زكري^{١٥}
- وزيراً للأشغال العامة
- وزيراً للاقتصاد الوطني
- وزيراً للصحة



١٤ أورد بشير السني المنتصر في مذكراته أن المنتصر اقترح في البداية تعيين منصور رشيد الكيخيا وزيراً للاقتصاد، إلا أن الملك رفض الاقتراح، الأمر الذي جعل المنتصر يختار منصور كعبار، مصدر سابق، ص ٢١٣.

١٥ كان يشغل قبل ذلك منصب عميد بلدية طرابلس.

مقترحات أمريكية

مرّ بنا كيف أن البريطانيين والأمريكان عقدوا - كعادتهم - اجتماعاً تنسيقياً في العاصمة الأمريكية واشنطن بشأن ليبيا يوم ٧/١/١٩٦٤،^{١٦} وكما رأينا فقد انفجر الوضع الأمني في ليبيا فجأة خلال أقل من أسبوع من انعقاد ذلك الاجتماع، وكان واضحاً أن تداعيات انفجار الوضع الأمني في أعقاب المظاهرات التي تواصلت منذ ١٣/١/١٩٦٤ كادت أن تؤدي إلى ثورة عارمة في أنحاء البلاد. في ضوء ذلك، سارع المستر ديفيد نيوسوم مدير إدارة شمال إفريقيا في الخارجية الأمريكية بإرسال رسالة سرية مؤرخة في ٢٠/٢/١٩٦٤ إلى مدير الإدارة الإفريقية بالوزارة ضمّنها جملة من "البدائل" التي اقترح إضافتها إلى "خطط الطوارئ" المعدة لمواجهة تطورات الحالة في ليبيا.

كان مما جاء في رسالة نيوسوم:^{١٧}

"في ضوء المظاهرات الحالية وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها ليبيا خلال شهر يناير الماضي، وفي ضوء ردود الفعل إزاء الأزمة العارضة من قبل الشخصيات الرئيسية في الدولة، الملك وولي العهد وعدد من كبار الشخصيات السياسية، يبدو أنه أصبح من المرغوب فيه من جانبنا أن نفكر في المزيد من "البدائل" التي ينبغي علينا ضمّنها إلى "خطط الطوارئ" التي سبق لنا تطويرها على امتداد السنوات الماضية لمواجهة الحالة في ليبيا."

"لقد ظل تفكيرنا حتى الآن يقوم على أساس أن السبيل الأفضل لضمان الاستقرار السياسي في ليبيا، وبالتالي حماية مصالحنا الجوهرية فيها، هو من خلال عملنا بطرق لا تبدو متطفلة أو ظاهرة للعيان لتسهيل اعتلاء وليّ العهد للعرش."

"غير أن تداعي الأحداث السياسية في ليبيا أصبح يتم بسرعة كبيرة، تحت التأثير الفعّال لتنامي وانتشار التعليم، والتنمية الاقتصادية المتسارعة، والتغيرات الاجتماعية التي أصبحت تباعد بالمجتمع الليبي عن علاقاته القبلية السابقة وتأخذ به في طريق الحياة العصرية المدنية."

"وفضلاً عن ذلك، ولسوء الحظ، فإن وليّ العهد، بات يشكل - باطراد متواصل - رهاناً خاسراً بالنسبة للمستقبل. إن خلفيته وتعليمه هما من طراز عتيق، ديني، ومحافظ جداً. وفضلاً عن ذلك فإن شخصيته لا تدل على اكتسابها لأية مؤشرات قوة. ومن ثم فإن الفجوة بين الدور الذي عليه أن يلعبه كملك مقبل للبلاد وبين قدراته السياسية تزداد اتساعاً على عكس ما كنا نتمناه."

١٦ انظر "حكومة فكنيني".

١٧ الرسالة بالملف المركزي لوزارة الخارجية الأمريكية رقم POL 15-1 Libya.

بعد هذا التقديم، يشير المستر نيوسوم في رسالته تحديداً إلى أربعة من المقترحات البديلة، تتضمن إصلاحات سياسية وإدارية يمكنها - فيما لو قام الملك بها - أن تساعد، في المدى البعيد، على إيجاد استقرار سياسي في البلاد. وتتلخص هذه البدائل في:

- ١- أن يعلن الملك النظام الجمهوري في البلاد. وهو الاقتراح الذي سبق للملك إدريس أن لوّح به في الماضي. غير أن هذا الاقتراح يتطلب البحث عن شخصية سياسية لشغل منصب رئيس الجمهورية ليست قوية فحسب، ولكنها قادرة في الوقت ذاته على استرضاء كافة القوى والعناصر السياسية في ليبيا.
- ٢- أن يتنازل الملك إدريس عن العرش لولي عهده.

٣- أن يدعو الملك إلى اجتماع عام تحت رعايته، يحضره كافة الزعماء السياسيين في البلاد، يقومون خلاله بأداء القسم على الولاء للدستور ولولي العهد كخليفة للملك.

٤- أن يعبر الملك بشكل علني، وأن يتصرف بطريقة صريحة، تعطي الانطباع للشعب عن ثقته في ولي العهد، الذي عليه بدوره أن يتحدث ويتصرف بطريقة تدل على أنه رئيس الدولة المقبل.

وبعد أن يورد المستر نيوسوم هذه البدائل، يقترح، بعد الاتفاق على بديل مناسب بينها من قبل الإدارة الأمريكية، أن يتم التشاور مع الحكومة البريطانية حول شخصية مناسبة قريبة من الملك إدريس وتحظى بثقته الكاملة، يُعهد إليها بتقديم الاقتراح المناسب له بشكل مباشر وبسرية مطلقة، على أساس أن الحكومتين البريطانية والأمريكية، ومن منطلق اهتمامهما بمستقبل ليبيا، تريان أن يقوم الملك إدريس، وهو الحريص على سعادة وأمن ورخاء شعبه، باتخاذ خطوات في اتجاه تبديد أية شكوك حول مآل السلطة في البلاد بعد وفاته.^{١٨}

كما أشار المستر نيوسوم في رسالته إلى شخصيتين على وجه التحديد كمرشحين لأن يقوم أي منهما بمهمة إبلاغ الملك إدريس بالاقتراح الذي يجري الاتفاق عليه، هما السير أليك كيركبرايد (Alec Kirkbride) أول سفير لبريطانيا في ليبيا، والمستر أدريان بلت (Adrian Pelt) مبعوث الأمم المتحدة الذي أشرف على استقلال ليبيا (١٩٤٩-١٩٥١)، فقد عرف الاثنان بعلاقتهم الحميمة بالملك إدريس.^{١٩} ولا يوجد في الوثائق السرية المنشورة

١٨ سيلاحظ القارئ أن حجة وجود شكوك حول مستقبل البلاد بعد غياب الملك، أو استقالته، هي التي استعملت من قبل الإدارة الأمريكية (ومن قبل نيوسوم بالذات) في تبرير موقفها المرحب بانقلاب سبتمبر فور وقوعه. انظر "انقلاب بقيادة خير" للمؤلف.

١٩ يلاحظ أن المستر نيوسوم أسقط من قائمة المرشحين للقيام بهذه المهمة المستر دي كاندول، إذ إنه لم يكن يحظى برضا الأمريكان عنه رغم أنه من أكثر الشخصيات قرباً من الملك إدريس.

ما يدل على أن تطورات الأحداث في ليبيا سارت منذ ذاك اليوم في اتجاه صرف الحكومتين البريطانية والأمريكية نظريتهما عن تلك المقترحات. ولعل أهم التطورات في هذا الشأن وفاة ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي في حادث سيارة يوم ٢٣ إبريل ١٩٦٤^{٢٠} والذي كان أثناء حياته يشكل أكبر تهديد لفرص وليّ العهد بتولي الحكم عقب وفاة الملك إدريس.

نسخة الكترونية

٢٠ من الأمور اللافتة للنظر أن وفاة البوصيري الشلحي وتأثيراتها لم تلق أي اهتمام في تقارير سفاري بريطانيا وأمريكا، رغم أن هذه التقارير حفلت بالكثير من المعلومات والأخبار والتحليلات المتعلقة به حتى يوم وفاته!

استمرار حالة التوتر والمظاهرات

إثر استقالة محي الدين فكيني، الذي كان قد اكتسب شعبية في أوساط الليبيين، قامت في المدن الرئيسية (على الأخص طرابلس وبنغازي) مظاهرات صاحبة أدت إلى استمرار حالة التوتر في البلاد. وكان مما زاد في تصاعد هذه الحالة، فضلاً عن تداعيات التحقيق في مقتل الطلبة في بنغازي،^{٢١} قيام أجهزة الإعلام المصرية، وفي مقدمتها "صوت العرب"، بشن حملة دعائية ظالمة ضد رئيس الوزراء الجديد المنتصر، صوّرت أنه عميل لبريطانيا جيء به لتجديد الاتفاقيات العسكرية، وإخراج ليبيا من جامعة الدول العربية. وتواصلت المظاهرات بشكل متقطع حتى يوم ٢٥ / ١ / ١٩٦٤ ولم تهدأ إلا بعد أن وجه رئيس الوزراء المنتصر بياناً عبر الإذاعة المرئية نفى فيه أن تكون وزارته قد جاءت خصيصاً لقمع المواطنين، أو منعهم من نصرته قضايا أمتهم العربية. كما عين لجنة برئاسة حسين مازق للنظر في حادث إطلاق النار على المتظاهرين في بنغازي. وقد بحثت اللجنة في الموضوع بما ارتضاه المواطنون والشرطة معاً.^{٢٢} كما كان من ردود الفعل المبكرة من قبل الحكومة لهذه الحالة قيامها في ٢٨ / ٣ / ١٩٦٤ بمنع صحيفتي "البلاغ" و"الشعب" من الصدور بحجة نشرهما مقالات مثيرة للرأي العام (قامت الصحيفتان برفع قضية احتجاجاً على قرار الحكومة، وحكمت المحكمة في صالح الصحيفتين، وتمكنتا من مواصلة الصدور).

ويصف بشير السني المنتصر^{٢٣} في مذكراته البيئة السياسية غير المرحبة بعودة محمود المنتصر إلى رئاسة الحكومة كالتالي:^{٢٤}

"كانت ثقة الملك القوية بمحمود المنتصر موضع حذر في برقة... وكان على علاقة غير ودية مع والي فزان السيد أحمد سيف النصر بحجة علاقة السيد محمود المنتصر السابقة مع إيطاليا.... والسيد محمود المنتصر لم يكن موضع ثقة مصر لعلاقته الوطيدة ببريطانيا.. ولم يكن موضع ثقة الأمريكيين أيضاً لكونه من الساسة التقليديين من أنصار البريطانيين، وهو ليس زعيماً جماهيرياً، وخاصة في مدينة طرابلس، لهذا ترى فيه أمريكا خطراً، لأنه لن يستطيع السيطرة على القوى المعارضة ويعرض البلاد لانقلاب شيوعي، وهو غير معروف من كثير من الشباب المثقف، ويرون فيه شخصية تقليدية قديمة، ومن أسرة محافظة لا تشارك جماهير

٢١ انظر بشأن تداعيات هذا الموضوع ما ورد في كتاب سامي حكيم "هذه ليبيا" (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠)، ص ٧٤-٩٦. ٣٦٠.
٢٢ - خدوري مجيد، ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد (بيروت، نيويورك: دار الثقافة بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٣٦٠.
٢٣ عمل بشير السني المنتصر مع محمود المنتصر كوكيل وزارة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، وكانت تربطه به صلة قرابة أسرية.
٢٤ "مصدر سابق، ص ١٤٦، ١٤٧.

الشعب مشاعرها ومشاكلها، وغير مقبول من رجال الأعمال لأنه معروف بنزاهته المتناهية، ولا يقبل مساومة أو وساطة لخدمة مصالحهم، وهو أيضاً غير محبوب من ولي العهد الحسن لأنه يعتقد أنه غير مخلص له وضد ولايته للعرش، وأنه يساند عائلة أحمد الشريف السنوسي التي تعتقد أنها أحق بالعرش بعد وفاة الملك... بالإضافة إلى هذا كله فإن السيد محمود المنتصر لا ينال رضا بعض أفراد عائلته الذين يعتقدون أنه تولى منصب رئاسة الوزارة بسبب انتمائه إلى العائلة، وخاصة عمه السيد سالم عمر المنتصر... وأهم من ذلك كله كانت علاقة السيد محمود المنتصر مع الحاشية الملكية، وبالأخص إبراهيم الشلحي في وزارته الأولى (١٩٥١-١٩٥٤)، على أسوأ حال..."

كما أضاف بشير السني المنتصر في موضع آخر من مذكراته:^{٢٥}

"عندما استقال الدكتور فكيحي كانت بريطانيا وأمريكا تتوقعان تعيين رئيس حكومة بديل من الشباب، وشعبي حتى يسير على خطوات الدكتور فكيحي، ويقوم بإصلاح الوضع الداخلي الذي بدأ يتدهور ويعرض المصالح الغربية للخطر... كان عدم ترحيب بريطانيا وأمريكا بحكومة محمود المنتصر لا يرجع إلى الشك في حرصه على المحافظة على علاقات الصداقة المتينة بين ليبيا وبريطانيا وأمريكا، بل على العكس، كانت بريطانيا وأمريكا تعتقد أن هذه السياسة التي عرف بها لدى الشعب الليبي، وبأنه صديق وحليف لبريطانيا، لا تجعله الشخص الذي يخدم المصالح البريطانية والأمريكية في الظروف الجديدة التي يمر بها الشرق الأوسط وليبيا."

بداية التدخل المصري السافر

يروى مصطفى بن حليم في كتابه "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة" قصة ذات دلالة مهمة بشأن بداية التدخل المصري في الشأن الليبي غداة تشكيل محمود المنتصر لحكومته، جاء فيها:^{٢٦}

"ليسمح لي القراء التحدث لأول مرة عن تفاصيل مقابلة غربية بين وزير الداخلية المصري آنذاك زكريا محي الدين وبينني، لما لها من أهمية للدلالة على بداية عهد تدخل المخابرات المصرية في الشأن الليبي غداة تشكيل المنتصر لوزارته."

وبعد أن يروي بن حليم ملاسبات اللقاء الذي تم بينه وبين زكريا محي الدين^{٢٧} في منزل الأخير في القاهرة، وبناءً على طلبه، يعرض لما دار بينهما من حديث على النحو التالي:

"بعد المجاملات والحديث عن الأوضاع العربية المعاصرة؛ بادرنى بعرض طويل عن هواجس ومخاوف القيادة المصرية من تطورات الأحداث في ليبيا التي أدت إلى إقالة فكياني، القومي العربي، وإعادة محمود المنتصر إلى سدة الحكم، ليعدل مسار السياسة الليبية ويوجهها اتجاهاً غربياً استعمارياً، وأنه سيجدد المعاهدة البريطانية التي أقامها سنة ١٩٥٢ [١٩٥٣] مع بريطانيا، وسيعمل على إخراج ليبيا من الجامعة العربية، وباختصار (سيحول ليبيا إلى مستعمرة انجليزية فعلاً مستقلة اسمياً)، وذكر الكثير من النعوت الظالمة لمحمود المنتصر، ثم أتى إلى بيت القصيد وقال: إننا نهدف للتعاون مع الوطنيين الليبيين أمثالك لإقامة جبهة وطنية من السياسيين الليبيين ذوي التوجهات القومية العربية لتقف سداً أمام هرولة محمود المنتصر بليبيا نحو مصير غربي مجهول".

ثم ينسب بن حليم إلى نفسه أنه رد على كلام زكريا محي الدين قائلاً له:

"... إن أغلب ما سمعته منه [أي من محي الدين] لا يستند لأي أساس من الصحة، وما قيل له عن محمود المنتصر إما نابع عن سطحية، أو جهل متعمد، ورغم صداقتي لمحمود المنتصر واختلافي معه في بعض من توجهاته السياسية، فإنني اتفق معه في صواب تعاوننا مع الغرب، ولكن ضمن إطار أفضل، ولكنني أكدت له أن المنتصر ليبي وطني، ولا يحمل مصر أي عداء، وهو واقعي في سياسته، ولن يجدد المعاهدة البريطانية لأن تجديدها وقع منذ سنتين، وقام به محمد بن عثمان الصيد سنة ١٩٦٢/١٩٦٣، وكذلك محمود المنتصر هو الذي أدخل ليبيا إلى

٢٦ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة" (كولونيا، ألمانيا: دار الجمل، ٢٠٠٣)، ص ٢٩٤-٢٩٦.
٢٧ وصفه بن حليم بأنه، بالإضافة إلى منصب وزير الداخلية، كان هو المسؤول الأول عن جميع أجهزة المخابرات المصرية.

جامعة الدول العربية إبان وزارته الأولى سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ وليس من المعقول أن يعود للحكم ليخرج ليبيا من الجامعة..."

ثم يواصل بن حليم سرده لرده على ما اقترحه وزير الداخلية المصري زكريا محي الدين حول إنشاء "جبهة وطنية" تضم شخصيات سياسية ليبية لمعاداة حكومة المنتصر وتوجهاتها قائلاً:

"أما تعاونكم مع الوطنيين الليبيين لإيقاف هرولة ليبية نحو مصير غربي مجهول، فإن ليبيا مستمرة في تعاونها مع الإخوة العرب، وهي سائرة على درب قومي عربي، وهي بأيدٍ أمينة من الملك إدريس ورئيس وزرائه وزملائه أمثال مازق والفلهود..."

ثم أضاف بن حليم قائلاً:

"اسمح لي يا أخ زكريا أن أكرر لك قولاً قلته للرئيس جمال عبد الناصر منذ سنتين: إن جاءكم ليبسي يدعي أنه أكثر عروبة ووطنية وصدقاً من إدريس السنوسي فلا تصدقوه، ولو كنت أنا المدعي، واسمح لي يا أخ زكريا أن أقدم لك نصيحة مخلصية: اطمئنوا لإخوانكم وجيرانكم في ليبيا، ولا تحملوا أنفسكم مشقة التدخل في شؤونهم، ودعوهم يديروا أمورهم فيما بينهم..."

ثم ينسب بن حليم إلى مضيفه زكريا محي الدين أنه شكره على صراحته، ووعدته بأنه سيفكر فيما سمعه منه.

وبعد أن يورد بن حليم أنه قام عند عودته لطرابلس بنقل الحديث (الذي جرى بينه وبين زكريا محي الدين) إلى رئيس الوزراء محمود المنتصر، ختم روايته لهذه الواقعة بعبارات جاء فيها:

"لقد أشعرتني لقائي مع زكريا محي الدين بجلاء أن عهد التدخل المصري في الشأن الليبي قد بدأ بالفعل، وأن الرئيس عبد الناصر أو أجهزة مخابراته سيستهزون زعزعة الثقة بين الشعب الليبي وحكومته، والظروف الحرجة التي يواجهها محمود المنتصر، لإحراجه ثم إخراجه أو إخضاعه."

عبد الناصر يصب الزيت على النار

لم يكن غريباً، في ضوء ما أشار إليه بن حليم بشأن الحوار الذي جرى بينه وبين وزير الداخلية المصري زكريا محي الدين، والذي يفهم منه أن مصر عازمة على التدخل في الشأن الليبي بسبب عدم اطمئنانها لتوجهات محمود المنتصر، لم يكن غريباً أنه ما أن أخذت الأحداث تتجه في ليبيا نحو الهدوء والاستقرار، حتى قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإلقاء خطاب يوم ٢٢ / ٢ / ١٩٦٤ المصادف للذكرى السادسة لقيام الوحدة بين سوريا ومصر^{٢٨} تعرض فيه للقواعد الأجنبية في ليبيا. وكان مما جاء في ذلك الخطاب:

"إن الشعب العربي ينتظر اليوم الذي تحتفل الأمة العربية بالجلاء الكامل للقواعد الأجنبية، لأن القواعد الأجنبية الموجودة في ليبيا هي نتيجة الاستعمار، وأنها خطر على الأمة العربية كلها."

ثم أضاف قائلاً:

"إن بريطانيا الآن تحاول تجديد الاتفاقية المعقودة مع ليبيا... وأن تحتفظ بالقواعد العسكرية."^{٢٩} ثم تساءل:

"كيف يمكن للجيش المصري والجيش العربية أن تواجه إسرائيل وهناك قواعد إنجليزية-أمريكية على الحدود المصرية الغربية؟"^{٣٠}

ما الذي دفع بالرئيس عبد الناصر لتضمين خطابه تلك الفقرات رغم علمه واعترافه، في خطاب علني ألقاه في مدينة بور سعيد عام ١٩٥٧ في الذكرى الأولى للعدوان الثلاثي على مصر، بأن "الحكومة الليبية جمّدت القواعد البريطانية ولم تسمح لها بالتحرك ضد مصر خلال ذلك العدوان الغاشم عليها؟"^{٣١} ورغم صمته عن تناول موضوع القواعد في ليبيا منذ عام ١٩٥٨؟

من المعروف أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تضمّن دعوة إلى الدول الموقعة عليه لتصفية القواعد الأجنبية فوق أراضيها عبر التفاوض، وأن مؤتمر القمة الإفريقية الذي انعقد في أديس أبابا بالحبشة خلال شهر يونيو عام ١٩٦٣ قد أثار موضوع القواعد الأجنبية في

٢٨ كانت الوحدة المذكورة قد انفرط عقدها يومذاك، وكان قد مضى على انفصال سوريا عن مصر نحو عامين ونصف العام، وقد وقع الانفصال في ١٩٦١/٩/٢٨.

٢٩ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦١.

٣٠ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٢٩٩.

٣١ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ١٣٨.

إفريقيا، وأصدر توصية تدعو إلى التخلص من هذه القواعد بالتفاوض، وقد تكرر إثارة الموضوع أثناء اجتماع وزراء الخارجية الأفارقة في لاغوس خلال العام نفسه، وألزم الدول المعنية بتقديم تقرير عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ ما جاء بالميثاق وتوصيات القمة الإفريقية بهذا الخصوص.

وقد كان لهذه القرارات والتوصيات بشأن القواعد الأجنبية أصدائها في الصحافة الليبية، وداخل البرلمان الليبي،^{٣٢} وقد أشار إليها حسين مازق وزير الخارجية الليبي أثناء لقاء له مع السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر E. Allen Lightner في طرابلس خلال شهر مارس ١٩٦٤.^{٣٣}

ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من أنه لم يسبق أن صدر عن أي مسؤول ليبي دعوة صريحة إلى حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تصفية قواعدهما في ليبيا، فإن رئيس الوزراء محي الدين فكيحيى - وفقاً لما ورد في وثيقة أمريكية سرية^{٣٤} - لم ينف بطريقة حاسمة وقاطعة أن ليبيا تفكر في إلغاء اتفاقية قاعدة ولس العسكرية. كما تشير الوثيقة ذاتها إلى أن فكيحيى تحدث خلال اجتماع أمريكي - ليبي، من أجل إصدار بيان حول المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا بما فيها السماح لسلح الطيران الليبي باستعمال جزء من قاعدة ولس لأغراض التدريب، تحدث بلغة يفهم منها أنه يعتبر تلك التسهيلات مجرد خطوة على طريق استعادة الليبيين لكامل القاعدة.^{٣٥}

والواقع أن ما ورد على لسان فكيحيى في تينك المناسبتين لم يكن سوى تعبير عما كان يعمل في صدور المسؤولين الليبيين، بمن فيهم الملك إدريس، الذين كانوا يتحينون فرصة تحسن الوضع المالي والاقتصادي لبلادهم لكي يعيدوا النظر في موضوع المعاهدات والقواعد الأجنبية.

وتجدر الإشارة مجدداً إلى ما ورد على لسان الملك إدريس رداً على تساؤل مبكر وجهه إليه محمد بن عثمان الصيد (قبل أن يتولى رئاسة الوزارة عام ١٩٦٠) بشأن ضرورة المعاهدات:

"إذا كانت الضرورة تحتم توقيع معاهدة مع بريطانيا لمدة عشر سنوات، فربما يمن الله علينا خلال هذه الفترة بموارد وثروات أخرى تغنينا عن المعاهدة، وأنذاك يمكن إعادة النظر فيها."^{٣٦}

٣٢ انظر مذكرة المعلومات السرية المرسلة إلى وزير الخارجية الأمريكي من المستر ويليامز G. Mennen Williams بالإدارة الإفريقية بالخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٤/٩/٦ ذات الرقم (3491) الملف المركزي DEF. 15 Libya - US
٣٣ تقرير سري مرسل من السفير الأمريكي بليبيا يحمل الرقم الإشاري (١٥٤٥٦) مؤرخ في ١٩٦٤/٣/٢٠.
٣٤ انظر مذكرة المعلومات السرية السابقة نفسها.
٣٥ مذكرة المعلومات السرية السابقة.
٣٦ مذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ٨٧.

كما أورد مصطفى بن حليم في مذكراته أن مما قاله للرئيس المصري عبد الناصر خلال لقاء له معه في القاهرة عام ١٩٥٤ ما نصه:

"لقد رأينا، زملائي وأنا، أن نتبع سياسة تهدف إلى تنمية مواردنا الوطنية وتطويرها، بحيث يقف اقتصادنا على رجليه في مستقبل قريب، عند ذلك نراجع ارتباطاتنا الدولية، ونتخلص من كل التنازلات التي اضطررنا ظروفنا الاقتصادية السيئة إلى قبولها..."^{٣٧}

ومن جهة أخرى، فمن المعلوم أيضاً أن القواعد الأجنبية فوق الأراضي العربية كان أحد الموضوعات التي تناولتها القمة العربية الأولى التي انعقدت بالقاهرة في الثالث عشر من شهر يناير ١٩٦٤.

وفضلاً عن ذلك، فإن مجيد خدوري يؤكد: أن محمود المنتصر كان عاقداً العزم، منذ عودته إلى رئاسة الوزارة في ٢٢ / ١ / ١٩٦٤ عقب استقالة فكيحي، على إعادة النظر في المعاهدة البريطانية:^{٣٨}

"... على أن محمود المنتصر كان يشعر وهو خارج الحكم بأنه كان مسؤولاً عن عقد المعاهدة مع بريطانيا العظمى في وقت كانت ليبيا في أشد الحاجة إلى المال وإلى عضد بريطانيا السياسي، فلما جاء إلى الحكم ثانية، وقد تغيرت ظروف ليبيا، شعر بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في المعاهدة البريطانية. ولقد نشط للموضوع، واستشار أحد خبراءه القانونيين،^{٣٩} قبل إثارة القضية من قبل عبد الناصر، لأن موضوع المعاهدة البريطانية كان على كل حال سيفتح حتماً نظراً لمرور عشر سنوات على المعاهدة كما تنص إحدى موادها."

في ضوء هذه الملابسات والخلفيات، التي لا نشك في أن النظام المصري كان على علم بها، يمكننا أن نقبل ما ذهب إليه مصطفى بن حليم في تفسير دوافع العبارات التي وردت على لسان عبد الناصر يوم ٢٢ / ٢ / ١٩٦٤ بشأن القواعد البريطانية والأمريكية في ليبيا:

"طالب عبد الناصر في خطابه بضمائم ملموسة بأن القواعد الغربية في ليبيا لن تستخدم لطعن مصر من الخلف إذا ما اضطرت مصر لمهاجمة إسرائيل عسكرياً لمنعها من تحويل مياه نهر الأردن، وكانت مناورة مكررة من عبد الناصر جعلته [يبدو] في موقف المستعد للهجوم على إسرائيل إذا ما ضمن ظهره من اعتداء يقع من القواعد الغربية في ليبيا، مع أنه لم يكن كذلك..."^{٤٠}

٣٧ للمزيد بشأن ما ورد على لسان بن حليم في تلك المناسبة، انظر ص ١٧٠-١٧٢ من مذكراته. ومن المعروف أن بن حليم سعى إلى تعديل المعاهدة مع بريطانيا في أعقاب حرب السويس في أواخر عام ١٩٥٦. انظر ما ورد في ص ٤٥٨-٤٩٢ من المذكرات نفسها.

٣٨ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦١، ٣٦٢.

٣٩ ليس من المستبعد، إذا كان هذا الأخير القانوني مصري الجنسية، أن يكون قد نقل هذه المعلومة إلى السفارة المصرية في ليبيا وبالتالي، أن تكون قد وصلت إلى القيادة المصرية.

٤٠ مذكرات بن حليم. مصدر سابق، ص ١٣٨. ولمعرفة المزيد عن القضايا التي كانت تشغل بال الرئيس عبد الناصر في تلك الفترة ننصح القارئ بأن يراجع الفصل الثالث "السحب الزاحفة" من الباب الثالث "على سفوح البركان" من كتاب "حرب الثلاثين سنة" الجزء الأول "سنوات الغليان" محمد حسنين هيكل (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨).

وأياً ما كانت الأسباب والدوافع الحقيقية لدى الرئيس عبد الناصر، وبعيداً عن رد الفعل الشعبي والرسمي في ليبيا لفقرات ذلك الخطاب،^{٤١} فقد واصل الإعلام المصري حملته حول موضوع القواعد الأجنبية في ليبيا، كما واصل المسؤولون المصريون تصريحاتهم في الاتجاه نفسه،^{٤٢} ولم تتوقف تلك الحملة إلا بعد أن احتجت الحكومة الأمريكية بشدة على لسان سفيرها في القاهرة المستر جون بادو J. Badau وفقاً لما ذكره السفير الأمريكي المستر لايتنر للملك إدريس أثناء استقبال الأخير له في قصره بطبرق يوم ٩ / ٤ / ١٩٦٤.^{٤٣}

ويوضح بن حليم المزيد حول موقف الحكومة الأمريكية ورد فعلها لما اعتبرته تدخلاً من عبد الناصر في العلاقات الليبية الأمريكية، فيقول:^{٤٤}

"وفي نفس الوقت؛ أرسل الرئيس جونسون رسالة مستعجلة إلى الرئيس عبد الناصر يحذره فيها أنه سيضطر لإيقاف إمداد مصر بالقمح والمواد الغذائية الأخرى التي كانت مصر تحصل عليها داخل برنامج العون الأمريكي، ما لم يوقف عبد الناصر تدخله ضد المصالح الأمريكية في ليبيا."

كما يضيف بن حليم:

"وتصادف وجود وزير الخارجية حسين مازق في القاهرة لحضور أحد اجتماعات الجامعة العربية، فاستدعاه الرئيس عبد الناصر، وحمله رسالة تحية أخوية لأخيه الملك إدريس مع رجائه ألا يستعجل في إخراج القوات الأمريكية من ليبيا، كما نصحه بالتروي واستعمال اللين والحكمة مع الأمريكان، واتباع سياسة "الخطوة خطوة". وعندما نقل مازق رسالة عبد الناصر إلى الملك إدريس استجاب الملك لنصح عبد الناصر، وأشار على رئيس الوزراء (المنتصر) بترك الأمريكيين وشأنهم."

ويعلق على هذه الواقعة بقوله:

"هذا ما صرح به السيد حسين مازق بشجاعة أمام محكمة الشعب لدى محاكمته سنة ١٩٧٠ [١٩٧١] بعد قيام انقلاب سبتمبر] مما اضطر رئيس المحكمة إلى إسكاته. ولم يكذب أحد هذه الرواية على الإطلاق، مما يقطع بصحتها... وكما قلت من قبل، فقد كانت تلك مناورة ماهرة من عبد الناصر، ومزايدة ظهر فيها أمام الجماهير العربية بمظهر المناادي بإلغاء الوجود العسكري البريطاني والأمريكي في ليبيا، محملاً ذلك الوجود العسكري مسؤولية

٤١ ستناول هذا الموضوع في البحث التالي من هذا الفصل.

٤٢ انظر البرقية السرية المطولة (٧) صفحات الرسالة من وزير الخارجية الأمريكي دين راسك إلى سفارات أمريكا في ليبيا وبيروت والقاهرة ولندن التي توضح أسس احتجاج الحكومة الأمريكية على موقف الحكومة المصرية في قضية القواعد في ليبيا. البرقية مؤرخة في ١٩٦٤ / ٣ / ٢١ رقم (10913). الملف المركزي DEF 15 Libya-US

٤٣ انظر المذكرة السرية المعدة من قبل المستر سكريفنر R. S. Scrivner مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية والتي تضمنت تفاصيل اللقاء بين الملك إدريس والسفير الأمريكي في ليبيا وفقاً لما نقله إلى الخارجية البريطانية المستر واجنر Wagner السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في لندن يوم ١٠ / ٤ / ١٩٦٤ (أي اليوم التالي لحدوث هذا اللقاء).

٤٤ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ١٤٩.

إحجام مصر عن الهجوم على إسرائيل، وهو، بنفس الوقت، ينصح الملك إدريس سرّاً بترك القواعد الأمريكية وشأنها في ليبيا، لأنه يخشى أن ينقطع عن مصر سيل الإمدادات والغذاء، ومع الأسف، شرب الليبيون المقلب الناصري، وظهروا أمام العالم بمظهر المتمسكين بالبقاء الأمريكي في ليبيا، بينما الأمر لم يكن كذلك.^{٤٥}



المنتصر وإلغاء المعاهدات^{٤٦}

أياً ما كانت الدوافع الحقيقية لخطاب الرئيس المصري عبد الناصر، الذي ألقاه يوم ٢٢/٢/١٩٦٤ بشأن القواعد الأجنبية في ليبيا، وما يكتنفه من علامات استفهام، وبصرف النظر عما آل إليه الأمر أمام الاحتجاجات الأمريكية، فقد كان له تأثيراته الواسعة على الصعيدين الرسمي والشعبي في ليبيا.

فمن جهة، جاءت الدعوة التي حملها خطاب عبد الناصر في ظرف زمني مضطرب في أعقاب مظاهرات وأحداث الطلبة منذ منتصف يناير ١٩٦٤ واستقالة فكيني خلال أسبوع تقريباً من وقوع تلك الأحداث، ومن جهة أخرى، فقد حملت تلك الدعوة معها كل ما تجسّد في شخص عبد الناصر يومذاك من حلم قومي، ومن ثم فقد جاءت الاستجابة الشعبية في الأوساط الليبية قوية عارمة تمثلت في سلسلة من المظاهرات المنددة بالحكومة، والمطالبة بإلغاء المعاهدات وإخراج القواعد. كما تمثلت في عدد من المقالات وافتتاحيات الصحف الليبية^{٤٧} التي تردد هذه المطالب نفسها.

أمام تعالي خطاب الاحتجاج الشعبي والوطني، وإدراكاً من الحكومة لمسؤوليتها تجاه مواطنيها، سارع محمود المنتصر إلى إذاعة بيان يوم ٢٣/٢/١٩٦٤ جاء فيه:

"وإنه، وإن كانت بلادنا في فجر استقلالها قد اضطرتها ظروف معينة للارتباط باتفاقيات عسكرية، إلا أن ذلك لم ولن يحول بينها وبين مشاركتها لإخوانها العرب في كفاحهم ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف، وإن هذه الحكومة تؤكد تأييداً قاطعاً بأنه ليس لديها أي اتجاه أو تفكير في تجديد أو تمديد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية".^{٤٨}

كما أكدت الحكومة الليبية موقفها هذا للحكومة المصرية في مذكرة سلّمها السفير الليبي في القاهرة الطاهر باكير يوم ١٤/٣/١٩٦٤ تضمنت صورة من قرار مجلس الوزراء بشأن عزم الحكومة الليبية على عدم تجديد المعاهدات.

في هذه الأثناء، وعلى صعيد مجلس النواب الذي كان مقرراً أن يستأنف اجتماعاته مع بداية شهر مارس ١٩٦٤، تحركت الكتلة النيابية المعارضة التي تضم النواب محمود

٤٦ انظر مقال يوسف البخبي (بن عسكر) "حدث الجلاء... الشرعية - والكف المتنّع! القواعد العسكرية الأجنبية.. وجودها وجلاؤها.. الحقيقة والزيف"، مجلة "الإنقاذ" (العدد ٤٧) جمادى الآخرة ١٤١٩ - سبتمبر ١٩٩٨.

٤٧ من الصحف الليبية التي شاركت في الحملة المناوئة لوجود القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا "الرقيب" و"العمل" و"الزمان" و"الحقيقة" و"البلاغ" و"الشعب" و"الرائد" و"الحرية" و"الطلعة" و"الأيام".

٤٨ خدوري، مصدر سابق، نقلاً عن صحيفة "البلاغ" الطرابلسية، ١ مارس ١٩٦٤.

صبحي والسايح فلفل والفيثوري زميت وأحمد عبد الحفيظ الرماش ومحمد بشير المغيربي (والمعروفة بصلاتها القوية بالنظام المصري) وقررت معاودة حضور اجتماعات مجلس النواب في البيضاء بعد أن كانت قد قاطعت حضورها منذ ديسمبر ١٩٦٢. وكان قرار معاودة حضور الاجتماعات المذكور بهدف^{٤٩}:

١ - استجواب الحكومة بشأن مقتل الطلاب الثلاثة في مدرسة بنغازي الثانوية على يد الشرطة.

٢ - تقديم مشروع قانون بإلغاء المعاهدة البريطانية والاتفاقية الأمريكية.

(وقدمت هذه الكتلة مشروع هذا القانون بالفعل إلى رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٤).

كما قامت كتلة برلمانية معارضة أخرى تتكون من النواب علي مصطفى المصري وعبد السلام التهامي ومحمد نشنوش ومحمد بوصاع الزنتاني ومحمود فتح الله وعمران البصير وأحمد الخرباش بتقديم مشروع مماثل.

وعندما عقد البرلمان الليبي جلسته في مدينة البيضاء يوم ٩/٣/١٩٦٤ أعلن رئيس الوزراء محمود المتصر أن حكومته طلبت الدخول في مفاوضات مع إنجلترا وأمريكا لتقرير مصير القواعد،^{٥٠} وتم إحالة مشروع القانونين اللذين تقدّمت بهما كتلتا المعارضة البرلمانيتان إلى "لجنة الدفاع والخارجية" وفقاً لما تقضي به اللائحة الداخلية للمجلس، كما تأجل اجتماع المجلس إلى يوم ١٦/٣/١٩٦٤.

ونترك فيما يلي محمد بشير المغيربي أحد معاصري تلك الأحداث، وقد كان واحداً من أعضاء البرلمان المعارضين للحكومة، أن يصف لنا ما حدث في الفترة ما بين جلستي مجلس النواب الليبي يومي ١٦،٩ مارس ١٩٦٤ من خلال المقتطفات التالية من كتاب "وثائق جمعية عمر المختار"^{٥١}:

"في منتصف هذا الأسبوع (بين ١٦،٩ مارس) اتصل بنا رئيس الوزراء، واجتمعنا به في مقر إقامته بالبيضاء، عن النواب الخمسة الشيخ محمود صبحي وأنا، فقال: "إنني أريد أن أحتّم حياتي بأن يكون لي شرف إلغاء المعاهدة التي وقعتها، وأرجو أن تساعدوني باتخاذ الوسيلة القانونية لذلك، بإعطاء الفرصة للحكومة للتفاوض، حتى لا يكون الإلغاء من طرف واحد، الأمر الذي لا يحقق الهدف". فقلنا له: إذا كانت هناك جدية من الحكومة في إلغاء المعاهدة

٤٩ انظر "وثائق جمعية عمر المختار" لمحمد بشير المغيربي، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣)، ص ٤٣٩-٤٤١، وخدوري، مصدر سابق، ص ٣٦٢.

٥٠ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦٢.

٥١ مصدر سابق، ص ٤٤٠، ٤٤١.

والاتفاقية فنحن يهمننا أن يتحقق موقف وطني واحد يجمع الشعب والنواب والحكومة، فالمهم الوصول إلى الهدف عن طريق الوحدة الوطنية والأسلوب الأمثل. ثم بدأنا في اليوم التالي مناقشة خطة العمل، من النواب الشيخ محمود صبحي والسايح فلفل وأنا، مع الوزيرين عبد الحميد البكوش وعمورة الباروني، بعد أن اتفقنا على خطوطها الأساسية مع رئيس الوزراء محمود المنتصر، وكانت خطة العمل كالآتي:

١- تقوم "لجنة الدفاع والخارجية" بالموافقة من حيث المبدأ على إلغاء المعاهدة البريطانية والاتفاقية الأمريكية، والتوصية بإفساح المجال للحكومة للدخول في مفاوضات مع الدولتين المعنيتين تستهدف إلغاء المعاهدتين، وتصفية القواعد العسكرية، والجلء التام للقوات الأجنبية، على أن تحيط الحكومة المجلس علماً بما توصلت إليه في مفاوضاتها قبل فض الدورة الحالية لمجلس الأمة بشهرين على الأقل.

٢- تنعقد جلسة مجلس النواب في ١٦/٣/١٩٦٤ لتقوم "لجنة الدفاع والخارجية" بتقديم تقريرها المتضمن لتوصيتها السالفة الذكر ويوافق المجلس عليه.

٣- في نفس الجلسة تلقي الحكومة بياناً تقرر فيه الدخول في مفاوضات مع بريطانيا وأمريكا على أساس إنهاء المعاهدة والاتفاقية، وتصفية القواعد، وجلء القوات الأجنبية.

٤- يصدر المجلس قراراً على ضوء توصية اللجنة وبيان الحكومة، ويقرر أنه في حالة فشل المفاوضات فإن المجلس سيقوم بإقرار القوانين الخاصة بإلغاء المعاهدة والاتفاقية.

وقد قمنا من جانبنا بدعوة أعضاء مجلس النواب إلى اجتماع قبل يوم الجلسة شرحنا لهم فيه ما توصلنا إليه مع الحكومة، وأطلعناهم على فحوى توصية لجنة الدفاع والخارجية وبيان الحكومة ومشروع قرار المجلس، وهي الوثائق التي ستكون وحدها المتلوة في جلسة ١٦/٣/١٩٦٤ دون مناقشة أو خطب، لتأخذ الجلسة طابع الإجماع الوطني.

وقد وافق جميع النواب على ذلك، باستثناء الأخ النائب محمد بوصاع الزنتاني الذي شكك في نوايا رئيس الوزراء.

"وفي يوم ١٦ مارس ١٩٦٤ عقد البرلمان الليبي اجتماعه حسبما كان مقرراً، وقد أخذ الاجتماع طابع الإجماع الوطني، تماثلت فيه مواقف الحكومة والمعارضة، وحظي فيه الاتفاق وخطواته، بعد أن طرحته المعارضة، بموافقة مجلس النواب بالإجماع عدا صوتاً واحداً، وليلحقه مجلس الشيوخ بإجماعه في ٢٩/٣/١٩٦٤. كما اتخذ البرلمان الليبي في تلك الجلسة قراراً بتأجيل مشروع إنهاء المعاهدات والقواعد ريثما تقدم الحكومة تقريرها عن المفاوضات إلى البرلمان."^{٥٢}

ونترك للمقتطفات التالية التي وردت في المقالة القيمة للدكتور يوسف البخبخي (بن عسكر) السالف الإشارة إليها، أن تبين لنا سير المحادثات بين الحكومة الليبية والحكومتين البريطانية والأمريكية خلال حقبة وزارة محمود المنتصر:

٥٢ مقالة (بن عسكر) الأنفة الذكر، وخدوري، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

"ومع إعلان الانخراط في حلبة المحادثات مع الأطراف ذات الشأن، سعت الحكومة الليبية لتدشين استراتيجية تفاوضية تسعى من خلالها لممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية الضرورية بغرض دفع هذه الأطراف للاستجابة للمطلب الوطني، والتمكين لأسباب تحقيق الجلاء وتصفية القواعد.

وثائق الخارجية الأمريكية، والتي قدّمت شيئاً من التفصيل الدقيق لمجريات الحياة والأحداث السياسية في هذه الفترة الزمنية من تاريخ ليبيا السياسي، أبانت في تناولها لموضوع المباحثات الليبية/ البريطانية والليبية/ الأمريكية عن بعض من ملامح تلك الاستراتيجية والأساليب التفاوضية التي لجأ إليها الطرف الليبي لتحقيق أهدافه الوطنية:

- فبأخذ زمام المبادرة وإعلان رئيس الوزراء السيد محمود المنتصر في الجلسة البرلمانية المنعقدة في ١٦ مارس ١٩٦٤ عن عزم حكومته للتفاوض بغرض إنهاء المعاهدات وتصفية القواعد، أوقع الأطراف المقابلة في حال من المفاجأة والذهول من هذا التحرك المباغت الذي وجدت به نفسها في موقف دفاعي عن بقائها وصلاحيات تفاقياتها، مما أعان الجانب الليبي على دفع لحظة الذهول هذه نحو زاوية التنازلات واستثمار مكاسبها.
- كما عملت الحكومة الليبية بقوة، سواء قبل أو مع الانخراط في عجلة المباحثات، على دفع الطرفين البريطاني والأمريكي إلى إصدار قرار مبدئي يكون بمثابة أرضية للتفاوض وقاعدته، تعلن فيه هذه الأطراف عن قبولها لمبدأ الجلاء عن قواعدها.
- وفي مقاربتها لموضوع التفاوض حرصت الحكومة الليبية آنذاك على التعامل التمايزي مع الأطراف المقابلة، مما يتيح قدرأً من الحركة والمناورة للطرف الوطني، يمارس من خلاله ضغوطاته واستدراجه، ويمكنه من الحصول على موافقات وتنازلات من هذا الطرف أو ذاك. فتبرز وثيقة الخارجية الأمريكية المرسلة من طرفها إلى سفارة الولايات المتحدة بطرابلس، تحت رقم (٣٠٩) المؤرخة ٥ مارس ١٩٦٤، المخاوف التي تجول في أذهان الأطراف البريطانية/ الأمريكية من النهج والتكتيك التفاوضي الذي تمارسه الحكومة الليبية، وعن تفكيرها في الكيفية التي يمكن بها لهذه الأطراف، وبالتحامها، احتواء ذلك التكتيك ومواجهته:

"خلال لقاء نقاش ٥ مارس حول الوضع الليبي مع السفارة البريطانية (واشنطن)، الموظف الأمريكي المسؤول (غير محدد الهوية) لاحظ نية المنتصر المبيتة للتمييز بين قواعد الولايات المتحدة وقواعد بريطانيا، وأكد المسؤول أهمية أن تقف الولايات المتحدة وبريطانيا معاً في وجه أي ضغوطات للحكومة الليبية ضد القواعد الأجنبية. الموظف المسؤول أضاف أنه على الرغم من أن هناك اختلافاً أكيداً بين طبيعة المواقف العسكرية لكل من بريطانيا وأمريكا في ليبيا، فإن أي إشارة في أننا قد نسمح لليبيين بأن يدقوا إسفيناً بيننا بخصوص هذا الموضوع ستقود إلى تعزيز يضاد بقاءنا. السفارة البريطانية

(من خلال ممثلها في النقاش) عبرت عن موافقتها لوجهة النظر هذه.

وتدليلاً على أسلوب الضغوطات، ودفع سقف المطالب إلى أقصاه، والذي انتهجه الطرف الليبي، تشير وثيقة الخارجية الأمريكية رقم (١٦٤٩١) المؤرخة ٢١ مارس ١٩٦٤ نقلاً عن السفير البريطاني "ساريل Sarell" متحدثاً عن اجتماع له مع وزير الخارجية الليبي حسين مازق:

"أخبرني السفير البريطاني في ١٩ مارس ١٩٦٤ في طرابلس عن الاجتماع الطويل غير السار مع وزير الخارجية حسين مازق في ١٤ مارس بمدينة البيضاء. وقال السفير إن مازق كان على الأغلب جلفاً، وبدأ أنه ليس بصديق لبريطانيا، وفي الحقيقة تكلم كمصري مقتفياً أثر عبد الناصر بالكامل."

"أبان مازق بشكل واضح أن الحكومة الليبية تصرّ على إلغاء المعاهدة البريطانية والانسحاب من كل القواعد، بما في ذلك "قاعدة العدم". كما أنه انتقد بقوة سياسة بريطانيا تجاه إسرائيل، وتحديدًا طلب من السفير تفسير موقف بريطانيا من مشكلة مياه الأردن."

كما تنقل وثيقة الخارجية الأمريكية المؤرخة ٢٢ يوليو ١٩٦٤ وبالعنوان "التفكير البريطاني حول مفاوضات القواعد العسكرية في ليبيا"، وهي عبارة عن محضر اجتماع شارك فيه كل من "جيمس بليك" نائب مدير مكتب شؤون شمال إفريقيا في الخارجية الأمريكية و"جي مكلا نسكي J. V. McLansky" الموظف المسؤول عن الشؤون الليبية في الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى السكرتير الثالث للسفارة البريطانية في واشنطن "آر جي أوين R. J. Owen"، تنقل انطباعات السفارة البريطانية في ليبيا على لسان سكرتيرها الثالث "أوين" يذكر فيها:

"عبرت السفارة البريطانية في ليبيا في مراسلة لها بتاريخ ٣ يوليو عن انطباعاتها في أن البرلمان الليبي ليس قوياً بشكل كافٍ لكي يفرض على الحكومة الليبية اتخاذ موقف من وجود القواعد الأجنبية العسكرية، وأن السفير "سريل" يعتقد أن رئيس الوزراء المنتصر ووزارته، ولسوء الحظ، هم الذين قرروا التخلص من الحاميات البريطانية والقاعدة الجوية ويلي (الملاحه)، وأنهم يستخدمون البرلمان كأحد "وسائلهم لتحقيق هذا الهدف."

وتفصّل الوثيقة الأمريكية ذات الرقم الإشاري (15120) المؤرخة ٢٧ أغسطس ١٩٦٤ عن الغضب والامتناع لدى الخارجية الأمريكية إزاء أساليب وخطط الحكومة الليبية في تعاملها مع موضوع الوجود الأمريكي والإعلان المبدئي بالقبول بالانسحاب من القاعدة. الوثيقة ذات النبرة التهديدية هي مراسلة توصيات من الخارجية إلى سفير الولايات المتحدة في طرابلس:

"بسبب من تكتيكات الحكومة الليبية في تعاملها مع إعلان الولايات المتحدة مبدأ الانسحاب من قاعدة الملاحه، فإننا نعتقد أنه يجب أن تسعى إلى مقابلة الملك للتأكد من أنه يدرك الأبعاد

السياسية لموقفنا، وإذا تعذرت مقابلته فإنه يجب أن تحقق الغرض بشكل فاعل، وبأقصى ما تستطيع، من خلال (فتحي الخوجة)، بالطلب منه أن يوضح لنا أننا نبعث عبره هذه الرسالة فقط بسبب جدول أعمال الملك الذي لا يسمح بإجراء المقابلة... يجب خلال محادثتك مع الملك أن تنقل إليه النقاط التالية:

١ - الولايات المتحدة ترغب من جلالته أن يدرك أننا قد اتخذنا خطوة رئيسية بإعلان قبولنا لمبدأ الجلاء، وأن هذه الخطوة اتخذت على أساس من افتراضنا المستمر للنوايا الصادقة لدى الحكومة الليبية.

٢ - ولسوء الحظ، وأخذاً في الاعتبار موضوع "عقد بيع السلاح"^٣ وتجربة مذكرة ٢٢ أغسطس، فإن شكوكاً جادة تتزايد لدى مسؤولي الحكومة الأمريكية في حقيقة النوايا الصادقة للحكومة الليبية، والتي ستؤثر بشكل محتمل على قدرة الولايات المتحدة في الوصول إلى اتفاقات حول المشاكل البارزة.

٣ - نحن لسنا سذجاً بهذا القدر لنصدق أن مواضيع الصحافة في ليبيا ليس لها أية علاقة بسياسة الحكومة. تجدد الضغوط على القاعدة من خلال الإعلام أو وسائل أخرى سوف لن يؤدي إلا زيادة الصعوبات في حل المشاكل.

٤ - لا نجد أي أسس لتبرير استمرار الضغوط علينا من قبل الحكومة الليبية، حتى لو أخذنا في الاعتبار ضرورة إعطاء أولوية لمشكلة إيجاد حل يرضي البرلمان. نحن نتحرك بنوايا صادقة تجاه الحل، ونتوقع ذلك من قبل الحكومة الليبية."

المحادثات وتطوراتها

في ظل من تلك الأجواء الوطنية الملتهبة بنشوة التدافع مع الأجنبي، ومماحكاتها، والعزم الوطني الصميم الذي أبدته الحكومة الليبية لتحصيل أكبر قدر ممكن من التنازلات في إطار تفاوض مبرمج، انطلقت عربة المباحثات مع هذه الأطراف تشقّ لجّة المصالح المتقاطعة وتضارباتها.

فعلى الجانب البريطاني، وتبعاً للمصادر الأمريكية (وثائق الخارجية الأمريكية)، استهلّت المحادثات بين الجانبين الليبي/ البريطاني بعد المذكرة التي أرسلتها الحكومة الليبية بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٤ تدعو فيها الجانب البريطاني إلى بدء التفاوض في ٢٠ إبريل ١٩٦٤ وعلى أساس القبول المبدئي لإنهاء المعاهدة وإجلاء القواعد، والتي ردّت عليها الحكومة البريطانية بتاريخ ٢ إبريل مبطنة قبولها دعوة الحكومة الليبية للمباحثات ولكن على أساس مراجعة المعاهدة وليس إلغائها.

وعلى أرضية من هذا التضارب بدأت المفاوضات يوم ٢٠ إبريل ١٩٦٤ بمدينة البيضاء،

ويرأس الجانب الليبي فيها وزير الخارجية حسين مازق. وبعد سلسلة من المحادثات وافقت الحكومة البريطانية، وبضغوط فاعلة من رئيس الوزراء محمود المنتصر، في شهر أغسطس ١٩٦٤ على مبدأ الجلاء وإخلاء القواعد على ثلاث مراحل، الأولى من إقليم طرابلس، والثانية من برقة، وترك الثالثة للتناول بشكل تفصيلي فيما بعد.

أما على الجانب الأمريكي، فمع المفاجأة الأولى بإعلان الحكومة الليبية عزمها على عدم تجديد المعاهدة ودعوتها للتفاوض، والاستغراب الذي قوبل به هذا الإعلان وهذه الدعوة من الطرف الأمريكي، فإن المفاجأة الثانية بإعلان الحكومة الليبية سعيها للتفاوض على أساس إلغاء المعاهدة قبل انتهاء مدتها القانونية قد أثارت قلقاً وامتعاضاً لدى الجانب الأمريكي الذي رأى فيها إنذاراً أكثر منها دعوة تفاوض، وأن الانخراط في التفاوض على أساسها هو إقرار بنتيجة حددها مسبقاً طرف واحد وقع على المعاهدة، لا الطرفان، وبدون دوافع وجهية ومبررات مقبولة.

وفي ١١ مارس ١٩٦٤ عاد الأمريكيون وأعلنوا أنهم أبلغوا الحكومة الليبية في الماضي استعدادهم من حيث المبدأ لبحث أية مسائل تتعلق بالاتفاقية حول قاعدة الملاحة. وفي ٢٩ مارس ١٩٦٤ قدموا موافقتهم للدخول في المحادثات ردّاً على مذكرة الحكومة الليبية المتضمنة دعوتها للتفاوض في ٢١ مارس ١٩٦٤.

وتبعاً لوثائق الخارجية الأمريكية، فقد انعقدت المباحثات الأولى بين الطرفين في ٢٩ إبريل ١٩٦٤ بمدينة البيضاء، ويرأس الوفد الليبي فيها وزير الخارجية حسين مازق، ويمثل الجانب الأمريكي فيها المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي "لويس جونز" Louis Joans إلى جانب السفير الأمريكي بطرابلس. واتسمت هذه المحادثات بالخشونة نظراً لحرص الطرف الليبي على دفع نظيره الأمريكي للقبول بمبدأ الإلغاء والانسحاب.^{٥٤}

في ١٥ يونيو ١٩٦٤ انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات، وفي جوٍّ من التفاوض، بيان افتتاحي للجانب الأمريكي أذعن فيه للانسحاب والجلاء عن قاعدة الملاحة مع نهاية صلاحية معاهدة ١٩٥٤، كما أعلن الشروع في عملية الدراسة والبحث للموقع البديل، والتخطيط لجدولة الانسحاب، وأن هذه العملية لا يتوقع لها أن تنجز قبل عام ١٩٦٥ وأبدى أمله واستعداده، وحتى قبل إتمام الانسحاب لجعل القاعدة في حالة أداء كامل كمركز حسن الإعداد للقوات

٥٤ إن الطريقة التي أدار بها حسين مازق تلك المفاوضات (ومن قبلها مع الوفد البريطاني) تعتبر مفخرة، ليس له وحده، وليس لحكومة المنتصر فحسب، وليس للملك إدريس (الذي راقب عن كثب، وساند بأسلوب غاية في الحكمة والدهاء، جهود حكومة المنتصر ووزير خارجيته مازق) فحسب، ولكن لكل رجال تلك الحقبة الذين شاركوا في أحداثها، سواء على مستوى الشارع الليبي أو الصحافة والبرلمان الليبي. وتجدر الإشارة إلى أن الوثائق السرية الأمريكية والبريطانية تكشف عن محاولات عديدة، وأحياناً على درجة من القذارة، للنيل من الرجال الذين قادوا تلك المفاوضات، وللعثور على ثغرات في علاقاتهم، وإيجاد الوقيعة بينهم، وبخاصة بين الملك ورئيس وزرائه، وبين رئيس الوزراء ووزير خارجيته. إن هذه الحقبة من تاريخ العهد الملكي جديرة بالتوثيق والبحث والدراسة. وفي اعتقادي، فإن ما تعرض له المنتصر ومازق بعد انقلاب سبتمبر هو، في جزء منه، ثمن لموقفها الوطني في تلك الفترة.

الجوية الليبية. واقترح الجانب الأمريكي برنامجاً متعدد العناصر لتوسيع نطاق مشاركة أفراد الجيش الليبي في استخدام القاعدة.

وتحت طلب ملح من رئيس الوزراء محمود المنتصر كنص واضح وجلي من الجانب الأمريكي، يقر فيه مبدأ الانسحاب والجلاء، قدم السفير الأمريكي في ١٠ أغسطس ١٩٦٤ رسالة من الحكومة الأمريكية تعلن موافقتها وقبولها لمبدأ الانسحاب من القواعد والجلاء منها، وصرح رئيس الوزراء بهذه الموافقة في ٢٢ أغسطس ١٩٦٤.^{٥٥}

وتجدر الإشارة إلى ما أورده بن حليم حول ما كان يدور في هذه المفاوضات:^{٥٦} "ولقد وجدت في عشرات الوثائق السرية الأمريكية تفاصيل مناورات التسويف، ومحاولة إقحام الملك في التفاوض، من جهة، والتفاوض مع رئيس الوزراء ووزير خارجيته من جهة أخرى، محاولة الاستفادة من السير على دربين، كما وجدت، في أكثر من وثيقة، توجيه الملك للسفير الأمريكي إلى التفاوض مع الحكومة، وظهر من المذكرات السرية أن الحكومة الأمريكية كان همها الأول هو الإبقاء على قاعدة ولس إلى آخر يوم من مدتها كما ورد في الاتفاقية".

لقاء خاص بين المنتصر وعبد الناصر

شهدت حقبة هذه الحكومة مشاركة الملك في اجتماعات القمة العربية الثانية الذي انعقد بمدينة الإسكندرية (١-٥ سبتمبر ١٩٦٤). وكان بصحبته وفد كبير ضم كلاً من رئيس الوزراء محمود المنتصر ووزير الخارجية حسين مازق وثمانية وزراء آخرين، (وقعت الحكومة الليبية على مقررات ذلك المؤتمر، واشتركت في ميثاق التعاون العربي المشترك، وفي المساعدة في قضية فلسطين، وفي الدفاع عنها).

والذي يعيننا في هذا المقام بشأن هذا المؤتمر ما أورده بشير السني المنتصر حول هذه المشاركة، وعلى الأخص ما دار بين الرئيس جمال عبد الناصر ومحمود المنتصر في لقاء خاص بينهما بناء على دعوة عبد الناصر للأخير.

يقول بشير السني المنتصر في هذا الخصوص:^{٥٧}

"سافر الملك برّاً، مروراً بمنطقة الحمامات شرقي الإسكندرية، حيث كان يقيم في المهجر. وسافرت مع رئيس الوزراء بالطائرة، ونزلنا بفندق فلسطين في الإسكندرية الذي أعد لإقامة الملوك والأمراء ورؤساء الدول، وكان الملك قد أعد له قصر خاص في الإسكندرية، وقصر الطاهرة بالقاهرة للإقامة فيها أثناء المؤتمر.

وحال وصولنا، استلمت مكالمة هاتفية من السيد عبد المجيد فريد من قصر رئيس الجمهورية

٥٥ انتهى الاقتباس من مقال "ابن عسكر" القيم السالف الإشارة إليه.

٥٦ ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٠٥.

٥٧ مصدر سابق، ١٧٤-١٧٨.

ليبلغ السيد محمود المنتصر بأن الرئيس عبد الناصر سيستقبله الساعة الثالثة بعد الظهر في قصر التين بالإسكندرية. وكان عبد الناصر مشغولاً باستقبال الرؤساء والملوك الذين كانوا يصلون تباعاً، وكانت تلك لفظة كريمة منه، فالسيد محمود المنتصر لم يكن رئيس الوفد الليبي، وكان الملك قد وصل فعلاً منذ عدة أيام واستقبل رسمياً.

ويضيف بشير السني المنتصر:

"كان السيد محمود المنتصر يتوق إلى مقابلة عبد الناصر، فقد قاسى من خطبة عبد الناصر حال تأليف حكومته الثانية، وانتقاد عبد الناصر للقواعد العسكرية في ليبيا، وما خلفته من جو قاتم، ورد فعل من الشعب الليبي والمظاهرات التي تبعتها، كما أن موقف الثورة المصرية من حكومته الأولى لم يكن على أحسن حال، وقد استغرب من تحديد موعد بهذه السرعة مع عبد الناصر في وقت ينشغل فيه بوصول الرؤساء."

ويواصل روايته قائلاً:

"وبعد رجوعه من المقابلة أخبرني السيد محمود المنتصر بما تم فيها، وأملى عليّ ملخصاً لها للاحتفاظ بمحضرها معه ويتلخص، على ما أذكر، بأن الرئيس عبد الناصر استقبله منفرداً بترحيب خاص مستفسراً عن صحته، وقال له: لقد حرصت على مقابلتك حال وصولك لأنني أريد توضيح بعض الأمور. لقد سمعت أن البعض أساء تفسير الخطبة التي ألقيتها بعد تأليفك لحكومتك الثانية، ومهاجمتي للقواعد العسكرية البريطانية، بأنها موجهة ضدك شخصياً، وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق، فأنا لم أتمكن من الاجتماع بك في الماضي، ولا أحمل أي شيء ضدك، بل أقدر جهودك وعملك في بناء الدولة الليبية."

"وأضاف الرئيس عبد الناصر أنه كان في تلك الخطبة يرد على تصريحات ضده في مجلس العموم البريطاني، بأنه يعمل ضد بريطانيا ويثير القلاقل في الدول العربية [!؟]، وكانت القواعد العسكرية البريطانية في ليبيا وقبرص إحدى النقاط التي أثارها لانتقاد السياسة البريطانية في المنطقة، ولم يخطر بباله أنه يتعرض لمسألة قد تثير المشاكل للحكومة الليبية في ظرف صعب كما سمعت بعد ذلك، فهو يعرف الظروف التي وقعت فيها المعاهدة البريطانية الليبية ووضع ليبيا المالي الضعيف يومذاك."

"وقد سرّ الرئيس عبد الناصر بأن الحكومة الليبية بدأت أخيراً المفاوضات مع البريطانيين لتصفية القواعد العسكرية، وقال إن بريطانيا لا تستحق عطف العرب، فهي مصدر المشاكل في المنطقة العربية ولهذا فجلاؤها عن ليبيا خطوة لتحرير المنطقة من تدخلاتها المستمرة في شؤونها واستغلالها لمواردها ونشر الفتنة بين دولها. أما بخصوص القواعد الأمريكية فإن تصفيتها يجب أن تتم كذلك، ولكنني لا أريد من الحكومة الليبية أن تضغط على الحكومة الأمريكية للجلاء حالاً، بل أعطوها الوقت اللازم الذي تطلبه لإيجاد مكان آخر لقاعدتها، فأمريكا دولة عظمى، والكل في حاجة إلى مساعدتها في صراعنا مع إسرائيل وحل المشكلة

الفلسطينية الإسرائيلية، ولا نريد إجبارها على نقل قاعدتها الكبيرة في طرابلس إلى إسرائيل مثلاً [١٩] وهي تستطيع خلق مصاعب لنا كلما زاد ضغطنا عليها..."

شهادة صريحة وصادقة

كان بشير السني المنتصر صاحب مذكرات "شاهد على العصر الملكي الليبي" قريباً من محمود المنتصر وظيفياً، بحكم أنه كان يومذاك وكيلاً لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، فضلاً عن قرابته العائلية به، الأمر الذي جعل هذه العلاقة تسمح له^{٥٨} أن يتحدث مع رئيس الوزراء بصراحة، وأن ينتقد بعض إجراءات الحكومة، وأن يوجه له الأسئلة المباشرة حول حقائق بعض الوقائع والأمر. وكان أن سأل رئيس الوزراء مرة سؤالاً مباشراً عما إذا كان يعني حقاً ما يصرح به عن رغبته في إنهاء المعاهدات الأجنبية، وجلاء القوات الأجنبية، أم أن ما يقوله هو سياسة لإرضاء الشعب وللإستهلاك الداخلي، فكان أن رد عليه محمود المنتصر قائلاً:

"اسمع يا ابني، أنا لا أكذب عليك ولا على الشعب الليبي. فعندما قبلت تأليف الحكومة للمرة الثانية وأنا في حالة من المرض لا تسمح لي بهذه المسؤولية، كنت أمل وأريد إلغاء المعاهدة البريطانية التي وقعت عنها عن إيمان بحاجة ليبيا إليها، لأن ليبيا كانت أفقر دولة في القارة الإفريقية، وغير قادرة على تغطية مصاريفها الإدارية العادية ودفع مرتبات الموظفين والشرطة، ولهذا فحاجتنا المالية أجبرتنا على تأجير القواعد العسكرية لبريطانيا ثم لأمريكا، والآن أشعر بأننا لسنا في حاجة لمد يدنا إلى بضعة ملايين وعندنا عشرات الملايين تنهال علينا من البترول، ولهذا أدعو الله أن يساعدني الملك في التخلص من المعاهدة البريطانية والاتفاقية الأمريكية، وجلاء القوات الأجنبية من جميع أنحاء ليبيا، وذلك راحة لضميري أمام الشعب الليبي، وحماية لأبنائي لأن يعيشوا حياتهم دون الشعور بين مواطنيهم بعقدة أن والدهم مهدد للأجانب احتلال البلد. هذا رغم أنني في قرارة نفسي أعتقد أن بقاء القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية في ليبيا فيه حماية لها من جيرانها ومن يترصد بها، حتى تتمكن من إنشاء جيش قوي رادع لمن يعتدي عليها، وأن الإسراع في جلاء القوات الأجنبية قد يعرضها للخطر. ولكنه [محمود المنتصر] لا يريد فرض رأيه على الشعب الليبي الذي يصبو إلى الجلاء، ومن واجب الحكومة الديمقراطية تلبية رغبات الشعب مهما كانت مخاطرهما، ولهذا فإنه كان مصمماً على اتخاذ هذا القرار مهما كلفه من تضحيات، وكان يدعو الله أن يمكنه الملك من ذلك."

استقالة الملك

في مطلع مارس ١٩٦٤ كان الملك إدريس في مدينة البيضاء لحضور الدورة البرلمانية الجديدة. وبينما كان البرلمان يناقش موضوع القواعد الأجنبية كانت المظاهرات تتفجر بين آن وآخر، وقد تفوه بعض المتظاهرين بعبارات تمس بزعماء البلاد وكبار شخصياتها. ومن جهة أخرى فقد مرت بنا البيانات والمواقف المتماثلة التي صدرت عن البرلمان والحكومة منذ ١٩٦٤ / ٣ / ٢ بشأن الموضوع ذاته، والتي بدت في نظر الملك "استسلاماً مهيناً أمام سياسة الترهيب المصرية".^{٥٩}

في ضوء ذلك، قام الملك إدريس بالعودة في الحال إلى مدينة طبرق يوم ١٩ / ٣ / ١٩٦٤ واستدعى كبار المسؤولين، وأبلغهم عزمه على الاستقالة ورد البيعة إلى الشعب، مبرراً ذلك بتقدمه في السن، وشعوره بعدم القدرة على القيام بأعباء الحكم وتبعاته.

غير أن رد الفعل الشعبي لتنازل الملك، وخصوصاً في برقة، فاق كل المعايير والتوقعات، فقد خرج عشرات الألوف من المواطنين، وزحفوا إلى مسكن الملك في طبرق، وأحاطوا به معبرين عن تمسكهم به، رافضين تنازله، بل مهددين الوزارة التي ظنوا أن أعمالها أغضبت الملك وجعلته يرغب في التخلي عن الحكم، كما انهالت بركات التأييد لبقاء الملك من جميع أرجاء البلاد. وأمام مشاعر الثقة والتأييد العارمة، وخشيته من فوضى تعم البلاد، سارع الملك بالرجوع عن تنازله، وأعلن قرار عودته ببيان إلى الشعب يوم ٢١ / ٣ / ١٩٦٤ جاء فيه:^{٦٠}

"بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إننا نشكركم على هذا الشعور الكريم، ونقدر لكم هذا الإخلاص العظيم، ونسألکم بالله أن تنصتوا وتسمعوا كلامنا، فإننا ما قدمنا استقالتنا لمثلکم مجلس الأمة الموقر لكوننا غير راضين بتصرفات المسؤولين، كلا، وإننا حرصاً على راحتكم وحريتكم، نسبة لكبر سننا، وعجزنا عن خدمتكم التي نحرص عليها بأن تكون كاملة تامة لا نقص فيها. وكما تعلمون، إن عمل الكبير دائماً منقوص، وإننا لا ننوي قط فراقكم ما دمت حيّاً، ولا ننويه أبداً حتى أموت بينكم،

٥٩ إي. آ. ف دي كاندول "الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره". (مانشستر: محمد بن غلبون، الطبعة العربية الثانية، ١٩٨٩)، ص ١٣٢.
٦٠ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦٤، ٣٦٥.

وإنما حرصاً على أن نخدمكم خدمة كاملة كما كنا فيها مضى. كل هذا حرصاً على راحتكم، وما دمتم حريصين على خدمتنا، ولو كانت منقوصة بسبب العجز، فزجواكم متى رأيتم منا نقصاً فصارحونا، وساحونا بأن نترك المجال لمن هو أقدر منا على ذلك. وليست هذه أول مرة قدمنا فيها [استقالتنا] وإنما ذاكرنا بها مصطفى بن حليم عام ١٩٥٥ وطلب منا التأجيل، ثم عرضناها على محمد بن عثمان وعبد الحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ ومفتاح عريقيب بصفته رئيساً لمجلس النواب قبل عامين، فطلب منا التريث فترشنا. وبتقدم سننا، وشعورنا بأثره علينا، خشينا على نفسنا التقصير في واجبنا نحو خدمتكم، ولكن ما دمتم مصريين على وجودنا في الحكم، بما نحن عليه من العجز، فإننا طوع أمركم وإرادتكم، ونؤكد لكم أن الحكومة لا دخل لها ولا لعملها في تقديم استقالتنا^{٦١} فهي مخلصه، ولو أننا رأينا فيها غير ذلك لأقلناها، كذلك مجلس الأمة مخلصون، ولو أننا رأينا منهم غير ذلك لخللنا المجلس، وما كانت استقالتنا إلا كما أوضحنا آنفاً. وها قد سحبنها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.^{٦٢}

كانت الخطوة التي قام بها الملك على درجة كبيرة من الحكمة، وخصوصاً بعد أن أظهر الملك ثقته في الحكومة، فقد "أعادت إلى نظام الحكم هيئته، ووجهت موجة المظاهرات من التبرم بالحكومة إلى نصرتها، واضطرت العناصر المعادية أن تخلص إلى السكينة".^{٦٣} ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن الملك "لم يتخذ أي إجراء يناقض قرار مجلس الأمة أو الوزارة بشأن مصير القواعد الأجنبية".^{٦٤}

يشير مصطفى بن حليم إلى موضوع استقالة الملك إدريس بالآتي:^{٦٥}

"كان الملك في مدينة البيضاء، وكذلك الحكومة تواصل اتصالاتها وحوارها مع نواب الأمة في جلسات علنية بنشاط وجدية، ولكن هذا لم يثن المتظاهرين، وأغلبهم من المتأثرين بحملات "صوت العرب" الضاربة، وعمت المظاهرات أغلب المدن الليبية. وفي مدينة البيضاء، وعلى مسمع من الملك وكبار المسؤولين، تعالت هتافات المتظاهرين الصاخبة مشتملة على عبارات نابية ظالمة تمس الملك وزعماء البلاد، ولا شك أن بعض هذه الهتافات بلغت مسمع الملك، فكان وقعها عليه أليماً.. ثم كانت هرولة رئيس وزرائه، موضع ثقته وتقديره، لمجرد سماع خطاب الرئيس المصري، محاولاً إرضاءه بيان هام يعلن فيه عن تعديل محوري في سياسة البلاد الخارجية دون علمه هو (ملك البلاد).^{٦٦} ويبدو أن هرولة رئيس الوزراء كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير، وجعلت الملك الراحل يتخذ قرار التنحي."

٦١ إن التركيز على بعض العبارات الواردة بالاستقالة تؤكد أن ما قام به المتنصر بشأن المعاهدات البريطانية والأمريكية كان بالتنسيق والتفاهم مع الملك إدريس.

٦٢ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦٥، ٣٦٦.

٦٣ المصدر السابق، الصفحات نفسها.

٦٤ دي كاندول، مصدر سابق، ص ١٣٣.

٦٥ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٠٣، ٣٠٤.

٦٦ إننا نستبعد أن ما قام به المتنصر كان دون علم الملك ودون التشاور معه.

ولا يختلف السرد الذي أورده بن حليم حول ما حصل بعد تقديم الملك لاستقالته ثم عدوله عنها، عما أورده سابقاً.

أما بشير السني المنتصر، الذي كان قريباً من رئيس الوزراء المنتصر خلال تلك الأحداث، فيتناول الموضوع في مذكراته على النحو التالي:^{٦٧}

"وقد فوجئ الملك بتصريح الحكومة، إلا أنه لم يأخذه بمحمل الجد، واعتبره للاستهلاك المحلي لتجنب رد فعل شعبي لخطاب الرئيس عبد الناصر..."

"وكما يظهر من تصريحات السيد محمود المنتصر، فإنه لم يفصح عن قرار الحكومة دفعة واحدة، بل واصل إصدار عدد من التصريحات يتفاوت مداها، تجنباً لرد فعل الملك، الذي كان يتابع تطورات الموضوع دون تدخل، لمعرفة ماذا يستقر عليه رأي البرلمان والحكومة. ولكن تصريح رئيس الوزراء الأخير، وتمشبه مع كل ما يطالب به البرلمان، أثار شكوك البريطانيين والأمريكيين، لأنه يتعدى ما طلب منهم رسمياً في المفاوضات التي بدأت فعلاً على أساس التصريحات الأولية لرئيس الوزراء. وهكذا اتصل السفيران البريطاني والأمريكي بالملك لمعرفة رأيه، ويظهر أنه أخبرهما في أول الأمر بأن الموضوع متروك للحكومة والبرلمان ولا يريد التدخل، ولكنه بعد ذلك صارحهما برأيه، وبمعارضة ما توصلت إليه الحكومة والبرلمان في هذا الشأن."

ويواصل روايته للأحداث:

"بعد تصريحات رئيس الوزراء، وموقف البرلمان المتشدد، شعر الملك بأن الموقف أخذ يخرج عن سيطرته، وأصبح قرار الإلغاء وتحقيق الجلاء وارداً لا محالة، بعد أن سارع رئيس حكومته الأمين، والمخلص والمفضل عنده، إلى الاستجابة لجميع مطالب مجلس الأمة... وأنه، أي رئيس الوزراء الوفي، قد قرر السير مع التيار لتحسين سمعته لدى الرئيس عبد الناصر ومجاراة التيار القومي، وأن شجاعته التي عرف بها أثناء حكومته الأولى قد خانت هذه المرة."

ويخلص بشير السني المنتصر إلى أنه:

"أمام تطورات الأحداث، اتخذ الملك قراراً حاسماً في قرارة نفسه للوقوف ضد محاولات حكومته ومجلس الأمة، ووضعهم في موقف لا خيار [لديهم] فيه. ولم يعلن رأيه صراحة وعلناً ضد الإلغاء والجلاء، لأنه ملك دستوري لا يحكم، وأن القرار في شؤون الدولة هو في أيدي الحكومة ومجلس الأمة."

وكما هو معروف، فقد كان قرار الملك هو "الاستقالة" التي أبلغها الملك إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ والنواب بعد أن استدعاهم إليه في بيته في البيضاء فجأة. وكانت الاستقالة مكتوبة وموقعة ليؤكد إصراره.

بعد قرار الملك بالعدول عن الاستقالة، أمام طلب الجماهير، وبعد الإعلان في الإذاعة عن ذلك القرار، اجتمع الملك برئيس الوزراء قبل أن يرجع الأخير إلى البيضاء.

ما الذي دار بين الملك إدريس ورئيس وزرائه محمود المنتصر في ذلك الاجتماع؟
ترك لبشير السني المنتصر يروي على عهده ما دار في ذلك الاجتماع وفقاً لما ورد في مذكراته:^{٦٨}

"وفي اليوم التالي جاء رئيس الوزراء إلى المكتب ومعه ورقة مكتوبة بخط يده وبدون عنوان، يظهر أنها ملخص لما جرى بينه وبين الملك بعد عدوله عن الاستقالة، وطلب مني كتابة نسخة نظيفة من مسودتها، فكتبتها بخط جميل وسلمتها لرئيس الوزراء الذي وضعها في خزنته في المكتب لأهميتها، وكانت تتلخص على ما أذكر فيما يلي:

"تستمر المحادثات مع البريطانيين لإلغاء المعاهدة الليبية البريطانية، مع الإبقاء على التحالف الليبي البريطاني، ويتم جلاء كل القوات البريطانية من طرابلس وبنغازي في الوقت المناسب، والإبقاء على القاعدة البريطانية في مطار العدم، والسماح للجيش البريطاني بإجراء تدريبات الربيع والخريف في صحراء برقة. أما الاتفاقية الأمريكية فمتركة للحكومة والبرلمان، مع التمهّل في المفاوضات مع بريطانيا وأمريكا، وبعدم الانسياق وراء نواب المعارضة بالإسراع، وعدم الاهتمام بضغوط الدول مثل مصر وغيرها. كما طلب الملك تقسيم قوات الأمن، التي وُحِّدَتْ بعد إعلان الوحدة، إلى ثلاث مديريات عامة مستقلة تتبع وزير الداخلية، وتسليح قوات الأمن، وخاصة القوة المتحركة وقوات أمن برقة، بالأسلحة الحديثة والدبابات، ثم حل مجلس النواب، وعدم السماح لنواب المعارضة بالعودة إلى المجلس بأي حال من الأحوال."

٦٨ مصدر سابق، ص ١٧٢، ١٧٣. وفي اعتقادي أن موضوع استقالة الملك وملابسائه ودوافعه وعدول الملك عن تلك الاستقالة جدير بمزيد من البحث والدراسة.

مصرع البوصيري الشلحي

عندما عينَ الملك إدريس البوصيري الشلحي في منصب ناظر الخاصة الملكية في أكتوبر ١٩٥٤ (خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي) لم يكن قد تجاوز الثالثة والعشرين من عمره بعد، ولم يكن قد أكمل دراسته الجامعية، ومن ثم فلم يكن غريباً أن يوصف من قبل معاصريه بأنه "لم تكن له خبرة والده ولا حكمته، ولم تكن له دراية بأمور البلاد"،^{٦٩} كما كان متهوراً شديداً بالاندفاع.

مع هذه النواقص، يجمع معاصرو البوصيري الشلحي أنه كان على درجة عالية من الوطنية والنزاهة والإخلاص للملك ونظافة اليد والرجولة والشهامة.^{٧٠} كما تشير الوثائق الأمريكية والبريطانية، بما يتعلق بأفكاره وتوجهاته، إلى أنه كان يكره الأمريكيان كراهية شديدة، ويكره الإنجليز بدرجة أقل، وهو ضد القواعد والمعاهدات والأحلاف مع الغرب، وضد إسرائيل، كما كان متعاطفاً مع الاتحاد السوفيتي، وكان ذا ميول ناصرية قومية قوية، كما كان ذا نزعة اشتراكية.^{٧١} وفضلاً عن ذلك فقد كان قوي الشخصية شديد الطموح.

أما عن علاقاته فتؤكد الوقائع والتقارير، كما سبق أن أشرنا، بأنه كان وثيق الصلة بالرئيس المصري عبد الناصر، كثير التردد على مصر، كما كانت له صلات حميمة بالرئيس الجزائري أحمد بن بيللا. أما على الصعيد الداخلي فقد ناصب الأسرة السنوسية وولي العهد الحسن الرضا العدا والمملكة فاطمة بدرجة أقل.

لم يكن منصب ناظر الخاصة الملكية في حد ذاته يعطي شاغله أية صلاحيات للتدخل في شؤون الدولة، ولكن بحكم ما كان يعنيه هذا المنصب من قرب من الملك، وبحكم ما كان يحظى به البوصيري فعلاً (ووالده من قبله) من حب الملك وعطفه عليه ورعايته له، وبحكم ما كان له (ومن قبله لوالده) من تأثير شخصي على الملك،^{٧٢} وبحكم ما كان البوصيري

٦٩ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ٩٢-٩٣.

٧٠ ردود مصطفى بن حليم على مذكرات محمد عثمان الصيد، (الحلقة الثالثة)، صحيفة "الشرق الأوسط"، ٢/٣/١٩٩٤.

٧١ انظر على سبيل المثال التقرير المطول الذي أعده رجل المخابرات البريطانية في ليبيا المستر كاردين DC. Carden عن لقاء بينه وبين البوصيري الشلحي في ٨/٣/١٩٦٢. التقرير مؤرخ في ٩/٣/١٩٦٢ بالملف FO 371/165738. انظر أيضاً ما ورد، حول شخصية البوصيري الشلحي ودوره، في المجلدين الثاني والثالث من كتاب "ليبيا بين الماضي والحاضر..." للمؤلف.

٧٢ أورد بن حليم في مذكراته أن "الصدوق الرضا السنوسي (اشتهر بالانزان والحكمة) أسر له يوماً أنه لم يؤمن بالسحر إلا بعد أن رأى عمه (الملك إدريس) وهو واقع تحت تأثير الشلحي وأشعته السحرية!"، مصدر سابق، ص ٨٨. كما نسبت وثيقة سرية أمريكية إلى سعد العبيدي مدير عام نظارة الداخلية في ولاية برقة أنه وصف تأثير البوصيري الشلحي على الملك بأنه أشبه ما يكون بالتنويم المغناطيسي. التقرير السري رقم (67) المؤرخ في ٦/١٢/١٩٦١. الملف المركزي 661-12/00-773.

يتمتع به من أخلاق وصفات شخصية، وبحكم طبيعة العلاقات بين رجال النخبة الحاكمة، وبسبب دور المتزلفين والمنافقين الذين تعج بهم دهاليز السياسة في كل زمان ومكان، فقد شهدت ساحة السياسة الليبية منذ عام ١٩٥٤ تدخلاً مستمراً من البوصيري الشلحي في كافة شؤون الدولة، وهو تدخل، وإن بدا في أول الأمر صغيراً، فإنه ازداد مع الأيام توغلاً واتساعاً، مما كوّن له خصومات مع عدد كبير من زعماء ورجالات الدولة، كما مكّنه من استقطاب دائرة واسعة من الولاءات له بين رجال الحكم وضباط الجيش والأمن، كما جلب عليه نقمة الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الليبي التي كانت تشاهد وتتابع تدخلاته السافرة في شؤون الحكم ولا تعرف شيئاً عن مناقبه المحدودة. وليس من المبالغة القول بأن النخبة الحاكمة انقسمت خلال تلك السنوات ما بين معسكرين الأول، مع البوصيري يؤيده ويسانده، والثاني ضده ويخاصمه.

ولم تخل معظم التقارير السياسية السرية التي بعثت بها السفارتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا منذ أواخر عام ١٩٥٤ من إشارات إلى البوصيري وتوجهاته وتدخلاته وطموحاته، قليل منها يحمل الإعجاب به، وأغلبها يثير المخاوف والشكوك منه وحوله. وقد نسبت إليه هذه التقارير:

- أن الملك اكتشف ما بين عامي ١٩٥٦، ١٩٥٧ تورط البوصيري الشلحي مع آخرين، وبالتعاون مع مصر، في تدبير محاولة انقلاب وإعلان النظام الجمهوري.^{٧٣}
- ضلوع البوصيري الشلحي في عدد من الأحداث الخطيرة التي شهدتها البلاد، ومن أبرزها:^{٧٤}

١ - إقصاء حسين مازق عن منصب والي برقة في منتصف أكتوبر ١٩٦١ بعد أن قضى فيه أكثر من تسع سنوات.

٢ - إقصاء اللواء السنوسي لطوش في أواخر نوفمبر ١٩٦١ عن منصب رئيس أركان الجيش الليبي.

٣ - اغتيال نائب رئيس أركان الجيش العقيد إدريس العيساوي يوم ٩/١٢/١٩٦٢.

لقد أدّت هذه الوقائع، وكثرة تردد البوصيري على القاهرة، والمقابلات التي أجرتها معه الصحف المصرية منذ عام ١٩٦١، إلى زيادة المخاوف والهواجس لدى كثير من القوى

٧٣ انظر الوثيقة السرية المرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا رقم (71) المؤرخة في ١/١١/١٩٥٨. الملف المركزي السري رقم 158-773.00/11-HB5، والتقارير السرية المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ٢/٦/١٩٦٩ ذا الرقم الإشاري A-140 بعنوان "عائلة الشلحي ونفوذها"، ص ١٠. الملف المركزي POL. 15-1 Libya.

٧٤ انظر على سبيل المثال التقرير السري المرسل من السفارة البريطانية في ١/٤/١٩٦٣ بالملف FO 371/173238.

والزعامات الليبية،^{٧٥} ولدى السفارتين الأمريكية والبريطانية في ليبيا، حول نفوذه وطموحاته وأن يكون متورطاً في محاولة أخرى، بالتعاون مع مصر، للقيام بانقلاب وإعلان النظام الجمهوري.

لقد تصاعدت المخاوف من نفوذ البوصيري مع مجيء محي الدين فكيني إلى رئاسة الوزارة، إذ اعتقد الكثيرون - بمن فيهم موظفو السفارتين الأمريكية والبريطانية في ليبيا - أن مجيء فكيني كان بتأثير ذلك النفوذ، غير أن هذه المخاوف سرعان ما تبددت بعد أن تبين وجود جفوة كبيرة بين فكيني والبوصيري، وقد تردد أيضاً أن النظام المصري تولى منذ أواخر عام ١٩٦٣ عن دعمه للبوصيري^{٧٦} لصالح ولي العهد الحسن الرضا.

في هذه الأثناء، وفي خضم الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ أوائل عام ١٩٦٤، لقي البوصيري الشلحي مصرعه في حادث سيارة بالقرب من مدينة أجدايا (غربي بنغازي) يوم ٢٣ من إبريل من ذلك العام.^{٧٧} ولا شك في أن اختفاء البوصيري من ساحة الأحداث في ليبيا كان ذا تأثيرات كبيرة على واقع السياسة فيها، بل على مستقبل النظام الملكي كما سيتضح في الفصول التالية.

٧٥ انظر مذكرات محمد عثمان الصيد، مصدر سابق، ص ١٥٧-١٦٤. انظر أيضاً التقرير السري المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٢/٦/١٩٦١ ذا الرقم الإشاري (67) والمتضمن تفاصيل الحوار الذي جرى بين سعد العبيدي مدير عام نظارة الداخلية في برقة والمستر جون دورمان John Dorman المستشار بالسفارة في بنغازي. الملف 661-12/00-773.

٧٦ يُعتقد أن ذلك تم بتأثير العناصر الوطنية الليبية التي كانت على صلة بالنظام المصري، والتي كانت تضيق ذرعاً بصلّة ذلك النظام بشخصيات مكروهة في ليبيا من أمثال البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي.

٧٧ من الأمور اللافتة للنظر أنه لا يتبين من مطالعة الوثائق السرية المنشورة للخارجية البريطانية والأمريكية أن مصرع البوصيري الشلحي وتأثيراته قد حظي بأي اهتمام بذكر. وفي اعتقادي أن اغتيال إبراهيم الشلحي عام ١٩٥٤ ومصرع ابنه البوصيري عام ١٩٦٤ يحتاج إلى البحث والتقصي من الدارسين.

إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية (خباياها - تداعياتها)

من بين المقررات التي أسفر عنها مؤتمر القمة العربية في القاهرة (يناير ١٩٦٤) قرار بإنشاء "القيادة العسكرية العربية الموحدة"، وقد صادقت ليبيا على تلك المقررات، كما عبّرت عن التزامها الجاد بها بوضع كتيبة من الجيش الليبي تحت تصرف تلك القيادة.^{٧٨}

وتفيد مجموعة من البرقيات السرية المرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس إلى الخارجية الأمريكية أن وزير الدفاع الليبي، سيف النصر عبد الجليل،^{٧٩} اتصل بالحكومتين البريطانية والأمريكية (عبر سفيره ورئيسي البعثتين العسكريتين لهما في ليبيا) وعبر لهما الأطراف عن رغبة الملك والحكومة، في ضوء الاضطرابات التي شهدتها البلاد مؤخراً،^{٨٠} بتقوية الجيش الليبي عدداً وعتاداً، وأن الحكومة ترغب في شراء كمية من السلاح، من بينها كمية من الدبابات، كما طلب من هذه الأطراف تقديم عروض على وجه السرعة، متضمنة الأسعار ومواعيد التسليم، مؤكداً على أهمية أن يتم التسليم في أقصر مدة، كما لم يفت الوزير أن يؤكد للجانبين (البريطاني والأمريكي) أن الحكومة الليبية لن تتردد في شراء الأسلحة المطلوبة حتى من الاتحاد السوفيتي فيما لو وجدت أن العروض المقدمة منها غير مناسبة.^{٨١}

ومن الواضح أن وزير الدفاع تمكن في نهاية الأمر من الاتفاق مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد ليبيا بالأسلحة المطلوبة على وجه السرعة، ومن أهمها عشرون دبابة أمريكية الصنع. وقد وصلت الدبابات الأمريكية بالفعل إلى ميناء بنغازي في النصف الثاني من شهر يوليو ١٩٦٤. وبينما كانت الدبابات في انتظار التفريغ وصلت الملك معلومات وتقارير أمنية مفادها وجود مؤامرة بخطط لها عدد من ضباط الجيش للإطاحة

٧٨ محمد بشير المغربي، مصدر سابق، ص ٤٤٤، ٤٤٥.

٧٩ كان سيف النصر عبد الجليل يشغل منصب وزير الدفاع في وزارة فكيحي، وقد احتفظ بهذا المنصب في الوزارة التي شكلها محمود المنتصر بعد استقالة فكيحي.

٨٠ كان أحد ضباط سلاح الجو الليبي قد كشف لرئيس البعثة العسكرية الأمريكية في ليبيا الكولونيل هانا Col Hannah أن السبب وراء رغبة الحكومة الليبية في شراء أسلحة جديدة، بما فيها عدد من الطائرات والدبابات، أن القمة العربية تنوي اتخاذ قرار بتخصيص ٢٥٪ من ميزانيتها السنوية للإنفاق منها على بناء جيش عربي قوي. انظر البرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٤ رقم (264). الملف المركزي DEF 12-5 Libya.

٨١ انظر على سبيل المثال البرقية السابقة.

بنظام الحكم، فما كان من الملك إلا أن أصدر أوامره الفورية بإلغاء صفقة الدبابات ومنع تفريغها وإعادةتها إلى مصدرها.^{٨٢} كما أقصى يوم ٢٩ / ٧ / ١٩٦٤ وزير الدفاع سيف النصر عبد الجليل^{٨٣} عن منصبه واستبدله بعبد السلام بسيكري.

كما قام رئيس الوزراء محمود المنتصر، الذي كان قد قطع إجازته في أوروبا، بالمشاركة في إصدار عدد من القرارات الأخرى بناءً على أوامر الملك، كان من بينها:^{٨٤}

- الأمر بتأجيل نقل مقر قيادة الجيش من البيضاء إلى طرابلس، وكان مقرراً أن يتم يوم ٣٠ / ٧ / ١٩٦٤ إلى ٩ / ٨ / ١٩٦٤، (إذ أفادت المعلومات أن عملية النقل هذه كانت جزءاً من مخطط المتآمرين).
- الأمر بعودة كتيبة المشاة الأولى (التي كانت قد تحركت من مدينة درنة إلى مدينة بنغازي) إلى مقرها السابق في درنة.
- إلغاء عرض عسكري كان مقرراً أن يقوم به الجيش في مدينة بنغازي، والاستعاضة عنه باستعراض صغير تشارك فيه قوات الأمن دون الجيش.

وتجمع الوثائق الأمريكية والبريطانية أن الفريق محمود بوقويطين قائد قوات الأمن، الذي كان يخشى أن تؤدي تلك الدبابات إلى اختلال التوازن بين الجيش وقوات الأمن لغير صالح تلك القوات، هو مصدر تلك المعلومات التي وصلت الملك، وأنه انتهاز فرصة وجود رئيس الأركان اللواء نوري الصديق في طرابلس ووجود المقدم عبد العزيز الشلحي في القاهرة والمقدم عون ارحومه في روما ووزير الدفاع سيف النصر في سبها، وقام بإبلاغ الملك تلك "المعلومات" عن المؤامرة.^{٨٥} كما تذكر وثيقة أمريكية أن سيف النصر أفاد خلال مقابلة له مع أحد موظفي السفارة الأمريكية بالبيضاء يوم ٦ / ٨ / ١٩٦٤ (بعيد إقالته) أن الحكومة البريطانية كانت وراء إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية، وأنها قامت بخداع الملك.^{٨٦}

وبتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٦٤ بعث السفير الأمريكي لايتنر برقية سرية إلى واشنطن أشار فيها

٨٢ التقرير السري السنوي المعد من قبل السفارة البريطانية في ليبيا عن أحداث عام ١٩٦٤، مؤرخ في ١ / ٤ / ١٩٦٥ بالملف FO 371/184210.

٨٣ أفادت مذكرة محادثات جرت بواشنطن يوم ٤ / ٨ / ١٩٦٤ بين السكرتير الثالث بالسفارة البريطانية في واشنطن وبين الموظف المسؤول عن الشؤون الليبية في الخارجية الأمريكية أن رئيس الوزراء الليبي المنتصر كان يشك منذ مدة في وزير الدفاع بوزارته سيف النصر. المذكرة موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم POL. 15-1 Libya. كما أشار بشير السني المنتصر في مذكراته أن سفر سيف النصر عبد الجليل المتكرر إلى مصر، وإقامته الطويلة في القاهرة، وعلاقاته الخاصة والمشبوهة ببعض أعضاء السفارة المصرية في ليبيا كانت عاملاً مهماً للاستغناء عنه، مصدر سابق، ص ٣٢٠.

٨٤ انظر مذكرة المحادثات السالف الإشارة إليها.

٨٥ من المفارقات الغربية أن الفريق محمود بوقويطين توفي يوم ٢٩ / ٩ / ١٩٦٤ إثر نوبة قلبية دخل على أثرها مستشفى القاعدة الأمريكية ويلس بطرابلس. الفريق بوقويطين من مواليد مدينة البيضاء عام ١٩٠٥، أي أن عمره عند وفاته لم يتجاوز ٥٩ عاماً.

٨٦ موظف السفارة المذكور هو محمد صلاح (فلسطيني الأصل) وكان يعمل مترجماً بالسفارة (بقي فيها حتى قبيل قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩). المزيد من التفاصيل حول تلك المقابلة موجود بالبرقية رقم (102) طرابلس، مؤرخة في ٧ / ٨ / ١٩٦٤ وموجودة بالملف POL. 15-Libya.

إلى ردود الفعل في أوساط الجيش الليبي لإلغاء صفقة الدبابات الأمريكية في يوليو السابق، كان مما جاء فيها:^{٨٧}

● أن السبب الحقيقي وراء إلغاء صفقة الدبابات هو عدم الثقة في الجيش، وبخاصة من قبل حكومة المنتصر، الذي لا يثق بصفة خاصة في المقدم عبد العزيز الشلحي وفي عدد آخر من ضباط الجيش منذ مدة.

● أن ضباط الجيش أصبحوا يحسّون، أكثر من ذي قبل، بمرارة شديدة تجاه الحكومة "المدنية" بسبب إلغاء هذه الصفقة، بل إن إحساسهم بالمرارة امتد الآن إلى الملك إدريس نفسه، وهو ما يعتبر عنصراً جديداً طرأ على الحالة في ليبيا.

كما ضمّن السفير الأمريكي تلك البرقية ملاحظاته الخاصة حول ردود الفعل المذكورة والتي جاء فيها:

"يبدو أن التذمر الجديد والمتنامي في أوساط الجيش الليبي هو حقيقة، غير أنه من الصعب تقدير إلى متى سيستمر، وما هي النتائج التي سوف تترتب عليه إلى أن يطرأ تطور جديد على الحالة في ليبيا. ونحن بالطبع مهتمون بأن نعرف ما إذا كانت ردود الفعل (لصفقة) تقتصر على إقصاء وزير الدفاع أم أنها سوف تمتد لتطال قيادة الجيش".

وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٤ التقى المقدمان عبد العزيز الشلحي وعون أرحومه الكولونيل تيد لوك Ted Lough (رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا) في بيت الأخير في بنغازي، ليلاً لنحو خمس ساعات، دار خلالها بينهم حديث مطول تناول أوضاع الجيش الليبي، وقد قام الكولونيل لوك يوم ١٦/١٢/١٩٦٤، وقبل أن ينتهي من إعداد تقريره وتسليمه إلى السفير البريطاني، بالاجتماع بالمقدم فيليبس W. B. Phillips رئيس فرع البعثة العسكرية الأمريكية في بنغازي، وأطلعته على الملاحظات التي دوّنها بشأن ما سمعه من ضيفيه اللذين لم ينس وصفهما بـ "الثنائي البغيض" Terrible Twins. وقد جاء في تلك الملاحظات:

● إن معنويات الجيش الليبي تدنت بشكل كبير، ولم يحرز أي تقدم منذ إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية في يوليو ١٩٦٤.

● هناك تدمير كبير بين صغار الضباط^{٨٨} بالجيش، وفضلاً عن عدم وجود مؤشرات بشأن صحة ما تردّد حول محاولة الانقلاب يومذاك، فإن فقدان الملك للثقة في الجيش ولّد حالة من عدم الاستقرار في أوساطه.

٨٧ البرقية تحمل الرقم الإشاري (44) مؤرخة في ٣/٨/١٩٦٤ بالملف DEF 19-4 US-Libya.

٨٨ يمكن القول إن هذه أول إشارة ترد في الوثائق الأميركية المرفج عنها إلى ما عرف بـ "صغار الضباط" في الجيش الليبي.

- لو كان بنية ضباط الجيش أن يقوموا بحركة انقلابية لكانوا انتهزوا فرصة حالة التوتر التي شهدتها البلاد في أعقاب أحداث يناير ١٩٦٤ الماضية.
- طلب الضيفان من الكولونيل لوك أن يحث السفير البريطاني المستر ساريل على أن يؤكد للملك إدريس ولاء الجيش له، وأن ينصحه بضرورة تسليح الجيش وتزويده بالعتاد الذي يحتاجه حتى يستطيع الجيش أداء واجبه.
- أكد "الثنائي البغيض" أن قائد الجيش اللواء نوري الصديق لم يعد يرى الملك إدريس مباشرة، كما أنها شخصياً لم يعد بمقدورهما، مع وجود حكومة المنتصر، الاتصال المباشر بالملك.

وقد أضاف المقدم فيليبس إلى التقرير الذي أعده عن اجتماعه بالكولونيل لوك، وأورد به المعلومات السابقة، وبعض المعلومات الإضافية كان من أهمها أن الكولونيل لوك يعتقد بعدم وجود أي أساس من الصحة لما تردد عن وجود مؤامرة انقلابية من تخطيط عدد من ضباط الجيش، وأن الأمر لا يتجاوز في حقيقته مجرد إشاعات أساءت كثيراً للجيش، وأن العقيد لوك يلقي باللائمة في هذا الموضوع على السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.^{٨٩} كما أضاف أيضاً بعض ملاحظاته الخاصة المتعلقة بهذين الضابطين، والتي كان أهمها:

- ١- أنه، أي المقدم فيليبس، قد سبق له أن سمع منهما أنها يعتقدان بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقدم لليبيا الأسلحة التي تريدها قبل أن ترى أنه يوجد مستشار أمريكي في كل جهاز وإدارة من أجهزة وإدارات الحكومة الليبية.
- ٢- كما أنه سبق أن سمع منهما بأنهما على استعداد أن يتعاملا حتى مع الشيطان في سبيل الحصول على ما يحتاجه الجيش الليبي.

وقد قام المستر جيمس ماي James A. May السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية بإحالة تقرير المقدم فيليبس إلى الخارجية الأمريكية بموجب رسالة إرفاق^{٩٠} أضاف إليها بعض تعليقاته الخاصة التي كان من أهمها:

- التحذير من الوقوع فريسة لمحاولات الليبيين المستمرة لضرب طرف بآخر (الأمريكان بالإنجليز) من أجل الحصول على ما يريدونه.
- إن استياء الجيش لعدم قدرة قيادته على الاتصال المباشر بالملك، لا بد أن يكون قد

٨٩ السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو ما مصلحة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، وعلى الأخص الجهة المسؤولة منها عن ترويح تلك الإشاعات وتسريب المعلومات المضللة عن المحاولة الانقلابية المزعومة؟ هل كان الهدف النهائي المقصود هو زيادة الهوة بين الملك والجيش، وزرع بذور التدمير والسخط في أوساط الجيش وبخاصة صغار الضباط؟

٩٠ الرسالة رقم (A-218) مؤرخة في ١٣ / ١ / ١٩٦٥. الملف المركزي DEF. 19-3 US-Libya.

بلغ درجة كبيرة. ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من الوعد بتقوية الجيش، الذي قطعتة الحكومة على نفسها في خطاب العرش يوم ١٠ / ١١ / ١٩٦٤، فإن إحصاء الملك المستمر عن السماح بزيادة قدرات الجيش العسكرية [وبالتالي الثورية] بسرعة يكاد يضاهي تعطش ضباط الجيش للحصول على العتاد والسلاح الجديد.



عودة إلى فكرة إعلان النظام الجمهوري

إذا كان الملك قد تراجع عن قرار تنحيه عن الحكم، فإن فكرة إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري في البلاد ظلت تراوده وفقاً لما رواه مصطفى بن حليم في مذكراته، إذ جاء فيها:^{٩١}

"كنت بين المواطنين الكثيرين الذين ذهبوا إلى طبرق للسلام على الملك وتهنئته بالعدول عن تنازله عن العرش، ووقفت في أحد طوابير المواطنين الطويلة، مثلي كمثل أي مواطن آخر، وعندما جاء دوري أمام الملك سلّم علي بحرارة واستبقاني بجواره إلى أن فرغ من السلام على جموع المواطنين، ثم اصططحني معه إلى جناحه الخاص حيث تناولنا طعام الغداء بمفردنا، ثم جلست معه جلسة مغلقة استغرقت ساعات طويلاً.

شرح لي الملك الظروف الحقيقية التي جعلته يحاول الانسحاب من المسرح السياسي بصفة نهائية ثم عودته عن قراره تحت ضغط الشعور الشعبي العام، وأكد لي أنه كان على وشك مغادرة البلاد والذهاب إلى الحمام مربوط (بجوار الإسكندرية) هو وزوجته، ثم مواصلة الرحلة إلى الحجاز. وسألته "هل عملت ترتيباً مالياً للصرف منه أنت والملكة؟" فقال: "لا، لم أفكر في هذا إطلاقاً" قلت: "وكيف تتصور أن تعيش أنت والملكة في المهجر بدون مال؟" ومن الذي سينفق عليكما؟" ثم قلت له: "... يا مولاي، يجب أن تنزع من رأسك فكرة التنازل وترك البلاد بدون دفعة ولا ربّان، وتعرضها لفوضى لا يعلم إلا الله مداها ونتائجها وفي هذا إثم عظيم." وهنا قال الملك: لهذا السبب رغبت في الاجتماع بك، إنني أخشى كثيراً من أنني أصبحت أحمل عبئاً عظيماً من المسؤوليات، وأصبحت أخشى من أن يكون انتقال هذا العبء إلى غيري مصحوباً بالفوضى وعدم الاستقرار، ثم إنني أشعر بأنني ظلمت نفسي أمام الله والوطن عندما اخترت الحسن الرضا ليتولى الملك بعدي..."

"... وبعد أن فكرت ليالي طويلة؛ رجح عندي أن العلاج الوحيد لمشكلة رئاسة الدولة هو الحل الذي اقترحته أنت [أي بن حليم] لتغيير النظام الملكي إلى نظام جمهوري."

وردت إشارة مقتضبة حول هذا الموضوع في مذكرات بشير السني المنتصر^{٩٢} مفادها أن رئيس الوزراء المنتصر بعد أن أدخل تعديلاً على وزارته في ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٤، توجه إلى إيطاليا لمزيد من العلاج، وأنه أثناء إقامته في فندق جراند هوتيل بروما، التقى بالمستر

٩١ مصدر سابق، ص ١٤٠.

٩٢ ص ١٩٢.

أدريان بلت وفريق من الخبراء القانونيين المعروفين، ودرس معهم تعديلات دستورية بأمر من الملك، وكان الموضوع سرّياً. ومن الواضح أن بقية حقبة حكومة المنتصر لم تشهد أي تطورات أخرى في هذا الموضوع.



إنجازات ووقائع أخرى

ما أن انتهى محمود المنتصر من إيقاف أعمال الشغب، وتهدة الخواطر خلال الأسابيع الأولى لتوليهِ رئاسة الحكومة، حتى شرع في إجراء بعض الإصلاحات الإدارية العاجلة ومحاربة الفساد، فبدأ بإيقاف المرتبات التي كانت تصرف لموظفي الولايات وأعضاء المجالس التشريعية بالولايات (في ظل النظام الاتحادي) والتي استمر صرفها بدون سند قانوني بعد إلغاء ذلك النظام. كما أجرى تعديلات في الوظائف الحكومية الرئيسية، وحرص على إسناد بعضها إلى ذوي الكفاءة، واستبعد العديد ممن وصلوا إلى مناصبهم عن طريق المحسوية.

ثم ما أن فرغ محمود المنتصر من التعامل مع الأزمة الداخلية التي واجهتها حكومته منذ إلقاء عبد الناصر لخطابه التحريضي في شهر فبراير ١٩٦٤ بشأن القواعد الأجنبية في ليبيا، والذي كان من تداعياته تقديم الملك لاستقالته ثم عدوله عنها، ما أن فرغ من ذلك حتى انطلقت حكومته للتعامل مع الكثير من الشؤون الداخلية والقضايا الخارجية.. وسجلت حكومته في المجالين العديد من الإنجازات والخطوات من أهمها:

أولاً: على الصعيد الداخلي

برغبة من محمود المنتصر عينت الحكومة البريطاني المستر (بيت هارد ايكر) مستشاراً اقتصادياً لدى رئيس الوزراء، وذلك بالتعاقد المباشر معه كموظف ليبي، ولا دخل للحكومة البريطانية في هذا التعيين.^{٩٣}

- أصدرت الحكومة لائحة جديدة في ٢٢ / ٥ / ١٩٦٤ لتنظيم العطاءات والتعاقدات الحكومية. وكان الهدف الأساسي من وراء إصدارها ضبط وإحكام التعاقدات الحكومية تحسباً لما تتوقعه الحكومة من قيام مختلف الإدارات والمصالح والهيئات الحكومية بإبرام العديد من العقود تنفيذاً لمختلف مشروعات وبرامج خطة التنمية الخمسية.

- قدّمت الحكومة في ١٢ / ٦ / ١٩٦٤ مشروع الميزانية الجديدة (١٩٦٥ / ٦٤) إلى البرلمان الذي انتهى من مناقشتها وإقرارها في ١٠ / ٧ / ١٩٦٤. وقد بلغ إجمالي

٩٣ كان المستر هارد ايكر مسؤولاً مالياً منتدباً من الحكومة البريطانية بمقتضى الاتفاقية المالية بين بريطانيا وليبيا، وقد انتهت مهمته هذه في ليبيا وعاش متقاعدًا في النمسا. انظر بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ١٦٢.

اعتمادات الميزانية العامة الإدارية (٥٣) مليون جنيه ليبي، أما إجمالي مخصصات الميزانية الإنمائية فقد بلغ (٣٢, ٥) مليون جنيه ليبي. وقد جرى إعفاء الدخول التي لا تزيد عن (٣٥٠) جنيهاً سنوياً من ضرائب الدخل، أما تلك التي لا تزيد عن (٧٢٠) جنيهاً سنوياً فقد أخضعت لضريبة دخل بمعدل ٤٪، وما يزيد عن (٧٢٠) جنيهاً سنوياً أخضع لضريبة بمعدل ٨٪.

- استكملت الحكومة في ١٩/٦/١٩٦٤ تشكيل "المجلس الأعلى لشؤون البترول" بإضافة ثلاثة موظفين كبار إلى تشكيلته هم الدكتور علي عتيقة (وكيل وزارة التخطيط) وسالم عميش (المدير العام لوزارة الاقتصاد الوطني) وإبراهيم الفقيه حسن (مدير مؤسسة التأمين الاجتماعي). وقد عقد المجلس أول اجتماعاته في مدينة البيضاء يوم ٤/٧/١٩٦٤ بحضور رئيس الوزراء المنتصر.
- شرعت الحكومة منذ ٣١/٧/١٩٦٤ في إجراء إحصاء جديد للسكان. وقد جرى إعلان النتائج الأولية للإحصاء في ١٧/٨/١٩٦٤ والتي كشفت أن عدد السكان قد بلغ (١,٥٥٩,٣٩٩) نسمة أي بزيادة مقدارها نحو (٣٥٠) ألف نسمة عن الإحصاء السابق الذي أجري عام ١٩٥٤ (حكومة بن حليم).
- قامت السلطات الأمنية في ٩/٨/١٩٦٤ باعتقالات في صفوف البعثيين (نحو خمسين عنصراً)، وكانت مدن طرابلس وبنغازي قد شهدت خلال الأيام السابقة توزيع منشورات سرية تندد بالنظام.
- أصدرت الحكومة في ٣١/٨/١٩٦٤ "قانون الإدارة المحلية" الذي قضى بتقسيم البلاد إدارياً إلى عشر محافظات.
- صدر في ١/١٠/١٩٦٤ القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء "وكالة الأنباء الليبية".^{٩٤}
- صدر في ٢٠/١٠/١٩٦٤ مرسوم ملكي بإعادة تنظيم قوات الأمن تحت إشراف وزارة الداخلية. وقد جرى بموجب هذا القانون إلغاء منصب قائد قوات الأمن (الذي كان يشغله الفريق محمود بوقويطين حتى وفاته في ٢٨/٩/١٩٦٤)^{٩٥} واستعيض عنه بمدرء عامين للقطاعات الثلاثة (الغربية والشرقية والجنوبية).
- أصدرت الحكومة في ٤/١١/١٩٦٤ قانون الخدمة المدنية الجديد الذي أقر زيادات جديدة في مرتبات العاملين بالدولة، (أصبح الحد الأدنى للمرتبات بموجب هذا

٩٤ نشر في عدد خاص من "الجريدة الرسمية" في ١٠/٦/١٩٦٤

٩٥ شكلت وفاة الفريق محمود بوقويطين رزءاً كبيراً للملك إدريس الذي يعتمد عليه ويثق به. انظر ما ورد حول هذه الشخصية في المجلد الرابع "حكومة محي الدين فكيحي".

القانون يتراوح بين (٣٦٠ و ٤٨٠ جنيهًا سنوياً) وكان هذا القانون الجديد عاملاً مهماً في تحسين الوضع المعيشي لقطاع مهم من الشعب. (بدأ العمل بهذا القانون اعتباراً من ١٢/٤/١٩٦٤).

- وفضلاً عن ذلك، فقد اتخذت حكومة المنتصر عدداً من الخطوات الأخرى من أجل زيادة كفاءة الجهاز الإداري الحكومي، كان من بينها الأخذ بتوصيات بعثة الأمم المتحدة بشأن الإصلاح الإداري، واستحداث العمل بعد الظهر^{٩٦} لأول مرة في المصالح الحكومية، والتخلص من كثير من العناصر الإدارية غير الكفؤة، وإقناع الملك بعودة الحكومة من البيضاء إلى طرابلس، كما لوحظ في هذا الصدد انخفاض متوسط أعمار الوزراء ووكلاء الوزارات.
- صدر في ١١/٢٩/١٩٦٤ مرسوم ملكي بإنشاء "مجلس الدفاع الأعلى" الذي تشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزير الدفاع والمالية ورئيس الأركان العامة للجيش الليبي.
- أصدرت الحكومة في ١٢/٢٨/١٩٦٤ لوائح جديدة أجرت بموجبها تخفيضات واسعة للرسوم الجمركية على الواردات.
- شُرع منذ ٥/٢/١٩٦٥ في إعادة بناء "مدينة المرج" التي كان الزلزال قد ضربها في مطلع عام ١٩٦٣ (حكومة الصيد).
- تواصل - في إطار المساعدات العسكرية للجيش الليبي - إرسال الضباط الليبيين في دورات تدريبية متفاوتة المدد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد قدرت بعض المصادر أن نحو ربع ضباط الجيش الليبي كانوا قد تلقوا دورات تدريبية في أمريكا مع نهاية عام ١٩٦٤.

من أهم التطورات التي شهدتها حقبة هذه الوزارة في المجال النفطي (فضلاً عما سلفت الإشارة إليه حول استكمال تشكيل "المجلس الأعلى للبترول") ما يلي:

- تسولي الدكتور علي نور الدين العنيزي وزارة شؤون البترول حتى ٢٦/٣/١٩٦٤ عندما جرى استبداله بفؤاد الكعبازي.
- بلغ إجمالي مصروفات شركات البترول العاملة في ليبيا خلال عام ١٩٦٤ نحو (١٣٣) مليون جنيه ليبي، جرى إنفاق (٤٨) مليون جنيه منها داخل ليبيا. (بلغت

٩٦ أثار موضوع استحداث توقيت العمل صباحاً ومساءً غضب الموظفين الحكوميين الذين تعودوا العمل في الصباح وحتى الثانية ظهراً ليتفرغوا لشراء حاجياتهم وقضاء مصالحهم بعد الظهر، كما أن صغار الموظفين كانوا يزاولون أعمالاً أخرى مسائية لتحسين دخلهم لمواجهة غلاء المعيشة. وقد أدى تدمير الموظفين هذا إلى إلغاء نظام الفترتين والرجوع إلى نظام الفترة الواحدة في عهد حكومة حسين مازق، انظر مذكرات بشير السنني المنتصر، مصدر سابق، ص ٢١٣.

الأرقام الخاصة بهذه المصروفات خلال عام ١٩٦٣ نحو ١٠٩ مليون جنيه، أنفق منها داخل ليبيا ٤٢ مليون جنيه ليبي).

○ بلغ إجمالي إنتاج البترول الليبي عام ١٩٦٤ (٣١٥) ألف برميل (مقابل ١٦٩ ألف برميل خلال عام ١٩٦٣ وبزيادة توازي ٨٦,٥٪).

○ بلغ إجمالي صادرات البترول الليبي عام ١٩٦٤ (٣١٤) ألف برميل (مقابل ١٦٨ ألف برميل خلال عام ١٩٦٣، وبزيادة توازي ٨٧٪ تقريباً).

○ بلغت عائدات ليبيا البترولية خلال العام المالي ١٩٦٥/٦٤ نحو (٥٤,٧) مليون جنيه ليبي (مقابل ٢٣,٨ مليون جنيه خلال العام المالي ١٩٦٤/٦٣).

ثانياً: على صعيد العلاقات الخارجية

فضلاً عما قامت به حكومة محمود المنتصر من جهود غير عادية فيما يتعلق بالمفاوضات مع الحكومتين البريطانية والأمريكية بشأن قواعدهما العسكرية في ليبيا (كما سلفت الإشارة)، فقد وجهت جزءاً من اهتمامها من أجل المشاركة في عدد من الزيارات والملتقيات الخارجية، وإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والثقافية على الصعيدين العربي والإفريقي والدولي، من ذلك:

- شارك الملك إدريس خلال الفترة من ١ إلى ١٣ سبتمبر ١٩٦٤ في اجتماعات القمة العربية الثانية التي انعقدت في الإسكندرية، وكان بصحبة الملك في هذا المؤتمر كل من رئيس الوزراء محمود المنتصر ووزير الخارجية حسين مازق وثمانية وزراء آخرين.
- ترأس ولي العهد الأمير الحسن الرضا وفد ليبيا إلى مؤتمر الدول غير المنحازة الذي انعقد في القاهرة خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ أكتوبر ١٩٦٤.
- أوفد الملك إدريس رئيس الوزراء المنتصر (١٧-٢٢ نوفمبر ١٩٦٤) على رأس وفد حكومي كبير لتهنئة الملك فيصل بتولي العرش في المملكة العربية السعودية.^{٩٧}
- شرع رئيس الوزراء مع بداية ديسمبر ١٩٦٤ في زيارة رسمية إلى كل من تونس^{٩٨} والمغرب والجزائر على رأس وفد كبير ضم عدداً من الوزراء في أول زيارة رسمية لوفد ليبي على هذا المستوى. وقد تم خلال هذه الزيارة إبرام معاهدة صداقة بين ليبيا والجزائر، وعدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والثقافية مع الدول الثلاث.^{٩٩}

٩٧ ضم هذا الوفد رئيسي مجلس النواب والشيوخ وعدداً من الوزراء فضلاً عن رئيس أركان القوات المسلحة. انظر مذكرات بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ١٧٨.

٩٨ كانت الحكومة قد قامت في إطار التعاون الاقتصادي مع تونس بتأسيس شركة ملاحية ليبية-تونسية مشتركة في ١٧/٧/١٩٦٤.

٩٩ انظر مذكرات بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ١٧٩-١٨٦.

- ترأس وزير الخارجية حسين مازق الوفد الليبي المشارك في اجتماعات رؤساء الوزراء العرب الذي انعقد بالقاهرة خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ يناير ١٩٦٥.
- ترأس ولي العهد الأمير الحسن الرضا الوفد الليبي المشارك في القمة الإفريقية الثانية التي انعقدت بالقاهرة خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ فبراير ١٩٦٥.
- شاركت ليبيا في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بالقاهرة يومي ١٤-١٥ مارس ١٩٦٥. وقد رفض الوفد الليبي برئاسة وزير الخارجية حسين مازق مجازة موقف معظم الوفود العربية، واكتفت بسحب سفيرها من بون. وقد شنت الصحافة المصرية إثر ذلك حملة جديدة على الحكومة الليبية.
- قام الملك الحسن الثاني بأول زيارة رسمية له إلى ليبيا في مارس ١٩٦٥، فقد وصل إلى طرابلس يوم ٩ مارس، وكان في استقباله ولي العهد الأمير الحسن الرضا (رئيس الوزراء المنتصر كان في الخارج للعلاج). بقى الملك الحسن بطرابلس حتى يوم ١١ مارس عندما غادرها إلى طبرق حيث كان الملك إدريس في استقباله في مطار العدم، وأقام لضيافته مأدبة غداء في قصره. غادر الملك الحسن بعدها إلى بلاده من طبرق مباشرة.
- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن أواخر عام ١٩٦٤ شهدت حملة واسعة في الصحافة الليبية، برضا الحكومة وموافقتها، ضد سياسة الحكومة البريطانية في عدن والخليج.^{١٠٠}

مقر الحكومة.. بين البيضاء وطرابلس

أثناء فترة حكومة محي الدين فكيّني، لقي مشروع تحويل مدينة البيضاء إلى عاصمة جديدة بديلة لطرابلس وبنغازي معارضة شعبية ونقمة واسعة في مختلف أرجاء ليبيا، وارتفعت أعلى أصواتها في ولاية طرابلس، بل شملت أيضاً عدداً كبيراً من المسؤولين في الحكومة الاتحادية. ويمكن القول بأن الترحيب بهذا المشروع اقتصر على بعض الأوساط القبلية في برقة، وحتى داخل هذه الأوساط فإن الترحيب كان متفاوتاً، نظراً لبعض صور المحاباة والاستغلال التي صاحبت تنفيذه، والتي أثارت بعض النعرات والحساسيات القبلية القديمة الكامنة. وبالطبع قد زاد من حدة المعارضة الشعبية للمشروع ما صاحبه من صور الرشوة والفساد المالي التي ازدادت تفاقماً مع السنوات.

كما مر بنا كيف أن محي الدين فكيّني^{١٠١} حاول بكل جهد خلال فترة حكومته أن ينقل مقر الحكومة إلى طرابلس بعد أن أعلنها عاصمة وحيدة للمملكة، غير أن جهوده باءت بالفشل، وترك الحكومة قبل أن يتمكن من أي إنجاز في هذا المجال.

تناول بشير السني المنتصر في مذكراته ما طرأ على هذا الموضوع خلال حكومة محمود المنتصر على النحو التالي:^{١٠٢}

"كانت البيضاء مقراً صيفياً لرئيس الوزراء والوزراء، ثم أصبحت مقراً دائماً لرئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية وبعض المصالح من باقي الوزارات. ولما جاء السيد محمود المنتصر إلى الحكم كان من أهدافه غير المعلنة لسياسته نقل رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية إلى طرابلس. وبعد انتهائه من معالجة قضية القواعد العسكرية والجللاء بالشكل الذي توصل إليه مع الملك، حصل على موافقة الملك على نقل الحكومة إلى طرابلس إرضاءً للرأي العام الطرابلسي الذي كان متحمساً للجللاء وإلغاء المعاهدة البريطانية."

ويضيف المنتصر:

"وقد أثار نقل السيد محمود المنتصر لمقر الحكومة إلى طرابلس غضب المسؤولين من قبائل برقة، وعلى رأسهم الفريق محمود بوقويطين.. ويقال إنه سافر إلى طبرق لإقناع الملك برفض النقل."

١٠١ انظر "ليبيا بين الماضي والحاضر... حكومة محي الدين فكيّني"، المجلد الرابع، للمؤلف.
١٠٢ ص ٢١١، ٢١٢.

ويضيف أيضاً:

"كما لاقى نقل الحكومة إلى طرابلس عدم رضا سكان بنغازي وزعمائها، لأن وجود الحكومة في البيضاء كان مصدراً هاماً لأنعاش التجارة ومشاريع التنمية والحركة الاقتصادية في بنغازي."

ويستطرد المنتصر:

"ورغم موافقة الملك على نقل الحكومة إلى طرابلس، إلا أنه أمر في آخر لحظة ببقاء وزارة الدفاع وقيادة أركان الجيش في البيضاء، وعدم شغل المباني الحكومية التي تغادرها الوزارات، وهذا يعني حفظها لعودة الحكومة مستقبلاً إليها. كما تأخرت وزارة الخارجية بسبب تردد وزيرها السيد حسين مازق ووكيلها السيد حسين الغناي في النقل رغم تعليمات رئيس الوزراء واتفاقه مع الملك على هذا النقل."

وقد أضاف بشير السني المنتصر أن رئيس الوزراء محمود المنتصر كان يتابع إجراءات نقل الحكومة من البيضاء إلى طرابلس وهو في لندن للعلاج.

نسخة الكروية

الانتخابات البرلمانية (أكتوبر ١٩٦٤)

تقرر خلال حكومة فكيكي تأجيل الانتخابات العامة عن موعدها المعتاد في شهر يناير ١٩٦٤ إلى ما بعد الانتهاء من إجراء التعداد السكاني العام في أواخر شهر يوليو من العام ذاته.

لقد ترتب على هذا التأجيل دعوة البرلمان القائم يومذاك إلى دورة انعقاد جديدة التأم بمدينة البيضاء في الأول من نوفمبر عام ١٩٦٣. وكما مر بنا، فقد تمّ خلال هذه الدورة (جلسة يوم ١٦ مارس ١٩٦٤) اتخاذ القرار التاريخي بإعلان مبدأ إلغاء المعاهدات، وتصفية القواعد، وجلاء القوات الأجنبية. وقد واصل البرلمان اجتماعاته فناقش خلال شهر يونيو ١٩٦٤ ميزانية الدولة لعام ١٩٦٤/١٩٦٥، وأقرها في العاشر من شهر يوليو التالي.

وفور الانتهاء من إجراء التعداد السكاني في أواخر يوليو ١٩٦٤ وإعلان نتائج الأوليّة في ١٧/٨/١٩٦٤، صدر مرسوم ملكي في ٢٢/٨/١٩٦٤ بإنهاء الدورة الحالية للبرلمان وتحديد موعد للانتخابات العامة الجديدة في ١٠/١٠/١٩٦٤. كما صدر قانون جديد للانتخابات^{١٠٣} حرّم فيه على موظفي الشركات المساهمة والمحدودة الوطنية والأجنبية ومدراءها وأعضاء مجالس إدارتها حق الترشيح للمجلس النيابي منعاً للجمع بين المقاعد النيابية والمصالح الاقتصادية. كما رفعت الحكومة بموجب مرسوم بقانون لاحق^{١٠٤} آخر عدد الدوائر الانتخابية من (٥٥) إلى (١٠٣) دوائر^{١٠٥}.

رغم الميزات الكثيرة التي تضمّنها قانون الانتخاب الجديد (رقم ٦ لسنة ١٩٦٤) فقد انطوى على مثلبة خطيرة تمثلت في إحدى مواده التي حددت "فترة الترشيح" للمقاعد النيابية بيوم واحد. وقد أعلنت الحكومة أن هذه الفترة ستكون يوم ٢٧/٩/١٩٦٤ من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل.

تزوير الانتخابات

تجمع كافة المصادر التي تناولت هذه الانتخابات أنها تعرضت لتزوير جسيم. غير أن هذه المصادر اختلفت حول ما إذا كانت عملية التزوير التي جرت كانت بعلم الملك وتوجيهاته، أو دون علمه، أو خارج حدود توجيهاته، وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس الوزراء

١٠٣ القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٤ الذي حل محل قانون الانتخاب رقم (٥) لسنة ١٩٥١ وتعديلاته.

١٠٤ القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٤ المنشور في "الجريدة الرسمية"، عدد خاص، ٣٠/٨/١٩٦٤.

١٠٥ انظر ما ورد حول هذا الموضوع في مذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ٢٧٩.

محمود المنتصر الذي كان خارج البلاد للعلاج خلال سير الانتخابات، وحول ما إذا كان رئيس الوزراء بالوكالة إبراهيم بن شعبان ووزير الداخلية محمود البشتي، اللذان كانا مسؤولين مباشرة عن الانتخابات بحكم منصبيهما، يتصرفان في ضوء وحدود التوجيهات والتعليمات التي وصلتهما من رئيس الوزراء المنتصر، أم أنهما ومعاونيهما تجاوزوا حدود تلك التوجيهات والتعليمات.

يذهب محمد بن عثمان الصيد^{١٠٦} في مذكراته إلى القول: ^{١٠٧}

"حان وقت الانتخابات، وغادر محمود المنتصر ليبيا في عطلة، بعد أن وضع مع وزرائه خطة إجراء الانتخابات، بما في ذلك تخصيص ميزانية لتغطية تكاليف الانتخابات، وكذا رصد مبالغ لتمويل حملة أي وزير يرشح للانتخابات، والاتفاق على من يُمنع من ترشيح نفسه ومن تجري عملية تزوير في دائرته، وتولى إبراهيم بن شعبان رئاسة الحكومة بالنيابة [كان يشغل منصب وزير الصناعة]، وكان محمود البشتي يتولى وزارة الداخلية."

أما مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق، الذي يُفترض أنه - حسب قوله - اعتزل السياسة وتفرغ لنشاطه التجاري (منذ استقالة حكومته عام ١٩٥٧)، فقد أظهر حماساً غير عادي في متابعة موضوع الانتخابات وعملية التزوير التي وقعت فيها،^{١٠٨} وتحدث في موضوعها أكثر من مرة مع السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر. كما قام بزيارة رئيس الوزراء المنتصر في لندن في ١١ أكتوبر ١٩٦٤، أي بعد يوم من الانتخابات، وتحدث معه حول النتائج الوخيمة التي سوف تترتب على عملية التزوير التي وقعت. يقول بن حليم في هذا الخصوص: ^{١٠٩}

"الانتخابات التي أجريت في سبتمبر ١٩٦٤ [يقصد أكتوبر ١٩٦٤] وما سبقها وما تبعها من أعمال بوليسية رجعية، من القبض على أغلب المرشحين قبل يوم الترشيح لمنعهم من ممارسة حقهم النيابي، ثم التلاعب الفاجع في عملية الانتخابات، أثارت في نفسي غضباً وألماً وهو جس ومخاوف من عواقبها على استقرار الوطن، وعلى أسس الدولة الليبية..."

"ولقد قمت بمساع كثيرة وتدخل عند كبار المسؤولين محذراً إياهم من سوء تلاعبهم بالنظام النيابي، والعواقب الخطيرة التي ستؤدي إليها فعلتهم واستهتارهم بحقوق الشعب، وفرضهم عليه نواباً لا يمثلونه ولا يثق بهم. وشمل تحذيري وإنذاري صديقي رئيس الحكومة [المنتصر] ووزير الداخلية [محمود البشتي] ووزير العدل الزميل السابق [عبد الرحمن القلهود] وغيرهم ممن كان لهم ضلع في عملية التزوير."

١٠٦ كان محمد عثمان الصيد أحد المرشحين في تلك الانتخابات. وتعتبر شهادته مجردة لأنه كان في خصومة سياسية وشخصية مع رئيس الوزراء المنتصر.

١٠٧ ص ٢٨١، ٢٨٢.

١٠٨ بن حليم "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣١٠-٣١٦.

١٠٩ المصدر السابق، ص ٣١٥.

ثم يضيف بن حليم:

"وأودّ هنا أن أترك للوثائق السرية الغربية تبيان ما سُمع من سفرائهم من نقد وجهته لمسؤولي حكومتنا،^{١١٠} ومن نقد لهم للتعاطي مع عملية التزوير. فالاطلاع على تلك الوثائق وما ورد فيها من حقائق هو خير دليل على مدى الإحباط الذي عانته، والمساعي التي بذلتها.^{١١١}"

ثم يسرد بن حليم ما توصل إليه من "حقائق" حول موضوع تزوير الانتخابات، لا سيما ما سمعه (حسب قوله) من الملك إدريس، ومن رئيس الوزراء المنتصر وبعض الوزراء، ومن عدد من المرشحين ممن قبض عليهم ومنعوا من ممارسة حقهم الدستوري.

ويتلخص السرد الذي أورده بن حليم في كتابه في الآتي:^{١١٢}

أولاً: سافر محمود المنتصر إلى لندن قبل موعد الانتخابات للعلاج من ضغط عال في الدم، وأوكل رئاسة الوزراء إلى إبراهيم بن شعبان.

وقد اعتبر بن حليم أن ذلك في نظره أول خطأ ارتكبه رئيس الوزراء المنتصر، لأنه أول من يعرف أن بن شعبان رجعي التفكير، عدو لأي اتجاه عربي قومي، لأنه أحد زعماء الأقلية البربرية! وميال لاستعمال أشد الطرق البوليسية ووسائل القمع والقسوة ضد الجماهير.

ثانياً: بعد سفر المنتصر، استدعى الملك بن شعبان ووجهه لمنع المتطرفين، ولا سيما الناصريين والشيوعيين والبعثيين، من الترشح. وانتهاز بن شعبان توجيه الملك، فأصدر أمره المشدد لوزير الداخلية محمود البشتي بالقبض على عشرات المرشحين أغلبهم لا علاقة له بالفئات الثلاث التي وجه الأمر لمنعها من الترشح، ولكنهم إما كانوا أعداء شخصيين لابن شعبان، أو أعداء ومنافسين لأنصاره.

أورد بن حليم أن كشف المقبوض عليهم ضمّ الأستاذ مصطفى بن عامر والوزيرين السابقين عبد القادر العلام وسيف النصر عبد الجليل والنواب السابقين محمد ياسين المبري ومحمود صبحي ومحمد بشير المغيربي وعلي مصطفى المصراتي وأحمد المختار.^{١١٣}

ثالثاً: نفّذ وزير الداخلية أوامر نائب رئيس الوزراء بنشاط وقسوة ظناً منه أنه ينفذ أوامر الملك. وبعد انتهاء عملية القبض والحبس أثناء يوم الترشح تم الإفراج عن المعتقلين. وبعد انتهاء عملية الانتخاب أنجح بن شعبان من اختار واستبعد من استبعد.

١١٠ بن حليم يتكلم هنا كما لو أن حديثه مع السفراء الأجانب حول هذه الأمور هو حق له، وهو مصدر افتخار واعتزاز لديه. إنه في الحقيقة لا يعدو أن يكون من قبيل تجرّئة الدول التي يمثلها هؤلاء السفراء (أمريكا وبريطانيا) على النظام.

١١١ لم نعثر، في كل ما كتبه بن حليم عن نفسه أو كتب عنه، أنه أظهر اهتماماً أو بذل مساعي أو عاني من إحباط مثلاً حصل له مع موضوع هذه الانتخابات!

١١٢ المصدر السابق، ص ٣١٦، ٣١٧.

١١٣ علق السفير الأمريكي في تقريره المؤرخ في ١٠/٣/١٩٦٤ على هذا الكشف أنه لم تتأكد لديهم في السفارة هذه الاعتقالات وأن السفارة تشك في اعتقال عبد القادر العلام لأنه لم يكن ينوي دخول الانتخابات.

ويورد بن حليم في كتابه ترجمة لرسالة بعث بها السفير الأمريكي لايتنر إلى واشنطن بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٤ ضمّنها ما دار بينه وبين بن حليم خلال زيارة قام بها الأخير يوم ١٠/١/١٩٦٤ والتي نسب فيها إلى بن حليم قوله حول الاعتقالات التي تعرض لها بعض الراغبين في الترشح للانتخابات:

١- لا شك أن الملك كان مسؤولاً عن القرار الذي أمر بتنفيذه رئيس الوزراء المنتصر ووزير الداخلية محمود البشتي.

٢- شارك في المسؤولية عن القرار وتنفيذه أيضاً رئيس الوزراء بالوكالة إبراهيم بن شعبان.

٣- اعتبر بن حليم أن دور المنتصر مفعج... بإخفاقه في معارضة لجوء الملك إلى وسائل الدولة البوليسية للتأثير على الانتخابات، فقد هدم كل ما حققه، وتعالى على الشعب بكل تهور.

أما مذكرات بشير السني المنتصر فلم تخل من إشارات إلى وقائع مهمة ذات صلة بموضوع تزوير انتخابات عام ١٩٦٤ من ذلك:^{١١٤}

- كان رئيس الوزراء المنتصر أثناء وجوده للعلاج في لندن على اتصال هاتفي بالمسؤولين في ليبيا لمعرفة ما يجري بشأن الانتخابات، وكان يتسلم يومياً عشرات برقيات الاحتجاج يشكو فيها مرسلوها من تدخلات في الانتخابات، ويطلبون عودته للإشراف بنفسه على الانتخابات.

- استدعى رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون الرئاسة عمر الباروني الذي يحظى بثقته لمعرفة سير الانتخابات عن كثب، وقد أكد الباروني لرئيس الوزراء أن تصرف رئيس الوزراء بالوكالة ووزير الداخلية أثارت تساؤلات وشبهات كثيرة وساعدت على انتشار الشائعات بتزوير الانتخابات بشكل كبير.

- استأذن رئيس الوزراء أطباء في السفر إلى ليبيا ولكن الأطباء حذروه من مغبة السفر.

- بعث رئيس الوزراء رسالة شديدة اللهجة إلى إبراهيم بن شعبان (رئيس الوزراء بالوكالة) وإلى محمود البشتي (وزير الداخلية) طالباً منها عدم التدخل في الانتخابات وترك المنافسة حرة بين المرشحين وعدم مساندة أحد على الآخر.

- كان رئيس الوزراء يعرف جيداً قبل سفره أن الملك قد أمر بعدم السماح لنواب المعارضة، الذين أثاروا موضوع إلغاء المعاهدات وجلاء القوات الأجنبية، دخول

١١٤ مصدر سابق، ص ١٨٨-١٩٥، وكان بشير السني المنتصر مرافقاً لرئيس الوزراء المنتصر أثناء علاجه في لندن.

البرلمان الجديد بأي حال من الأحوال، ولكنه كان يخشى أن يستعمل بن شعبان والبشتي هذا التفويض من الملك للتدخل في المزيد من الحالات لمساندة مرشحين آخرين من أنصارهما وأصدقائهما.

- بعث بن شعبان والبشتي إلى رئيس الوزراء يؤكدان حرص الحكومة على تنفيذ تعليماته.

- أمام توالي برقيات الاحتجاج على رئيس الوزراء المنتصر، اضطر للاتصال بالملك هاتفياً ذاكراً له ما يسمعه من تدخلات وتجاوزات، راجياً منه أن يصدر تعليماته إلى بن شعبان لوقف هذه الأعمال والتصرفات. كما طلب منه أن يقبل استقالته بسبب ظروفه الصحية السيئة ومنع الأطباء له من السفر إلى ليبيا.

- رد الملك على المنتصر (بالتلفاز ثم في برفية مشفرة) ألا يستمع إلى ما يصله من إشاعات كاذبة أو شكاوى فردية غير صحيحة، وأن الانتخابات تجري بصورة جيدة ومرضية، وأن عليه الاهتمام بصحته وعدم التفكير في الأمور الأخرى، وأنه (الملك) يتابع مجرى الانتخابات عن كثب طوال فترة غيابه. كما طلب الملك من المنتصر ألا يفكر في الاستقالة الآن وإلى حين عودته من العلاج.

ويضيف بشير السني المنتصر في مذكراته^{١١٥} أن إبراهيم بن شعبان (الذي تربطه صداقة قوية بمحمود المنتصر ويكن له الاحترام والتقدير) ظل يردد باستمرار أنه "لم يخن الأمانة، وأنه نفذ تعليمات رئيس الوزراء والملك بكل دقة في الانتخابات التي أجراها في غياب رئيس الوزراء" وهو ما جعل صاحب المذكرات يسأل محمود المنتصر مباشرة وصراحة "هل أصدر أوامره لرئيس الوزراء بالوكالة للقيام بما قام به قبل سفره للعلاج؟" وجاء رد المنتصر "إن الحالات التي أوصى عليها الملك معروفة وتتناول بعض نواب طرابلس وبنغازي المعروفين، ومنعهم من دخول الانتخابات، وكان ذلك يجب أن يتم بطريقة سليمة، بالإقناع والترغيب لا بوضعهم في السجن، ويمكن مراجعة الملك إذا تعذر ذلك لإعادة النظر في قراره، وليست هذه هي المرة الأولى التي يقبل فيها الملك تغيير رأيه في أي قرار يتخذه في حالات الغضب".

وبصرف النظر عن اختلاف الروايات والآراء، فمن المؤكد أن إبراهيم بن شعبان (رئيس الوزراء بالوكالة) ومعه وزير الداخلية محمود البشتي، قاما عن طريق أعوانهما، بناء على توجيهات من الملك ورئيس الوزراء محمود المنتصر، وبالتجاوز لحدود هذه التوجيهات،

بإلقاء القبض على نحو خمسين مواطناً^{١١٦} يوم ٢٧/٩/١٩٦٤ (اليوم المحدد لتقديم الترشيحات) لمنعهم من ممارسة حق الترشح لعضوية البرلمان. كما قاما أيضاً بالتلاعب في بقية مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك فرز الأصوات وبالتالي نتائجها.^{١١٧}

لقد بلغ عدد المرشحين في تلك الانتخابات (٢٠٠) مرشح تنافسوا على (١٠٣) مقاعد انتخابية، وأسفرت الانتخابات عن عودة (٣٣) عضواً من أعضاء البرلمان السابق.

من المؤكد أن السبب الأساسي الذي حفز الحكومة على التدخل في الانتخابات بهذا الشكل الفاضح، وغير المسبوق، هو تخوفها من أن تسفر تلك الانتخابات - بدون تدخل منها - عن برلمان قوي يواجه الحكومة بمطالب متشددة في موضوع المعاهدات والقواعد.

لقد تحقق للحكومة ما أرادت، فقد أسفرت تلك الانتخابات عن "البرلمان" الذي ترضى عنه، إلا أن ذلك أوجد من جهة أخرى حالة استياء عام من الحكومة، لم تقتصر على المواطنين الذين جرى اعتقالهم وعلى أنصارهم، بل تجاوزتهم إلى عموم الناس، إذ خرجت المظاهرات التي عبرت عن احتجاجها على ممارسات الحكومة بشأن تلك الانتخابات. ولم تتوقف تداعيات تلك الممارسات عند إخراج إبراهيم بن شعبان ومحمود البشتي من الحكومة، بل تجاوزتها إلى حل البرلمان واستقالة رئيس الوزراء محمود المنتصر.

خروج بن شعبان والبشتي من الحكومة

إثر عودة محمود المنتصر من رحلة الاستشفاء في الخارج، التي امتدت قرابة شهر، عبر هو الآخر عن استيائه من عملية التزوير التي تعرضت لها الانتخابات خلال غيابه.

يورد بشير السني المنتصر في مذكراته بهذا الشأن:^{١١٨}

"وكان رئيس الوزراء مصمماً على حلّ مجلس النواب المنتخب الذي ضمّ مجموعة من أصحاب النفوذ، ومجموعة قوية على رأسها محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء السابق، الذي كان صديقاً للسكرتير الخاص للملك [إدريس أحمد بوسيف] ورجال القصر، ولهذا، لما طلب رئيس الوزراء من الملك حلّ مجلس النواب، رفض الملك طلبه، ووافق على تعديل الوزارة وخروج إبراهيم بن شعبان ومحمود البشتي. وقد طلب محمود المنتصر من الوزيرين تقديم استقالتهم".

١١٦ كان من بين الذين جرى اعتقالهم وزراء سابقون (محمد ياسين المبري وعبد اللطيف الشويرف وسيف النصر عبد الجليل) فضلاً عن هاشم العبار (رئيس المجلس التنفيذي السابق لولاية برقة) وعلى الديب (رئيس المجلس التنفيذي السابق لولاية طرابلس).

١١٧ انظر هذا الخصوص البرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٤ رقم (A-154) الملف 12 POL التي أشارت إلى البيان الذي أصدره أحمد بن سعود وكيل وزارة الإعلام السابق، الذي أعلن بموجبه تأسيس "الجبهة الوطنية الليبية" المعارضة في ٢١/١١/١٩٦٤، وقد عدد البيان أمثلة كثيرة لصور تدخل الحكومة في تلك الانتخابات.

١١٨ ص ١٩١.

وفي ٢٩/١٠/١٩٦٤ قام رئيس الوزراء المنتصر بإدخال تعديل على وزارته أخرج بموجبه الوزيرين بن شعبان والبشتي منها.^{١١٩}

العلاقة مع البرلمان الجديد

يصف بشير السني المنتصر في مذكراته العلاقة بين رئيس الوزراء المنتصر وبين البرلمان الجديد على النحو التالي:^{١٢٠}

"بعد التعديل الوزاري واجه محمود المنتصر معارضة قوية في المجلس الجديد، لأن النواب الجدد وقفوا إلى جانب الوزيرين المقالين لما قدماه لهم من مساعدات أثناء الانتخابات، واتهموا رئيس الوزراء بالتهرب من المسؤولية ووضعها على غيره، وتعرض سمعة المجلس الجديد للتشويه أمام الشعب. وتزعّم هذه المعارضة النائب يونس عبد النبي بالخير وبعض الأعضاء من مجموعة محمد عثمان الصيد، وأعضاء وزارته السابقون^{١٢١}... وقد أدى ذلك إلى سوء الحالة الصحية لرئيس الوزراء، حتى أصبح لا يأتي لمكتبه إلا نادراً، تاركاً العمل لنائبه حسين مازق الذي كانت الشائعات ترشحه لرئاسة الحكومة بعده".

حلّ مجلس النواب

بعد عودة محمود المنتصر من رحلته الثانية للعلاج (في روما) ازدادت علاقته تدهوراً بالبرلمان الجديد، وأمام تمادي النواب الجدد في مطالبهم المصلحية والمالية من الحكومة وتوعدهم بتقديم أسئلة واستجابات للحكومة، إذا رفضت الاستجابة لطلباتهم، وأمام عجز رئيس مجلس النواب سالم لطفي القاضي عن السيطرة على المجلس وإيجاد تفاهم بين الحكومة وبينه، وأمام ورود تقارير إلى رئيس الوزراء من جهاز أمن الدولة بشأن تحركات النواب، وعن اجتماعات تعقد في بيت محمد بن عثمان الصيد لتنسيق مواقف المعارضة في المجلس، أمام ذلك كله، فقد رئيس الوزراء محمود المنتصر الأمل في التعاون مع مجلس النواب، الأمر الذي جعله يلجأ إلى الملك مقترحاً حل البرلمان.^{١٢٢} ومما شجعه على ذلك أن عدداً من أعضاء البرلمان، وبعد أن فشلوا في تحقيق مطالبهم المصلحية والمادية، أخذوا يلوحون باللجوء إلى موضوع القواعد العسكرية وجلاء القوات الأجنبية الذي تتحاشاه الحكومة، والذي ألّب الملك ضدهم وجعله يقف في صف رئيس الوزراء، فكان أن أصدر

١١٩ يذهب محمد عثمان الصيد في مذكراته إلى أن سبب إخراج الوزيرين خلاف وقع بين صهر رئيس الوزراء المنتصر الوزير عبد المولى لنقي وبين إبراهيم بن شعبان، وليس بسبب دوره في تزوير الانتخابات، مصدر سابق، ص ٢٨١.

١٢٠ ص ١٩٢-١٩٤.

١٢١ انظر ما ورد بمذكرات محمد عثمان الصيد بهذا الخصوص، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

١٢٢ يقول بن حليم في هذا الصدد "رأى رئيس الوزراء أن الحكمة والإنصاف، وموجبات احترام الدستور نصاً وروحاً، تستدعي منه أن يحل مجلس النواب، وليد التلاعب والتزوير، وإجراء انتخابات نزيهة جديدة، وبذلك يعيد لحكومته مصداقيتها وهيبتها، ويتخلص هو مما لحق بسمعته، ظلماً، من مسؤولية عن تزوير الانتخابات الأخيرة، فطلب من الملك الموافقة على حل البرلمان. "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٨١٣.

الملك مرسوماً بتاريخ يوم ١٣ / ٢ / ١٩٦٥ حلّ بموجبه البرلمان الجديد،^{١٢٣} كما حدد يوم ٨ / ٥ / ١٩٦٥ موعداً لإجراء انتخابات جديدة.

نسخة الكترونية

١٢٣ هذه هي المرة الوحيدة، على امتداد حقبة العهد الملكي، التي جرى فيها حل البرلمان الليبي، ولا شك أن ما قامت به السلطات الحكومية من تدخل وتزوير خلال الانتخابات عام ١٩٦٤ هو أمر مستهجن ومرفوض بلا شك، ولكنه مع ذلك لا يقلل من أهمية التجربة في ليبيا خلال العهد الملكي، كما لا يلغي الكثير من الجوانب الناصعة لتلك التجربة البرلمانية التي كانت مفتقدة على امتداد معظم أقطار الأمة العربية وما تزال.

تحركات بن حليم المربية

أشرنا في المبحث السابق (الانتخابات البرلمانية - أكتوبر ١٩٦٤) أن بن حليم كان مهتماً بشكل غير معتاد بموضوع "التزوير" الذي وقع في تلك الانتخابات، وأنه كان مستاءً ومحبطاً بسبب تلك الممارسات المشينة، وأنه تحدث حول ذلك الموضوع مع سفيرى أمريكا وبريطانيا.^{١٢٤}

الملفت للنظر أن السفير الأمريكي لايتنر أورد في التقرير الذي أرسله إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٦٤، ويتناول فيه ما دار من حديث مطول بينه وبين بن حليم يوم ١٩/١٠/١٩٦٤ أثناء زيارة الأخير له،^{١٢٥} أورد الفقرة التالية:

"وذكر بن حليم أنه لم يحدث المنتصر عن "المجموعة" التي حاولت الحصول على مساندته في خطة للإطاحة بالحكومة."

ومعنى ذلك أن بن حليم كان قد تحدث سابقاً مع السفير الأمريكي حول مجموعة (لم يبين هنا من هي) كانت تسعى للإطاحة بالحكومة، وطلبت منه الانضمام إليها في هذا المسعى، وأنه، رغم حديثه حول هذا الموضوع مع السفير الأميركي، لم يحدث رئيس الوزراء المنتصر عن ذلك!

ليس بمقدورنا أن نفهم على وجه اليقين ما الذي يقصده بن حليم بعبارة "الإطاحة بالحكومة"؟ أهى حكومة المنتصر؟ أم النظام برمته؟ الأمر الذي يزداد غموضاً بما سوف نورده لاحقاً في هذا المبحث.

يورد بن حليم حديثاً دار بينه وبين رئيس الوزراء المنتصر على النحو التالي:^{١٢٦}

"بعد أسبوع من مقابلتنا [في لندن ١١ أكتوبر] عاد رئيس الوزراء إلى طرابلس فاستدعاني غداة عودته، وعلى غير عادته، وجدته مخرجاً يود أن يقول لي شيئاً ويمهد له بمجاملات واستعراض لصدقتنا، وأخيراً قال إنه يأمل أن أتقبل ما سيقول كنصيحة صادقة، وقاطعته قائلاً: "يا عزيزي قل ما تريد بصراحة ودون استحياء"، فذكر أن تقارير الشرطة تتهمني باجتماعات كثيرة مع النواب المعارضين، وأني تماديت في حضهم وتشجيعهم على الاحتجاج لدى الملك، ومحاولة تنظيم مظاهرات احتجاج على ما حدث أثناء الانتخابات، وأضاف قائلاً

١٢٤ انظر "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة" مصدر سابق، ص ٣١٠-٣١٢.

١٢٥ المصدر السابق، ص ٣١٢-٣١٤.

١٢٦ المصدر السابق، ص ٣١٧.

إن بعض هذه التقارير تتهمك بالتآمر على الدولة. وقاطعته غاضبا بأنني لا أأتمر على دولة أنا أقرب لها منك!"

رغم إنكار بن حليم، فإن ما أورده آنفاً، حول اتصال "مجموعة" به تطلب انضمامه إليها في سعيها للإطاحة بالحكومة، يتفق مع ما جاء في تقارير الشرطة حول تحركات بن حليم، إن بعض تقارير الشرطة الليبية كما أسلفنا تتهم بن حليم بالتآمر على الدولة، فهل كان المقصود بعبارة بن حليم السابقة "الإطاحة بالحكومة" هو "الإطاحة بالنظام" وليس مجرد "إسقاط حكومة"، ولا سيما أن بن حليم لم يكن عضواً في مجلس النواب؟! الواقعة التالية التي أوردها بشير السني المنتصر في مذكراته تثير المزيد من الشكوك حول هذا الموضوع، حيث يقول:^{١٢٧}

"سافر محمود المنتصر بعد تعديل الوزارة للعلاج، ونزل في فندق الجراندي هوتيل في روما... وأثناء وجودنا بالفندق اتصل بنا شخص مجهول الهوية وقال إنه يرغب في مقابلة رئيس الوزراء أو أحد مساعديه، ويظهر من لهجته أنه من "اليهود" المهاجرين من ليبيا، ورفض إعطاء سبب للمقابلة، وبعد التشاور مع رئيس الوزراء وافق على تحديد موعد معه، على أن أقبله أنا نيابة عنه. وحددت له موعداً في نفس اليوم في أحد المقاهي التي اقترحها، وخلال المقابلة أسرّ إليّ بأنه علم من مصادر موثوقة بوجود ترتيبات من بعض الليبيين المرتزقة، ودعم السلطات المصرية، للقيام بانقلاب على النظام الليبي، وسيصل هؤلاء المرتزقة إلى طرابلس وبنغازي في سفن عن طريق البحر خلال أسابيع، وذكر أسماء بعض وزراء وكبار ضباط جيش سابقين من ضمن المنظمين للحركة."^{١٢٨}

ثم يضيف بشير السني المنتصر:

"وقد أخبرت رئيس الوزراء بذلك، ولكن اتضح بعد ذلك أنه لا أساس لقصته (قصة اليهودي)، وفسرنا ذلك بأنه قد يكون هذا الشخص اليهودي من الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلي للفت نظر السلطات الليبية إلى أخطار قيام حركة في ليبيا لصالح مصر الناصرية التي قد تهدد أمن وسلام إسرائيل."^{١٢٩}

وسواء أكانت "المعلومات" التي جاء بها "اليهودي المخبر" صحيحة أم غير صحيحة، فإن هناك جملة من التساؤلات حول ما أورده السفير لا يتنر في تقريره منها:
أولها: لماذا أحجم بن حليم عن إبلاغ المنتصر بخبر المجموعة التي تسعى "للإطاحة بالحكومة" في حين لم يتردد بإبلاغ السفير الأمريكي بذلك؟

ثانيها: أن العبارة التي استخدمها تقرير السفير الأمريكي هي Plot to Overthrow the Government

١٢٧ مصدر سابق، ص ١٩٢، ١٩٣.

١٢٨ لم يذكر بشير السني المنتصر أسماء هؤلاء الوزراء والضباط المزعومين الذين ذكرهم له.

١٢٩ هل معنى ذلك أن إسرائيل كانت حريصة على أمن واستقرار النظام الملكي؟!

والتي ترجمها بن حليم نفسه بعبارة "الإطاحة بالحكومة" توحى بفعل تآمري يتجاوز مجرد دفع الوزارة إلى الاستقالة.

ثالثها: أن بن حليم لم يبين هوية هذه المجموعة، وهل هي مجموعة من النواب فقط، وهي التي تملك وحدها حق إسقاط الحكومة، أم تضم غيرهم؟ وإذا كانت مجموعة من النواب فقط فلماذا يلجأون إلى بن حليم؟ فهو ليس عضواً في مجلس النواب، وإذا كانت تضم غير النواب فمن هم؟ وهل كان من بينهم عسكريون؟^{١٣٠}

رابعها: أن تقارير الشرطة الليبية حول تحركات بن حليم في تلك الفترة لم تقتصر على ذكر أنه يقوم باجتماعات كثيرة مع النواب المعارضين، ولكن بعض هذه التقارير يتهم بن حليم بالتآمر على الدولة.

وتبقى هذه التساؤلات وغيرها حول كثير من الأحداث والوقائع المتعلقة بالعهد الملكي تنتظر الإجابة عنها من الباحثين.



١٣٠ راجع ما ورد في فصل حكومة حسين مازق بمبحث "علاقة الحكومة بمجلس الأمة الجديد" وعنوان فرعي "أحداث مبكرة وإشاعات" حول هذا الموضوع، ص ١١٨-١٢٠.

من الوثائق البريطانية^{١٣١}

زيارة دي كاندول وعائلته للملك إدريس

قام المستر دي كاندول وعقيلته بزيارة عائلية خاصة للملك إدريس والملكة فاطمة في مدينة طبرق امتدت نحو عشرة أيام خلال الفترة ما بين ٢٠ أغسطس و ٢ سبتمبر ١٩٦٤، وقد أعدّ المستر دي كاندول تقريراً سرياً عما دار بينه وبين الملك خلال تلك الزيارة التي أمضى خلالها ساعتين يومياً مع الملك إدريس على انفراد، وكان مما جاء في هذا التقرير منسوباً إلى الملك إدريس:

- أن الملك إدريس يعتقد أن عبد الناصر لا يهدف من وراء تأسيس "القيادة العربية المشتركة" مواجهة إسرائيل، ولكن السيطرة على جيوش الدول العربية.
- أن عبد الناصر اقترح مؤخراً إرسال الفريق علي عامر إلى ليبيا للقيام باختيار ضباط الجيش الليبي المناسبين للاشتراك في القيادة العربية المشتركة، وقد رفض الملك الموافقة على هذا الاقتراح على أساس أنه يشكل مساساً بالسيادة الليبية. (فالحكومة الليبية هي وحدها صاحبة الحق في اختيار الضباط المناسبين من جيشها للمشاركة في هذه القيادة).
- أن عبد الناصر ينوي أن تكون هذه القيادة، التي يجري تمويلها عن طريق الأقطار العربية، خاضعة بالكامل له.
- أن الدعم الرئيسي للثورة الجزائرية جاء من ليبيا، وأن ليبيا هي الدولة العربية الوحيدة التي قاطعت فرنسا رسمياً، كما أنها كانت الملاذ الذي لجأ إليه الكثيرون من الجزائريين، بمن فيهم أحمد بن بيللا نفسه، كما أن ليبيا قدّمت مساعدات كثيرة للثورة الجزائرية، ومع ذلك فلم يظهر بن بيللا أي عرفان نحو ليبيا، وعزا كل الفضل إلى مصر التي لم تقدم في الحقيقة إلا القليل للثورة الجزائرية، وفضلاً عن ذلك فقد أصبح بن بيللا خاضعاً للتأثير الناصري الذي جعله يتخذ مواقف معادية لليبيا، وهناك ما يدعو للاعتقاد بوجود مخططات مصرية - جزائرية بينهما تستهدف ليبيا.

وقد أضاف المستر لورنس P. H. Laurence من وزارة الخارجية البريطانية بموجب

١٣١ هذه بعض قطوف مما ورد من الوثائق السرية البريطانية بشأن ليبيا خلال حقبة حكومة المنتصر.

مذكرة مؤرخة في ١٤/٩/١٩٦٤ بعض الملاحظات الإضافية التي ظهرت له من خلال حوار جرى بينه وبين المستر دي كاندول في أعقاب زيارة الأخير للملك إدريس. ومن أبرز هذه الملاحظات:

- أن وزير الدفاع الليبي السابق سيف النصر عبد الجليل اقترح الموافقة على فكرة الرئيس عبد الناصر بإرسال الفريق علي عامر إلى ليبيا ليتولى اختيار الضباط الليبيين المناسبين للاشتراك في القيادة العربية المشتركة (وهي الفكرة التي رفضها الملك)، وأن موقف الوزير سيف النصر من هذا الاقتراح كان أحد الأسباب الرئيسية لإقصائه عن منصبه في ٢٩/٧/١٩٦٤.
- أن الهدف النهائي "للمعارضة" في ليبيا هو إقامة نظام حكم موال لعبد الناصر، وأن السبب في هذا الاتجاه لا يرجع إلى وجود أغلبية بين الليبيين تؤمن بهذا الأمر بقدر ما يرجع إلى نجاح النظام المصري في رشوة عدد من الشخصيات الليبية المنتقاة من أجل هذه الغاية على مدى عدد من السنوات.^{١٣٢} وعلى الرغم من أن الملك يقظ لهذه الحالة فإنه يرفض اتخاذ أية خطوات في اتجاه تأسيس "الحزب الملكي" Royal Party في المعارضة، وهو يفضل ترك الأمور لتدبير الله.
- أن الملك بلغته معلومات عن وجود مخطط بين مصر والجزائر يستهدف تقسيم ليبيا بينهما، وقد عبّر دي كاندول عن شكّه بوجود مخطط على هذا النحو.

عن نوايا النظامين المصري والجزائري

ويتبين من وثائق بريطانية أخرى أن السفير البريطاني المستر ساريل بعث بتقرير سري إلى الخارجية البريطانية^{١٣٣} مؤرخ في ١٥/٩/١٩٦٥ بشأن "نوايا النظام المصري تجاه ليبيا" كان مما جاء فيه:

- إن السؤال الأهم بشأن هذا الموضوع يدور حول "الموقف المصري" تجاه ليبيا عند وفاة الملك إدريس، وليس بمقدور أحد التكهن بطبيعة هذا الموقف ومدى تأثيره.
- من المتوقع أن يتخذ الدور المصري، أثناء وجود الملك إدريس على قيد الحياة، شكل "عمليات تخريبية"، ومن المستبعد جداً أن يتخذ شكل اعتداء مصري سافر على ليبيا.
- إن "المشروع" المصري - الجزائري الذي يستهدف تقسيم ليبيا وتقاسمها بينهما، قد

١٣٢ هذا لا ينبغي بالطبع وجود رأي عام ليبي متعاطف مع عبد الناصر وتوجهاته، كما لا ينبغي أيضاً وجود شخصيات وطنية ذات موقف مبدئي مؤيد لعبد الناصر تعمل للغاية نفسها التي ذكرها دي كاندول.

١٣٣ انظر الرسالة السرية المرسلة من قبل المستر سكريفنر من الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل المؤرخة في ١٠/١٠/١٩٦٤. الملف FO371/178587.

لا يبدو واضحاً بحيث يمكن أخذه على محمل الجد، إلا أنه من الخطورة إسقاطه واستبعاد احتمال وقوعه.

عن العلاقات الليبية البريطانية

وهناك وثيقة بريطانية أخرى مؤرخة في ١٩٦٤/١١/٥ أعدت من قبل الخارجية البريطانية لإطلاع وزير الخارجية البريطاني في إطار الإعداد للقاء بينه وبين نظيره الإيطالي السنيور جوزيبي ساراغات Giuseppe Saragat. هذه الوثيقة تحمل عنوان "العلاقات الليبية البريطانية" وهي تكشف عن جوانب هذه العلاقة كما بدت يومذاك من وجهة النظر البريطانية، وكان أبرز ما جاء فيها.^{١٣٤}

"إن ليبيا مهمة لنا بسبب التسهيلات العسكرية الممنوحة لنا بموجب معاهدة التحالف المبرمة معها في عام ١٩٥٣. هذه التسهيلات (المتثلة في حق عبور الأجواء الليبية، واستعمال الأراضي الليبية كمراكز لهبوط وإقلاع الطائرات العسكرية البريطانية) تشكل جزءاً حيوياً من استراتيجية بريطانيا العسكرية."

"إن بريطانيا ملتزمة، مقابل هذه التسهيلات، بالدفاع عن ليبيا في مواجهة أي عدوان خارجي، وبتقديم مساعدات مالية بلغت في الوقت الحاضر (٣, ٢٥) مليون جنيه سنوياً. ومن أجل القيام بالتزاماتنا تجاه ليبيا، فإن بريطانيا تحتفظ بقوة عسكرية صغيرة فوق الأراضي الليبية."

"إن علاقات بريطانيا بالملك وبالحكومة الليبية جيدة، غير أن الحكومة الليبية منذ بداية عام ١٩٦٤، تحت ضغوط وتأثيرات محلية وطنية ومصرية، دعتنا إلى الدخول في محادثات بهدف إلغاء المعاهدة وسحب قواتنا. وفي الواقع، فإن المعاهدة تنص على إعادة النظر فيها في نهاية عشر سنوات، وقد بدأت المحادثات فعلاً خلال شهر إبريل وسارت بشكل ودي."

"لم يصّر الليبيون من جانبهم على إلغاء المعاهدة، وقد وافقنا من جانبنا على إجلاء قواتنا من طرابلس مع نهاية عام ١٩٦٥ (لم يجر الإعلان رسمياً عن هذا الأمر يومذاك)."

"من المتوقع أن يطالب الليبيون في وقت لاحق "بتلييب" عدد من المواقع العسكرية التي يجري في الوقت الحالي استخدامها من قبل القوات البريطانية في قاعدة العدم بطبرق وفي مطار إدريس بطرابلس. ومن جانبنا فنحن على استعداد تام لبحث هذه المسألة معهم."

"من المؤكد أننا سوف نظل في حاجة إلى التسهيلات العسكرية الممنوحة لنا في ليبيا على مدى السنوات القليلة القادمة، وربما لمدة أطول. الحكومة الليبية حساسة تجاه الضغوط الوطنية، غير أنه من المرجح، طالما بقي الملك على قيد الحياة، أن يكون بمقدورنا الاحتفاظ بهذه التسهيلات."

"إن الملك إدريس في صحة جيدة، ولكنه في منتصف السبعينيات من عمره، ولا يبدو أنه

على صلة تامة بالرأي العام في بلاده. لقد تم تزوير الانتخابات العامة التي جرت في ١٠/١٠/١٩٦٤ بشكل واضح أكثر من المعتاد، وسيكون نتاجها برلماناً أكثر استسلاماً للحكومة. إن هذا قد يخدم سياسة الحكومة في المدى القصير، غير أن عواقب هذا الأمر سوف تكون وخيمة في المدى البعيد، ولا شك في أنها قد زادت بشكل نسبي احتمالات قيام نظام جمهوري في أعقاب وفاة الملك إدريس.

"نحن على استعداد للتعامل مع أي نظام يقوم في ليبيا، ومن أجل هذه الغاية، فقد حاولنا أن نحفظ لأنفسنا بأكبر قدر ممكن من حرية المناورة."^{١٣٥}

لقاء السفير ساريل مع المنتصر (استياء ليبي من أمريكا)

ينقل السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل في رسالة سرية مؤرخة في ٦/١١/١٩٦٤ وموجهة إلى المستر رونالد سكريفتر R. S. Scrivner، رئيس إدارة شمال وشرق ليبيا بالخارجية البريطانية، تفاصيل ما دار خلال لقاء تم في طرابلس يوم ٢/١١/١٩٦٤ بينه وبين رئيس الوزراء محمود المنتصر، وكان مما جاء في تلك الرسالة ما ترجمته:

"لقد شن المنتصر هجوماً شديداً على السياسة الأمريكية...".

"بدأ محمود المنتصر بالحديث عن الحالة المأساوية التي وجد عليها الأوضاع في مصر،^{١٣٦} إذ إن المصريين يعانون من الجوع، ولم يستطع أن يتصور كيف بمقدور عبد الناصر الاستمرار في الحكم مع بقاء الأمور على ما هي عليه. ثم أضاف أن المساعدات الأمريكية وحدها هي التي تجعل بمقدور عبد الناصر أن يستمر."

"إن الأمريكيين يبررون سياستهم الداعمة لعبد الناصر بأنه أفضل البدائل السياسية الموجودة." "إن الأمريكيان يتخيلون أنه لو استولى عبد الناصر على ليبيا، فإن مصالحهم فيها لن تتأثر، ولكنهم مخطئون ويرتكبون حماقة كبيرة، فلو قدر لعبد الناصر أن يستولي على النفط الليبي فسوف يغدو بغير حاجة إليهم، وسينقلب على الفور ضدهم."

"لقد واصل محمود المنتصر هجومه المخرج على زميلي السفير الأمريكي، الذي قال عنه بأنه لا يقوم فقط باستقبال العناصر المعارضة للنظام بشكل مستمر، ولكن يقوم أيضاً بتقديم الدعم المالي إليهم... لقد قال إنه تحدث مع السفير الأمريكي لايتنر عن هذه الاتصالات، وقد حاول السفير تبرير موقفه بأن هذه الاتصالات بالعناصر المعارضة للحكومة هي من أجل الحصول منهم على معلومات. وأضاف المنتصر أنه أياً ما كانت نوايا الأمريكيين، فالحقيقة التي تبقى هي أن ما تقوم به السفارة الأمريكية يشجع هذه العناصر، وفضلاً عن ذلك فلديه المعلومات من مصادر موثوق بها أن السفارة تقدم لهم مساعدات مالية."

١٣٥ فقرة واضحة الدلالة عن النوايا الحقيقية للحكومة البريطانية تجاه مستقبل الحكم في ليبيا.

١٣٦ كان محمود المنتصر قد شارك في وفد المملكة الليبية الذي ترأسه الملك إدريس إلى القمة العربية الثانية في الإسكندرية من ١ إلى ١٣ سبتمبر ١٩٦٤.

وقد ختم السفير البريطاني رسالته^{١٣٧} قائلاً:

"بالطبع استمعت إلى هذا النقد القاسي دون أن أبدي أية موافقة. وكما تعلم فإن هذه الانتقادات مبنية على أسس صحيحة جداً، وعلى الرغم من أن الأمريكيان (في السفارة) لا يستطيعون بالطبع منع الليبيين من الاتصال بهم، فإنني أعتقد أنهم في بعض المناسبات لم يظهروا أي تعقل أو حكمة عند متابعتهم لبعض هذه الاتصالات. وفي الواقع، فنحن [في السفارة البريطانية] وهم [في السفارة الأمريكية] على إدراك تام بأن الشرطة [الليبية] قدمت تقريراً إلى رئيس الوزراء [المنتصر] عن الاتصالات الأخيرة لبن حليم (رئيس الوزراء الأسبق) بالسفارة الأمريكية."

كما أضاف السفير ساريل في فقرة ختامية من رسالته معلقاً:

"بالنسبة لنا، فنحن في السفارة البريطانية لم نحظ باتصالات مماثلة من عناصر المعارضة، لأننا في نظرهم المسؤولون عن الأخطاء التي وقعت (تزوير انتخابات أكتوبر ١٩٦٤)، ولأننا في نظرهم نعلم عنها جيداً بحكم أننا نحن الذين نسير الأمور في ليبيا، وأن كل ما يتعلق بتزوير الانتخابات هو أحد أخطائنا، وليس أدل على ذلك - في نظرهم - من أن السفير البريطاني لم يقم بالاتصال بالملك ويطلب منه إلغاء الانتخابات. لقد حاولت التخفيف عن المنتصر بتذكيره بأننا في السفارة البريطانية أيضاً متهمون بأننا وراء تزوير الانتخابات."

وفي رسالة أخرى بعث بها السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل إلى المستر سكريفتر بالخارجية البريطانية مؤرخة في ١٢/١٢/١٩٦٤، أشار إلى ما دار بينه وبين رئيس الوزراء محمود المنتصر خلال اجتماع بينهما في طرابلس يوم ٩/١٢/١٩٦٤، وكان مما جاء في تلك الرسالة^{١٣٨}:

"وبشكل عابر قلت لرئيس الوزراء المنتصر: سوف يكون أمراً مستحسنًا لو استطاعت الصحافة الليبية أن تظهر موقفاً أكثر تفهماً لمشاكلنا (مشاكل بريطانيا) في اتحاد الجنوب العربي".^{١٣٩}

"عند هذه النقطة قال رئيس الوزراء، وبشكل بدا خارجاً عن الموضوع بعض الشيء، أنه يتمنى لو أن بريطانيا استطاعت أن تنتهج بشأن علاقتها مع إسرائيل أسلوباً يشبه ما تنتهجه فرنسا (في ظل الرئيس ديغول). ثم قال إنه لا توجد حكومة عربية، مهما كانت قوية، تقوى على أن تقول كلمة طيبة بحق إسرائيل، وسوف يكون أمراً مريحاً للغاية لو أن بريطانيا استطاعت أن تجد وسيلة تعبر بها عن علاقاتها بإسرائيل في سرية."

ثم يضيف السفير البريطاني ساريل في رسالته:

"لقد كررت على مسامع رئيس الوزراء المنتصر الحجج المعتادة في هذا الموضوع، غير أنني أحسست أنه كان يرغب مني أن أنقل عنه ما قاله كنصيحة ودية ومخلصة."

١٣٧ الرسالة موجودة بالملف 862 371/178.FO.

١٣٨ الرسالة موجودة بنفس الملف السابق.

١٣٩ كما سلفت الإشارة فقد شئت الصحافة الليبية بموافقة الحكومة حملة على سياسة بريطانيا في الخليج العربي.

وقد كرر السفير ملاحظاته بشأن موقف الحكومة الليبية (حكومة المنتصر) إزاء القضية الفلسطينية وإسرائيل في التقرير السري السنوي^{١٤٠} الذي أعده عن تطورات الأوضاع في ليبيا خلال عام ١٩٦٤ بعبارات جاء فيها ما ترجمته:

"وفيما يتعلق بموضوع إسرائيل دون غيره فإن الحكومة الليبية بقيت على موقفها السابق بكل عناد، وبدون أدنى استعداد لقبول أي نقاش حوله.^{١٤١}"

ولم يكن يدور بخلد محمود المنتصر وهو يتحدث مع السفير البريطاني ساريل بكل صراحة وأريحية، وكصديق وممثل لبلد حليف، أن هذا السفير كان يقوم بإطلاع زميله السفير الأميركي لايتنز على مفردات هذا الحديث، كما كان من جهة أخرى يقوم بإرسال التقارير إلى حكومته في لندن التي يوجه فيها إلى المنتصر أسوأ الانتقادات.

يورد بشير السني المنتصر في مذكراته ملخصاً لما كتبه السفير البريطاني ساريل في عدد من التقارير التي بعث بها إلى حكومته حول محمود المنتصر ووزارته على النحو التالي:^{١٤٢}

"لقد أوضح السفير البريطاني السير رودريك ساريل في تقاريره العديدة حول هذا الموضوع (حكومة المنتصر) شكّه في حكمة الملك وراء اختياره لمحمود المنتصر رئيساً للحكومة في تلك الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد، وازداد هذا الشك عندما جاء السيد المنتصر بتلك التشكيلة الوزارية من كبار السن الذين فاتهم القطار بعد تطور شؤون الحكم في ليبيا.

وقد نصح السفير البريطاني حكومته قائلاً: إن الصديق القديم الذي تعرفه بريطانيا سنة ١٩٥٢ ليس هو محمود المنتصر اليوم سنة ١٩٦٤، ولهذا يجب أن تكون الحكومة البريطانية حذرة ومدعوة إلى تفكير جديد حول سياسة بريطانيا نحو ليبيا في المستقبل."

وقد واصل السفير البريطاني انتقاده لسياسة المنتصر في نهاية عام ١٩٦٤ في تقاريره العديدة قائلاً "إذا استعرضت أحداث سنة ١٩٦٤ فيمكن الجزم بأن تصرفات محمود المنتصر وحسين مازق لم تكن سليمة أو مخلصة".

ويضيف بشير السني المنتصر:^{١٤٣}

"لقد وردت في تقارير السفير العديدة السابقة، عن مقابلاته مع محمود المنتصر بالذات، بأنه لم يتخذ أي إجراء في هذا الشأن، بل سعى سراً إلى تشجيع الحملة الإعلامية لإضعاف أي معارضة من الملك لتغيير سياسته المعروفة."

١٤٠ التقرير مؤرخ في ١٤ / ١ / ١٩٦٥ موجود بالملف FO371/184210.

١٤١ الفقرة (١٧)، الصفحة (٤) من التقرير المذكور.

١٤٢ ص ٢٠٣، ٢٠٤.

١٤٣ ص ٢٠٤.

إلحاح ليبي وتردد أمريكي حول المفاوضات

مرّ بنا كيف أن السفير الأمريكي لايتنر بعث إلى رئيس الوزراء الليبي محمود المنتصر رسالة مؤرخة في ١٠ / ٨ / ١٩٦٤ أكد فيها قبول حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الجلاء عن قاعدة الملاحة العسكرية بطرابلس (ويلس)، وأن الحكومة الأمريكية تدرس الإمكانيات والوسائل المؤدية لإيجاد مواقع بديلة ومناسبة في بلاد أخرى لتنتقل إليها هذه القاعدة، وأن هذه الدراسة ستتمكن الحكومة الأمريكية من أن تحدّد في عام ١٩٦٥ التاريخ الذي تستطيع فيه قواتها الجلاء عن القاعدة المذكورة.

وفي ٢٢ / ٨ / ١٩٦٤ قامت وزارة الخارجية الليبية بتقديم "مذكرة شفوية" إلى السفارة الأمريكية في ليبيا أشارت فيها إلى الرسالة السابقة، وطلبت منها أن تتبلور استجابة الحكومة الأمريكية بما يتمشى مع رغبة الحكومة الليبية في أن تتواصل المفاوضات، وفي مدة قريبة جداً، بغية التفاهم على تحديد الميعاد الذي سيتم فيه الجلاء حتى يتسنى في هذه الأثناء الاتفاق عليه بصورة نهائية في مطلع عام ١٩٦٥. كما أكدت الخارجية الليبية في تلك المذكرة على أنها:

"توافق إلى أن تستأنف المفاوضات قريباً وتتواصل، بحيث يصبح من الممكن في هذه الأثناء تأكيد العزم على إثبات التاريخ المحدد للجلاء في بداية عام ١٩٦٥".^{١٤٤}

وفي ٢٩ / ٨ / ١٩٦٤، وبينما كان الملك إدريس يعدّ العدة لحضور مؤتمر القمة العربية الثانية في الإسكندرية، استلم رسالة من السفير الأمريكي في ليبيا المستر (لايتنر) مؤرخة بالتاريخ ذاته، كان مما جاء فيها:^{١٤٥}

"لقد استلمت تعليمات من حكومتي تحثني على أن أطلب مقابلة مع جلالكم لأسجل انشغالها بشأن بعض التطورات التي شهادتها العلاقات الليبية الأمريكية حول القاعدة العسكرية الجوية بطرابلس".

"لقد فهمت من التشريفات الملكية بالديوان أنه من المتعذر عليكم استقبالي في هذه الفترة التي تستعدون فيها للسفر إلى الإسكندرية، ومن ثم فقد أجزت لنفسي أن أبعث إليكم بهذه الرسالة".

١٤٤ انظر البرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا المؤرخة في ٢٨ / ٨ / ١٩٦٤ ذات الرقم الإشاري A-13 مع المرفقات. الملف المركزي DEF. 15-4 Libya-US.

١٤٥ انظر البرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا المؤرخة في ٣ / ٩ / ١٩٦٤ ذات الرقم الإشاري A-13 الملف المركزي DEF 15 Libya-US.

ويمضي السفير الأمريكي في رسالته الموجهة إلى الملك:

"إن حكومتي منزعة بسبب المذكرة الشفوية المقدمة من وزارة الخارجية الليبية بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٢ التي تطلب بموجبها استئناف المحادثات [بشأن القاعدة] في القريب، بحيث يمكنها أن تحدد في بداية عام ١٩٦٥ موعداً لجلاء القوات الأمريكية عن ليبيا."

"وقد ردت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تلك المذكرة بمذكرة سلمتها للخارجية الليبية في ١٩٦٤/٨/٢٩. وجوهر ما ورد في هذا الرد هو إعادة التأكيد بأننا سنكون على استعداد لمناقشة مواعيد جلائنا النهائي عن القاعدة العسكرية حال الانتهاء من دراستنا المتعلقة بالبحث عن مواضع بديلة للقاعدة خلال عام ١٩٦٥."

كما أضاف السفير بأنه مكلف من قبل حكومته أن ينقل إلى الملك إدريس:

١- أن الخطوة المهمة التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية بموجب مذكرة العاشر من أغسطس (١٩٦٤)، والمتمثلة في قبولها لمبدأ الجلاء عن قاعدة ولس الجوية مؤسسة على افتراض أن المفاوضات بين الحكومتين الليبية والأمريكية حول هذا الموضوع سوف تستأنف في وقت يتفق عليه بين الطرفين (في عام ١٩٦٥)، وأن هذه المفاوضات سوف تتم في جو مني على الثقة وحسن النوايا والصدقة."

٢- أن المذكرة الشفوية التي سلمتها له الخارجية الليبية بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٢ قد سببت انزعاجاً كبيراً لدى كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وقد كان بعض هؤلاء المسؤولين قد سبق لهم الانزعاج من بعض التطورات السابقة مثل إلغاء عقد صفقة الأسلحة.^{١٤٦}

٣- إن الحكومة الأمريكية تشاطر الحكومة الليبية الرأي بأن الطريق الأنسب لحل هذا الموضوع هو أن يتم ذلك في جو هادئ وصافٍ وخالٍ من أية ضغوط من جانب الجهات التي لا تدرك تعقيداته، ومن ثم فإن الحكومة الأمريكية تأمل أن تواصل الحكومة الليبية جهودها في المستقبل بالتصدي للضغوط التي تتعرض لها من قبل الصحافة الليبية وغيرها من المصادر الأخرى."

٤- لقد حاولت الحكومة الأمريكية في الأوقات كلها تفهم وضع ومشاكل الحكومة الليبية، كما يتضح من موافقتنا على الدخول في مفاوضات معها وقبولنا بمبدأ الجلاء عن القاعدة. وسوف تستمر الحكومة الأمريكية في تعاملها مع الحكومة الليبية المبني على حسن النوايا، غير أن الحكومة الأمريكية ليست على استعداد لبحث مواعيد محددة للجلاء إلا خلال عام ١٩٦٥، ولا نعتقد أن ممارسة الضغوط عليها لاستئناف المفاوضات، قبل ذلك التاريخ سوف تخدم أي غرض بناءً.^{١٤٧}

١٤٦ انظر ما ورد تحت عنوان "إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية الملغاة - خباياها وتداعياتها" من هذا الفصل.

١٤٧ أرسل السفير الأمريكي صورة من رسالته إلى رئيس الوزراء المتنصر.

وفد أمريكي يقابل الملك

وبعد عودة الملك إدريس من مشاركته في مؤتمر القمة العربي بالإسكندرية استقبل بمقر إقامته بمدينة طبرق يوم ١٠/٦/١٩٦٤ وفداً أمريكياً ضم إلى جانب السفير الأمريكي لايتنر ثلاثة من كبار العسكريين الأمريكيين هم الجنرال ديسوسوي Disosway والعقيدان مودي Moody وجيراودو Giraudو. وقد خرج الوفد الأمريكي من هذا الاجتماع ببعض الارتياح بسبب موقف الملك الذي لم يكن يتسم بالإلحاح نفسه الذي كان عليه رئيس الوزراء المنتصر ووزير الخارجية مازق بشأن موضوع الجلاء عن قاعدة ولس. ١٤٨

إثر استلام الخارجية الأمريكية لبرقية سفيرها بشأن ما دار خلال اللقاء بين الوفد الأمريكي والملك إدريس يوم ١٠/٦/١٩٦٤ بعث وزير الخارجية الأمريكي دين راسك بريقة سرية إلى السفارة الأمريكية في ليبيا مؤرخة في ١٥/١٠/١٩٦٥ ضمنها استراتيجية الحكومة الأمريكية بالنسبة للمفاوضات المتعلقة بقاعدة ولس، والتي تقوم على أساس "المحافظة على استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لأطول مدة ممكنة بما يتماشى مع أهدافها وإستراتيجيتها العامة." ١٤٩

وخلال مقابلة بين السفير الأمريكي (لايتنر) ورئيس الوزراء المنتصر يوم ٤/٣/١٩٦٥ ألح الأخير على سرعة وصول الطرفين الليبي والأمريكي إلى تفاهم مشترك حول قاعدة ولس يرد على الانتقادات الليبية والعربية، كما يحافظ على المصالح الأمريكية، وأن أية ترتيبات لا تحقق هذه الغاية لن يكتب لها البقاء، كما لن تكون في مصلحة الملك والملكية والحكومة. كما أوضح المنتصر أنه يرى من واجب حكومته أن تبين بشكل واضح للشعب أنها ماضية في تنفيذ ما وعدت به بشأن القواعد. ١٥٠

وفي العاشر من مارس ١٩٦٥ بعث وزير الخارجية راسك بريقة إلى سفيره في ليبيا يخوله بموجبها أن يبلغ رئيس الوزراء المنتصر عدم ممانعة أمريكا في أن تعلن الحكومة الليبية عن وصولها إلى اتفاق مع الإدارة الأمريكية لاستئناف المحادثات حول القاعدة العسكرية في شهر مايو التالي ١٩٦٥. ١٥١

وكما هو معلوم فقد استقال المنتصر في ٢٠/٣/١٩٦٥ قبل أن يتمكن من إنجاز أي تقدّم في الموضوع، ومن ثم فقد كان طبعاً أن يقع عبء متابعة هذا الملف على وزارة حسين مازق، ولا سيما أن الأخير كان يشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المستقيلة.

١٤٨ نقل السفير الأمريكي ما دار خلال ذلك الاجتماع وتعليقه عليه بموجب البرقية السرية المرسلة إلى الخارجية الأمريكية رقم (253) المؤرخة في ٧/١٠/١٩٦٥. الملف 15 Libya-US. DEF.

١٤٩ البرقية رقم (236) بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٥. الملف المركزي 15 Libya-US. DEF.

١٥٠ البرقية السرية المرسلة من السفير الأمريكي بشأن هذه المقابلة، مؤرخة في ٥/٣/١٩٦٥، ذات الرقم (750). الملف السابق نفسه.

١٥١ البرقية السرية المرسلة من الوزير الأمريكي راسك إلى السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٥ رقم (467). الملف السابق نفسه.

تقرير أمريكي عن المعارضة في ليبيا^{١٥٢}

في الثالث والعشرين من شهر فبراير ١٩٦٥ أعدت السفارة الأمريكية بليبيا تقريراً شاملاً (١١ صفحة)^{١٥٣} حول أنواع المعارضة التي يواجهها النظام الليبي من داخل مؤسساته (داخلية) ومن خارج تلك المؤسسات (خارجية). وقد جاء في ذلك التقرير:

"تلخيص

تناقش هذه الورقة الطبيعة المزدوجة للمعارضة في ليبيا: معارضة داخل النظام للحكومة الموجودة في السلطة، ومعارضة من خارج مؤسسات النظام نفسه. ستحاول هذه الورقة التعريف ببعض العناصر المكونة لكل نوع منها، وبعض الشخصيات الرئيسية المعارضة. الملاحظ أن كلا المعارضتين تعانيان من غياب زعامة قادرة على توحيدهما، وبرامج مشتركة، ومن ضعف العلاقات بينهما. وتتلخص هذه الورقة إلى أن المعارضة داخل النظام، على ما يبدو، هي الأهم على المدى القصير فقط. حلّ البرلمان مؤخراً، الذي كان إجراءً موجهاً ضد هذه المعارضة، هو خير مثال على ذلك. أما على المدى البعيد، فالمعارضة من خارج النظام هي الأكثر أهمية، لأن العديد من زعماء ليبيا في المستقبل هم من ضمن عناصرها. وتناقش هذه الورقة طبيعة هذه المعارضة (الخارجية) التي، وإن كانت معرضة لتأثيرات من خارج ليبيا، ومن ضمنها تأثير عبد الناصر، فإنها في الوقت ذاته تشكل الأرضية الخصبة لشوء حركة ذات توجهات وطنية محلية.

جرى إعداد هذه الورقة قبل الحل الأخير للبرلمان، وهو حدث يعد - على ما يبدو - تعبيراً عن وجود التيارات السياسية المشار إليها في هذه الورقة، أكثر من كونه مؤشراً على تأثير ذلك الحل عليها.

"تقديم: تقاطع الطرق عند البيضاء

هناك مفترق طرق على بعد عشرة أميال من مدينة البيضاء في الطريق نحو مدينة طبرق. عندما تسلك هذا الطريق قادماً من الغرب في اتجاه الشرق عبر مدينة بنغازي، مروراً بالبيضاء، تصل إلى هذا المفترق، عندها يجد القادم نفسه أمام ثلاثة خيارات: إما الاستمرار إلى طبرق [حيث يقيم الملك]، وإما بالرجوع إلى الخلف عند هذا المفترق، وهو ما يعني الرجوع صوب بنغازي، أو الرجوع صوب طرابلس، فالطريق المتجه غرباً لا يؤدي إلى مسار آخر.

١٥٢ التركيز في التقرير من المؤلف.

١٥٣ يحمل التقرير الرقم الإشاري (A-316) بالملف POL- 2 LIBYA، وعنوان: "Nature of the Opposition in Libya" من إعداد السكرتير الأول بالسفارة جيمس أ. ماي James A. May.

في نهاية شهر أكتوبر من العام الماضي [١٩٦٤] انطلقت قافلة سيارات من طرابلس، التحقت بها مجموعة إضافية من بنغازي، وواصلت القافلة مسيرتها في المرحلة الأخيرة من هذه الرحلة الطويلة إلى طبرق. ضمت هذه القافلة الغربية العديد من زعماء "المعارضة" في ليبيا. وكان الهدف من هذه الرحلة هو تقديم عريضة احتجاج إلى الملك إدريس في معقله النائي، بشأن الطريقة الفظة التي تعاملت بها الشرطة في شهر أكتوبر أثناء الحملة الانتخابية الخاصة بمجلس النواب. العديد من الموقعين على العريضة الاجتماعية كانوا من بين المرشحين لعضوية البرلمان وتعرضوا للاعتقال.

وقد تم تسهيل مسيرة القافلة من قبل الشرطة خلال عدة نقاط على الطريق من طرابلس، غير أنها ما أن وصلت إلى مدينة البيضاء يوم ٣١ أكتوبر، وبعدها ببضع دقائق إلى مفترق الطرق، حتى توقفت لعدة أيام أمضى خلالها زعماء ليبيا الليل داخل سياراتهم، في حين جرى إطعامهم من قبل سكان القرى المجاورة ورجال القبائل. كان هناك تعليمات صارمة للشرطة بعدم السماح للقافلة بمواصلة رحلتها، وبالرجوع من حيث جاءت. وعلى امتداد ثلاثة أيام، وبشكل شبه متواصل اجتمع مجلس الوزراء في طرابلس، غير أن مصر القافلة تم تقريره في مكان آخر. [يقصد في طبرق حيث يقيم الملك إدريس]. وفي الثاني من نوفمبر رجعت القافلة إلى بنغازي وطرابلس، ولم تقم المعارضة الليبية بأي محاولات أخرى لتقديم عرائض للملك، وهناك احتمال ضئيل أن تقوم بذلك مستقبلاً.

"المعارضة المزوجة في ليبيا"

"المعارضة" في ليبيا هي في الواقع معارضان، ويوجد ارتباط محدود جداً بينهما. المعارضة الأولى (وهي الأقل أهمية) هي معارضة من داخل مؤسسات الحكم للحكومة التي في السلطة. أما الثانية فهي، وبكل التقديرات، الأهم، وهي معارضة للنظام نفسه. والمعارضة الداخلية تحاكي النمط التقليدي للسياسة الليبية، ولهذا فهي تقوم على شخصيات بينها خصومات قبلية أو عائلية، وثورات وولاءات جهوية. وهذه المعارضة متقلبة، وتقوم على تحفظات فضفاضة تزداد قوة وضعفاً من شهر لآخر، بل من يوم لآخر، ويتوقف ذلك جزئياً على مدى نجاح وشعبية الحكومة الموجودة في السلطة وحتى علاقة رئيسها بالملك. وعلى الجانب الآخر فالمعارضة الخارجية ترفض كل ما هو تقليدي في السياسة والمجتمع الليبي، بما في ذلك وجود المعارضة الداخلية في حد ذاتها.

وفي الوقت الحاضر فالمعارضان ليستا قويتين بذاتهما، وهما ليستا منظمين، وتفتقدان الزعامة التي توحدهما. وتبدو المعارضة الداخلية هي الأهم على المدى القصير فحسب. وعلى الرغم من افتقارها للتنظيم؛ فإن لديها الوسائل التي تمكنها من تغيير رئاسة الحكومة، وحتى إحداث تغيير هامشي في السياسة الليبية، غير أنها ليست ذات أهمية في المدى الطويل. وفي المقابل فإن المعارضة الخارجية هي الأهم على المدى البعيد. وحتى وهي بدون تنظيم وبدون زعامة في الوقت الحاضر، فمن المحقق أن العديد من زعماء ليبيا القادمين هم الآن من صفوف هذه المعارضة.

المعارضة الداخلية:

طبيعة وتركيب المعارضة الداخلية تتشكل إلى حد كبير وفقاً لطبيعة النظام الليبي. النظام هو دون شك سلطوي، غير أنه ليس شمولياً بحال من الأحوال. لا يشجع النظام على وجود المعارضة، وفي الواقع فهو يقوم بكل ما بمقدوره القيام به للحيلولة دون تطورها. وعلى سبيل المثال، لا يسمح بوجود أي أحزاب سياسية، غير أنه من جهة أخرى - وعلى سبيل المثال - لا يقوم دوماً بإسكات أصوات المعارضة في الصحافة بشكل كلي. وفضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من أن الانتخابات البرلمانية لا تكاد توصف بأنها حرة (كما ظهر بشكل قوي خلال شهر أكتوبر الماضي)، فإن المناقشات [داخل البرلمان] تعتبر نسبياً غير مقيدة، وفي الحقيقة فإن العجز الذي يطبع القيادة [رئاسة البرلمان] يسمح بوجود منبر للمعارضة تعبر من خلاله عن وجهات نظر لا تسمح بها عادة أي قيادة برلمانية، حتى في المجتمعات الأكثر ديمقراطية.

وإجمالاً، فإن النظام الليبي قد لا يفتقد الرغبة في إسكات المعارضة، إلا أنه دون شك يفتقد الوسائل لتحقيق ذلك. غير أن المعارضة العالية الصوت ليست بالضرورة هي المعارضة ذات الأهمية. إن المعارضة الداخلية ليست محرومة من وسائل التعبير، غير أنها بكل تأكيد محرومة من وسائل التنظيم والنمو، ولا تمتلك الكيفية التي توصلها إلى السلطة، على الأقل كمجموعة متجانسة. بعض زعماء المعارضة ربما يتطلعون للوصول إلى السلطة، وبأسلوب أدق، يتطلعون أن يعودوا إلى السلطة، وقد يستخدمون هذه الغاية البرلمان أو الصحافة أو أي جهة أخرى من النظام كنقطة انطلاق لهم، ومع ذلك فإن ما تنصف به المعارضة الداخلية من غموض يجعل من الصعوبة في مكان أن تجذب إليها أي أفكار جديدة، أو زعامات جديدة، فهذه الأفكار، وهذه الزعامات، مجبرة بحكم المنطق القائم، أن تتوجه إلى معارضة أخرى من خارج النظام نفسه.

من وجهة نظر الحكومة فإن المعارضة الداخلية هي في عمومها معارضة مزعجة، وفي الغالب غير بناءة، وهي تهدف إلى إحراج الحكومة، وليس بالضرورة أمام الرأي العام بقدر ما هو أمام الملك، من أجل أن يؤدي ذلك إلى إقالة الحكومة، أو إلى إحداث تغيير في بعض الوزارات. وفي الواقع، فقد أمكن من خلال إحداث التغيير الوزاري من وقت لآخر، وإدخال بعض زعماء المعارضة في التشكيلات الوزارية، وإجراء تعديلات في بعض المناسبات على التوازن الدقيق بين البرقاويين والطرابلسيين، أمكن وضع المعارضة الداخلية حتى الآن تحت السيطرة. ومن النادر أن تضطر الحكومة إلى إدخال تعديلات على سياساتها بسبب ضغوط المعارضة عليها، ولم يحدث إطلاقاً أن تجاوزت هذه التعديلات أشكالاً مظهرية. إن المثال الوحيد في السنوات الأخيرة على اضطراب الحكومة لاتخاذ سياسة جديدة وقع خلال الربيع الماضي بشأن موضوع القواعد الأجنبية. ومع ذلك فإن هذا التغيير لم يحدث بتأثير الضغط من داخل النظام، وإنما بسبب الضغط الخارجي، أو بالأحرى بسبب قراءة خاطئة لحجم ذلك الضغط.

معارضة شخصية

المعارضة الداخلية هي، إلى حد كبير، معارضة تتمثل في شخصيات. فزعامة المعارضة حالياً تتكون من وجوه قديمة، مثل علي الديب ومصطفى بن حليم ويونس [عبد النبي] بالخير في طرابلس، وعائلة سيف النصر ومحمد عثمان الصيد (بن عثمان) من فزان، وعبد القادر العلام ومصطفى بن عامر والعديد من زعماء القبائل غير المرضي عنهم في برقة. ويتم التعبير عن المعارضة بوسائل شتى، كما أن هناك بوضوح مستويات متفاوتة في درجة المعارضة. فبن عثمان وبالخير اختارا العمل من داخل البرلمان. أما بن حليم وسيف النصر [عبد الجليل] والعلام فهم يعملون من خارج النظام، وقد حققوا التنسيق بين جهودهم لفترة معتبرة غير أنهم لم يعلنوا انفصالهم عن النظام، في حين أن مصطفى بن عامر وعلي الديب جرى إخراجهما عملياً من النظام، ووجدوا نفسيهما محسوين على المعارضة الخارجية على الرغم من عدم وجود أي قاسم مشترك لهما معها.

بعض الشخصيات المعارضة هم خصوم سياسيون في الماضي، غير أنهم يشتركون (أو على الأقل يدعون الاشتراك) في ولاء مبدئي، وحتى لاعتبارات مصلحة، تجاه الملك، بهدف أساسي هو: رجوعهم إلى السلطة. إنهم خارج دائرة الحكم ويريدون العودة إليها. وتغري بعض هؤلاء بعض النشاطات التأميرية ضد النظام، فهم يتحدثون عنها بحرية مع كل من هب ودب، غير أنهم لا يسعون إلى إحداث تغييرات جوهرية في المجتمع الليبي، أو حتى في سياسات النظام، وهم يعتقدون أن عودتهم إلى السلطة يمكن أن تتم بوسائل تقليدية، وفي إطار النظام التقليدي القائم.

تأثير الخصومات الجهوية

تجذب المعارضة الداخلية تأييدها من أي إقليم من أقاليم ليبيا [الثلاثة] حين يحس في أي وقت من الأوقات بأنه مستهدف بالإهمال أو الحرمان [من قبل الحكومة القائمة]. وعلى امتداد الأشهر الماضية كانت برقة هي الإقليم الذي يعيش هذا الإحساس [بالحرمان والإهمال]، وبالتالي فقد استمدت المعارضة لحكومة المنتصر، سواء من داخل البرلمان أو من خارجه، تأييدها من زعماء القبائل البرقاوية. فالبرقاويون غير مرتاحين لانتقال الحكومة من البيضاء، كما يشعرون بعدم الرضا تجاه تشكيلة الوزارة عموماً، ويسيطر عليهم الإحساس بأن إهمال الحكومة لشؤونهم ازداد عما كان عليه منذ ستة أشهر مضت مثلاً، ولكن الحال كانت على العكس من ذلك خلال وقت ليس بالبعيد. فالبرلمان - كما تذكر - لم يتمكن حتى من إقرار الميزانية العامة في الربيع الماضي بسبب مقاطعة النواب الطرابلسيين لجلسات البرلمان في البيضاء. وتوجد مؤشرات متزايدة خلال الشهر الماضي على أن المعارضة الداخلية أخذت تتجاوز العوازل التقليدية المعتادة بين مختلف الأقاليم، وأن رئيس الوزراء المنتصر أخذ يواجه كتلة برلمانية مهمة تسعى إلى عزله.

المعارضة البرلمانية للمنتصر

المعارضة التي تطورت داخل البرلمان الأخير ضد حكومة المنتصر الحالية (وعلى الخصوص المنتصر شخصياً) والتي تبدو ظاهرياً قوية، تستوجب إشارة خاصة إليها. ووفقاً لأغلب قواعد المنطق السياسي؛ من المفترض أن البرلمان، كما كان مخططاً له، لا يتجاوز كونه هيكلاً للموافقة الروتينية فقط. ومع ذلك شهد البرلمان منذ دورته الأولى بروز معارضة عالية الصوت، وخلال إجازة شهر رمضان الطويلة وصلت مستويات خطيرة. ولا شك أن القوة الدافعة لهذه المعارضة هو محمد عثمان الصيد عبر عدد من وزراء حكومته السابقين (بالخير، وبين غرسة، وآخرين). غير أن هذه المعارضة، ومنذ البداية، لم تكن قاصرة على جناح بن عثمان، كما أنه من غير الممكن تحديد مدى قوتها بشكل تام. العديد من الوجهاء البرقاويين يحسبون في عداد هذه المعارضة، بمن في ذلك سالم الأطرش ومحمد السيفاط. وقد أمكن إقناع نحو أربعين نائباً في البرلمان للتوقيع على عريضة احتجاجية للملك ضد المنتصر تزعم تورطه (أو على الأقل بعض أفراد أسرته) في فضائح تتعلق بحصول شركات أجنبية على مقاولات حكومية. معظم هؤلاء النواب طرابلسيون، ومع ذلك فيساورنا الشك أن هذا الموقف الغريب من هؤلاء النواب الطرابلسيين هو بسبب أمانة المنتصر وليس العكس. وعلى وجه التحديد، فيبدو أن المنتصر أوضح ميلاً إلى أن يطبق حرفياً قواعد القانون التي تحظر منح المزايا المعتادة للنواب (القروض من الخزنة العامة، وتخصيص المساكن الحكومية وتزويدها، إلى غير ذلك من المزايا التقليدية المشابهة).

على أية حال، فإن الأهم من ذلك هو أنه من المحتمل أن عدداً كبيراً من النواب قد تمت الإساءة إليهم باتهامهم بأنهم دُمى في يد الحكومة، وجرى تسميتهم كذلك على نحو دائم. ولهذا السبب وحده، إن لم يكن هناك غيره من الأسباب، فهم يحاولون بكل الطرق إثبات استقلاليتهم. وبالطبع؛ فإن إحدى الطرق الناجحة لتحقيق ذلك هي التخلص من المنتصر نفسه. غير أن المعارضة البرلمانية بالغت في الأمر، مما جعل الملك يقف إلى جانب المنتصر وجرى تفكيك المعارضة وحل البرلمان معاً مؤقتاً.

إن هذا الخليط الفاشل من الوجوه القديمة والخصومات التافهة التي عفى عليها الزمن من الصعب أن تشكل المناخ الذي يمكن أن يجده الجيل الجديد من الليبيين جذاباً. إن هذا الجيل تلقى تعليمه بالخارج. وفي الغالب فإن معظم المثقفين من الشباب الليبي يتقبلون الأفكار والأيديولوجيات الجديدة، ويسعون إلى إحداث تغييرات فيما يعتبرونه نظاماً اجتماعياً عتيقاً وخافتاً. لم يندفع هؤلاء الشباب بشكل جماعي في اتجاه المعارضة، وانخرط كثير منهم في وظائف بالإدارة الحكومية الليبية من أجل وضع أفكارهم موضع التطبيق. غير أن كثيرين آخرين منهم (بمن فيهم بعض الموظفين العموميين وضباط الجيش الناقمين) انجذبوا نحو المعارضة، لكن بكل تأكيد ليس نحو المعارضة الداخلية التقليدية التي يرونها كريمة كالنظام نفسه.

المعارضة [الخارجية] لنظام الحكم

على الرغم من أن جميع الشباب الليبي، وبخاصة المتعلمون منهم، قد لا يكونون منضمين للمعارضة [الخارجية] للنظام، إلا أنه من المؤكد أن هذه المعارضة تجتذب عناصرها حصرياً من جيل الشباب. إنها نخب شابة مثقفة (على الأقل بالمعايير السائدة في هذا البلد) وتتكون من خريجي الجامعات الذين عادوا من الخارج (من جامعات غربية، فضلاً عن جامعات من العالم العربي) وهم منتشرون في مدن طرابلس وبنغازي، كما في الجيش الليبي، ذلك أن كوادر الجيش هي من العناصر الشابة المتعلمة التي تلقت تدريبها بالخارج. لقد تم اقتلاع هؤلاء من المجتمع الليبي التقليدي، وهم يسعون في الغالب لإحداث تغييرات في هذا المجتمع. كما تشعر هذه الفئة من جانبها أنها غير مفهومة وغير موثوق فيها من قبل النظام. إنها تسعى إلى السلطة، غير أنها لا تجد سبيلاً لتحقيق ذلك من خلال هذا النظام، ومن المحتمل أنها لا تمتلك الوسائل لذلك. ومن ثم فمن المحتمل أن تجد نفسها مضطرة لأن تصبح معارضة ثورية.

الشيوعية ليست عاملاً مهماً

إلى حد ما، فالمعارضة من خارج النظام هي استجابة لأيديولوجيات أجنبية، بما في ذلك الأيديولوجيات الثورية. وتضم هذه المعارضة عدداً صغيراً من الشيوعيين المنتشرين في صفوفها. وتواجه الشيوعية في ليبيا عقبتين، وربما ثلاث، تقف في وجهها. الأولى، على الشيوعية أن تواجه قبل كل شيء الديانة الإسلامية التي تعتبر قوية في هذا المجتمع المحافظ، مثلما هو الأمر في بقية العالم العربي، وفضلاً عن ذلك فهي تعاني من المشكلة ذاتها التي تواجهها الأحزاب الشيوعية في بقية المغرب العربي حيث يجري الربط بينها وبين القوى الاستعمارية السابقة. فالحزب الشيوعي ولد كتابع للحزب الشيوعي الإيطالي خلال سنوات ما بعد الحرب [العالمية الثانية] وجاء أعضاؤه المنحدرون من الطليان المقيمين في منطقة طرابلس، والحالة ذاتها تنطبق على الجزائر، ولم يتمكن الحزب من التخلص من هذه الوصمة. هذه هي العقبة الثانية وهي كبيرة جداً. وأخيراً، فهناك الطفرة النفطية والوضع الاقتصادي الذي ينمو بسرعة. فعلى الرغم من هذا النمو فإنه، وبسبب طبيعة الصناعة النفطية، لا يخلق فرص توظيف كثيرة، كما أنه لا تنجم عنه بروتاتريا مدن حقيقية.

خلال الربيع الماضي [١٩٦٤] ظهر نوع من الهياج مع صدور صحيفة "الميدان" التي يرأس تحريرها فاضل المسعودي المتهم بأنه أحد الشيوعيين الليبيين. لقد أشار المسعودي نفسه أن هذا الاتهام بشأن ميوله الشيوعية مصدره إذاعة "صوت العرب"، ووجد أصداءه داخل ليبيا بواسطة الناصريين. وفي الواقع فإن هذا صحيح. فالمسعودي شخصياً مناضراً للناصرية، وبينما تفسح صحيفته المجال للقضايا الحياضية الرائجة شعبياً، إلا أنها لا تبدو أكثر تطرفاً من غيرها من صحف طرابلس حول معظم القضايا، مع فارق أنها أفضل تحريراً وذات توجه فكري أوضح من غيرها.

البعثفون ضففاء ومتقسفون

للبعثفف فاذفة ففوق قلفلاً فلك الفف للحزب الشففوفف بفن العناصر المعارضة؁ ربفا باستثناء القطاع الطلافف. وقد أظهرت الحكومة انشغالاً أكبر بالبعثفف؁ وقامت بضربهم فف مناسبتفف خلال السنفوات الفلاف الماضفة. وقد جرت المحاكمة الشهفة للبعثفف خلال شهر فبرافر ١٩٦٢ [أثناء حكومة الصفد] وتعرض عدد من العناصر المعارضة للسفجن أو النفف. ومرة ثانية قامت الشرطة خلال الفرفف الماضي [١٩٦٤] بفالفاء القبض على عدد من المشكوك فف انتائهم لحزب البعث بحجة قفامهم بتوزفف منشورات مناهضة للنظام؁ وقد تبفن فففا بعد أن العملفة كانت من فدفبر الشرطة نفسها.

وكفا هو الحال مع الشففوفف؁ فلا تتوفر سوى معلومات محدودة عن حزب البعث عبر المصادر المنشورة. ومن بفن المعلومات الشائعة على نطاق واسع نسبباً أن الحزب منقسم على نفسه فف الوقت الحاضر؁ ولكن لا فوجد معلومات مؤكدة حول قوة كل جناح من الجناحن المتخاصمفف. هناك جناح "معتدل" بقفافة أحد محامفف طرابلس المشهورفف والناجحفف هو محمد شرف الففن [فقفص عبء الله شرف الففن] الفف أشرف خلال معظم السنة الماضفة على ففرفر صفففة "الأفام" الأسبوعية المعروفة بأنها بعثفة. أما الجناح الآخر الأكثر حركة ففترأسه محام آخر هو عامر الفففس. ففر أن هذا الأخير جرف سففنه من قبل الحكومة اللفبفة أثناء الفرفف الماضي [١٩٦٤]. وتقوم الأجهزة الأمنية بمراقبة قادة الحزب المشكوك ففهم مراقبة فقفقة؁ كما قامت بالتضففق على صفففة "الأفام". ففعتقد أن العضوفة السرفة لحزب البعث لا تتجاوز المائفف عضو.

نفوذ عبء الناصر

هناك جناح فف المعارضة للنظام موال لعبء الناصر هو أكثر أهمية. وعلى الرغم من نمو الشففور بالوطنفة المحلية (الوطنفة اللفبفة) فهذا الجناح فعتبر أقوى نفوذاً. وقفل انتخابات نوفمبر [أكتوبر] ١٩٦٤ كان لب المعارضة الصلب داخل مجلس النواب خاضعاً لتأففر مصري قوي. وقد ضمت زعامته بشفر المغربفف من بنغازف ومحمود صبحفف وعلي المصرافف من طرابلس. وبالطبع فقد جرف اعتقالهم فففعاً؁ مع آفرفن؁ أثناء المعركة الانتخابفة فف الفرفف الماضي. وهناك أدلة كافية على أن الهدف من وراء فدخل الحكومة فف الانتخابات هو اجتثاث وعزل العناصر الناصرفة داخل المعارضة. ففر أنه؁ إما بسبب مبالغة الحكومة اللفبفة فف فقففر نفوذ هذه العناصر؁ وإما بسبب حماسها الشففر فف فنففر التوجهات ففر الواضحة من قبل الحكومة؁ فقد جرف القبض على عناصر وطنية كثفرة أخرى معها.

هناك أدلة قليلة على أن نفوذ عبء الناصر والعناصر الموالفة لمصر داخل المعارضة اللفبفة آخذ فف الضعف؁ ففر أن هذا لا فعنف بالطبع أن عبء الناصر خسر اللعبة فف لففبا؁ فذ من المؤكد أنه مازال فملك الكففر من الأوراق السفاسفة ففها؁ ولفس أقلها بالطبع انجذاب الجمافر ففر المتعلمة نحوه؁ وهي القطاع الفف لفس بمقدور الحكومة أو المعارضة أن فحركه بالدرجة نفسها الفف

يحركه بها عبد الناصر. إنه لا يملك إذاعة وصحافة متاحة للشعب الليبي، بل إن صحافة ليبيا المستقلة هي أيضاً تحت سيطرة الموالين لعبد الناصر. وعلى الرغم من أن صحيفة علي مصطفى المصراقي "الشعب" [ذات التوجهات الناصرية] قد تم التضييق عليها من قبل الحكومة فإن الصحيفتين المستقلتين الرئيسيتين في طرابلس وبنغازي "الرائد" و"العمل" ما تزالان محافظتين بإخلاص على خطهما الناصري. وعلى الرغم من ذلك كله فليس بمقدور الجناح الموالي لعبد الناصر في ليبيا أن يطرح قيادة أخرى [محلية] عدا عبد الناصر نفسه، في وقت يشهد - دون أي شك - تعاظم الشعور بالوطنية الليبية المحلية.

الوطنية المحلية واحتمالات الوحدة

إن نمو الإحساس الحالي بالوطنية الليبية، والذي يعتبر أهم تطور في السياسة الليبية خلال العام الماضي، كان له تأثير داخل النظام السياسي وعلى الجيش وعلى المعارضة المدنية. وقد تناولنا مؤخراً تأثير هذا التطور على مواقف الحكومة الليبية ومصالح الولايات المتحدة في ليبيا في تقرير السفارة رقم (طرابلس A-256) وتأثيراته المحتملة على الجيش الليبي وعلى العناصر المناوئة للنظام الحالي في تقرير السفارة رقم (طرابلس A-277).^{١٥٤}

لقد باءت بالفشل عدة محاولات جرى بذلها خلال العام الماضي من أجل وضع نوع من البرنامج الموحد للمعارضة. وفي الواقع، فإن الساحات التقليدية للقاءات المثقفين الليبيين في جمعية الفكر الليبية بطرابلس وجمعية عمر المختار المحظورة ببنغازي شهدت مظاهر انشقاق داخلهما خلال العام الماضي. وكان محور الخلاف في هذه الحالة الأخيرة هو الولاء لعبد الناصر في مواجهة الوطنية المحلية المناهضة للجمهورية العربية المتحدة [مصر]. ومع ذلك فمن غير المستبعد، في ضوء نمو الشعور المحلي، وضعف تأثير عبد الناصر، أن يتم وضع برنامج موحد للمعارضة، ومن غير المستبعد أيضاً أن يكون رئيس الوزراء الليبي محي الدين فكيني، الذي أبعد نفسه عن النظام منذ إقصائه من الوزارة، والذي نأى بنفسه أيضاً عن الخلافات الداخلية بين أطراف المعارضة، مستعداً لتولي قيادة مثل هذه الحركة إذا تمت ولادتها.

لم يتعرض هذا التقرير إلا لمأماً للجيش الليبي، ذلك أن مواقف ضباط الجيش، بالقدر الذي كان متاحاً لنا استقصاؤه، تمت مناقشتها في موضع آخر (التقارير طرابلس A-180, A-277, A-256).^{١٥٥} وفي الوقت الراهن، لا يمكن تصنيف الجيش على أنه مع النظام أو المعارضة. ففي حين يقف صغار ضباط الجيش بمنأى عن الآخرين، هناك، بالتوازي مع هذا، تيارات أخذت تتطور، وفضلاً عن ذلك فيبدو أن الشعور بالوطنية المحلية [في أوساط الجيش] أخذ في التعاظم بصورة تفوق تعاظمها بين العناصر المدنية.

إن احتمال قبول الجيش بزعامة مدنية له هو أمر لا يمكن التكهن به، كما أن الجيش لديه مرشح

١٥٤ يبدو أن هذا التقرير لم يتم الإفراج عنه بعد (المؤلف ٢٠٠١).
١٥٥ من الواضح أن هذه التقارير أيضاً لم يتم الإفراج عنها (المؤلف ٢٠٠١).

لزعامته من داخله يتمثل في المقدم عبد العزيز الشلحي الذي يبدو، رغم عيوبه، يملك، على الأقل، المؤهلات الكارزمية الضرورية لبناء معارضة موحدة للنظام الحالي.

إن الضعف الحقيقي للمعارضة من خارج النظام لا يتمثل في افتقارها لزعامة تقودها بقدر ما هو افتقارها لبرنامج فعال. إنها تستمد قيمتها من حقيقة أنها تخطي بتأييد على درجة من الأهمية من قبل مختلف الشرائح النشطة في المجتمع الليبي، من أصحاب المهن الحرة والمدرسين، ومن داخل الإدارة الحكومية، ومستخدمي شركات البترول، والأهم من ذلك من داخل الجيش. ولو جرى السماح بتأسيس الأحزاب السياسية فمن المحتمل أن يكون بمقدور هذه المعارضة السيطرة على الحياة السياسية. إن القوة الحالية للمعارضة الخارجية يكمن في قدرتها، لمجرد وجودها، على ممارسة ضغط على أي حكومة ليبية، وهو ما لا تخاطر أي منها بتجاهله.

خلاصة: عودة إلى مفترق الطرق

خلال السنة التي كان فيها فكنيني رئيساً للحكومة (عام ١٩٦٣) انفتح المجتمع الليبي إلى حد ما للشباب. وربما لا يكون فكنيني قد لبى كافة المؤهلات المطلوبة فيما يعتبر الآن معارضة ضد النظام، كما أن دوافعه ربما كانت محاطة بالشكوك، ومع ذلك فقد سعى إلى أن يكون متحدثاً باسم الشباب. لقد وجد الشباب المتعلم داخل الإدارة الحكومية من يستمع إليهم، أما خارج الحكومة فقد وجد هؤلاء الشباب أن الصحافة أصبحت فجأة حرة. كما بدا أن سوقاً لتبادل الآراء انفتحت فجأة في كل من طرابلس وبنغازي، وفوق ذلك فقد وجد فكنيني لنفسه الأعداء الحقيقيين.

وعندما قرر الملك إدريس استبدال فكنيني بمحمود المنتصر، الذي يحظى بالاحترام وإن لم يكن يتمتع بالشعبية، أخذ الأمر على أنه خطوة إلى الوراء غير أنها ليست بالخطيرة. لقد رأى الشباب على الفور أن وجهات نظرهم يمكن أن تُحدث تغييراً في سياسة الحكومة. لقد رضخ المنتصر للضغوط فيما يتعلق بقضية القواعد الأجنبية، ولم تكن القاهرة مصدراً لهذه الضغوط إلا بشكل جزئي. وحتى عودة الملك للساحة السياسية [بعد عدوله عن استقالته في مارس ١٩٦٤] وظهور مؤشرات بشأن نيته في تغيير الاتجاه الجديد الذي اختطته حكومة المنتصر [فيما يخص القواعد الأجنبية] لم تسبب على الفور خيبة أمل لديهم، ذلك أن الانتخابات الجديدة هي على الأبواب.

هناك مؤشرات حقيقية على أن المعارضة كانت تأمل في تحقيق انتصار، ولو جزئي في الانتخابات. لقد أعلنت شخصيات كثيرة في المعارضة ترشحها لتلك الانتخابات، كما خططت لحملات انتخابية قوية في كل من طرابلس وبنغازي. لم يكن لدى قادة المعارضة الشباب أي أوهام حول إمكانية سيطرتهم على البرلمان، غير أنهم كانوا يأملون، على الأقل، في أن يحصلوا على منبر من داخل النظام يتمكنون من خلاله التعبير عن وجهات نظرهم. كان واضحاً أن الحكومة ستتخذ خطوات من أجل التحكم في النتائج النهائية للانتخابات، غير أن

قيام الحكومة باعتقال جميع مرشحي المعارضة وحرمانهم جميعاً من الترشح، كان صدمة قاسية لهم أو وجدت الحافز لتوحد المعارضة.

قد تكون القافلة المتوجهة إلى طبرق، والحادث الذي جرى عند تقاطع الطرق بالبيضاء، قد شكلت منعطفاً، غير أنه من الواضح أن الحكومة الليبية واجهت هي الأخرى مفترق طرق. فالاعتقالات التي جرت خلال الانتخابات يمكن ردها إلى تصرفات بعض الوزراء الذين أساءوا فهم التوجيهات التي صدرت إليهم، وتجاوزوا حدود صلاحياتهم، وتصرفوا بدون علم رئيس الوزراء أو الملك، غير أن المعارضة لم تنطل عليها القصة، وكانت على استعداد لتقديم عريضة إلى الملك تطالبه فيها بحل البرلمان وبإجراء انتخابات حرة [جديدة].

وهكذا وجد النظام الليبي نفسه أيضاً أمام اختيار بين عدة طرق على النحو التالي: قبول بعض مطالب المعارضة دون مطلب حل البرلمان. غير أن هذا كان سيترك الباب مفتوحاً أمام قيام معارضة حقيقية داخل النظام. أما إذا قام الملك باستقبال الوفد، وحتى لو رفض مطالبه، فإن هذا يعني أنه استطاع تأجيل قطيعة نهائية. إن النهج الذي سلكه النظام لم يزد على أن يؤكد اعتقاد المعارضة بأن أي تطور ذي معنى لن يأتي إلا من خارج النظام.^{١٥٦}

من المحتمل أن يؤدي حل البرلمان إلى السماح ببداية جديدة، غير أنه لا ينبغي أن يتوهم أحد بأن حل البرلمان جاء استجابة لمطلب المعارضة. لقد اتخذ المنتصر هذا القرار لأسباب أخرى، ولا توجد مؤشرات حتى الآن تدعو إلى توقع أن تغير الحكومة من سياستها التعسفية.

استقالة حكومة المنتصر

مر بنا أن الملك أصدر في ١٣ / ٢ / ١٩٦٥ مرسوماً يقضي بحل البرلمان، ويدعو إلى إجراء انتخابات برلمانية جديدة في ٨ / ٥ / ١٩٦٥. وخلال شهر تقريباً من صدور المرسوم، وتحديدًا في ٢٠ / ٣ / ١٩٦٥، أعلن عن قبول الملك لاستقالة محمود المنتصر من رئاسة الوزارة لأسباب صحية.

ذهب خدوري^{١٥٧} إلى أن استقالة المنتصر كانت بسبب رفضه الرضوخ للنقد الشديد الذي واجهته حكومته من صحف القاهرة بسبب موقفها خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بالقاهرة ما بين ١٤ - ١٥ من مارس ١٩٦٥ حيث رفضت أن تستجيب لمشروع القرار الذي تقدمت به مصر ودعت فيه الدول العربية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا (الاتحادية)^{١٥٨} بسبب إعلانها الاعتراف بإسرائيل.

ويُفهم من مطالعة مذكرات محمد بن عثمان الصيد^{١٥٩} أن الملك إدريس هو الذي طلب من محمود المنتصر تقديم استقالته حتى يرتاح، بحجة أنه كان يشكو دائماً من اعتلال صحته. ويقول مصطفى بن حليم^{١٦٠}:

"وافق الملك على حل البرلمان، ولكنه رأى أن تقوم وزارة جديدة بإجراء الانتخابات الجديدة، لاسيما أن محمود المنتصر قد أنهكه العمل المتواصل، والتعامل مع أزمات حساسة متعددة، فعينه رئيساً للديوان الملكي، وكلف وزير الخارجية حسين مازق بتشكيل الوزارة الجديدة."

أما بشير السني المنتصر، الذي كان بحكم منصبه - كما أشرنا - وسط الأحداث قريباً من رئيس الوزراء المنتصر، فقد تناول موضوع استقالة الحكومة ببعض التفصيل على النحو التالي^{١٦١}:

"استدعى الملك رئيس وزرائه السيد محمود المنتصر لتأليف حكومته الثانية، بعد مواجهته لأصعب أزمة داخلية في عهد الدكتور محي الدين فكيني، اعتقاداً منه أنه [محمود المنتصر]

١٥٧ مصدر سابق، ص ٣٦٨.

١٥٨ ظلت ألمانيا الاتحادية تحتل المركز الأول بين دول العالم المستوردة للبترول الخام الليبي منذ عام ١٩٦٣ وحتى نهاية العهد الملكي. وقد ارتفع إجمالي ما تستورده من البترول الليبي الخام من (٥٣) مليون برميل في عام ١٩٦٣ إلى (١٠٥) مليون برميل ١٩٦٤ إلى (٢٧٤) مليون برميل في عام ١٩٦٩.

١٥٩ مصدر سابق، ص ٢٨٤، ٢٨٥.

١٦٠ مصدر سابق، ص ٣١٨.

١٦١ مصدر سابق، ص ٢٠٢ - ٢٠٥.

الشخص الوحيد الذي يمكن أن يرجع الأمور إلى نصابها. إلا أن ثقة الملك به أخذت تضعف مع مرور الوقت، فلم يعد محمود المنتصر في رأيه السياسي القوي الصارم الشجاع الذي قاد البلاد في سنواتها الأولى للاستقلال، ووطد دعائم الحكم والعرش في ليبيا بيد من حديد. فقد أصبح متردداً، بين أصدقائه الساسة القدامى الذين جاء بهم عندما أُلِف الوزارة، والوزراء الشباب الذين أتى بهم لتسيير شؤون الحكم التي زادت تعقيداً فنياً وعملياً... كما أن سياسة محمود المنتصر القديمة، وصداقته وعلاقاته مع البريطانيين، أصبحت موضع شك، وأصبح ميالاً إلى مجارة الموجة الوطنية العربية التي يتزعمها الرئيس عبد الناصر، وما في ذلك من خطورة على استقلال ليبيا..."

ثم يقول:

"... بعد حلّ مجلس النواب، واشتداد حملة الساسة المعارضين له، والتي كان يصل صداها إلى الملك عن طريق سكرتيره الخاص [إدريس أحمد بوسيف]، وتكرر شكوى زعماء برقة وقبائل البيضاء بنقل محمود المنتصر للحكومة من البيضاء واستقرارها في طرابلس، مما أثر في الحالة الاقتصادية، وساعد على نقض مشاريع الإنشاء والتعمير في المنطقة الشرقية."

ثم يضيف:

"وأذكر أن محمود المنتصر لم يأت إلى طبرق لمقابلة الملك [يوم ٢٠ مارس ١٩٦٥] من أجل الاستقالة، بل كان يحمل تعديلاً لحكومته، وإدخال المزيد من الوزراء الشباب، والبحث مع الملك في شؤون التنمية، وتحسين المرافق العامة في البلاد، للإعلان عن سياسة الحكومة استعداداً للانتخابات القادمة، وتبادل الرأي مع الملك حول السياسة التي ستتبّع في هذه الانتخابات."

من الواضح أن الحديث الذي جرى بين الملك ورئيس وزرائه في ذلك اللقاء أخذ اتجاهاً مختلفاً حسبما أورده بشير السني المنتصر في مذكراته نقلاً عن محمود المنتصر مباشرة بعد انتهاء مقابله مع الملك، وتناوله الغداء معه كالعادة. فقد أورد أن محمود المنتصر قال له: ^{١٦٢} "تعرف حالتي الصحية ليست على ما يرام، والبلاد تمرّ بمرحلة انتخابات نيابية ثانية، والظروف ما زالت هي الظروف التي جرت فيها الانتخابات الأولى، وقد درست كل ذلك مع الملك اليوم بصراحة، وقد تفضل واقتراح علي تقديم استقالتني محافظة على صحتي، وتكليف حسين مازق بتكليف الحكومة الجديدة لإجراء الانتخابات، على أن تتألف من نفس الوزراء الحاليين، وأن الملك يريدني إلى جانبه في طبرق، وسيعينني رئيساً للديوان الملكي بدلاً من الدكتور الساحلي."

وأياً ما كانت الوقائع، والأسباب الحقيقية المتعلقة بهذا الموضوع، فقد أعلن في

١٩٦٥ / ٣ / ٢٠ عن تقديم محمود المنتصر لاستقالته وقبول الملك لها، وتكليف حسين مازق (وزير الخارجية في وزارة المنتصر) بتشكيل الوزارة الجديدة. كما جرى في ١٩٦٥ / ٣ / ٢٤ تعيين رئيس الوزراء المستقيل محمود المنتصر رئيساً للديوان الملكي خلفاً للدكتور علي الساحلي.^{١٦٣}



^{١٦٣} معنى ذلك أن علي الساحلي ظل رئيساً للديوان الملكي خلال حكومات كعبار والصيد وفكيني والمنتصر الثانية. أي من مايو ١٩٥٨ وحتى مارس ١٩٦٥.

نسخة الكترونية



حكومة حسين مازق

(مارس ١٩٦٥ - يونيو ١٩٦٧)

نسخة الكترونية

مباحث الفصل

- تشكيل الوزارة وتعديلاتها
- ملامح جديدة في الإدارة
- إعادة الانتخابات العامة (مايو ١٩٦٥)
- علاقة الحكومة بمجلس الأمة الجديد
- تفجيرات في آبار النفط
- سفير أمريكي جديد
- تعديل جديد لقانون البترول
- عقود امتياز جديدة
- صراع مع رموز الفساد المالي
- مشروع إدريس للإسكان
- مسعى لتصنيع السلاح
- تطورات ووقائع أخرى خلال عام ١٩٦٥
- تقرير بريطاني إيجابي
- مشروع إعلان الجمهورية مجدداً (١٩٦٥-١٩٦٦)
- تقرير أمريكي بالغ الأهمية (حول مشروع إعلان الجمهورية)
- استئناف المفاوضات بشأن القواعد
 - المفاوضات مع بريطانيا
 - المفاوضات مع أمريكا
- علاقات متوترة مع مصر
- وقائع أخرى خلال عام ١٩٦٦
 - ١- على الصعيد الداخلي
 - ٢- في المجال النفطي
 - ٣- في مجال العلاقات الخارجية
- قصة مراسيم إلغاء الفوائد على قروض المصارف الليبية
- عودة رجل المخابرات الأمريكية سنوك إلى ليبيا
- خلافات!

- اهتمام فرنسي
- صراع الأجيال في ليبيا
- تقرير أمريكي عن عام ١٩٦٦
- وقائع وتطورات - عام ١٩٦٧
- أمريكا تطلب مساعدات للأردن وتونس
- شؤون ليبية - أمريكية أخرى
- زائر بريطاني صديق للملك
- اضطرابات ومطالب طلابية
- تداعيات حرب يونيو ١٩٦٧
- على الصعيد الرسمي
- على الصعيد الشعبي
- من مذكرات محمد بن عثمان الصيد
- شهادة مصطفى بن حليم
- من مذكرات بشير السني المتصر
- من المصادر اليهودية
- من الوثائق الأمريكية
- لقاء أمريكي مع محافظ بنغازي
- من مذكرات أمنية
- من الصحافة الوطنية
- من الوثائق البريطانية
- استقالة حسين مازق

تشكيل الوزارة وتعديلاتها

ولد حسين يوسف مازق في ٢٦ يونيو ١٩١٨ ببلدة (شحات) شرقي ليبيا. وهو ينتمي إلى قبيلة البراعصة أكثر القبائل نفوذاً في برقة.

اختير مازق وزيراً للزراعة في الحكومة التي شكلها فتحي الكيخيا غداة استقلال برقة في يونيو ١٩٤٩. وبقي في الوزارة بعد استقالة فتحي الكيخيا وتعيين والده عمر باشا منصور الكيخيا بدلاً منه. وبعد إقالة منصور باشا وتكليف محمد الساقزلي رئيساً للوزارة عين مازق وزيراً للدخالية والمعارف في تلك الوزارة.

بعد إعلان استقلال ليبيا عام ١٩٥١ أصبح مازق ناظراً للدخالية لفترة قصيرة في المجلس التنفيذي لولاية برقة، ثم صار والياً للولاية منذ عام ١٩٥٢ وحتى أكتوبر عام ١٩٦١ عندما استقال من منصبه تحت تأثير تدخلات الثلاثي، البوصيري الشلحي وبن حليم وعبد الله عابد السنوسي.

ورغم المكانة الخاصة والرفيعة التي كان مازق يتمتع بها داخل قبيلته "البراعصة"، وصلاته وتوجهاته القبلية الوثيقة المعروفة، فإن هذا لم يمنعه من أن يؤدي واجبات منصبه، كوال لولاية برقة، على أحسن أوجه الأداء، وأن تتسم مواقفه ونظراته بالإنصاف والموضوعية، الأمر الذي جعله محبوباً لدى الغالبية من سكان الولاية، البادية والحضر منها على السواء، كما جعله يتمتع بسمعة طيبة بينهم^١.

وصفه مصطفى بن حليم الذي كان زميلاً له في حكومة برقة بقوله:^٢

"أما حسين مازق فقد كان كثير الاطلاع، كثير التفكير، قليل الكلام، وكان أكثر تحملاً ومرونة في الشؤون الداخلية من الرئيس [محمد الساقزلي]، وكثيراً ما خالف أداء الرئيس في الشؤون الداخلية. ميوله السياسية برقاوية قبائلية تماماً ولكن باعتدال."

وقع اختيار محمود المنتصر على حسين مازق ليشغل منصب وزير الخارجية في الوزارة التي شكلها الأول في ٢٢ / ١ / ١٩٦٤. وقاد مازق الجانب الليبي في إبريل من العام ذاته خلال المفاوضات مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قواعدهما

١ مما يذكر له أنه لعب دوراً هاماً في حل الأزمة التي قامت بين طلبة الجامعة الليبية ووزارة المعارف خلال حكومة محمد عثمان الصيد عام ١٩٦١.

٢ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ٣٣.

العسكرية في ليبيا، وشكل المنتصر ومازق خلال تلك المرحلة ثنائياً عملاقاً جسّد الوحدة الوطنية الليبية في أسمى صورها، وفي إحدى ذراها السياسية التاريخية النادرة.^٣

وقد زعمت بعض المصادر (أمريكية وبريطانية ومصرية) أن موقف مازق الصارم خلال المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد أغضب الملك عليه،^٤ إلا أننا نعتقد أن تكليف الملك إدريس له بتشكيل الوزارة خلفاً للسيد المنتصر يؤكد زيف هذه المزاعم، الأمر الذي يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن ما قام به المنتصر ومازق يومذاك كان بتفاهم مع الملك إدريس وبمباركة خفية منه.

عندما عهد الملك إلى حسين مازق برئاسة الوزارة في ٢٠/٣/١٩٦٥ قام بتأليف وزارته من أعضاء الوزارة السابقة نفسها، وأدخل فيها الدكتور وهي البوري وزيراً للخارجية، التي كان يشغلها بنفسه، وبقيت الوزارة بهذا التشكيل قرابة ستة أشهر حتى ٢/١٠/١٩٦٥ عندما أدخل عليها أول تعديل، كان من أبرز معالمه تعيين الدكتور أحمد البشتي وزيراً للخارجية بدلاً لوهمي البوري، ومحمد المنصوري وزيراً للدفاع،^٥ وأحمد عون سوف وزيراً للداخلية، فأصبح تشكيل الوزارة على النحو التالي:

- | | |
|----------------------|----------------------------------|
| ١- حسين مازق | رئيساً للوزراء |
| ٢- سالم لطفي القاضي | وزيراً للداخلية |
| ٣- أبو بكر بونعامه | وزيراً للعدل |
| ٤- حامد العبيدي | وزيراً للأشغال العامة |
| ٥- أحمد عون سوف | وزيراً للداخلية |
| ٦- عبد القادر البدري | وزيراً للإسكان والأملاك الحكومية |
| ٧- أحمد البشتي | وزيراً للخارجية |
| ٨- الطاهر باكير | وزيراً للتربية والتعليم |
| ٩- ونيس القذافي | وزيراً للتنمية والتخطيط |
| ١٠- فؤاد الكعبازي | وزيراً لشؤون البترول |

٣ يؤكد صاحب "مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي" أن اختيار مازق لهذا المنصب كان اختياراً ذاتياً من عند المنتصر (ص ٢٠٦)، كما يشير إلى أن هذا الاختيار أغضب ناظر الخاصة الملكية يوم ذاك البوصيري الشلحي (ص ٢٣٦). كما يروى أيضاً أن العلاقة بين هذين العملاقين لم تبق على حالها من الوثام والانسجام، ص ٢٢٦-٢٢٨.

٤ ترددت المزاعم نفسها حول علاقة الملك بمحمود المنتصر، وليس أدل على زيف هذه المزاعم من أن الملك أبقى على محمود المنتصر في رئاسة الوزارة فترة طويلة بعد بدء تلك المفاوضات، وحتى بعدما قدّم المنتصر استقالته في ٢٠/٣/١٩٦٥ (أي بعد عام تقريباً من بدء المفاوضات) فقد حرص الملك على تعيينه في منصب رئيس الديوان الملكي بصلاحيات واسعة جديدة لم تُعط لأحد ممن شغلوا هذا المنصب من قبل. وقد تردّد أن الملك ظل يوصي بالمنتصر ومازق خيراً عندما غادر البلاد لآخر مرة في ١٢/٦/١٩٦٩.

٥ جرى في ٢٣/٦/١٩٦٦ تعديل محدود في الوزارة ليحل محله محمد المنصوري الذي نقل بدوره إلى وزارة الصناعة.

- | | | |
|-----|----------------|------------------------------------|
| ١١- | السنوسي الاطيش | وزيراً للمواصلات |
| ١٢- | محمد بك درنه | وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية |
| ١٣- | خليفة التليسي | وزيراً للإعلام والثقافة |
| ١٤- | عبد الله سكتة | وزيراً للدولة وشؤون الخدمة المدنية |
| ١٥- | مهدي بوزو | وزيراً للدولة والشؤون البرلمانية |
| ١٦- | محمد المنصوري | وزيراً للدفاع |
| ١٧- | الطاهر العقبي | وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية |
| ١٨- | عمر جعودة | وزيراً للصحة العامة |
| ١٩- | بوسيف ياسين | وزيراً للصناعة |
| ٢٠- | أحمد صويدق | وزيراً للاقتصاد والتجارة |

أدخل مازق على الوزارة تعديلاً ثانياً وأخيراً في ٤/٤/١٩٦٧ كان من أبرز معالمه تعيين الدكتور علي الساحلي وزيراً للداخلية وعبد الحميد البكوش وزيراً للعدل وسيف النصر عبد الجليل وزيراً للشؤون البلدية وخليفة موسى وزيراً لشؤون البترول. فأصبح تشكيل الوزارة على النحو التالي:

- | | | |
|-----|-------------------|----------------------------------|
| ١- | حسين مازق | رئيساً للوزراء |
| ٢- | سالم لطفي القاضي | وزيراً للمالية |
| ٣- | عبد الحميد البكوش | وزيراً للعدل |
| ٤- | عمر بن عامر | وزيراً للأشغال العامة |
| ٥- | علي الساحلي | وزيراً للداخلية |
| ٦- | عبد القادر البدري | وزيراً للإسكان والأملاك الحكومية |
| ٧- | احمد البشتي | وزيراً للخارجية |
| ٨- | مصطفى بعيو | وزيراً للتربية والتعليم |
| ٩- | ونيس القذافي | وزيراً للتنمية والتخطيط |
| ١٠- | خليفة موسى | وزيراً لشؤون البترول |
| ١١- | أحمد عون سوف | وزيراً للمواصلات |
| ١٢- | محمد بك درنه | وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية |
| ١٣- | خليفة التليسي | وزيراً للإعلام والثقافة |

٦ خلفاً لفؤاد الكعبازي الذي كان يشغل هذا المنصب منذ ٢٦/٣/١٩٦٤ في وزارة محمود المنتصر الثانية.

وزيراً للدولة وشؤون الخدمة المدنية	١٤- عمر يعقوب
وزيراً للدولة والشؤون البرلمانية	١٥- مهدي بوزو
وزيراً للدفاع	١٦- بوسيف ياسين
وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية	١٧- أبو بكر نعامه
وزيراً للصحة العامة	١٨- عمر جعودة
وزيراً للصناعة	١٩- محمد المنصوري
وزيراً للاقتصاد والتجارة	٢٠- حامد العبيدي
وزيراً للشؤون البلدية	٢١- سيف النصر عبد الجليل
وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة	٢٢- سليمان الجري
وزيراً للشباب والرياضة	٢٣- أحمد صويدق

نسخة الكترونية

ملاحج جديدة في الإدارة

يُعتبر حسين مازق، عند توليه رئاسة الوزارة في مارس ١٩٦٥، أكثر رؤساء الوزارة دراية وخبرة وتجربة في شؤون الحكم والإدارة. فقد ظل والياً لولاية برقة نحو تسع سنوات متتالية (١٩٥٢-١٩٦١)، وشغل قبل ذلك منصب وزير قرابة ثلاث سنوات في حكومة إمارة برقة (١٩٤٩-١٩٥١)، كما كان قبل ذلك ضمن مجموعة من شباب برقة^٧ الذين وقع اختيار الإدارة البريطانية عليهم في برقة (منذ عام ١٩٤٣) لمساعدتها في إدارة الإقليم حتى عام ١٩٤٩ الذي شهد قيام الحكومة البرقاوية، وفضلاً عن ذلك فقد شغل -كما ذكرنا- منصب وزير الخارجية في الوزارة التي شكلها محمود المنتصر في الفترة ما بين يناير ١٩٦٤ ومارس ١٩٦٥.

ويصف بشير السني المنتصر، الذي عمل مع مازق كوكيل وزارة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، جانباً من أسلوب مازق في الإدارة بالعبارات التالية^٨:

"طلب مني السيد مازق بأن أعرض عليه بريد رئاسة مجلس الوزراء جميعه، وهو كم هائل، ويتجاوز مئات الرسائل والشكاوى والعرائض والطلبات وتقارير مدراء الأمن والمحافظين والسفراء، وأن أحوّل عليه البريد السري دون فتحه. وقد أثارت إعجابي قدرته على قراءة كل البريد الذي يحال عليه، وخاصة شكاوى المواطنين وطلباتهم، وكان يعلق عليها بخط يده ويكتب عليها تعليقاته بإحالتها للجهات المختصة لإجراء اللازم، وأحياناً الطلب من الوزير المختص تلبية الطلبات التي يتقدم بها أصحاب العرائض، ولما كان معظم العرائض والشكاوى والطلبات تأتي من مواطنين من برقة، فإنه كان يعرف مقدميها وقبائلهم. أما تعليقاته على تقارير السفراء [الليبيين] فكانت تدل على مدى إلمامه بالأحداث العربية والشؤون الدولية... كما كانت تعليقاته على تقارير المحافظين تتميز بالمعرفة لما يجري داخل البلاد. وكان أحياناً يسهر حتى الصباح على قراءة البريد، كما طلب مني عدم تغيير أي موظف [في مكتب رئيس الوزراء] بما فيهم سكرتيره الخاص السيد أحمد كعوان وياوره وسائقه الخاصان الملازم محمد أبو مرداس والسيد محمد الشريف وهما من قوة أمن طرابلس".

٧ كان من بين هؤلاء الشباب كل من بالقاسم السنوسي وفتحي الكيخيا وعلي الجري وعبد الرازق شقلوف وعبد الحميد الديباني وعلي فلاق وسليمان الجري وعبد الجواد الفريطيس وعبد العزيز جبريل وصالح مسعود بويصير ومحمود بوهدمة وعبد الله سكتة ومهدي المطردي ومحمود مخلوف. انظر خدوري، مصدر سابق، ص ٥٩، ٦٠.

٨ انظر "مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي"، مصدر سابق، ص ٢٢٠، ٢١٩.

كما خصص بشير السني المنتصر عدة صفحات من مذكراته للحديث بإنصاف عن شخصية حسين مازق؛ من حقه أن نوردها في هذا المقام، وقد جاء فيها:^٩

"كان السيد حسين مازق شخصية فذة لمن عرفه عن قرب، فهو يتمتع بصفات قل أن توجد في غيره من المسؤولين الليبيين. فقد كانت ثقافته عالية رغم عدم حيازته على شهادة جامعية، ولكنه تعلم في ليبيا، وتدرّب في العمل الإداري في العهد الإيطالي وفترة الإدارة العسكرية البريطانية. كان يتميز بقدرة على التعامل مع الناس حسب مستوياتهم، فهو مع السفراء الدبلوماسي القدير الذي يحظى باحترامهم وتقديرهم، وهو مع شيخ القبيلة فرد من القبيلة يتكلم لغتها ويعرف حاجاتها وعاداتها، ومع الشباب المتعلم المثقف الواعي يرتفع بآرائه ونقاشه إلى المستوى الثقافي المطلوب معهم، ويشاركهم حماسهم وأمانهم وتطلعاتهم، ومع الأجانب على مختلف مستوياتهم يرتفع إلى مستوى السياسي المحنك الحذر في كلامه وتعليقاته، ومع أعضاء مجلس النواب متعاون ومتجاوب لمقترحاتهم ومطالبهم، ومع أصحاب المصالح ورجال الأعمال متفهم وكريم في حدود القانون والأعراف، ومع الفقير العادي كريم وقاضي للحاجة وعطوف.

كان السيد مازق قوي الذاكرة يتذكر أي شخص سبق أن قابله في مكتبه أو التقى به خارج العمل ولو مرة واحدة، أو أية رسالة قرأها أو عرضت عليه مهما طالت المدة، ومن الصعب أن يعرف محدثه ما إذا كان موافقاً أو معارضاً لرأيه. لا يغتاب أحداً ولا يعادي أحداً جهاراً ولا ينتقد أحداً من وراء ظهره أمام الآخرين. يستقبل من يطلب مقابلته إذا سمح وقته بذلك، وهو يقضي كل وقته في العمل في المكتب والبيت ويرحب بضيوفه ويودعهم باحترام حتى باب مكتبه أو منزله، صادقاً في وعوده للآخرين بقدر الإمكان، ولا يخيب رجاء أحد، ويسعد بتلبية مطالب المواطنين بقدر المستطاع. كان يهاب الملك احتراماً، ولا يصبر على مقابلته إلا إذا استدعاه، ولا يتصل رأساً به، ويفضل الاتصال به عن طريق سكرتير الملك الخاص لنقل ما يريد إليه واستلام تعليقاته عن طريقه، ولذلك كسب ثقة السكرتير الخاص."

"أما في مجلس الوزراء فقد كان صبوراً يستمع إلى كل من يريد الكلام، أو له رأي مخالف. وتستمر جلسات مجلس الوزراء في عهده أياماً متتالية وإلى الساعات المتأخرة من الليل، مما جعل الوزراء غير مرتاحين لتغيّبهم عن وزاراتهم طوال جلسات المجلس، خاصة أن كل الوزارات باستثناء الخارجية والدفاع كانت في طرابلس، بينما يجلس الوزراء يعقد جلساته في البيضاء. لا يمل مقابلات الناس على مختلف مستوياتهم، لا فرق عنده بين مواطن أو وزير، ويستقبل العشرات من أفراد عشيرته وقبيلته التي تسكن البيضاء، سواء في مكتبه نهاراً أو في بيته ليلاً."

"كان يقيم في مدينة البيضاء بدون عائلته التي يزورها في بنغازي في نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية. يحب والدته كثيراً ولا يخيب لها طلباً، ولهذا كان بعض أصحاب الحاجات يلجأون إليها لإيصال طلباتهم وشكواهم إليه. حذر، يثق في عدد قليل من الناس، وهو خجول ويحمر

وجهه في حالة الغضب دون أن يفقد اتزان، ولا يجب إثارة المشاكل حتى بين مساعديه، ولا يلوم أحداً أمام غريمه أو خصمه. لا يبت فيما يعرض عليه على الفور، ولا يتخذ قراره أو يبدى رأيه إلا بعد تفكير وتدبر. شخصية يعترها الغموض أحياناً، لا يستطيع إنسان أن يعرف ما يدور في خاطره.

"يتهمه البعض بأنه كان منحازاً لبرقة ولقبيلته البراعصة ولمدينة البيضاء، وهذا في رأيي ليس عيباً، وكالمثل العربي القائل بأن الأقرباء أولى بالمعروف. لا يستسيغ الإقامة في مدينة طرابلس، ولا يعرف فيها كثيراً من المواطنين، خاصة أن الناس العاديين ومشايخ القبائل والأعيان في طرابلس لم يتعدوا طلب مقابلة رئيس الوزراء، أو حتى الوزراء وكبار الموظفين. ولندرة ذهابه إلى طرابلس فقد سمح لوزارة الإسكان بتخصيص بيت رئيس الوزراء في طرابلس لأحد أفراد حاشية الأمير ولي العهد، وأعتقد أن ذلك كان بطلب من الأمير."

"وكما ذكرت، ورغم أن السيد حسين مازق يشعر بانتمائه وحبه إلى برقة وقبيلته ومدينة البيضاء، إلا أنه كان حريصاً في تعييناته للموظفين ألا يكون محايياً بقدر المستطاع. وهو كالمملك، علاقته مع بريطانيا وثيقة منذ كان والياً ويرى فيها الحليف الوفي، أما أمريكا فلا يشعر نحوها بود، وأعتقد أن السبب أن أمريكا فضلت أن تجعل من طرابلس مقراً لقاعدتها وشركاتها ونشاطها وجاليته، مما ساعد على نمو طرابلس عمرانياً واقتصادياً، الشيء الذي حرمت منه بنغازي وبرقة بصفة عامة."

ويضيف بشير السني المنتصر في موضع آخر من مذكراته،^{١٠} إشارات أخرى إلى بعض سجايا حسين مازق وأسلوبه في العمل:

"كان السيد مازق يعامل خصومه في برقة معاملة حسنة، رغم أنهم لا يكونون له أي ود، خاصة الذين ينتمون إلى القبائل المنافسة لقبيلة البراعصة. وكان يعامل السيد عبد القادر البدري والسيد عبد الحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ معاملة خاصة، كذلك أبناء الشلحي السيدان عمر وعبد العزيز، رغم أن السيد البوصيري كان يخاصمه عندما كان السيد مازق والياً لبرقة. وقد غضب السيد البوصيري من السيد محمود المنتصر عندما اختار السيد حسين مازق ليكون وزيراً للخارجية في حكومته الثانية بعد أن كان مبعداً منسياً."

ويضيف أيضاً:

"والسيد مازق لا يحب المظاهر، ولا يرفع العلم على سيارة الرئاسة، ولا يحب مرافقة سيارات الحرس لموكبه حتى في الحفلات الرسمية."

لا غرو إذن، في ضوء هذه الخبرة الطويلة لمازق، مع ما عرف عنه بشهادة معاصريه من قدرات وصفات شخصية متميزة، أن ينعكس ذلك كله على أداء حكومته منذ الأيام الأولى لاستلامها دفة الحكم في البلاد.

يصف التقرير السري السنوي الذي أعدته السفارة البريطانية عن المملكة الليبية في عام ١٩٦٥ أداء حكومة حسين مازق بالعبارات التالية:^{١١}

"لقد أبقى مازق على تشكيلة الوزارة كما كانت تحت رئاسة المنتصر لمدة ستة أشهر دون تغيير، غير أنه نفخ على الفور روحاً جديدة من النشاط في أداء الأجهزة الحكومية. لقد لوحظ عليه انهماكه في العمل لساعات طويلة، وقدرته على جعل مجلس الوزراء يجتمع لساعات طوال على امتداد النهار وحتى ساعات من الليل، وفي الغالب لعدة أيام متواصلة، وهو معدل أداء لم يكن معروفاً عن سلفه."

وقد علق أحد موظفي الخارجية البريطانية المستر دودز J. Dodds على أداء حسين مازق بقوله (٣١/١٢/١٩٦٦):^{١٢}

"إن السيد مازق - كما يبدو من هذا التقرير - جاء بروح جديدة غير معهودة عن الليبيين." ويشير التقرير السابق إلى صفة أخرى صاحبت هذه الروح الجديدة من النشاط في أداء حسين مازق، وهي حرصه على أن يطلع المواطنين وبشكل مستمر، من خلال خطاب العرش، أو المقابلات والتصريحات الصحفية أو الإذاعة، على ما تقوم به حكومته وما تحاول إنجازه، وهي صفة لم تكن معروفة بشكل واضح عند سابقه في الحكم.

١١ التقرير مؤرخ في ١٩٦٦/١/٥ موجود بالملف FCO 371/190471.

١٢ التعليق موجود في التقرير السابق نفسه.

إعادة الانتخابات العامة (مايو ١٩٦٥)

مر بنا كيف أن الملك أمر في ١٣ / ٢ / ١٩٦٥ بحل البرلمان بعد أن تبين له تزوير الانتخابات التي جاء نتيجة لها في أكتوبر ١٩٦٤، كما حدّد موعداً للانتخابات الجديدة في ٨ / ٥ / ١٩٦٥. كان إجراء هذه الانتخابات أحد الملفات الساخنة التي ورثتها حكومة مازق عن سلفه المنتصر.

ووسط مخاوف الشارع الليبي من أن تكرر الحكومة الجديدة فعلة سابقتها بتزوير الانتخابات، حددت الحكومة يوم ٢٢ إبريل ١٩٦٥ موعداً للترشح للبرلمان الجديد.

وعلى الرغم من أن مدينة طرابلس شهدت يوم ٢٤ / ٤ / ١٩٦٥ إضراباً شارك فيه نحو (٤٠٠٠) مدرس من مدرسي المراحل الابتدائية والثانوية، طالبوا خلاله بزيادة مرتباتهم، وبالسماح لهم بتأسيس نقابة خاصة بهم، وترتب عليه إيقاف الدراسة بعدد من المدارس، فإن الترتيبات لإجراء الانتخابات العامة سارت دون تعثر.

وفور إعلان نتيجة الانتخابات التي جرت يوم ٨ / ٥ / ١٩٦٥ خرجت مظاهرة حاشدة في مدينة طرابلس يوم ١٠ / ٥ / ١٩٦٥ تندد بتلك النتائج وتتهم الحكومة بالتدخل فيها لصالح المرشحين المعروفين بولائهم لها، وقد أدّت تلك المظاهرة إلى شل الحياة التجارية في المدينة.

وفي يوم ١٢ / ٥ / ١٩٦٥ جرى تنظيم إضراب عام احتجاجاً على ما تردد حول تزوير الحكومة للانتخابات، وشارك الإعلام المصري من جانبه في ترديد الاتهامات للحكومة. وفي يوم ١٣ / ٥ / ١٩٦٥ قام نحو (١٠٠) من مرشحي تلك الانتخابات بتقديم مذكرة احتجاجية إلى الملك ورددوا فيها المزاعم والاتهامات نفسها.

هل جرى فعلاً تزوير الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٥؟ لقد تضاربت الآراء..

فمن جهة، نجد التقارير الدبلوماسية تنفي وقوع تزوير في تلك الانتخابات.^{١٣} ومن جهة

^{١٣} هناك عدة شهادات بأن حسين مازق رفض، عندما كان والياً لولاية برقة، السماح بتدخل حكومة الولاية في الانتخابات التكميلية لإحدى الدوائر في البرلمان عام ١٩٦١ والتي كان أحد المرشحين فيها شخصية معروفة بمعارضتها للحكومة (محمد بشير المغربي)، الأمر الذي أدى إلى نجاحه. إن هذه الواقعة تجعلنا لا نستبعد أن يعارض مازق تزوير هذه الانتخابات. انظر ما ورد بالبرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٦٤ ذات الرقم الإشاري (A-350) الملف DEF 15 LIBYA-US، والبرقية التي تتضمن ما دار من حوار يوم ٩ / ٤ / ١٩٦٤ بين المستشار المالي للحكومة الليبية المستر Clifford Davis والقائم بأعمال السفارة الأمريكية جون دورمان John Dorman.

أخرى نجد أن معاصري تلك الأحداث يؤكدون وقوع التزوير في تلك الانتخابات وإن كان بدرجات متفاوتة.

ففي حين نجد محمد بن عثمان الصيد^{١٤} يذهب في مذكراته إلى القول:^{١٥}

"... تم تزوير الانتخابات بتغيير محتويات الصناديق قبل الفرز، وقد أخبرني بذلك ضابط الشرطة المسؤول عن تلك الدائرة [التي كان المبروك، أخو الصيد، قد ترشح بها] وهو من قبيلة الطوارق..."

ويضيف:

"كان فاضل الأمير يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة حسين مازق، وحين أجريت الانتخابات زورت على نطاق واسع، ومنع كثيرون من ترشيح أنفسهم بحجة أن الملك لا يرغب في دخولهم مجلس النواب، والحق أن ذلك كان ادعاءً باطلاً، الملك بريء منه..."

أما مصطفى بن حليم فقد تعرض لموضوع هذه الانتخابات على النحو التالي:^{١٦}

"لقد أجمع المراقبون على أنها كانت انتخابات نزيهة لحد ما، فلم تتدخل الإدارة إلا في عدد محدود [!؟] من الدوائر الانتخابية للحيلولة دون وصول بعض من ظنت أنهم من الفئات المشكوك في ولائها (البعثيين والشيوعيين) إلى مجلس النواب الجديد. وعلى أي حال كان تدخل الإدارة المحدود بوسائل سلمية دون عنف أو حبس للمرشحين، وكانت الحصيلة مجلساً متوازناً بأغلبية حكومية، ومعارضة نشطة ذات ولاء وطني."

أما بشير السني المنتصر، الذي كان بدوره شاهداً وقريباً من تلك الانتخابات بحكم موقعه كوكيل لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، فقد أورد بشأنها في مذكراته ما يلي:^{١٧}

"ورغم أن الانتخابات جرت في عهد حسين مازق، إلا أنه كان يقول إنها جرت وفق تعليقات السيد محمود المنتصر، ونفذها وزير الداخلية فاضل الأمير. وفي الحقيقة وضع حسين مازق لمسأته الأخيرة فيها وخاصة فيما يتعلق ببرقة."

ويضيف:

"وقد سقط في هذه الانتخابات جميع المرشحين المعروفين بمعارضتهم للاتفاقيات العسكرية البريطانية والأمريكية، والمنادين بالجللاء العاجل عن كل التراب الليبي. كان أسلوب انتخابات عام ١٩٦٥ مختلفاً عن انتخابات ١٩٦٤ كما اتضح من مجريات الانتخابات. ففي الأولى قامت الحكومة بإيقاف بضعة أفراد معروفين خلال ساعات الترشح، بينما في انتخابات عام ١٩٦٥

١٤ يتضح من مطالعة المذكرات أنه كانت للصيد خصومة سياسية شديدة مع حسين مازق وأنه كان متحاملاً عليه في تلك المذكرات.

١٥ ص ٢٨٧.

١٦ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٢٠.

١٧ مصدر سابق، ص ٢٢٨-٢٢٩.

سمح للجميع بترشيح أنفسهم، ولكن الحكومة، حسبما أشيع، قامت بوضع معظم بطاقات من لم يدلوا بأصواتهم في الانتخابات، وهم كثيرون، في صناديق أنصار الحكومة، مما أدى إلى هزيمة المرشحين المعارضين."

ويضيف أيضاً:

"ورغم أن رد الفعل والغضب الشعبيين في انتخابات ١٩٦٥ لم يكن بقوة رد الفعل القوي لانتخابات عام ١٩٦٤، إلا أنه حصلت احتجاجات كثيرة، وطعن من طرف المرشحين الذين هزموا في الانتخابات التي كانت موضع شك الجماهير. ففي المدن الكبرى نجح أفراد غير معروفين وسقطت أسماء لامعة لها شعبية كبيرة معروفة، وكان النواب الفائزون جميعهم من أنصار الحكومة".

ومن الواضح أن الملك والحكومة تجاهلا تلك الاحتجاجات والاعتراضات وجرى في ٢٣ مايو ١٩٦٥ افتتاح البرلمان الجديد بمدينة البيضاء بحضور ولي العهد الأمير الحسن الرضا السنوسي.



علاقة الحكومة بمجلس الأمة الجديد

يصف مصطفى بن حليم علاقة حسين مازق وحكومته بمجلس الأمة الجديد بالعبارات التالية:^{١٨}

"ومنذ اجتماع المجلس الجديد في مايو ١٩٦٥ في مدينة البيضاء، وعلى مدى أكثر من سنتين (عمر الوزارة)، فإن مازق ووزرائه تعاملوا مع مجلس النواب الجديد تعاملًا ممتازًا، مع الموالين والمعارضين من النواب. وأظهر مازق براعة قيادية وكياسة برلمانية وتعاونًا مع نواب الشعب، فأبدى كثير من النواب - معارضين وموالين - تفهمهم لحاجة الحكومة للوقت والمؤازرة في معالجتها لموضوع القواعد. كما أن الشفافية والحرية الصحفية التي تنامت في السنين الأخيرة أكسبت حكومة حسين مازق تفهمًا وثقة شعبية، مكنته من الحصول على موافقة البرلمان على الموازنة العامة وموازنات التنمية والإعمار بيسر وسرعة، فنشطت حكومته في تنفيذ مشروعات الإعمار والإسكان."

ويؤكد بشير السني المنتصر هذه الحقيقة في مذكراته، كما يتضح من المقتطفات التالية:^{١٩}

"كان أعضاء مجلس النواب الجدد من أطوع نواب الذين عرفهم مجلس النواب الليبي في تاريخه، مما أتاح لحكومة السيد مازق فترة طويلة من الاستقرار، والتفرغ لأعمال التنمية، وتنفيذ مشاريع الخدمات التي وضعت في عهد حكومة السيد محمود المنتصر. وكانت موافقة مجلس النواب على ما يعرض عليه من قوانين ومشاريع تنمية تتم بعد مناقشات خلف كواليس المجلس وترضيات مع النواب للاستجابة لمطالبهم العامة لصالح دوائرهم الانتخابية ومصالحهم الخاصة، وكان بيت في هذه الطلبات من طرف الوزراء في حينها بموافقة رئيس مجلس الوزراء، ولهذا كانت مدة دورات مجلس الأمة قصيرة، ولم تكن جلسات مجلس النواب صاخبة كما كان عليه في الماضي."

أحداث مبكرة وإشاعات

شهدت الأشهر الأولى من عمر وزارة حسين مازق (١٩٦٥) عدة حوادث واضطرابات تمثلت في:^{٢٠}

١٨ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٢٠.
١٩ مصدر سابق، ص ٢٢٩.
٢٠ عزا تقرير بعث به السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل هذه الحوادث إلى عملاء المخابرات المصرية. التقرير مؤرخ في ١٠/٤/١٩٦٥ بالملف FO371/184 211.

- تملل في أوساط الطلبة والجامعات في الذكرى الأولى لأحداث الطلبة، قدموا خلالها عدداً من المطالب الطلابية.
- قيام عمال ميناء بنغازي بمقاطعة تفريغ وشحن السفن الألمانية الغربية احتجاجاً على اعتراف ألمانيا بإسرائيل وتزويدها بالأسلحة.
- قيام مظاهرة صاخبة في مدينة درنة.
- وقوع انفجار قبلتين صغيرتين في مدخلي القنصليتين الألمانية والأمريكية ببنغازي.
- وقوع انفجار في مرآب للسيارات تابع للسفارة البريطانية في بنغازي.

وقد أظهر مازق وحكومته حكمة وحزماً في معالجة هذه القلاقل ووأدها في مهدها. ففيما يتعلق بالمطالب الطلابية، استجابت الحكومة لما اعتبرته معقولا منها، أما فيما يتعلق بامتناع عمال الميناء عن تفريغ السفن الألمانية في بنغازي، فقد حاول وزير المواصلات السنوسي لطبوش في البداية حل المشكلة باستعمال عمال وزارة المواصلات (في حراسة الشرطة) لتفريغ شحنات السفن المقاطعة، وعندما ظهر فشل هذا الحل لجأ إلى الاستعانة بنحو (٤٠٠) من أبناء قبيلته (المغاربة) في إنجاز المهمة، بل في تفريغ جميع السفن الراسية بالميناء.^{٢١}

وخلال الأسبوع الأول من شهر إبريل ١٩٦٥ أوردت نشرة "التقرير الخارجي" التي تصدر عن مجلة "الإكونوميست" البريطانية تقريراً أمنياً عن ليبيا جاء فيه أن المملكة الليبية تعرضت لمحاولة انقلابية تهدف إلى الإطاحة بالنظام الملكي وإعلان الجمهورية فيها، وأن هذه المحاولة كانت من تدبير عناصر بعثة وشيوعية وناصرية بالتعاون مع عدد من الضباط الليبيين وأدى اكتشاف المحاولة إلى اعتقال عدد كبير من كبار ضباط الجيش الليبي.

وقد تصدى المستر لو كاس I. T. M. Lucas مسؤول المخابرات في السفارة البريطانية بليبيا لتكذيب ما ورد في نشرة "الإكونوميست"، فكان مما جاء في التقرير السري^{٢٢} الذي بعث به إلى الخارجية البريطانية بشأن هذا الموضوع:

"لم يحدث أن ادّعت الحكومة الليبية، لا بشكل سري ولا علني، أنها اكتشفت محاولة انقلابية لإعلان النظام الجمهوري في البلاد، وحسب معلوماتنا فلم يجر خلال عام ١٩٦٥ اعتقال أي ضباط ليبيين. وأقرب قصة وصلت إلى علمنا عن محاولة انقلابية في ليبيا هي تلك التي زود بها مصطفى بن حليم [رئيس الوزراء الأسبق] السفارة الأمريكية منذ نحو ثلاثة أشهر خلت وذكر فيها أنه جرى الاتصال به من قبل بعض ضباط الجيش الليبي، لم يذكر أسماءهم،

٢١ انظر التقرير السابق الذكر نفسه.

٢٢ التقرير مؤرخ في ١٧/٤/١٩٦٥ بالملف FO371/184 211.

وعرضوا عليه أن يترأس محاولة انقلابية كانوا يحضرون لها. لقد أضاف بن حليم بالطبع أنه رفض هذا العرض.^{٢٣}

وختم المستر لو كاس تقريره مؤكداً:

"وباختصار، فإن المحاولة الانقلابية المزعومة تبدو اختلاقاً محضاً بطريقة شبيهة بتلك التي وردت في القصة التي نشرتها صحيفة "الصنداي تلغراف" خلال شهر نوفمبر عام ١٩٦٤".^{٢٤}

نسخة الكترونية

٢٣ انظر ما ورد حول هذا الموضوع في فصل "حكومة محمود المنتصر الثانية".

٢٤ خلال حكومة محمود المنتصر.

تفجيرات في آبار النفط

ما أن انتهت الحكومة من إجراء الانتخابات العامة وإعلان نتائجها حتى وجدت نفسها في مواجهة ظاهرة خطيرة جديدة هي ظاهرة التفجيرات في آبار النفط الليبي.

- ففي يوم ١٤ / ٥ / ١٩٦٥ وقعت سلسلة من الانفجارات في خمسة آبار للنفط في منطقة الامتياز رقم (٦٥) التابعة لشركة بريتش بترولיום البريطانية ونيلسون بنكر هانت الأمريكية على بعد (٧٠) ميلاً من الحدود المصرية. وقد أدت الانفجارات إلى إشعال النار في أربعة منها وتدمير البئر الخامس. (أمكن في ٢ / ٦ / ١٩٦٥ إخماد الحريق في ثلاثة من الآبار النفطية المشتعلة بينما ظل البئر الرابع مشتعلًا حتى تم إخماده يوم ١٢ / ٦ / ١٩٦٥).^{٢٥}
- وفي ٢٢ / ٧ / ١٩٦٥ وقع انفجار في ثلاثة خزانات لشحن النفط في ميناء (مرسى البريقة) النفطي التابع لشركة "إسبو"، واستخدم في هذا التفجير قنابل زمنية موقوتة (وقد أمكن إطفاء الحريق الذي شَبَّ في الخزانات خلال اليوم التالي).
- وفي ٤ / ١١ / ١٩٦٥ وقع انفجار جديد في خط أنابيب النفط الخام في "حقل السباح" التابع لشركة "أويزيس" الأمريكية. وقد أسفر الانفجار عن مقتل عدد من الأشخاص من بينهم ثلاثة أمريكيين، كما أحدث الانفجار تدميرًا في عدد من المعدات، كما أدى إلى توقف الإنتاج.

وقد سارع الإعلام المصري إلى ترديد أن تلك التفجيرات هي من عمل "عناصر ثورية ليبية" احتجاجاً على انتهاج الحكومة الليبية سياسة غير وحدوية. وفيما نفت الصحافة الليبية الصادرة يوم ٢٠ / ٥ / ١٩٦٥ مزاعم الإعلام المصري، فقد شرعت الحكومة على الفور بالتحقيق في حوادث التفجير، واستعانت في هذا الشأن بشرطة اسكوتلنديارد البريطانية، فقد أعلن في ٩ / ٨ / ١٩٦٥ عن حضور فريق من المحققين التابعين لتلك الشرطة إلى ليبيا من بينهم خبير متفجرات.

ومن جهة أخرى، فقد أعلنت وزارة الداخلية في ١٣ / ٨ / ١٩٦٥ عن تخصيص مليون جنيه ليبي لتغطية مصاريف تشكيل "قوات أمنية خاصة" لحماية المنشآت النفطية، وقد أعلن

٢٥ كلف الحريق الذي شَبَّ في هذه الآبار الشركات المعنية نحو مليون جنيه إسترليني، كما كلف الحكومة الليبية نحو مليون برميل من النفط الخام. التقرير السنوي السري للسفارة البريطانية عن ليبيا عام ١٩٦٥. مؤرخ في ٥ / ١ / ١٩٦٦، بالملف FO371/190471.

في ٢١/١٠/١٩٦٥ عن استخدام قوات الأمن لطائرات خفيفة لحماية آبار ومنشآت النفط المنتشرة في شتى أرجاء البلاد.

ومن جهة ثالثة، تمكنت أجهزة الأمن من إلقاء القبض على عدد من الأشخاص من بينهم أحد المصريين بتهمة اشتراكهم في تنفيذ تلك التفجيرات، وفي ٢٦/١٢/١٩٦٥ أصدرت محكمة الجنايات (العادية) بمدينة بنغازي حكمها الذي قضى بإعدام ثلاثة من المواطنين الليبيين هم "مفتاح محمد معيوف الفاخري" الشهير بالهندياني و"محمد منصور عبد الرحمن المريمي" و"رمضان حسن عبد الله الوداوي" لثبوت تورطهم في تفجير أربعة من آبار النفط وبعض المؤسسات النفطية في المنطقة الشرقية من ليبيا خلال شهري مايو ويوليو ١٩٦٥. وقد صادقت محكمة الاستئناف والمحكمة العليا على ذلك الحكم، غير أن الملك إدريس أصدر في ٢٦/٧/١٩٦٦ أمراً ملكياً خفف بموجبه الحكم المذكور إلى السجن المؤبد.

في ١٥/٩/١٩٦٥ جرى اجتماع في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن ضمّ اثنين من المسؤولين في وزارة الخارجية^{٢٦} وممثلاً للقيادة المشتركة للجيش الأمريكي ومسؤول الأمن في شركة إسو ونائبه. وكان مما ورد على لسان مسؤول الأمن بالشركة المستر لويس راسل Lewis Russell ما يلي:^{٢٧}

"كان هناك على الأقل نحو سبعة أعمال "تخريبية" خلال السنوات الثلاث الماضية لم تعرف هوية مقترفيها، ومن المحتمل أن هناك "موجة أعمال تخريبية قادمة".

وبعد أن يستعرض المستر راسل الأعمال التخريبية التي وقعت، يخلص إلى القول:
"من وجهة النظر المتخصصة، فإن هذه الأعمال التخريبية المنفذة تُظهر درجة عالية من الاحتراف، وهي أكثر تقدماً من تلك التي نفذت ضد ممتلكات الشركة (إسو) في فنزويلا. وأحد التفسيرات لهذا المستوى العالي من المهارة الذي طبع العمليات التخريبية في ليبيا هو التدريب الذي تلقاه منفذوها عن طريق الألمان الشرقيين في مصر."

من هي الجهة التي كانت وراء هذه التفجيرات؟ أهى عناصر وطنية ثورية ليبية كما زعم الإعلام المصري؟ أم هي المخابرات البريطانية والأمريكية كما روجت بعض الدوائر؟ وأن تلك التفجيرات قد دبرت من قبلهما بهدف ممارسة ضغوط على الحكومة الليبية، وخلق مخاوف لديها تجعلها تراجع عن إصرارها على إجلاء القوات البريطانية والأمريكية؟^{٢٨}

٢٦ أحد هذين المسؤولين هو المستر جيمس بليك James Blake رئيس إدارة شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية وكان قد خلف المستر نبوسوم في رئاسة هذه الإدارة، ثم التحق به هذا الأخير في ليبيا بعد أشهر قليلة من هذا اللقاء، ولبقى فيها حتى قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

٢٧ محضر هذا الاجتماع موجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم PET. 15 Libya.

٢٨ انظر التقرير الأمني السري المرسل من رجل المخابرات البريطانية من السفارة البريطانية في ليبيا المستر لوكاس بتاريخ ٢٤/٧/١٩٦٥ بالملف FO 371/183 892.

أم هي المخابرات المصرية في إطار جملة من التحرشات المرسومة التي تستهدف النظام الملكي بصفة عامة، وحكومة حسين مازق بصفة خاصة، كما كشفت لجان التحقيق الأمنية الليبية، وأشارت إليه التقارير السرية للسفارتين البريطانية والأمريكية؟

أياً من كانت الجهة المسؤولة فعلاً عن تلك التفجيرات، فمن المؤكد أنها سعت إلى إظهار النظام الملكي بمظهر العاجز عن حماية الثروة النفطية، وعن ضمان تدفقها إلى المستهلك الغربي. ولا نشك في أنها أعادت إلى أذهان المراقبين والمعنيين بالشأن الليبي - في الغرب - أحداث الأحد الدامي التي نفذها العمال الروس عام ١٩٠٥ عندما أشعلوا الحرائق في آبار النفط في منطقة "باكو" بالقوقاز، مما أدى إلى تدمير نحو ٧٠٪ من تلك الآبار وإلى توقف ضخ النفط الروسي، وكانت مقدمة من مقدمات الثورة البلشفية عام ١٩١٧.

كما كان من التداعيات الفعلية لهذه التفجيرات ولغيرها من التحرشات المصرية - كما سترد الإشارة إليها فيما بعد - تخلي الحكومة الليبية عن إلحاحها على الحكومتين البريطانية والأمريكية بتسريع المفاوضات من أجل إلغاء المعاهدات معهما وإجلاء قواتهما عن التراب الليبي.



سفير أمريكي جديد^{٢٩}

في يوم ٤/٩/١٩٦٥^{٣٠} وصل السفير الأمريكي الجديد "ديفيد دنلوب نيوسوم" إلى طرابلس خلفاً للسفير لايتنر.^{٣١}

وبمجرد صدور قرار تعيينه سفيراً لدى المملكة الليبية، وقبل أن يتوجه إلى طرابلس، قام السفير المرشح ديفيد نيوسوم يوم ٧/٨/١٩٦٥ بزيارة مجاملة لنظيره الليبي فتحي علي العابدية في مقر السفارة الليبية بواشنطن. وكان من بين الملاحظات التي وردت على لسان السفير الليبي العابدية خلال ذلك اللقاء:

"إن الأمل يحده بألا يسمح السفير نيوسوم لنفسه، مثلما فعل دبلوماسيون أمريكيون آخرون في ليبيا، بأن يكون خاضعاً لتأثير عناصر ليبية معارضة للملك..."^{٣٢}

وقد عقب السفير نيوسوم خلال ذلك اللقاء على ملاحظات السفير الليبي السفير فتحي العابدية بقوله:

"يتضح بجلاء أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على أساس دعم استقلال ليبيا واستقرارها في ظل الملك إدريس. وفي رأيه الشخصي، فإن التقدم في بعض دول المنطقة قد جرى إرباكه بواسطة تلك العناصر التي تضيق ذرعاً بالتطور التدريجي Evolutionary Progress وهو ما لا يتمنى أن يرى حدوثه في ليبيا."

وأضاف نيوسوم:

"ومع ذلك فإني أتمنى أن يتسنى لي، خلال إقامتي في ليبيا، مقابلة كافة العناصر الممثلة لشتى ألوان الطيف السياسي في البلاد، بمن فيهم على سبيل المثال رؤساء الوزارة السابقون، وإني

٢٩ انظر المزيد حول خلفية هذا السفير ونشاطه في ليبيا في مقال "السفير ديفيد نيوسوم والملف الليبي" للمؤلف باسم مستعار، مجلة "الإنقاذ" (العدد ٤٧، سبتمبر ١٩٩٨)، و"انقلاب بقيادة مخبر" للمؤلف.

٣٠ من المفارقات العجيبة أن يأتي وصول السفير نيوسوم إلى ليبيا بعد أقل من شهر من تخريج الدفعة السابعة من الكلية العسكرية الملكية في ٩/٨/١٩٦٥ وهي الدفعة التي ضمت الملازم معمر القذافي وتسعة آخرين من أعضاء "مجلس قيادة الثورة".

٣١ عرفت ليبيا الملكية خمسة سفراء أمريكيين هم:

- هنري فيلارد Henry S. Villard خلال الفترة من ٦/٣/١٩٥٢ إلى ٢٤/٦/١٩٥٤ (لم يكن بدرجة سفير).
- جون تابين John L. Tappin خلال الفترة من ١٦/١١/١٩٥٤ إلى ١٧/٣/١٩٥٨.
- جون ويزلي جونز John Wesley Jones خلال الفترة من ١٧/٣/١٩٥٨ إلى ٢٠/١٢/١٩٦٢.
- آلن لايتنر E. Allan Lightner خلال الفترة من ٢٧/٥/١٩٦٣ إلى ٣٠/٦/١٩٦٥.
- ديفيد دنلوب نيوسوم David D. Newsom خلال الفترة من ١٦/١٠/١٩٦٥ إلى ٢١/٦/١٩٦٩. وهو آخر سفير أمريكي خلال حقبة العهد الملكي.

٣٢ لعل الإشارة هنا هي لما عثر عنه رئيس الوزراء السابق المنتصر خلال لقائه بالسفير البريطاني في ليبيا يوم ٢/١١/١٩٦٤ بشأن اتصالات السفير الأمريكي السابق لايتنر برئيس الوزراء الليبي الأسبق بن حليم. انظر مبحث "من الوثائق البريطانية" من الفصل السابق "حكومة محمود المنتصر الثانية".

أطمئن السفير الليبي، في الوقت نفسه، بأنه لا السفير الأمريكي في ليبيا ولا غيره من موظفي السفارة الأمريكية سوف يسعون لتشجيع أية معارضة للملك أو حكومته.^{٣٣}

وصباح يوم وصول السفير نيسوم إلى طرابلس (٤/٩/١٩٦٥) نشرت صحيفة "الرائد" الأهلية ذات الميول الناصرية "رسالة مفتوحة" موجهة إليه، جاء فيها:^{٣٤}

"سعادة السفير الجديد للولايات المتحدة سيصل إلى طرابلس صباح هذا اليوم.. بسبب الدور العسكري الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من مكان في العالم، وبسبب أن بعض شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا غير منصفة في معاملتها لليبيين، وبسبب الانحياز الذي تمارسه الحكومة الأمريكية ضد العرب ولصالح إسرائيل، يسرنا أن نوجه هذه الرسالة المفتوحة إلى السفير الأمريكي الجديد.

سعادة السفير

رغم اعتقادنا بأن تغيير الأشخاص في العمل الدبلوماسي لا يعني إحداث تغيير جوهري في علاقات الدول المعنية، إلا أننا مع ذلك ننتهز الفرصة لإيصال وجهة نظرنا إلى سعادتك... مؤملين أن تساعدكم على فهم الحالة الليبية، وبالجهد التي سوف تسعون لبذلها من أجل تمتين العلاقات بين بلادكم وبين المملكة الليبية.

إن العلاقات الليبية-الأمريكية تحسنت تدريجياً في أجواء من التفاهم والإدراك للمصالح المتبادلة لكلا البلدين، مصلحة أمريكا المتمثلة في شركات البترول واستثماراتها في ليبيا، ومصلحة ليبيا في توظيف هذه الاستثمارات بنجاح من أجل تحقيق خطوات إلى الأمام. كما أن هناك مصالح سياسية أخرى، مباشرة وغير مباشرة، من ذلك رغبة ليبيا في أن تكون مرتبطة بحركة الشعوب العربية، ورغبة كل من أمريكا وليبيا في تحقيق السلام والأمن الدولي.

وفي ضوء هذه المبادئ، ينبغي النظر إلى السلوك العام وتقييم أدائه."

"وبالنسبة لليبيا، كبلد نام تتزايد إمكاناته وتوسع طموحاته لتحقيق التقدم، فإن أمانه تتعاضد في إنجاز وتأمين كيان اجتماعي وسياسي واقتصادي، من خلال التأكيد على هويته الوطنية العربية فوق أرضه، وهو ما يتحقق من خلال "التليب" و"التعريب"، ومن خلال إزالة كل آثار الهيمنة والنفوذ الأجنبي."

"وحتى الآن، فإن حكومة الملك إدريس المعظم أنجزت، من خلال خطة موضوعية، الكثير في مجال "التليب". ونحن نؤمل يا سعادة السفير ألا يفهم "التليب" على أنه تأمين. وكل ما نعينه بالتليب أن يُعطى الليبيون الأولوية في كل شيء."

٣٣ كان في استقبال السفير نيسوم في مطار إدريس بطرابلس مندوبون عن كافة الصحف المحلية، وعقد السفير مؤتمراً صحافياً أخل خلاله ببيان صحفي نشرته كافة الصحف الليبية الصادرة في اليوم التالي. البرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٥ ذات الرقم A-123 الملف المركزي PPB 9 Libya .

٣٤ منقولة عن الترجمة الإنجليزية.

"إن مطالبتنا بالتليب سببت الانزعاج لدى بعض الأجانب، وبخاصة شركات البترول الأمريكية، وهو ما نتوقع أن نسمع عنه الكثير، كما لا نشك في أنك سوف تسمع الكثير من الإشاعات الكاذبة حول عدم وجود خبرة لدى الليبيين، وهو ما يؤخذ عادة حجة لرفض التليب".

"وفيمما يتعلق بالتخلص من مظاهر الهيمنة الأجنبية، وبخاصة في أوساط الشركات الأجنبية، هناك خطوات مهمة تم إنجازها، ونأمل إنجاز المزيد منها، ليقيننا بأن النتائج التي تترتب عليها سوف تسهم كثيراً في تحقيق التفاهم بين الولايات المتحدة وليبيا، وهو ما نحسب أنه يشكل مهمتكم الرئيسية يا صاحب السعادة. وبقدر ما تحسنون فهم "الطموح الليبي" بقدر ما يكون عليه نجاحكم في إنجاز هذه المهمة.

"إن ليبيا، كما تعلمون بصفتكم خيراً في شؤون إفريقيا والدول النامية، بلد حديث طموح، تكره أن ترى جهودها وأمانها تتعثر وتشل. إن أمانها هي أمان عربية. إنها تؤمن بالوحدة العربية كأداة لخدمة السلام في المنطقة وإعادة التاريخ إلى مساره الطبيعي. إن التوتر في المنطقة سببه إسرائيل، الدولة التي قامت على العدوان والاعتصاب، وينبغي إنهاء وجود إسرائيل حتى يمكن إعادة الأراضي التي اغتصبتها إلى أصحابها."

"كذلك فإننا نؤمن بحق كافة الشعوب في التحرر من كل صور السيطرة الاستعمارية والتدخل الأجنبي."

"وليبيا، بحكم خلفيتها التاريخية، وعواطفها الفطرية التي تشكل شخصيتها، تجد نفسها منحاذاة إلى الخط العربي في أية محنة تلم به. فإذا انحازت الولايات المتحدة بشكل عملي إلى جانب إسرائيل فيصبح ذلك حجر عثرة في طريق تحسبن علاقات أمريكا مع العرب. ومع ذلك فسوف نظل نتطلع إلى أن تتغلب أمريكا على عقدة انحيازها إلى الكيان الإسرائيلي المزيف. وإننا نعمل في هذا التطلع على الدور الذي تلعبه المعرفة العميقة والآفاق الواسعة التي يتحلل بها سفراء أمريكا في العالم العربي، والتي لا نشك في أنها سوف تمكنهم من فهم بصير لما يجري في العالم العربي."

"صاحب السعادة

إننا لا ننوي أن نجعل من هذه الرسالة "وصايا عشر" ..

وإننا نتمنى أن تأخذوا ما جاء فيها على أنه حديث من صديق حريص على استمرار التفاهم معكم .. ولا يفوتنا تأكيد أنه بقدر ما تبدلونه من جهد لفهم الحالة الليبية والعربية، بقدر ما يكون النجاح حليفكم في إنجاز مهمتكم ...

إن ليبيا لا تحمل نية العدوان تجاه أحد ... ولكنها في الوقت ذاته حريصة كل الحرص على تأكيد شخصيتها المستقلة.^{٣٥}

٣٥ بعث السفير نيوسوم إلى عبد القادر بوهروس رئيس تحرير صحيفة "الرائد"، عن طريق الملحق الصحفي بالسفارة الأمريكية المستر هاتشنسون W. E. Hutchinson، يبلغه بشكل غير رسمي أنه قرأ "الرسالة المفتوحة" باهتمام وأنه على استعداد للحوار حول ما جاء فيها. وقد رد بوهروس على السفير شاكرًا له استجابته ومبدياً هو الآخر استعداداً للقاء والحوار معه.

من المواقف اللافتة للنظر، التي وقعت خلال الاستقبال الصحفي الذي جرى للسفير الأمريكي نيو سوم عند وصوله إلى مطار طرابلس يوم ٤/٩/١٩٦٥، أنه بينما كان السفير يعبر عن سعادته لأن يجد نفسه مرة أخرى في بلد عربي، قاطعته صحيفة بريطانية تدعى مولي براون Molly Brown (تعمل مراسلة ثانوية لصحيفة New York Times وصحيفة Rome Daily American) قائلة بأن ليبيا ليست دولة عربية ولكنها دولة إفريقية^{٣٦} الأمر الذي جعل السفير يتحول بحديثه إلى إفريقيا. وقد ردت صحيفة "الرائد" على ما ورد على لسان الصحيفة البريطانية بمقال ساخر نشرته في عددها الصادر يوم ٦/٩/١٩٦٥ تحت عنوان "هذا النوع من الصحفيات".

بقي السفير نيو سوم أكثر من شهر قبل أن يتمكن من تقديم أوراق اعتماده^{٣٧} إلى الملك إدريس يوم ١٦/١٠/١٩٦٥، غير أنه ما أن أتم تقديم هذه الأوراق حتى انهزم في عملية رصد ومتابعة وتقرير عن كل ما يتعلق بليبيا، المكان والأشخاص والوقائع والتطورات، بشكل غير مسبوق، لا من قبل أحد من سابقه، ولا من قبل أية بعثة دبلوماسية أخرى في ليبيا. يصف السفير نيو سوم بنفسه نشاطه خلال الأشهر الثمانية الأولى، منذ وصوله إلى ليبيا، في تقرير سري بعث به إلى واشنطن مؤرخ في ٢/٥/١٩٦٦ فيقول:

"خلال الأشهر الثمانية، منذ وصولي إلى ليبيا، قمت بأربع عشرة رحلة إلى برقة، وقد اشتملت هذه الرحلات على إقامات لي بمدن البيضاء وبنغازي، وزيارات سريعة نسبياً إلى كل من مدن سوسة ودرنة وطبرق والجغبوب والقاعدة العسكرية البريطانية في "العدم". وخلال هذه الرحلات تمكنت من الحديث مع وزراء في الحكومة، ومع شيوخ قبائل، ومسؤولين سابقين في حكومة الولاية، وضباط جيش، وأعضاء في قوة دفاع برقة، وشخصيات من الجامعة الإسلامية، وقادة للحركة السنوسية، وأعضاء في البرلمان، وشخصيات من دول أخرى على دراية ومعرفة ببرقة."^{٣٨}

وفي تقرير آخر بعنوان "فزان" مؤرخ في ١٥/٧/١٩٦٦ كتب نيو سوم ما ترجمته:

"في ٢٦/٦/١٩٦٦ أكملت مع اثنين من الفريق الأمريكي الخاص بليبيا Country Team رحلة بالسيارة إلى الإقليم الجنوبي بليبيا فزان، استغرقت تسعة أيام. وقد شارك في هذه الرحلة إلى جانبي الكولونيل جيمس مور James D. Moore رئيس البعثة العسكرية الأمريكية في ليبيا والمستر غرانت فيلدن Grant A. Fielden (رئيس محطة المخابرات المركزية في ليبيا)

٣٦ من الواضح أن ما قامت به الصحيفة المذكورة لم يكن من قبيل الصدفة، ولعل البحث في خلفية هذه الصحيفة حري بالكشف عن صلات خفية لها مع أجهزة مخابرات معينة.

٣٧ تناولت رسالة سرية مرسلة من السفير البريطاني ساريل مؤرخة في ٩/١١/١٩٦٥ بيان أسباب تأخر السفير الأمريكي في تقديم أوراق اعتماده أكثر من المعتاد، وأرجع الأمر إلى تعرض كبير التشرiftات فتحي الخوجة لحادث سيارة خطير، ومرض نائبه محمود الثني، واستبعد السفير البريطاني وجود نية شريرة وراء التأخير. الرسالة بالملف FO 371/184211.

٣٨ يحمل التقرير عنوان "انطباعات عن برقة" والرقم الإشاري A-492. الملف المركزي POL. 18 Libya.

بالإضافة إلى كل من المستر جون كريستي John Christie والمستر جيفري يشوب Geoffrey Bishop (وكان برفقتهم أيضاً ابنا السفير نيوسوم وابن المستشار الأمريكي جيمس بليك) وكان برفقتنا خلال جزء كبير من الرحلة [وليس كلها] رائدان من الشرطة في فزان هما المبروك أمسيك وطارق عبد الباقي، ومحمد الزنتوني رئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية "فزان" التي تصدر في سبها.^{٣٩}

وقد ختم تقريره عن تلك الرحلة بعبارة جاء فيها:

"لقد أتاحت لي هذه الرحلة، كما هي العادة بالنسبة لمثل هذه الرحلات، الفرصة للحديث مع ضباط الشرطة ومع رئيس تحرير صحيفة "فزان" ومع عدد من صغار المسؤولين العاملين. ومن خلال الحديث معهم تكون لدي الانطباع أنهم على دراية بما يجري في ليبيا، وبالمخاوف التي تلفّ مستقبلها، وبحاجة ليبيا إلى تطوير مؤسسات سياسية حديثة، إذا أريد لها مجارة تطورها الاقتصادي الحديث."

تعديل جديد لقانون البترول^{٤٠}

كان من بين النتائج التي ترتبت على التعديل الذي أدخل على قانون البترول الليبي رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥ في ٣/٧/١٩٦١ (خلال حكومة الصيد) أن أصبح "السعر المعلن" وليس "السعر السائد" هو أساس محاسبة الحكومة الليبية مع شركات البترول على حصتها من العائدات البترولية.

وقد نصت المادة (١٥) من اللائحة النفطية رقم (٦)٤١ المعدلة على أن "السعر المعلن" هو: (السعر الذي تعلنه الشركة ناقصاً "مصرفات التسويق")، وقد نصت المادة المذكورة على أن "مصرفات التسويق" تشمل "أي خصم يضطر صاحب عقد الامتياز منحه إلى المشتري لمواجهة المنافسة في الأسواق الحرة".

وقد تمادت الشركات، وبخاصة "المستقلة" منها، في الاستفادة من هذا النص إلى الحد الذي جعل هذه الشركات تعود إلى السعر السائد أو حتى أقل منه في محاسبة الحكومة، بحجة أنها مضطرة إلى منح خصم كبير لزبائنها لمواجهة المنافسة لأنها لا تملك أية وسائل للتسويق أو التكرير.

وفي الواقع فإن هذه الشركات "المستقلة" قد بالغت في منح "الخصومات" سعياً وراء اكتساب أسواق جديدة، أو الدخول في أسواق قديمة كانت تعتبر احتكاراً للشركات الكبرى، الأمر الذي دفع هذه الشركات الأخيرة إلى البدء بممارسة نفس الحق في استقطاع الخصومات التي نصت اللائحة على السماح بها، مدعية أنها اضطرت لهذا الإجراء من أجل حماية أسواقها من منافسة الشركات المستقلة.

وترتب على هذه الحالة أن أصبحت خامات بترول شمال إفريقيا، وبخاصة الخامات الليبية خلال عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥، أكثر مبيعات البترول انخفاضاً في أسعارها، وتدهورت أسعار البترول الخام الليبي حتى أصبحت حصة الحكومة الليبية عن البرميل الواحد لا تعادل ثمن كيلو من الموز المستورد من الصومال أو جنوب أمريكا وهو ما أدى بالتالي إلى تذبذب في عائدات الحكومة، ومن دخول الشركات، ومن دخول الشركات الأخرى أيضاً.

٤٠ للمزيد حول هذا الموضوع انظر عتيقة "أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩" (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٢)، ص ٥٣-٥٧، وشكري غانم "النفط والاقتصاد الليبي" (بيروت: معهد الإناء العربي)، ص ٢٤٥-٢٧٥.

٤١ صدرت هذه اللائحة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٦١ (حكومة محمد عثمان الصيد) ونشرت في "الجريدة الرسمية" للمملكة العربية المتحدة (العدد ١٨، ٢٣/٢/١٩٦١).

لقد أدت هذه الحالة إلى ارتفاع أصوات كثيرة من داخل حكومة حسين مازق، وبخاصة مجلس البترول الأعلى، تطالب بتصحيح هذا الوضع وتعديله وإلغاء حق الشركات في منح خصومات من السعر المعلن قبل محاسبة الحكومة.

وقد وقع في هذا الصدد صراع بين الحكومة الليبية من جهة وشركات البترول من جهة أخرى (وبين الشركات المستقلة والشركات الكبرى) حول هذا التعديل. وفي سياق هذا الصراع قامت الحكومة بالإعلان عن فتح باب تقديم الطلبات للحصول على عقود امتياز بترولي جديدة في الرابع من مايو ١٩٦٥، كما قام وزير شؤون البترول فؤاد الكعبازي بإصدار قائمة في الثاني من يونيو ١٩٦٥ تحتوي على سبعة عشر بنداً تشكل المزايا الإضافية^{٤٢} التي سوف تأخذها الوزارة في الاعتبار عند المفاصلة بين مختلف العروض المقدمة من قبل الشركات الراغبة في الحصول على امتيازات بترولية جديدة في ليبيا، وذلك عملاً بأحكام المادة (٨) من قانون البترول وفقاً لتعديله في ٣/٧/١٩٦١. وقد شكّل مؤتمر الأوبيك التاسع الذي استضافته ليبيا في ٧/٧/١٩٦٥ حافزاً إضافياً لأن تمضي الحكومة الليبية في اتجاه التعديل بسبب ما وجّه من نقد غير رسمي - بين جلسات ذلك المؤتمر - لدور الشركات المستقلة العاملة بليبيا في تخفيض مستوى أسعار النفط الخام يومذاك.^{٤٣}

وخلال شهر يوليو ١٩٦٥ قامت الحكومة بفتح مظاريف طلبات عقود الامتياز الجديدة، ولكنها أرجأت عملية البت في منح العقود، وذلك لإحداث المزيد من الضغط على شركات البترول. وفي ١٥/٩/١٩٦٥ شكلت الحكومة لجنة برئاسة وكيل وزارة المالية خليفة موسى لمفاوضة شركات البترول حول السعر المعلن، وذلك بقصد "الوصول إلى مبدأ لتحديد السعر بطريقة تحفظ مصلحة الحكومة على ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة في سوق البترول العالمية"، كما كان من أهداف اللجنة مناقشة قيمة التخفيضات التي تقوم بعض الشركات بمنحها لزملائها، وبدأت اللجنة تفاوض الشركات، مبينة مطالبها من جهة، ومحاولة إقناع الشركات بمزايا الوصول إلى اتفاق ودي من جهة أخرى.

وأمام رفض الشركات لمساعي اللجنة المذكورة، لجأت الحكومة إلى التسريع فأصدرت تعديلاً لقانون البترول بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٥ استفادت فيه من الاتفاقية التي أبرمت في (جاكرتا) خلال شهر نوفمبر ١٩٦٤ بين شركات البترول الكبرى والدول الأعضاء في منظمة الأوبيك، والتي نصت على تحديد "مصاريف التسويق" بنصف سنت عن كل برميل، كما نصت على اعتبار "الإتاوة" التي تعادل ١٢,٥٪ من مجموع دخل البترول من

٤٢ من هذه المزايا الشروط المتعلقة بسعر الخام الذي يتم في ضوئه تحديد حصة الدولة، وطريقة دفع الإيجار، وطريقة حساب الإفادة، وطريقة استقطاع مصروفات المسح الأولية، وحصة الحكومة في الأرباح، وقدرات الشركة التسويقية، واستعدادها لبناء مصافي تكرير الخام في ليبيا.

٤٣ see Frank C. Waddams, *The Libyan Oil Industry* (Baltimore & London: The John's Hopkins University Press, 1980).

ضمن المصروفات/ النفقات التي تخصم من الدخل قبل التوصل إلى الأرباح (وهو ما يعرف أحياناً "تنفيق الإتاوة").

ولم تكتف الحكومة بإصدار تعديل قانون البترول المؤرخ في ٢٠/١١/١٩٦٥، بل أعلنت عن رفضها لأي وضع قد يؤدي إلى تخفيض إيرادات الدولة أو لا يساويها في المعاملة مع أعضاء الأوبيك الآخرين. وفي نفس الوقت، لجأت إلى المنظمة ذاتها طلباً لتأييدها، وبالفعل أصدرت الأوبيك في اجتماعها الذي عقدته بمدينة فيينا من ١٥ إلى ١٧ ديسمبر ١٩٦٥ قرارها رقم (٦٣) أيدت فيه موقف ليبيا الهادف إلى "حماية مصالحها الشرعية..". وقد أدى كل ذلك إلى أن تقبل جميع الشركات العاملة في ليبيا في النهاية بالتعديل المذكور وأصبح ساري المفعول اعتباراً من أول يناير ١٩٦٥.^{٤٤}

وقد ترتب على تطبيق ذلك التعديل لقانون البترول زيادة حصة الحكومة من عائدات البترول عن إنتاج عام ١٩٦٥ بحوالي (٤٣) مليون جنيه ليبي، وأن تقفز عائدات ليبيا السنوية من البترول إلى (٨٣, ٦) مليون جنيه ليبي خلال العام المالي ٦٥/٦٦ وإلى (١٤١, ٩) مليون جنيه في العام المالي ٦٦/٦٧.^{٤٥} وأن يرتفع متوسط عائد الحكومة من البرميل الخام الواحد من (٦٧) سنتاً في عام ١٩٦٤ إلى (٧٩) سنتاً في عام ١٩٦٥.^{٤٦}

٤٤ غانم، مصدر سابق، ص ٢٧٠، ٢٧١.

٤٥ عتيقة، مصدر سابق، ص ٥٦.

٤٦ John Wright, *Libya: A Modern History* (London & Canberra: Croom Helm Press, 1981), p. 227.

عقود امتياز جديدة

بعد أن توقفت عملية منح عقود الامتياز للتتقيب عن البترول لمدة خمس سنوات تقريباً (منذ إبريل ١٩٦١)،^{٤٧} نشرت وزارة شؤون البترول إعلاناً في الرابع من مايو ١٩٦٥، دعت فيه الشركات الراغبة في الحصول على عقود امتياز إلى تقديم عروضها، كما حدد الإعلان يوم ٢٩/٧/١٩٦٥ موعداً للنظر في تلك العروض. ثم جرى تأجيل هذا الموعد بسبب انشغال الحكومة بإدخال تعديلات على قانون البترول. (التعديلات التي جرى الإعلان عنها في ٢٠/١١/١٩٦٥).^{٤٨}

وفي أواخر يناير ١٩٦٦ أعطيت الشركات الراغبة بإدخال ما رأتها من تعديلات على عروضها في ضوء قائمة المزايا الإضافية التي نشرها وزير شؤون البترول في ٢/٦/١٩٦٥ (كما مر بنا). وفي ٢٠/٢/١٩٦٦ قام الوزير فؤاد الكعبازي^{٤٩} بإخطار الشركات الفائزة بعقود الامتياز الجديدة، والتي بلغت (٤١) عقداً. وقد جرى إبرام العقود مع الشركات المعنية خلال الأشهر التالية (مارس - ديسمبر ١٩٦٦)، وقد بلغ إجمالي عقود الامتياز البترولية المبرمة حتى نهاية عام ١٩٦٦ (١٣٦) عقداً.^{٥٠}

ويصف شكري غانم ما دار خلال هذه الجولة من منح عقود امتياز البترول قائلاً:^{٥١}

"ولقد كانت معركة كبيرة تلك التي دارت بين الشركات في سبيل الحصول على عقود امتياز جديدة، وقد استخدمت فيها الجاسوسية التجارية بشكل لم يسبق له مثيل، وتمت فيها سرقة معلومات دقيقة وسلمت إلى شركات أخرى، وقام بعض الموظفين في إحدى هذه الشركات بالتلاعب في التقارير الجيولوجية، الأمر الذي جعل تلك الشركة تتنازل عن مناطق يوجد

٤٧ أوردت مؤلفة كتاب "الثورة المروعة" أن الحكومة الليبية أعلنت عن عرض عقود امتياز جديدة في سبتمبر عام ١٩٦٢، ولكنها عادت وسحبت ذلك العرض فجأة.

Ruth First, Libya: The Elusive Revolution (New York: Africana Publishing Coy, 1975), p. 271, n. 11

كما أشار إلى ذات الموضوع عبد الأمير قاسم كبه في كتابه "المملكة الليبية: صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي" (بغداد: دار الأندلس للطبع والنشر، ١٩٦٣)، ص ١٢٩-١٣١.

٤٨ انظر مبحث "تعديل جديد لقانون البترول" من هذا الفصل.

٤٩ قامت وزارة البترول في ٦/٨/١٩٦٥ بتشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء للنظر في العروض التي قدمتها (٤٦) شركة للحصول على امتيازات نفطية. وقد ظل الوزير الكعبازي غائباً عن البلاد على امتداد الفترة منذ أواخر نوفمبر ١٩٦٥ وحتى أواخر شهر يناير ١٩٦٦. وقد جرى التشكيك في نزاهة الوزير الكعبازي خلال هذه العملية. ومن جهة أخرى أورد غانم أن الكعبازي ينوي إصدار كتاب حول هذا الموضوع، وحسب علمنا فإن هذا الكتاب لم يصدر بعد. "النفط والاقتصاد الليبي"، (معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٢٧٥.

٥٠ لم يجر بعد هذا التاريخ، وحتى نهاية العهد الملكي، سوى إبرام عقد امتياز واحد هو العقد رقم (١٣٧) الذي منح للشركة الفرنسية أكتيان إيراب Aquitaine Erap في ٣٠/٤/١٩٦٨ بعد توقيع اتفاقية المشاركة بينها وبين المؤسسة الليبية العامة للبترول (ليبتيكو) خلال حكومة عبد الحميد البكوش.

٥١ "النفط والاقتصاد الليبي"، مصدر سابق، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

فيها النفط بكثرة وأعطيت المعلومات الصحيحة إلى شركة أخرى تقدّمت للحصول على تلك المناطق وحصلت عليها وأصبحت من كبار مصدري النفط في فترة قصيرة،^{٥٢} ودفعت رشاًوى، وتمت ممارسة العديد من الضغوط، وانتهت بعض الأمور في المحاكم الأمريكية وغيرها.

ويلاحظ من تحليل قائمة الشركات التي حصلت على عقود الامتياز النفطية خلال هذه الجولة وجود توجه بدا واضحاً في عملية منح العقود وتمثل في:

١- تغليب حصة الشركات الأوروبية في هذه العقود.

٢- تغليب حصة الشركات المستقلة (الصغيرة) على حصة الشركات الكبيرة.

وأيّ ما كانت دوافع الحكومة الليبية وراء هذا التوجه وأسبابه، فقد أثارت هذه العملية علامات استنفهام وانتقادات كثيرة على مستوى أجهزة الدولة، كما كان لها انعكاساتها على سمعة الحكومة وعلى علاقاتها مع بعض شركات البترول العاملة في ليبيا وفي مقدمتها شركة "إسو"^{٥٣} الأمريكية.

لقد كان واضحاً أن أربع عشرة شركة من الشركات التي فازت بعقود الامتياز خلال هذه الجولة هي ممن يمكن وصفه بـ "القادمين الجدد"، وليس لأية منها تجربة سابقة في مجال النفط خارج بلدانها،^{٥٤} كما أن سبعة من هذه الشركات لا تنطبق بشأنها الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من قانون البترول المتعلقة بالخبرة السابقة في مجال عمليات النفط أو بقدراتها المالية والفنية.^{٥٥}

وقد نسبت مجلة *Petroleum Intelligence Weekly* الصادرة في ٢٨ / ٢ / ١٩٦٦ تصريحاً لوزير شؤون النفط الليبي فؤاد الكعبازي جاء فيه:

"إن قائمة الشركات الفائزة بعقود الامتياز تبدو غريبة حقاً من أوجه كثيرة، ولكنها مع ذلك تصوّر أين توجد مصلحتنا، وفي أي اتجاه ننوي أن نسير."

٥٢ الإشارة هنا إلى شركة "أوكسيدنتال - ليبيا" المملوكة لليهودي الأمريكي أرماند هامر، إذ حصلت على عقدي الامتياز رقم (١٠٢)، (١٠٣) ووقعتها في ٢٩ / ٣ / ١٩٦٦. وكان هذان العقدان مملوكين لشركة (أويس) التي تخلت عنها بسبب التقارير الجيولوجية الكاذبة التي أعدت من قبل أحد مهندسيها مؤكدة عدم وجود نفط في هاتين المنطقتين، ثم قام هذا المهندس ببيع المعلومات الجيولوجية الصحيحة، والتي تؤكد وجود البترول فيها، إلى شركة أوكسيدنتال التي حصلت على عقدي الامتياز في مارس ١٩٦٦. وتم اكتشاف البترول في منطقة عقد الامتياز (١٠٢) يوم ١٢ / ١١ / ١٩٦٦ أي خلال أقل من ثمانية أشهر على حصولها على عقد الامتياز، واكتشف البترول بعد ذلك بستة أشهر أخرى في منطقة عقد الامتياز (١٠٣)، ولم يأت عام ١٩٦٨ إلا وكانت شركة "أوكسيدنتال" ثاني أكبر شركة منتجة ومصدرة للبترول في ليبيا. كان عمر الشلحي هو وسيط هذه الشركة.

٥٣ كما هو معروف، فشركة "إسو" هي أول وأكبر شركة اكتشفت البترول في ليبيا، وقد سبق لها أن أثبتت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها كافة، وبما تعهدت بتقديمه من مزايا والتزامات إضافية، كما تعاونت مع الحكومة بشكل كبير بشأن تعديل قانون البترول الذي صدر في ٢٠ / ١١ / ١٩٦٥، ومع ذلك فإنها لم تفز بأي من عقود الامتياز التي مُنحت خلال هذه الجولة. من المفارقات أن شركة "إسو" استقدمت خلال عام ١٩٦٦ عميل المخابرات الأمريكية دونالد سنوك إلى ليبيا من جديد ليعمل كمدير للعلاقات العامة. انظر "انقلاب بقيادة مخبر" للمؤلف.

٥٤ انظر "الثورة المراوغة"، مصدر سابق، ص ١٩٤.

٥٥ انظر فرانك وادامز، مصدر سابق، ص ١٦٨-١٦٩. وقد وصفت مجلة *Oil & Gaz Journal* الصادرة في ٥ / ١٢ / ١٩٦٦ هذه الشركات بأنها "شركات من ورق".

وتؤكد روث فيرست أن ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى لشؤون البترول (من غير الوزراء) قد قدموا استقالتهم من عضوية ذلك المجلس احتجاجاً على الممارسات التي صاحبت عملية منح تلك العقود. وما تردد خلال تلك الآونة من اتهامات للقصر الملكي بالتدخل فيها، الأمر الذي أدى إلى قيام السكرتير الخاص للملك إدريس بإصدار بيان بتاريخ ١٩٦٦/٣/٦ نفى فيه أن يكون للملك أية صلة بتلك العملية، وأن تلك الأقاويل لا تعدو أن تكون إشاعات لا أساس لها من الصحة.^{٥٦}

كما تورد رسالة سرية مطولة مرسله من السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم^{٥٧} إلى الخارجية الأمريكية تعقيماً على بيان أصدره وزير شؤون النفط الكعباري في ٢٠/٥/١٩٦٦، أورد فيها تحليلاً مطولاً لتلك العملية وختمها بالعبرة التالية:

"إن بيان الوزير الكعباري ربما كان محاولة لتفسير وتبرير ما أسفرت عنه عملية منح الامتيازات التي تمت، والتي ما تزال موضع الانتقاد الشخصي من قبل كثير من الليبيين ومن معظم غير الليبيين."

وهناك بعض الوثائق البريطانية التي كشفت بدورها عما أحاط بهذه الجولة الجديدة لمنح الامتيازات البترولية، منها رسالتان سريتان بعث بهما المستر لو كاس بالسفارة البريطانية في ليبيا إلى "إدارة البترول الدولي" International Oil Department بالخارجية البريطانية بتاريخ ١٨، ١٩ من شهر مارس ١٩٦٦^{٥٨} يتضح منهما:

- أن خليفة موسى، وكيل وزارة شؤون البترول بالنيابة، أبلغ أحد موظفي السفارة البريطانية في طرابلس أن ثلاثة من أعضاء مجلس البترول الأعلى، علي عتيقة وإبراهيم الفقيه حسن وسالم عميش، قد قدموا استقالتهم من المجلس احتجاجاً على ممارسات وزير شؤون البترول فؤاد الكعباري خلال عملية منح الامتيازات البترولية الجديدة، كما أبلغه أيضاً أنه قام بدوره بتقديم استقالته للسبب نفسه.
- وفقاً لمصادر أخرى فإن عملية التلاعب في تحديد الشركات الفائزة بالامتيازات الجديدة تمت بتدبير وزير البترول الكعباري بالتواطؤ مع عمر الشلحي، وأن الوزير الكعباري قدم إلى مجلس البترول الأعلى قائمة أخرى غير تلك التي أعلن فعلاً عن فوزها بالامتيازات.
- وفقاً للمصادر ذاتها فإن عمر الشلحي استغل الخلاف القائم بين الحكومة الليبية

٥٦ "الثورة المروغة"، مصدر سابق، ص ١٩٤.

٥٧ مؤرخة في ٢٥/٥/١٩٦٦ تحت الرقم A-535.

٥٨ الرسالتان تحملان الأرقام A-B 1131/6 IOD. الملف 37/1871609 OF.

وشركات البترول حول أسعار بيع النفط الليبي^{٥٩} وأقنع الملك بإعطاء الوزير الكعبازي الصلاحية للتعامل بحرية مع موضوع الامتيازات الجديدة وفقاً لرؤيته (التي قدّمها عمر الشلحي للملك بالطبع على أنها تخدم مصلحة ليبيا).

كما أضاف المستر لو كاس في إحدى رسالتيه أن بعض الشركات الحاصلة على امتيازات جديدة لا تبدو شركات نفطية إطلاقاً وأن بعضها جرى تأسيسه خصيصاً بهدف تمكينها من الحصول على الامتيازات التي حصلت عليها. كما نسب إلى خليفة موسى قوله بأن اثنتين من هذه الشركات الفائزة توجد بهما مصالح يهودية، إحداهما شركة أوكسيدنتال الأمريكية^{٦٠} والثانية هي Libya Desert Oil Company. ومع تأكيد المستر لو كاس بأنه لا يعرف على وجه التحديد موقف رئيس الوزراء حسين مازق من هذه القضية، إلا أنه يعتقد أن حكومته خسرت بعض مصداقيتها بسببها.

أما الوثيقة البريطانية الأخرى، فهي رسالة بعثها السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل بتاريخ ١٩٦٦/٧/٣٠ إلى الخارجية البريطانية، ضمنها تلخيصاً لما دار بينه وبين المستر فرانك وادامز Frank Waddams^{٦١}. وكان مما جاء في تلك الرسالة^{٦٢}:

- "أن المستر وادامز قرر الاستقالة من وظيفته بعد أن أصبح جلياً أمامه أن الوزير الكعبازي وعمر الشلحي قررا قتل صناعة البترول في ليبيا، وأنها مصرّان على ألا تقف وزارة البترول في طريقهما.
- أنه سبق له أن نبّه منذ مرحلة مبكرة وزير البترول الكعبازي حول الأضرار التي تجلبها على الاقتصاد الليبي ممارسات الشركات المستقلة (المتعلقة في تخفيض الأسعار الفعلية لمبيعات الخام الليبي)،^{٦٣} غير أن الوزير تجاهل هذه التنبيهات.
- أن هناك ارتباطاً بين نجاح حسين مازق ومعه محمود المنتصر في فرض التعديل الذي أدخل على قانون البترول في شهر نوفمبر ١٩٦٥ والذي شكل خسارة للشركات المستقلة، ومن ورائها الوزير الكعبازي وعمر الشلحي، وبين تلاعب الأخيرين في منح الامتيازات البترولية الجديدة في فبراير ١٩٦٦، فقد حاولا من خلال هذا التلاعب تعويض الخسارة التي لحقت بمصالحهما من جراء التعديل الذي أدخل على قانون البترول."

٥٩ انظر مبحث "تعديل جديد لقانون البترول".

٦٠ انظر ما ورد بشأن هذه الشركة في "انقلاب بقيادة خير".

٦١ المستر وادامز بريطاني الجنسية، عمل لعدة سنوات كخبير مالي واقتصادي بوزارة شؤون البترول، وألف كتاباً عن صناعة النفط في ليبيا The Libyan Oil Industry وقد سلفت الإشارة إلى هذا الكتاب من قبل.

٦٢ الرسالة بالملف FO 371/187609.

٦٣ انظر مبحث "تعديل جديد لقانون البترول" في هذا الفصل.

صراع مع رموز الفساد المالي

قد يكون أغلب ما تردد حول وقوع عمليات رشوة كبيرة، أثناء جولة منح الامتيازات النفطية الجديدة التي تمت خلال شهر فبراير ١٩٦٦، صحيحاً، غير أنه من المؤكد أن الملك إدريس نفسه كان بعيداً عنها،^{٦٤} رغم أننا لا نستبعد أن يكون بعض المقربين منه (مثل أبناء الشلحي وعلى الأخص عمر ولطفية) قد استعملوا اسم الملك إدريس تصريحاً أو تلميحاً دون علمه أو دون إذنه وموافقته. كما أنه من المرجح أن حسين مازق كان هو الآخر بمنأى عن تلك العمليات، يؤكد هذا في نظرنا ما عرف عنه على امتداد سنوات توليه لمنصب والي برقة ما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦١، كما يؤكد هذا أيضاً موقفه الصارم^{٦٥} في مواجهة بعض شخصيات العهد الملكي التي عرفت بانغماسها في شتى صور استغلال النفوذ والرشوة والفساد المالي، والتي جرّت النقمة على ذلك العهد.

ففي عام ١٩٦٥ حدث أن عبد الله عابد السنوسي، وهو رجل أعمال كبير يومذاك إضافة إلى كونه أحد أقارب الملك وحليف آل الشلحي النافذين، شكّا إلى الملك إدريس ما وصفه بتحمل حسين مازق رئيس الوزراء يومذاك ضده وحرمانه من بعض حقوقه، فما كان من الملك إدريس إلا أن أحال الشكوى إلى حسين مازق نفسه الذي قام بدوره بإرسال الرسالة التالية إلى الملك إدريس رداً على ما جاء في شكوى عبد الله عابد السنوسي.

"حضرة مولانا الملك المعظم حفظه الله ورعاه

دار السلام - طبرق

بعد تقديم فروض الاحترام، بالإشارة إلى رسالة عبد الله عابد السنوسي المرفوعة بتاريخ ١٧/٨/١٩٦٥ إلى مقامكم السامي، أتشرف بأن أذكر بأن ما جاء فيها لا يتمشى للأسف مع الواقع.

٦٤ أشار تقرير سري مطول أعدّه السفير نيوسوم عن "نفوذ آل الشلحي" بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢ يحمل الرقم الإشاري (A-140) وفي الصفحة السابعة منه إلى أن عمر الشلحي كان، في الصفقات التجارية التي حصل عليها بأسلوب الرشوة، يمثل المصالح المالية للملك والملكة فضلاً عن نفسه. وفي يقيننا أن هذا الأمر - فيما يتعلق بالملك والملكة - هو محض افتراء، ولم يقدم السفير في تقريره أي دليل يدعم ما قاله عن الملك والملكة. التقرير موجود بالملف المركزي POL. 15-1 Libya. وتجدر الإشارة إلى ما ورد في رسالة الملكة فاطمة إلى المستر دي كاندول وحرمة بتاريخ ١٣/٩/١٩٦٩ (بعد انقلاب سبتمبر) والتي جاء في الفقرة الأخيرة منها: "وقبل أن أنهي رسالتي أحب أن أقول إننا نحمد الله على أن تيجان الملكية لم تبهتنا قط، ولا نشعر بالأسف لفقدائها، فنحن كنّا دائماً نعيش حياة متواضعة، ولم يغيب عن أذهاننا مثل هذا اليوم. كما أننا نحمد الله كثيراً على أننا لا نملك ملجأً واحداً في أي مصرف حتى يشغل بالنال المال". دي كاندول، مصدر سابق، ص ١٥٣، ١٥٤.

٦٥ حاول السفير نيوسوم أن يزج باسم مازق في عمليات الرشوة التي جرت أثناء جولة منح الامتيازات النفطية المذكورة دون أن يقدم دليلاً على ذلك. تقرير سري بعنوان "تحويل الملكية إلى جمهورية - الأزمة الدستورية في ليبيا ١٩٦٦" مؤرخ في ١٦/٣/١٩٦٦ ويحمل الرقم السري (A-415). الملف المركزي POL. 15-1 Libya. وكما يؤكد ما ذهبنا إليه أن النظام الانقلابي لم يجز أن يوجه إلى حسين مازق تهمة الفساد المالي.

فليس من عادة الحكومة أن تصرف لجميع المتعهدين سلفيات على حساب المشاريع التي يقومون بتنفيذها، ولكن المتبع هو أن يدفع للمقاول، على فترات، قيمة لا تزيد عن ٩٠٪ "تسعين في المائة" من الأعمال التي يكون قد أنجزها فعلاً بناءً على شهادة معتمدة من الفنيين المختصين.

١- ذكر عبد الله عابد مثلاً أن شركته لا تزال تقوم بإكمال مشروع واحد فقط هو طريق طرابلس الزاوية، وفي حدود المبالغ التي سبق أن استلّفها من مخصصاته دون زيادة عليه. ولكن المعلومات الأولية التي وردتني من الجهات المختصة تدل على أن شركة ساسكو "شركة عبد الله عابد" تسلمت من وزارة المالية على حساب هذا المشروع مبلغ (٣١٢,٠٠٠) ثلاثمائة واثنى عشر ألف جنيه ليبي، في حين أن مجموع قيمة العقد المبرم معها هو (١٧٤,٧٩٧,٥٦٠) فقط مائة وأربع وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وتسعين جنيهاً و٥٦٠ ملياً - أي أنها تحصلت على (١٣٧,٢٠٢,٤٤٠) مائة وسبعة وثلاثين ألف ومائتين واثنين من الجنيهات و٤٤٠ ملياً زيادة عن مستحقاتها من إتمام التنفيذ، علماً بأنها لم تقسم إلى الآن بإنجاز العمل رغم انقضاء حوالي ١٣ شهراً على الموعد الذي تعهدت بتسليم الطريق فيه.

٢- مشروع طريق الأبيار بالمرج، كان من المفروض أن يتم العمل فيه منذ تسعة أشهر، وقد تسلمت شركة ساسكو عنه بموجب شهادة من مصلحة الطرق مبلغ (٧١,٩٧٦,٥١٦) واحد وسبعين ألفاً وتسعمائة وستة وسبعين جنيهاً و٥١٦ ملياً، ولكن وزارة المالية صرفت لها أيضاً مبلغ (١٠٥,٠٠٠) مائة وخمسة آلاف جنيه ليبي، فيكون مجموع ما تسلمته الشركة هو (١٧٦,٩٧٦,٥١٦) مائة وستة وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعين جنيهاً و٥١٦ ملياً. رغم أن قيمة العقد هي (١١٦,٦٢٢) مائة وستة عشر ألفاً وستمائة واثنين وعشرين جنيهاً أي إنها تحصلت على (٥١٦,٣٥٤,٦٠) ستين ألفاً وثلاثمائة وأربعة وخمسين جنيهاً و٥١٦ ملياً زيادة عن مستحقاتها.

٣- اتضح كذلك أن شركة عبد الله عابد استلمت من وزارة المالية مبلغ سبعين ألف جنيه على حساب مطار إدريس مع أنه من المعروف ألا علاقة لها بهذا المشروع بتاتاً.

٤- وبالنسبة لمشروع مجاري البيضاء الذي تبلغ قيمة العقد الخاص به مائة وثمانية وثلاثين ألفاً وستمائة وخمسة وستين جنيهاً و٣٩٠ ملياً (١٣٨,٦٦٥,٣٩٠) والذي تأخر إتمامه مدة أربعة عشر شهراً ولم يسلم إلى الآن، فقد تحصلت شركة ساسكو عنه مقدماً من وزارة المالية مبلغ (٤٢٢,٠٠,١٢٢) جنيهاً رغم أن الشهادة المعطاة من المهندس الاستشاري فيما بعد كانت تخولها استلام (٧٢,٧٠٣,٠٠) جنيهاً وهي القيمة المستحقة عن الأعمال التي أنجزت بالفعل.

٥- مما تقدم يتضح أن مبالغ كبيرة دفعت لشركة عبد الله عابد زيادة عن مستحقاتها حتى بعد أن تقوم بإتمام كافة الأعمال في المشاريع المشار إليها والتي تعهدت بإنجازها وتأخرت فيها جميعاً.

٦- إن المبالغ المشار إليها كان قد تحصل عليها عبد الله عابد قبل تكوين الحكومة الحالية، ومن الطبيعي أن يوقف الاستمرار في اتباع هذه الطريقة حرصاً على أموال الخزنة، ومحافظة على المصلحة العامة، ولا أرى في هذا الإجراء السليم ما يمكن اعتباره إجحافاً بمصالح شركة..

ونظراً لأن أموال الخزنة العامة للدولة لا يمكن أن يسمح بالتصرف فيها إلا بناءً على استحقاق مشروع، وفي حدود القوانين واللوائح السارية المفعول، وبما أنه من الجائز أن يكون عبد الله عابد قد تحصل على أموال أخرى غير الوارد ذكرها بعالیه، فسيقوم المراجع العام بإجراء التحقيقات اللازمة حسب الصلاحية المخولة له قانوناً.

وستعمل الجهات المختصة في الحكومة على محاسبة الشركة المشار إليها واتخاذ الإجراءات الكفيلة باسترجاع جميع المبالغ التي تكون قد تسلمتها بدون وجه حق، فضلاً عن معاقبة الموظفين الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذا التصرف.

٧- أما فيما يتعلق بموضوع الأرض الواقعة بطرابلس، والتي يطالب عبد الله عابد باستبدالها، فإنه تبين بأنه قام بشرائها في عامي ٦٢ و ٦٥ من ملاكها السابقين، ومنهم بعض اليهود، رغم أنه كان قد صدر مرسوم ولائي بانتزاع ملكية القسم الأكبر للمصلحة العامة، وقدّر التعويض اللازم عنها منذ عام ١٩٥٦.

وكذلك فإن مصلحة الآثار تؤكد بأن الأرض التي يطالب بها في بنغازي تقع في منطقة أثرية، وتلح في وجوب حمايتها وعدم التصرف فيها بموجب التشريعات القائمة.

ومهما يكن من أمر، وبغض النظر عن هذا كله، فإن الحكومة لا يمكنها أن توافق على مبدأ استبدال الأراضي، وعندما تقتضي المنفعة العامة انتزاع أية قطعة يملكها سيادته بموجب سند قطعي فإنه سيعرض عنها تعويضاً عادلاً بعد تقدير قيمتها النقدية من قبل لجنة مختصة كالمعتاد، وإذا لم يقتنع بعدالة التقدير فإنه سيكون في مقدوره حينئذ اللجوء إلى القضاء، وهذه هي الطريقة المتبعة مع جميع سكان المملكة حسب نصوص القانون.

٨- إن شركة ساسكو لم تمنع إلى الآن من الاشتراك في تنفيذ الأعمال الحكومية على أساس التنافس الحر مع بقية المقاولين، ولكن الحكومة تود أن يكون مفهومها بأن الشروط التي تتمسك بها دائماً معها ومع غيرها من المتعهدين على السواء، هي القدرة الكاملة، فنياً ومالياً، على القيام بجميع الالتزامات التي ترد في العقود المبرمة، وإتمام الأعمال بما هو مطلوب فيها من اتفاق، وفي المواعيد المحددة. ومن الطبيعي أن أية مخالفة لذلك ستعرض أي مقاول إلى تطبيق نصوص القوانين واللوائح عليه، والتي تقضي بحرمان المتعهد لمدة ستين من التقدم في العطاءات الحكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذا تأخر في تنفيذ العقد مدة ثلاثة أشهر على الأكثر، أو إذا انسحب من المناقصة بعد إرسائها

عليه، أو إذا وقع منه غش أو خطأ جسيم في التنفيذ، كما يجوز حرمان المتعهد بصفة دائمة إذا عاد إلى ارتكاب إحدى هذه المخالفات.

٩- إن الالتجاء للمليك المفدى هو حق طبيعي لجميع سكان المملكة، ولكنه من المفروض أن يدرك الجميع بأنه من الواجب أن ترفع إلى مقامكم السامي التظلمات التي تكون مبنية على أساس من الحقيقة.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حسين مازق

رئيس مجلس الوزراء. "٦٦"



٦٦ نشرت هذه الرسالة في جريدة "الفجر الجديد" الرسمية التي تصدر عن النظام الانقلابي (يوم ٢٤/٩/١٩٧٣) على اعتبار أنها وثيقة تدين العهد الملكي (١٩). وقد أورد بشير السني المنتصر في مذكراته "أن حسين مازق لا يطمئن للسيد عبد الله عابد ولا يتكلم معه، وقد قاطع هذا الأخير جميع الحفلات الرسمية في عهد حكومات محمود المنتصر وحسين مازق وعبد القادر البدري لأنهم لم يخصصوا له مكاناً خاصاً للجلوس في الحفلات الرسمية بين رؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، لأنه لا يعتبر نفسه مواطناً عادياً لا يتمتع بأي صفة رسمية."، مصدر سابق، ص ٢٣٦.

مشروع إدريس للإسكان

يصف راؤول فارلي في كتابه القيم "التخطيط من أجل التنمية في ليبيا"^{٦٧} جانباً من حالة المساكن في ليبيا غداة الاستقلال بالعبارات التالية:

"إن الغالبية الساحقة من السكان كانوا يعيشون في ظروف سكنية على درجة كبيرة من الزرارية، وفي بداية الاستقلال كان هناك في مدينة طرابلس ما بين (٨,٠٠٠) و (١٠,٠٠٠) ليبي يعيشون في خمسة معسكرات بنيت على عجل قبل ثلاثين عاماً على الاستقلال. وقد كانت هذه المعسكرات مكتظة بالسكان، ومعظمها دون تهوية ودون مرافق، ولم تكن سوى صفيح صديء، مهدمة الجدران، منهارة الأسقف. وكانت الحياة في هذه المعسكرات مدعاة للانحراف وعدم الرضا والسخط الاجتماعي، وفي المناطق الجبلية اتخذ الأهالي من الكهوف سكناً لهم، وهذه الكهوف ينقصها الهواء وضوء الشمس، وفي بقية أجزاء البلاد اتخذ المواطنون من الخيام مساكن لهم هرباً من زحام مدن الصفيح والكهوف الجبلية... وقد قدر عدد الأسر التي لا تملك مأوى من أي نوع في مدينة طرابلس وضواحيها في عام ١٩٥٤ بنحو (٣٥٩١) أسرة."

وقد ازداد الطلب على المساكن، وبالتالي ازداد حجم مشكلة توفير المساكن في البلاد، بسبب جملة من العوامل كان من بينها:

- ١- الزيادة السنوية في عدد السكان والتي كانت بمعدل (١,٠٪) سنوياً.
- ٢- هجرة أعداد كبيرة من سكان الدواخل فور حصول البلاد على الاستقلال بحثاً عن فرص التوظيف والعمل، وانجذاباً لحياة المدن.
- ٣- هجرة المزيد من سكان الدواخل إلى المدن في أعقاب شروع شركات البترول في نشاطها.
- ٤- الليبيون العائدون من الخارج بعد حصول البلاد على استقلالها، وقد قدر عدد الليبيين العائدين من تونس وحدها بنحو (٢٧,٠٠٠) شخص، أما إجمالي العائدين من مختلف بلاد الهجرة فقد بلغ نحو (٥٤,٠٠٠) شخص.
- ٥- الزلزال الذي ضرب مدينة المرج في الشق الشرقي من البلاد عام ١٩٦٣، والذي أدى إلى تدمير نحو (٢,٢٠٠) وحدة سكنية تدميراً كاملاً وتدمير نحو (٥٠٠) وحدة أخرى تدميراً جزئياً.

٦٧ Rawle Farley, *Planning for Development in the Development Libya* (Praeger, New York, 1971), PP. 56-7.

- ٦- زيادة القوة العاملة الوافدة من الخارج. وقد بلغ إجمالي عدد الأجانب المقيمين في البلاد عام ١٩٦٢ نحو (١٠, ٠٠٠) شخص أي ما يعادل ٨٪ من مجموع السكان.
- ٧- وفضلاً عن ذلك فقد قُدّر عدد المساكن التي اعتبرت غير قابلة للسكن دون إحداث ترميمات وإصلاحات واسعة لها بحوالي (٣٦, ٠٠٠) وحدة سكنية.

وقد زاد من استفحال حجم مشكلة توفير المساكن في البلاد أن الاستثمار في البناء من قبل القطاع الخاص لم يكن مغرياً، وبخاصة في السنوات الأولى للاستقلال.

كان طبيعياً خلال السنوات الأولى للاستقلال، وحتى اكتشاف البترول واستلام عائداته، أن تحجم حكومات الحقبة غير النفطية عن التفكير والبحث عن حل لمشكلة الإسكان في البلاد يعتمد على الخزانة العامة، وذلك بسبب خواء تلك الخزانة من جهة، وبسبب حجم المشكلة من جهة أخرى. ويمكن وصف موقف تلك الحكومات إزاء مشكلة الإسكان باقتصاره على إعطائها أولوية متأخرة جداً عن التعليم والصحة والمرافق والأشغال العامة والزراعة والصناعة.

فما أن توفرت الأموال للخزانة العامة عبر عائدات البترول منذ عام ١٩٦٣، حتى شرعت حكومات الحقبة النفطية في إيلاء هذه المشكلة حيزاً متنامياً من اهتمامها بتخصيصها جزءاً من مواردها لحلها.

وتمت أول خطوة في هذا الشأن خلال حكومة فكيني، عندما كلفت تلك الحكومة في عام ١٩٦٣ المكتب الاستشاري اليوناني العالمي الشهير Doxiadis Associates Consultants on Development بإجراء دراسة ومسح شامل لمشكلة الإسكان في ليبيا، وتقديم توصياتها في هذا الخصوص. وقد قدرت الدراسة التي أعدها المكتب الاستشاري المذكور احتياجات ليبيا من الوحدات السكنية على امتداد الخمس وعشرين سنة التالية بنحو (١٣٧, ٠٠٠) وحدة سكنية. وقدر إجمالي الاحتياجات المالية اللازمة لبناء الوحدات السكنية المطلوبة على مدى العشرين سنة التالية بنحو (٦٥٠) مليون جنيه ليبي وبتكلفة سنوية تقدر بحوالي (٣٢, ٥) مليون جنيه ليبي.^{٦٨}

وفي عام ١٩٦٤ أمرت حكومة المنتصر بإجراء دراسة أخرى لمشكلة الإسكان في البلاد كشفت أن المشكلة هي أسوأ مما كشفت عنه الدراسات والإحصاءات السابقة.

وفي ضوء هذه الدراسات والتوصيات، قامت حكومة حسين مازق في ٤/٨/١٩٦٥

٦٨ بلغ إجمالي ما أنفق على قطاع الإسكان خلال العام المالي ١٩٦٤/٦٣ نحو (٤, ١) مليون جنيه، وخلال العام المالي ١٩٦٥/٦٤ (٧, ٥) مليون جنيه ليبي.

بالإعلان عن "مشروع إدريس للإسكان"^{٦٩} الذي استهدف بناء (١٠٠,٠٠٠) وحدة سكنية منها (٦٠) ألف وحدة في الدواخل، على أن يتم تأجير هذه المساكن للمواطنين بإيجارات زهيدة، أو يتم تملكها لهم. وقد بلغ إجمالي المخصصات المبدئية التي أعلن عنها لهذا المشروع (٤٠٠) مليون جنيه ليبي. وخلال التعديل الذي أجري على الوزارة في ١٠/٢/١٩٦٥ جرى استحداث وزارة جديدة هي "وزارة الإسكان والأملاك الحكومية" أسندت إلى "عبد القادر البدري". وقد تم إنفاق نحو (١, ١٢) مليون جنيه و (٢٣) مليون جنيه على قطاع الإسكان خلال العامين الماليين ١٩٦٦/٦٥، ١٩٦٦/١٩٦٧ على التوالي.

نسخة الكترونية

٦٩ أنشئ المشروع بقرار من مجلس الوزراء، ونشر في "الجريدة الرسمية" (العدد ١٢، ١٠/١٠/١٩٦٥).

مسعى لتصنيع السلاح

كشفت برقيتان أمريكيتان سريتان أن حكومة حسين مازق شرعت منذ مرحلة مبكرة من تشكيلها في إجراء مباحثات محاطة بالسرية والتكتم الشديد مع شركة بلجيكية تسمى FN Munitions Works من أجل إنشاء مصنع للسلاح في ليبيا.

تشير الوثيقة الأولى^{٧٠} إلى أن السفارة علمت عن هذا الموضوع من خلال متابعتها لجلسات مجلس النواب الليبي. فقد حدث خلال الجلسة المسائية للمجلس يوم ٢٣/٦/١٩٦٥، وعندما كان أعضاء المجلس يناقشون ميزانية قطاع الصناعة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن قام عضو المجلس عن مدينة بنغازي وعضو اللجنة المالية والاقتصادية به فرج الفيتوري بتوجيه سؤال يتعلق "بمصنع الأسلحة المراد إنشاؤه"، وتحرك على الفور عند هذه اللحظة عدد من الأعضاء الآخرين هامسين "سري .. سري"، فما كان من العضو فرج الفيتوري إلا أن جلس في مقعده مغموماً.

وعلى الرغم من أنه لم يقيم أي عضو آخر بمتابعة الاستفسار بعد النائب الفيتوري عن الموضوع، إلا أن وزير الصناعة عبر عن استعداده للحديث حوله، غير أنه في الواقع لم يقل شيئاً أكثر من أن الحكومة الليبية هي بصدد دراسة هذا الموضوع.

وقد علق المستر هيرمان فريدريك إيلتز Herman Fredrick Eilts المستشار بالسفارة الأمريكية في ليبيا ومعدّ تلك البرقية على الخبر بقوله:

"هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها إلى علمنا ما يشير إلى اهتمام ليبيا ببناء مصنع أسلحة. كذلك فإن البعثة العسكرية الأمريكية في ليبيا MAAG ليس لديها أية معلومات مفيدة حول هذا الموضوع. وسوف تسعى كل من السفارة والبعثة العسكرية للحصول على المزيد من المعلومات حوله بكل حذر".

أما الوثيقة الثانية فهي برقية سرية مرسلة من قبل السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية المستر هيوم هوران Hume A. Horan مؤرخة في ٧/٧/١٩٦٥،^{٧١} وقد جاء فيها:

"لقد استطاعت السفارة أن تحصل من مصدر مطلع على تفاصيل حول خطط الحكومة الليبية لبناء مصنع للأسلحة في ليبيا. لقد أوضح المصدر أنه منذ فترة بعيدة أجرى ممثلون للشركة البلجيكية FN Munitions Works مع مسؤولين عن وزارة الدفاع والصناعة الليبية محادثات

٧٠ البرقية رقم A-578 المؤرخة في ٢٩/٦/١٩٦٥، موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية DEF. 12 Libya.

٧١ البرقية تحمل الرقم (A-6) وهي موجودة بالملف DEF. 12 Libya.

من أجل بناء مصنع الأسلحة. وقد أضاف المصدر أن مندوبين يمثلان الشركة البلجيكية قد وصلوا مؤخراً إلى بنغازي بغية استئناف المحادثات حول هذا الموضوع مع وزير الصناعة الليبي.

وقد ختم الدبلوماسي الأمريكي برقيته بقوله محذراً:^{٧٢}
"لقد أفاد المصدر بأن نشاط المصنع في الوقت الحاضر سوف يقتصر على تجميع الأسلحة، الأمر الذي يوحي بأن المصنع في المستقبل قد يتطور ليقوم بتصنيع الأسلحة".

نسخة الكترونية

^{٧٢} يبين بشكل جلي من خلال ما ورد بهاتين الوثيقتين الأمريكيتين مدى الهلع الذي أصاب الإدارة الأمريكية من تفكير الحكومة الليبية للسعي في بناء مصنع للسلاح في ليبيا.

تطورات ووقائع أخرى خلال عام ١٩٦٥

فضلاً عما ذكرنا، فقد شهد العام الأول من حقبة هذه الوزارة (١٩٦٥) جملة من الوقائع والتطورات كان أبرزها على الصعيد الداخلي:

- قامت وزارة الصناعة في ١٦ / ٨ بتوقيع اتفاق مع AFME^{٧٣} لتأسيس مركز للتدريب المهني تتقاسم معها تكلفة إنشائه البالغة (٢٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي.
- تعاقدت الحكومة في ٩ / ٣ على استكمال بناء مصنع الإسمنت القريب من منطقة طرابلس.
- تعاقدت الحكومة في ٩ / ٦ مع (٢٠٠) مهندس وفني أجنبي للعمل في ليبيا، وللاستعانة بهم في سد العجز في الخبرات اللازمة لتنفيذ مشروعات وبرامج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أعلنت الحكومة في ٩ / ٢٦ عن عزمها على إعادة رصف وتوسيع الطريق الساحلي الممتد من الحدود التونسية غرباً وحتى الحدود المصرية شرقاً.^{٧٤}
- تم في ٦ / ٣٠ افتتاح أولى الرحلات للخطوط الجوية الملكية الليبية.
- أسست الحكومة في ٩ / ٧ البنك الصناعي العقاري برأسمال قدره (١٠) ملايين جنيه ليبي بهدف تقديم تسهيلات ائتمانية متوسطة وطويلة المدى لأصحاب المشروعات الصناعية والراغبين في بناء مساكن خاصة.^{٧٥}
- تم في ١٠ / ٢ إصدار عملة معدنية جديدة.
- جرى في ١٠ / ٣ تأسيس "بنك شمال إفريقيا" برأسمال اسمي قدره نصف مليون جنيه ليبي واحتياطيات مدفوعة مساوية للمبلغ نفسه. وقد حل هذا البنك الجديد محل "البنك البريطاني للشرق الأوسط" في إطار خطة لتلييب المصارف الأجنبية في البلاد.

American Friends of the Middle East.

٧٣

أفاد تقرير سري أعدته السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٦٧ عن الزيارة التي قام بها البروفيسور البريطاني نورمان أندرسون لليبيا خلال شهر إبريل ١٩٦٧ وقابل خلالها الملك إدريس الذي كانت تربطه به صداقة قديمة، أن البروفيسور أندرسون نبّه الملك إلى المحاذير الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تترتب على بناء هذه الطريق، لأنها سوف تسهل أية عملية غزو عسكري بري قد تفكر فيه مصر. التقرير موجود بالملف FCO 39/124. غير أنه من الواضح أن الملك لم يعر أي اهتمام لملاحظات ضيفه البريطاني، إذ جرى استكمال بناء ذلك الطريق خلال حقبة العهد الملكي.

٧٥

تأسس البنك الصناعي العقاري الليبي بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في ١١ / ٩ / ١٩٦٥ نشر في "الجريدة الرسمية" (العدد ١٢، ١٠ / ١٠ / ١٩٦٥)، وجرى افتتاح البنك في ٧ / ٣ / ١٩٦٦.

● أما في المجال النفطي فقد شهد هذا العام (١٩٦٥) عدّة تطورات ووقائع هامة كان من بينها:

- شرعت السلطات الليبية في مراقبة عمليات شحن البترول الخام من الموانئ النفطية بدقة. وقد أرسلت السفارة الأمريكية في ليبيا بتقرير سري مؤرخ في ١٩٦٥/٤/٦ في أعقاب زيارة قام بها أحد أعضائها إلى ميناء مرسى البريقة البترولي بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢ جاء فيه:

"إن الحكومة الليبية تراقب بدقة عمليات شحن البترول الخام من الميناء، وتجري مراجعة العدادات قبل البدء في كل عملية من عمليات الشحن، وتضبط العدادات إلى الألف برميل، ولا تبدو عمليات الشحن - حتى الآن - قد تعرقلت بسبب تدخل الحكومة الليبية".^{٧٦}

- عقد في طرابلس خلال الفترة من ٧ إلى ١٣ من يوليو المؤتمر التاسع لمنظمة الأوبك.

- أعلن في ١١/١٠ الشروع في بناء ميناء نفطي جديد في طبرق لاستخدامه من قبل شركة بريتش بترولיום في تصدير إنتاج آبارها النفطية.

- اتفقت شركة إسو- ليبيا^{٧٧} في ١١/٤ مع شركة (ENI) الإيطالية على تزويدها بنحو (٢٣٥) مليون قدم مكعب من الغاز المسيل يومياً لمدة (٢٠) سنة. كما اتفقت الشركة ذاتها يوم ١٠/١١/١٩٦٥ مع شركة "كاتالانا للغاز" Catalana De Gaz الإسبانية لتزويدها بنحو (١١٠) مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المسيل يومياً.

- أعلن بنك ليبيا في ١١/٥ أن إيرادات شركات البترول قد تجاوزت نفقاتها في ليبيا لأول مرة خلال عام ١٩٦٤.

أما على صعيد علاقات ليبيا الخارجية فقد شهد عام ١٩٦٥ جملة من الوقائع والتطورات كان من أهمها:

● طالبت الحكومة الليبية في ١٧/٥/١٩٦٥ الأمم المتحدة بالتدخل في الجنوب العربي.

^{٧٦} كان عضو مجلس النواب الليبي محمد بشير المغربي قد وجّه خلال جلسة البرلمان الثانية عشرة التي انعقدت مساء يوم ١٧/٤/١٩٦٢ استجواباً لحكومة محمد عثمان الصيد بشأن الرقابة التي تمارسها الحكومة على الكميات المنتجة والمصدرة من البترول الليبي، وقد أفادت الحكومة في ردها بأنها شرعت في إرسال المدربين الليبيين إلى الخارج لهذا الغرض.

^{٧٧} درجت شركات البترول العاملة في ليبيا على حرق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المنبعث من آبار البترول أثناء عمليات إنتاج الخام، وقد قدّرت الكمية التي تحرق سنوياً من الغاز الطبيعي بنحو (٣٠٠,٠٠٠) مليون قدم مكعب. وقد اتجهت هذه الشركات، بعد مضي عدّة سنوات على هذا المنوال، إلى بناء مركبات وتجهيزات صناعية تقوم بتسييل هذه المادة لنقلها إلى أوروبا عبر ناقلات خاصة. فضلاً عن ذلك، فقد اكتشفت شركتا Philips Petroleum و Libya Atlantis يوم ٣/٩/١٩٦٥ الغاز الطبيعي على عمق (١٤٨, ١٣) قدم على الجانب الشرقي من خليج سرت.

- عقد في طرابلس خلال الفترة ما بين ٢٥-٢٦ مايو مؤتمر وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي.
- ترأس وزير الخارجية وهبي البوري الوفد الليبي خلال اجتماع رؤساء الوزراء العرب الذي انعقد بالقاهرة خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣١ مايو.
- شارك وزير الخارجية وهبي البوري خلال الفترة ما بين ٢٢-٣٠ يونيو في الاجتماع التحضيري لمؤتمر الدول الإفريقية والآسيوية في الجزائر.
- وافقت الحكومة في ٢٦/٦ على إقامة علاقات دبلوماسية مع مالطا بدرجة سفارة. كما وافقت في ١٩/٧ على إقامة علاقات دبلوماسية بدرجة سفارة مع غينيا.
- عقد في طرابلس خلال الفترة ما بين ٢٢-٢٨ يوليو المؤتمر الثاني لمكاتب المقاطعة العربية لإسرائيل.
- ترأس ولي العهد الوفد الليبي إلى مؤتمر القمة العربية الثالث المنعقد في الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ سبتمبر.
- وقّعت الحكومة بتاريخ ٩/٢١ على اتفاقية تعاون فني مع يوغسلافيا.
- وقّعت وكالة الأنباء الليبية في ١٨/١٠ اتفاقية تبادل خدمات مع وكالة رويترز للأنباء.
- أعلن في ١٨/١٠/١٩٦٥ عن صدور مرسوم ملكي بإقرار اعتماد مالي جديد بمبلغ (١٥) مليون جنيه ليبي إلى اعتمادات الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ تحت بند "القيادة العربية الموحدة".
- ترأس أحمد البشّتي (وزير الخارجية الجديد) الوفد الليبي إلى القمة الإفريقية التي انعقدت بمدينة "أكرا" منذ العشرين من أكتوبر.
- ترأس وزير الخارجية البشّتي الوفد الليبي لدى الاجتماع التحضيري الثاني لمؤتمر الدول الإفريقية والآسيوية بالجزائر يوم ١٠/٢٦.
- أعلن مجلس الوزراء في ٣٠/١١ عدم اعتراف ليبيا بالحكومة البيضاء غير الشرعية في روديسيا (زيمبابوي) وقرر مقاطعتها الكاملة اقتصادياً ومالياً ونفطياً.
- ترأس أحمد البشّتي (وزير الخارجية) الوفد الليبي إلى اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا خلال الفترة من ٣ إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٥، وقد امتنعت ليبيا عن التصويت على قرار يدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب مساندتها للنظام العنصري في روديسيا.

تقرير بريطاني إيجابي

حفل التقرير السري السنوي للخارجية البريطانية عن أداء الحكومة الليبية خلال عام ١٩٦٥ بجملة من التعليقات كان من بينها:

"إن الشعب الليبي بدأ يرى أن ثروته البترولية يمكن أن تدخل تغييراً جوهرياً على حياته، ومن ثم فمن المتوقع أنهم سيكونون أقل استعداداً لقبول الدعاية المصرية التي ما انفكت تردد أن ثروة البترول توجه إلى زيادة ثراء قلة من الليبيين".

"في مجال العلاقات الدولية، تصدّت الحكومة الليبية للضغط الناصري، وتلك الدعاية إلى اتخاذ مواقف متطرفة بشكل عام، وذلك من خلال رفضها للضغط بشأن:

- ١ - المحادثات بشأن القواعد العسكرية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢ - قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية (حيث اكتفت بسحب سفيرها).
- ٣ - التصويت خلال مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا (ديسمبر ١٩٦٥) لصالح مشروع قرار يدعو إلى قطع العلاقات مع بريطانيا بسبب مساندتها للنظام العنصري في روديسيا (زيمبابوي)".

"صحة الملك إدريس تبدو جيدة، وتوحي بأنه سيبقى حياً لعدة سنوات قادمة. إن صحة الملك هي دون شك عامل حاسم بالنسبة لمستقبل ليبيا، فقد يسود الاعتقاد بأن وفاته سوف تؤدي إلى تفكك المظهر الكاذب للوحدة الليبية. غير أنه لو حدث أن عاش لعدة سنوات قادمة فإن الإحساس البطيء والمتنامي بالوحدة الوطنية (الذي يتحدث عنه السفير البريطاني في التقرير السري السنوي عن عام ١٩٦٥) يمكن أن يكبر بشكل يجعله يستعصي على القوى المشاغبة التي يمكن لها أن تتحرك عند وفاة الملك".^{٧٨}

"لقد تميزت ليبيا عن بقية جيرانها خلال عام ١٩٦٥، إذ تمتعت ليبيا بعام من الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي... فضلاً عن ذلك فعلى الرغم من الصحة الجيدة للملك، إلا أنه ليس أمامنا سوى وقت قصير لكي نساعد فيه ليبيا على انتقال السلطة بسلام بعد وفاة الملك".^{٧٩}

٧٨ من تعليقات المستر J. Dodds بتاريخ ٣١/١/١٩٦٦ بالخارجية الأمريكية على التقرير السري السنوي الذي أعده السفير البريطاني ساريل حول أحداث عام ١٩٦٥ في ليبيا. الملف FO 371/190471.

٧٩ من تعليقات المدام جيليان براون G. G. Brown من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣١/١/١٩٦٦ على تقرير السفير البريطاني ساريل سالف الذكر.

مشروع إعلان الجمهورية مجدداً (١٩٦٥ - ١٩٦٦)^{٨٠}

تحدث مصطفى بن حليم في مذكراته^{٨١} عن محاولاته المتكررة لإقناع الملك بإبدال النظام الملكي في ليبيا بنظام جمهوري رئاسي، كما ذكر في إطار حديثه عن المحاولة الأولى التي جرت في مطلع عام ١٩٥٥ كيف أن حسين مازق، الذي كان يومذاك والياً لولاية برقة، كان يعارض الفكرة وأنه كان وراء فشل تحقيقها:

"وبسبب إلحاحي فقد وافق الملك على إشراك حسين مازق في المشاورات (حول مشروع إعلان النظام الجمهوري)، ودارت مناقشات طويلة في جلسات عديدة بين الملك ومازق وبينني، وأعترف بأن مازق شرح معارضته للتغيير الدستوري المقترح ببراعة وكياسة، وتوليت الرد عليه نقطة نقطة..."

"لقد كان حسين مازق ماهراً وبارعاً في معارضته لمشروع الإصلاحات الدستورية، وكان جداله معي على مستوى عالٍ من الذكاء والمناورة، لقد كان صراعاً فكرياً بين والي إقليمي التفكير والميول، يهيمه كثيراً الحفاظ على مكاسب إقليمية من النظام الملكي الاتحادي، غير مقتنع بصلاحيات النظام الجمهوري للتطبيق في ليبيا نظراً لتركيبه سكانها القبلية..."^{٨٢}

غير أن فشل محاولة التفكير الأولى في إعلان النظام الجمهوري في ليبيا لم تحل بين الملك إدريس وبين العودة إلى الموضوع ذاته مرة ثانية خلال حكومة محمود المنتصر الثانية، في أعقاب الأحداث التي شهدتها البلاد في الربع الأول من عام ١٩٦٤، ودفعت الملك إلى تقديم استقالته ثم سحبها في ٢١/٣/١٩٦٤.

وكما مر بنا، فقد قام الملك في أعقاب تلك الأحداث بطرح الفكرة مجدداً على رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم، وقد استقالت حكومة المنتصر الثانية قبل أن يتم إحراز أي تقدم حول هذا الموضوع.

وما إن قام حسين مازق بتولي الوزارة حتى عاود الملك طرق هذا الموضوع مع بن حليم وفقاً ما أورده الأخير في مذكراته:

"مرت شهور طويلة دون أن يحضر الملك إلى طرابلس [وفقاً لما كان اتفق عليه مع بن حليم لبحث هذا الموضوع]، فظننت أنه نسي مشروع الجمهورية أو عدل عنه، وبعد سنة تقريباً وصل الملك إلى طرابلس وجاءني محمود المنتصر، وكان قد استقال من رئاسة الوزراء وتولى

٨٠ انظر ما ورد حول هذا الموضوع في "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٢٤-٣٢٩. و"مذكرات شاهد على العصر الملكي"، مصدر سابق، ص ٢٠١، ٢١٤-٢١٨.

٨١ ص ١٢٥-١٤٨.

٨٢ ص ١٢٨، ١٢٩ من المذكرات.

منصب رئيس الديوان الملكي، وأبلغني أن الملك جاد في مشروع الجمهورية، وهو عاتب علي لترددي وتهربي، وأضاف محمود بأن الواجب الوطني يدعوني أن أقف بجوار الملك في إصلاحاته الدستورية لأنه جاد ومصر على إجراءاتها."

"وما هي إلا أيام، نظم الملك بعدها عدة جلسات كنا نعدها بمسكنه الخاص بسواني بن يادم [بترابلس] ويحضرها الملك والمتنصر وأنا، كنا نجلس في غرفة مغلقة لا يدخل علينا فيها إلا خادم الملك الخاص..."

"واستمرت المناقشات بين ثلاثتنا لمدة شهر ونصف، كنا نعقد كل أسبوع جلسة تستمر أكثر من ساعتين، وأشهد الله أن الملك أظهر سعة صدر وصبر، وشارك مشاركة جدية في النقاش، وتوصلنا أخيراً إلى إطار عام للإصلاحات وتعديل نظام الحكم إلى حكم جمهوري..."^{٨٣}

ويُفهم من مطالعة مذكرات بن حليم^{٨٤} أنه فيما كان بن حليم يواصل في جنيف، مع عدد من الخبراء (المستر أدريان بليت والدكتور إدوراد زيلنجر من جامعة زيورخ، وأستاذ آخر للقانون الدستوري بجامعة ستوكهولم والدكتور أنيس مصطفى القاسم)، إعداد المشروع المتعلق بإعلان النظام الجمهوري، قام الملك بمكاشفة رئيس الوزراء حينذاك حسين مازق بما انتواه بشأن تغيير نظام الحكم، فكان رد حسين مازق في هذا الشأن بأنه "يفضل الاستقالة على أن يقرن اسمه بإلغاء الملكية في البلاد". كما قام الملك أيضاً باستدعاء سفير بريطانيا وأمريكا، كل منهما على انفراد، ووضعهما في الصورة، وطلب منهما إبلاغ حكومتهما برغبة الملك في معرفة رأيهما. وجاء الرد إلى الملك في اليوم التالي. أما الإنجليز فقد نصحوا بالعدول بشدة عن أي تعديل في النظام الملكي، وحذروه من عواقب سيئة وقلق قد تنتج عن إلغاء الملكية. أما الأمريكان فقد نصحوا بالتريث وتعميق الدراسة وتحضير الشعب لقبول التغيير بالتدريج.

ويورد بن حليم في مذكراته أن الملك أبلغه أيضاً، بعد عودته من جنيف، أنه يعتقد بأن حسين مازق هو الذي أذاع سر تلك التحضيرات ونية الملك بإعلان النظام الجمهوري في البيضاء، فقامت مظاهرات وقلق، وحاولت وفود عديدة أن تقابل الملك بهذا الخصوص فرفض مقابلتها، كما نسب إلى الملك إدريس قوله:

"إنه يخشى من إشعال فتنة خطيرة في برقة، وبرقة تهمه بنوع خاص لأن قبائلها إذا ما تحركت وأثيرت تكون كالجمل الهائج يصعب السيطرة عليه وتهديته".^{٨٥}

٨٣ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ١٤٢، ١٤٣.

٨٤ ص ١٤٣-١٤٧.

٨٥ المصدر السابق، ص ١٤٥، ١٤٦. وهناك وثيقة بريطانية سرية مرسلة من السفارة البريطانية في تونس إلى الخارجية البريطانية مفادها أن رئيس الإدارة الآسيوية بالخارجية التونسية (عمرو الغزاني) أفادها بأن الحكومة التونسية على علم بمشروع الملك إدريس بإعلان النظام الجمهوري في ليبيا، وأن الحكومة التونسية متضايقة من الفكرة لأنها تقوم على فكرة انتخاب رئيس الجمهورية. الوثيقة مؤرخة في ١٩٦٦/٣/٩ بالملف ٣٧١/١٩٠٣٣٠ FO.

تقرير أمريكي بالغ الأهمية (حول مشروع إعلان الجمهورية)

إذا كانت مذكرات مصطفى بن حليم قد تناولت بشكل مجمل هذه المحاولة الثانية من جانب الملك إدريس لإعلان النظام الجمهوري التي تواصلت أحداثها ووقائعها ما بين أواخر صيف عام ١٩٦٥ والأسبوع الثالث من شهر فبراير ١٩٦٦، فإن هناك وثيقة سرية أمريكية تقع في (١٥) صفحة تناولت هذا الموضوع بإسهاب وتفصيل.

الوثيقة هي تقرير سري أعده السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٦ بعنوان "من مملكة إلى جمهورية: الأزمة الدستورية في ليبيا - ١٩٦٦".^{٨٦}

يلخص تقرير السفير الأمريكي نيوسوم الوقائع المتعلقة بهذه "الأزمة الدستورية" كما يسميها في الآتي:

- بدأت وقائع هذه الأزمة في صيف عام ١٩٦٥ بقيام الملك إدريس بدعوة المستر أدريان بلت إليه،^{٨٧} حيث قضى عدة أسابيع في ضيافته بطبرق، وقام الملك بمفاتيحه في موضوع إعلان النظام الجمهوري في ليبيا، وكان محمود المنتصر رئيس الديوان الملكي هو الذي رتب زيارة المستر بلت.
- بعد مغادرة المستر بلت ناقش الملك فكرته مع رئيس الوزراء حسين مازق ونحو أربعة أو خمسة سياسيين كبار في البلاد [لم يسمهم التقرير] وأبلغهم أنه يفكر بجديّة في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعلان النظام الجمهوري في البلاد بحيث يصبح هو رئيساً للجمهورية مدى الحياة، غير أن الملك لم يقم بأية خطوة عملية في هذا الاتجاه.
- خلال لقاء للسفير الأمريكي نيوسوم مع الملك في منتصف نوفمبر ١٩٦٥، وردت على لسان الملك عبارة "إن العرب ليسوا جاهزين بعد للنظام الجمهوري". وقد فهم السفير من هذه العبارة أن الملك صرف نظره عن فكرة إعلان الجمهورية.
- بعد مرور عدة أسابيع على وصول الملك إلى طرابلس في ٥/١٠/١٩٦٥، أخذت الشائعات تتردد حول مشروع الملك لإعلان النظام الجمهوري.

٨٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-415. الملف المركزي POL. 15-1 Libya.

٨٧ كان المستر أدريان بلت إحدى الشخصيات التي تشاور الملك معها في مطلع عام ١٩٥٥ عندما فكر لأول مرة في إعلان النظام الجمهوري (٧/٥/١٩٥٥). ويفيد تقرير سري بعث به السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل إلى الخارجية البريطانية بعد لقاء مطول جمعه بالمستر أدريان بلت في طرابلس أن الأخير أبلغه أن الملك إدريس تخلّى كلية عن فكرة إعلان الجمهورية (!)، كما أشار المستر ساريل في التقرير نفسه إلى أن سفير الصين الوطنية في ليبيا (خلال السنوات الست السابقة) أبلغه بأنه سمع من البوصيري الشلحي - الذي كانت تربطه به صداقة قوية - أنه نصح الملك، عدة مرات، وبالحاح بإعلان النظام الجمهوري في البلاد. التقرير مؤرخ في ٧/٥/١٩٦٥ رقم VT 1015/32.

- في الفترة ما بين أواخر ديسمبر ١٩٦٥ وبداية يناير ١٩٦٦ عقد الملك عدّة اجتماعات مع رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم عبر الملك خلالها عن رغبته في إعلان النظام الجمهوري والخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذا الاتجاه.
- أكد الملك للسفير الأمريكي نيوسوم خلال لقاء بينهما يوم ٣١ / ١ / ١٩٦٦ أنه ينوي إعلان النظام الجمهوري في البلاد. كما عبّر له عن اعتقاده بأن من حق الشعب الليبي أن يختار بنفسه من يكون خليفة له، وعبّر له كذلك أنه لا يثق في مقدرة ولي العهد على حكم ليبيا، كما عبّر عن خيبة أمله في بقية أعضاء الأسرة السنوسية، وخشيته من وقوع صراع على الحكم من بعده بينهم، الأمر الذي سيكون على حساب استقرار البلاد.
- في يوم ١٤ / ٢ / ١٩٦٦، استدعى الملك حسين مازق في طرابلس، وأبلغه بعزمه على إعلان النظام الجمهوري. وقد عبّر حسين مازق عن معارضته للمشروع، وأخبر الملك بأن عليه أن يبحث عن رئيس وزراء آخر لكي يقوم بتنفيذ الفكرة. وقد تردد أن مازق أسر إلى بعض المقربين منه أنه حاول صرف نظر الملك عن الفكرة. غير أنه من المرجح - وفقاً لرأي السفارة الأمريكية - أن مازق أبلغ الملك أنه إذا كانت تلك رغبته فإنه لا يرغب أن يكون طرفاً في تنفيذها.
- في يوم ١٨ / ٢ / ١٩٦٦ قام نحو ستين شخصاً من السياسيين وأعضاء البرلمان الليبي المتعاطفين مع ولي العهد، والمعارضين لمحمود المنتصر ومصطفى بن حليم، بعقد اجتماع في مزرعة يونس عبد النبي بالخير (وزير الدفاع الأسبق) خارج مدينة طرابلس، وقاموا بتنظيم حملة إرسال برقيات ورسائل وإجراء اتصالات هاتفية وزيارات شخصية عبّروا خلالها لسكرتير الملك الخاص (إدريس بوسيف) عن معارضتهم لمشروع إعلان النظام الجمهوري في البلاد، وقد تحولت هذه الحملة إلى سيل من الرسائل والاتصالات، كما قام محمد بن عثمان الصيد (أحد المشاركين في الاجتماع) بزيارة رئيس الوزراء حسين مازق وعبر له عن تأييد "مجموعة الستين" له ولموقفه.
- قابل رئيس الوزراء حسين مازق الملك إدريس ثلاث مرات خلال ذلك الأسبوع، وفي يوم ١٩ / ٢ / ١٩٦٦ أبلغ الملك مازق أنه قرر صرف النظر عن الفكرة.
- مساء يوم ٢٠ / ٢ / ١٩٦٦، بعد أن كانت الأخبار بشأن عزم الملك الاستقالة وتشكيل "مجلس سيادة" خلفاً له قد وصلت إلى مدينة البيضاء (شمال شرق ليبيا)، تجمع شيوخ القبائل في المدينة ذلك المساء وصباح اليوم التالي وتظاهروا معلنين تمسكهم بالملك

والنظام الملكي. [أشار التقرير إلى وجود ما يدل على أن المظاهرات جرى تنظيمها من طرابلس، وأن سيارات الشرطة هي التي كانت تقوم بجلب المتظاهرين إلى مدينة البيضاء، وأن بعضهم يتهم حسين مازق بتدبير تلك المظاهرات كما حصل في عام ١٩٥٥].

● ظهر يوم ٢١/٢/١٩٦٦ أذاع الديوان الملكي بياناً نفى فيه الشائعات التي راجت حول رغبة الملك في الاستقالة. وقامت الإذاعة بإعادة بث ذلك البيان عدة مرات ظهر ومساء ذلك اليوم، كما قامت الصحف الصادرة صباح اليوم التالي بنشر بيان الديوان الملكي على صدر صفحاتها الأولى.

● منذ يوم ٢١/٢/١٩٦٦ أخذت وسائل وبرقيات التأييد تنهال على القصر الملكي.

حصر تقرير المستر نيوسوم المشاركين في التخطيط لهذه المحاولة الثانية لإعلان النظام الجمهوري في أشخاص الملك، والملكة فاطمة، ورئيس الديوان الملكي محمود المنتصر، ورئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم، والعقيد عبد العزيز الشلحي. وخص التقرير كل واحد من هؤلاء بعدة فقرات حول دوافعه وأهدافه من وراء المشاركة في هذا المشروع ومساندته.

أما بالنسبة للملك إدريس، فقد أشار التقرير إلى أن دوافعه من وراء طرح هذا المشروع لا تبدو واضحة بشكل كامل، فهو كما يبدو يعتقد بصدق وبقوة أن من حق الشعب الليبي أن ينتخب الشخص الذي يخلفه. وأكد التقرير أن الملك لا يحس بأي التزام خاص بإزاء ابن أخيه ولي العهد. وفضلاً عن ذلك فإن الملك لا يعتقد أن ولي العهد يمتلك المؤهلات المطلوبة في من يحكم البلاد، وهو في نظره لم يعط الانطباع بأنه يمتلك حتى القليل من الدهاء والمعرفة بشخصيات البلاد التي يعتبرها الملك ضرورية لمن يتولى الحكم.

ويتكهن التقرير بأن قرار الملك في هذا الاتجاه كان ناجماً عن إحساسه بأنه أخذ يتقدم في السن، وأن عليه أن يتصرف الآن وهو ما يزال يتمتع بقدر من الصحة ليقود عملية التحول. كما يضيف التقرير أن الملك وصل إلى قناعة بأن جميع أفراد الأسرة السنوسية غير موثوق بهم، وغير مرغوبين من أحد، وأنه يعتقد بأن البلاد سوف تتعرض لصراع حاد في حالة اختيار أحدهم ملكاً بعده. ويأخذ التقرير على الملك أنه، بإقدامه على هذه الخطوة، يتجاهل حقيقة على درجة كبيرة من الأهمية، تتمثل في أنه، باستثناء الملكية، فإن الروابط الأخرى التي تشد الدولة بعضها ببعض قليلة وضعيفة جداً.

أما فيما يتعلق بالملكة فاطمة، التي يزعم التقرير أنها لعبت دوراً هاماً في هذه المحاولة

الثانية لإعلان النظام الجمهوري،^{٨٨} فيقول عن دوافعها بأنها لم تُخفِ لعدّة سنوات كراهييتها لولي العهد، وأنها أخبرت مؤخراً عدداً من المقربين إليها أنها مصممة على ألا ترى ولي العهد يتولى الحكم بعد الملك. ويضيف التقرير أنها في الواقع لا ترغب بأن ترى أحداً من العائلة السنوسية يتولى حكم البلاد.

ثم يعزو التقرير مشاركة كل من رئيس الديوان الملكي محمود المنتصر ورئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم والعقيد الشلحي إلى عاملين أساسيين، يتمثل أولهما في صراهم من أجل البقاء، فهم يعلمون جميعاً بأن ولي العهد يكنّ لهم أشدّ العداء، بل إنه توعدهم بالسجن في حالة اعتلائه للعرش. أما العامل الثاني فهو الطموح السياسي الذي يسيطر على كل منهم بأن يبقى كقوة سياسية في ليبيا ما بعد مرحلة الملك إدريس.

كما يسجل التقرير جملة من الملاحظات بشأن الوقائع والأحداث المتعلقة بهذه المحاولة الثانية من قبل الملك إدريس لإعلان النظام الجمهوري في ليبيا. من هذه الملاحظات:

١. أن الغالبية الساحقة من الشعب الليبي ظلت غائبة عن هذه الأحداث.
٢. ظلت وسائل الإعلام خالية من أية إشارة إلى هذه التطورات إلا بعد أن وصلت إلى النهاية التي بلغت.
٣. لم يعبر الشارع الليبي عن أي تأييد ذي بال، سواء للنظام الجمهوري أو ضده.
٤. لم يظهر أي دور للجيش الليبي بشأن هذه الأحداث، رغم أن عدداً من ضباط الجيش في طرابلس كانوا على علم بما يجري.
٥. لم تظهر الطبقتان الوسطى والفقيرة في المجتمع الليبي أي حماس أو تأييد لفكرة إعلان الجمهورية.
٦. فيها عدا رجال القبائل في برقة، لم تظهر القوى المحسوبة عادةً على الملكية (كبار رجال الأعمال، وقوات الأمن) أي حماس يُذكر في تأييد النظام الملكي أو في معارضة فكرة إعلان الجمهورية.

وبعد أن يستعرض التقرير الأميري النتائج التي يتصور أن هذه الأزمة الدستورية قد أسفرت عنها بالنسبة لموقف ووضع كل طرف من الأطراف المشاركة فيها، يتناول تأثيرها على الوضع السياسي العام في البلاد، مشيراً إلى أن هذه الأزمة قد أبرزت الطبيعة الهشة للاستقرار السياسي في البلاد على المدى القصير والبعيد على السواء. كما ينبّه إلى أن هذه

^{٨٨} في تقرير أعدّه القائم بأعمال السفارة البريطانية في ليبيا المستر ويكفيلد P. G. A. Wakefield عن الزيارة التي قام بها البروفيسور البريطاني نورمان أندرسون إلى ليبيا خلال النصف الأول من شهر إبريل ١٩٦٧ وقابل خلالها الملك إدريس، الذي كانت تربطه به علاقة حميمة، وردت إشارة إلى أن الملك إدريس أبلغه بأن الملكة فاطمة هي صاحبة فكرة إعلان النظام الجمهوري في ليبيا منذ البداية. التقرير مؤرخ في ١٩٦٧/٤/١٣ بالملف FCO 39/124.

الأزمة قد دفعت إلى السطح، كما فاقمت من درجة التوترات القائمة في المجتمع الليبي وفي الحياة السياسية الليبية، كما أنها زعزعت على المدى القصير الاستقرار السياسي في البلاد بسبب ما أحدثته من شرخ في العلاقة بين النخبة الحاكمة وما أدّت إليه من زيادة درجة الشك وانعدام الثقة في الدوافع والمصالح فيما بينهم.

وفي خلاصة نهائية طويلة حول هذه الأزمة ونتائجها يورد السفير نبوسوم في تقريره:

"الأزمة الدستورية الحالية لم تحل شيئاً، وكل اللاعبين الرئيسيين فيها ما زالوا على مسرح الأحداث، وما زالوا يضمرون النوايا والمرامي والأهداف نفسها. ومن ثم فمن شبه المؤكد أن موضوع إعلان الجمهورية سوف يثار مجدداً، ومن شبه المحتم أن الملك ما يزال مصرّاً على تعديل قراره الحالي بشأن من يخلفه."

"وعلى الطرف الآخر فإن القوى المعارضة للنظام الجمهوري ما تزال كما هي. فرجال القبائل ما زالوا متمسكين ببقاء الملك إدريس ملكاً على ليبيا، كما أنهم سيعملون، بالتعاون مع قوة دفاع برقة، على بقاءه في العرش. والبرقاويون، كما هي عادتهم، يخشون من قيام نظام جمهوري لأنهم، من الناحية العددية، يشكلون أقلية في مواجهة الطرابلسيين والفرنانيين."

"ومن المؤكد؛ فإن هناك عدداً كبيراً من الطرابلسيين بعيدي النظر Thoughtful الذين يحملون قناعة بضرورة بقاء الملكية إذا أريد للليبيا أن تستمر دولة واحدة. وفضلاً عن ذلك، فهناك عدد من السياسيين الطرابلسيين الموجودين حالياً خارج السلطة، حريصون على استمرار الملكية، ويعارضون استبدال ولي العهد. كما أن هناك رجال الأعمال الذين يعارضون أي تغيير فجائي متهور نحو نظام حكم لم يسبق تجربته."

ثم يضيف:

"لقد أظهرت هذه الأزمة الدستورية أن الملك إدريس هو المصدر الرئيس للقوة السياسية في ليبيا، وتظل رغباته تسيطر على المشهد السياسي في البلاد... وفيما عداه فلا توجد شخصيات ليبية أخرى تمتلك النظرة إلى المشاكل والقضايا في إطارها الليبي الشامل، كما لا توجد شخصيات أخرى ينظر إليها من قبل عموم الليبيين على أنهم يمثلون قادة للبلاد."

"لقد أظهرت هذه الأزمة مدى انعدام المقدرة لدى الليبيين لإحداث التحول المطلوب في نظام الدولة، والذي بات الزمن يفرضه بإلحاح بسبب تقدم عمر الملك. لقد فشلت ليبيا في إعداد الرجال وتطوير المؤسسات المطلوبة لتسيير حكومة ديمقراطية نيابية بنجاح..."^{٨٩}

"وقد كشفت الأزمة الدستورية الحالية مدى عمق وحدة الحزابات والمشااحنات الشخصية

٨٩ لقد تعمدنا الإسهاب في إيراد هذه المقتطفات حتى يدرك القارئ الطريقة التي كان يفكر بها هذا السفير والتي يقيم بها الأوضاع في ليبيا. ولا يخفى على القارئ أن السفير نبوسوم هنا وفي معظم تقاريره عن ليبيا يتكلم كما لو أن المنطقة العربية كلها يومذاك تعج بالحكومات الديمقراطيةية النيابية الناجحة، وبالتالي فليبيا هي الاستثناء الوحيد منها. وفي اعتقادنا أن السفير نبوسوم كان يهدف من وراء الكتابة عن النظام الملكي بهذه الطريقة السلبية تهينة أذهان صنّاع القرار السياسي في الإدارة الأمريكية للتخلي عن النظام الملكي وتبني "البديل العسكري" الذي جرى التوصية به من قبل "لجنة دربر ١٩٥٩". انظر "انقلاب بقيادة مخبر".

والجهوية التي تمزق الشعب الليبي. وعلى سبيل المثال فكافة المشاركين في أحداث هذه الأزمة كانوا يتحركون إما بدوافع أو بأهواء وتحيّزات شخصية. ويبدو واضحاً أنهم تجاهلوا تماماً مخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلاد التي يمكن أن تترتب على ما يقومون به."

"إن درجة القوة التي عليها العناصر "الانفصالية" و"الجهوية" من جانب، والسعي النشط المحموم وراء تحقيق المصالح الأنانية من قبل الشخصيات والشلل السياسية والتجمعات القبائلية من جانب آخر، كانت واضحة بكل جلاء. كما كان واضحاً أن خدمة وحماية المصالح الفردية أو القبلية كان أهم بكثير لدى هؤلاء من مصير ومستقبل ليبيا السياسي."

ثم يضيف نيسوم في تقريره:

"وبإيجاز، فهناك القليل جداً من عوامل الربط التي تشد أجزاء ليبيا بعضها إلى بعض. ويرجع الفضل إلى الملك إدريس في تزويد البلاد بنظام الحكم، كما كان عامل الربط للكيان السياسي والاجتماعي في ليبيا، وإن غياب الملك سوف يجعل النسيج السياسي لليبيا غير مهياً لتحمل الضغوط البالغة الشدة التي سيتعرض لها."

ثم ينبّه التقرير، بما يشبه الفزع، إلى حقيقة اعتبرها في غاية الخطورة والأهمية من وجهة نظر السفارة الأمريكية، وقد تمثلت هذه الحقيقة التي برزت من وراء أحداث هذه الأزمة في: "كيف أن الملك ومجموعة قليلة من المستشارين حوله، استطاعوا أن يذهبوا بعيداً وأن يقطعوا شوطاً كبيراً في التخطيط لمشروع تحول سياسي ضخم دون أن يعرف به غيرهم."

ويؤسس السفير في تقريره على هذه الحقيقة استنتاجاً خطيراً صاغه في العبارة التالية:

"إن الملك ومستشاريه المقربين قد ينجحون في إحدى المرات القادمة في الوصول بمشروعهم إلى درجة التنفيذ دون أن يدري بذلك أحد من خارج هذه الدائرة. وهذه الدائرة الضيقة نفسها التي مكنت الملك من اتخاذ قرارات غير محسوسة (غير ملحوظة)^{٩٠} يمكنها أن تجعل الأمور صعبة إن لم تكن مستحيلة أمام أي طرف آخر من خارجها."

٩٠ يقصد بذلك بعيداً عن أعين المراقبين من رجال السفارة الأمريكية وغيرهم. ولا شك في أن السفير بهذه العبارات ينبّه واشنطن إلى أن الملك قد يُقدم، بتأثير هذه الدائرة الضيقة أو بعض عناصرها، على اتخاذ قرارات خطيرة يضع بموجبها الجميع، بمن فيهم أمريكا، أمام أمر واقع جديد ولا يخفى أن من بين عناصر هذه الدائرة وأخطرها، في نظر السفارة الأمريكية، العقيد عبد العزيز الشلحي.

استئناف المفاوضات بشأن القواعد

كان من بين الملفات التي ورثتها حكومة حسين مازق عن حكومة محمود المنتصر ملف المفاوضات مع الحكومتين البريطانية والأمريكية بشأن إلغاء المعاهدات معهما وإجلاء قواتهما العسكرية عن ليبيا، ولا سيما أن حسين مازق هو الذي قاد بنفسه هذه المفاوضات منذ عام ١٩٦٤ عندما كان وزيراً للخارجية.

المفاوضات مع بريطانيا

أما فيما يتعلق ببريطانيا، فقد بدت - بسبب أوضاعها الاقتصادية الصعبة، وانحسار دورها العالمي وبالتالي التزاماتها العسكرية، وبما أن عينها أصبحت متركزة على الأهمية الاقتصادية بدلاً من الأهمية الاستراتيجية لليبيا - أسرع استجابة وأكثر تساهلاً مع مطلب الحكومة الليبية.

فقد بدأت المفاوضات بين الجانبين - كما سلفت الإشارة^{٩١} - بمدينة البيضاء في العشرين من إبريل ١٩٦٤، ولم يحلّ شهر أغسطس من العام ذاته حتى أعلنت الحكومة البريطانية عن موافقتها على مبدأ الجلاء وإخلاء قواعدهما العسكرية في ليبيا على ثلاث مراحل، الأولى من إقليم طرابلس، والثانية من برقة، وترك المرحلة الثالثة للتنازل بشكل تفصيلي فيما بعد. وقد تمكنت حكومة حسين مازق، التي استأنفت المفاوضات مع الحكومة البريطانية، من أن تتوصل معها إلى اتفاق عبّرت عنه المذكرة التي قدّمتها الأخيرة بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٦٥ ووافقت بموجبها على إجلاء قواتها من طرابلس في موعد أقصاه ٣١ مارس ١٩٦٦، ومن منطقة بنغازي مع نهاية مارس ١٩٦٧.^{٩٢}

المفاوضات مع أمريكا

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد رأينا كيف أنها - بسبب استمرار حاجتها إلى قاعدة ولس بطرابلس كجزء مهم من استراتيجيتها العسكرية والتزاماتها تجاه دول الناتو - لم تتجاوز التعبير عن قبولها لمبدأ الانسحاب من تلك القاعدة والجلاء عنها.

٩١ انظر فصل "حكومة المنتصر الثانية".

٩٢ بالفعل فإن وحدات الجيش البريطاني أتمت الجلاء عن "معسكر قرجي" في طرابلس يوم ١٥ / ١٢ / ١٩٦٥، وفي ٦ / ٢ / ١٩٦٦ سلمت القوات البريطانية المستشفى العسكري و"معسكر ميان" بطرابلس لتكمل جلاءها عن مطار طرابلس يوم ٣١ / ١٢ / ١٩٦٦ ولتغادر آخر وحدات عسكرية بريطانية منطقة طرابلس يوم ١٥ / ١ / ١٩٦٧.

وفي تعميم من وزارة الخارجية الأمريكية إلى عدد من سفاراتها^{٩٣} مؤرخ في ١٢/٣/١٩٦٥ أشارت إلى الأهمية التي تشكلها ليبيا للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الأخص فيما يتعلق باستثماراتها الضخمة في صناعة النفط الليبي (بليون دولار أمريكي)، وبقاعدة ويلس الجوية التي كلفت الحكومة الأمريكية نحو (٨٠) مليون دولار، وتعتبر على درجة عالية من الأهمية للمحافظة على الجاهزية القتالية للقوات الأمريكية المرابطة في أوروبا، إذ يبلغ عدد مرات الإقلاع والهبوط التي تقوم بها الطائرات الأمريكية من هذه القاعدة وإليها نحو (١٠,٠٠٠) مرة شهرياً.

وبعد أن أشار التعميم بإيجاز إلى تطور المفاوضات بين الحكومة الليبية والحكومة الأمريكية حول قاعدة ويلس خلال عام ١٩٦٤ أوضح أن الحكومة الأمريكية على استعداد لاستئناف المفاوضات خلال عام ١٩٦٥، كما أشار إلى أن "موضوع القاعدة يبدو ساكناً في الوقت الحالي".

واصلت الحكومة الأمريكية موقفها المماثل المسوّف مع مجيء حسين مازق إلى رئاسة الوزارة. وعلى سبيل المثال، فقد ورد في برقية سرية بعث بها وزير الخارجية الأمريكي إلى السفير الأمريكي في ليبيا مؤرخة في ٢٤/٣/١٩٦٥ ما ترجمته:

"نوافق على اقتراحك بالقيام بزيارة مجاملة لرئيس الوزراء (الجديد) مازق. ومع ذلك فلا نصحك بأن تعبر له عن رغبتك في زيارته من أجل بحث أية موضوعات ذات أهمية، وذلك خشية أن يؤدي ذلك إلى أن يقوم مازق من جانبه بإثارة موضوع القاعدة قبل أن نكون نحن من جانبنا قد فرغنا من تقدير المناخ السياسي الذي يتحرك فيه بشكل وافر، وبخاصة فيما يتعلق بصلته بالملك".^{٩٤}

وعلى امتداد عام ١٩٦٥ نجح الجانب الأمريكي في تأجيل استئناف المفاوضات حول ويلس مع الحكومة الليبية، كما يتضح من الفقرات التالية التي وردت في نهاية تقرير بعث به السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٦^{٩٥} ضمّنه تسجيلاً لما ورد خلال لقاء بينه وبين رئيس الوزراء حسين مازق تم يوم ١٤/٣/١٩٦٦:

"شرح لي رئيس الوزراء أن اثنين من أعضاء مجلس النواب قدّما استجواباً للحكومة حول التقدم الذي أحرزته المفاوضات مع الأمريكان والبريطانيين بشأن قواعدهما العسكرية في ليبيا، وأضاف مازق أنه سوف يطلب مدّة ثلاثة أسابيع قبل الرد على الاستجواب".^{٩٦}

٩٣ جميع سفاراتها في الدول العربية، فضلاً عن سفاراتها في لندن وباريس وموسكو وروما ومدريد واليونان وأتوا. يحمل التعميم الرقم الإشاري CA-12035 الملف POL. 1-2 Libya-US.

٩٤ البرقية تحمل الرقم الإشاري (492). الملف المركزي POL. 15-1 Libya.

٩٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-423. الملف POL. 2- Libya.

٩٦ في اعتقادنا أن إشارة رئيس الوزراء حسين مازق لموضوع "الاستجواب" هو من قبيل ممارسة الضغط على السفير الأمريكي وإشعاره بضرورة إحراز تقدم في المفاوضات.

"وعند هذه النقطة أشار السفير إلى أن المحادثات في واقع الأمر مستمرة دون انقطاع، وأنه على سبيل المثال سوف يقابل خلال الساعة التالية وكيل وزارة الخارجية الليبية حسين الغناي (رئيس الوفد الليبي في المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول القاعدة) ليتم معه مناقشة الإجراءات بشأن مساحة جديدة من القاعدة جرى التخلي عنها من قبل القوات الأمريكية."

وأضاف التقرير:

"وقبل أن يغادر السفير هذا اللقاء عبر لرئيس الوزراء عن استعداده الدائم لأن يبحث معه الأبعاد والجوانب العامة المتعلقة بالقاعدة، كما عبّر له عن تفهمه للإشكال المترتب على معالجة الموضوع بسلسلة من التأجيلات. وأضاف أنه قد يكون في إطار المصلحة المشتركة للبلدين - معالجة موضوع القاعدة - على أسس أكثر صلابة."

وختم السفير تقريره قائلاً:

"إن رئيس الوزراء لم يُبد أي تعليق حول الفكرة."

وقد ورد في تقرير سري مؤرخ في ١٩٦٧/٢/١ أعدّه السفير نيوسوم، ويتناول تقييم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا عن عام ١٩٦٦ ما يلي:^{٩٧}

"خلال شهر أكتوبر (١٩٦٦) أبلغ وزير الخارجية الليبي (أحمد البشتي)، نيابة عن رئيس الوزراء، السفير الأمريكي قرار الحكومة الليبية الرسمي، في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة، والأوضاع العالمية، بعدم الضغط على الحكومة الأمريكية للجلء عن قاعدة ولس الجوية، وأنه من المرجح ألا يجري الإعلان عن هذا القرار."

وأضاف التقرير:

"ويعتبر إبلاغ السفارة الأمريكية بقرار الحكومة الليبية في حد ذاته مؤشراً مهماً على رغبة تلك الحكومة في أن تضع جانباً كل ما يتعلق بدعوها السابقة في عام ١٩٦٤ إلى إنهاء المعاهدة وجلء القوات الأمريكية عن قاعدة ولس."

علاقات متوترة مع مصر

مرّ بنا كيف أن أجهزة الإعلام المصرية واصلت التحرش بحكومة حسين مازق وتوجيه حملاتها للنيل منها. فانتقدت موقفها المعارض للدعوة التي وجهتها مصر للدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية، إذ اكتفت الحكومة الليبية بسحب سفيرها من بون. كما اتهم الإعلام المصري حكومة حسين مازق بتزوير انتخابات مايو ١٩٦٥، وفضلاً عن ذلك، فقد ردّد هذا الإعلام أن عمليات التفجير التي شهدتها بعض حقول النفط الليبي والمنشآت النفطية منذ شهر مايو ١٩٦٥ هي من فعل "عناصر وطنية ثورية" احتجاجاً على سياسة الحكومة الليبية غير الوجدية.

وتواصلت حملات الإعلام المصري على امتداد عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦، كما تجددت انتقاداته لموقف الحكومة إزاء القواعد الأجنبية في ليبيا. غير أن حكومة حسين مازق من جانبها كانت أقل إجحاماً من سابقتها في التصدي لتحرشات الحكومة المصرية، سواء على الصعيد الإعلامي، أم على مستوى المواقف السياسية (الموقف من الدعوة إلى قطع العلاقات مع ألمانيا الغربية على سبيل المثال). وتكشف وثيقة سرية مرسلة من قسم رعاية المصالح البريطانية بالسفارة الكندية بالقاهرة إلى الخارجية البريطانية أن المستشار السياسي بالسفارة الليبية بالقاهرة أبلغ أحد الدبلوماسيين البريطانيين (W. H. G. Fletcher) أن ليبيا والسعودية والمغرب عارضت اقتراحاً مصرياً يدعو إلى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بما يجعل قراراتها سارية المفعول بموافقة ثلثي أعضاء الدول الأعضاء بدلاً من إجماعهم.^{٩٨}

وقد أشارت التقارير السرية المتبادلة بين السفارة البريطانية في ليبيا والخارجية البريطانية خلال الفترة ما بين إبريل ويوليو ١٩٦٦ إلى أن السلطات الليبية (وزارة الداخلية) رصدت تحركات عسكرية مصرية ثقيلة على الحدود المصرية الليبية خلال تلك الفترة، غير أن هذه التقارير استبعدت وجود أي خطر حقيقي وراء تلك التحركات.^{٩٩}

وفي ٦/٥/١٩٦٦، ومن قبيل إيقاع إسرائيل والأجهزة التي تدور في فلكها للفتنة بين الدول العربية، نشرت مجلة *Jewish Observer And Middle East Review* اللندنية في

٩٨ التقرير السري المؤرخ في ٢٨/٢/١٩٦٦ ذو الرقم ١٠٣١/١١٣. VG. الملف ١٩٠/٣٧١١٩٤. FO.

٩٩ التقرير السري المؤرخ في ١٩/٤/١٩٦٦ ذو الرقم ١٠٩١/١. VT. والتقرير المؤرخ في ٢١/٤/١٩٦٦ ذو الرقم ١٠٩١/٢. VT. والتقرير المؤرخ في ١٩/٧/١٩٦٦ ذو الرقم ١٠٩١/٣. VT. الملف ٣٧١/١٩٠٤٨١. FO.

عددها الصادر في ذاك اليوم خبراً زعمت فيه أن الحكومة الليبية أحبطت يوم ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ خطة لإحدى المجموعات لتنفيذ عمليات تفجير في آبار البترول بحقل "السريـر" القريبة من الحدود المصرية، وأن المجموعة المقبوض عليها تتكون من سبعة رجال وامرأتين، وجميعهم يحملون جوازات سفر مصرية. كما واصلت الصحيفة اليهودية مزاعمها بأن أحد المقبوض عليهم وهو جزائري (؟) اعترف بأن العملية التخريبية المجهضة كانت الخطوة الأولى في خطة تهدف في النهاية إلى الإطاحة بالنظام الملكي في ليبيا، وتحمل هذه الخطة الاسم الرمزي "برقة". وقد زعم التقرير الإخباري المذكور أن الحكومة الليبية قامت في أعقاب اكتشاف تلك المحاولة بإلقاء القبض مساء يوم ٢٠ / ٤ / ١٩٦٦ على نحو (٢٤٥) ضابطاً من الجيش والشرطة وقوات الأمن، وأن الملك أمر بتخفيض رتب عشرة من كبار ضباط الأمن، وبإحالة (٢٢) آخرين إلى التقاعد، وبوضع (٥٠) آخرين تحت الإقامة الجبرية.

وقد أجمعت الرسائل السرية المتبادلة بين مسؤولي المخابرات في السفارة البريطانية في ليبيا وفي الخارجية البريطانية^{١٠٠} على أن التقرير الإخباري الذي نشرته الصحيفة اليهودية المذكورة هو هراء ومحض افتراء، وأنه من تلفيقات المخابرات الإسرائيلية المعتادة من أجل خدمة أغراضها، وأن التقرير المذكور مؤسس على معلومتين صحيحتين منشورتين، الأولى خاصة بالانفجارات التي وقعت فعلاً في مايو ١٩٦٥، أما الثانية فهي ما نشر في وسائل الإعلام الليبية بشأن صدور مرسوم ملكي بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٦٦ بإحالة (٣٢) ضابطاً من قوات الأمن على المعاش في إطار سياسة الحكومة للتخلص من العناصر غير الكفؤة من العمل بأجهزة الدولة بصفة عامة.

من جهة أخرى، أصدرت صحيفة "الأهرام" القاهرية في عددها الصادر يوم ٢١ / ٦ / ١٩٦٦ "ملحقاً" خاصاً بليبيا خصصته بالكامل لإنجازات المملكة الليبية في مجالات التنمية المختلفة ولمظاهر الحياة فيها، كما صدرته في صفحتها الأولى بكلمة من السفير الليبي بالقاهرة، وجرى توزيع الملحق مجاناً في ليبيا، مما يعطي الانطباع بأن صدوره تم بمعرفة الحكومة الليبية.^{١٠١}

١٠٠ انظر الرسالة السرية المرسلة من المستر دودز بالخارجية البريطانية إلى المستر لوكاس بالسفارة البريطانية في ليبيا المؤرخة في ١٢ / ٥ / ١٩٦٦ ذات الرقم VT 1652/1 الملف 371/19057 FO، والرسالة المرسلة من لوكاس إلى دودز بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٦٦ ذات الرقم (10358) الموجودة في الملف نفسه.

١٠١ من غير المستبعد أن يكون وراء هذه الخطوة ما ساد أجواء العلاقة بين الرئيس عبد الناصر والملك إدريس من دفاء بعد استجابة الأخير على الفور لطلب الأول بتقديم عون مالي لمصر قدره (٢٠) مليون دولار على دفعتين. وقد قامت حكومة حسين مازق بتغطية هذا المبلغ باستصدار مرسوم ملكي في ١٨ / ١٠ / ١٩٦٥ بإضافة اعتمادات جديدة للميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٦ / ٦٥ تحت اسم "القيادة العربية الموحدة". وقد أشار إلى قصة هذا المبلغ محمد حسنين هيكل في كتابه "الطريق إلى رمضان"، ص ٦٨، ٦٩ من الطبعة العربية، كما أشارت إليه صحيفة "روز اليوسف" المصرية في عددها الصادر يوم ٢ / ٩ / ١٩٧٦.

وفي يوم ٤/٧/١٩٦٦ بعث القائم بالأعمال بالسفارة البريطانية في ليبيا المستر ويكفيلد برقية سرية ومستعجلة إلى الخارجية البريطانية يستوضح فيها عن خلفية هذا الملحق الخاص، وما إذا كان توزيعه قد جرى في مصر أيضاً. كما أوضحت البرقية أن هذا الملحق استقبل في ليبيا باستغراب ودهشة، كما علقت بأن صدوره يمثل تحولاً مهماً في سياسة الصحيفة تجاه ليبيا.^{١٠٢}

وخلال يومين تلقت الخارجية البريطانية من مكتب رعاية المصالح البريطانية بالقاهرة برقية سرية،^{١٠٣} وقد أفاد مرسلها بأن ملحق عدد "الأهرام" الخاص بليبيا هو إعلان مدفوع الثمن وليس له أية أهمية سياسية. وأنه يفترض من الناحية النظرية أن يجري توزيع العدد في مصر إلا أن ذلك لم يتم في الواقع.

وفي ٨/٧/١٩٦٦ أرسل المستر فليشر W. H. G. Fletcher من قسم رعاية المصالح البريطانية بالسفارة الكندية بالقاهرة إلى المستر آلن مونرو Allan. G. Munro بالسفارة البريطانية في بنغازي رسالة سرية^{١٠٤} ألقى فيها المزيد من الضوء على موضوع "ملحق صحيفة الأهرام" وأكد خلوه على الإطلاق من أية دلالة سياسية، وأنه من قبيل الإعلانات المدفوعة الثمن، وأن السفير الليبي دفع للصحيفة مقابل ذلك الملحق (٧, ٠٠٠) جنيه مصري. كما أكد مرسل الرسالة بأن أكشاك بيع الصحف في مصر لم تقم بتوزيع الملحق الخاص مع عدد الأهرام لمشتري الصحيفة خلال ذلك اليوم، وأن أصحاب الأكشاك احتفظوا بهذا الملحق الخاص لبيعه لأصحاب المتاجر لاستخدامه في لف مبيعاتهم.

وأعاد المستر فليشر في رسالته من القاهرة تأكيد عدم وجود أية أهمية سياسية لإصدار هذا الملحق بالنسبة للعلاقة بين ليبيا ومصر.^{١٠٥} وزيادة في الطمأنة، فقد أضاف بأنه يمكن القول بأن العلاقة بين البلدين شهدت تدهوراً خلال الأسابيع الأخيرة، مشيراً إلى أن المستشار السياسي بالسفارة الليبية بالقاهرة أبلغه وزميراً آخر له (يدعي روبرت تيش Robert Tesh) أن الوفد الليبي لدى اجتماعات جامعة الدول العربية عارض الاقتراحات التي تقدمت بها مصر بشأن الخلاف الذي كان قائماً بين الملك حسين وأحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبشأن العلاقات مع ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، كما طالب الوفد الليبي بإحالة الموضوعين إلى القمة العربية المنتظرة في الجزائر خلال شهر سبتمبر (١٩٦٦)، وأن

١٠٢ البرقية السرية رقم (159) بالملف FO371/190194.

١٠٣ مؤرخة في ٧/٧/١٩٦٦ تحمل الرقم (416)، الملف السابق نفسه.

١٠٤ الرسالة بالملف السابق نفسه.

١٠٥ لا يجد المطالع للوثائق السرية البريطانية والأمريكية صعوبة في اكتشاف أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية كانتا حريصتين على الدوام على إبقاء الدول العربية، ليس ضعيفة فقط، ولكن مفككة أيضاً، وعلى إبقاء العلاقة بينها متوترة، بل متدهورة ما لم تتطلب مصلحتها غير ذلك، ولوقت محدود وبطريقة موجهة. وسرعان ما يبدي دبلوماسيو هاتين الدولتين انزعاجهم لمظاهر أي تقارب بين بلدين عربيين أو قيام تقارب بينهما دون علم أجهزة هاتين الدولتين المسبق وموافقتها.

الصحافة المصرية ربطت بين مواقف كل من المملكة الليبية والمملكة السعودية والمملكة الأردنية والمملكة المغربية في معارضتها للسيد الشقيري (المحسوب على مصر). وقد ختم فليتشسر.. بقوله "إن هذا يعتبر تطوراً مهماً جداً في مواقف الحكومة الليبية التي درجت في الماضي على النأي بنفسها عن الانحياز لأي طرف في الخلافات العربية..."



وقائع أخرى خلال عام ١٩٦٦

واجهت حكومة حسين مازق منذ مرحلة مبكرة أحداثاً جساماً وتحديات متواصلة كان من أهمها:

- ترديد الاتهامات بتدخل الحكومة في انتخابات مايو ١٩٦٥ وتزوير نتائجها.
- تملل الوسط الطلابي الجامعي وإضراب عمال ميناء بنغازي.
- التفجيرات التي وقعت في مبان تابعة للسفارات الأمريكية والبريطانية والألمانية الغربية في مدينة بنغازي.
- تواصل حملات الإعلام المصري ضد الحكومة دون توقف.
- تلوؤ أمريكا في استئناف المفاوضات مع الحكومة حول مستقبل قاعدة الملاحه (ويلس) بطرابلس.
- تلاعب شركات البترول بأسعار بيع النفط الخام الليبي، وتباطؤ هذه الشركات في قبول التعديل الذي أدخلته الحكومة على قانون البترول في ٢٠ / ١١ / ١٩٦٥.

ومع ذلك فلم تحل هذه الأحداث والتحديات دون تحرك وزارة حسين مازق بهمة ونشاط خلال عام ١٩٦٥ على مختلف الأصعدة الداخلية (في مجالات تنظيم الإدارة، وتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعديل قانون البترول، وضمان زيادة عائداتها من مبيعات النفط الخام الليبي ...) وكذلك على صعيد علاقاتها الخارجية العربية والإفريقية ومع بقية دول العالم.

وكما مر بنا، فقد حمل عام ١٩٦٦ بدوره المزيد من الأحداث والتحديات، كان من أبرزها:

- الأزمة الدستورية التي ارتبطت بسعي الملك إدريس إلى إعلان النظام الجمهوري في البلاد. وإذا كانت هذه الأزمة قد انتهت مع أواخر شهر فبراير ١٩٦٦ بترجع الملك عن فكرته، فقد ظلت تداعياتها واحتمالات تكررها تلاحق النظام بصفة عامة، والحكومة بصفة خاصة.
- تردد الاتهامات بالرشوة والفساد المالي التي صاحبت قيام الحكومة في شهر فبراير ١٩٦٦ بمنح (٤١) امتيازاً نفطياً جديداً لتسع عشرة شركة أوروبية وأمريكية معظمها شركات صغيرة ومستقلة.

ومع ذلك فإن هذه الأحداث والتحديات لم تحل دون تحرك حكومة حسين مازق بكل فاعلية من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الوقائع والتطورات التالية التي شهدتها ليبيا خلال عام ١٩٦٦.

١- على الصعيد الداخلي

- أعلن في ١٥/٣/١٩٦٦ عن تأسيس مجلس استشاري للملك يتألف من رئيسي مجلسي النواب والشيوخ ورئيس الجامعة الإسلامية ومفتي ليبيا.
- وافق مجلس الوزراء في ١٥/٣/١٩٦٦ على منح قروض متوسطة وطويلة الأجل للمزارعين. وفي ١١/٧/١٩٦٦ صدر مرسوم ملكي يقضي بإلغاء الفوائد على القروض الزراعية والصناعية الممنوحة للمواطنين من البنوك المملوكة للدولة. وفي ٢٥/٧/١٩٦٦ شرع البنك الزراعي الوطني في منح قروض للمزارعين دون فوائد، وقد بلغ إجمالي القروض الزراعية الممنوحة لهم حتى مطلع أكتوبر ١٩٦٦ (١,٦) مليون جنيه ليبي^{١٠٦}.
- تم في ٧/٤/١٩٦٦ تعيين عبد العزيز الوطاري (وزير البترول العراقي الأسبق) مديراً عاماً لمؤسسة التنمية الوطنية للصناعة.
- عثرت الشرطة المكلفة بحراسة آبار البترول يوم ١/٥/١٩٦٦ على عبوة ناسفة بالقرب من أحد آبار البترول بمنطقة الامتياز البترولي رقم (٦٥) التابعة لشركة بريتش بترول يوم بالقرب من الحدود المصرية.
- أعلن وزير الاقتصاد الوطني أحمد صويدق ٢٢/٥/١٩٦٦ عن النتائج النهائية للإحصاء العام الذي أجرته حكومة المتصرف في يوليو ١٩٦٤.
- أعلن وزير الإعلام والثقافة خليفة التليسي في ١٣/٦/١٩٦٦ أن المرحلة الأولى من الإرسال التلفزيوني سوف تتم في مطلع عام ١٩٦٨. وفي ١٧/٦/١٩٦٦ تعاقبت الحكومة مع شركة براون بوفيري السويسرية لبناء محطتي إرسال إذاعي (قوة ٥٠٠ كيلو واط) يصل إرسالها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أوروبا. وقد جرى في ٢٤/١٢/١٩٦٨ افتتاح الاستوديوهات الإذاعية الجديدة في كل من طرابلس وبنغازي.
- جرى الإعلان في ١/٧/١٩٦٦ عن نية الحكومة لتوسيع السلاح الملكي البحري الليبي. وقد أعلن في ١٤/١٠/١٩٦٦ عن إبرام عقد بمبلغ (٢) مليون جنيه لشراء ثلاثة قوارب حراسة مسلحة من شركة بريطانية.

١٠٦ انظر مبحث "قصة مراسيم إلغاء الفوائد على قروض المصارف الليبية" بهذا الفصل.

- شرع في ١٩٦٦/٧/٢٦ في تنفيذ برنامج واسع لمحو الأمية.
- تم في ١٩٦٦/٧/٢٩ منح مساعدات مالية كبيرة للشركة الليبية التونسية للصيد البحري في إطار جهود الحكومة لحل مشكلة نقص اللحوم في البلاد.
- صدر في ١٩٦٦/٨/١ العدد الأول من صحيفة "الأولمبياد" يرأس تحريرها محمد فريد سيالة. وقد بلغ عدد الصحف الأسبوعية واليومية التي تصدر في مدينة طرابلس وحدها تسع صحف.
- تم في ١٩٦٦/٨/٨ تأسيس "شركة صحاري للتأمين" قطاعاً خاصاً يملك المساهمون الليبيون ٥١٪ من رأسمالها. كما أعلن البنك التجاري البريطاني Robinson Frere عن عزمه على فتح فرع له في ليبيا مع مطلع عام ١٩٦٧.
- في ١٩٦٦/٨/١٢ افتتح ولي العهد المعسكر الكشفى العربي السابع في منطقة جودايم بطرابلس، وقد شارك فيه أكثر من (٣,٠٠٠) كشف من معظم الدول العربية.
- في ١٩٦٦/٨/١٣ افتتحت الملكة فاطمة المعسكر الكشفى العربي الأول لمرشدات الكشافة العربيات في طرابلس، وقد شارك فيه نحو (٥٠٠) فتاة من مختلف البلدان العربية.
- تم في ١٩٦٦/٨/٢٠ استكمال تجهيز محطة إرصاد جوية حديثة بمطار إدريس الدولي بطرابلس.
- شرع البنك الزراعي الوطني في ١٩٦٦/٨/٢٨ في القيام بالتجارب لإنشاء بعض "التعاونيات الزراعية" تمهيداً لتعميم هذا الأسلوب من أجل زيادة الإنتاج الزراعي.
- أعلنت الحكومة في ١٩٦٦/٩/١١ عن تخفيض الرسوم الجمركية على كافة الواردات من المعدات الزراعية والصناعية بمعدل ٥٠٪.
- رفعت بلدية طرابلس في ١٩٦٦/٩/٣ مساهمتها في رأسمال "شركة غاز المدينة" من ١٠٪ إلى ٦٠٪.
- أرسلت الحكومة في ١٩٦٦/١٠/٨ نحو (١٠٠) رياضي ليبي للتدرب في الخارج تمهيداً لمشاركتهم في المسابقات الرياضية وفي إدارة الدورة الرياضية العربية التي ستعقد في ليبيا عام ١٩٦٩.
- افتتح ولي العهد في ١٩٦٦/١٢/٥ الدورة الثالثة لاجتماعات مجلس النواب في دورة انعقاده الجديدة.

- دخلت الحكومة في جملة من التعاقدات مع شركات من جنسيات شتى لتنفيذ العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ذلك:
 - التعاقد مع شركة فرنسية لبناء محطة كهرباء بلدة "القبة" بمبلغ (٢) مليون جنية.
 - التعاقد مع شركة إيطالية لبناء قرية بمنطقة "رأس أجدير" على الحدود الليبية التونسية، وبلغت قيمة العقد (٤, ١) مليون جنية.
 - التعاقد مع إحدى الشركات البولندية لإجراء تجارب على زراعة قصب السكر على مساحة تبلغ (٢٠٠) هكتار.
 - التعاقد على شراء (٦٠) حافلة نقل كبيرة من يوغسلافيا.
 - التعاقد مع شركة إيطالية لبناء شبكتي نقل التيار الكهربائي (الضغط العالي) وبلغت قيمة التعاقد (٨, ٢) مليون جنية.
 - الشروع في اتخاذ الإجراءات لبناء داري "أوبرا" في مدينتي طرابلس وبنغازي كلفة كل واحدة منهما مليون جنية.

٢- في المجال النفطي

فضلاً عما سبقت الإشارة إليه من تطورات في المجال النفطي، فقد شهد هذا العام عدّة تطورات أخرى تتعلق بهذا القطاع، من ذلك:

- في ١٨/٣/١٩٦٦ أعلنت شركة أوكسيدنتال (إحدى الشركات الأمريكية المستقلة التي حصلت على امتيازات للتقيب عن النفط خلال شهر فبراير ١٩٦٦) عن خططها لبناء مصنع للأسمدة في ليبيا.^{١٠٧}
- كلفت الحكومة في ١٥/٤/١٩٦٦ "مؤسسة أمور لتقنية الغاز الطبيعي" الأمريكية The Amour Institute of Gas Technology بدراسة مصادر الغاز الطبيعي في ليبيا وسبل استخدامه.
- شهد شهرا مايو ويونيو ١٩٦٦ اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات هائلة من قبل شركتي ستاندرد أويل وإسو ليبيا الأمريكيتين.
- قامت وزارة شؤون البترول في ١١/٥/١٩٦٦ بحث شركات البترول على عدم تسريح أي مستخدم ليبي قبل التشاور معها، كما قامت بتبنيها في ١/٦/١٩٦٦ إلى أنها بصدد اتخاذ خطوات جديدة تكفل وصول حصة الليبيين في مختلف الوظائف والمراكز بهذه الشركات إلى ٧٥٪ من إجمالي عدد المستخدمين.

١٠٧ انظر المزيد حول دور هذه الشركة وصاحبها الأمريكي اليهودي أرماند هامر في "انقلاب بقيادة مخبر".

- في ٢١/٦/١٩٦٦ شكلت وزارة شؤون البترول لجنة ثلاثية عهدت إليها مهمة إعداد تصور ومشروع قانون ينظم نشاط "مؤسسة وطنية للبترول" يدخل في نشاطها القيام بأعمال التنقيب عن البترول وإنتاجه ونقله وتكريره وتسويقه.
- أوردت نشرة *Petroleum Review* اللندنية في عددها الصادر يوم ٧/٨/١٩٦٦. أن أوروبا هي السوق الطبيعية للنفط الليبي بسبب قرب ليبيا من القارة الأوروبية.
- تعاقدت شركة إسو في ٢٣/٩/١٩٦٦ مع شركة تايلور وودرو Taylor Woodrow البريطانية على بناء ما وصف بأنه أكبر تجهيزات صناعية لتسييل الغاز الطبيعي في منطقة مرسى البريقة.^{١٠٨}
- شاركت ليبيا في اجتماعات المؤتمر الذي دعت إليه اللجنة البترولية التابعة للجامعة العربية وانعقد بالجزائر منذ ٢١/١٠/١٩٦٦، وكان هدف المؤتمر التوصل إلى صياغة موحدة لقوانين البترول في الدول العربية.
- أعلن في ٢٤/١٠/١٩٦٦ على لسان المتحدث باسم وزارة شؤون البترول أن الوزارة بصدد إنشاء "معهد لتقنية النفط".

٣- في مجال العلاقات الخارجية

- غادرت آخر وحدات عسكرية بريطانية منطقة طرابلس يوم ١٥/١/١٩٦٦. وفي ٦/٢/١٩٦٦ سلمت القوات البريطانية المستشفى العسكري ومعسكر "مياني" بطرابلس، ولتكمّل جلاءها عن مطار طرابلس في ٣١/١٢/١٩٦٦.
- في ٢/٦/١٩٦٦ وصل المستر جوزيف بالمر^{١٠٩} Joseph Palmer مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية إلى طرابلس في زيارة رسمية دامت يومين.
- أعلنت الحكومة في ٢٩/٩/١٩٦٦ أنها سوف تشارك في أعمال المؤتمر الخاص بإنشاء سوق عربية مشتركة الذي سينعقد في القاهرة خلال شهر نوفمبر من العام ذاته.
- التقى وزير الخارجية أحمد البشتي^{١١٠} في واشنطن يوم ٤/١٠/١٩٦٦ بكبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية.

١٠٨ بلغت كلفة هذا المشروع الذي أنهى في أواخر عام ١٩٦٨ نحو (٣٥٠) مليون دولار أمريكي. كما شرعت شركة أوكسيدنتال عام ١٩٦٨ في بناء مشروع مماثل في منطقة الزويتينة بالقرب من أجدايا.

١٠٩ انظر ما ورد بشأن المستر بالمر في "انقلاب بقيادة خير".

١١٠ بقي الدكتور أحمد البشتي (طبيب) وزيراً للخارجية منذ التعديل الذي أدخله حسين مازق على وزارته في ٣/١٠/١٩٦٥ وخلال حكومتي بن عبد القادر البدري وعبد الحميد البكوش. ويتضح من مطالعة الوثائق الأمريكية أن البشتي كان وثيق الصلة برجال الخارجية الأمريكية، حتى بعد مغادرته هذا المنصب وتعيينه سفيراً للبيبا في تركيا.

- أعلنت الحكومة في ١٤ / ١٠ / ١٩٦٦ مع اثنتي عشرة دولة عربية أخرى تأييدها لسوريا في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية.
- وصل إلى طرابلس يوم ٦ / ١٢ / ١٩٦٦ المدير الجديد لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية يوسف عبد الرحيم ليحل محل المدير السابق للمكتب رامي فكري. وكان يوسف عبد الرحيم مديراً لمكتب المنظمة في سوريا، ومديراً سابقاً للصندوق القومي الفلسطيني.
- أعلن وزير المالية سالم لطفي القاضي في ١٢ / ١٢ / ١٩٦٦ التزام ليبيا بتنفيذ قرارات المقاطعة مع إسرائيل.
- وفي مجال التعاون الإقليمي والدولي شهد هذا العام:
 - استقبال البلاد لوفود تجارية وصناعية من كل من اليونان وفنلندا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والصين الوطنية والهند والباكستان وأستراليا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، ووفود صداقة من غانا والصومال.
 - وصول وفد طبي في ٣١ / ١ / ١٩٦٦ من الصين الوطنية يتكون من (٤٥) طبيباً للمساهمة في برنامج الصحة المدرسية.
 - وصول بعثة تابعة للأمم المتحدة في ٩ / ٢ / ١٩٦٦ لدراسة طرق توظيف واستخدام "ثروة الزيوت" في البلاد.
 - التوقيع في ٢ / ٣ / ١٩٦٦ على اتفاقية مع الجمهورية التشادية لمنحها تسهيلات نقل جوي، وإقامة علاقات صداقة وحسن جوار معها.
 - في ١٥ / ٣ / ١٩٦٦ تبرع الملك إدريس بمبلغ (٢٠٠) ألف دولار مساهمة في بناء مركز إسلامي في نيويورك.
 - قدمت جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية خلال شهري مايو / يوليو منحاً جديدة لطلبة يمنين وأتراك للدراسة بكلياتها.
 - قررت الحكومة في ٧ / ٥ / ١٩٦٦ زيادة مساهمتها في ميزانية الأونروا UNRWA لرعاية اللاجئين.
 - تم في ١٠ / ١٠ / ١٩٦٦ إبرام اتفاقية مع الحكومة المغربية لتنظيم استخدام العمالة المغربية في ليبيا.

قصة مراسيم إلغاء الفوائد على قروض المصارف الليبية

أشرنا آنفاً إلى صدور مرسوم ملكي في ١٥ / ٣ / ١٩٦٦ يقضي بإلغاء الفوائد على القروض الزراعية والصناعية الممنوحة للمواطنين من البنوك المملوكة للدولة. ولهذا القانون قصة رواها بشير السني المنتصر من مذكراته جاء فيها:^{١١}

"في سنة ١٩٦٦ سافر حسين مازق في إجازة لأول مرة منذ توليه رئاسة مجلس الوزراء إلى إيطاليا للعلاج والاستجمام، وعين أقدم الوزراء لطفي القاضي وزير المالية رئيساً للوزراء بالوكالة... وأثناء قيامه برئاسة الحكومة بالنيابة استغل الملك زيارته له في طبرق وسلمه عن طريق سكرتيره الخاص ثلاثة مراسيم لإصدارها بقوانين قبل مناقشتها معه، ولتنفيذها حالاً أثناء العطلة البرلمانية الصيفية حتى لا يؤخر تنفيذها لعودة حسين مازق، ورفض الملك مناقشتها معه بعد أن سلمت له كما يقول الشيخ سالم القاضي نفسه. وكانت هذه المراسيم الثلاثة تتعلق بإلغاء الفوائد الربوية لقروض البنك العقاري والبنك الزراعي وكذلك البنك المركزي. وقد رجع سالم لطفي القاضي غاضباً من طبرق".

ويواصل بشير السني رواية قصة هذه المراسيم الثلاثة:

"وأذكر أنه استدعاني حال وصوله للبيضاء إلى بيته الملاصق لبيتي، وأخبرني أن الملك لم يشاوره في إصدار هذه القوانين الثلاثة، وهي خطرة على الاقتصاد الليبي الذي يقوم على الاقتصاد المصرفي الحر. وبعد استشارته لمستشاره المالي عرضها حالاً على مجلس الوزراء، وحاول إقناع الوزراء بالموافقة على مرسومي إلغاء الفوائد على قروض البنك العقاري والبنك الزراعي، وفعلاً وافق مجلس الوزراء عليهما وصدرا في الحال. أما مرسوم إلغاء الفوائد على عمليات بنك ليبيا المركزي فقد لاقت معارضة من المستشارين والوزراء، ورفض نائب محافظ بنك ليبيا والمحافظ بالوكالة علي جمعة المزوغي (لغياب المحافظ السيد خليل البناي في إجازة) تنفيذه، وهدد بتقديم استقالته في حالة إصرار الملك على تنفيذ المرسوم بإلغاء الفوائد على قروض البنك المركزي".

ثم يواصل القصة على النحو التالي:

"وانعكس هذا الرفض على سير مناقشة مجلس الوزراء، وحاول السيد سالم لطفي القاضي

بحنكته وخبرته السياسية أن يقنع الجميع بإلغاء الوظيفة التجارية لبنك ليبيا المركزي، والإبقاء عليه كبنك مركزي فقط بحيث لا يتعامل مع الليبيين بالفوائد الربوية، مع الإبقاء على نظام الفائدة في استثمارات ليبيا في الخارج حتى لا تحرم البلاد من العوائد التي ستجنيها من استثماراتها في الخارج. ولكن فكرته هذه لم تلق قبولا لدى الوزراء ولدى البنك المركزي، ولهذا سعى لدى الملك بتأجيل إصدار المرسوم الخاص ببنك ليبيا المركزي لمدة ستة أشهر لدراسة ما يترتب عليه من آثار مالية واقتصادية على البلاد. وهكذا نجح سالم لطفي القاضي في تخطي أخطر مشكلة واجهته، وتم حفظ مشروع المرسوم الخاص ببنك ليبيا المركزي حتى عودة السيد مازق من الإجازة، الذي استطاع بدوره تأجيل البت فيه حتى حفظ نهائياً."



عودة رجل المخابرات الأمريكية سنوك إلى ليبيا^{١١٢}

شهد عام ١٩٦٦ عودة رجل المخابرات الأمريكية دونالد لويس سنوك Donald Lewis Snook (من مواليد ١٧/٣/١٩٢٣ بولاية آيوا الأمريكية) إلى ليبيا. وكان قد سبق للمستتر سنوك أن عمل في السفارة الأمريكية بليبيا كضابط اتصالات خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٨ وحتى أواخر عام ١٩٦٢، وربطته بولي العهد الأمير الحسن الرضا السنوسي صداقة حميمة، كما تنقل كثيراً في مختلف أقاليم ليبيا ومدنها، غير أنه هذه المرة عاد تحت غطاء العمل كمدير للعلاقات العامة بشركة إسو ليبيا (الأمريكية).

وقد كشفت عودة المستتر سنوك إلى ليبيا صحيفة "الحرية"^{١١٣} الأهلية في عددها الصادر يوم ٦/١٠/١٩٦٦ ولا يعرف على وجه اليقين ما إذا كانت الوظيفة التي تولاهها بشركة "إسو" هي مجرد غطاء لمهمة "مخابراتية سرية"، وربما بطلب من السفير الأمريكي نيوسوم،^{١١٤} أم أنه تم توظيفه فعلاً من قبل شركة "إسو" لمساعدتها في مجال العلاقات العامة بحكم خبرته بليبيا وصلاته السابقة بالمسؤولين فيها، وبخاصة في أعقاب "الحرائق" التي شهدتها بعض مؤسساتها البترولية في ليبيا منذ يوليو ١٩٦٥ وما تعرضت له من حرمان من الحصول على أية عقود امتياز جديدة في فبراير ١٩٦٦ (كما سلفت الإشارة)، أو المهمتين معاً.

١١٢ للمزيد حول شخصية المستر سنوك انظر "انقلاب بقيادة مخبر". وانظر أيضاً مقال "دونالد سنوك.. هل كان فعلاً وراء انقلاب سبتمبر" للمؤلف باسم مستعار، "مجلة الإنقاذ" (العدد ٤٧، سبتمبر ١٩٩٨). وقد سمعت شخصياً من عبد العزيز الشوشان، (عضو مجلس النواب التونسي في عهد الحبيب بورقيبة) الذي كان يعمل في ليبيا وقت وقوع انقلاب سبتمبر وجرى إلقاء القبض عليه من قبل الانقلابيين، أن دونالد سنوك هو العقل المدبر لانقلاب سبتمبر، وأنه (أي الشوشان) أبلغ بعض رجال الانقلاب بذلك أثناء إطلاق سراحه (بعد أن أمضى في الاعتقال عدة أسابيع) وترحيله خارج ليبيا.

١١٣ رئيس تحرير صحيفة "الحرية" هو محمد عمر الطشاني، والصحيفة تصدر أسبوعياً، ويقدر توزيعها بنحو (٥,٠٠٠) نسخة. وقد عُرف عن الطشاني توجهاته القومية الناصرية، كما عُرف عنه صلاته "الفرنسية".

١١٤ ارتبط جزء من سجل السفير نيوسوم الوظيفي السابق بوكالة المعلومات الأمريكية U. S. Information Agency وهي الوكالة نفسها التي ينتسب إليها المستر سنوك، ولا يوجد ما يدل على أن المستر سنوك كان قد ترك العمل في هذه الوكالة عندما التحق بوظيفته الجديدة في شركة إسو.

خلافات!؟

يؤكد بعض المعاصرين لتلك الحقبة وأحداثها أن الحميمية التي كانت قد طبعت علاقة محمود المنتصر وحسين مازق منذ بداية عام ١٩٦٤ لم تدم طويلاً، وأن الخلاف بينهما دب في أواخر أيام حكومة المنتصر. ويبدو أن شقة الخلاف بينهما ازدادت اتساعاً مع تولي مازق لرئاسة الوزارة وتعيين المنتصر رئيساً للديوان الملكي. كما لا يوجد شك في أن "الأزمة الدستورية" التي جرت وقائعها ما بين صيف ١٩٦٥ وفبراير ١٩٦٦، والتي وقف خلالها الرجلان على طرفي نقيض، قد زادت من هوّة هذا الخلاف. فأحدهما (المنتصر) كان يؤيد فكرة إعلان الملك النظام الجمهوري في البلاد، أما الآخر فقد وقف بقوة مناهضاً للفكرة. كما يبدو أن التعديل الذي أدخله حسين مازق على تشكيلة وزارته في ١٩٦٦/١٠/٢ وأخرج بموجبه أغلب العناصر التي كانت محسوبة على محمود المنتصر، قد زاد في تأجيج هذا الخلاف.

وتؤكد وثيقة بريطانية سرية مرسلة من السفارة البريطانية في بنغازي^{١١٥} إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٧ وجود هذا الخلاف، وقد جاء فيها:

"يذكر المستر آلن مونرو الكم الهائل من الشائعات التي ترددت منذ ثلاثة أو أربعة أسابيع حول استقالة حسين مازق المرتقبة، وأن وهبي البوري ممثل ليبيا لدى الأمم المتحدة سوف يتولى رئاسة الوزارة من بعده."

"لقد أبلغني مسؤول صالة المطالعة البريطانية في المرج أن سعيد جربوع نائب رئيس مجلس النواب أكد له يوم ١٩٦٦/٩/١٦ صحة القصة، كما أخبره بأن محمود المنتصر كان يعمل منذ مدة لهذه الغاية"^{١١٦}.

وأضاف مرسل هذه الرسالة:

"إن السيد جربوع بعث محمد السيفاط لمقابلة السيد مازق في إيطاليا حيث يتلقى العلاج، وإقناعه بالعدول عن الاستقالة. وهو ما يبدو أنه قد حدث بالفعل."

١١٥ الوثيقة بالملف FO 371/190473، مرسلة من المستر وكيفيلد في بنغازي إلى المستر دودز بإدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية، وكان المستر وكيفيلد قد حل محل المستر آلن مونرو بالسفارة في بنغازي.

١١٦ أضاف المرسل أن لدى السفارة معلومات تؤكد أن المنتصر كان يعمل بهمة نحو هذه الغاية خلال وجود مازق بالخارج للعلاج. وقد أشار إلى هذا الخلاف بشير السني المنتصر في مذكراته، ص ٢٢٦، ٢٢٧.

اهتمام فرنسي

لم يكن طبيعياً أن تتجاهل فرنسا ما طرأ على المملكة الليبية منذ عام ١٩٥٩ بعد اكتشاف البترول فيها بكميات هائلة، وتعاظم دورها كمورد للنفط الخام لأوروبا التي أصبحت حاجتها إليه واعتمادها عليه في زيادة مستمرة، وبعد تنامي عائدات ليبيا النفطية، وإعلانها عن شروعاتها في تنفيذ خطة تنمية اقتصادية واجتماعية طموحة منذ عام ١٩٦٣.

وتكشف برقية سرية مرسلة من الخارجية الأمريكية بتاريخ ٧/٤/١٩٦٥^{١١٧} إلى سفاراتها في طرابلس وباريس والقاهرة عن جانب من نوايا فرنسا الديغولية يومذاك تجاه ليبيا من خلال نقلها لما ورد على لسان وزير الخارجية المغربي أحمد بن هيماء للسفير البريطاني بالرباط حينذاك.

تورد البرقية المذكورة أن الوزير بن هيماء حذر من نوايا الرئيس الفرنسي ديغول تجاه كل من ليبيا ومصر، وأن ديغول لن يتردد في ضرب المصالح "الأنجلو سكسونية" في البلدين. كما حذر بن هيماء السفير البريطاني على وجه الخصوص من تزويد فرنسا بأية معلومات حول الطريقة التي تفكر بها بريطانيا حول قضية "خلافة الملك".

تكشف رسالة سرية مرسلة من الوزير المفوض البريطاني بباريس برنارد ليدويدغ W. Bernard J. Ledwidge إلى المستر روز E. M. Rose بوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦^{١١٨} جانباً آخر من اهتمام فرنسا بليبيا، من خلال نقلها ما ورد على لسان المسيو De Laboulaye مدير إدارة إفريقيا الشمالية بالخارجية الفرنسية خلال لقائه مع الوزير المفوض في باريس.

يقول المستر ليدويدغ في رسالته:

"لقد قال لي المستر De Laboulaye إنه كان مؤخراً في زيارة لليبيا، وإنه اندهش لثروتها الهائلة بالمقارنة بما كانت عليه الحالة في شمال إفريقيا الفرنسية..."

"كما أشار إلى أن فرنسا، مع ذلك، ليس لها أية اهتمامات أو مصالح تذكر في ليبيا، وأنهم يشعرون بأن الأوضاع في ليبيا غير مستقرة، وأن هناك صعوبة كبيرة في إقناع مندوبي الشركات الفرنسية بالذهاب إلى ليبيا والإقامة فيها."^{١١٩}

١١٧ البرقية تحمل الرقم الإشاري Rabat 566. الملف POL. 2 Libya.

١١٨ الرسالة الرقم بالملف FO371/190128.

١١٩ سيلاحظ القارئ أن هذا "الموقف الفرنسي" قد تغير رأساً على عقب في عام ١٩٦٨ خلال حكومة عبد الحميد البكوش.

صراع الأجيال في ليبيا

في أواخر صيف عام ١٩٦٦ أعدت السفارة الأمريكية تقريراً^{١٢٠} مطولاً (١٠ صفحات) بعنوان "الصراع بين الأجيال في ليبيا - بذور النزاع". وقد تناول هذا التقرير في الجزء الأول منه مظاهر وأسباب الصراع بين الأجيال في ليبيا، والتي أرجعها إلى:

- مظاهر الانبعاث الإسلامي الذي يقوده الملك.^{١٢١}
- نمو الإحساس بالشخصية والوطنية الليبية.
- التفاوت في توزيع الدخول بين المواطنين.

ويخصص التقرير جزءاً منه لوصف الحالة الراهنة - يومذاك - في العلاقة بين الأجيال، جاء فيه:

"في الوقت الراهن، فإن مازق والعناصر المحافظة تبدو مسيطرة على الوضع بشكل جيد. إن السبب الحقيقي لهذه الحالة يكمن في أن مختلف عناصر الأجيال الشابة غير منظمة بأي شكل من الأشكال، كما أنها غير متفقة حول أي برنامج لتغيير البنيان السياسي في البلاد." "فعل الرغم من أن الجميع يتحدثون عن الديمقراطية، فإنهم جميعاً يتفقون على أن ليبيا ليست جاهزة لديمقراطية حقيقية."

"كما أن بعضهم، كما يبدو، لا يرغبون في أكثر من التخفيف من الإجراءات القائمة، وفي المزيد من المشاركة على مختلف الأصعدة الحكومية، بما في ذلك البرلمان، بصرف النظر عن المجموعات التي ينتمون إليها. وبالنسبة للآخرين، فهناك توجس بأنهم يفكرون في إنشاء "حزب سياسي واحد" في ظل نظام جمهوري على غرار نظام البعث في سوريا، والاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، ويحرص هؤلاء على ألا يتطرقوا للحديث بشكل صريح حول هذا الموضوع."

"أما فئات الشباب الأصغر سناً فهي لا ترفض النظام الملكي بشكل تلقائي، إذ إنها ترى فيه عاملاً لتوحيد البلاد في مواجهة التوجهات الإقليمية (الجهوية) التي تسيطر على الأجيال القديمة."

"وأمام فشل كل من عبد الناصر وحزب البعث السوري في إنجاز أي تقدم حقيقي لبلدانها، فيبدو أنها قد فقدت بالتالي بعض مصداقيتها. وإن عبد الناصر على وجه الخصوص لم يعد يتمتع

١٢٠ التقرير مؤرخ في ٣/٨/١٩٦٦، ويحمل عنوان "The Conflict Between Generations in Libya: Seeds of Conflict" والرقم الإشاري (A-60). الملف المركزي POL 2- LIBYA

١٢١ لم يكن هناك من مظاهر هذا "الانبعاث الإسلامي" سوى اهتمام الملك بجامعة السيد محمد بن علي الإسلامية، وإصدار بعض القوانين لإلغاء الفوائد الربوية على القروض التي تمنحها البنوك المملوكة للدولة للمواطنين الليبيين (القروض العقارية، والزراعية).

- على نحو ما يبدو - بالإعجاب الواسع الذي كان يحظى به لأربع أو خمس سنوات خلت، على الرغم من أن "الجمهورية العربية المتحدة" تظل في نظر بعضهم النموذج المرغوب احتذاؤه عند التفكير في إعادة صياغة النظام السياسي في ليبيا.

"ولا شك في أن غياب الأحزاب السياسية، وعدم وجود منظمة تضم عموم طلاب ليبيا، هما من العوامل التي أسهمت في عدم تنظيم هذه القوى الشبابية. وفضلاً عن ذلك، فهناك عامل آخر يتمثل في أنه على الرغم من أن نسبة عالية من الشباب تحس بوقوع نوع من الخيف عليها، فإنها مع ذلك تشعر بأنها أفضل حالاً في الحقيقة من الناحية المادية^{١٢٢} نتيجة حصولها على وظائف في شركات البترول، أو مع القطاع الخاص، أو في دوائر الحكومة."

"وبشكل رئيس، فإن الإحساس بالإحباط الذي يشعر به الكثيرون هو الذي يولد لديهم حالة بالفرض للوضع القائم. إن بعضهم يعانون من إحباط وظيفي وسياسي من جراء محاولتهم تنفيذ بعض البرامج، ثم رؤيتهم لأنفسهم بعدها في موقف شديد الحرج بسبب القصور الذاتي، وبسبب فقدان الحماس، إن لم تكن المعارضة الحقيقية لتلك المحاولات من قبل رؤسائهم، ومن ثم، فهم لا يملكون حلاً سياسياً جاهزاً لحالة الإحباط لديهم رغم أنهم مقتنعون بالحاجة إلى التغيير. من المحتمل أن تستمر الرقابة البوليسية الصارمة على تشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات الطلابية، على مستوى عموم ليبيا، حائلاً دون تنظيم المعارضة في مواجهة التحالف المحافظ المسيطر."

"هناك عامل آخر من الواضح أنه يعمل لصالح القوى المحافظة في الوقت الحاضر، وهو يتمثل في رفع سقف التوقعات، على نطاق واسع بين عموم الليبيين، بأن الزيادة في عائدات ليبيا البترولية سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة لديهم. وقد بذل رئيس الوزراء مازق جهوداً مضنية من أجل خلق هذا الإحساس، ولو قدر له أن يتفد، ولو بعضاً من التحسينات التي وعد بها، فإن ذلك سيؤدي إلى تأجيل تشكل أية معارضة ذات قيمة للنظام. ومن جهة أخرى، فإن من شأن الاعتماد على الطرق التقليدية وعلى العناصر المحافظة، إذا ما أدى إلى تأجيل تحقيق تلك التوقعات، أن يجعل النعمة الحالية السائدة أشد تفاقماً لدى الأجيال الجديدة."

ثم يعرض التقرير، في الجزء الأخير منه، إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه كل من الملك وولي العهد ورئيس الوزراء حسين مازق في هذا الصراع بين الأجيال في ليبيا. فيقول بحق الملك إدريس:

"يبدو أن الملك، على الأرجح، يدرك المشكلة (القائمة بين الأجيال)، غير أنه اختار الأسلوب التقليدي لمواجهتها. وقد تمثلت استجابة الملك للإحساس المتنامي بالانتقادات الموجهة للبناء السياسي والاجتماعي في ليبيا في تجدد التأكيد على التعليم الديني، وفي تعيين "مجلس للعلماء".

١٢٢ أورد تقرير آخر للسفارة الأمريكية (مؤرخ في ١٥/٧/١٩٦٨ ويحمل الرقم الإشاري A-428. الملف 13-2 POL Libya عن الطلاب في ليبيا "أن جميع الطلاب في ليبيا يتلقون مكافآت شهرية بمعدل (٨) جنيهات، ما يوازي (٢٣) دولاراً لطلاب الثانويات، وبمعدل (٢٥) جنيهات أو ما يعادل (٧٠) دولاراً لطلاب الجامعة. يُضاف إلى هذا بالطبع أن بقية مصروفات الدراسة هي مغطاة بالكامل من الدولة".

وعلى الأغلب، فإن الملك لا يبدو متفهماً للأسباب الرئيسية لهذا السخط القائم في أوساط الأجيال الشابة المتعلمة."

أما فيما يتعلق بولي العهد الأمير الحسن الرضا السنوسي، فيقول التقرير:

"والشيء نفسه يمكن ذكره بالنسبة لولي العهد، رغم أنه أكثر تقدمية مما قد يعرفه عنه أي شخص. غير أن خلفيته، وبخاصة افتقاده للتعليم النظامي، واحتكاكه المحدود بالعالم الخارجي، لا تقدم أي ضمان بأنه أكثر من الملك التصاقاً بالتفكير السائد بين الأجيال الشابة المتعلمة، كما يلاحظ أن معظم المقرّبين منه هم من الفئة المحافظة. وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء بعيدون الآن عن السلطة، فليس هناك ما يدل على أن أيّاً منهم ينطبق عليه، بأي معنى من المعاني السياسية، القول بأنه "إصلاحي" أو "تقدمي"."

ثم يقول بحق رئيس الوزراء حسين مازق:

"على الأرجح، فإن مازق يدرك بشكل جيد مشكلة الصراع بين الأجيال في ليبيا. غير أنه، لأسباب شخصية وسياسية، اختار مواجهتها بأسلوبه الخاص. إن مازق سياسي شديد الدهاء، وهو يملك مقدرة خارقة على معرفة أين يكمن الخطر وكيف تُحدد مواجهته.^{١٢٣} وقد ينجح، فيما لو أبقى الملك عليه برئاسة الوزارة، في تحقيق توازن بين مختلف القوى المتصارعة في ليبيا، وذلك من خلال استمالة أكثر العناصر كفاءة وصحياً من الأجيال الجديدة لجانب الحكومة، كلما أمكن ذلك، ومن خلال إضعاف المعارضة بمختلف الأساليب إذا ما فشل بكسبها إلى جانبه. ومن ثم، فسوف يكون بمقدوره على هذا النحو المحافظة على التحالف القائم حالياً بين التجمعات القبلية والدينية والجهوية والعائلية التي يعتمد عليها النظام في الوقت الحاضر."

ثم يضيف التقرير:

"إن أموال البترول ربما تكون، لمزيد من الوقت، كافية للمحافظة على إسعاد سكان ليبيا القليلي العدد نسبياً، حتى لو لم يجر توزيع الدخول بينهم بشكل أكثر عدالة مما يتم الآن."

وبعد أن يعرّج التقرير على رأي لوزير الخارجية أحمد البشتي^{١٢٤} برئيسه مازق بأن الأخير (أعاد الزمن في ليبيا إلى الوراء ثلاثة عشر عاماً)، يواصل التقرير تقييمه لدور مازق قائلاً:

"وحتى لو رغب حسين مازق نفسه، في ظل توجيهات جديدة من الملك، بإدخال بعض الإصلاحات على النظام، فليس من الثابت أنه سيمثل قيادة سياسية تحظى بقبول لدى الأجيال الشابة. ففي الوقت الذي ما يزال فيه السيد مازق يحظى شخصياً بشعبية واسعة، وما يزال

١٢٣ ومع ذلك فلم يتردد السفير نوسوم نفسه بوصف مازق بشئ النعوت السلبية المناقضة لما ورد في هذا التقرير بسبب الموقف الذي اتخذ مازق إثر اندلاع المظاهرات في ليبيا في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧. راجع فصل "تداعيات حرب يونيو".

١٢٤ لم يكف البشتي عن محاولة النيل خفية، وفي أكثر من مناسبة، من رئيس الوزراء حسين مازق لدى سفيري بريطانيا والولايات المتحدة، كما أورد التقرير أن البشتي كان معجباً بشكل كبير برئيس الوزراء الأسبق محي الدين فكنيني.

الكثيرون من الشباب المتعلم يعتقدون أنه أفضل من يمكن أن يقود البلاد إلى مستقبل أكثر رخاء، فإن شعبيته في هذه الأوساط أخذت تضعف بسبب تصرفات بعض أنصاره السياسيين والأشخاص المعينين من قبله. وسوف يطال هذه الشعبية مزيد من الضعف إذا ما فشلت برامج التنمية في إرضاء حاجات ورغبات المواطنين."

ثم يواصل السفير نوسوم في تقريره:

"وإن الملك، بما عرف عنه من صعوبة تكهن لما يمكن أن يفعله،^{١٢٥} قد يكلف أحد الشباب (برئاسة الوزارة)، كما فعل من قبل في حالة فكييني حين تجاوز العناصر المحافظة. غير أنه من المشكوك به، أخذاً بالاعتبار الميول الأساسية لدى الملك، أن يقوم أي رئيس وزراء بالخروج عن الأنماط القائمة ثم يبقى بالحكم رغم ذلك. ولا يبدو، في الوقت الحاضر، أن هناك من بين العناصر التقليدية في المجتمع الليبي من بإمكانه أن يخلف مازق، وأن يكون أكثر شعبية أو أكثر كفاءة منه."

ثم يعود التقرير لتناول وضع القوى الجديدة المعارضة:

"ومن جهة أخرى، فإنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي زعيم يحظى بشعبية عالية يمكنه قيادة المعارضة وإشعال ثورة حقيقية ضد النظام الحالي.^{١٢٦} وفكييني، الذي حظي فترة بإعجاب المفكرين الشباب والطبقة العاملة، يبدو أنه قد فقد الآن كافة أنصاره، بسبب رفضه أن يلعب دوراً في الأحداث السياسية الحالية، وبسبب انزوائه، كما فعل ديغول، في مزرعته. لا شك بأن فكييني اعتقد أن القيادة (رئاسة الوزارة) سوف تعود إليه، دون بذل أي مجهود من جانبه، عندما يظهر فشل النظام القديم بقيادة مازق بالتعامل مع مشاكل العصر الحديث. غير أن فكييني لم يكن يتوقع بروز حسين مازق، بما انطوى عليه الأخير من قوة شخصية، واستعداد للتحديث، ودهاء سياسي. وإذا ما قدر لمازق أن يفشل، وحين يحدث ذلك، فإن فكييني سيكون قد ابتعد عن الصورة أمداً غير قصير، وسيكون عندئذ قد أخرج من حلبة الصراع، وغير كفؤ ليكون القائد (رئيس الوزراء) الذي يخلفه."

ثم يعود التقرير للحديث عن مستقبل مازق في رئاسة الوزارة:

"ومن ثم، فإنه ما لم تقع أية أحداث لا قبل بالتنبؤ بها، ك وفاة الملك أو وقوع تطورات خارجية يكون لها انعكاساتها على الوضع الداخلي الليبي، كالصراع العربي الإسرائيلي،^{١٢٧} فإن الفرص تبدو جيدة أمام مازق، أو أمام شخصيات أخرى تحمل الخلفية والميول نفسها، للبقاء في الحكم لبضع سنوات قادمة."^{١٢٨}

١٢٥ تشهد تقارير السفارة الأمريكية، على وجه الخصوص، أن هذه الصفة لدى الملك إدريس ظلت مصدر خوف وانزعاج كبيرين لدى سفراء أمريكا.

١٢٦ يبدو أن هذا الموضوع يشكل شاغلاً كبيراً لدى السفير نوسوم!

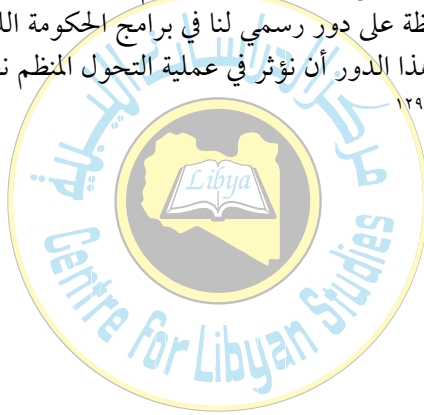
١٢٧ نأمل أن يلاحظ القارئ أن هذا التقرير أعد في مطلع شهر أغسطس ١٩٦٦ أي قبل وقوع حرب يونيو ١٩٦٧ بنحو عشرة أشهر، ولم تكن هناك أية نذر ظاهرة لتلك الحرب.

١٢٨ لم ينقصه سوى القول "حتى يتم إعداد البديل العسكري!"

ثم يخلص السفير نيو سوم ورفاقه في السفارة الأمريكية إلى النتائج والتوصيات التالية: "هناك خلاصات كثيرة يمكن استنتاجها، وهي تبدو ذات أهمية كبيرة بالنسبة لسياسة أمريكا المستقبلية في ليبيا:

الأولى: بينما يظهر أن "الأجيال الشابة المتعلمة" ما تزال عنصراً محدود الأهمية في الوضع الراهن، ولا تبدو كذلك متجانسة، فإنها تبشر بازدياد أهميتها بشكل مطرد، وعلى الولايات المتحدة أن تبذل كل جهد لكي تبقى على صلة جيدة مع هذه العناصر الشابة، وأن تتجنب ربط أنفسنا بالقيادات التقليدية الحالية إلى الحد الذي يجعلنا غير مقبولين لدى القيادات الواعدة للأجيال الشابة.

الثانية: إن الولايات المتحدة لها مصلحة حيوية في نجاح التنمية والتحديث في ليبيا، وإن مصالحنا في ليبيا سوف تتأثر سلباً وبشكل كبير بالنتائج السياسية التي يمكن أن تنجم عن فشل هذه العملية، ومن ثم فهناك مبررات سياسية واقتصادية لمساعدتنا للمحافظة على دور رسمي لنا في برامج الحكومة الليبية للتنمية، ولحاولاتنا من خلال هذا الدور أن نؤثر في عملية التحول المنظم نحو بناء سياسي يتمتع بقبول واسع.^{١٢٩}



١٢٩ نحسب أن السفير نيو سوم كان واضحاً من خلال هذا التقرير في دعوته لأن تعمل الولايات المتحدة على تغيير النظام السياسي القائم في ليبيا خدمة لمصالح أمريكا الحيوية.

تقرير أمريكي عن عام ١٩٦٦

في الأول من فبراير ١٩٦٧، بعث السفير الأمريكي في ليبيا ديفيد نيوسوم بتقرير مطول يقع في (١٢) صفحة^{١٣٠} ضمنه تحليلاً وتقييماً للنجاح الذي أحرز - من وجهة نظر السفارة - في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا كما حددتها الدراسة التي أعدت في عام ١٩٦٥ من قبل عدد من الوزارات المختصة Interdepartmental Contingency Study. كما تضمن التقرير إشارات للنهج الذي تنوي السفارة اتباعه خلال عام ١٩٦٧ من أجل تحقيق تلك الأهداف.

أهداف السياسة الأمريكية كما وردت في تقرير السفير نيوسوم هي:

- ١ - مساعدة ليبيا في المحافظة على استقلالها.
- ٢ - التصدي لنفوذ القوى المعادية لأمريكا في ليبيا.
- ٣ - دعم الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا.
- ٤ - المحافظة على حق أمريكا باستعمال قاعدة الملاحة.
- ٥ - حماية مصالح أمريكا الاقتصادية في ليبيا.
- ٦ - زيادة حصة أمريكا في الواردات الليبية.
- ٧ - توظيف العائدات النفطية من أجل الغير.

وفيما يتعلق بالهدف الأول (مساعدة ليبيا في المحافظة على استقلالها) أشار التقرير إلى عدد من الإنجازات التي تمت في سبيل تحقيقه والتي شملت:

- أ - إقامة علاقات فعالة مع الملك إدريس، الذي يظل في نظر التقرير، على الرغم من تقدم سنه وعزلته، صاحب القرار النهائي في كافة القضايا الجوهرية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.
- ب - قيام السفير نيوسوم، من خلال العديد من اللقاءات الرسمية وغير الرسمية مع الملك، بالتأكيد له على اهتمام وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على استقلال ليبيا ووحدتها أراضيها.

- ج- تعيين ضابط من سلاح الطيران الأمريكي بطبرق كضابط اتصال مع القصر وسلاح الطيران الملكي بقاعدة العدم بطبرق.
- د- قيام المستر جوزيف بالمر مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية بزيارة ليبيا خلال شهر يونيو من عام ١٩٦٦.
- هـ- قيام قطع من الأسطول الأمريكي السادس بخمس زيارات، وصفها التقرير بأنها ناجحة، لمدن طرابلس وبنغازي وطبرق خلال عام ١٩٦٦.
- و- تسليم قطع أسلحة للجيش الليبي في إطار برنامج المساعدات العسكرية Military Assistance Program (MAP). وقد أتاحت هذه الخطوة الاتصال بعناصر الجيش الليبي.

وقد أشار التقرير إلى أن الجهود الأمريكية في سبيل "تعزيز استقلال ليبيا"، من وجهة نظره، قد تعثرت بعض الشيء بسبب جملة من العوامل، عدد منها:

- حرص الملك الشديد على إبقاء وجهات نظره، والخطوات التي يزمع الإقدام عليها، غير معروفة من قبل أحد، بمن فيهم أقرب الناس إليه، حتى آخر لحظة.^{١٣١}
- ضعف المؤسسات والأجهزة التي تضطلع بمهمة الدفاع عن البلاد.
- وجود المحددات الدستورية، من وجهة النظر الأمريكية، التي تحد من التزام أمريكا بالدفاع عن ليبيا. (الإشارة هنا إلى الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين الليبية والأمريكية في عام ١٩٥٤ بشأن القاعدة).

أما عن خطة تحرك السفارة الأمريكية المزمنة لعام ١٩٦٧ فيتضمن التقرير:

- ١- السعي إلى توسيع دائرة الاتصالات بالليبيين.
- ٢- تشجيع السفارة البريطانية في ليبيا على التأكيد بصفة مستمرة، للملك وكبار السياسيين الليبيين، على أن بريطانيا، رغم سحبها لقواتها من ليبيا، سوف تظل ملتزمة بالدفاع عنها في مواجهة أي عدوان خارجي.^{١٣٢}
- ٣- مساعدة وتشجيع الحكومة الليبية على تقوية وتطوير قواتها المسلحة، وبخاصة سلاح الطيران الليبي.

١٣١ ظل الأمريكيان يشكّون في نوايا الملك والخطوات التي يمكن أن يقدم عليها حتى الأسابيع الأخيرة من عمر النظام الملكي. انظر ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "مشروع إعلان الجمهورية مجدداً" من هذا الفصل.

١٣٢ كشفت وثيقة سرية بريطانية أنه أثناء المحادثات الأمريكية/البريطانية التي جرت في أواخر عام ١٩٦٥ حول "إفريقيا والشرق الأوسط" قام الجانب البريطاني (وزير الدفاع والخارجية) بتسليم الجانب الأمريكي ورقة تتناول الكيفية التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتولى بالكامل المسؤوليات السياسية لبريطانيا في ليبيا. الوثيقة مؤرخة في ٣١/١٢/١٩٦٥ بالملف FO371/190132.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني للسياسة الأمريكية في ليبيا، والمتمثل في "التصدي لنفوذ القوى المعادية لأمريكا" فقد خص التقرير كلاً من "مصر" و"الاتحاد السوفيتي" كقوتين نشطتين - من خلال أصدقائهما في ليبيا - ضد المصالح الأمريكية. وقد لاحظ التقرير أن السوفييت كثفوا نشاطهم في منطقة بنغازي بشكل ملحوظ خلال عام ١٩٦٦، وأن المصريين كانوا نشطين بشكل خاص، وحققوا نجاحاً أكبر من السوفييت في استمالة الليبيين للعاطف مع وجهات نظرهم، رغم أن النفوذ المصري في ليبيا قد بدأ بصفة عامة بالانحدار.^{١٣٣} كما نبّه التقرير إلى أن القضية الفلسطينية، وما يسود بين عموم الليبيين من اعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن قيام إسرائيل، وبأنها تواصل دعمها، تظل تلون علاقات الأمريكيين بالليبيين، سواء الرسميون منهم أو غير الرسميين، وبالمجتمع الليبي بصفة عامة. ثم أشار التقرير إلى الجهود التي بذلتها السفارة خلال عام ١٩٦٦ من أجل التصدي لنفوذ هذه القوى، والتي تمثلت في:

١ - الاتصالات الواسعة التي قام بها موظفو السفارة ومكتب المعلومات الأمريكي وأعضاء البعثة العسكرية الأمريكية بشرائح واسعة من المجتمع الليبي، شملت رجال الأعمال والسياسيين والشباب الذي يمثلون قادة المستقبل في البلاد^{١٣٤} (إذ يمثل من هم دون سن الرابعة والعشرين أغلبية مطلقة بين السكان).

٢ - ساعدت الاتصالات الواسعة والمتواصلة التي يقوم بها السفير وعدد من رجال السفارة من خلال الزيارات، التي شملت أجزاء شتى وبعيدة من البلاد، ليس على زيادة حصيلة المعلومات الدقيقة عن جوهر التطورات في ليبيا فحسب، ولكنها أتاحت فضلاً عن ذلك فرصاً للتأثير على الأشخاص إلى حد ما، وعلى الأحداث. وفي عبارة التقرير:^{١٣٥}

"The increase in the number of the contacts provided the mission access to additional information and insights into developments in Libya, plus opportunities to influence individuals and to a degree events."

١٣٣ توقع التقرير أن يؤدي استبدال السفير المصري حامد حلمي صبور (الذي وصفه التقرير بأنه كان مهذباً ودمت الأخلاق وغير فعال) بسفير جديد هو صلاح الدين محمود بدر، إلى ازدياد النشاط السري والعلني للسفارة المصرية.

١٣٤ ومع ذلك فإن السفير نيسوم يزعم أن كافة هذه العيون الأمريكية الراصدة للأحداث والأشخاص في ليبيا لم تستطع أن تكتشف الملامح القذافي وجماعته الذين كانوا يخططون لانقلابهم - على الأقل - خلال السنوات منذ عام ١٩٦٤ وحتى ١٩٦٩ حسب ادعاءاتهم بأنفسهم. وتجدر الإشارة إلى أن السفير نيسوم يذكر في تقريره السالف الإشارة إليه بشأن "الأزمة الدستورية - ١٩٦٦" وفي تبرير متابعة تلك الأزمة، والحصول على معلومات بشأنها، مع ما يجمله ذلك من محاذير ومخاطر "غير أن مصالح أمريكا في ليبيا، وما يشكله الحصول على معلومات دقيقة حول هذه الأزمة من أهمية لهذه المصالح، بدا لنا مبرراً كافياً لركوب المخاطرة التي تصاحب حرصنا على الحصول على المعلومات الكافية بشأن هذه الأزمة". فـهل الحصول على معلومات بشأن هذه الأزمة أهم من الحصول على معلومات تتعلق بمجموعة عسكريين تخطط لانقلاب ذي توجهات "ناصرية" معروفة؟!

١٣٥ لا يخفى على القارئ من خلال هذه العبارة أن السفارة الأمريكية قد تجاوزت مهمة الحصول على المعلومات من خلال هذه الاتصالات، بل تجاوزتها إلى التأثير في الأشخاص والأحداث، وهو ما يتجاوز المهمة العادية للديبلوماسية.

٣- النجاح في إحضار عدد من عناصر "كتائب السلام" إلى ليبيا بعد أشهر من المفاوضات مع الحكومة بشأنهم.^{١٣٦} وقد توقع التقرير أن يكون بمقدور هذه العناصر التأثير في مجال جديد لم يكن متاحاً في الماضي وهو التعليم الإعدادي والثانوي، وعلى نطاق جغرافي أوسع.

وقد أشار التقرير إلى نية السفارة في أن تكثف خلال عام ١٩٦٧ من جهودها لمعرفة المزيد حول نوايا ونشاطات الحكومة المصرية في ليبيا، وأن توسع من دائرة اتصالاتها بالأجيال الشابة في البلاد.

أما بالنسبة لهدف "تعزيز الاستقرار الداخلي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا" فقد أشار التقرير إلى نجاح السفارة في تحقيق الخطوات التالية:

أ- اتخاذ الخطوات الأولى نحو تحقيق المزيد من "التنسيق المستمر" مع قوات الأمن. وقد تمثلت هذه الخطوات في توجيه الدعوة إلى عدد من قيادات جهاز الأمن لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وإرسال ضابطين من جهاز الأمن الداخلي في دورة تدريبية إلى أمريكا.^{١٣٧}

ب- إرسال (٣٠) طالباً للدراسة بالجامعة الأمريكية ببيروت على حساب برنامج AID الإقليمي.

وقد أشار التقرير إلى أنه، على الرغم من وجود عدد من "الخبراء الأمريكيين" في بعض الوزارات المهمة في الحكومة الليبية، فإن انخفاض عدد هؤلاء الخبراء قد حدّ من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التأثير في خطة ومشروعات التنمية في ليبيا. كما أكد على عزم السفارة على توسيع وتمتين علاقاتها بقوات الأمن وقياداتها.

وفيما يتعلق بهدف "المحافظة على حق الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال قاعدة ويلس"، فقد نبّه التقرير إلى أنه، على الرغم من الهدوء الذي يطبع العلاقات الليبية الأمريكية حول قاعدة ويلس"، فإنه ينصح بتوخي الحذر.

ونبّه التقرير للحادث الذي وقع بالقرب من منطقة الرماية والتدريب بالوطية،^{١٣٨} بالقرب

١٣٦ تكشف برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا أن المفاوضات بين الحكومة الليبية والحكومة الأمريكية عبر سفارتها بشأن استجواب أعداد من كتائب السلام إلى ليبيا قد بدأت منذ عام ١٩٦١. البرقية مؤرخة في ٢٨/٦/١٩٦١ وتحمل الرقم G-215 الملف المركزي PC/6-2861. 873.00 PC/6-2861.

١٣٧ لم يشر التقرير -وربما عن عمد- إلى وجود عدد كبير من ضباط الجيش من مختلف الرتب، في دورات تدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينهم معظم ضباط انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، فيما عدا الملازم معمر القذافي الذي حضر دورة تدريبية قصيرة في بريطانيا ما بين شهري إبريل وأغسطس ١٩٦٦. انظر "انقلاب بقيادة مخبر" للمؤلف.

١٣٨ هذه المنطقة "الوطية" مخصصة مسبقاً للقوات الأمريكية في قاعدة ويلس للتدريب على الرماية. وقد أدى الحادث المذكور إلى مقتل أحد المواطنين الليبيين بواسطة أحد الطيارين الأمريكيين الذي أخطأ هدفه التدريبي وأصاب بذخيرته خيمة قرية في منطقة التدريب. وقد أشار السفير نيوسوم، عندما قابل رئيس الوزراء مازق يوم ١٤/٣/١٩٦٦ للاعتذار عن هذا الحادث، إلى أن هذا هو الحادث الأول منذ تسع =

من الحدود التونسية، خلال النصف الأول من شهر مارس ١٩٦٦ والذي أدى إلى تجدد الانتقادات حول موضوع القاعدة على لسان بعض أعضاء البرلمان وفي الصحافة الليبية. كما نبّه أيضاً إلى أن ليبيا تظل حساسة لأية انتقادات تتردد في الخارج، وعلى الأخص من قبل مصر، بشأن وجود القواعد الأجنبية على أراضيها.

أما فيما يتعلق بالهدف التالي للسياسة الأمريكية في ليبيا، والمتمثل في "حماية المصالح التجارية الأمريكية"، فقد أشار التقرير إلى الدور الذي لعبته السفارة في الحيلولة دون نشر وتطبيق قانون الإكراه "Compulsion". وقد زعم التقرير أن البرلمان الليبي أقر هذا القانون، كما قام الملك بالتوقيع عليه في الأسبوع الأول من يناير ١٩٦٦، وأن هذا القانون كان يشكل تهديداً لنسف الأساس القانوني الذي تقوم عليه صناعة البترول في ليبيا (أي العلاقة القانونية بين الحكومة وشركات البترول). كما أشار التقرير نفسه إلى أن السفارة اتخذت زمام المبادرة لتشكيل اللجنة الاستشارية الأمريكية American Advisory Group مستهدفة تحسين مستوى التعاون والتفاهم المشترك بين السفارة ورجال الأعمال الأمريكيين في ليبيا. وتوقع التقرير بالنسبة لعام ١٩٦٧ أن تستحوذ بعض المشاكل في المجال النفطي على اهتمام السفارة، من ذلك:

- تأثير الصراعات بين مسؤولي وزارة شؤون البترول على الشركات.
- تأثير التغيير الذي يمكن أن يطرأ بسبب إبعاد وزير البترول الحالي (فؤاد الكعبازي).
- الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين عدد من الشركات الأمريكية الكبيرة (التي انضمت إليها شركة بريتش بترول يوم البريطانية) وبين الحكومة الليبية حول الأسعار المعلنة للبترول الليبي.
- قرار الحكومة الليبية المحتمل بإلغاء بعض حقوق الامتياز البترولية التي منحت خلال شهر فبراير ١٩٦٦ لبعض الشركات الأمريكية الصغيرة.

وقد أكد التقرير أن الهدف الأساس للسفارة سوف يتمثل في تحقيق ثقة مشتركة وتفاهم متبادل بين الحكومة الليبية وشركات البترول الأمريكية، وأن السفارة سوف تنصح الطرفين -كلما وجدت ذلك مناسباً- بحل المشاكل القائمة بالاتصال المباشر عبر القنوات القائمة، وتجنب "المناورات السياسية". كما أبدى التقرير مخاوف السفارة من "المقاطعة العربية" التي قد تنسحب على المزيد من الشركات الأمريكية، الأمر الذي بات يشكل تهديداً مستمراً للتجارة الأمريكية في ليبيا.

وأشار التقرير إلى الزيارة التي قام بها إلى ليبيا خلال شهر نوفمبر ١٩٦٦ وفد تجاري

= سنوات. انظر البرقية السرية المرسلة من السفير نيسوم بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٦ ذات الرقم . الملف A-423 POL. 2. Libya

أمريكي يتكون من سبعة أعضاء، كما نبّه إلى أن العديد من الدول الأخرى ورجال الأعمال فيها أخذوا يضاعفون جهودهم من أجل الحصول على حصة في السوق الليبية، الأمر الذي جعل المنافسة التجارية شديدة في هذه السوق. ونبّه التقرير كذلك إلى تراجع الصادرات الأمريكية إلى السوق الليبية إلى المركز الثالث بعد إيطاليا وبريطانيا خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٦٦، وأن نسبة حصّة أمريكا في الواردات الليبية مستمرة في التدهور. وقد أشار في هذا الشأن مرة أخرى إلى تناقص عدد المستشارين في الحكومة الليبية إلى أربعة فقط، رغم وجودهم في مواقع استراتيجية.

أما فيما يتعلق بالهدف التالي من أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا، والمتمثل في "توظيف عائدات النفط الليبي من أجل الغير (Utilization of Oil Revenues for Others)" فقد أوضح التقرير أن جهود السفارة في إقناع المسؤولين الليبيين بتوظيف جزء من عائدات بلادهم النفطية المتنامية،^{١٣٩} تعاطفت مع الفكرة المسيطرة على هؤلاء المسؤولين بأن مشروعات التنمية في بلادهم في حاجة إلى هذه الأموال، كما أنها اصطدمت كذلك بمشكلة نقص السيولة المتكررة عند الخزنة الليبية، ومن جهة ثالثة اصطدمت مع الإحجام التقليدي المعروف عن العرب في أن يعاملوا إخوانهم المحتاجين معاملة عادلة.^{١٤٠} كما أشار التقرير إلى مشكلة أخرى تتعلق بهذا الموضوع، وتتمثل في أن تقديم القروض إلى إحدى الدول العربية المحتاجة يستقبل عادة باستياء، بل وبغضب، من قادة ومواطني الدول الأخرى المتطلعة للحصول على مثل هذه القروض. وضرب لذلك مثلاً بأن تقديم المساعدات المالية إلى تونس أو الأردن سوف يجلب ردود فعل سلبية من جانب مصر. وأضاف التقرير أن السياسة المتحفظة للمسؤولين في بنك ليبيا ووزارة المالية تعيق بدورها مساهمة ليبيا الفعالة في المؤسسات المالية الدولية.

وأوضح التقرير أن السفارة سوف تسعى إلى تجديد وتكثيف جهودها خلال عام ١٩٦٧ لإقناع بنك ليبيا بالاحتفاظ بجزء أكبر من ودائعه الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن يقوم بتحويل جزء من ودائعه القصيرة الأجل إلى أخرى طويلة الأجل، وأن تسعى كذلك لإقناع الحكومة الليبية بزيادة مساهمتها بشكل ملموس في ميزانية وكالة غوث اللاجئين UNRWA، وأن تقدم مساهمات إلى بنك التنمية الإفريقي African Development Bank

١٣٩ سسلا حظ القارئ أن هذا الموضوع أصبح من الموضوعات البالغة الأهمية في أولويات أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا، وأن الأسلوب الذي وظفت به الحكومات الليبية المتعاقبة هذه العائدات، وبخاصة من أجل دعم الدول العربية والقضية الفلسطينية، كان أحد المآخذ الكبيرة لأمريكا على النظام الليبي.

١٤٠ من المعروف أن الأمريكان والإنجليز يشجعون هذا الإحجام، ويزودونه بكل الأسباب التي بمقدورهم، ثم يتظاهرون باحتجاجهم عليه واستنكارهم له، وللأسف، فما زالت الحكومات العربية تكرر الوقوع في هذا الفخ حتى يومنا هذا. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أخرى في هذا الخصوص وهي أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا، وما زالتا، حريصتين على أن تتم أية صورة من "العطاء العربي" إلى بقية الدول العربية بعلمها وبإذنها وتوجيهاتها وعبرهما.

وأن تشتري سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD وسندات الحكومة التونسية. أما بالنسبة للهدف الأخير للسياسة الأمريكية في ليبيا، والمتمثل في "جعل الليبيين يفهمون أهداف السياسة الأمريكية في العالم" Promotion of Libyan Understanding of U.S Global Objectives، فقد اعترف التقرير بمحدودية النجاح الذي حققته جهود السفارة في هذا المضممار. وقد أرجع التقرير هذا الأمر إلى عدّة عوامل تتعلق جميعها بطبيعة مواقف المسؤولين الليبيين وقدرات مؤسساتهم المحدودة، وإلى حساسيتهم الشديدة تجاه مواقف إخوانهم الأفارقة والعرب نحوهم، ورغبتهم في عدم إثارة مصر. وقد وصف التقرير موقف وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي في هذا الشأن بأنه اتسم بالفتح وسرعة التلقي.^{١٤١} وقد عزا التقرير إلى السفارة وجهود سفيرها قرار الحكومة الليبية بالتصويت ضد قبول الصين الشيوعية عضواً في هيئة الأمم المتحدة، وقرارها بزيادة مساهمتها في ميزانية UNRWA إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير خصص عدّة فقرات منه لحسين مازق وحكومته، وكان مما جاء في هذا الشأن:

"على الرغم من وجود شعور سائد، على نطاق واسع إلى حدّ ما، بأن حكومة مازق قد أصابها الإرهاق وتسرب إليها الفساد، فلا بد من الاعتراف بأن جزءاً كبيراً من النقد الموجه إلى حسين مازق ووزارته يرجع إلى حساسيات وحزازات شخصية وجهوية. كما لا بد من الاعتراف أيضاً بأنه توجد صعوبة كبيرة في العثور على بديل مقبول للسيد مازق."

كما خلص التقرير إلى أن السفارة سوف تبذل خلال عام ١٩٦٧ جهوداً خاصة للاقتراب من مازق، ولإقامة علاقة قوية معه، وذلك مع الاعتراف بأنه صاحب خبرة تنفيذية كبيرة، ومهارات سياسية، وأن حظوظه كزعيم سياسي على مدى بعيد كبيرة جداً.

"The Foreign Minister has been especially receptive to briefing by the Ambassador"

وقائع وتطورات - عام ١٩٦٧

في عام ١٩٦٧ دخلت وزارة حسين مازق سنتها الثالثة،^{١٤٢} وعلى الرغم من بعض مظاهر التملل الطلابي،^{١٤٣} والحساسيات الشخصية والجهوية التي طبعت علاقات النخبة الحاكمة، فقد بدت السنة الجديدة سنة واعدة للبلاد وللوزارة. ومن ثم فلم يكن غريباً أن تحفل الأشهر الأولى منها بالمزيد من الإنجازات، وأن تشهد العديد من التطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

(١) على الصعيد الداخلي:

- يمكن تسجيل الوقائع والتطورات التالية:
- أعلنت وزارة المالية ١٩٦٧/١/٢ عن إدراج (١٩) شركة أجنبية ضمن القائمة السوداء لمخالفتها لقواعد المقاطعة العربية لإسرائيل.
- أعلن في ١٩٦٧/١/٨ عن الانتهاء من وضع المخطط الخاص بتطوير مدينة بنغازي على مدى الخمسين عاماً التالية، وعرضه على مجلس الوزراء لإقراره في آخر شهر يناير ١٩٦٧.
- في خطوة غير مسبوقة، دعا رئيس الوزراء حسين مازق رجال الصحافة الليبية إلى منزله بطرابلس يوم ١٩٦٧/١/٢٥، وقد ناقش معهم مشاكلهم، كما استمع إلى ملاحظاتهم. وقد تركزت انتقاداتهم حول انخفاض مستوى مرتباتهم والرقابة الشديدة التي تمارس من الحكومة على الصحافة.
- في ١٩٦٧/١/٢٦ آلت إلى السلاح البحري الملكي كاسحتا ألغام بحرية كانتا مستأجرتين من الحكومة البريطانية. كما أعلن خلال شهر فبراير عن تعاقد الحكومة على شراء قطعة بحرية جديدة لصيانة وإصلاح قطع للسلاح البحري يتم استلامها في عام ١٩٦٨، كما تم شراء قطعة بحرية أخرى لاستعمالها كمرساة لكاسحتي الألغام.
- تم في ١٩٦٧/١/٢٧ تخريج دفعة جديدة قوامها (١٢٠٠) شخص من متدربي مركز

١٤٢ تعتبر وزارة حسين مازق أطول وزارات الحقبة النفطية.

١٤٣ عقد اتحاد طلبة ليبيا مؤتمراً عاماً في مدينة بنغازي خلال الفترة من ١٩٦٦/١٢/٣١ إلى ١٩٦٧/١/٢. انظر مبحث "اضطرابات ومطالب طلابية" من هذا الفصل.

التدريب الأساس بالجيش الليبي بتاجوراء، وقد صرح رئيس أركان الجيش الليبي اللواء نوري الصديق أن (٢٥٠) من هؤلاء المتخرجين سوف يشكلون نواة الكتبية السادسة/ مشاة الجديدة.

- أعلنت وزارة التربية والتعليم في ٥/٢/١٩٦٧ عن خطة جديدة لمحاربة الأمية على امتداد الخمس عشرة سنة التالية. (وكان الإحصاء السكاني العام الذي جرى في شهر يوليو ١٩٦٤ قد كشف أن نسبة الأمية بين السكان قد انخفضت من ٧٨,٥٥٪ في عام ١٩٥٤ إلى ٧٣,٠٤٪ في عام ١٩٦٤).
- أجريت في الفترة من ١ إلى ٦ مارس ١٩٦٧ الانتخابات التكميلية في منطقتي درنة وسرت، وقد فاز في الأولى إبراهيم السنوسي ساسي^{١٤٤} وفي الثانية الزناتي محمد الزناتي^{١٤٥}.
- صدر في ١٤/٣/١٩٦٧ قانون التجنيد الإلزامي، وقبل صدور هذا القانون كان الانخراط في الجيش تطوعياً.
- أقر البرلمان الليبي بالإجماع يوم ٧/٣/١٩٦٧ الميزانية العامة للدولة عن العام المالي ١٩٦٨/٦٧، وقد بلغ إجمالي اعتماداتها (٢٢٦) مليون جنيه ليبي، منها (١٠٥) مليون جنيه للميزانية العادية، و(١٠١) لميزانية التنمية، و(٢٠) مليون جنيه كاحتياطي، على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من ١/٤/١٩٦٧.
- صدر مرسوم ملكي في ٣٠/٣/١٩٦٧ بتعديل للدستور، ويقضي بزيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ من ٢٤ إلى ٤٢ عضواً.
- أجرى حسين مازق في ٤/٤/١٩٦٧ تعديلاً على تشكيلة وزارته، وكان أبرز مظاهر هذا التعديل إقصاء وزير شؤون البترول فؤاد الكعبازي واستبداله بخليفة موسى الذي كان يشغل منصب وكيل الوزارة.
- استلمت السلطات الجمركية في ٢١/٥/١٩٦٧ قاربي حراسة مسلحين سبق التعاقد على بنائهما مع الحكومة البريطانية.
- اعتمد مجلس الوزراء في ٤/٥/١٩٦٧ المذكرة المقدمة من "مجلس التخطيط القومي" بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للخطة الخمسية الثانية ١٩٦٩/٦٨ -

١٤٤ كان أحد المنافسين لإبراهيم ساسي في الدائرة الانتخابية بمدينة درنة أحمد بن سعود الذي سلفت الإشارة إليه، وقد أعلن عن تأسيس "الجبهة الوطنية الليبية" احتجاجاً على تزوير انتخابات أكتوبر ١٩٦٤.

١٤٥ الزناتي محمد الزناتي هو أحد أقارب الملازم معمر القذافي، وقد تولى بعد الانقلاب منصب أمين مؤتمر الشعب العام نحو سبع سنوات. وقد تردد أنه كان أحد قنوات الاتصال المبكرة بين رجال المخابرات الأمريكية في ليبيا وبين الملازم معمر القذافي.

٧٢/ ١٩٧٣. وقد تضمنت المذكرة أن الخطة الثانية تهدف إلى:

- ١- زيادة الإنتاج القومي، وبالتالي رفع دخل المواطن الليبي، مع تحقيق تقارب في الدخل بين فئات المواطنين، وخلق توازن إنمائي بين المناطق المختلفة بالمملكة.
- ٢- إعطاء الأولوية للاستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وفي زيادة عرض القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وإعطاء أهمية بالغة للصناعات البتروكيميائية، وتنمية الثروة السمكية.
- ٣- مواصلة الاستثمار في قطاعات الخدمة العامة.
- ٤- إعداد المواطن اللائق صحياً، المتطور فكرياً وثقافياً، المعترف بوطنه ودينه وقوميته.
- ٥- تحقيق استقرار اقتصادي، باتباع السياسات النقدية والمالية والتجارية اللازمة فيما بينها.

(٢) في المجال النفطي

يمكن في هذا المجال تسجيل الوقائع والتطورات التالية:

- تضاربت تقديرات خبراء البترول الأمريكيين العاملين في ليبيا لمستقبل إنتاج واحتياطي البترول فيها. فبينما توقع بعضهم أن يبلغ إنتاج البترول الليبي ذروته عام ١٩٦٩ بإنتاج يومي يصل إلى ٢,٥ مليون برميل ثم يأخذ في التدهور مع عام ١٩٧١، توقع آخرون منهم أن يتواصل اكتشاف المزيد من الآبار المنتجة، وبالتالي فإنه لن يبلغ ذروته إلا بعد مدة طويلة. وقد وصف أحد هؤلاء الخبراء أن البترول الليبي هو الأكثر ربحية لشركات البترول في العالم، وأنه يفضل من حيث التكلفة حتى بترول منطقة الخليج، إذ تزيد تكلفة نقل البترول الأخير على نظيره في ليبيا بنحو (٣٥) سنتاً.^{١٤٦}
- خصص البرلمان الليبي خلال جلسته التي عقدت يوم ٦/ ٢/ ١٩٦٧ نحو ثلاث ساعات لمناقشة سياسات الحكومة في المجال النفطي، وقد تعرض وزير الشؤون البترولية فؤاد الكعبازي خلال هذه المناقشة لانتقادات حادة على لسان عدد من أعضاء البرلمان.^{١٤٧}

١٤٦ التقرير السري المرسل من السفير الأمريكي نيوسوم بتاريخ ١٩٦٧/ ١/ ٢٠ ذا الرقم الإشاري A-309. الملف المركزي PET 2 LIBYA.

١٤٧ تحدر الإشارة إلى أن الوزير الكعبازي تعرض لحملة صحفية في جريدة "الرائد" قادها الصحفي عبد الرحمن الشاطر خلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٦٦. وقد عكست هذه الحملة في جانب منها الخلاف الدائر داخل وزارة شؤون البترول ما بين الوزير الكعبازي ومدير عام الوزارة محمد الجروشي. تراجع البرقيتان السريتان المرسلتان من السفارة الأمريكية ذواتا الأرقام الإشارية A-310، A-526 والمؤرختان في ١٩٦٧/ ١/ ٢٠، ١٩٦٧/ ٥/ ٣١. وقد ألح التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة رقم A-364 المرسل من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٦٧/ ٢/ ٢٣ أن الانتقادات التي تعرض لها الوزير الكعبازي في البرلمان كانت بمباركة مستترة من رئيس الوزراء مازق، الملف POL 1-2 LIBYA.

- احتجت الحكومة في ٢٦ / ١ / ١٩٦٧ لدى عدد من شركات البترول بشأن الأسعار المنخفضة المعلنة من قبلها للخام الليبي.
- افتتح الملك رسمياً في ١٤ / ٢ / ١٩٦٧ ميناء "الحريقة" النفطي بطبرق، ويجري من هذا الميناء الجديد شحن الخام القادم من حقل السرير التابع لشركتي بريتش بترولיום ونيلسون بنكوهانت عبر أنابيب بلغ طولها (٣٢٠) ميلاً.
- أعلنت شركة أوكسيدنتال الأمريكية عن اكتشاف نفطي جديد لها في منطقة أوجلة ويبلغ متوسط الإنتاج اليومي للبئر الجديد بنحو (١٠٦, ٦١) برميلاً. كما أعلنت الشركة في ٢ / ٦ / ١٩٦٧ عن اكتشاف بئر ثالث قدر إنتاجه اليومي بنحو (٤٣, ٠٠٠) برميل.^{١٤٨}

(٣) على الصعيد الخارجي

يمكن تسجيل الوقائع والتطورات التالية:

- قدمت الحكومة مطلع شهر يناير ١٩٦٧ مساهمة مالية لصندوق "لجنة تحرير إفريقيا".
- أعلنت الحكومة في ٢٠ / ١ / ١٩٦٧ تسمية عبد الرحيم النعاس الملحق التجاري بسفارتها في بروكسل مراقباً لدى السوق الأوروبية المشتركة.
- تم في طرابلس يوم ١ / ٢ / ١٩٦٧ إبرام اتفاقية تجارية مع جمهورية النيجر، وكان وفد تجاري نيجري وصل طرابلس طلباً لمساعدة مالية من ليبيا لتمويل عدد من المشاريع في مجالات الصحة العامة والمياه.
- شاركت ليبيا في مؤتمر وزراء الإعلام الذي انعقد في القاهرة في ١١ / ٢ / ١٩٦٧.
- شاركت ليبيا في اجتماعات مجلس الدفاع العربي الأعلى الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٦٧. وقد ضم الوفد كلا من وزير الخارجية (رئيساً) ووزير الدفاع ورئيس الأركان الليبي أعضاء. وشاركت ليبيا في اجتماعات المجلس ذاته الذي انعقدت في القاهرة في ١١ / ٣ / ١٩٦٧، كما ترأس وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي اجتماع جامعة الدول العربية الذي انعقد في القاهرة في أعقاب اجتماعات مجلس الدفاع العربي.
- شاركت ليبيا في اجتماعات وزراء المالية العرب الذي انعقد في القاهرة في ١٧ / ٢ / ١٩٦٧ وفي ٣ / ٤ / ١٩٦٧.

١٤٨ انظر ما ورد بشأن هذه الشركة في المجلد الرابع "حكومة محي الدين فكيني" وفي "انقلاب بقيادة خير"، و "انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي" للمؤلف.

- شاركت الحكومة في مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في أديس أبابا يوم ٢٨/٢/١٩٦٧.
- عقدت اللجنة الفنية لمؤتمر الشباب العربي اجتماعها الثامن بطرابلس خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ فبراير ١٩٦٧. وقد تناولت اللجنة خلال اجتماعها التحضيرات للدورة العربية الخامسة للألعاب الرياضية المنتظر عقدها في ليبيا خلال عام ١٩٦٩.
- افتتح يوم ٢٨/٢/١٩٦٧ معرض طرابلس الدولي. وقد أقامت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) لأول مرة جناحاً مشتركاً داخل المعرض. وأعلن رئيس اللجنة الاستشارية لدول المغرب خلال هذه المناسبة عزم دول المغرب على تأسيس شركة خطوط جوية مغاربية مشتركة في المستقبل القريب.
- في إطار التحضير لدورة الألعاب الرياضية العربية الخامسة المزمع عقدها في ليبيا خلال عام ١٩٦٩ سعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال شهر مارس للتعاقد مع (٧٠) مدرباً رياضياً من خارج ليبيا لنحو (١٥) لعبة رياضية، وكان نحو (٣٠) منهم من الولايات المتحدة الأمريكية. كما وجهت الوزارة الدعوة للملاكم العالمي المسلم محمد علي لزيارة ليبيا.
- استضافت الجامعة الإسلامية يوم ٥/٣/١٩٦٧ وفداً من مسلمي يوغسلافيا يضم خمسة أعضاء برئاسة كبير العلماء الشيخ سليمان كيمورا. استمرت زيارة الوفد عشرة أيام، وقامت الصحافة الليبية بتغطية الزيارة بشكل واسع، وقد تزامنت هذه الزيارة مع أخرى من وفد تجاري يوغسلافي.
- شاركت الحكومة في مؤتمر البترول العربي السادس الذي التأم في العاصمة العراقية بغداد منذ ٦/٣/١٩٦٧.
- كثفت الحكومة من جهودها في الاهتمام بالليبيين المقيمين في تشاد والنيجر وتشجيعهم على العودة إلى ليبيا.^{١٤٩}
- أعلن في ٢٤/٤/١٩٦٧ عن استئناف ليبيا وألمانيا الغربية العلاقات الدبلوماسية بينهما بالكامل. وكانت ليبيا قد سحبت سفيرها من ألمانيا عام ١٩٦٥ في استجابة جزئية لاقتراح مصري بقطع العلاقات الدبلوماسية مع (بون) بسبب اعترافها بإسرائيل وإقدامها على تزويدها بالسلاح.^{١٥٠}

١٤٩ انظر على سبيل المثال البرقية المرسلة من السفارة الأمريكية في تشاد بتاريخ ٣/٤/١٩٦٤ الرقم الإشاري A-94-13 LIBYA SOC والبرقية المرسلة من السفارة الأمريكية من نيامي بالنيجر بتاريخ ٦/٥/١٩٦٧ ذات الرقم A-133-13 LIBYA-POL.

١٥٠ ظلت ألمانيا الغربية تشكل المستورد الأول للنفط الليبي الخام منذ عام ١٩٦١. وقد فازت الشركات الألمانية بحصة بارزة من عقود الامتياز الجديدة التي أعلنت الحكومة عنها خلال شهر فبراير ١٩٦٦ وهي (١٠) عقود بين (٤١) عقداً. وقد أثارت هذه الحقيقة كثيراً من =

أمريكا تطلب مساعدات للأردن وتونس

يتبين من مطالعة تقرير^{١٥١} بعث به السفير الأمريكي نيوسوم، إثر مقابلة له مع الملك إدريس بطبرق يوم ١٦/٢/١٩٦٧ بحضور عدد من العسكريين الأمريكيين، أن أمريكا كانت حريصة على أن تحصل من ليبيا على مساعدات مالية لكل من الأردن^{١٥٢} وتونس. غير أن الملك لم يبد تجاوباً مع الاقتراح الأمريكي بحجة أن ليبيا ما تزال في حاجة إلى المزيد من الأموال لتوظيفها من أجل التنمية، ومن أجل الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات المصرية والجزائرية.

وخلال مقابلة ثانية مع الملك إدريس بالبيضاء يوم ١٧/٥/١٩٦٧^{١٥٣} عرج السفير نيوسوم على اقتراح الحكومة الأمريكية السابق المتعلق بالطلب من ليبيا تقديم مساعدة مالية للأردن. وردّ عليه الملك بأنه قد أحال الاقتراح على الحكومة طالباً رأيها، وأن الحكومة أفادته بأن ليس بمقدورها تقديم مساعدة مالية للأردن إلا في حدود نصف مليون جنيه ليبي. وقد طلب الملك أن يبقى الموضوع بعيداً عن الصحافة لأن ليبيا تلقت طلبات مماثلة بالمساعدة المالية من كل من مصر وتونس والمغرب وما تزال في انتظار الرد الليبي عليها.

= التعليقات يومذاك، حتى أن مجلة *Petroleum Intelligence Weekly* ادعت في عددها الصادر في ٢٨/٢/١٩٦٦ أن حكومة (بون) مارست ضغوطاً على الحكومة الليبية لمصلحة الشركات الألمانية لأن ألمانيا كانت حينذاك تستورد نحو ٣٨٪ من صادرات ليبيا من البترول الخام.

١٥١ التقرير المؤرخ في ٢٤/٢/١٩٦٧ ويحمل الرقم الإشاري A-374 الملف POL. 24649.

١٥٢ وصل إلى طرابلس يوم ٥/٣/١٩٦٧ محمد نزال الرموشي سفير الأردن السابق في ليبيا يحمل رسالة خاصة من الملك حسين، وقد استقبل الضيف الأردني من قبل الملك بطبرق يوم ٨/٣/١٩٦٧.

١٥٣ انظر التقرير المرسّل إلى واشنطن المؤرخ في ٢٢/٥/١٩٦٧ ويحمل الرقم A-519 بالملف POL 2 LIBYA.

شؤون ليبية - أمريكية أخرى

لم يقتصر الحديث بين الملك إدريس والسفير نيوسوم خلال لقائهما في طبرق (١٦/٢/١٩٦٧) والبيضاء (١٧/٥/١٩٦٧) على موضوع طلب المساعدة المالية للأردن، فقد تناولا عدداً من الموضوعات الهامة الأخرى:

- عبّر الملك في المقابلة الأولى بشكل صريح عن رغبة ليبيا في بناء سلاح جوي قوي، مؤملاً أن تكون الولايات المتحدة على استعداد لتزويد ليبيا باحتياجاتها التي سوف تقوم بدفع ثمنها. وقد أشار السفير في نبرة تحذيرية، إلى أن بناء مثل هذا السلاح يحتاج إلى وقت طويل، والكثير من الأموال والرجال.
- عاد السفير في المقابلة الثانية ليبلغ الملك أن الحكومة الأمريكية اتفقت مع الحكومة الليبية على تسليمها (١٠) طائرات مقاتلة حديثة خلال عام ١٩٦٨، وأن الحكومة الأمريكية تعهدت بتدريب الأطقم اللازمة لهذه الطائرات وإجراء الصيانة لها.
- انتهز السفير فرصة المقابلة الثانية وأبلغ الملك أنه يعتزم أن يثير في اليوم التالي خلال لقاء له مع رئيس الوزراء حسين مازق موضوع الخبرة الفنية الاستشارية التي بمقدور أمريكا ومواطنيها تقديمها إلى ليبيا. وبعد أن وصف السفير موقف الحكومة الليبية من هذا الموضوع بقوله إنه اتسم بالاهتمام والتعاون، عبّر عن شعوره بأن هناك المزيد الذي يمكن القيام به في هذا المجال، منبهاً إلى أن التوازن في التعاون الاقتصادي والفني الذي تنشده ليبيا تحقيقه معرض للاختلال في ضوء الأعداد الكبيرة من الأشخاص القادمين إلى ليبيا من مختلف البلدان، بما في ذلك البلدان الشيوعية، مشيراً إلى أنه قد ناقش هذا الموضوع مع المسؤولين في واشنطن خلال زيارته الأخيرة لها، وأنه على يقين بأن هذا الموضوع سوف يثار معه مجدداً خلال زيارته القادمة لواشنطن.^{١٥٤}
- عندما استفسر الملك عما يعنيه السفير بالأشخاص القادمين للعمل في ليبيا من دول شيوعية، أشار السفير إلى الاتفاق الذي أبرمته الحكومة الليبية مؤخراً بشأن استقدام (٤٠٠) أربعائة يوغسلافي للعمل في ليبيا. وعلّق الملك بأنه ليس لديه علم بمقدم هذا العدد الكبير.

١٥٤ كان السفير نيوسوم قد بعث تقريراً سرياً إلى واشنطن بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٦ (يحمل الرقم الإشاري POL. 15 LIBYA الملف A-418) وأورد فيه أن إجمالي عدد الخبراء الأجانب الذين استعانت بهم الحكومة الليبية في مختلف المجالات (التعليم، الصحة، الزراعة، الأشغال العامة، والتخطيط وغيرها) بلغ (٢٢٤٥) خبيراً. وقد حفلت الوثائق السرية للخارجية الأمريكية المفرج عنها (١٩٦٥-١٩٦٦) بتقارير ومراسلات عديدة تعبر عن انزعاج الإدارة الأمريكية من التغلغل السوفيتي، ودول أوروبا الشرقية في السوق الليبية.

• لم يفت الملك خلال المقابلة الثانية أن يعبر للسفير الأمريكي عن تبرمه واستيائه الشديد من دور النظام المصري في ليبيا، وأنه لولا انشغال عبد الناصر بالحرب في اليمن لكانت تهديداته أكبر.

وعندما سأل السفير الملك عما إذا كان يعتقد بأن ثروة ليبيا النفطية قد خففت من الأخطار المصرية على ليبيا، أجابه بأن الأمر قد يكون كذلك، غير أنه يعتقد بأنه ما تزال في البلاد شرائح من المجتمع لم تستفد من ثروة البترول، وأن هذه العناصر ما تزال في حالة تدمير.

نسخة الكترونية

زائر بريطاني صديق للملك

وصل إلى الشق الشرقي من ليبيا خلال النصف الأول من شهر إبريل ١٩٦٧ البروفسور البريطاني "نورمان أندرسون" وعقيلته، وكانت تربطه بالملك إدريس صداقة قديمة. وقد ألقى البروفسور الزائر محاضرة في الجامعة الإسلامية حول "الاتجاهات الحديثة في القوانين الإسلامية".

واستقبل الضيف وعقيلته من قبل الملك والملكة فاطمة، ومن قبل رئيس الوزراء حسين مازق. وقد بعث المستر وكفيلد من السفارة البريطانية في بنغازي إلى السفير البريطاني في طرابلس تقريراً عن الزيارة كان مما جاء فيه منسوباً إلى البروفسور أندرسون:^{١٥٥}

- لم يعبر الملك لضييفه عن أي مشاعر معادية لولي العهد، بل قال عنه إنه شخص طيب، غير أنه لم يخف ضيقه به. ومن جهة أخرى تحدث الملك باهتمام عن (المهدي الصديق الرضا) ابن أخ ولي العهد. كما أن الملكة من جانبها كانت تتحدث بنفس الطريقة عن (عمر العربي السنوسي) الذي كان يدرس في بريطانيا يومذاك.
- نسب الملك بشكل قاطع إلى الملكة فاطمة فكرة إعلان النظام الجمهوري في ليبيا.
- عبّر الملك عن مخاوفه من النظام المصري، و"الدور المخابراتي" الذي يقوم به المدرسون المصريون في ليبيا.
- أشارت الملكة أنها والملك بحثا موضوع منح اليهود المقيمين في ليبيا منذ مدة طويلة الجنسية الليبية، وأن الملك أصدر توجيهاته إلى رئيس الوزراء مازق بهذا الخصوص.

اضطرابات ومطالب طلابية^{١٥٦}

عندما حلت الذكرى الأولى لأحداث الطلبة الدامية التي وقعت في يناير ١٩٦٤ اتجه سلوك الغالبية الساحقة من الطلاب إلى إحياء هذه الذكرى بالاعتصام على عقد اجتماعات طلابية داخل المدارس والمعاهد. خرجت بعض المدارس عن هذا الإجماع، من بينها مدرستا "الأبيار" (شرقي ليبيا) و"صبراتة" (غربي ليبيا) حيث لجأ الطلاب فيهما إلى أساليب التعبير الصاخب العنيف، الأمر الذي حدا بالسلطات الحكومية إلى أن تأمر بإيقاف الدراسة في هاتين المدرستين.

استوجبت هذه الخطوة الحكومية ردة فعل في أوساط الطلبة، فقد أعلنوا الإضراب العام عن الدراسة، كما شاركهم بعض زملائهم الدارسين في الخارج بالاعتصام في سفارات ليبيا في كل من مصر وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وقد تمثلت مطالب الطلاب خلال تلك الأحداث في:

- إعادة فتح مدرستي صبراتة والأبيار.
- السماح بتشكيل اتحاد طلابي.

وفضلاً عن ذلك فقد ضمّن المعتصمون قائمة مطالبهم مطلباً سياسياً يدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية بسبب اعترافها بإسرائيل.

وفيما تركت الحكومة موضوع "العلاقة مع ألمانيا" للبرلمان كي يبت فيه باعتباره صاحب الاختصاص، كما لم تمنع في الاستجابة لمطلب الطلاب المتمثل في الإذن باستئناف الدراسة في الجامعة وفي مدرستي صبراتة والأبيار، فقد رفضت الاستجابة لمطلب السماح بتشكيل اتحاد لطلبة ليبيا حتى على مستوى طلبة الجامعة، ناهيك عن اتحاد عام يضم كافة الطلاب الليبيين في الجامعة وفي الثانويات كما تنادي بذلك بعض القيادات الطلابية.

مع مجيء حكومة حسين مازق واصلت القيادات الطلابية جهودها ومساعدتها للحصول على موافقة السلطات الحكومية على تأسيس اتحاد عام يضم كافة الطلاب الليبيين من خلال مقابلة المسؤولين في الجامعة وفي وزارة التعليم والتربية، ومن خلال مقابلة رئيس الوزراء

^{١٥٦} بسبب قلة المادة المنشورة حول الحركة الطلابية خلال هذه الحقبة، فقد اضطررنا للاعتداد على ما ورد في التقارير السرية للخارجية البريطانية والأمريكية، وقد حاولنا التحقق من صحة المعلومات الواردة بها من خلال الاتصال الشخصي والإفادات الشفهية لبعض معاصري تلك الأحداث. من بين التقارير الأمريكية السرية التي تناولت الاضطرابات الطلابية خلال الحقبة منذ أواخر عام ١٩٦٦ التقرير رقم A-35 (٨ صفحات) المؤرخ في ١٩٦٧/١/٤ الملف POL 13-2 LIBYA والتقرير رقم A-36 (٦ صفحات) المؤرخ في ١٩٦٧/٢/٨.

حسين مازق مرتين، الأولى خلال شهر ديسمبر ١٩٦٥ والثانية خلال شهر فبراير ١٩٦٦، غير أن جميع هذه المساعي باءت بالفشل.

في ١٩ أكتوبر ١٩٦٦، وبدون موافقة السلطات، عقد الطلاب مؤتمراً كبيراً بمدرج أحمد رفيق بكلية الآداب بالجامعة الليبية في بنغازي، وقد شارك في المؤتمر نحو (٥٠٠) طالب من كليات التجارة والآداب والحقوق وفروع الخارج وروابط الداخل. وتم خلال المؤتمر تقديم مشروع دستور للاتحاد العام (٢٩ صفحة باللغتين العربية والانجليزية) وتم تشكيل الهيئة التنفيذية واللجنة المركزية. وقد طالب المجتمعون الحكومة بالاعتراف بالاتحاد العام لطلبة ليبيا الذي لا يضم طلاب الجامعة فحسب، ولكن طلاب الثانويات أيضاً، وهدد المؤتمر الحكومة، في حالة عدم موافقتها على مطلبهم، بالدعوة إلى إضراب عام، كما دعا المجتمعون إلى عقد مؤتمر ثان لهم في أواخر عام ١٩٦٦.^{١٥٧}

وفي أواخر نوفمبر ١٩٦٦ دعا رئيس الجامعة الأستاذ مصطفى بعيو مجلس الجامعة إلى اجتماع من أجل تقدير الموقف وكيفية معالجته، وكان من رأي عدد من المسؤولين في الجامعة أن التحرك الطلابي يجد مباركة ودعمًا خارجياً، وعلى الأخص من مصر، وأن الهدف النهائي الخفي للقيادات الطلابية هو تأسيس حزب سياسي يشكل الطلاب قاعدته السياسية.

مرة ثانية، وبدون إذن سلطات الجامعة، عقد مساء يوم ٣١/١٢/١٩٦٦ المؤتمر الثاني لاتحاد عام طلبة ليبيا بمدرج أحمد رفيق بكلية الآداب بالجامعة الليبية في بنغازي، وقد حضر المؤتمر نحو (٥٠٠) طالب، ولم يشارك في أعمال المؤتمر من الخارج سوى مراقب واحد من الحركة الطلابية بالكويت.

لم تقتصر قيادات الاتحاد، التي غلبت عليها التوجهات الحزبية والناصرية،^{١٥٨} على معالجة القضايا الطلابية والمحلية، فتجاوزتها إلى شتى القضايا السياسية، فقد عبرت من خلال خطبها وبياناتها عن مناصرة كفاح الشعب الفيتنامي، كما شنت هجوماً على كل من الرئيس التونسي بورقيبة والملك الأردني حسين. وقد أدى انزلاق قيادة الاتحاد في هذا الاتجاه إلى فقدان معظم المشاركين في المؤتمر لحماسهم لاستمرار المؤتمر في أعماله، ومن ثم فلم يأت اليوم الثالث للمؤتمر (٢/١/١٩٦٧) حتى كان عدد المشاركين في أعماله قد انكمش إلى نحو (٣٠) طالباً. وقد لوحظ طوال أيام انعقاد المؤتمر الثلاثة أن إدارة الجامعة لم تظهر أي رغبة في التدخل، كما أن سلوك رجال الأمن اتسم بالانضباط التام.

١٥٧ وفقاً لأدبيات الحركة الطلابية فإن المؤتمر الأول للاتحاد عقد في طرابلس يوم ١٧/١٢/١٩٦٦ ولا يعرف الكثير عما دار في هذا المؤتمر.
١٥٨ برز خلال هذا المؤتمر من القيادات الطلابية اسم الطالب جمعة الفرجاني أحد أعضاء حركة القوميين العرب. وقد ورد بكتاب "حركة القوميين العرب" لباسل الكبيسي أن قيادة الحركة قررت "فتح آفاق تنظيمية جديدة للحركة، وذلك بتجنيد عدد من الطلاب من مختلف الأقطار العربية، وقد أرسلت الحركة هؤلاء الطلاب في أواخر الخمسينيات ليقوموا ببناء منظمات في ليبيا والسودان واليمن الجنوبي العربي." (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥)، ص ٩٦.

ورغم عدم اعتراف الحكومة بالاتحاد الطلابي، فقد واصلت قياداته نشاطها على القاعدة الطلابية في مدينتي بنغازي وطرابلس على امتداد الأسابيع الخمسة الأولى من عام ١٩٦٧ والذي تمثل في تنظيم المظاهرات والاعتصامات بهدف إجبار الحكومة على الاعتراف بشرعيته.

- فخلال يومي ١٩-٢٠ من يناير نظم نحو (٢٠) طالباً اعتصاماً بمبنى الإدارة العامة للجامعة في بنغازي، وكان الطلاب المعتصمون يطالبون بإعادة أحد زملائهم إلى الدراسة بعد أن جرى طرده من كلية الآداب بسبب توجيهه السباب إلى عميدها.
- خلال أيام ٢٩-٣١ من نفس الشهر شارك ما بين (١٥٠) و(٢٠٠) طالب في اعتصام آخر وسط شارع الاستقلال أحد الشوارع الرئيسية بمدينة بنغازي. وقد طالب المعتصمون بإعادة زميلهم المطرود (عاشور بعيص) واعتراف الحكومة بشرعية اتحاد عام طلبة ليبيا.

وقد استخدم الطلاب المعتصمون وسط شارع الاستقلال في يوم ٣٠ / ١ / ١٩٦٧ مكبرات الصوت، وألقوا عدداً من الكلمات والخطب. وقد طالب أحد المتحدثين الحكومة بالسماح لهم بتأسيس اتحاد عام يضم جميع طلاب ليبيا، ويتعاون مع بقية الاتحادات الطلابية العربية من أجل الدعوة إلى القومية العربية، كما طالب بإزالة القواعد الأجنبية من فوق الأراضي الليبية. ومنذ اليوم الثاني للاعتصام أخذ عدد المشاركون فيه يتناقص إلى أن بلغ نحو (٣٠) طالباً فقط. وقد لعبت بعض القيادات الرسمية المحلية في مدينة بنغازي^{١٥٩} دوراً مهماً في إقناع الطلاب بإنهاء اعتصامهم، وقد سجل لقوات الأمن ممارستها لدرجة عالية من الانضباط خلال هذه الأحداث.

منذ مطلع شهر فبراير ١٩٦٧ شرعت قيادات الاتحاد في التحرك من خلال القاعدة الطلابية في طرابلس:

- ففي ١ / ٢ / ١٩٦٧ نظم طلاب كلية الهندسة ومعهد الدراسات الفنية العليا بطرابلس إضراباً عن الدراسة.
- وفي ٢ / ٢ / ١٩٦٧ انضمت الطالبات بمعهد المعلمات في طرابلس إلى الإضراب.
- وفي نفس اليوم شرعت إحدى مدارس البنات بطرابلس في تسير مظاهرة قامت خلالها الطالبات بتكسير نوافذ المدرسة وإلقاء الحجارة على الشرطة.

من جهة أخرى كان من بين النتائج السلبية التي ترتبت على المؤتمر الطلابي الذي انعقد

١٥٩ كان من بين هذه القيادات عبد الحميد الدلاف محافظ بنغازي، والطائفة البيجو عميد البلدية، والزعيم معزيق حمودة حكمدار البوليس بالمحافظة، وامبارك السوسي عضو مجلس الشيوخ.

في بنغازي من ٣١/١٢/١٩٦٦ إلى ٢/١/١٩٦٧ بروز إنقسام في قيادة الحركة الطلابية على أساس حزبي، ما بين مجموعة القوميين والناصريين والبعثيين من جهة والإسلاميين من جهة أخرى، وقد شهد اليومان الأخيران من أيام المؤتمر انسحاب أعداد كبيرة من المشاركين فيه بتأثير هذا الانقسام.

ويبدو أن عناصر المجموعة الثانية (ذات التوجه الإسلامي) واصلت نشاطها المناهض للقيادة المسيطرة على الاتحاد. وقد قامت هذه العناصر خلال يومي ١٩ و ٢٠ يناير ١٩٦٧ بتوزيع منشور باسم "لجنة المعارضة الطلابية" تعلن فيه مقاطعتها للاعتصام الذي نظم يومذاك داخل مبنى إدارة الجامعة في بنغازي، كما شكك المنشور في نوايا قيادة الاتحاد التي وصفها "بالحرس الأحمر"، ودعا القاعدة الطلابية إلى التسليح بالوعي والتصدي لمن وصفهم بأنهم لا يريدون الخير للشعب الليبي. كما تردد أن بعض عناصر هذه المجموعة حاولت التصدي فعلاً للطلبة المعتصمين وسط شارع الاستقلال خلال أيام ٢٩-٣١ من يناير ١٩٦٧ وطلبت من الشرطة السماح لهم بفض الاعتصام غير أن الشرطة رفضت إعطائهم الإذن.

وفضلاً عن ذلك، فعندما حاولت قيادة "الاتحاد العام لطلبة ليبيا" عقد اجتماع للطلبة في الجامعة ببنغازي يوم ٤/٢/١٩٦٧ تصدت العناصر الطلابية المعارضة مرة أخرى لهذه المحاولة وعملت على إفشال الاجتماع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد الطلاب المشاركين فيه بشكل كبير، ومع ذلك فقد أصرت قيادة الاتحاد على السير في تنظيم الاجتماع، وحددت مطالبها في:

- إطلاق سراح جميع الطلبة المحتجزين نتيجة الاضطرابات التي وقعت في طرابلس.
- الاعتراف باتحاد عام يضم طلبة الجامعة كمرحلة أولى.
- إلغاء جميع الامتحانات عدا الامتحانات النهائية.
- تحسين البيئة الدراسية والمعيشية بالجامعة وبيوت الطلاب.

من جهة أخرى واصل الطلاب في منطقة طرابلس إضراباتهم واعتصاماتهم:

ففي ٥/٢/١٩٦٧ قامت مظاهرة طلابية سلمية في طرابلس شارك فيها نحو (١٢٥) طالباً من الجامعة والمدارس الثانوية. وقد حالت الشرطة دون انضمام المزيد من المتظاهرين إليها من طلاب المدارس الإعدادية.

شهدت منطقة تاجوراء بالقرب من مدينة طرابلس يوم ٦/٢/١٩٦٧ مظاهرات طلابية، كما واصل الطلاب في الجامعة وفي المدارس الثانوية إضرابهم عن الدراسة.

لقد وجدت الحكومة نفسها، منذ مرحلة مبكرة، في حيرة بين الاستجابة للمطالب الطلابية، التي اعتبرتها عادلة ومقبولة (كالسماع لهم بتأسيس اتحاد عام يضم طلبة الجامعة

بمختلف كلياتها، والعمل على تحسين الظروف الدراسية والمعيشية للطلاب المتمثلة في تحسين وضع المكتبات وبيوت الطلاب)، وبين حرصها على إبعاد العناصر التي تعتبرها مثيرة للشغب وذات توجهات حزبية من السيطرة على الاتحاد وعلى الحركة الطلابية وتوظيفها لخدمة أهدافها السياسية والحزبية الخاصة.^{١٦٠}

غير أنه، أمام إصرار القيادات الطلابية على مطالبها، واستمرار تحريضها للقاعدة الطلابية على الإضراب عن الدراسة، لم تجد السلطات الحكومية بداً، وحرصاً منها على تجنب انفلات الأمور وخروجها عن السيطرة، من التحرك لمواجهة الموقف ببعض الحزم والحسم. وقد تمثل ذلك في إقدام قوات الأمن في مدينة بنغازي يوم ١٩٦٧/٢/٦ باحتجاز نحو (٥٠) طالباً. وتم على الفور إطلاق سراح نحو أربعين منهم، فيما بقي العشرة الباقون رهن الاعتقال. كما أصدرت إدارة الجامعة دعوة إلى الطلاب بالانتظام في الدراسة، وهددت من يتغيب منهم عن الدراسة منذ السادس من فبراير ١٩٦٧ بدون عذر مقبول بالفصل من الدراسة. وتؤكد التقارير أن استجابة الطلاب لدعوة إدارة الجامعة كانت عالية، فقد شهدت مدرجات الدراسة انتظاماً في حضور الطلاب منذ السابع من فبراير ١٩٦٧. أما الطلاب العشرة المعتقلون^{١٦١} فقد عوملوا معاملة حسنة، ولم يتعرض أي منهم حتى للحبس الانفرادي.

من بين الوثائق السرية الأمريكية الكثيرة التي تناولت الاضطرابات الطلابية التي شهدتها تلك الحقبة؛ هناك برقية سرية بعث بها السفير نيوسوم إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣ تناول فيها ما دار بين أحد موظفي السفارة الأمريكية وبين علي وريث^{١٦٢} بشأن الاجتماع الذي تم بمدينة طرابلس يوم ١٩٦٧/٢/٢٧ واستمر ساعة ونصف الساعة، بين رئيس الوزراء حسين مازق وثلاثة من قيادات المجتمع الطرابلسي هم:

- إبراهيم الغويل: وقد وصفه التقرير بأنه محام وطني شاب وعضو لمجلس إدارة جمعية الفكر بطرابلس.
- محمود الخوجة: عميد بلدية طرابلس الجديد وسفير ليبيا السابق بالقاهرة.
- أحمد الحصائري: أحد الشخصيات البارزة في طرابلس ووزير مالية سابق ومدير معرض طرابلس الدولي.

١٦٠ يجمع المعاصرون لتلك الأحداث، وكذلك الوثائق السرية للسفارتين الأمريكية والبريطانية، أن رئيس الوزراء حسين مازق لعب دوراً هاماً في معالجة الاضطرابات الطلابية بدرجة عالية من الحكمة وبعد النظر، كما أن قيادات الشرطة وأجهزة الأمن مارست بدورها الكثير من ضبط النفس والابتعاد عن العنف.

١٦١ يبدو أن عدد الطلاب المعتقلين بين طرابلس وبنغازي بلغ ثمانية عشر طالباً.

١٦٢ البرقية تحمل الرقم الإشاري A-388 موجودة بالملف المركزي POL 13-2 LIBYA.

١٦٣ وصفت البرقية علي وريث بأنه من العناصر الوطنية الشابة المعروفة بانتقادها للنظام، وهو ينتمي للمعارضة الوطنية الوليدة، وعضو بمجلس إدارة جمعية الفكر بطرابلس. وهو صهر المحامي إبراهيم الغويل.

يقول السفير نيوسوم في برقيته إنه، وفقاً لما نقله له علي وريث، لم يقتصر البحث خلال ذلك الاجتماع على المظاهرات الطلابية التي شهدتها مدن طرابلس وبنغازي مؤخراً، وقضية إطلاق سراح الطلبة المقبوض عليهم، وإنما تجاوز ذلك إلى بحث مشكلة الطلبة بصفة عامة. وقد نسبت البرقية إلى علي وريث قوله بأن الغويل، الذي سبق أن كان في الماضي متحدثاً باسم الطلاب، ذكر خلال الاجتماع أن الطلاب خففوا سقف مطالبهم وحصروها في المطالبة بالسماح لهم بإنشاء اتحاد طلابي عام ليس من الضروري أن يضم طلاب الثانويات، وأن الطلاب يحسون بالندم على المصاعب والقلق التي ترتبت على المظاهرات التي قاموا بها. كما نسبت البرقية إلى الوريث قوله بأن المجتمعين أجمعوا على وجود "أياد أجنبية" كانت تقوم بتحريك الطلاب.

كما أوردت البرقية أن رئيس الوزراء حسين مازق عبّر من جانبه عن استعداد الحكومة للموافقة على تأسيس اتحاد عام يضم جميع طلاب الجامعة ويقتصر عليهم، وأن الحكومة لا تمنع في إطلاق سراح عدد من الطلاب الذين اعتقلتهم أجهزة الأمن. كما عبّر عن استعداد الحكومة أن تنظر أيضاً في المطالب الأخرى للطلاب دون الالتزام بموعد معين في هذا الصدد.

ولم تمض أيام قلائل على ذلك الاجتماع^{١٦٤} (١٩٦٧/٢/٢٧)، ومع حلول عيد الفطر، حتى كانت السلطات قد أطلقت سراح جميع الطلاب المعتقلين وعادوا إلى الدراسة، عدا واحداً منهم كان قد وجّه سباً لاذعاً لعميد كلية الآداب بينغازي أثناء أحد اجتماعاته بالطلاب المضربين. وبذا أسدل الستار على هذا الفصل الجديد، وإن لم يكن الأخير من الاضطرابات الطلابية خلال العهد الملكي.

وقد علق تقرير سري أمريكي مؤرخ في ٣/٤/١٩٦٧^{١٦٥} على الكيفية السلمية والسريعة التي أنهيت بها هذه الاضطرابات بقوله "يبدو أن حسين مازق قد خرج من هذه الأحداث سالماً، مع اعتراف الجميع له بأنه اتخذ موقفاً أبوياً بإطلاقه لسراح الطلاب المعتقلين".

١٦٤ لا شك أن فكرة عقد الاجتماع بين رئيس الوزراء وعدد من أعيان المجتمع بشأن هذه المشكلة تعتبر متميزة وجديدة على الأسلوب الذي كانت تعالج به السلطات الحكومية المشاكل التي تواجهها.

١٦٥ يحمل الرقم A-437 بالملف POL 2-1 LIBYA.

تداعيات حرب يونيو ١٩٦٧

قبل أن تندلع حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ كانت الساحة الليبية، مثل غيرها من الساحات العربية، وبتأثير الإعلام المصري، تغلي كالمرجل.

ففي يوم ٢٧ من مايو ١٩٦٧، وإثر سحب القوات الدولية من شرم الشيخ، وبروز نذر الصدام بين مصر وإسرائيل، بعث عدد من النواب السابقين والمحامين والتجار ورجال التعليم في كل من بنغازي وطرابلس برقية إلى رئيس الوزراء حسين مازق جاء فيها ما نصه:^{١٦٦}

"إن معركة المصير العربي التي تخوضها الأمة العربية حكومات وشعوباً، تفرض على ليبيا حكومة وشعباً مسؤولية تاريخية خاصة. ونحن على ثقة وإيمان أن ليبيا تنهض بمسؤوليتها وتحمل تبعاتها، وفخار التضحيات التي قدمها جيلنا الماضي ضد الاستعمار وهو في عنفوانه لن يلحق بها هذا الجيل عار الاستسلام لمشينة الاستعمار وهو في رمقه الأخير.
"إن واجب ليبيا دينياً وقومياً ووطنياً أن تعلن فوراً:

- ١- توقف جميع التحركات العسكرية لأمريكا وبريطانيا، وجلاء القوات الموجودة من برية وجوية وبحرية.
- ٢- عدم قبول زيارة أي سفينة حربية للموانئ الليبية لأي سبب.
- ٣- تتقدم طلائع من القوات الليبية المسلحة إلى حدود فلسطين لتأخذ مكانها الطبيعي بين أشقائها في مواجهة العدو.
- ٤- يتوقف ضخ البترول الليبي في حالة قيام أمريكا وبريطانيا بأي مساندة لإسرائيل."

وشرعت الصحافة الليبية، الأهلية والحكومية على السواء، في شن حملات متواصلة ضد الكيان الصهيوني^{١٦٧} والولايات المتحدة والرئيس الأمريكي جونسون.

كما شهد يوم الجمعة ٢/٦/١٩٦٧ تحركاً شعبياً واسعاً، تمثل في إلقاء خطباء المساجد لخطب حماسية دعوا فيها إلى الجهاد من أجل تحرير فلسطين، نقل بعضها عبر الإذاعة الرسمية.^{١٦٨} كما شهد نفس اليوم تسيير عدد من المظاهرات - بترخيص من الحكومة - في

١٦٦ سامي حكيم "حقيقة ليبيا" (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠)، ص ٣٣٥، ٣٣٦.
١٦٧ "يهود في بلاد عربية: ليبيا"، مصدر سابق، ص ٢٧٤، وخَصَّ بالذكر صحف "الرائد" و"الطلعة" في طرابلس، و"الحقيقة" في بنغازي.
١٦٨ المصدر السابق، ص ٢٧٤.

كل من طرابلس وبنغازي، شارك فيها الآلاف من المواطنين، وقد توقفت هذه المظاهرات أمام مباني السفارتين الأمريكية والبريطانية في المدينتين.^{١٦٩}

كما شهدت عشية ذات اليوم ١٩٦٧/٦/٢ عقد مؤتمر شعبي ضخم أمام ضريح الشهيد عمر المختار بمدينة بنغازي، حضره عدد من المسؤولين كان في مقدمتهم عبد الحميد الدلاف محافظ بنغازي، والفريق مفتاح بوشاح قائد قوات الأمن بالمنطقة الشرقية، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في ليبيا وقد انتهى المؤتمر إلى اتخاذ القرارات التالية:

- ١- إن إسرائيل هي خنجر الاستعمار في قلب العرب، وقد أصبحت في يد العرب القوة التي تمكنهم من نزع هذا الخنجر، فلا بد من محو إسرائيل وعودة فلسطين للعرب فوراً ويجب أن تكون هذه المعركة هي الفاصلة، مهما يكن الثمن في سبيل النصر.
- ٢- إن الشعب الليبي يعتبر أمريكا وبريطانيا اللتين أوجدتا إسرائيل عدوتين لدودتين له ولكل شعب عربي.
- ٣- إن الشعب، وهو مصدر السلطات، يطالب بجلء القوات الأمريكية والبريطانية فوراً عن ليبيا.
- ٤- يطالب الشعب الحكومة أن تعلن رسمياً أن البترول الليبي يتوقف ضخه إلى أية جهة في حال قيام أمريكا وبريطانيا بأي عدوان على العرب أو تقديم أية مساعدة حربية لإسرائيل، وأن تحتل القوات المسلحة الليبية الموانئ البترولية لتنفيذ ذلك.
- ٥- يطالب الشعب الحكومة بأن توجه طلائع من الجيش الليبي لتحتل مكائنها بين أشقائها على حدود فلسطين في مواجهة العدو.
- ٦- يطالب الشعب الحكومة أن ترتفع الإذاعة الليبية إلى مستوى الأحداث، وأن تكف عن الهزل، وتنسجم مع الجو النضالي الذي تعيش فيه الأمة العربية.
- ٧- يطالب الشعب الليبي الحكومة بأن تفرض رقابة صارمة على تحركات اليهود وأعضاء الشركات الأوروبية.
- ٨- يطالب الشعب الحكومة أن تقدم التسهيلات للهيئات الوطنية للقيام بكل ما يقتضيه الموقف من اجتماعات ومؤتمرات، وإرسال برقيات ووفود شعبية للنهوض بتبعاتها مع المنظمات العربية في معركة التحرير والمصير.

١٦٩ انظر البرقيات السرية المرسلة من السفارة الأمريكية في بنغازي يوم ١٩٦٧/٦/٢، ذوات الأرقام (1131-1135)، (1139) ومن طرابلس يوم ١٩٦٧/٦/٢ وذوات الأرقام (4106)، (4126) ومن القاهرة يوم ١٩٦٧/٦/٣ ذات الأرقام (8431)، الملف POL 23-8 LIBYA.

على الصعيد الرسمي

أما على الصعيد الرسمي فقد شهدت هذه الفترة التي سبقت اندلاع الحرب قيام الحكومة بعدد من الخطوات كان من أبرزها:

- اتخاذ قرار سياسي/ عسكري يوم ٢٥/٥/١٩٦٧ بالتحرك نحو حامية البردي^{١٧٠} على الحدود الليبية المصرية. كما صدرت التعليمات إلى بعض الوحدات بالجيش الليبي برفع درجة الاستعداد. كما صدرت الأوامر إلى المقدم مفتاح الباح بالتحرك بالكتيبة الخامسة مشاة بدرنة إلى حامية البردي. كما تم نقل كتيبة الدروع الثانية إلى نفس الموقع. وكلف آمر اللواء الأول العقيد جبريل صالح بقيادة الحملة، وانتقل على الفور إلى الحامية عدد من ضباط اللواء، منهم العقيد الطاهر بوقعيقص والعقيد عبد الويس العبار والعقيد سعد الدين بوشويرب والمقدم رمضان غريبيل، إلى جانب عدد من ضباط الصنوف الفنية الأخرى.^{١٧١}
 - جرى في ٣١/٥/١٩٦٧ إرسال وفد برئاسة وزير الخارجية أحمد البشتي وعضوية العقيد عبد العزيز الشلحي إلى كل من الأردن وسوريا ومصر بهدف التعرف على "النوايا الحقيقية" لهذه الدول إزاء التطورات الجارية في المنطقة، وماذا بمقدور المملكة الليبية أن تقدمه. ولم يجر استقبال الوفد الليبي من قبل الرئيس عبد الناصر إلا يوم ٣/٦/١٩٦٧ وبعد انتظار دام بعض الوقت، وقد عبر الرئيس المصري للوفد عن استيائه إزاء موقف الحكومة الليبية.^{١٧٢}
 - أعلنت الحكومة الليبية في ٣/٦/١٩٦٧ أنها سترحب بمرور القوات الجزائرية عبر أراضيها إلى الجبهة المصرية. (لقيت القوات الجزائرية ترحيباً شعبياً واسعاً على امتداد المدن الليبية التي مرت بها).
 - شاركت ليبيا في أعمال اجتماع وزراء البترول العرب الذي التأم بالعاصمة العراقية بغداد منذ ٣/٦/١٩٦٧، وقد ترأس الوفد الليبي وزير شؤون البترول خليفة موسى. وتضمنت القرارات التي صدرت عن المؤتمر يوم ٥/٦/١٩٦٧:
- أولاً: قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أي دولة عربية أو على أراضيها

١٧٠ تعتبر "حامية البردي" موقعاً عسكرياً منذ القدم، وقد لعبت أدواراً هامة أثناء معارك الحرب العالمية الثانية، وظلت هذه الحامية مهجورة فترة طويلة إلى أن تقرر عام ١٩٦٥ ترميمها، وانتقلت إليها كتيبة الدروع الثانية بالجيش الليبي. مقال "حرب يونيو ١٩٦٧ والموقف العسكري والسياسي في ليبيا" بقلم عبد السلام المدني، مجلة "شؤون ليبية" (العدد الثالث، صيف ١٩٩٥).

١٧١ المصدر السابق.

١٧٢ انظر الإشارة الواردة فيها بعد في هذا الشأن.

أو مياها الإقليمية، وبوجه خاص خليج العقبة. ويقصد المؤتمر بالعدوان الذي يؤدي إلى قطع النفط:

- ١- الاعتداء المسلح المباشر من أي دولة مساندة لإسرائيل.
- ٢- مد العون العسكري إلى العدو بأي صورة كانت.
- ٣- محاولة إمرار السفن التجارية عبر خليج العقبة تحت حماية عسكرية أيّاً كان نوعها.

ثانياً: إن دخول أية دولة في عدوان مسلح مباشر أو غير مباشر ضد الدول العربية يُخضع أموال شركاتها وأموال رعاياها الموجودة في الأراضي العربية لقوانين الحرب، بما في ذلك أموال شركات النفط المستثمرة.

- أعلن في يوم ١٩٦٧/٦/٤ عن تبرع الملك إدريس بمبلغ مليون جنيه ليبي لصالح الجيش المصري.
- أما منذ اندلاع الحرب في الخامس من يونيو ١٩٦٧ فقد بادرت الحكومة إلى اتخاذ جملة من الخطوات والقرارات:
- إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال في كامل البلاد ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب.
- رغم منع عقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات بموجب حالة الطوارئ المعلقة، فلم تحل السلطات الأمنية بين الجماهير في مختلف المدن الليبية وبين التعبير عن مشاعرهم المتأججة وردة فعلها الغاضبة إزاء إسرائيل ومواقف حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المؤيدة لها. وقد اتسمت صور التعبير الشعبية، وبخاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، بالانفلات المصحوب بالعنف، مما تسبب في تدمير وإتلاف الكثير من الممتلكات، وجرح وقتل عدد من الأشخاص من أبناء الطائفة اليهودية في ليبيا. وقد بدا موقف السلطات الحكومية في نظر كثير من المراقبين يتراوح ما بين العجز وعدم الرغبة في اتخاذ أي إجراء إزاء الهيجان الشعبي الجارف يومذاك.^{١٧٣}
- المسارعة إلى اتخاذ قرار منذ ١٩٦٧/٦/٧ بوقف إنتاج وتصدير البترول الليبي وفقاً كاملاً. وقد ذهبت الحكومة في هذا الصدد إلى أبعد مما أوصى به مؤتمر بغداد الذي حظر تصدير البترول العربي إلى الدول التي ساعدت إسرائيل فقط.

١٧٣ فضلاً عما ورد في هذا الفصل، يراجع ما ورد بهذا الخصوص في "انقلاب بقيادة مخبر" و "انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي" للمؤلف.

- أصدرت الحكومة في ١٣/٦/١٩٦٧ قراراً يقضي بوجوب أن تتم جميع التحويلات المالية إلى الخارج عن طريق البنك المركزي وليس عن طريق البنوك التجارية، كما أصدرت في اليوم التالي قراراً آخر يقضي بإيقاف جميع التحويلات إلى الخارج.^{١٧٤}
- أعلنت وكالة الأنباء الليبية يوم ١٤/٦/١٩٦٧ أن صحيفة *Sunday Guibli* التي تصدر في ليبيا قد فقدت ترخيصها بالصدور (كان رئيس تحريرها غير ليبي).
- طالبت الحكومة في ١٥/٦/١٩٦٧ حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإغلاق قواعدهما في ليبيا في أسرع وقت ممكن، وقد أعلنت الحكومتان المعنيتان في ٢١/٦/١٩٦٧ موافقتهما من حيث المبدأ على إجلاء قواعدهما في ليبيا.
- شاركت ليبيا في أعمال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بالكويت منذ يوم ١٦/٦/١٩٦٧.
- قدمت الحكومة الليبية يوم ١٨/٦/١٩٦٧ منحاً مالية بلغ مجموعها عشرين مليون جنيه ليبي، منها عشرة ملايين جنيه لمصر، وخمسة ملايين جنيه لكل من سوريا والأردن.
- أعطت الحكومة الإذن لمختلف الهيئات والمنظمات واللجان الأهلية في ليبيا بجمع التبرعات لصالح القضية الفلسطينية،^{١٧٥} وقد بلغ إجمالي ما تبرع به القطاع الخاص وتم تحويله قبل نهاية شهر يونيو ١٩٦٧ نحو (٣, ٥) مليون دولار.

● أما على صعيد القوات المسلحة الليبية، فتبين المقتطفات التالية التي وردت على لسان أحد ضباطها^{١٧٦} الذين عاصروا أحداث تلك الفترة، بعض ما كان يجري داخلها:

"في يوم ٥/٦/١٩٦٧... صدرت التعليمات إلى جميع الضباط في مدينة طرابلس بالتوجه إلى معسكر الفرناج حيث مقر قيادة اللواء الثاني بإمرة الزعيم مصطفى القويبي... لم يكن في حسابان القيادة السياسية والعسكرية في البلاد أن تقوم الحرب بهذه السرعة، كما لم يكن هناك بين وزارتي الدفاع والداخلية والجهات الأمنية الأخرى أي نوع من التنسيق والترابط لتسهيل

١٧٤ كانت بعض الشخصيات الوطنية قد بعثت بعدة برقيات إلى رئيس الوزراء ووزيري الاقتصاد والداخلية تطالبهم بالحيلولة بين العناصر اليهودية وبين تهريب أموالهم إلى الخارج.

١٧٥ كانت الهيئات قد قررت في الثاني من يونيو ١٩٦٧ اعتبار الفترة من ٥ إلى ١٢ من نفس الشهر بمثابة أسبوع فلسطين.

١٧٦ الرائد عبد السلام المدني، مقالة "حرب يونيو ١٩٦٧" والموقف العسكري والسياسي في ليبيا" مصدر سابق.

تبادل المعلومات وتدفقها، وأصبح المصدر الوحيد للمعلومات هو إذاعة "صوت العرب" أو الإذاعات الأخرى التي يمكن التقاطها دون التشويش عليها".

"وقبل أن ينتهي ذلك اليوم تأكد الجميع أن هناك كارثة قد حلت بالقوات المصرية، كما أن هناك خللاً وغيباً كاملاً للسلطة في ليبيا، حيث ران الصمت على أجهزة الإعلام الليبية التي اقتصرت على إذاعة البيانات العسكرية الصادرة عن القيادة المصرية."

"في اليوم الثاني ١٩٦٧/٦/٦.. لم تصدر أية تعليمات للقوات الليبية المرابطة في البردي بالتحرك كما كان متوقعاً، مما خلق في أوساط الضباط جوّاً مشحوناً متوتراً كان ينذر بخطر شديد."

"وانتشر التوتر إلى عامة الناس بعد أن وجهت إذاعة "صوت العرب" ذلك اليوم حملتها لمهاجمة ليبيا، مشيرة إلى القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية، وأن الطائرات المغيرة تقلع من مطاري الملاحة والعدم.."

"... والغريب في الأمر أن السلطة تجاهلت هذه التهديدات بالكامل ولم تحاول شرح الموقف." "وفي قاعدة الملاحة؛ رفض ضباط السلاح الجوي الليبي البقاء في الجزء المخصص لهم في المطار، وحاول أمر السلاح الجوي المقدم الهادي الحسومي الاتصال بالجهات المختصة لشرح الموقف، ولكنه لم يجد من يتحمل المسؤولية، فتصرف من عنده وأمر بنقل الطائرات والطيارين وجميع منتسبي السلاح (الليبيين) إلى مطار إدريس الأول بطريق السواني قرب طرابلس. وعندما تم الاتصال به في وقت لاحق من قبل رئيس الحكومة (حسين مازق)، متجاوزاً بذلك وزير الدفاع، كان الحديث بينهما عاصفاً عبر أسلاك التلفون، ورفض المقدم الحسومي إعادة الطائرات إلى قاعدة الملاحة."

"انتشرت الإشاعات بشكل سريع في كافة أرجاء البلاد. وغابت الحكومة بالكامل، وعملياً سيطر الجيش على منطقتي طرابلس وبنغازي. ففي بنغازي استلم زمام الأمور الزعيم المبروك البسيوني مدير الحسابات العسكرية لأقدمية رتبته العسكرية، وفي طرابلس كان الزعيم مصطفى القوياري آمر اللواء الثاني، والذي كان يعرف عنه تدمره وسخطه على الأوضاع وما آلت إليه الأمور في البلاد."

"وفي نفس اليوم الثاني للحرب ١٩٦٧/٦/٦.. ساد القلق الشديد بيهو الضباط بمعسكر باب العزيزية، وبعد نقاش طويل اختاروا من بينهم اثنين كلفوهما بالتوجه إلى مقر السفارة المصرية في طرابلس في محاولة للحصول على إجابات شافية حول ما يحدث فعلاً في ساحة الحرب، وهذان الضابطان هما المقدم نصر الدين هامان والرائد أحمد أبو غولة (من الاستخبارات العسكرية)، وبعد إلحاح قابلهم الملحق العسكري بالسفارة، وأبلغوه أن قدمهما هو موقف شخصي وليس رسمياً. وبعد تردد أوضح لهم بكل حزن أن السلاح الجوي المصري ضرب في الساعات الأولى لبدء القتال، وأن الموقف خطير، وأن المعركة قد حسمت لصالح إسرائيل."

"في اليوم الثالث للحرب ١٩٦٧/٦/٧ قام الملازم أول عمر الواحدي يرافقه ملازم أول حسين الكاديكي وملازم أول خليفة عبد الله الدرسي من منطقة البردي (العسكرية) بالتحرك من تلقاء أنفسهم ترافقهم مدرعتان من طراز صلاح الدين بأطقمها باتجاه الحدود المصرية. فحاول أمر كتيبة الدروع الثانية المقدم فتح الله عز الدين اللحاق بهم بسيارته العسكرية (لاندروفر) فأطلق عليه الرصاص من بندقية ذاتية الحركة، فأصابته رصاصة في يده وانقلبت السيارة، ولم يصب السائق بأذى وقد تم نقل المقدم فتح الله إلى خارج البلد فيما بعد للعلاج، واستلم إمرة كتيبة الدروع الثانية العقيد سعد الدين بوشويرب."

"سرى خبر هروب الضباط بمدرعاتهم إلى مصر بسرعة إلى مختلف قطاعات الجيش، فزاد الترقب والتوتر. لقد كان الجميع يعتقدون أن القوة في حامية البردي ستتحرك إلى ميدان القتال، ولكن بدا واضحاً لهم أنهم لن يشاركوا في هذا الشرف."

"في اليوم الرابع ١٩٦٧/٦/٨.. بسبب إشاعة تهريب اليهود والإيطاليين خارج البلاد من قاعدة الملاحة (التي كانت قد سرت خلال اليوم السابق) كلف كل من الرائد عبد السلام المدني والرائد أحمد أبو غولة والملازم المبروك الأمين بالتوجه إلى القاعدة وزيارة موقع التسفير هناك. وكان واضحاً أن هذا الأمر كان بناء على طلب الأميركيين وليس الحكومة الليبية. وكان الغرض منه تهدئة الموقف والقضاء على الإشاعات وأن إجراءات التسفير كانت تتم حسب قوانين البلاد."

"رجعنا من المهمة فوجدنا الضباط في معسكر باب العزيزية في حالة غليان،^{١٧٨} والكل يريد أن يعرف ماذا يمكن أن يحدث وكيف ومتى؟ وشاع الإحساس بأن شيئاً ما سوف يحدث. وكثرت التجمعات وتكثفت الاتصالات بمعسكرات أخرى في البلاد، وبدأت ملامح حركة عسكرية غير مدروسة تماماً تنهياً، كرد فعل للتسيب وغياب السلطة، للخروج بأي شكل من ذلك الوضع المأساوي، وكان الأمر في منتهى الخطورة، فالأمر لا يحتمل المغامرة والعبث."

"وفي مساء ذلك اليوم، والبهو يعج بالضباط، أعلنت إذاعات "صوت العرب" و"القاهرة" و"الوطن العربي" أن الرئيس جمال عبد الناصر سيوجه خطاباً إلى الشعب المصري، وكان خطاب التنحي^{١٧٩} وإعلان الهزيمة وتحمل المسؤولية الكاملة وتسليم القيادة إلى زكريا محي الدين عضو مجلس قيادة الثورة ونائب الرئيس.. لقد بكينا جميعاً، وهزنا الخطاب من الأعماق، ولكن خطاب التنحي كان منقذاً لليبيا من عمل عسكري طائش كان سيدفع البلاد في اتجاه خطير لم تكن مهياة له."

١٧٧ أعلنت الإذاعة الليبية يوم ١٩٦٧/٦/٧ أن القوات الليبية تشترك مع القوات العربية ضد قوى الشر والعدوان. سامي حكيم "حقيقة ليبيا" مصدر سابق، ص ٣٧٧.

١٧٨ حاول الملازم القذافي وبعض رفاقه بعد استيلائهم على السلطة في سبتمبر ١٩٦٩ أن يزعموا لأنفسهم القيام بأدوار مهمة خلال هذه الفترة، ولكن من الثابت أنه لم يكن لهم أي دور خلالها.

١٧٩ كان خطاب التنحي يوم ١٩٦٧/٦/٩.

على الصعيد الشعبي

أما على الصعيد الشعبي، ففضلاً عن المظاهرات الصاخبة التي شهدتها معظم المدن الليبية، وبخاصة مدينتي بنغازي وطرابلس، منذ الساعات الأولى لاندلاع الحرب، واستهدفت المباني والسيارات وحتى الأشخاص التابعين لسفارتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية،^{١٨٠} كما أشعلت الحرائق في أعداد كبيرة من متاجر اليهود والإيطاليين في المدينتين، وأدت إلى جرح ومقتل عدد من أبناء الطائفة اليهودية، تحرك أيضاً مختلف القوى والعناصر الوطنية على عدد من المحاور ونفذت جملة من الفعاليات.

ففي السادس من يونيو ١٩٦٧ اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المحامين الليبيين بمحكمة طرابلس الابتدائية، واتخذت قراراً بشطب أسماء اليهود المقيدين بجدول المحامين الليبيين وطردهم من الجمعية العمومية للمحامين.^{١٨١}

كما سارعت نخبة واسعة من المواطنين في طرابلس إلى عقد عدة اجتماعات وملتقيات أسست على إثرها ما عرف بـ "التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني" الذي حدد أهدافه في الآتي:

- تحرير السيادة الوطنية بما يحقق الكرامة للوطن العربي والمواطن العربي في ليبيا وذلك:

- بإلغاء المعاهدات والاتفاقيات، وتصفية القواعد، والجلء الفوري.
- عدم الانحياز، ورفض التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية.
- تحقيق الوجود الليبي العربي الإسلامي التقدمي.
- القيام بدورنا في مجال التقدم العربي الإفريقي.
- العمل على زوال الاستعمار والاستغلال.
- المحافظة على الوحدة الوطنية، مع السماح بالنقد النزيه والمعارضة البناءة، باعتبار أن التدافع والتضامن الاجتماعي هما شقان الديموقراطية الحقة.
- عزل الصهاينة والاستعماريين، وتطهير الجهاز الإداري بما يحقق النزاهة والكفاءة والمصلحة العامة للشعب.
- التعبئة التربوية والثقافية والإعلامية بما يحقق روح اليقظة والمثابرة والنضال من أجل سيادة قائمة على العدل والمساواة.

١٨٠ أوردت وكالة أنباء الشرق الأوسط يوم ٦/٦/١٩٦٧ خبراً مفاده أن الأنابيب الموصلة للمياه إلى قاعدة ولس الأمريكية قد تم تفجيرها ذلك اليوم.

١٨١ حضر الاجتماع المحامون عثمان علي البيزنطي، محمد علي الكريوي، بشير محمد النجار، إبراهيم بشير الغويل، عبد الله شرف الدين، أكرم بن خيال، محمد الدعكي، كامل المقهور، التهامي التومي، وعبد الرحمن الجنزوري. انظر "هذه ليبيا"، مصدر سابق ص ٢١٤، ٢١٥.

وقد تشكلت الجمعية العمومية لهذا المؤتمر من السادة: ١٨٢

"محمود الخوجة، محمود صبحي، عبد العزيز الزقلعي، أحمد ناصوف، محمد الرماش، عبد الهادي إبراهيم المشيرقي، محمد صالح الزنتاني، بشير النجار، علي وريث، التهامي التومي، كامل المقهور، محمود المغربي، عامر الطاهر الدغيس، خليفة سالم الرابطي، إبراهيم أدهم المنتصر، محمد بوراس، محمد بن طاهر، محمود الهتكي، يوسف مادي، عمر طلوبة، السايح فلفل، محمد شرف الدين، عبد اللطيف الشويرف، الدكتور محمد حسونة فحيمة، بوعجيلة جرانة، مصطفى ميزران، عبد الرحمن الجزوري، محمد التهامي، علي السراج، علي مصطفى المصري، جمعة الفزاني، جمعة الفرجاني، نور الدين بوشويرب، الفيتوري زميت، عبد الله شرف الدين، عثمان البيزنطي، محمد الكريكشي، عبد الله زكي بانون، عبد الله مسعود، إبراهيم القيادي، محمود القلاط، عز الدين الغدامسي، عز الدين بوراوي، عبد السلام الزقعار، أحمد علي الفنيش، إبراهيم بورقية، مصطفى قاباج، إبراهيم فلفل، محمد رمضان ميزران، عبد الله سعيد بيالة، عبد المجيد الميت، خليفة الأسطى، عبد الرحمن الشاطر، عبد اللطيف بوكر، علي التريكي، هاشم الشريف، عبد الحميد بن حليم، زهدي المنتصر، محمد شكري القلاي".

وتشكلت من بين هؤلاء لجان المؤتمر، وهي: لجنة التنسيق العليا، ولجنة التنظيم، ولجنة النشر والتوعية، واللجنة المالية.

وأرسل المؤتمر خطاباً بهذا الشأن إلى وزير الداخلية (علي الساحلي) بتاريخ ١١ يونيو ١٩٦٧ جاء فيه ما نصه:

"تطبيقاً لأحكام الدستور، وممارسة للعمل الديمقراطي خدمة لمصالح الشعب، وتحقيقاً للتعبئة العامة في سبيل نصرته العرب في معركتنا الدائمة الدائبة المستمرة، أفيدكم بأننا قررنا إنشاء جماعة للعمل العام تأخذ شكل تنظيم وطني محدد الأهداف، أطلق عليه اسم التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني. ونرفق لكم مع هذا الخطاب محضر الاجتماع الأول للجمعية العمومية."

وفي ١٢/٦/١٩٦٧ أرسل المؤتمر برقية إلى رئيس الوزراء حسين مازق جاء فيها ما نصه:

"بالنظر إلى أن الموقف الجديد يلقي تبعات أعظم ومسؤوليات أكبر، ويتطلب مواقف أكثر حزمًا وتمشيًا مع الأحداث، فإننا يهمننا أن نؤكد المطالب التالية في شكل مطالب ملحة وعاجلة:

١- لما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد شاركتا مشاركة فعلية في العدوان، فإنهما بذلك تكونان خرقتا فعلياً المعاهدتين اللتين تربطهما بليبيا، وأصبحت علاقتهما معها علاقة حرب فعلية. مما يجعل المعاهدتين المذكورتين ملغيتين واقعاً، ويتعين تأكيد

وإعلان هذا الإلغاء، والقيام فوراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولتين المعتديتين الباغيتين.

٢- سحب جميع الأرصدة الليبية من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ونقلها إلى بنوك دول صديقة.

٣- تنفيذ التزام ليبيا بمؤتمر وزراء البترول العرب بتاريخ ٥ يونيو ١٩٦٧ ووقف ضخ البترول فوراً من جميع الموانئ ووضعها تحت رقابة القوات الليبية المسلحة.^{١٨٣}

٤- تجميد مصالح الدولتين المعتديتين، ووضع جميع الشركات الأمريكية والبريطانية تحت إشراف الدولة المباشر، حفاظاً على الاقتصاد الوطني، ومنعاً لاستعمال ثرواتنا من أن تكون سلاحاً ضد العرب.^{١٨٤}

وفضلاً عن ذلك، فقد تحركت "نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول" وقامت بنشاط متميز، سواء من داخل المؤتمر الشعبي وبالتعاون معه، أو من خلال تنظيمها لإضراب عام لمدة سبعة أيام اعتباراً من ١٢/٦/١٩٦٧ احتجاجاً على تواطؤ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل. وكانت النقابة وراء عدد من "المنشورات" التي صدرت خلال تلك الفترة تحت عنوان "أضواء على الموقف البترولي".^{١٨٥}

أما الحركة الطلابية فكانت بقاعتها وقياداتها في صميم الأحداث التي شهدتها ليبيا قبل اندلاع الحرب، أو منذ الساعات الأولى لاشتعالها، فشاركت في تسيير المظاهرات، والدعوة إلى المؤتمرات والملتقيات الشعبية وتنظيمها.

كما واكبت الصحافة الليبية، الأهلية والحكومية، المشاعر الوطنية المتأججة، وعبرت عنها بكل قوة وعنقوان وبدون تحفظ أو تردد.^{١٨٦}

من مذكرات محمد بن عثمان الصيد

أورد رئيس الوزراء الأسبق محمد عثمان الصيد في مذكراته بشأن هذه الأحداث:^{١٨٧}

"عندما اندلعت حرب ١٩٦٧، كنت آنذاك في لندن لإجراء عملية جراحية في أحد الشرايين بعد أن أصبت بارتفاع حاد في ضغط الدم. قبل اندلاع الحرب أدلى الرئيس جمال عبد الناصر

١٨٣ أعلنت وزارة شؤون البترول في ١٠/٦/١٩٦٧ أن جميع شركات البترول العاملة في ليبيا قد أوقفت إنتاج حقولها البترولية، كما أعلنت الوزارة أن جميع الموانئ البترولية هي تحت سيطرة الحكومة. وقد سلفت الإشارة إلى أن الحكومة الليبية قد ذهبت في تنفيذ قرار حظر إنتاج وتصدير البترول الليبي إلى أبعد مما أوصى به مؤتمر وزراء البترول العرب في ٥/٦/١٩٦٧.

١٨٤ اعتمدنا فيها أوردناه بشأن المؤتمر الشعبي/التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني على كتاب "هذه ليبيا" لسامي حكيم. مصدر سابق، ص ٢١٩-٢٢٣، وقد أدخلنا بعض التصويبات على بعض أسماء الجمعية العمومية للتجمع كما وردت بذلك المرجع.

١٨٥ انظر "هذه ليبيا"، مصدر سابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

١٨٦ حرصت السفارة الأمريكية في ليبيا خلال هذه الفترة على إرسال تقرير يومي يتضمن ملخصاً بما تنشره الصحافة المحلية في افتتاحياتها ومقالاتها.

١٨٧ مصدر سابق، ٢٨٨، ٢٨٩.

بتصريح أعلن فيه استعداد مصر لمحاربة إسرائيل ومن يقف وراء إسرائيل، وحين سمعت العناصر المرتبطة بالسفارة المصرية في ليبيا، والمنتوم للقوميين العرب، بهذا التصريح، تحركوا وربطوا صلة مباشرة مع حسين مازق رئيس الحكومة، واجتمعوا في بلدية طرابلس. وشرعوا في إرسال برقيات التأييد لمصر، كما أنهم، وبعد أن اطمأنوا إلى تجاوب رئيس الحكومة معهم،^{١٨٨} أصبحوا يتصرفون في البلد كما يشاءون، واعتقد الجميع أن النصر سيكون في جانب العرب. وأدى هذا الجو المشحون إلى اندفاع كثيرين للاعتداء على الأجانب وحرق متاجرهم ومبانيهم، وقتلت عائلات يهودية بكاملها، واعتدي على جميع اليهود في ليبيا، وأحرقت متاجرهم، وطالت الاعتداءات مجموعة من الأمريكيين كانوا داخل سيارة أمريكية أُحرقت بمن فيها، وفي برقة وقع اعتداء على بعض البريطانيين، والأدهى من ذلك أن جميع اليهود الليبيين تم جمعهم في معسكرات، ثم رُتبت لهم رحلات خاصة، ورُحلوا جميعاً إلى إيطاليا مكرهين، وكانوا يرددون نحن لبيون، إلى أين تريدوننا أن نذهب."

"تلقي الملك هذه الأخبار فغضب غضباً شديداً، وأخبرني الدكتور أحمد البشتي وزير الخارجية آنذاك أن السفير الأمريكي دافيد نيوسوم كان في عطلة، فقطع عطلته بناء على أوامر من حكومته، وجاء إلى البيضاء، وانتظر ثلاثة أيام لمقابلة رئيس الحكومة دون جدوى، فقد اعتذر حسين مازق عن استقباله. فزار السفير مكتب وزير الخارجية، وقال له إن سفير الولايات المتحدة لا يعقل أن يعامل مثل هذه المعاملة، وطلب منه إبلاغ رئيس الحكومة بأنه كلف من طرف الحكومة الأمريكية بسؤال الحكومة الليبية عن موقفها تجاه الاعتداءات التي طالت الأجانب وممتلكاتهم في ليبيا، وأخبر السفير وزير الخارجية بأنه سيعود إلى مكتبه في طرابلس وينتظر الإجابة عن سؤاله واستفساره. وعندما وقعت الاعتداءات على الأجانب وممتلكاتهم، طلب الملك إعلان حالة الطوارئ، وتحذرت مع حسين مازق بلهجة حادة، لكن حالة الطوارئ أعلنت بعد فوات الأوان، وانتهت الحرب بالهزيمة التي يعرفها الجميع. وبعد ذلك طلب الملك من حسين مازق أن يقدم استقالته، وكان رأيته أن حسين مازق إما أن يكون متواطئاً مع الرئيس جمال عبد الناصر أو أنه جبان، قال الملك هذا الكلام للدكتور أحمد البشتي^{١٨٩} لذلك قرر إقالته."

شهادة مصطفى بن حليم

خصص مصطفى بن حليم صفحات (٣٤٠-٣٤٤) من كتابه "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة" لتداعيات حرب يونيو ١٩٦٧ على الدولة الليبية، نقتطف منها ما يلي:

"تصادف أني كنت في القاهرة في النصف الأخير من شهر مايو ١٩٦٧، وشاهدت الرئيس عبد الناصر يلقي خطابه الحماسي يوم ٢٢ مايو، كما شاهدت جمافل الجيش المصري ودروعه مارة

١٨٨ رغم خطورة هذا الاتهام الذي يورده الصيد بحق رئيس الوزراء حسين مازق، فإنه لم يقدم أي دليل أو قرينة أو شاهد عليه.
١٨٩ حتى لو افترضنا أن هذا هو رأي الملك في موقف حسين مازق خلال تلك الأحداث، فإن المرء لا يستطيع إلا أن يتساءل عن السبب الذي يجعل الملك يخص بهذا الرأي وزير الخارجية أحمد البشتي؟! في اعتقادنا أن العلاقة بين الملك وحسين مازق هي أكبر من أن يفكر الملك في أن يتحدث عن أي جانب من جوانبها مع شخص في وزن الدكتور البشتي سياسياً.

خلال شوارع القاهرة في طريقها إلى سيناء، كما قرأت المقالات النارية في الصحافة المصرية الحكومية، وفيها خطابات التأييد المنهالة من مختلف أنحاء العالم العربي معبرة عن التأييد الشديدة والرغبة في المساعدة والاستعداد للتضحية بكل غال ورخيص تأييداً للمعركة. كما لاحظت، بأسى، تنامي حملة ظالمة على ليبيا التي لم تعبر عن أي تأييد لمصر أو إدانة لإسرائيل، ولم تقدم أي تأييد للموقف العربي[؟].

ويضيف بن حليم مستطرداً:

"وتوقفت في طريق عودتي إلى البيضاء... وجلست على انفراد مع وزير الإسكان عبد القادر البدري، ذكرت له ما سمعت ورأيت في القاهرة، خصوصاً الحملة الظالمة ضد ليبيا... ورجوته (أي البدري) أن تبادر الحكومة الليبية بإبداء تأييدها لمصر علناً، والتصريح بما قامت به من مساع تأييداً لها لدى واشنطن ولندن".

ثم يواصل بن حليم:

"وما يهمني في هذا المقام هو استعراض تلك التداعيات الأليمة المؤلمة التي أصابت ليبيا حكومة وشعباً، وأثر تلك المحنة على الساحة السياسية الليبية، وما سببته من زحام أزمات وقلقل ومآزق عصفت بالنسيج السياسي الاجتماعي للشعب الليبي، وجعلته يقترب من حافة سحيفة كاد ينزلق فيها إلى ثورة شعبية حقيقية لولا لطف الله، بل إن تراكبات آثارها الضارة أصابت الشعب الليبي في صميم ثقته بحكومته، وزعزت ثقة الطبقة المثقفة في ولائها الوطني، وأعطت زخماً للحركات الحزبية البعثية والشيوعية والناصرية وحركة القوميين العرب، بل أصبح كثير من المفكرين الليبيين يستوحون أفكارهم، وآمالهم العريضة في مستقبل أفضل، من آفاق سياسية خارج الوطن. وبعبارة موجزة عاد الولاء الأجنبي والانتهاز لكل ما هو غير ليبي في الظهور والتنامي، كما تراجع الانتماء الوطني إلى الوراثة. فقد تنامت الحملة الصحفية المصرية السورية على ليبيا... كما تولى أحمد سعيد من "صوت العرب" حملة ضارية ضد الدولة الليبية، ناشراً إفكه وأكاذيبه عن قبول الحكومة الليبية وسكوتها عن قيام قوات أمريكية من مطار (ويلس) وأخرى بريطانية من مطار (العدم) بمساعدة إسرائيل ونقل المعدات والإمدادات إليها، بل تجرأ وكذب فأذاع نبأ حشد القوات البريطانية على حدود مصر، والغريب العجيب أن كثيراً من المواطنين المقيمين منهم شرق ليبيا، رغم أنهم لم يروا شيئاً من تلك القوات، فإنهم صدقوا كذب "صوت العرب"، وبلغت جراته على الحقيقة واستخفافه بذكاء سامعيه أن اتهم ليبيا بأنها سمحت لسلح الطيران الأمريكي بالهجوم على مصر".

ويضيف:

"ومع الأسف الشديد، فإن بعض الجماهير العربية والليبية صدّقت ذلك الإفك بعد سماع خطاب الرئيس عبد الناصر الذي قال فيه واصفاً هجوم طيران إسرائيل المفاجئ (كنا ننتظرهم من الشرق جاءونا من الغرب)، وكان يعني أن سلاح الطيران الإسرائيلي زوّد طائراته بخزانات

وقود إضافية، مكنتها من الطيران فوق المتوسط إلى غرب الإسكندرية ثم الاتجاه شرقاً نحو سيناء، وبذلك تأتي إلى الجبهة المصرية من الغرب، وفاجأت الطيران المصري وقضت عليه وهو راibus في مطاراته.. وتجاوب الشارع الليبي بحماس شديد وعواطف جياشة فصّدق الإذاعات المصرية دون تمحيص أو تدقيق..."

ثم يشرح ما حدث في بنغازي وطرابلس على النحو التالي:

"قامت المظاهرات العاصفة الغاضبة في جميع المدن الليبية. ففي بنغازي حاول المتظاهرون حرق السفارتين الأمريكية والبريطانية، كما أحرقت سياراتها وهوجمت مبانيها ودمرت أبوابها ونوافذها، ولجأ موظفوها إلى مخابئ أرضية، واستغاثوا بالحكومة، وتدخل الجيش، وتمكن من تفريق المظاهرات، فتحولت إلى شوارع بنغازي وألحقت بكل ما هو أجنبي الضرر والدمار، وأحرقت الأعلام الأمريكية والبريطانية، وتعلت هتافاتها بحياة جمال عبد الناصر (والموت لجونسون)، ومن المؤسف أن بعضاً من أعضاء السفارة المصرية في بنغازي شوهوا يلقنون المتظاهرين هتافات بحياة جمال عبد الناصر، وشوه بعض من إخواننا الفلسطينيين يشاركون وينظمون المظاهرات ويوزعون المنشورات التي تدعو لاجتماع عظيم تم بالفعل بجوار ضريح عمر المختار، وحضره محافظ بنغازي عبد الحميد دلاف وقائد قوة دفاع برقة مفتاح بوشاح وحكمدار شرطة بنغازي وعدد كبير من المسؤولين إظهاراً لتعاطف ليبيا مع مصر والفلسطينيين."

"أما في طرابلس فقد تفاقمت الأمور إلى درك خطير، فقامت مظاهرات من أمواج متدافعة من الليبيين زاحفة من الزاوية والقرى القريبة من مدينة طرابلس، وتجمعت بالمدينة، ثم زحفت نحو (مطار ويلس) محاولة اقتحامه وحرقه (٥ يونيو ١٩٦٧). وجرت في شوارع مدينة طرابلس حوادث بشعة قام بعض الغوغاء بذبح بعض اليهود الليبيين في شوارع طرابلس في وضح النهار، ثم زحفوا على سفارتي أمريكا وبريطانيا ورجوها بالحجارة وأحرقوا سياراتها، ثم تدخلت الشرطة الطرابلسية وفرت المظاهرات، ثم جمعوا اليهود ونقلوهم إلى معسكرات خارج طرابلس في حماية من الشرطة."

"ومع الأسف، تبين للشرطة والمسؤولين الليبيين أن موظفي السفارة المصرية ساهموا في تنسيق المظاهرات. ومن جهة أخرى، سارع الليبيون فأقاموا لجناً شعبية لجمع التبرعات لمنظمة تحرير فلسطين والجيش المصري بعد الهجوم الإسرائيلي الغادر صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧."

كما يشير بن حليم إلى تجربة شخصية وقعت معه:

"بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٥ رافقت عائلتي إلى اللجنة الرئيسية المكلفة بجمع التبرعات لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتبرعنا بما تمكنا من تقديمه، وسمعت خطيباً يلقي خطاباً حماسياً يدعو الليبيين للتطوع في محاربة اليهود، وينهي خطابه باتهامات وسباب لملك البلاد، فاقتربت منه وتعرفت عليه فإذا به المدرس المصري الذي يعطي أولادي دروساً خصوصية في اللغة العربية."

ثم يتناول بن حليم موقف الحكومة من الأحداث كما يلي:

"باختصار شديد، كانت انفعالات الشارع الليبي وتظاهراته قد بلغت من الشدة والعنف وعدد المشاركين فيها ما لم يحدث في تاريخ ليبيا، وذلك في جميع المدن والقرى الليبية. وتطور رد فعل الجماهير إلى قلاقل وعنف، واستغلها بعض من الغوغاء في أعمال غوغائية عنيفة، وأفلت زمام الأمن من يد الحكومة الليبية في بنغازي، واستمرت هذه الحالة الخطيرة إلى أواخر يونيو ١٩٦٧.

حاول حسين مازق احتواء المشاعر وسلوك سبيل لئلا تتفاقم، ونشر حقائق الموقف الليبي، ومساعيه الحثيثة في نصره مصر وفلسطين، وساهمت وسائل الإعلام الليبية في نشر البيانات والمقالات المؤيدة لمصر، وبذل وزير الإعلام الأديب خليفة التليسي جهوداً عظيمة لجعل الإعلام الليبي متعاوناً ومسانداً للإعلام العربي إلى درجة أن حماس الإذاعة الليبية والأناشيد الوطنية والبيانات المؤيدة لمصر وفلسطين لم تكن تقل حماساً وصراحة عن الإعلام المصري. غير أن أحمد سعيد [من "صوت العرب"] تمادى في ضلاله وإذاعة أكاذيبه، وتوجه بندائه إلى العمال الليبيين، لا سيما عمال الموانئ وشركات البترول بالإضراب، فتجاوب أغلبهم وتوقف ضخ البترول الليبي، المورد الأساس للخزينة الليبية، بالرغم من استئناف الدول العربية ضخ بترولها.

ومرة أخرى حاولت الحكومة الليبية إقناع العمال بإنهاء إضرابهم الضار للاقتصاد الوطني، ولكنها اضطرت، بعدما قوبلت مساعيها الودية بالرفض، إلى التلويح باستعمال القوة، ثم قامت النيابة العامة باعتقال بعض محرضي الإضراب وقدمتهم للمحاكمة. استمرت هذه الفوضى وفقدان الدولة السيطرة على الأمن العام لأسابيع عديدة استغلتها حكومتا واشنطن ولندن، فقام سفير الدولتين على انفراد بمقابلة الملك وشرحا له خطورة الوضع الداخلي، وأن حكومته فقدت سيطرتها على الطلبة والعمال والإعلام.

من مذكرات بشير السني المنتصر

خصص بشير السني المنتصر عدة صفحات من مذكراته تناول فيها تداعيات حرب يونيو ١٩٦٧ على الأوضاع في ليبيا: ١٩٠

"تميّزت فترة حسين مازق لرئاسة الحكومة بالهدوء والاستقرار، حتى هبّت عاصفة الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٦٧، وقيام الجماهير بمظاهرات صاخبة عمت جميع أنحاء ليبيا لم يعرف لها مثيل من قبل، وذلك بمجرد إذاعة خبر الاعتداء الإسرائيلي. وكانت الجماهير تهتف ضد بريطانيا وأمريكا لمشاركتها في الاعتداء الجوي على مصر، حسب ما أعلنت إذاعات مصر، و"صوت العرب" بالذات. وشاركت الإذاعات العربية الأخرى في نشر الخبر، بما في ذلك تأكيد هذا التدخل من طرف الملك حسين نفسه في إذاعة الأردن، وكان الوضع خطيراً نظراً لوجود القواعد العسكرية البريطانية في برقة والقواعد الأمريكية في طرابلس.

وأذاع "صوت العرب" بأن القواعد البريطانية والأمريكية في ليبيا، استُخدمت في الاعتداء على مصر، مما عرض القوات والجنود الأجانب في ليبيا للخطر. وهاجمت الجماهير الغاضبة في بنغازي وطرابلس وبقية المدن الليبية مساكن ومتاجر اليهود والسفارتين البريطانية والأمريكية. كما حصل اعتداء على الأفراد والممتلكات، وتراشق بالحجارة مع القوات البريطانية في بنغازي (التي لم تنسحب بعد حسب الاتفاق الذي تم مع الحكومة الليبية) والتي خرجت للمساعدة في سلامة الرعايا الأجانب، ولم تستطع قوات الأمن الليبية وقف العنف. كما أن الجماهير كانت في درجة الغليان، والوقوف في وجهها كان سيؤدي إلى كارثة وسقوط العديد من الضحايا، وزاد الطين بلة، كما يقال، مشاركة أفراد قوة الأمن للجماهير في احتجاجاتها. كما تردد ضباط الأمن في إصدار تعليمات باستعمال السلاح ضد الجماهير، رغم تطور الاعتداء على الأفراد والممتلكات، وذلك خوفاً من تكرار حوادث يناير ١٩٦٤ التي ألفت مسؤوليتها على ضباط الأمن في بنغازي وبقية المدن الليبية.

كان حسين مازق في موقف أقل ما يوصف بأنه حرج للغاية، وكانت الحوادث أسرع من القدرة على اتخاذ قرار بشأنها. وكان الملك غاضباً أيضاً، وكعادته يتابع الأمور عن بعد، ويراقب ما تتخذه الحكومة دون إصدار أية أوامر إليها، وهو لا يتدخل عادة في مثل هذه الحالات، تاركاً الأمر لرئيس الوزراء والوزراء تحمل مسؤولياتهم. وقيل إنه كان متأثراً من الاعتداء على الأردن، خاصة وأن الأخبار الأولى كانت تؤكد اشتراك الطائرات البريطانية والأمريكية في الاعتداء الإسرائيلي على مصر، مما زاد في تعقيد الوضع بالنسبة إلى ليبيا، كما قيل إن الملك ذهب إلى خيمته في الصحراء خارج طبرق، حيث يتعذر الاتصال به هاتفياً، تاركاً الأمر كله في أيدي الحكومة.

كان أول قرار اتخذته الحكومة إعلان استنكارها للاعتداء، ولكن جماهير الشعب كانت تطالب بأكثر من هذا، وتطالب باشتراك الجيش الليبي في المعركة، ودعم الدول المعتدى عليها بالمال حالاً، والمطالبة من جديد بجلاء القوات البريطانية من بنغازي وطبرق والقوات الأمريكية من طرابلس فوراً، ووقف ضخ البترول. وفعلاً أدى هذا إلى إضراب عمال البترول، وتوقف الضخ فعلاً مما شل التحرك الحكومي، كما كان صمت رئيس الوزراء غريباً لمن حوله، ولم يكن راغباً في اتخاذ قرار عاجل.

وكانت وزارة الإعلام بالذات في حيرة، غير قادرة على اتباع سياسة وتعليمات محددة من الحكومة وملاحقة الأحداث المتسارعة والمتلاحقة، مما دفع بوزيرها الأستاذ خليفة محمد التليسي إلى ربط الإذاعة الليبية بالإذاعة المصرية و"صوت العرب" الذي كان يبعث بصيحات الحماسة ويندد بإسرائيل وبريطانيا وأمريكا. وواصلت الصحف الليبية نشر ما تذيعه وسائل الإعلام المصرية، مما ساعد على اشتداد العنف، وخاصة بعد تأكيد مصر والأردن اشتراك الطائرات البريطانية والأمريكية في الاعتداء على مطارات مصر.

وشارك أفراد من الجيش الليبي انتفاضة الجماهير، ورفضوا مساعدة قوات الأمن على حفظ

الأمن في البلاد، وأعربوا عن غضبهم لعدم مشاركتهم وإعداد وسائل النقل لهم للذهاب إلى المعركة، وقطعوا تعاونهم وعلاقاتهم مع أعضاء البعثة البريطانية العسكرية التي كانت تتولى تدريب الجيش الليبي. كذلك احتجت القوة الجوية الليبية التي كانت تتخذ من مطار الملاحه الأمريكي مقراً لها بمقتضى اتفاق مفاوضات الجلاء للإشراف على تحرك الطائرات الأمريكية ومنعها من الاشتراك في أي اعتداء على البلاد العربية، وقرر ضبطها الليبيون الانتقال بطائراتهم إلى مطار إدريس الأول بطرابلس بعد تعذر التحكم في قيام وهبوط الطائرات الأمريكية من مطار الملاحه.

وقام المقدم مصطفى القريني من الجيش الليبي بقتل عائلتين يهوديتين ليبيتين، مستعملاً في جريمتهم سيارات وأفراد الجيش التابعين له. ويقال إنه أصيب بلوثة عقلية أدت به إلى القيام بهذا العمل، الأمر الذي استنكره الجميع، وخاصة ضباط الجيش.

أما العمال، وخاصة أعضاء اتحاد نقابات البترول، فقد قرروا الإضراب مطالبين الحكومة بمنع تصدير البترول لبريطانيا وأمريكا، وقام العمال فعلاً بوقف الضخ إلى الموانئ البترولية وإلى السفن الشاحنة الراسية في الموانئ. وقامت جماهير طرابلس، بقيادة عميد بلدية طرابلس الدكتور مصطفى بن زكري وبعض الشخصيات الطرابلسية المعروفة، بتأليف لجنة أهلية لتنفيذ مطالب الجماهير بعد عجز الحكومة عن اتخاذ إجراءات عاجلة تتجاوب مع طلبات الجماهير. وقد سيطرت بعض العناصر المتطرفة على هذه اللجنة، وطالبوا بإعلان العصيان المدني، مما أدى إلى عدم تعاون الحكومة مع هذه اللجنة الأهلية. شمل التردد وعدم اتخاذ القرار وزارة الخارجية الليبية بعدم مشاركتها العاجلة والفعالة في المساعي العربية والاجتماعات العربية في القاهرة ونيويورك، وقد أدى هذا إلى زيادة الهجوم على ليبيا، وخاصة من جانب مصر وأجهزتها الدعائية.

ويضيف بشير السني المنتصر في مذكراته:

"بعد انتهاء فترة الارتباك التي أعقبت الحرب الإسرائيلية العربية في أيامها الأولى دعا حسين مازق مجلس الوزراء للانعقاد، وتم اتخاذ القرارات التالية: وقف تصدير البترول، وتقديم دعم مالي عاجل للدول المتضررة من العدوان، وتلبية مطالب الشعب، بما في ذلك إرسال ألوية من الجيش الليبي للمشاركة في المعركة. وكان الملك غير راضٍ على عدم اتخاذ إجراءات أمنية لمنع أعمال الشعب وقتل بعض اليهود وتدمير ممتلكاتهم، رغم عدم اعتراضه على قرارات الحكومة في حينها.

كانت مدينة البيضاء يوم الاعتداء الإسرائيلي، كبقية المدن الليبية الأخرى، تعج بالمتظاهرين المستنكرين للاعتداء، إذ خرج أغلب سكانها وسكان ضواحيها في مظاهرات عارمة لأول مرة في تاريخها. ولا أعرف من أين أتى هذا الكم الهائل من البشر رجالاً ونساءً وأطفالاً، والتفوا حول مبنى رئاسة مجلس الوزراء يهتفون وينددون بالاعتداء، ويطالبون بما تطالب به جماهير الشعب في طرابلس وبنغازي. وكنا في رئاسة مجلس الوزراء نتابع أخبار ما يجري في المدن

الليبية. ورغم تكذيب بريطانيا وأمريكا خبر اشتراكهما في الاعتداء لصالح إسرائيل، كما كانت إذاعات مصر والأردن تؤكد، لم تقم الإذاعة الليبية بإذاعة خبر التكذيب الأمريكي البريطاني لتهدئة جماهير الشعب الغاضبة وتخفيف الضغط على القوات البريطانية في بنغازي والجاليات الأجنبية الكبيرة في طرابلس وبنغازي.

وأذكر أن السفيرين البريطاني والأمريكي كانا يحاولان الاتصال بالملك ورئيس الوزراء ووزير الخارجية دون جدوى، ولم يتمكنوا إما لرفض مكالمتهما وإما لانشغال رئيس الوزراء ووزير الخارجية. وقد قاما شخصياً بالذهاب إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء في طرابلس، واجتمعا بالمسترييت هاردايكر المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، البريطاني الجنسية، والموجود في طرابلس. واتصل بي هذا الأخير، وذكر لي أن السفيرين البريطاني والأمريكي في مكتبه، ويأملان من الحكومة الليبية بصفة مستعجلة إذاعة بيان الحكومتين البريطانية والأمريكية بنفي مشاركة القوات والطائرات الأمريكية والبريطانية في المعركة لصالح إسرائيل في الإذاعة الليبية كخبر على الأقل، لأن تكرار هذا الادعاء المصري في الإذاعة الليبية يزيد الأمر تعقيداً وتترتب عليه نتائج وخيمة.

وقد أبلغت رسالة السفيرين إلى رئيس الوزراء، فذكر لي أن الموضوع قيد البحث وسيتم الاتصال بالسفيرين في الوقت المناسب لإبلاغهما بأن النفي البريطاني الأمريكي سيذاع، خاصة أن الحكومة الأردنية صححت الأخبار التي أذاعتها الإذاعة الأردنية في الساعات الأولى للمعركة، عندما كان هناك اعتقاد في الأردن بأن الطائرات الإسرائيلية العائدة من مصر كانت آتية من السفن الحربية البريطانية والأمريكية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط كما سجلت شبكة الرادار الأردنية."

من المصادر اليهودية

أورد كتاب "يهود في بلاد عربية: ليبيا" ^{١٩١} في ترجمة إنجليزية للتقرير الصحفي الذي نشرته صحيفة *La Stampa* الإيطالية يوم ١٨ / ٦ / ١٩٦٧ والذي قام بإعداده مراسلها اليهودي Giorgio Fattori الذي كان أول صحفي إيطالي يصل إلى طرابلس في أعقاب أحداث ٥-٩ يونيو، والذي حاول أن يرسم من خلاله صورة لأحداث تلك الأيام. يقول الصحفي الإيطالي / اليهودي في تقريره:

"في هذه المرة تبدو طرابلس كما لو أن الحرائق قد اشتعلت في كافة أرجائها، على الرغم من أن الضحايا، مثلما في كل مرة، هم من اليهود، كانت الحالة أكثر من مجرد غضب عنصري. كانت محاولة للثورة وجدت الحكومة صعوبة بالغة في إخمادها بواسطة (١٥) ألف شرطي وبضعة آلاف من رجال الجيش."

Renzo De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya, 1835-1970*, (University of Texas Press, Austin: 1985), pp. ١٩١ 275-7.

"بدأ كل ذلك يوم الاثنين الخامس من يونيو.. كان يوم الأحد الذي سبقه يوماً عادياً مثل بقية الأيام... عند الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين أعلنت الإذاعة الليبية بداية الحرب بين إسرائيل ومصر.. وناشدت المواطنين التزام بيوتهم.."
"غير أن عشرات الآلاف من أجهزة الترانزستور تحولت مؤشراتهم إلى إذاعة القاهرة التي أخذت على مدى عدة أيام تحرض الليبيين على الثورة وعلى قتل اليهود وعلى طرد الأمريكان من قاعدة ولس."

"عند الساعة العاشرة تقريباً من صباح ذلك اليوم وصلت الطلائع الأولى من المتظاهرين إلى وسط المدينة، ووفقاً لإفادات عدد من الشهود فإن العمال المصريين والسوريين^{١٩٢} هم الذين كانوا يوجهون المتظاهرين. لقد بدأ كل شيء مرتباً، أعداد من الشباب انطلقت في شوارع مدينة طرابلس تضع علامات مميزة بالطباشير على أبواب البيوت التي يقطنها اليهود.. وأخذت النيران تشتعل في المتاجر، في المدينة القديمة، وفي الميدان الرئيسي، وفي شارع ٢٤ ديسمبر والاستقلال، أهم شوارع طرابلس.. محلات الليبيين والإيطاليين وعلى الأخص محلات اليهود.. كانت النيران في كل مكان.. كان المتظاهرون يرددون اسم عبد الناصر.. وشوهد آخرون يصقون على صورة الملك إدريس ملك ليبيا.. وجرى قتل ثلاثة من اليهود بالسكاكين على مرأى من الأجانب المملوئين رعباً وفزعاً."

"وصلت الشرطة ظهر ذلك اليوم عندما كانت المدينة كلها في فوضى ورعب. شرعت الشرطة في إجلاء اليهود من المدينة القديمة ونقلهم إلى معسكر قرقاش (قرجي) بالقرب من طرابلس. طبع جهودهم التردد في البداية. لقد قال لي أحد الإيطاليين (لقد جرى سلب ونهب متجري على امتداد يوم كامل قبل أن تحرك الشرطة ساكناً)."

"في يوم الثلاثاء (١٩٦٧/٦/٦) أعلن راديو القاهرة بأسلوب مثير أن الطائرات الأمريكية هي في طريقها من قاعدة ولس الأمريكية بطرابلس لضرب القاهرة.. وعلى الفور قامت تجمعات غاضبة بالاعتداء على بيت إحدى العائلات اليهودية.. كما جرى إيقاف سيارة أمريكية تصادف مرورها بالقرب من المتظاهرين.. تم تدمير السيارة وتعرض راكبها الأمريكيان^{١٩٣} للاعتداء وأصيبا بجروح ونجيا من الموت بأعجوبة."

"لقد أدى إعلان حالة الطوارئ، وتدخل الشرطة، إلى انحسار حدة الهيجان تدريجياً. اليهود الذين لم يجر ترحيلهم إلى معسكر قرجي تترسوا داخل بيوتهم، كما لجأ آخرون منهم إلى بيوت أصدقائهم من الليبيين الذين قاموا من جانبهم بمساعدتهم. لقد تم نقل فتاتين يهوديتين من بيتهن مغطاتين ببطانية في الكرسي الخلفي لسيارة أحد الليبيين. سيدة يهودية أخرى كانت قد وضعت لتوها مولودها بجراحة قيصرية جرى تهريبها بصعوبة من المستشفى إلى مكان آمن. ومع ذلك فبين الفينة والأخرى كان المتظاهرون يلقون القبض على أحد اليهود ويقومون بذبحه على الفور."

١٩٢ من حق القارئ أن يتساءل كيف أمكن تمييز العمال المصريين والسوريين عن بقية المتظاهرين؟
١٩٣ أنظر الإشارة الواردة فيها بعد هذا الموضوع في الوثائق الأمريكية.

"يوم الأربعاء السابع من يونيو.. كانت النيران ما تزال تشتعل في بعض المتاجر. وبعد ظهر ذلك اليوم شوهدت طائرة مروحية أمريكية تحلق على ارتفاع منخفض جداً فوق منطقة قرقاش، وكان ذلك علامة على أن العائلات الأمريكية التي تقطن في تلك المنطقة قد جرى ترحيلها إلى قاعدة ويلس العسكرية. وقد تم نقل نحو ستة آلاف أمريكي من النساء والأطفال وبعض الرجال إلى إيطاليا وألمانيا وإسبانيا".

"في هذه الأثناء لجأ العديد من الأوروبيين، وحتى بعض الأمريكيين، إلى الهوتيلات في وسط المدينة حيث كانت الشرطة تتولى حمايتهم. وفي يوم الخميس سارعت أعداد كبيرة من الأجانب المقيمين في منطقة قرقاش بطرابلس إلى مغادرتها عندما سرت إشاعات مفادها أن أهالي منطقة الزاوية (الواقعة غربي مدينة طرابلس)، والمعروفة بأنها أرسلت أعلى نسبة من المتطوعين لعبد الناصر، يخططون للزحف على مدينة طرابلس".

"لقد أخبرني مهندس إيطالي أنه بينما كان في طريقه إلى الزاوية للاطمئنان على موقع بناء أحد المشروعات مملوك له، أوقفته الشرطة في الطريق، وأجبرته على العودة إلى طرابلس، وأنه استطاع أن يشاهد أثناء إيقافه من قبل الشرطة سحابة من الغبار الهائل تتصوّر في البداية أنها بسبب وقوع حادث، غير أنه سرعان ما تبين أن مصدر الغبار هو حركة أهالي الزاوية المسلحين بالعصي والسكاكين والذين كانوا في طريقهم إلى مدينة طرابلس.^{١٩٤} وقد أدى اشتباك أهالي الزاوية الزاحفين على طرابلس مع الشرطة إلى سقوط ثمانية قتلى. غير أن الشرطة تمكنت في النهاية من إيقاف الزاحفين. وكانت تلكم الحادثة منعطفاً هاماً في ثورة الأهالي".

"هرع الأوروبيون الذين أصابهم الذعر إلى المطار، وخلال أسبوع واحد غادر البلاد، بالإضافة إلى الأمريكيين، نحو (٧) آلاف شخص. وقد نظمت شركة ألباليا رحلات جوية خاصة لتسهيل سفر الإيطاليين بعد أن أصبحت الأوضاع تحت سيطرة الشرطة".

"أصبح الآن بالإمكان إدراك حجم التدمير والحرائق التي وقعت.. لقد جرى تدمير أكثر من مائة متجر من متاجر اليهود في طرابلس".

"في يوم الجمعة (٩/٦/١٩٦٧) توقفت المظاهرات.. غير أن عمليات قتل اليهود ظلت مستمرة.. كما ظل كثير من اليهود محاصرين داخل بيوتهم.. وبين الفينة والأخرى يحاول بعض منهم الوصول إلى مكان أكثر أماناً، أو الحصول على بعض الأكل والدواء.. كان أكثر المتضررين من هذه الحوادث من فقراء اليهود... حاولت فتاة يهودية أن تخرج إلى السوق مغطاة الوجه مرتدية لباس النساء الليبيات.. تم التعرف عليها وقتلها في الحال.. وظهر يوم السبت قتل عجوز مالطي بالخطأ، حيث تصور الذين اعتدوا عليه أنه يهودي".

"وفي يوم الأحد الماضي (١١/٦/١٩٦٧) ذهبنا إلى المكان الذي تعرض فيه الجنديان

١٩٤ ذكر الرائد عبد السلام المدني في مقاله الآنف في هذا الصدد ما نصه "انطلقت مظاهرة من الزاوية يحمل فيها المواطنون الهراوات والعصي، ويهددون القاعدة الأمريكية في طرابلس. فتم إيقافهم عند (بلدة) جنزور بصعوبة بالغة. ولو تمكن هؤلاء من الوصول إلى مطار الملاحة لحدث مذبحة. فالقاعدة كانت قد اتخذت ترتيبات أمن مشددة، وسُلحت مداخيلها وخارجها، وخصوصاً إثر أحداث العنف التي استهدفت اليهود والإيطاليين في الأيام السابقة". انظر الإشارة الواردة فيما بعد لهذا الموضوع في الوثائق الأمريكية.

الأمريكيان للاعتداء بالضرب الذي أفضى إلى إصابتها بجروح.. لم يكن هناك بالميدان سوى الجنود ورجال الشرطة، وبدأ كل شيء تحت السيطرة العسكرية.. ومع ذلك فقد تعرض في نفس الوقت أحد اليهود للقتل بالسكين في أحد الشوارع الخلفية."

"كم قتل من اليهود؟ لا يعرف أحد على وجه التحديد.. الأرقام المتضاربة.. ربما سبعة عشرة.. ربما أكثر من ذلك بكثير.. يقطن في طرابلس (٦) آلاف يهودي.. ألف منهم آمنون في معسكر قرجي، ومئات آخرون يحملون جوازات سفر أجنبية (تونسية، إيطالية.. هم في حماية سفاراتهم.. ثلاثة أو أربعة آلاف آخرون محتبئون داخل بيوتهم بالمدينة.. الشرطة تقوم فعلاً بحماية بيوت اليهود من التعرض للاعتداء... غير أنهم لا يقومون بأي شيء من أجل مساعدتهم.. إنهم متحصنون داخل بيوتهم منذ أكثر من ثلاثة عشر يوماً.. بينهم أطفال وكثير منهم عجزة وبمفردهم.. إذا حاولوا الخروج من أجل الحصول على الطعام أو الدواء فإنهم يعرضون أنفسهم للقتل."

"عاد الهدوء إلى طرابلس.. وجرى تخفيض عدد ساعات حظر التجول.. عادت السيارات والحركة إلى الشوارع تدريجياً.. غير أن كثيراً من النوافذ المطلة على الشوارع ظلت مغلقة.. ويقبع اليهود خلف هذه النوافذ، معزولين عن كل من عداهم.. وفي انتظار المجهول.^{١٩٥}"

ويحاول مؤلف كتاب "يهود في بلاد عربية: ليبيا" أن يستكمل صورة أحداث تلك الأيام بإضافة ما ترجمته:

"الحكومة الليبية، شأنها شأن الصحافة في طرابلس وبنغازي، حاولت التقليل من خطورة المظاهرات التي وقعت. ووفقاً للمصادر الحكومية، فإن عدد القتلى في طرابلس لم يتجاوز أربعة أشخاص (اثنان من العرب، رجل وسيدة، وشخص مسيحي وآخر مالطي). أما المصادر اليهودية والغربية فتقدر عدد القتلى من اليهود وحدهم بخمسة عشر قتيلاً بالإضافة إلى ثلاثين جريحاً. وربما كان الرقم الفعلي للضحايا أكثر من ذلك. ففي يوم ١٩٦٧/٦/٧ قام أحد المسؤولين الليبيين بأخذ جميع أفراد عائلتين يهوديتين (عائلة شالوم لوزون Shalom Luzon) وعائلة إيميليا برانيس حبيب (Emilia Baranes Habib) البالغ عددهم (١٣) شخصاً بحجة توصيلهم إلى مكان آمن يجري فيه تجميع اليهود، ثم أقدم على ذبحهم جميعاً خارج طرابلس."

"وقد أفادت نفس المصادر^{١٩٦} أن عدد القتلى من اليهود في بنغازي يتراوح بين شخصين وثلاثة

١٩٥ بالطبع فنحن لا نقر بصحة كل ما ورد في هذا التقرير الصحفي، غير أننا نعلم أن نوره بشكل مسهب حتى يدرك القارئ الصورة التي رسمت للعهد الملكي خلال تلك الحقبة في أذهان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وأياً ما كان العدد الصحيح للقتل والجرحى خلال تلك الأحداث، فنظل أمراً غير مبرر من منظور إسلامي وأخلاقي وإنساني، ونظل تلك الأحداث أعمالاً إجرامية مشينة ومدانة من قبل كل صاحب ضمير وإحساس حي، وباعثة على الحزن والأسى. ولا نحسب إلا أن الليبيين قد دفعوا ثمن تلك الأعمال الفوقغائية الطائشة والجرائم الخبيثة باهظاً وغالياً منذ الأول من سبتمبر وما تلاه. انظر ما ورد في هذا الخصوص أيضاً في "انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي" للمؤلف.

١٩٦ اعتمد مؤلف "يهود في بلاد عربية: ليبيا" فيما يتعلق بالمعلومات التي أوردناها بشأن حوادث بنغازي على المقال الذي نشره نفس المراسل الإيطالي/ اليهودي Giorgio Fattori بصحيفة *La stampa* الإيطالية الصادرة يوم ١٨/٦/١٩٦٧. كما اعتمد بشأن حوادث بنغازي وطرابلس خلال تلك الفترة بصفة عامة ما ورد في التقرير السري الذي أعده رئيس الطائفة اليهودية في ليبيا Lillo Arbib خلال شهر يوليو ١٩٦٧ بعنوان *The Anti-Semitic Riots in Libya on June*، نفس المصدر، ص ٣٩٠.

أشخاص، غير أن هذه المعلومات غير مؤكدة. ففي يوم ١٩٦٧/٦/٥ كانت هناك حوادث شغب استهدفت اليهود والبريطانيين، غير أنها كانت أقل عنفاً من نظيرتها في طرابلس. لقد جرى إشعال النار في عدد من المتاجر والمخازن. بعد تردد لم يدم طويلاً، سيطرت الشرطة على الموقف، وأمكن إنهاء حوادث الشغب في وقت أسرع مما استغرقه في طرابلس. كما قامت السلطات في طرابلس، من أجل تجنب اليهود التعرض لموجة جديدة من الاعتداءات، بتجميعهم جميعاً في معسكر خارج المدينة."

كما يورد المؤلف نفسه مقتطفات من رسالة بعث بها السفير الإيطالي في ليبيا تشيزار باسكوينيلي Cesar Pasquinelli^{١٩٧} إلى أخيه في إيطاليا كان مما ورد فيها:

"نوايا الحكومة الليبية حسنة.. غير أنها وقعت في ارتباك شديد منذ اليوم الأول بسبب أعمال الغوغائيين من الناصريين. سيطرت الشرطة الآن بحزم على الأوضاع. غير أنه، وللأسف، فإن الرأي العام يظل في أغلبية مؤيداً لعبد الناصر.. وهو ما يزال معه الآن، وبعد الهزيمة أكثر من ذي قبل.. كان أداء إسرائيل (خلال الحرب) رائعاً، غير أن اليهود هنا هم الذين عليهم أن يدفعوا الثمن بتعرضهم للمطاردة من قبل الغوغاء إذا ما غادروا بيوتهم. كان على الشرطة أن تجمع الكثير منهم في معسكرات من أجل الحفاظ عليهم.. البقية منهم مختبئون.. إنه أمر لا يصدق.. أن نرى هذه المشاهد تتكرر بعد عار النازية.. إنني أقضي جلّ وقتي في محادثة الوزراء الليبيين من أجل ضمان مساعدتهم.. وحتى الآن فإن مواقفهم ودية..."

ويضيف المصدر اليهودي ذاته أن رئيس الطائفة اليهودية في ليبيا "ليللو أريب" قام في ١٩٦٧/٦/١٧ بإرسال رسالة إلى رئيس الوزراء حسين مازق يطلب فيها منه أن تسمح الحكومة لليهود الراغبين في مغادرة ليبيا إلى أن تهدأ الأوضاع بها. وقد وافقت الحكومة على الفور على طلب رئيس الطائفة وشرعت الإدارات المختصة منذ ١٩٦٧/٦/٢٠ في إعداد الوثائق اللازمة للسفر، غير أنه لم يسمح للمغادرين بأخذ أكثر من عشرين جنيهاً إسترلينياً لكل شخص، ولم تستغرق عملية مغادرة اليهود لليبيا أكثر من شهر واحد. وفي شهر سبتمبر ١٩٦٧ لم يكن قد بقي من اليهود في ليبيا سوى ما يزيد بقليل عن (١٠٠) يهودي، منهم اثنان فقط في بنغازي وبقيتهم في طرابلس.

من الوثائق الأمريكية^{١٩٨}

تناولت الأحداث التي شهدها ليبيا منذ الساعات الأولى لاندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ عشرات البرقيات والتقارير السرية التي سجلت تلك الأحداث، وعلى الأخص ما يتعلق منها

١٩٧ كان هذا السفير قد وصل ليبيا في مطلع عام ١٩٦٧، وقدم أوراق اعتاقده للملك إدريس يوم ١٩٦٧/٢/٤ ليحل محل السفير الإيطالي Pier Luigi Alvera الذي عرف بعداته الشديد للنظام الملكي. وقد وصف المؤلف (رينو دي فيليشي) السفير الجديد بأنه كان من أكثر الأشخاص نشاطاً خلال الاضطرابات وبعدها من أجل إنقاذ اليهود الليبيين، كما فعل من قبل خلال السنوات ١٩٤٢-١٩٤٣ مع يهود فرنسا.

١٩٨ جميع الوثائق المشار إليها في هذا البحث موجودة في الملف المركزي بوزارة الخارجية الأمريكية رقم POL 23-8 LIBYA عدا بعض الوثائق المحددة التي سوف ترد الإشارة إليها في الموضع المناسب.

بالاعتداءات التي تعرضت لها مقار السفارتين الأمريكية والبريطانية وبقية المراكز والمباني والممتلكات التابعة لهما في مدينة بنغازي.

- ومن بين هذه التقارير يوجد تقرير مفصل^{١٩٩} (٩ صفحات) حول هذه الأحداث، مؤرخ في ٢٣/٦/١٩٦٧،^{٢٠٠} وقد جاء في التلخيص الذي أعده و وضع في مقدمته:

"فور إعلان الإذاعة الليبية خبر اندلاع الحرب بين الدول العربية وإسرائيل يوم ١٩٦٧/٦/٥ قامت مجموعة من المتظاهرين بمهاجمة مبنى السفارة الأمريكية في بنغازي، وحطموا أجزاء منه بالحجارة، وهشموا كافة النوافذ والأبواب الخارجية، وتسلسل بعض المهاجمين سقف المبنى من عمارة مجاورة. وقد اضطر بعض موظفي السفارة، الذين كانوا يقومون بمهمة إحراق وثائق السفارة السرية، إلى التقهقر. لم يستطع المهاجمون دخول مبنى السفارة خلال هذه الهجمة، ومن ثم تحولوا للهجوم على مبنى للسفارة البريطانية. وخلال هجوم ثان استطاع المهاجمون اقتلاع أحد القضبان الحديدية من إحدى نوافذ الطابق الأرضي للمبنى، واستخدم كمدك لتحطيم الأبواب الحديدية لمدخل السفارة والفتحة الزجاجية الموجودة أعلاه. وقع اشتباك بالأيدي بين المهاجمين وموظفي السفارة فوق سطح المبنى. تمكن المهاجمون من اقتحام الطابق الأرضي للمبنى، غير أنه سرعان ما أمكن ردهم بإلقاء قتال الغاز المسيل للدموع وسطهم بواسطة موظفي السفارة المنسحبين. أقفل موظفو السفارة على أنفسهم داخل القسم المحصن في الدور الثاني من المبنى. حاول المهاجمون كسر باب القسم المحصن دون جدوى. وفيما بقي معظم الموظفين داخل الصالة المحصنة تحركت مجموعة منهم بأسلحتهم، مرتدية الأقنعة الواقية، وقامت بإطفاء الحرائق التي أشعلت في الدور الأرضي من المبنى، بعد أن جرى وضع عدد من أفراد الحرس في المدخل المؤدي إلى سطح المبنى. وفي السلاالم المؤدية إلى الدور الأول تم إحراق كافة الوثائق السرية على مدى أربع ساعات، كما تم إتلاف آلة التشفير وجميع الملفات بشكل تام".^{٢٠١}

ويواصل التقرير وصف أحداث تلك الساعات من يوم ١٩٦٧/٦/٥:

"لقد أدى اكتشاف وجود أعداد من المتظاهرين بالقرب من السفارة إلى تأجيل عملية ترحيل موظفي السفارة الأمريكية بواسطة القوات البريطانية"^{٢٠٢} ثلاث مرات خلال نفس اليوم.

١٩٩ دأبت البرقيات والتقارير التي تصدر من السفارة الأمريكية على استخدام عبارة "غوغاء" Mob في وصف المشاركين في الأحداث والمظاهرات.

٢٠٠ يحمل الرقم الإشاري A-536.

٢٠١ دفعت بنغازي ثمن هذه الاعتداءات على امتداد أربعة عقود، وما تزال للأسف.

٢٠٢ كان وزير الخارجية الأمريكية دين راسك قد بعث برقية سرية إلى السفارة الأمريكية في لندن يعبر فيها عن انزعاج الوزارة الشديد بشأن اعتداءات المتظاهرين على مبنى السفارة الأمريكية في بنغازي، وأن وسائل الاتصال العادية انقطعت مع موظفي السفارة البالغ عددهم (١١) موظفا الموجودين داخل القسم المحصن بالمبنى. وقد عبّر الوزير الأمريكي عن امتنانه سلفاً لأي مساعدة بمقدور البريطانيين تقديمها من خلال صلاهم بالليبيين، كما عبّر الوزير الأمريكي في ذات البرقية عن امتنانه لأي تقييم بريطاني للموقف الليبي. البرقية مؤرخة في ١٩٦٧/٦/٥ وتحمل الرقم (208040). كما بعث برقية أخرى في نفس اليوم إلى السفارة الأمريكية في ليبيا أبلغها بموجها أن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية قد نقل إلى السفير الليبي في واشنطن انزعاج الحكومة الأمريكية لحوادث الشغب التي وقعت في ليبيا، وحثه على إسراع الحكومة الليبية بتأمين حماية كافية من الشرطة.

جرت محاصرة سيارة بريطانية مصفحة على بعد (٢٠٠) ياردة من السفارة، وتم إحراقها من قبل المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة الجنود البريطانيين الذين كانوا بداخلها بجروح بليغة".

"لقد أدت التظاهرات والاضطرابات إلى إحراق مركز المعلومات الأمريكي، ومبنى المجلس البريطاني، والقسم المتخصص الذي يشكل نصف مبنى السفارة البريطانية، فضلاً عن منزل القائم بأعمال السفارة في بنغازي (الذي كان قد انتقل منه قبل خمسة أيام فقط من وقوع الاعتداء)، وشقق تابعة لعدد من موظفي السفارة البريطانية. كذلك فقد جرى تحطيم السيارات الرسمية والشخصية التابعة للسفارة."

وختم ملخص التقرير بالعبرة التالية:

"لقد فقدت قوات الأمن المحلية السيطرة على الموقف، ولم تستطع أن تحول بين المتظاهرين وبين حرق ونهب متاجر اليهود طوال النهار وعلى امتداد ساعات من الليل. وبعد نحو عشر ساعات من وقوع الهجوم الأول على مبنى السفارة في بنغازي، أمكن نقل موظفي السفارة الأمريكية إلى مكان آمن بواسطة القوات البريطانية."

- وصفت برقية سرية بعث بها القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس المستر جيمس بليك يوم ٥/٦/١٩٦٧^{٢٠٣} ما حدث خلال الساعات الأولى التي أعقبت اندلاع حرب يونيو على النحو التالي:

"تحركت المظاهرات في المواقع الثلاثة التي توجد فيها مقرات للسفارة الأمريكية (طرابلس - بنغازي - البيضاء) عند الساعة ١٠:٣٠ تقريباً من يوم ٥/٦/١٩٦٧ فور إعلان الإذاعة الليبية الأخبار المتعلقة باندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل."

وفيما يتعلق بالحالة في طرابلس تقول البرقية:

"قام تجمهر غاضب جامع يضم نحو (٥٠٠) شخص بالهجوم على مبنى السفارة في طرابلس بحجارة كبيرة، كما قاموا بتحطيم نحو (٦) سيارات تابعة للسفارة فضلاً عن عدد آخر من السيارات الخاصة بالموظفين."

"وعلى الرغم من أن الشرطة خصصت المزيد من أفرادها لحراسة السفارة، فلم يكن عددهم كافياً، كما لم يكونوا ذوي فاعلية. وقد أبلغ القائم بأعمال السفارة الموظف المختص في وزارة الخارجية الليبية أن الحراسة غير كافية وأقل فاعلية مما كانت عليه خلال المظاهرات التي وقعت يوم الجمعة (السابق ٢/٦/١٩٦٧)، وقد وعد مندوب الخارجية باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في كل من طرابلس وبنغازي."

ومضت البرقية تستكمل وصف ما حدث في طرابلس صباح ذلك اليوم:

"السفارة البريطانية تعرضت هي الأخرى للهجوم وإلقاء الحجارة على مبناها، وعلى الأقل فقد جرى إشعال النار في اثنتين من سياراتها".

"كما جرى الاعتداء على بعض السيارات التابعة لقاعدة ويلس على بعد (٤٠) ياردة من مبنى السفارة البريطانية، كما تعرض سائقوها للاعتداء بالضرب المبرح مما أدى إلى نقلهم إلى مستشفى القاعدة".

وبعد أن أشارت البرقية بإيجاز لما حدث في بنغازي، ألمحت باقتضاب إلى أن المظاهرات في مدينة البيضاء قد أخذت مسارها حول مبنى السفارة الأمريكية بها.

- وتصف برقية سرية أخرى بعثت بها السفارة الأمريكية في طرابلس بتاريخ ٨/٦/١٩٦٧^{٢٠٤} الحالة في مدينة طرابلس ذلك اليوم على النحو التالي:

"ارتفع عدد الناس القادمين إلى وسط المدينة بشكل ملحوظ صباح اليوم الخميس، وشرعت السلطات المحلية في القيام بمحاولات أولية لإزالة ما خلفته التظاهرات من حطام.. عدد محدود من المتاجر فتح أبوابه للزبائن، من بينها المخازن التي وجه إليها عميد البلدية نداء خاصاً. نحو ٧٠٪ من موظفي بنك صحارى التجاري (قطاع خاص) عادوا للعمل، كما أن ٦٠٪ من عمال ميناء طرابلس التحقوا بمواقع عملهم. الغالبية من عمال ومستخدمي البترول الليبيين في طرابلس التحقوا بوظائفهم، غير أنهم سرعان ما غادروها بعد ازدياد درجة التوتر بسبب وقوع بعض الحوادث التي عكّرت عودة الأمور إلى طبيعتها. وعلى سبيل المثال فقد جرى ضرب أحد اليهود ضرباً مبرحاً في أحد الشوارع الرئيسية. المتظاهرون القادمون من الزاوية إلى طرابلس اصطدموا بالشرطة حوالي الساعة الواحدة ظهراً عند مشارف منطقة "قرقارش" الواقعة غربي المدينة، حيث تقيم أعداد كبيرة من الأمريكيان وغيرهم من الأجانب. جرح خلال الاشتباك ثلاثة من الشرطة وأربعة مدنيين. وقد استمر سماع إطلاق الرصاص حتى الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم. وشهدت الساعات الأخيرة من ذلك النهار عدداً من الحوادث السيئة. من ذلك أن أمريكيين من موظفي شركات البترول نجوا بصعوبة من إصابة بالغة بعد أن ألقى متظاهرون قبلة داخل سيارتهما التي كانت مارة بالقرب من المتظاهرين، وقد جرى نقل الأمريكيين للعلاج بمستشفى القاعدة، كما ألقى المتظاهرون الحجارة على عائلتين بريطانيتين وأخرى هولندية".

- كما وصفت برقية أخرى مرسلّة من المستر جون كورمان John Korman مسؤول فرع السفارة الأمريكية ببنغازي مؤرخة في ٩/٦/١٩٦٧ وتحمل الرقم (٢٣) أن الحالة في بنغازي عادت ظاهرياً للهدوء، وأن وحدات الجيش التي كانت منتشرة في المدينة تم سحبها وحلّت محلها قوات من الشرطة. كما تحدثت البرقية عن وجود

مخاوف من أن يحرك الخطاب الذي يتوقع أن يلقيه الرئيس المصري عبد الناصر مساء ذلك اليوم مشاعر الليبيين ويثير الاضطرابات من جديد. كما وصفت البرقية مواقف الموظفين الليبيين إزاء زملائهم الأمريكيين العاملين في شركات البترول بأنها قد تغيرت واكتسبت بعض البشاشة والودية، بعد أن كانوا خلال الأيام التي سبقت لا يقومون حتى بتحياتهم. كما أبدى المستر كورمان ارتياحه لإنجاز عملية ترحيل ٢٣٣ أمريكيًا في اليوم السابق دون مشاكل.

- وفي يوم ٩/٦/١٩٦٧ أيضاً بعث وزير الخارجية الأمريكي راسك برقية أخرى إلى السفارة الأمريكية في لندن^{٢٠٥} يستحثها من خلالها على استطلاع وجهة نظر الحكومة البريطانية حول تطورات الأحداث المتوقعة على المدى القريب في ليبيا. وقد عبّر الوزير عن مخاوف الحكومة الأمريكية من أن يؤدي استمرار الاضطرابات في ليبيا إلى انهيار الحكومة وتهديد استمرار النظام السياسي فيها، مع احتمال أن يصحب ذلك حقبة من الفوضى.

وأكد الوزير في برقيته قناعة الحكومة الأمريكية بأن الأوضاع في ليبيا ستتوقف بدرجة أساسية على قدرة الحكومة الليبية على وضع حد للمزيد من المظاهرات والاضطرابات، وعلى إعادة الهدوء إلى الحياة فيها خلال الأيام القليلة القادمة. وأشار الوزير أيضاً إلى أن البرقيات التي تصل الخارجية الأمريكية من طرابلس تؤكد أن حالة التوتر ما تزال مستمرة، وأنها قد تتطور في أي اتجاه وفقاً لما يرد على سكانها من أخبار عن القاهرة.

كما أكد الوزير راسك أنه لا يوجد لديهم سوى القليل من المعلومات عن الحالة في برقة. وأن الانطباع الذي لديهم أن بنغازي شهدت اضطرابات شعبية عنيفة، وأن التوتر ما زال قائماً في عدد من المناطق الأخرى.

وختم الوزير برقيته بالطلب من سفيره في لندن أن يسأل الحكومة البريطانية عما إذا كان لديها أي مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن للحكومتين الأمريكية والبريطانية أن تقوما بواسطتها من تصليب عود الحكومة الليبية وتمكينها من إعادة فرض سلطتها.

- وفي ١٠/٦/١٩٦٧ حوّل المستر كايزر Kaiser بالسفارة الأمريكية في طرابلس إلى واشنطن برقية سرية^{٢٠٦} وصلته من فرع السفارة في بنغازي يفهم منها أن موظفي السفارة في بنغازي قاموا بتقييم الوضع كما يبدو يومذاك، واتفقوا على أن الحالة خطيرة، غير أن النظام والقانون قد عادا بشكل عام، باستثناء مدينة بنغازي.

٢٠٥ رقم (209828).

٢٠٦ رقم (10292).

كما نقلت نفس البرقية عن المستر ويكفيلد من السفارة البريطانية بنغازي رأيه بأن الموقف في المدينة ما يزال دقيقاً وقابلاً للانفجار، وأن هناك مجموعات من الشباب ماتزال تجوب الشوارع، وأن قوات الأمن تفعل كل ما بمقدورها القيام به، وهي متنبهة لإمكانية أن تقوم القوات الجزائرية (التي تعبر الأراضي الليبية) بالالتحام بالعناصر المعارضة للنظام.

كما أوردت البرقية (نقلاً كما يبدو على لسان المستر ويكفيلد) أن وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي أبلغ السفير البريطاني ساريل أن الرئيس المصري عبد الناصر كان خلال لقائه به في القاهرة يوم ٣/٦/١٩٦٧ (قبل الحرب) شديد الاستياء والغضب من موقف الحكومة الليبية، كما أبلغه أيضاً أنه (أي البشتي) أدرك، عندما سمع أثناء وجوده بعمّان بالاتهامات المصرية حول دور بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المتواطئ مع إسرائيل، أنها عارية تماماً عن الصحة. كما أوردت البرقية أن الوزير البشتي أبلغ السفير البريطاني، في سياق حديثه عن اضطرابات بنغازي، عن اعتقاده بوجود اختراق مصري داخل كافة الإدارات في الحكومة الليبية، كما عبر البشتي عن شكواه من ضعف قوة دفاع برقة، وأن رئيس الوزراء مازق مهمتهم فقط بالبناء (وبخاصة مدينة البيضاء) وتعزيز وضعه في برقة أكثر من اهتمامه بأمن البلاد والسيطرة على وسائل وأجهزة الإعلام.

أما فيما يتعلق بالمقترحات المطلوب تقديمها في إطار جهود الحكومتين الأمريكية والبريطانية لشد أزر الحكومة الليبية وتصليب عودها، فقد أشارت برقية مكتب السفارة الأمريكية في بنغازي إلى أن بعض المشاركين من موظفي السفارة في تقييم الوضع الأمني يرون أن الوضع كله يتوقف على الخط الذي ينتهجه الإعلام المصري. فيما ذهب أحد المشاركين إلى القول بأن الحكومة الليبية (ليس لديها عمود فقري حتى يمكن تقويته).

وقد علّق المستر كايزر عند تحويله للبرقية الواردة من فرع بنغازي إلى واشنطن بقوله:

"إن البريطانيين يبدون أقل انزعاجاً منّا.. ومن ثم فإن أي اقتراح بشأن جهد أمريكي - بريطاني مشترك لشد أزر الحكومة الليبية ينبغي أن يأتي من الولايات المتحدة".

- كما صدرت يوم ١٠/٦/١٩٦٧ برقية^{٢٠٧} أخرى بعث بها القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس المستر جيمس بليك وصف فيها الوضع في طرابلس يومي ٩، ١٠ من يونيو بعبارات جاء فيها:

"هدأت الحالة في طرابلس يوم الجمعة ٩/٦/١٩٦٧. الاضطرابات التي كان متوقعاً أن تجري ضد السفارة [الأمريكية] والقاعدة لم تقع، وانتهى اليوم بإعلان عبد الناصر لاستقالته، وحال حظر التجول الذي بدأ على تمام الساعة السابعة مساءً دون انطلاق أي رد فعل شعبي لها."

"من جهة أخرى شهد صباح السبت ١٠/٦/١٩٦٧ زيادة واضحة في مستوى الحركة في طرابلس، غير أن الهدوء كان ظاهرياً، فقوات الشرطة والجيش منتشرة في الشوارع بشكل واضح، وخمس سيارات مدرعة (طراز صلاح الدين) وناقلات الجنود المملوءة بهم، وسيارات اللاندروفر المشحونة برجال الشرطة، يمكن مشاهدتها عند التقاطعات الرئيسية والمراكز الحساسة للمدينة. وعند الظهر ارتفعت درجة التوتر بشكل كبير بسبب عدد من المظاهرات شاركت فيها جموع من الشباب (في العشرينيات من أعمارهم)، غير أن الشرطة تمكنت من تفريق المتظاهرين. واحدة من هذه المظاهرات (شارك فيها نحو مائة متظاهر) انطلقت عبر المنطقة التجارية الرئيسية في اتجاه ميدان مبنى البريد (ميدان الاستقلال) جرى تفريقها بواسطة الشرطة..."

- وفي نفس يوم السبت ١٠/٦/١٩٦٧ بعث المستر كورمان مسؤول السفارة الأمريكية في بنغازي برقية سرية^{٢٠٨} وصف فيها الحالة في بنغازي بالعبارات التالية:

"الحالة في بنغازي لم تتغير. هناك هدوء على السطح يخفي تحته توتراً شديداً. وتؤكد قيادات قوات الأمن أن الحالة تحت السيطرة بالكامل. غير أنه كلما طلب موظفو السفارة السماح لهم بالتنجول في المدينة، أو القيام بأي خطوة لاختبار درجة سيطرتهم على الأوضاع، سرعان ما يظهر عليهم القلق الشديد."

وتضيف البرقية:

"من الصعب قياس رد الفعل لخطاب عبد الناصر. ففي الوقت الذي لم يؤد فيه الخطاب إلى خروج المتعاطفين مع عبد الناصر إلى الشوارع، فإن هناك اعتقاداً سائداً بين ذوي التوجهات القومية بأن عبد الناصر أدان في خطابه النظام الليبي بمجرد عدم إيراد ضمن قائمة النظم العربية التي أشاد بها لتقديمها المساعدة لمصر. كما أن هناك إشاعات وصلت إلى كل من السفارتين الأمريكية والبريطانية مفادها أنه يجري التخطيط لتحريك ثلاث مظاهرات من مواقع مختلفة في المدينة عند الساعة الثالثة بعد الظهر، وأن واحدة منها سوف تتجمع أمام الميدان الذي تطل عليه السفارة الأمريكية... ومن المنتظر أن تعبر المظاهرات عن شعارات مناوئة للحكومة الليبية."

- وفي يوم ١١/٦/١٩٦٧ أرسل السفير نيسوم إلى واشنطن برقية سرية تحمل الرقم (٢١) تركزت على بعض شؤون البترول في ليبيا خلال تلك الأحداث كان مما جاء فيها:

- الإشارة إلى تصريحات أفصى بها وزير شؤون البترول الليبي خليفة موسى إلى رئيس شركة إسو ليبيا الأمريكية المستر هيو وين Hugh Wynne يوم ١١/٦/١٩٦٧ قبيل مغادرة الأول إلى البيضاء مفادها: أنه ذاهب إلى البيضاء مؤملاً أن يتمكن من إقناع

رئيس الوزراء مازق بالسماح باستئناف إنتاج البترول الليبي إلى بعض الدول عدا الولايات المتحدة وبريطانيا.

- نسب المستر وين إلى الوزير الليبي قوله بأنه أصيب بالدهشة لدى عودته من بغداد (حيث انعقد مؤتمر وزراء النفط العرب) عندما علم بأن الحكومة الليبية قد قررت منع انتاج وتصدير البترول الليبي منعاً كاملاً، وبذا ذهبت إلى أبعد مما أوصى به مؤتمر بغداد الذي قرر حظر تصدير البترول العربي إلى الدول التي ساعدت إسرائيل فقط.
- وفقاً للمعلومات المتوفرة للسفارة، فإن المشتقات النفطية في ليبيا لم تتعرض لأي أضرار خلال هذه الفترة، وأن العاملين الأجانب في هذه الشركات -على الأقل- جاهزون لاستئناف ضخ البترول خلال ساعات من موافقة الحكومة على ذلك.
- إشارة إلى حادث انفجار القنبلة الذي تعرض له مخزن إحدى شركات الخدمات السزمية في طرابلس والذي أدى إلى إلتلاف كمّ من المعلومات الفنية والسجلات الهامة.
- إشارة أخرى إلى أن معظم مكاتب شركات البترول القاطنة في طرابلس استأنفت عملها يوم ١٠/٦/١٩٦٧ مع ملاحظة زيادة نسبة الغياب بين المستخدمين الليبيين عن السابق، وأن نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول دعت أعضائها إلى استئناف العمل اعتباراً من يوم الإثنين ١٣/٦/١٩٦٧.
- وفي نفس مجال شؤون النفط بعث المستر كايزر من السفارة الأمريكية بطرابلس برقية مؤرخة في ١١/٦/١٩٦٧^{٢٠٩} أورد فيها أن السفير البريطاني ساريل أبلغ السفارة الأمريكية في طرابلس أن وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي ذكر له أن الناقلات التي سوف تشرع في نقل البترول الليبي لن تكون بريطانية أو أمريكية الجنسية، كما أنها لن تتجه إلى أي من بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية.
- وفي سياق وصف الحالة العامة في البلاد خلال تلك الفترة الحرجة، تصف برقية سرية أخرى مرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧^{٢١٠} الحالة في المدينة على النحو التالي:

"ظاهرياً تبدو طرابلس قد عادت إلى وضعها الطبيعي. وعلى الرغم من أن كثيراً من المتاجر والمحلات ما تزال مغلقة، فإن وسط المدينة التجاري مكتظ بالسيارات والناس ويعج بالنشاط."

"جرى تخفيض أعداد قوات الأمن في كثير من المواقع، كما جرى إبعادها بالكامل عن مواقع أخرى. وعلى مدى يومين لم تشهد المدينة أية مظاهرات أو حوادث."

٢٠٩ تحمل الرقم الإشاري LONDON 10301.

٢١٠ تحمل الرقم الإشاري (55).

"ومع ذلك فحالة حظر التجوال ما تزال مفروضة ما بين الساعة السابعة مساءً والسادسة صباحاً. كما أن عدد رجال الشرطة المنتشرين في المدينة يكاد يساوي ثلاثة أضعاف عددهم المعتاد".

"ويفهم من البرقية أن السفارة الألمانية شرعت في ترحيل رعايا بلادها منذ العاشر من الشهر، مما أدى إلى انخفاض عدد الألمان الباقين في ليبيا (على مسؤوليتهم الخاصة) من (٥٠٠) شخص إلى نحو (١٥٠) شخصاً".

"كما أشارت البرقية إلى أن ترحيل الإيطاليين العاملين في ليبيا قد تواصل بشكل مكثف بحراً وجواً. أما بالنسبة للبريطانيين فتؤكد البرقية أنه، على الرغم من أن السفارة البريطانية تنفي وجود أي انخفاض يذكر في عددهم، فقد حدث انخفاض فعلي في أعداد العاملين منهم في البلاد من خلال "الرحيل الاختياري" الذي بدأ منذ عدة أيام".

"كما نبّهت البرقية في ختامها إلى أن التركيز في الاهتمامات لدى الحكومة الليبية قد بدأ يتحول من القضايا الأمنية إلى الاعتبارات السياسية. كما أكدت البرقية وجود حالة سخط وتذمر واسعة ومتنامية بشأن الكيفية التي عاجلت الحكومة بها الأزمة، وعلى الأخص فيما يتعلق بفشلها بأن تقوم على الفور وبكل ما تملك لدعم عبد الناصر والدول العربية التي اشتركت في الحرب".

● وبتاريخ ١٣/٦/١٩٦٧ قام السفير نيسوم بتحويل برقية^{٢١١} وصلته من مكتب السفارة ببنغازي جاء فيها في وصف الحالة بالمدينة:

"إن مدينة بنغازي تعود ببطء للحالة التي كانت عليها قبل وقوع الأحداث.. ويشيع فيها هدوء حذر. شرع البريطانيون في إعادة أعداد من العائلات البريطانية إلى منازلها السابقة في الضواحي الأكثر أمناً. وقد استقبلت هذه العائلات من (جيرانها الليبيين) بمزيج من المشاعر. والانطباع السائد هو أن الأمر سوف يستغرق بعض الوقت قبل أن تعود العلاقات بين الطرفين إلى ما كانت عليه قبل ٥/٦/١٩٦٧".

وتضيف البرقية:

"إن حالة الاستياء والتذمر مترسخة وواسعة الانتشار بين الليبيين. ومع ذلك فهناك بصيص من الأمل، على مستوى أصحاب المراكز العليا، وبين الأشخاص الأكثر وعياً، من فئات المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الذين كانوا في السابق [قبل وقوع حرب يونيو] لا يترددون في انتقاد عبد الناصر، فهؤلاء بدأوا الآن يتقدمون نحونا ويعبرون عن استعدادهم للتعاون معنا".

كما تضمنت البرقية عدداً من الإشارات الإضافية تمثلت في:

- أن مدير عام شركة نيلسون بانكر هانت الأمريكية نقل إلى وزير الداخلية علي الساحلي توقعه مرور نحو أسبوعين قبل أن يستأنف ضخ البترول الليبي.
- وجود إجماع بين عدد من رجال البترول الأمريكيين ذوي الاطلاع، أن الليبيين سوف يسعون بجدية لإنهاء قاعدة ولس، وأن الإنشاءات الأمريكية سوف تتعرض للمزيد من الهجمات مع تجدد المطالبات الليبية بإجلاء القاعدة، ومع محاولات الإسرائيليين فرض شروطهم غير المقبولة على العرب.
- وختمت البرقية بملاحظة مفادها أن مدينة بنغازي على وجه الخصوص ليست مكاناً آمناً لإقامة عائلات موظفي السفارة الأمريكية.
- وفي يوم ١٤/٦/١٩٦٧ بعث السفير نيسوم برقية سرية^{٢١٢} حول منشور سري جرى توزيعه في مدينة بنغازي في اليوم السابق وحصلت السفارة على نسخة منه، وكان مما جاء في تلك البرقية:
 - أن أحد موظفي السفارة في بنغازي حصل على نسخة من منشور سري معادلاً أمريكياً وبريطانياً جرى توزيعه على نطاق واسع في مدينة بنغازي يوم ١٣/٦/١٩٦٧ صادر عن "لجنة المؤتمر الشعبي" Committee of Popular Convention.
 - ورد بالمنشور أن الشعب الليبي أدرك الآن من هم أعداؤه الحقيقيون، وأن الدلائل أكدت أنهم هم الأمريكان والبريطانيون الذين وقفوا إلى جانب إسرائيل بطائراتهم وقطعهم البحرية وأساطيلهم في عدوان حاقدهم مجنون.
 - دعا المنشور الشعب الليبي للعمل على تحقيق:
 - ١- إنهاء المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.
 - ٢- إنهاء القواعد العسكرية الأجنبية وإجلاء قوات الأعداء من فوق الأرض الليبية فوراً.
 - ٣- إيقاف ضخ البترول إلى أن يسترد العرب كامل حقوقهم.
 - ٤- طرد اليهود من ليبيا ومصادرة كافة ممتلكاتهم وبضائعهم.
 - ٥- مقاطعة الولايات المتحدة وبريطانيا اقتصادياً من خلال منع كافة بضائعهم من الدخول إلى ليبيا.

- دعا المنشور كذلك إلى قطع كافة العلاقات وإيقاف التعامل مع الشركات والبنوك الأمريكية والبريطانية، كما دعا العمال الليبيين إلى الامتناع عن تقديم الخدمات للسفن والطائرات التابعة لهاتين الدولتين. كما حيا المنشور الاتحاد العام لنقابات العمال على مبادراته في هذا المضمار.

وقد علّق السفير نيوسوم على ما جاء في المنشور المذكور بتأكيد أن منشورات سرية مماثلة جرى توزيعها في طرابلس باسم حركة المقاومة الشعبية Popular Resistance Movemnet، كما نبّه إلى أن الدعوة إلى مقاطعة أمريكا وبريطانيا اقتصادياً تشكل توجهاً جديداً غير مسبوق من قبل.

● وفي ١٤/٦/١٩٦٧ أحال السفير نيوسوم إلى واشنطن برقية سرية^{٢١٣} أخرى وصلته من السفارة الأمريكية في بنغازي كان من أهم ما جاء فيها:

- بنغازي تبدو هادئة وقوة دفاع برقة تسيطر على الوضع.

- يوجد انتقاد كبير للحكومة بسبب عدم مساندتها لعبد الناصر من جهة- ومن جهة أخرى بسبب سماحها لقيام الاضطرابات التي شهدتها البلاد منذ ١٩٦٧/٦/٥، ويشكل عدم قيامها بإجراءات لحسم الموقف جوهر هذا الانتقاد.^{٢١٤}

- حالة الذهول وما يشبه الصدمة ما تزال قائمة.. والأشخاص الذين يجري الاتصال بهم (من قبل موظفي السفارة) يرفضون الحديث عما وقع، والمشاريع المعادية للأمريكان ما تزال غالبة.

- جرى إنقاص ساعات حظر التجوال اعتباراً من يوم ١٣/٦/١٩٦٧ بحيث أصبحت تبدأ من الساعة ٨:٣٠ مساءً بدلاً من الساعة السابعة.

- من المتوقع أن تشرع الحكومة فوراً وبحماس في مطالبة المستعمرين^{٢١٥} (هكذا وردت في البرقية) بإزالة قواعدهم.

- تتردد إشاعات حول تشكيل "جيش تحرير" سري و"إذاعة وطنية ليبية" تسعى إلى إجبار الحكومة الليبية على اتخاذ مواقف أكثر تأييداً للقضية العربية ولمصر.

٢١٣ تحمل الرقم الإشاري (36).

٢١٤ هذه هي الحالة الصعبة التي وجدت الحكومة نفسها أمامها، فهي من جهة مطالبة أن تقدم كل صور الدعم لعبد الناصر (بما في ذلك الدعم الشعبي المتمثل في السماح بالمظاهرات..) ومن جهة أخرى هي مطالبة بضبط الوضع الأمني (وأحد مظاهره منع التظاهرات وكبح جماح صور التعبير الشعبي التي عادة ما تكون منفلتة!) فهي مدانة في جميع الأحوال.

٢١٥ لا يخفى ما ينطوي عليه استخدام الكلمة (المستعمرين) في السياق الذي وردت به من سخرية واستخفاف.

- وفي ١٤/٦/١٩٦٧ بعث السفير نيو سوم ببرقية سرية إلى الخارجية الأمريكية حول الوضع في ليبيا جاء فيها:

"في ضوء الوضع السائد الآن في ليبيا، حيث تصارع حكومتها من أجل البقاء، وفي ضوء انتشار حركة المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فيها، فإن الملك إدريس ربما يكون الصوت الوحيد القادر على أن يغير اتجاه الأحداث، ومع ذلك فإن وجود رغبة لديه للتصرف بحزم تظل موضع شك."

"ومع ذلك، فإنني والسفير البريطاني ساريل مقتنعان بضرورة مقابلة الملك، كل منا على انفراد، خلال الأسبوع القادم، لنضع أمامه مخاوفنا بشأن الحالة القائمة في ليبيا، ومستقبل العلاقات الليبية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا."

ويواصل السفير نيو سوم في برقيته:

"ومن ثم، فإنني أعتزم طلب مقابلة الملك في أقرب وقت ممكن، وأن أثير معه النقاط التالية: إن "الاختلاقات" Fabrications التي تصدر عن إذاعة القاهرة والتي تهدف بشكل سافر إلى تحطيم وجود أمريكا ونفوذها في ليبيا أحدثت أثراً كبيراً في نفوس الليبيين.

إن استقلال ليبيا ومستقبل أمنها أصبحا في خطر كبير بسبب تصديق هذه الأكاذيب على نطاق واسع في أوساط الليبيين.

فما تقدّر الحكومة الأمريكية مشاعر العرب العميقة تجاه الهزيمة، غير أنها لا تشك في أن الملك يولي مصلحة ليبيا الأهمية الأولى،^{٢١٦} ومن ثم فهي ترى ضرورة الإشارة إلى أن "الثقة في ليبيا" (من قبل الغرب) التي لعبت دوراً رئيسياً ناجحاً في تقدمها، قد اهتزت كثيراً (في نظر الغرب) بسبب الموقف الليبي خلال هذه الأحداث.^{٢١٧}

إن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على المحافظة على علاقات قوية مع ليبيا، غير أنها لا تستطيع أن تقوم بذلك في غياب جهد مماثل مبذول من طرف الليبيين للمحافظة على هذه العلاقات التاريخية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في إحاطة الملك علماً بالحالة القائمة، وحثه، باعتباره الصوت الوحيد في البلاد الذي يملك المقدرة، على أن يتشاور مع عدد من الشخصيات الليبية المرموقة في ليبيا، من أجل التوصل إلى الكيفية التي يمكن عن طريقها تغيير مسار التطورات الحالية المؤسفة."

٢١٦ يستطيع القارئ أن يدرك الوضع الحرج والمستحيل الذي ظل النظام الملكي يعاني منه، فمواقفه غير مقبولة محلياً وعربياً، وهي غير مقبولة من قبل حلفائه وأصدقائه الغربيين.

٢١٧ لا يوجد شك في أن هذا هو المدخل الذي ولجت منه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن قبلها بريطانيا، لتمزيق أوصال الأمة العربية وصرف قادتها عن استمرار الاهتمام بقضايا الأمة متى ما عن لهم ذلك. ولا نشك أن هذا هو عين ما يسمعه هؤلاء القادة من سفراء وموفدي هاتين الدولتين إثر كل هزيمة ونكبة وأزمة تعرضت لها الأمة منذ عام ١٩٤٨، وحتى المجازر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

وختم السفير الأمريكي نوسوم برقيته بدعوة وزارة الخارجية الأمريكية إلى إبداء أي أفكار ومقترحات إضافية لديها حول هذا الموضوع.^{٢١٨}

• ويفهم من برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية في بنغازي مؤرخة في ١٤/٦/١٩٦٧ أن موظفي السفارة، من خلال محاولتهم التكهّن بأعمال العنف المتوقع حدوثها مستقبلاً في بنغازي ضدّ المنشآت الأمريكية والبريطانية، أمكنهم رسم صورة تمثلت ملامحها في:

- استمرار انتشار المنشورات السرية التي سلفت إليها الإشارة في برقية سابقة، وهذه المنشورات تصدر بتوقيع لجنة المؤتمر الشعبي، وقد اعتبرت هذه المنشورات أن عدم الاستجابة لما دعت إليه يعتبر خطيئة لا تغتفر من قبل الله والشعب.
- استمرار التحريض الذي تمارسه قيادة نقابة عمال الموانئ، وإصدارها الأوامر لأعضائها بالامتناع عن تفريغ أي سفن أو بضائع أمريكية أو بريطانية (أكدت البرقية أنه لم يجر بالفعل تفريغ أي من هذه السفن خلال الأسبوع السالف).
- الأوامر التي أصدرتها نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول إلى أعضائها بالامتناع عن التعاون مع الأمريكان والبريطانيين (أوردت البرقية أن هذه الخطوة لم تترك أي أثر على أداء شركات البترول، فعمليات الحفر مستمرة وكذلك العمل الإداري بها).

كما أشارت البرقية "أنه لم يعرف بعد تأثير الضغوط التي تمارس على الموظفين المحليين بعدم التعاون مع "الاستعمارين" ذلك أن معظم هؤلاء الموظفين لم يلتحقوا بوظائفهم في السفارة منذ أحداث الخامس من يونيو."

• وأشارت عدة برقيات^{٢١٩} صادرة عن السفارة الأمريكية يوم ١٥/٦/١٩٦٧ إلى البيان الصادر عن قيادة القوات المسلحة الليبية يوم ١٤/٦/١٩٦٧ وجرت إذاعته عدة مرات عبر الإذاعة الليبية، كما نشرته الصحف الليبية، الرسمية والخاصة، الصادرة في اليوم التالي. وكان مما جاء في ذلك البيان:

"أعلن ضباط الجيش الليبي أنهم انجزوا بأمانة وصدق المهام النبيلة المجيدة التي أنيطت بهم أداءً لواجبهم المقدس في المحافظة على هويتهم العربية جنباً إلى جنب مع بقية أشقائهم، وحماية لأمنهم الوطني."

٢١٨ أوردت وثيقة بريطانية سرية مؤرخة في ١٨/٦/١٩٦٧ أن الملك إدريس أبدي موافقته خلال الأسبوع السابق على طلب تقدم به السفير الأمريكي لمقابلته، غير أن الملكة فاطمة تدخلت في الأمر وأبلغت الملك أنه ليس من الحكمة أن يستقبل في قصره أي زائر أمريكي في تلك الظروف. وقد وافق الملك على نصيحة الملكة له.

٢١٩ انظر البرقيتين الصادرتين عن السفارة الأمريكية بطرابلس أرقام (130)، (133) بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٧ الملف المركزي 9 POL LIBYA.

"لقد أدى الضباط هذه الواجبات بشكل مرض للغاية في ضوء تعليقات قائدهم الأعلى وحكومته الرشيدة. وعلى الخصوص، فقد تم إنجاز مهمة الرقابة على قاعدة ويلس من خلال مراقبة مستودعات الذخيرة داخلها، ومن خلال منع دخول وخروج أي شيء من هذه المستودعات، وكذلك منع الطائرات الرابضة على أرض القاعدة من الطيران، ولم يجز السماح لأي طائرات بالتحرك عدا تلك المكلفة بمهمة نقل العائلات وترحيلها."

"ولا يوجد أي أساس من الصحة لما تردد أن ضباط سلاح الجو الليبي أبلغوا رئيس الوزراء بشأن عدم تعاون سلاح الطيران الأمريكي بالقاعدة مع اللجنة الليبية المكلفة بمهمة مراقبة حركة الطيران الأمريكي من قاعدة ويلس، وأن التعاون مع اللجنة المذكورة كان كاملاً وتاماً."

● هناك برقيات أخرى أرسلت من قبل السفارة الأمريكية في طرابلس يوم ١٥/٦/١٩٦٧، من بينها برقية^{٢٢٠} محولة من فرع السفارة في بنغازي وتشير إلى ما نقله السكرتير الأول بالسفارة البريطانية في بنغازي المستر ويليام روجر تومكيس William Roger Tomkys إلى أحد موظفي السفارة الأمريكية في بنغازي حول ما دار من حديث بينه وبين وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي والسفير البريطاني ساريل عند لقائه به يوم ١٤/٦/١٩٦٧. تورد البرقية أن الوزير البشتي ذكر للسفير البريطاني أن رئيس الوزراء حسين مازق مصدوم بسبب الأحداث التي وقعت، وهو غير راغب في اتخاذ أي قرار حازم بشأنها. وعندما استلم مازق العريضة التي قدمتها إليه لجنة المؤتمر الشعبي، والتي تطالب بالقطع الفوري للعلاقات مع كل من بريطانيا وأمريكا وإزالة القواعد العسكرية فوراً، سارع بالتوجه لمقابلة الملك إدريس مقترحاً عليه اتخاذ قرارات في هذا الاتجاه. إلا أن الملك رفض الاستجابة للاقتراح."

وتمضي برقية السفارة الأمريكية في بنغازي ناسبة إلى الوزير أحمد البشتي (نقلًا عن السكرتير الأول للسفارة البريطانية في بنغازي) قوله:

"على الرغم من أن عدداً من الوزراء في الوزارة يرون استئناف تصدير البترول الليبي، فإن رئيسها حسين مازق يعارض هذا الأمر بشدة، وأن حسين مازق يعبر خلال هذه الأزمة الحالية عن توجهات انفصالية، وأنه لا يرغب إلا في تزعم إقليم برقة وربطه في تحالف مع عبد الناصر في مصر."^{٢٢١}

وقد ذيلت السفارة في طرابلس البرقية الواردة إليها من مكتب السفارة في بنغازي، بتعليق جاء فيه:

٢٢٠ تحمل الرقم الإشاري (37).
٢٢١ من الواضح أن أحد البشتي كان يحمل كراهية شديدة لحسين مازق، وهي الكراهية التي جعلته يلعب دوراً بالغ السوء في حق مازق وحكومته.

"يسود لدينا الاعتقاد هنا بأن شخصية مازق هي أقوى من شخصية البشتي، وإذا كان مازق يبدو مصدوماً، فإن ذلك يرجع إلى إدراكه لمدى عمق المشاكل الداخلية أكثر من البشتي. وفضلاً عن ذلك فينبغي أن ينظر إلى أقوال الوزير البشتي من زاوية الحساسيات الشخصية لدى الطرابلسيين (إزاء البرقاويين)"^{٢٢٢}

● وفي ١٥/٦/١٩٦٧ أيضاً حوّلت السفارة الأمريكية بطرابلس برقية^{٢٢٣} وصلتها من مكتب السفارة في بنغازي جاء فيها أن السفارة تلقت من عدة مصادر معلومات مفادها أن لجنة المؤتمر الشعبي في بنغازي تخطط لعقد اجتماع عام يوم الجمعة الموافق ١٦/٦/١٩٦٧، كما أكدت بعض هذه المصادر أن الاجتماع سينعقد تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية. وعلقت البرقية أنه، بالنظر إلى الخطر المفروض على عقد الاجتماعات العامة، فمن المنتظر أن يشكل هذا الاجتماع المزمع اختباراً لمدى قدرة قوات الأمن على السيطرة على الأوضاع.

كما أشارت البرقية إلى الصعوبات والعراقيل، والتميز في المعاملة الذي تواجهه السفارة الأمريكية من السلطات الليبية في بنغازي، فقد جاء فيها:

"لقد ظللنا لفترة طويلة نحاول تحديد موعد للاجتماع بحكمдар بنغازي الزعيم معزيق حمودة، ومحافظ بنغازي عبد الحميد الدلاف، وكان الرد يأتي على الدوام بأنها في رحلة تفتيشية داخل بنغازي وخارجها. كذلك فقد حاولنا الاتصال بوزير الداخلية (الدكتور علي الساحلي) للحصول على "تصريحات تجول" خلال فترة حظر التجول ولكن دون جدوى.. لقد بلغنا أن الدبلوماسيين البريطانيين تمكنوا من الاتصال بهؤلاء المسؤولين.. كما علمنا من أحد مصادرنا أن هؤلاء المسؤولين يمارسون تمييزاً في المعاملة بين الأمريكيين، الذين ينظرون إليهم على أنهم مستعمرون أساسيون، وبين البريطانيين الذين يعتبرونهم مجرد تابعين للأمريكان.. وسوف نسعى للتحقق عما إذا كانت وجهة النظر هذه مجرد حالة فردية عارضة.."

● وفي ١٧/٦/١٩٦٧ حوّل السفير نيوسوم إلى واشنطن برقية وصلتته من مكتب السفارة ببنغازي^{٢٢٤} جاء فيها:

"بنغازي هادئة.. وقوة دفاع برقة تسيطر على الوضع فيها.

حظر التجول مفروض ما بين الساعة ٣٠، ٨ ليلاً وحتى الخامسة صباحاً."

"الشارع الممتد أمام المركز الثقافي المصري حراسته مكثفة.. وحالت الشرطة دون انعقاد الاجتماع العام الذي كان مقرراً له يوم ١٦/٦/١٩٦٧.. الاجتماع الذي جرى عقده داخل

٢٢٢ من الواضح أن معدّي التقرير الأمريكي كانوا أكثر فهماً وإنصافاً للسيد مازق من وزير خارجيته.

٢٢٣ تحمل الرقم الإشاري (38).

٢٢٤ تحمل الرقم (48).

مقر اتحاد نقابات العمال في بنغازي، لبحث خطة العمل ضد شركات البترول، انتهى دون التوصل إلى قرارات في هذا الخصوص. اجتمع آخر لرجال الأعمال الليبيين كان مقرراً اليوم في ١٧/٦/١٩٦٧ لمناقشة مقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية.

وأضافت البرقية:

"ثلاثة من رجال الأعمال الليبيين المحافظين، والمعروفين أساساً بتوجهاتهم الغربية، وكانوا أصدقاء جيدين للسفارة، يرون أن المد المعادي لأمريكا في تصاعد. وكان ثلاثتهم مستائين جداً من تأييدنا لإسرائيل، وهم يرون أن أمريكا سوف تواجه أوقاتاً صعبة في ليبيا ما لم تغير من سياساتها. وفيما لا يعتقد هؤلاء بأن الطائرات الأمريكية شاركت في الهجوم على مصر، إلا أنهم مع ذلك لا يشكّون في أن أمريكا وافقت مسبقاً على العدوان الإسرائيلي."

كما أضافت البرقية أن الوحدات العسكرية التي رجعت من حدود ليبيا الشرقية لم تغادر ثكناتها، كما لم يسمح للضباط العائدين بزيارة عائلاتهم، كما أشارت إلى أن وزير الأشغال العامة (المهندس عمر بن عامر) قام بصحبة أحد موظفي السفارة، بزيارة مبنى السفارة الذي كان قد تعرض لأضرار على أيدي المتظاهرين، وأن الوزير أبدى استعداد الحكومة لإصلاح الأعطاب التي لحقت بالمبنى.

● وبتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧ بعثت السفارة في طرابلس برقية إلى واشنطن^{٢٢٥} وتركزت حول نشاط عمال ميناء طرابلس، جاء فيها:

"غادر العمال أرفصة ميناء طرابلس يوم ٦/١٩ بعد مشاركتهم في اجتماع حاشد داخل الميناء. ثم تجمعوا خارج مقر اتحاد نقابات العمال وسط مدينة طرابلس حيث كانت اللجنة التنفيذية للنقابة تعقد اجتماعاً لها. انضم ممثلون عن المتظاهرين إلى الاجتماع لينقلوا إلى المجتمعين قرار القاعدة العمالية برفض مناولة السفن والبضائع الأمريكية والبريطانية."

وأضافت البرقية:

"ومن الواضح أن القاعدة العمالية مجمعة على مقاطعة السفن الأمريكية والبريطانية. غير أن قيادة النقابة، تحت تأثير ضغوط وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (الوزير هو أبو بكر نعام)، دعت عمالها إلى تفريغ "المواد الغذائية" الأمريكية والبريطانية، على اعتبار أن المقاطعة الشاملة سوف تكون ضارة بالشعب الليبي وتشكل عقوبة له."

ثم أضافت:

"بضع مئات من المتظاهرين الذين ظلوا يجوبون مركز المدينة تم تفريقهم في النهاية بواسطة الشرطة التي استخدمت معهم الغاز المسيل للدموع. بقيت مجموعة صغيرة من عمال الميناء

تجوب المنطقة القريبة من البوابة الرئيسية للميناء تحت رقابة قوات الشرطة التي تعززت بأعداد من قوات مكافحة الشغب المحمولة على سيارات اللاندروفر.

- وفي ٢٥/٦/١٩٦٧ أعد السفير نيو سوم برقية مطولة حول الوضع الداخلي في ليبيا بعث بها إلى واشنطن جاء فيها:^{٢٢٦}

"إن الوضع السياسي الداخلي في ليبيا على درجة عالية من عدم الاستقرار. وتبدو حكومة حسين مازق قد فقدت بالكامل سيطرتها على العديد من الأنشطة الحساسة التي تخضع عادة لسيطرة شديدة. ولا توجد في الوقت الحاضر أية علامات تدل على وجود حكومة في ليبيا تعمل على استعادة سيطرتها على الأوضاع، أو حتى ما ينم عن قدرتها على القيام بهذا الأمر، فسياسة الحكومة الاقتصادية، على سبيل المثال، أصبحت تقرر من قبل نشطاء سياسيين حلوا محل القيادات النقابية التقليدية. وسيطر هؤلاء النشطاء على النقابات، وبخاصة نقابتا عمال ومستخدمي شركات البترول وعمال الموانئ، وسخر وهما لخدمة أهدافهم السياسية، الداخلية والخارجية، المؤيدة للعرب والمناهضة للغرب. والأهم من هذا فإن هذه القيادات العمالية الجديدة أصبحت تبرز كعامل حاسم في تقرير مدة استمرار الحظر على ضخ البترول الليبي ومناولة البضائع (الأمريكية والبريطانية) في الموانئ الليبية، وغيرها من الجوانب المتعلقة بالمقاطعة العامة لبضائع الدول الغربية ومستخدميها. وقد أفادت آخر المعلومات في هذا الصدد أن أهداف هؤلاء النشطاء قد اتسعت لتشمل هدف إسقاط حكومة مازق."

وتضيف البرقية:

"وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فإن وسائل الإعلام الليبية تبدو، هي الأخرى، وكأنها تعمل بعيداً عن رقابة الحكومة وتوجيهاتها. فالإعلام الليبي من جهة، وإذاعة القاهرة من جهة أخرى، وإن تكن الأخيرة على درجة أقل، يعملان سوياً على تشكيل نظرة الرأي العام الليبي للأوضاع الداخلية والخارجية من منظور عربي متطرف ومعادٍ للغرب."

وتضيف البرقية:

"وتبدو حكومة حسين مازق قد انتهجت سياسة، لا يعرف على الإطلاق ما إذا كان ذلك عن اختيار وإع أو إهمال غير مقصود، تجنبت بموجبها أن تفرض منذ مرحلة مبكرة القيود التقليدية المعروفة على وسائل التعبير والنشاط السياسي، لتحاشي وقوع صدام حقيقي بين السلطة والمشاعر الفائرة لدى النشطاء السياسيين، كما تجنبت بموجبها السماح للعناصر الأكثر تطرفاً باستغلال هزيمة العرب، واستغلال الاستياء العام الناجم عن ضعف المشاركة الشعبية في العملية السياسية."

"ربما كانت الحكومة تأمل أن تهدأ الانفعالات والعواطف إلى الحد الذي يمكنها عنده أن تعود

إلى فرض سياستها المعتدلة والمحافظة. وليس مستبعداً على حكومة مازق، أو أي حكومة أخرى مكانها، أن تجد نفسها، بعد أن تكون قد سمحت للأوضاع أن تنجح إلى هذا الحد، أمام وضع صار مستعصياً عليها السيطرة عليه والتحكم فيه، إذ يغدو أمراً صعباً أن تعيد المارد إلى القمقم من جديد."

ويضيف السفير نيسوم في برقيته المطولة قائلاً:

"هناك أعداد من المواطنين ضمن شرائح كثيرة من المجتمع الليبي، مستاءة بشكل حاد من أداء حكومة حسين مازق، وتوجه الانتقادات إليها بسبب عدم تحركها خلال الأحداث الأخيرة، وتشدد على المطالبة بتغييرها. وفي حين أن معظم التبرم بهذه الحكومة يمكن إرجاعه إلى التناقضات المزمene في المجتمع الليبي بين الجيل القديم والأجيال الشابة (أو بين المحافظين التقليديين وبين التقدميين)، كما يرجع بعضها أيضاً إلى تبرم الطرابلسيين من سيطرة البرقاويين الذي تجسده حكومة مازق، فإن أحداث الأسابيع الثلاثة الماضية قد وسعت من دائرة الأشخاص المدركين لخطورة الحالة السياسية والقلقين بشأنها، كما زادت من مستوى اهتمام هؤلاء الأشخاص بالحالة السياسية ودرجة انغماسهم فيها. ويشكل التزامن بين حالة التوتر الداخلي والضغط الخارجية مزيجاً قابلاً للانفجار الشديد."

ويضيف نيسوم:

"ومن الأمور المثيرة للانتباه بشكل خاص، أن تيارين متناقضين (تيار المحامين والمثقفين الشباب الرافضين لسياسات النظام، وتيار الوجهاء والأعيان الطرابلسيين) التحا في تكتل واحد أطلق عليه المؤتمر الشعبي أو الجبهة الشعبية. ومن الواضح أن منظمي المؤتمر الشعبي يبدلون المساعي لتأسيس حركة سياسية شاملة على مستوى ليبيا، على الرغم من أن مثل هذا الأمر محظور قانونياً وفعلياً في البلاد. وقد اكتسب المؤتمر الشعبي حتى الآن الملامح الجنيينة لحزب سياسي. وعلى الرغم من أن التحليل الذي تقدمه السفارة من خلال هذه البرقية مؤسس على المعلومات المتوفرة لديها عن التطورات في طرابلس، فإن الأرضية في برقة تبدو هي الأخرى خصبة - بشكل مشابه - لقيام حركة سياسية معارضة فيها. وفضلاً عن ذلك، فإن منظمي المؤتمر الشعبي في طرابلس عبروا بشكل علني عن نيتهم في إنشاء حركة موازية في بنغازي، وتأسيس فروع له في مختلف المدن الليبية."

ويستطرد السفير في برقيته:

"إن الضغوط على الملك لتغيير الحكومة الآن أكبر من أي وقت مضى. ففضلاً عن النصائح التي تصله من مستشاريه التقليديين (الملكة فاطمة ورئيس الديوان الملكي محمود المنتصر) ومن بعض الشخصيات، فإن الملك على علم بنشاطات "المؤتمر الشعبي" والقيادات النقابية الجديدة. فضلاً عن ذلك، فإن ولي العهد، على الرغم من الاستقبال الفاتر الذي يجده عادة في طبرق، هو الآخر شديد الاقتناع بضرورة استبدال حسين مازق، إلى درجة جعلته يتوجه إلى طبرق مرتين ليحث الملك على هذه الخطوة."

ويمضي السفير الأمريكي في برقيته موضحاً المشاكل التي تثيرها خطوة قيام الملك باستبدال حكومة حسين مازق في الظروف السائدة يومذاك بقوله:

"إن خطوة استبدال حسين مازق تثير عدداً من المشاكل لدى الملك تتمثل في: التعثر والتخبط الذي يصحب عادة عملية تغيير الوزارة، ووصول وزارة جديدة، واستلامها مقاليد السلطة، من شأنه أن يفاقم المشاكل القائمة لا أن يؤدي إلى تحسين الأوضاع. صعوبة العثور على شخصية سياسية تملك الوزن السياسي والخبرة، ولديها الرغبة في تحمل مسؤولية الحكم في هذه المرحلة الحرجة.

صعوبة العثور على شخصية سياسية يكون بمقدورها أن تحظى بقبول شعبي واسع، في نفس الوقت الذي تسعى فيه إلى تنفيذ سياسة الملك التي تهدف بشكل أساسي إلى إعادة ليبيا إلى مسارها التقليدي المحافظ الموالي للغرب. إن البديل لمازق قد يضطر لاتباع سياسة أكثر تطرفاً من أجل كسب رضى وقبول الشعب الليبي وغيره من الشعوب العربية. إن من شأن إخراج حسين مازق من الوزارة، كتأديب له على مواقفه المؤيدة للقضية العربية، أن يضعه في موقف المعارض القوي للنظام. فقد يكون مازق يعول على هذه الحقيقة كرادع للملك على الإقدام على هذه الخطوة. وهناك من يعتقد أن مازق انحاز عن وعي إلى جانب العناصر القومية لكي يضمن لنفسه عودة إلى المسرح السياسي مستقبلاً".

ثم يختم نيسوم برقيته المطولة إلى الخارجية الأمريكية بعبارات ملؤها التردد والشكوك والمخاوف:

"على الرغم من أن عدم تحرك حكومة حسين مازق قد وضع مشاكل صعبة أمام الحكومة الأمريكية، سواء على المدى القصير أو البعيد، وبافتراض أن الحكومة الليبية الحالية سوف تتمكن من ممارسة سيطرة فعالة على تطورات الأوضاع في البلاد، فقد تكون هذه الحكومة هي الأفضل من أي بديل جديد يبدو ممكناً في الوقت الحاضر."

"وعلى الرغم من الملاحظة التي أبدتها الملك للسفير البريطاني بشأن عزمه على تسمية رئيس حكومة جديد، فقد يقرر الملك أن أقصى ما يمكن إجراؤه من تغيير في الوقت الحاضر هو إدخال تعديل على الوزارة (مع الإبقاء على حسين مازق رئيساً للوزارة) بما يوحي للآخرين بوجود استجابة للرغبة الشعبية التي تطالب بالتغيير."

ويضيف:

"وفي نفس الوقت، فلا ينبغي أن يساورنا الشك أن المصريين، وربما بمساعدة من الجزائريين، سوف يقومون بكل ما في مقدورهم لجعل "القدر الليبي في حالة غليان مستمرة". وفي هذه الحالة ينبغي أن نتوقع المزيد من العنف الشعبي الموجه ضد النظام، غير أنه من المحتمل أن يؤدي تجديد الاضطرابات المدعومة من الكثير من الشخصيات الطرابلسية إلى وضع ولائها للنظام أمام اختبار مرير."

• وفي ٢٧/٦/١٩٦٧ تلقت السفارة الأمريكية في طرابلس صورة من البرقية التي بعثت بها الخارجية الأمريكية لسفارتها في كل من طرابلس ولندن لاطلاعها على ما دار من حديث في واشنطن بين وكيل الوزارة المستر يوجين روستو Rostow والسفير البريطاني في العاصمة الأمريكية السير باتريك دين Patrick Dean حول "أمن ليبيا" "Libya Security" جاء في تلك البرقية:

"أثار وكيل الخارجية روستو أثناء لقائه السفير البريطاني (دين) ظهر هذا اليوم (٢٧/٦/١٩٦٧) أنه، على الرغم من وجود بعض الشواهد على عودة الأمور ببطء إلى حالتها الطبيعية، فإن الحكومة الليبية تبدو معرضة للأخطار مثل غيرها من بقية النظم العربية. ومن ثم فبودنا أن نبحث سوياً الحالة الليبية بعمق."

وتمضي البرقية:

"نقطة الاختلاف بيننا وبين البريطانيين أننا نرغب في تهدئة الأمور حول موضوع سحب القواعد في هذه المرحلة. نحن نتفهم الأسباب التي دعت ليبيا إلى طلب جلاء قواتنا عن ولس، وكذلك المنشآت البريطانية، غير أن تقديرنا الحالي للأمر هو أن الملك إدريس يفضل بقاءنا." "إننا نرغب في معرفة تقييم بريطاني للكيفية التي يمكن بواسطتها تعزيز الوضع الداخلي للملك، ولمن يمكن أن يشاركه السلطة."

وتنقل البرقية:

"وعد السفير البريطاني (دين) بالسعي لمعرفة قراءته للموقف الليبي. وبينما يظل وضع الملك حرجاً وغير مؤكد، فإن لندن تعتقد أن المشكلة الحقيقية للنظام الليبي تتمثل في أمنه الداخلي وليس الخارجي،^{٢٢٧} وإزاء هذه الحالة فإن بريطانيا لا تتصور أن وجود القوات البريطانية في بنغازي^{٢٢٨} سوف يسهم شيئاً في الحفاظ على النظام، ومن ثم فهي تتجه إلى إنهاء وجودها العسكري هناك."

وقد عقب وكيل الخارجية روستو على ملاحظة السفير البريطاني (دين) كما ورد في البرقية قائلاً:

"إن مشكلة النظام في ليبيا تتمثل حقاً في أمنه الداخلي، غير أنه لا يمكن استبعاد التهديدات

٢٢٧ سبق للمسترنينوسوم، عندما كان يشغل منصب مدير إدارة شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية، أن عثر يوم ٨/٤/١٩٦٤ أثناء لقائه بالمستشار الإسرائيلي بالسفارة الإسرائيلية بواشنطن، وتباحثا في التطورات القائمة في ليبيا يومذاك ما نصه "إن المشكلة الليبية كامنة في عوامل داخلية بقدر ما ترجع إلى عوامل خارجية.." انظر "انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي".

٢٢٨ تم جلاء القوات البريطانية من طرابلس بالكامل، ولم تبق سوى وحدات صغيرة في بنغازي وطبرق.

الخارجية، والسؤال الأهم لا يتعلق بحجم القوات الأمريكية / البريطانية التي يجري الاحتفاظ بها فعلاً في ليبيا، ولكنه يتعلق بأهمية تواجد هذه القوات كدليل^{٢٢٩} نقدمه للملك إدريس على استمرار وجودنا ودعمنا لنظامه. ومن هذا المنظور، يغدو جلاؤنا في الوقت الحالي خطأ، إذا كان باستطاعتنا تجنبه."

لقاء أمريكي مع محافظ بنغازي

يبدو أن السفارة الأمريكية في ليبيا، وبخاصة مكتبها في بنغازي، ظلت مسكونة بالأحداث التي وقعت في بنغازي منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧، وظل صوت تلك الأحداث وما وقع خلالها يتردد في التقارير التي تبعث بها تلك السفارة. وعلى سبيل المثال، فقد بعث مسؤول مكتب السفارة في بنغازي المستر جون كورمان برقية سرية بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٧ ضمّنها ما دار خلال اجتماع تم بينه وبين محافظ بنغازي عبد الحميد الدلاف في منزل الأخير وامتد ساعة ونصف الساعة.

تقول البرقية:

"بعد محاولات مضنية على امتداد أسبوعين لمقابلة محافظ بنغازي عبد الحميد الدلاف، تمكن مسؤول السفارة في بنغازي من الاجتماع به لمدة ساعة ونصف الساعة.. كان الاجتماع مؤملاً، أسقطت فيه كافة الحواجز واعتبارات المجاملة.

وقد أبلغ مسؤول السفارة المحافظ أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر للأحداث التي وقعت يوم الخامس من يونيو بمنتهى الجدية.. كما أبلغه أن العالم ينظر الآن إلى بنغازي على أنها مدينة العنف والغوغاء."^{٢٣٠}

"وعندما ردّ المحافظ أن مثل هذه الحوادث تقع في أماكن أخرى من العالم.. رد عليه المستر كورمان أنه حسب معلوماته فإن آخر مرة حدث فيها حرق المباني في واشنطن كانت عام ١٨١٢، وكانت يومذاك بواسطة الإنكليز."^{٢٣١}

ومضت البرقية:

"جلس المحافظ متصلب الوجه عندما أبلغه المستر كورمان بأن موظفي السفارة كانوا يخوضون معركة مع الغوغاء، واضطروا للتراجع إلى القاعة المحصنة عندما كان المتظاهرون يقومون بإشعال النار في المبنى من حولهم. كما قال المستر كورمان للمحافظ أن منزله الذي كثيراً ما استضافه فيه جرى هدم أجزاء من داخله وإشعال النار فيها، وحالت إرادة الله وحده دون أن تكون زوجته وأولاده داخل البيت في تلك الساعة."

٢٢٩ ثبت فيها بعد أن هذا الدليل "كاذب ومزيف ومخادع".

٢٣٠ لعل العبارة الناقصة من كلام المسؤول الأمريكي عن بنغازي هي "إنها تحتاج إلى تأديب".

٢٣١ إما أن يكون المستر كورمان يملك مقدرة خاصة على المغالطة، أو أن يكون محدود الاطلاع.

"وأجاب المحافظ أن المسؤولين في الحكومة يأسفون بإخلاقهم وعمق لما حدث، وهم بدورهم يواجهون مشاكل مع العناصر ذات التوجهات العدوانية التي تثير الاضطرابات. كما قال إنه شخصياً لا يصدق، كما لا يوجد في الحكومة من يصدق، أن أمريكا ساعدت إسرائيل عسكرياً، مشيراً إلى تصريح الملك حسين بالخصوص. كما أشار أنه من الأمور المؤسفة أن موقف أمريكا في الأمم المتحدة يجعلها تبدو كما لو أنها المدافعة عن إسرائيل."

وأضافت البرقية:

"لقد أمضى المستر كورمان نصف ساعة محاولاً خلالها شرح دور أمريكا في الشرق الأوسط، وموضحاً أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، مشيراً إلى المرات العديدة التي أيدت فيها أمريكا قرارات تدين إسرائيل.^{٢٣٢} وقد أبدى المحافظ اقتناعه بوجهات النظر التي طرحت عليه من قبل ضيفه مسؤول السفارة، أو لعل المحافظ كان سياسياً بشكل بارع جعل المستر كورمان يتصور أنه أقنعه بوجهات نظره. وعلى امتداد اللقاء كان موقفه من الولايات المتحدة ودياً للغاية."

"وعندما طرح مسؤول السفارة على المحافظ موضوع إعادة فتح مبنى السفارة، متوقعاً إجابة إيجابية ومحددة، تجنب المحافظ إعطاء إجابة قاطعة، وبعد بعض اللف والدوران، بدا واضحاً أنه كان متخوفاً من وقوع المزيد من المشاكل التي قد تترتب على مواقف أمريكا في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن موضوع إعادة فتح مبنى السفارة في بنغازي هو اختصاص الجهات العليا في الدولة."

وأضافت البرقية:

"وعندما أبلغ الموظف المسؤول المحافظ بأنه ظل يحاول على امتداد العشرة أيام الماضية الحصول على تصاريح تجوّل، ردّ عليه المحافظ بأنه يفضل ألا يحصل الموظفون الأمريكيون على هذه التصاريح. وعندما أشار الموظف المسؤول بأن موظفي السفارة البريطانية وغيرهم من موظفي السفارات الأخرى قد حصلوا على هذه التصاريح، ردّ عليه المحافظ بأنه على علم بذلك، كما أنه يعلم أن مئات من عمال المخابز وغيرهم من المواطنين قد حصلوا على هذه التصاريح. وقد أكد المحافظ مرتين أنه لا يقصد بذلك التمييز ضد الموظفين الأمريكيين في المعاملة، وإنما يسعى للحيلولة دون وقوع حوادث مؤسفة لهم، فهو يعلم بوجود عناصر تحمل مشاعر شديدة العداء نحوهم، وأنه عندما يتعلق الأمر بالأمريكان فإنه لا يستطيع أن يثق حتى في موقف رجال قوات الأمن."

وأشارت برقية مكتب السفارة في بنغازي^{٢٣٣} إلى أن المحافظ عبد الحميد الدلاف أظهر بعض اللين في النهاية، ووافق على تزويد السفارة الأمريكية بثلاثة تصاريح تجول.

٢٣٢ ربما كان ذلك صحيحاً خلال تلك الحقبة. وشتان ما بين الموقف الأمريكي يومذاك وما عليه موقفها الآن فهي تستعمل الفيتو في مواجهة العالم أجمع وتحول دون إدانته لإسرائيل.
٢٣٣ حملت الرقم الإشاري 54.

وقد قام السفير نيسوم، عند تحويله للبرقية المذكورة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، بتدليلها بتعليق جاء فيه:

"لقد لاحظ المستر كورمان أن مضيفه المحافظ كان يحمل مسدساً تحت سترته على الرغم من أن الاجتماع كان في بيته... ولقد خرج المستر كورمان من الاجتماع مصاباً بالاستغراب والدهشة، فقد كان يتصور قبل مقابلته للمحافظ أن الأمور بدأت تعود تدريجياً إلى أوضاعها الطبيعية."

وقد أرجع السفير نيسوم الصورة القاتمة التي حاول المحافظ الدلاف رسمها للوضع الأمني في البلاد إلى كون المحافظ هو المسؤول عن أمن وسلامة الأمريكان في المنطقة الشرقية، ومن ثم فقد تعمّد أن يبالغ في رسم صورة تميل إلى القاتمة أكثر مما هي في واقع الأمر.

من مذكرة أمنية

يوجد في ملف^{٢٣٤} من الملفات المركزية للخارجية الأمريكية "مذكرة أمنية" Intelligence Note مؤرخة في ١٩٦٧/٧/٧، ومعدة من قبل مدير الاستخبارات والبحوث في وزارة الخارجية الأمريكية. ورغم أن المذكرة تتعلق بفترة وزارة عبد القادر البدري، الذي خلف حسين مازق في رئاسة الوزارة، فقد تضمنت عدة إشارات مهمة إلى أحداث يونيو ١٩٦٧ وموقف حسين مازق إزاءها تحت عنوان جانبي "تركة وزارة مازق":

"ورث رئيس الوزراء عبد القادر البدري وضعاً داخلياً مضطرباً عندما حل محل حسين مازق في ١٩٦٧/٧/٢.

فعلى امتداد شهر تقريباً ظل حسين مازق إما غير راغب أو غير قادر على فرض تأكيد سلطته على المدن الليبية. وقامت قوى أخرى بملء الفراغ السياسي الناجم عن هذه الحالة بسرعة وفاعلية مثيرة للاستغراب.

فقادة النقابات العمالية تولوا إدارة موانئ طرابلس وبنغازي بدون تدخل من الحكومة. وقد دعا هؤلاء مؤخراً إلى إضراب عام، وفرضوه لمدة ثلاثة أيام، رغم أن الإضرابات لم تكن من قبل معروفة تقريباً في ليبيا."^{٢٣٥}

"وعلى الرغم من أن ليبيا منعت قيام الأحزاب السياسية منذ الأيام الأولى لاستقلالها، فقد قامت خلال حقبة هذا الفراغ السياسي عدة تجمعات سياسية تمثل العناصر المتطرفة المناوئة للنظام، والعناصر البرجوازية التقليدية، بتشكيل "المؤتمر الشعبي" بشكل علني، والذي يعد في الواقع بمثابة حزب سياسي معارض."

٢٣٤ رقم POL 12-LIBYA، والمذكرة تحمل الرقم الإشاري (570).
٢٣٥ سلفت الإشارة إلى وقوع عدد من الإضرابات العامة في البلاد خلال الحقبة غير النفطية وخلال هذه الحقبة.

من الصحافة الوطنية

لم تتخلف الصحافة الليبية، الرسمية والأهلية، على مدى الفترة التي سبقت اندلاع حرب يونيو وخلالها وفي أعقابها، عن مواكبة المشاعر الوطنية والقومية التي جاشت في شتى أرجاء ليبيا، وعلى كافة أصعدتها الرسمية والشعبية، بل يمكن القول بأن الصحافة الوطنية كانت بالفعل في المقدمة من حركة الشعب الليبي، تؤجج مشاعره، وتثير حماسه وتستحث خطاه.

وقد دأبت السفارة الأمريكية منذ اندلاع حرب الأيام الستة على إعداد تقرير يومي وإرساله إلى واشنطن حول مواقف واتجاهات الصحافة المحلية. وتقدم المقتطفات التالية عينات وأمثلة فقط لما ورد في تلك التقارير اليومية.^{٢٣٦}

■ ففي التقرير اليومي الخاص بالصحافة الليبية الصادرة يوم ١٢/٦/١٩٦٧،^{٢٣٧} وردت الإشارات التالية:

- سيطرت أحداث الشرق الأوسط على أخبار الصحافة المحلية.
- نشرت جميع الصحف الصادرة في ذلك اليوم البرقية التي بعث بها الملك إدريس إلى الرئيس المصري عبد الناصر يعرب له فيها عن امتنانه لقراره الذي اتخذه بالعدول عن استقالته.
- شنت صحيفة "الرائد"، التي وصفت بأنها أوسع الصحف الليبية انتشاراً، في افتتاحيتها هجوماً عنيفاً على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمساعدتهما إسرائيل في عدوانها، وأكدت أن العرب لديهم الأدلة القاطعة على تورط الدولتين في العدوان. كما أشارت الصحيفة إلى أن عدداً من الدول العربية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدولتين، وفي انتظار أن تحدد بقية الدول العربية حدودها.
- شنت صحيفة "الرائد" كذلك حملة شديدة على التلفزيون الإيطالي الذي قارن بين هتلر وعبد الناصر، كما دعت العمال الليبيين إلى الامتناع عن تفريغ السفن الأمريكية والبريطانية في الموانئ الليبية كما أشادت بالبعثة الطبية الليبية إلى كل من مصر والأردن وسوريا.

■ وفي التقرير اليومي بالصحافة الصادرة يوم ١٣/٦/١٩٦٧،^{٢٣٨} وردت الإشارات التالية:

٢٣٦ هذه التقارير موجودة في الملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم PPB 9 LIBYA.

٢٣٧ البرقية رقم طرابلس/ ٤٥.

٢٣٨ البرقية رقم طرابلس/ ٦٥.

- اتهمت صحيفة "طرابلس الغرب" الرسمية في مقالها الافتتاحي كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا بمساندة إسرائيل.
- نشرت صحيفة "الرائد" مقالين حملاً بعنف على الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وصف محمد عمر كاتب أحد المقالين، الولايات المتحدة بأنها "عدوة لجميع الدول وجميع الشعوب، وعدوة للإنسانية نفسها، ولعبة قذرة في يد الصهيونية العالمية" كما وجه انتقاده إلى الرئيس جونسون، وقال "إن الولايات المتحدة تحركها عقلية عصابات شيكاغو ومجرمي تكساس". كما ذكر الكاتب أن إسرائيل انتصرت في الحرب بمساعدة المقاتلين الأمريكيين والبريطانيين الذين وصلوا إسرائيل في ملابس مدنية ثم ارتدوا البدل العسكرية (الإسرائيلية) وساندوا الجيش الإسرائيلي في الأرض والجو.
- وفي مقال آخر بتوقيع عبد اللطيف بوكر أشار الكاتب إلى العدوان الأمريكي/ البريطاني الخفي من خلال الصهيونية. ودعا المقال الليبيين للاستقلال عن بنوك يزعمون بأنهم أصدقاء العرب، وسحب كافة الأرصدة الليبية فوراً من بنوك هذه الدول، وإيداعها في بنوك ليبيا ومصر وأي بنك عربي آخر، كما دعا إلى مقاطعة السفن والطائرات الأمريكية والبريطانية، والاعتماد على النفس، ومقاطعة أمريكا وبريطانيا، وكذلك الاتحاد السوفيتي الذي لا يفعل شيئاً أكثر من ترديد الشعارات.
- وأشادت الصحف الصادرة بالمساهمات الليبية بالمال والدم لكل من سوريا ومصر والأردن.
- تفردت صحيفة "الرائد" بنشر ما صدر عن النظام السوري من تأكيدات بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا شاركتا في العدوان على الدول العربية.
- وفي التقرير اليومي الخاص بالصحافة الليبية الصادرة يوم ١٥/٦/١٩٦٧ (البرقية رقم طرابلس/ ١٣٠) وردت الملاحظات التالية:
- نشرت جميع الصحف الصادرة ذلك اليوم بيان رئاسة أركان الجيش الليبي بشأن مشاركة القوات المسلحة الليبية في القيام بواجبها الوطني والقومي، وإنجازها لمهمة مراقبة قاعدة ولس خلال أيام الحرب. (جميع الصحف نشرت البيان في صدر صفحتها الأولى عدا صحيفة "الرائد" التي اكتفت بنشر البيان في صفحتها الرابعة).
- إن صحيفة "الرائد" التي ظلت على امتداد العشرة الأيام السابقة توجه أشد الانتقادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خصصت مقالين رئيسيين بها لنوع

من "النقد الذاتي" بحق الدول العربية، ودعت هذه الدول إلى تصحيح الأخطاء التي وقعت فيها، وإلى تحقيق المزيد من التعاون بينها، مؤكدة بأن الحرب لم تنته بعد.

● أكدت صحيفة "الحرية" الأسبوعية/الأهلية في مقالها الافتتاحي أن الأدلة قامت بشكل قاطع على تورط الولايات المتحدة وبريطانيا في مساعدة إسرائيل خلال حرب يونيو ١٩٦٧،^{٢٣٩} وأن هاتين الدولتين أقدمتا على هذه الخطوة بعد أن فتحت لهما الدول العربية أسواقها، ومدت إليهما يد الصداقة خلال السنوات الماضية. وأكدت الصحيفة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الأول للأمة العربية، وأن بريطانيا تليها في العداوة. كما أوردت الصحيفة أن اجتماعاً عقد في واشنطن وضم مسؤولين من وكالة المخابرات المركزية قبل اندلاع الحرب، وقد تقرر في هذا الاجتماع العدوان على الدول العربية. كما خصصت الصحيفة كامل صفحتها الأخيرة لنوع من النقد الذاتي، ودعت الدول العربية إلى مواصلة الكفاح مؤكدة أن النصر سوف يكون حليف العرب في النهاية.

■ وفي التقرير اليومي الذي أعدته السفارة الأمريكية عن الصحافة الليبية يوم ١٧/٦/١٩٦٧ (البرقية رقم طرابلس/ ٢٠٠) الإشارات التالية:

- أشادت الصحف الصادرة في ذلك اليوم بقرار الحكومة إغلاق القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا، ووصفت القرار بأنه خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. كما عبرت عن امتنان الشعب لإقدام الملك على اتخاذ ذلك القرار.
- أذاعت وكالة الأنباء الليبية قرار الحكومة بشأن القواعد الأجنبية.
- نشرت الصحفتان الصادرتان ذلك اليوم ("الرائد" و"جورنالي دي تريبولي" باللغة الإيطالية) برقيات تهنئة وتأييد للملك من عدد من الشخصيات والتجمعات الليبية، بشأن قراره الخاص بالقواعد.
- واصلت صحيفة "الرائد" تزويد خطابها القارئ على تأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومعهما إسرائيل هم الأعداء الرئيسيون للأمة العربية.

٢٣٩ نصيح الفارئ الذي يرغب في الاستزادة حول تورط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب يونيو ١٩٦٧ بمطالعة كتاب محمد حسنين هيكل "حرب الثلاثين سنة، الانفجار-١٩٦٧"، وبخاصة الأبواب الرابع- السابع، ص ٣٠٣-٧٦٠، مصدر سابق، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠). وقد أورد هيكل في الصفحتين ٥٧٢-٥٧٣ ما نصه "كانت هناك مجموعة إشارات أخرى متبادلة بين قاعدة "هوليس" الأمريكية في ليبيا وقيادة الأسطول السادس، وقائدها في ذلك الوقت هو الأميرال مارتن، وكان مضمون هذه الإشارات يوحي بأن هناك مجموعة من ١٢٦ فرداً من العسكرين الإسرائيليين يتدربون على مهام "من نوع ما" في قاعدة "هوليس". والآن كانت الطائرات سوف تحملهم عائدين إلى قاعدة جوية في إسرائيل".

- أما بالنسبة للتقرير اليومي الخاص بالصحافة الليبية الصادرة يوم ٢٣/٦/١٩٦٧^{٢٤٠} فقد وردت الإشارات التالية:
- نشرت جميع الصحف ما أوردته وكالة رويترز، نقلاً عن وكالة الأنباء الليبية، حول رغبة الحكومة الأمريكية في استئناف المحادثات حول الانسحاب من قاعدة ولس. وقد أضافت أن بريطانيا بدورها جاهزة للدخول في محادثات فوراً مع الحكومة الليبية بشأن القواعد البريطانية في ليبيا. وقد أضافت وكالة الأنباء الليبية "أن أمريكا تقبل بمبدأ الجلاء عن القاعدة."
- نشرت جميع الصحف خبراً مفاده أن جميع الدول العربية عدا ليبيا استأنفت ضخ نفطها إلى جميع الدول عدا الولايات المتحدة وبريطانيا. وأضافت وكالة الأنباء الليبية أن وزارة شؤون البترول تدرس طلبات تقدمت بها بعض الدول لا يشملها الحظر النفطي. وقد أوردت الوكالة تصريحاً لناطق باسم وزارة شؤون البترول أفاد فيه أن ليبيا خسرت أكثر من (٢١) مليون جنيه إسترليني خلال الأسبوعين الماضيين جراء حظرها تصدير نفطها.
- دعت صحيفة "الرائد" في افتتاحيتها إلى استمرار مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نفطياً بعد أن ثبت تورطهما في مساندة إسرائيل. كما دعت الصحيفة إلى رفع الحظر النفطي تجاه الدول التي أدانت إسرائيل أو وقفت موقف الحياد خلال الحرب. وأكدت الصحيفة على أن الجيوش العربية في حاجة للسلاح، ولا بد من بيع النفط من أجل التمكن من شراء ذلك السلاح.
- وجهت صحيفة "الحرية" (التي تتخذ موقفاً معادياً لأمريكا بشكل متواصل) في أربعة مقالات رئيسية انتقادات قاسية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا. ودعت إلى:
- ١- الترحيب بخطوة الحكومة في إلغاء القواعد الأجنبية، مرددة بأن علينا أن نثبت لهم أنهم ليسوا أسياد العالم، وأنهم لا يستطيعون السيطرة على أراضينا ضد إرادتنا.
- ٢- توجيه النقد للصحف الأوروبية والأمريكية لانحيازها إلى جانب إسرائيل، والتي اشترت وسائل الإعلام في العالم.
- ٣- توجيه النقد للرئيس الأمريكي جونسون لتجاهله أثناء خطاب ألقاه يوم ١٩/٦/١٩٦٧ أن إسرائيل كانت هي الطرف المعتدي في الحرب، وتجاهله

مشاركة الأسطول الأمريكي السادس في الحرب، ووضعه لاشتراطات على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها.

■ وكان من بين الإشارات التي تضمنها التقرير اليومي عن الصحافة الليبية الصادرة ٢٤/٦/١٩٦٧: ٢٤١

- نشرت صحيفة "الرائد" رسالة مفتوحة" إلى وزير الإعلام والثقافة (خليفة التليسي) انتقدت خلالها دور "المراكز الثقافية" الغربية في ليبيا.
- وتحت عمود "صباح الخير" اليومي واصلت "الرائد" انتقاداتها الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية لقيامها بخداع العرب ودعم إسرائيل. وورد بالعمود أن شحنات السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية إلى إسرائيل تواصلت على امتداد الفترة ما بين ١٦/٥/١٩٦٧ و٤/٦/١٩٦٧. وخلص كاتب العمود، أن الولايات المتحدة الأمريكية خدعت العرب بتأكيداتها لهم أن إسرائيل لن تبدأ الحرب.

■ وفي التقرير اليومي عن الصحافة الليبية الصادرة يوم ٢٦/٦/١٩٦٧^{٢٤٢} وردت الإشارات التالية:

- علّقت صحيفة "الرائد" على تصريحات إسرائيل بعدم استعدادها للاستجابة إلى قرارات الأمم المتحدة. واعتبرت ذلك دليلاً على مساندة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لها. ودعت الصحيفة العرب إلى تعرية نوايا إسرائيل وإلى استخدام سلاح النفط ضد أعداء الأمة.
- شنت "الرائد" هجوماً آخر على إسرائيل والقوى الاستعمارية التي تقف وراءها. كما اتهمت الصحيفة وكالة المخابرات الأمريكية بإخماد الأصوات الحرة في إفريقيا وآسيا. كما شنت هجوماً مماثلاً على ألمانيا الغربية ومساندتها لإسرائيل.
- أشادت صحيفة "الأولمبياد" بموقف الحكومة إزاء وقف ضخ النفط الليبي، ودعت إلى استئناف ضخ النفط إلى الدول الصديقة والمحايدة. كما أوردت الصحيفة أنه لو كان الرئيس الأمريكي لينكولن حياً لحارب النفوذ الصهيوني في أمريكا.
- نشرت صحيفة "الميدان" الأسبوعية في عددها الصادر يوم ٢٥/٦/١٩٦٧ مقالاً أشادت فيه بالدعم الذي قدمته الحكومة إلى الأشقاء العرب، كما حثت الحكومة على أن تكون صريحة وشجاعة في شرح جميع الحقائق أمام الشعب

٢٤١ برقية رقم طرابلس/ ٣١٩.

٢٤٢ برقية رقم طرابلس/ ٣٣٤.

الليبي. كما ذهبت الصحيفة إلى القول بأن الولايات المتحدة وبريطانيا سوف لن تتضرر كثيراً من استمرار المقاطعة النفطية ضدّهما. كما أجرت الصحيفة مقابلات مع عدد من الطلاب وقادة الشباب الذين عبروا جميعاً عن ترحيبهم بإزالة القواعد العسكرية الأجنبية من فوق الأراضي الليبية.

- أذاعت الإذاعة الليبية عدة مرات يوم ١٩٦٧/٦/٢٥ الخبر المتعلق بقيام العراق باستئناف تصدير نفطه إلى الدول الصديقة والمحايدة، وأكد الخبر أن ليبيا أصبحت الدولة العربية الوحيدة التي لم تستأنف عملية ضخ نفطها.

من الوثائق البريطانية

قامت السفارة البريطانية في ليبيا من جانبها بإرسال عشرات البرقيات والتقارير السرية التي تناولت الأحداث التي شهدتها شتى المدن الليبية منذ اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، غير أننا سنكتفي بالمقتطفات التالية التي وردت في تقريرين منها:

- أول هذه المقتطفات وردت بالتقرير السري السنوي^{٢٤٣} الذي بعث به السفير البريطاني ساريل عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٧ في ليبيا بصفة عامة، وخصص فيه عدداً من الفقرات لأحداث يونيو ١٩٦٧. جاء في هذا التقرير:

"لقد بدأت سنة ١٩٦٧ كسنة واعدة بالنسبة لليبيا.

فوزارة حسين مازق، بعد أن أمضت في الحكم أكثر من عامين، أخذت تحت الخطى في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية. فإنشآت الطرق والمدارس والمجمعات السكنية منتشرة في شتى أرجاء البلاد.

وقد أدت الزيادة المستمرة في صادرات ليبيا النفطية، والتي تعززت بافتتاح شركة بريتش بترول يوم البريطانية لميناء نفطي جديد في طبرق (ميناء الحريقة) في ١٥/٢/١٩٦٧، إلى تسهيل مهمة المخططين الاقتصاديين في اختيار الكيفية المناسبة لإنفاق العائدات النفطية التي أصبحت مؤكدة."

ويمضي تقرير السفير البريطاني:

"هذه الحالة، الآمنة نسبياً في ليبيا، أخذت على حين غرة بأزمة الشرق الأوسط وبحرب الأيام الستة وبالعواطف والمشاعر البالغة الهستيرية التي تفجرت خلالها في أنحاء البلاد."

"إن حملة الدعاية التي شنّها النظام الناصري، ابتداء على إسرائيل، ثم على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول دورهما المفترض (في الحرب)، وجدت أرضية خصبة في ليبيا بين أبناء الشعب الليبي الذي يكره بطبيعته الأجانب، وبين الطلاب المعبين عن طريق مدرسيهم

المصريين، وبواسطة القيادات الشعبية المدربة في مصر على تحريك الغوغاء، والكل يحمل حساسية مفرطة تجاه القضية الفلسطينية، وأصبح أكثر تعرضاً للدعاية (المصرية) بعد انتشار أجهزة الترانزستور الرخيصة الثمن."

"إذن فالأرضية الليبية كانت جاهزة للغضب والانتقام الموهوس الذي عبرت عنه حوادث الشغب، المعادية للسامية^{٢٤٤} والمعادية لأمريكا والمعادية لبريطانيا، التي انطلقت فور اندلاع حرب الأيام الستة."

ويخلص السفير ساريل في تقريره إلى:

"إن الأزمة، رغم أنها كانت مزعجة مادياً لفترة قصيرة، فقد حملت، وبخاصة فيما يتعلق بينغازي، دلالات خطيرة بشأن جملة من نواحي الضعف الكامنة في المجتمع الليبي. فالملك، على الرغم من أنه يتمتع برؤية واضحة، ظهر بشكل جلي أنه تعوزه الرغبة والاستعداد، وكذلك الطرائق التي تساعد على أن يتصرف بالسرعة المناسبة وفقاً للظروف الحديثة، لمواجهة أي ظرف طارئ، كما أنه عازف عن استخدام الأساليب العصرية في العلاقات العامة التي كان بمقدورها أن تساعد على احتواء الأزمة، على غرار ما فعلته نظم عربية كثيرة...^{٢٤٥}"

"ودون الملك توجد حكومة حسين مازق التي أظهرت نفسها بأنها إما مشلولة أو غير موالية (للملك). ويظل الدور الذي لعبه مازق نفسه محاطاً بالغموض ومثيراً للاستغراب. وبعض رفاقه (في الوزارة) يذهبون إلى القول صراحة بأنه كان يراهن على انتصار عبد الناصر، وأنه كان يتطلع إلى مستقبل يجد نفسه نائباً لعبد الناصر على إقليم برقة في ظل وصاية مصرية."

ويستطرد السفير ساريل في تقريره:

"وسواء أكانت هذه المزاعم صحيحة أم لم تكن.. فإن مجرد رفض مازق اتخاذ أي إجراء لا يسر المصريين، ولو من بعيد، بل ورفضه اتخاذ أي إجراء على الإطلاق، وهو ما ينظر إليه بعضهم على أنه بسبب خوفه على مستقبله، يمكن تفسيره بما عرف عنه، منذ حقبة الإدارة البريطانية (في برقة)، من ضعف في شخصيته وعجز في مواجهة الأزمات التي قد يجد نفسه أمامها[!؟]"

"وما زاد من مظاهر ضعف مازق الانحياز الصارخ الذي مارسه وزارة الإعلام والثقافة الليبية [كان وزيرها خليفة التليسي] إلى جانب مصر. فقد تحولت كافة وسائل الإعلام في ليبيا إلى أدوات لخدمة الدعاية المصرية، ورفضت نشر أي مادة إعلامية تهدف إلى تحقيق توازن فيما تبثه تلك الوسائل."

٢٤٤ هكذا وردت بالتقرير Anti-Semtic وكأن الليبيين والعرب ليسوا ساميين. ونأمل ألا يغيب على القارئ أننا لسنا هنا معنيين بمناقشة ما تنطوي عليه هذه التقارير من مزاعم ومغالطات بقدر ما يعيننا أن يرى القارئ كيف كانت هذه الدول وصناع القرار في عواصمها تنظر إلى هذه الأحداث والوقائع.

٢٤٥ يبدو أنه جرى تدريب كثير من النظم العربية منذ مرحلة مبكرة على اللجوء إلى أساليب "العلاقات العامة" لاحتواء الأزمات وترويض الشعوب وتعويدها على تجرع الهزائم.. ولعل ما يجري الآن على مستوى معظم الدول العربية عامة يدل على أن هذه النظم قد قطعت شوطاً بعيداً في استخدام أساليب العلاقات العامة لاحتواء الأزمات، أو لعلها لم تعد حتى في حاجة إلى استخدام هذه الأساليب مع شعوبها.

"لقد أدى هذا الموقف الذي اتخذته أجهزة الإعلام الليبية إلى ترسيخ "المزاعم" التي روجها الإعلام المصري حول تواطؤ الولايات المتحدة وبريطانيا مع إسرائيل منذ اليوم الثاني للحرب، وهو ما زاد من تأجيج مشاعر العداء عند الليبيين نحو بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية".

كما يضيف المستر ساريل في تقريره السري السنوي عن عام ١٩٦٧ وتطورات وأحداثه في ليبيا:

"لقد انعكس ضعف الحكومة على كل من الجيش الليبي والحركة العمالية فيها. لقد أدى تردد مازق وارتبائه إلى تفاقم مشاعر العداء والتبرم في صفوف الجيش الذي أظهر خلال الأزمة نزوعاً لعدم إطاعة أوامر الحكومة، كما ساد فيه إحساس بالعار لعدم تمكنه من المشاركة في الحرب".^{٢٤٦}

"لقد رفض الجيش مساعدة الشرطة في تهدئة المظاهرات خشية أن يؤدي ذلك إلى فقدانه شعبيته. كما خرج من الأزمة مقسماً مزعزع الثقة بسبب التدني الشديد في روحه المعنوية منذ بداية الأزمة."

"وتحت تأثير عدد كبير من الضباط المعروفين بإعجابهم بعبد الناصر، وبسبب شكهم في المستشارين العسكريين الأمريكيين والبريطانيين، قطع الجيش كافة علاقاته بالبعثة العسكرية البريطانية التي لزم أعضاؤها بيوثهم. لقد فعل ضباط السلاح البحري نفس الشيء، وكذلك فعلت البعثة البريطانية في ذلك السلاح. ضباط السلاح الجوي كانوا أكثر تطرفاً في التعبير عن مشاعرهم المؤيدة لعبد الناصر، كانوا على يقين تام بأن السلاح الجوي الأمريكي القابع في قاعدة ويلس يقوم بمساعدة إسرائيل [خلال الحرب]، ومن ثم فقد قاموا بسحب طائراتهم (الليبية) من القاعدة ونقلوها إلى مطار إدريس المدني".

ويمضي التقرير:

"لقد كان للدعاية المصرية، بما كانت تتمتع به من حرية واكتسبته من كفاءة، تأثيرها العميق على نقابات العمل في صناعة النفط وفي الموانئ.. حيث انطلقت قياداتها - غير المعروفة من قبل، والتي بدت كأنها جاهزة في انتظار مثل هذه الأزمة - تحرض عمال ومستخدمي شركات البترول على الإضراب لضمان استجابة الحكومة لقرارات مؤتمر بغداد بوقف ضخ النفط العربي إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدم عمال البترول تأثيرهم على نقابة عمال الموانئ التي انضمت إليهم في مقاطعة شحن وتفريغ جميع البضائع الأمريكية والبريطانية الموجودة في الموانئ".

ويواصل التقرير:

"ومع استمرار الأزمة، ازداد العجز الظاهر للسيد حسين مازق إلى درجة جعلت عميد بلدية

٢٤٦ ينسى الكثيرون أو يتناسون أن الحرب لم تستمر لأكثر من عدة ساعات وحسبت منذ يومها الأول وأن الرئيس عبد الناصر قبل وقف إطلاق النار، وألقى خطاب التنازل في اليوم الخامس من قيامها، وحتى الدول التي قررت إرسال قواتها إلى مصر، مثل الجزائر، لم تتمكن قواتها من المشاركة في الحرب.

طرابلس (محمود خوجة) يسعى لسد الفراغ الذي ظهر في سلطة الحكومة من خلال المبادرة إلى تشكيل "التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني"، الذي بدا عند انطلاقته كمحاولة حسنة النية للاستجابة للتدمير والسخط الشعبي المتصاعد. غير أنه سرعان ما انزلق تحت سيطرة العناصر المتطرفة التي تجاوزت نفوذها في الأيام الأخيرة لحكومة حسين مازق نفوذ الحكومة الدستورية في البلاد. وكان أحد مظاهر هذه الفترة أن موجة العداء التي استهدفت في بدايتها الأمريكيان والبريطانيين واليهود تحولت إلى موجة عداء عامة ضد كل ما هو أجنبي.

ثم يضيف السفير في تقريره:

"وحتى بالنسبة لمواقفه العربية فلم يكن حسين مازق حاسماً، إلى درجة جعلته لا يسلم من انتقادات عبد الناصر الحادة، التي لم تُجدِ معها نفعاً صور الدعم المالي التي قدمتها حكومته إلى الرئيس المصري".

وفوق ذلك كله، فقد قام مازق في إطار التحضير لسلسلة المؤتمرات العربية المتوقعة في أعقاب الحرب، بتجديد مطلب حكومته لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بسحب قواعدهما من ليبيا.

"لقد كانت هذه النقطة، فضلاً عن فشله في التعامل مع أزمة حرب يونيو، هي ما دعا الملك أن يقرر استبدال حسين مازق".

• أما ثاني هذه المقتطفات من الوثائق السرية البريطانية فقد وردت في صدر تقرير أعده السفير البريطاني ساريل نفسه^{٢٤٧} عن حكومة عبد القادر البدري التي خلفت حكومة حسين مازق، لقد عرّج السفير في تقريره على أحداث الخامس من يونيو وما تلاه قائلاً:

"أثناء اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ تخلت حكومة مازق عن أي محاولة من جانبها للتأثير على المسار السياسي للأحداث، أو حتى إدارة شؤون البلاد".

"لقد تمثلت مساهمة ليبيا للقضية العربية خلال تلك الحرب في عدد من المظاهرات في كل من طرابلس وبنغازي، وإيقاف ضخ النفط الليبي، ومطالبة كل من بريطانيا وأمريكا بشكل رسمي، مصحوب بدعاية واسعة لإنهاء قواعدهما العسكرية في ليبيا، وحملة واسعة في وسائل الإعلام الليبية لصالح مصر وعبد الناصر، فضلاً عن دعم مالي للدول العربية التي شاركت في الحرب".

ويعلق السفير البريطاني على الدعم المالي الذي قدمته حكومة حسين مازق بقوله:

"وفي الواقع، فإن هذا الدعم المالي جاء متأخراً وبشكل تعوزه البراعة (!؟) إلى درجة جعلته يظهر كدليل على ضعف الحكومة، وليس تعبيراً عن تضامنها مع القضية".

ثم كرر السفير ما سبق أن أورده في تقريره السابق عن الأحداث قائلاً:

"على الرغم من أنه أمكن في النهاية السيطرة على حوادث الشغب والمظاهرات التي شهدتها البلاد منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧، فإن الحياة في مدينتي طرابلس وبنغازي ظلت، على امتداد ذلك الشهر، تحت سيطرة موزعي المنشورات والمحرضين على الشغب، ولم تفعل الحكومة شيئاً من أجل كسر نفوذ هذه العناصر. كما كان واضحاً أن الملك إدريس لم يعلم على الفور بالدرجة التي بلغها انقراط النظام في البلاد. ومع مرور القوات الجزائرية [إلى الجبهة المصرية ثم العودة منها] - غير المعروفة النوايا والمزاج - بالمطارات والأراضي الليبية، فقد غدت احتمالات وقوع ثورة شاملة في البلاد كبيرة جداً. ولقد أغرى الإحساس بوجود فراغ سياسي في البلاد عميد بلدية طرابلس (محمود الخوجة) أن يبادر بالدعوة إلى تشكيل التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني ليتولى التعبير عن مطالب واحتياجات المواطنين، وبسبب سلبية حكومة حسين مازق، بل في الواقع شللها، انزلت قيادة هذه الحركة إلى أيدي العناصر المتطرفة".

نسخة الكروية

استقالة حسين مازق

هل كان حسين مازق غير قادر، أم غير راغب في مواجهة التدافعات والتظاهرات الشعبية وشتى صور التعبير الهائجة التي شهدتها معظم المدن الليبية، وعلى الأخص مدينتا طرابلس وبنغازي، منذ الساعات الأولى لاندلاع حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧؟

نحن نميل إلى الاعتقاد بأن مازق لم يكن راغباً في التصدي لتلك التدافعات الشعبية وصور التعبير المنفلتة.

فإذا كان مازق غير راغب في التصدي لتلك التظاهرات والأحداث، فهل كان ذلك بسبب جبنه أو خوفه، أم بسبب ضعف ولائه للملك وللنظام الملكي، وتواطئه مع عبد الناصر كما يزعم بعضهم، بل يذهب إلى حد نسبة بعض الآراء زوراً إلى الملك إدريس؟

نحن نعتقد أن عزوف مازق عن مواجهة تلك الأحداث وقمعها لم يكن يرجع، لا إلى خوفه وجبنه، ولا إلى ضعف ولائه للملك إدريس أو تطائفه مع عبد الناصر، ولكنه نابع من قناعة ذاتية، ومن إحساس صادق بواجبه الوطني والقومي في تلك الظروف بأن يترك للشعب الليبي ومختلف قواه أن تعبر عن مشاعرهما وأحاسيسهما بكل عفوية وعنفوان خلال تلك الأحداث الجسام التي تمر بها الأمة العربية. فلم تكن الشجاعة لديه تتمثل في قمع المواطنين والحيلولة بينهم وبين التعبير عن مشاعرهم الوطنية والقومية، كما لم تكن الصورة الوحيدة للتعبير عن ولائه للملك هي من خلال قهر القوى الشعبية، ومنعها من التعبير عن غضبها واستيائها مما كانت تتعرض له أمتها من عدوان وتآمر. ونحن لا نشك في أن مازق ساءه، مثل غيره من المسؤولين، التجاوزات التي وقعت، سواء بحق أعضاء بعض البعثات الدبلوماسية، أو بحق أبناء الطائفة اليهودية، ولعله رأى فيها أحداثاً مؤسفة لا مندوحة من وقوعها في مثل هذه الظروف الخطيرة التي مرت بها ليبيا في تلك الأيام.

ولا نشك في أن كل من شاهد حسين مازق أمام محكمة الشعب، التي أقامها الانقلابيون خلال السنوات الأولى لاستيلائهم على السلطة، يدرك مدى الشجاعة ورباطة الجأش التي يمتلكها ويتمتع بها، وكذلك نوع الحب والولاء الذي ظل يحمله للملك إدريس حتى وهو بعيد عن السلطة والعرش.^{٢٤٨}

أما عن الرأي الحقيقي للملك إدريس في حسين مازق فيكفي أن نشير بصددته إلى الوثائق

٢٤٨ انظر فصل "محاکمات..." من كتاب "انقلاب القذافي.. الطغيان الثوري وعبقريّة السفه" للمؤلف.

الأمريكية ذاتها التي رددت بأن الملك اقترح خلال رحلته الأخيرة (أغسطس ١٩٦٩) قبيل وقوع الانقلاب تشكيل مجلس وصاية على العرش برئاسة حسين مازق.^{٢٤٩}

أما عن احتمال أن يكون حسين مازق متواطئاً مع عبد الناصر فهو ادعاء على درجة كبيرة من السخف. وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى ما أورده الإعلام المصري وتقارير المخابرات المصرية بحق حسين مازق منذ كان وزيراً للخارجية في وزارة محمود المتنصر الثانية.

وأيما كانت الدوافع والأسباب الحقيقية وراء ما حدث، وأياً ما كان رأي الملك الحقيقي في حسين مازق، ومدى ولاء الأخير للملك إدريس، فما كان للأحداث الجسام التي شهدتها ليبيا منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ أن تمر دون أن تؤدي إلى تغيير الوزارة، وهو ما حدث في السابع والعشرين من شهر يونيو عندما قدم حسين مازق استقالة وزارته وقبلها الملك على الفور.

وهكذا انتهت فترة حكم أطول وزارات الحقبة النفطية عمراً في ليبيا. ومن الإنصاف أن يذكر للسيد حسين مازق:

- أنه على الرغم من أنه متهم "بالإقليمية الجهورية" فقد استطاع أن يقيم علاقات وطيدة ومتوازنة مع غالبية زعماء ورجال أقاليم ليبيا الثلاثة.
- وعلى الرغم من أنه كان محسوباً على "الحرس القديم" فقد نجح أن يقيم علاقات واسعة وبناءة مع قيادات ورموز القوى الجديدة والثقفة، وأن يدخل معها في حوارات موضوعية متواصلة.
- وعلى الرغم من ولاءه الشديد للملك إدريس فقد تمكن من أن ينتهج سياسات ذات نزعة تحررية استقلالية، وذات توجه وطني وقومي في آن.

وإن المرء لا يملك وهو يتابع إنجازات حكومة حسين مازق، إلا أن يتساءل: ترى لو لم تواجه هذه الحكومة ما واجهته من عقبات وعراقيل ومشاكل، وهي كلها ليست من صنعها ولا بسبب أخطاء ارتكبتها، وإنما فرضت عليها وعلى البلاد من خارج حدودها، فكيف كان سيبلغ أداؤها وعطاؤها وإنجازاتها؟

وستظل شخصية حسين مازق وفترة حكمه جديرة بكل تقدير واهتمام من الباحثين.

حكومة عبد القادر البدرى

(يوليو ١٩٦٧ - أكتوبر ١٩٦٧)



نسخة الكترونية

مباحث الفصل

- ملابسات التكليف
- تشكيلة الحكومة
- قرار استئناف تصدير البترول
- اعتقالات ومحاكمات
- صراع مع الصحافة
- صراع مع آل الشلحي ورجال القصر
- انحياز جهوي
- السفير نيوسوم.. دعوة صريحة وخطيرة
- تقييم مخابراتي أمريكي مبكر
- متفجرات في أهداف أمريكية
- معلومات مغلوطة عن ليبيا أمام الكونجرس
- - تقرير أمريكي عن الآثار الاقتصادية للحرب
- استئناف المفاوضات مع بريطانيا حول القواعد
- استئناف المفاوضات مع أمريكا
- تنسيق أمريكي - بريطاني ومخاوف من انقلاب راديكالي
- لقاء أمريكي - بريطاني (محادثات بيومونت)
- استمرار تدمير ضباط الجيش
- اهتمام بالأجهزة الأمنية
- مدى التزام أمريكا بالدفاع عن ليبيا؟
- المشاركة في قمة الخرطوم العربية
- دعم دول المواجهة العربية
- وضع ولي العهد وبعض آرائه
- اهتمام بالقوات المسلحة (تطهير الجيش وتقويته)
- أسباب استمرار المشاعر المعادية لأمريكا
- وقائع وتطورات أخرى
- خطوات في مجال البترول
- نهاية حكومة البدري

نسخة الكترونية

ملابسات التكليف

ولد عبد القادر البدري في عام ١٩٢١، وينتمي إلى قبيلة "العواقر" من أكبر قبائل برقة. تلقى تعليمه الابتدائي بالمدارس الدينية، وزاول في مطلع حياته الزراعة والتجارة. فاز بالتركية في انتخابات مجلس النواب في حكومة برقة عام ١٩٥٠، كما نجح نائباً عن دائرة "الأبيار" في الانتخابات البرلمانية جميعها منذ الاستقلال. كان من بين أعضاء البرلمان الستة عشر الذين عارضوا المعاهدة مع بريطانيا عام ١٩٥٣^١ واعتبر منذ ذاك الوقت من زعماء المعارضة في البرلمان. تولى عدة مناصب وزارية في حكومات عبد المجيد كعبار ومحمد بن عثمان الصيد ومحمود المنتصر الثانية، كما تولى وزارتي الصناعة والإسكان والأملاك الحكومية في وزارة حسين مازق.

لم يتوقع أحد للبدري أن يتجاوز منصب الوزير، فضلاً عن تولي رئاسة الوزارة، وبخاصة في مرحلة الاضطراب السياسي الذي شهده ليبيا يومذاك، وفي أعقاب الفراغ السياسي الذي خلقته استقالة حسين مازق. غير أن أمراً ملكياً صدر في الأول من يوليو ١٩٦٧ يكلفه بتشكيل الوزارة. كيف حدث ذلك؟

يقول محمد بن عثمان الصيد، في مذكراته، بهذا الصدد:^٢

"دعا الملك رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب والشيخ المفتي ورئيس المحكمة العليا ورئيس الجامعة الإسلامية ليتشاور معهم حول الأوضاع في البلد الذي كان يعيش حالة غليان، كما تشاور معهم حول من سيتولى منصب رئيس الحكومة. واقترح المجتمعون فاضل بن زكري [والي طرابلس السابق] لكنه اعتذر إذ كان يعاني مرض القلب، فرشح رئيس مجلس الشيوخ الشيخ عبد الحميد العبار عبد القادر البدري. فاستدعاه الملك وكلفه بتشكيل الحكومة."

أما مصطفى بن حليم فيقول:^٣

"استدعى الملك (أول يوليو ١٩٦٧) عبد القادر البدري وزير الإسكان في حكومة مازق، وأوكل إليه تشكيل وزارة جديدة تسارع لإنقاذ البلاد من الانحدار إلى هوة الفتنة السحيقة التي كادت تقضي على كيان الدولة..."

١ كان ثمانية منهم من نواب برقة البالغ عددهم ١٥ نائباً، وسبعة من نواب طرابلس البالغ عددهم ٣٠ نائباً، وواحد من نواب فزان البالغ عددهم خمسة نواب.

٢ ص ٢٨٩.

٣ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٥١، ٣٥٢.

"لم يكن البدري على ثقافة عالية، ولم تكن له خبرة سياسية، ولا سابقة إدارية، فهو ينتمي إلى فرع [بيت] إبراهيم من قبيلة العواقر الشهيرة، تخومها جنوب مدينة بنغازي. وهو، منذ شبابه، قام متردداً بين البادية في مدينة الأبيار والحاضرة في بنغازي، وانتخب عضواً في المجلس التشريعي البرقاوي عام ١٩٤٩، واشترك نائباً في أغلب مجالس البرلمان الليبي منذ الاستقلال، ولم يتولّ منصباً وزارياً إلا وزارة الإسكان في حكومة مازق من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧، ولكن عرف كيف يستعمل الشدة واللين أو العصا والجزرة بمهارة فطرية وذكاء وحصافة."

أما بشير السني المنتصر وزير الدولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء الأسبق، والذي عمل قريباً من عدد من رؤساء الوزارة، بمن فيهم عبد القادر البدري، فقد خصص في مذكراته عدداً من الفقرات لشخصية البدري وملابسات تكليفه برئاسة الوزراء، وبعض ردود الفعل لذلك التكليف جاء فيها:

"السيد عبد القادر البدري رجل قبلي شهم وشجاع وثرى، وتحصيله العلمي بسيط، وكان معارضاً في البرلمان في كل عهود الوزارات المتعاقبة، لأنه لم يكن محتاجاً إلى أحد، وكان يقول دائماً إنه ليس في حاجة إلى مناصب الدولة، وكان يتمتع بنفوذ في قبيلة العواقر، وهو صديق للشيخ عبد الحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ، وهو من قبيلة العواقر أيضاً. وبعد أن فقد الملك الثقة في السيد حسين مازق نتيجة لتردده في اتخاذ إجراءات مشددة ضد المظاهرات والانتفاضة الشعبية العارمة ضد الاعتداء الإسرائيلي وحرب ١٩٦٧، اختار الملك السيد عبد القادر البدري رئيساً لمجلس الوزراء، وهو الشخص الذي عرف بالحزم وعدم التردد..."

"كان السيد عبد القادر البدري متفهماً لما يجري بين طبقات الشعب، فقد كان في البرلمان معارضاً، رغم أنه لم يكن ضد النظام. ويقال إن الشيخ عبد الحميد العبار، وهو من قبيلته وأحد أعضاء المجلس الاستشاري للملك، كان في طبرق أثناء تعيين السيد عبد القادر البدري رئيساً للحكومة وهو الذي أوصى الملك بتعيينه. كانت علاقة السيد البدري بالسيد حسين مازق ودية في الظاهر، رغم التنافس القبلي، إلا أن السيد عبد القادر البدري كان ينتقد السيد حسين مازق في سياسته وموقفه المتردد أثناء أحداث حرب يونيو ١٩٦٧ ويصفه بالضعف ويقول: إنه دفع البلاد نحو الفوضى."

كما يشير السني المنتصر لبعض ردود الفعل لقرار اختيار البدري رئيساً للوزارة على النحو التالي:

"استقبل تعيين السيد عبد القادر البدري باستغراب وانتقاد من الجميع حتى من الوزراء، وخاصة القدامى منهم الذين يعتقدون أنهم أولى منه بمنصب رئيس مجلس الوزراء، وذلك لمستوى تعليمه."

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ بعث السفير الأمريكي نيو سوم برقية سرية إلى الخارجية الأمريكية^٥ تناول فيها بيان ما كان يجري وراء الكواليس في تلك الفترة الحرجة التي شهدت استقالة مازق واختيار البدري خلفاً له في رئاسة الوزارة.

تقول البرقية:

"على الرغم من أنه حتى الآن لم يجر الإعلان رسمياً عن استقالة السيد مازق ووزارته، فإن التطورات باتت معروفة على نطاق واسع في المدينة. كما تكثفت التكهنات حول الخطوات التالية وحول شخصية رئيس الوزراء الجديد."

"وفي الوقت الذي انتهى معه الشك بوقوع استقالة حسين مازق (حسب ما أسره رئيس الديوان الملكي محمود المنتصر لأحد موظفي السفارة البريطانية يوم ٦/٢٩)، إلا أنه لم يكن واضحاً من سياًخذ بزمام المبادرة في هذا الموضوع، الملك، أم حسين مازق نفسه؟ وأفادت التقارير الأولية بأن مازق هو الذي بادر بتقديم استقالته، غير أنه تبين لاحقاً وجود مؤشرات تدل على أن الملك هو الذي طلب من مازق - وبشكل غير متوقع - تقديم استقالته أثناء استقباله له يوم ٦/٢٧ في موعد كان مقرراً مسبقاً لمناقشة مسألة استئناف ضخ البترول الليبي."

وتضيف البرقية:

"مشاورات الملك في طبرق مع كبار الشخصيات الليبية جارية على قدم وساق. لقد استدعى الملك مجلسه الاستشاري (الذي يضم الشيخ عبد الحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ، ومفتاح عريقيب رئيس مجلس النواب، والشيخ عبد الرحمن القلهود مفتي ليبيا، والشيخ عبد الحميد عطية الديباني شيخ الجامعة الإسلامية) إلى طبرق يوم ٦/٢٨ للتشاور معهم حول الحكومة."

وتستطرد البرقية:

"إنه لمن المثير معرفة علاقة الملك الحالية مع مفتي ليبيا (الشيخ القلهود) الذي كان قد شارك بفاعلية في تنظيم وتوجيه نشاطات "التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني"، وهو التجمع الذي برز كحركة معارضة للنظام."

وتضيف البرقية:

"رئيس الوزراء الأسبق عبد المجيد كعبار، الذي يُنظر إليه كمرشح قوي لترأس الوزارة، ذهب هو الآخر إلى طبرق يوم أمس. غير أنه، وفقاً للسفارة الإيطالية، فإن كعبار رجل مريض (يعاني من السكري وارتفاع ضغط الدم) وينوي الاعتذار عن قبول أي عرض من الملك. محمود المنتصر (رئيس الديوان الملكي) أمضى يوماً في طبرق ثم عاد إلى طرابلس الليلة الماضية. من جهة أخرى، لا يُعرف مكان تواجد كل من بن حليم وفكييني (رئيسي الوزارة السابقين).

السفير الألماني الذي يجاور مسكنه منزل رئيس الوزراء الأسبق فكنيني أفاد بأن كامل عائلة الأخير غادرت سكنها منذ مساء يوم ٦/٢٨.

وختم السفير نيوسوم برقيته قائلاً:

"على غير المعتاد، فإن قلة من المقربين من الملك هم الذين يعرفون عن تشكيلة الوزارة الجديدة، أما أعضاء الوزارة المستقيلة، وكذلك المراقبون السياسيون وجمهور المواطنين، فلا يعلمون شيئاً إلى أن يجري الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام."

ويلقي السفير البريطاني ساريل، في تقريره السري^٦ الذي أعده بتاريخ ٩/١١/١٩٦٧ بعنوان "حكومة عبد القادر البدري"، بعض الضوء على ملابسات اختيار البدري لرئاسة الوزارة، فيورد:

"عند هذا المنعطف (أواخر أيام حكومة مازق) بدأ الملك يفكر في بديل لحسين مازق الذي بدا ضعفه ظاهراً أمام الجميع. جرى استطلاع رأي عدد من قدامى الساسة البارزين، فاتفق أنه لا يوجد من بين رؤساء الوزارة السابقين، فيما عدا محمود المنتصر المعتل الصحة، من يملك السلطة الأدبية لمعالجة الموقف. وحتى بالنسبة للمنتصر، كان من المؤكد أنه يفتقد الشجاعة الأدبية للقيام بذلك الدور. وبعد اعتذار واحد - على الأقل - من المرشحين لشغل منصب رئيس الوزراء، جرى الإعلان عن تكليف عبد القادر البدري بترؤس الوزارة، إذ أبقى على تشكيلة الوزارة السابقة نفسها تقريباً."

كما ألقى السفير ذاته، في تقرير سري آخر أعده بتاريخ ٥/١/١٩٦٨،^٧ المزيد من الضوء على ملابسات تكليف عبد القادر البدري برئاسة الوزارة:

"إنه ليس من طبيعة الملك، ولا من أسلوبه في ممارسة الحكم، أن يتحرك بسرعة. فعلى الرغم من النصائح الكثيرة التي جاءت من عدة مصادر، وقيامي وسفير الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً بمقابلته، فقد استغرقه الأمر أسبوعين طويلين حتى يصل إلى قرار باستبدال حسين مازق بشخص أكثر حملاً ودينامية، كما استغرقه أسبوعاً آخر من المشاورات قبل أن يقع اختياره على مرشح مناسب."

ثم واصل السفير البريطاني في تقريره هذا وصف الدهشة التي استقبل بها اختيار البدري لرئاسة الوزارة، كما أشار إلى بعض جوانب من شخصيته بقوله:

"وقع الاختيار على البدري بعد أن اعتذر اثنان من الشخصيات الطرابلسية عن قبولهما عرض الملك بتولي رئاسة الوزارة. لقد أثار اختيار البدري لهذا المنصب دهشة واسعة في الأوساط كلها، بل نوعاً من الهلع والروع في الحقيقة. كان البدري معروفاً بأنه بدوي أمي فظ، وأنه كَوّن

٦ الملف 39/78.FCO.

٧ التقرير السنوي السري عن تطورات ووقائع عام ١٩٦٧ في ليبيا، بالملف 39/78.FCO.

ثروته عبر شراكة مع يهودي من بنغازي .. غير أنه أثبت أنه الشخص المطلوب لمعالجة الوضع الذي كان قائماً في البلاد.

وبالعودة إلى تقرير السفير ساريل المؤرخ في ٩/ ١١/ ١٩٦٧، نجد أنه قد خصص فقرات منه في وصف شخصية البدري، والمهمة التي جاء من أجلها، قائلاً:

"البدري برقاي من قبيلة العواقر، عصامي، غير متعلم وشبه أمي، يقرأ بصعوبة. وعلى الرغم من شغله مناصب وزارية لعدة سنوات، وبخاصة كنائب في البرلمان الليبي منذ الاستقلال، لم يتوقع أحد أن بإمكانه أن يتأهل يوماً لمنصب رئيس الوزراء. ومن ثم، فقد تردد على الفور أن مهمة وزارته ذات طبيعة "تنظيمية"، وأنها تقتصر على القيام "بالمهام القذرة" التي تتطلبها إعادة الأوضاع في البلاد إلى طبيعتها السابقة، واتخاذ مواقف صارمة حيال العناصر السياسية المثيرة للشغب، وإخراج البلاد بسلامة في مواجهة أية ردود فعل عنيفة لسياسة اليد الطويلة، حتى إذا ما هدأت الأوضاع السياسية وجب عليه مغادرة المسرح السياسي."

ثم يستدرك السفير البريطاني معقّباً:

"تبعاً للكيفية التي جرى بها اختيار البدري، والمشاورات التي سبقت هذا الاختيار، فإنني لا أميل للقبول كلياً بهذا التفسير لمهمة رئيس الوزراء البدري، فهو تفسير لا يعدو أن يكون، في نظري، محاولة منطقية لتصوير ما يمكن لرجل يمثل طبيعة البدري (التي لا بد من الاعتراف بأنها قبيحة) أن يفعله."^٨

تشكيلة الحكومة

في الأول من يوليو ١٩٦٧ صدر المرسوم الملكي بتشكيلة حكومة عبد القادر البدري على النحو التالي:

- ١- عبد القادر البدري رئيساً للوزراء
- ٢- سالم لطفي القاضي وزيراً للمالية
- ٣- علي الساحلي وزيراً للمواصلات
- ٤- أبو بكر نعامه وزيراً للشؤون الاجتماعية
- ٥- حامد العبيدي وزيراً للاقتصاد والتجارة
- ٦- أحمد عون سوف وزيراً للدخالية
- ٧- أحمد البشتي وزيراً للخارجية
- ٨- ونيس القذافي وزيراً للتخطيط ومكلفاً بوزارة الإسكان والأماكن الحكومية
- ٩- محمد بك درنة وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية
- ١٠- خليفة التليسي وزيراً للثقافة والإعلام
- ١١- المهدي بوزو وزير دولة للشؤون البرلمانية
- ١٢- محمد المنصوري وزيراً للصناعة
- ١٣- بوسيف ياسين وزيراً للدفاع
- ١٤- سيف النصر عبد الجليل وزيراً للشؤون البلدية
- ١٥- عمر جعودة وزيراً للصحة العامة
- ١٦- سليمان الجربي وزيراً للشؤون البلدية
- ١٧- أحمد صويدق وزيراً للشباب والرياضة
- ١٨- خليفة موسى وزيراً لشؤون البترول

١٩ - مصطفى بعيو وزيراً للتربية والتعليم

٢٠ - عمر بن عامر وزيراً للأشغال العامة

٢١ - عبد الحميد البكوش وزيراً للعدل

٢٢ - عمر يعقوب وزيراً لشؤون الخدمة المدنية

ويتبين من هذه التشكيلة أن البدري أبقى التشكيلة على النحو الذي كانت عليه في آخر تعديل لها خلال حكومة مازق، واكتفى بإدخال تعديل طفيف عليها، إذ كلف أحمد عون سوف بوزارة الداخلية بدلاً من وزارة المواصلات، كما كلف علي الساحلي بوزارة المواصلات بدلاً من الداخلية. وفضلاً عن ذلك، فقد أسند مؤقتاً وزارة الإسكان والأملاك الحكومية، التي كان يتولاها بنفسه، إلى ونيس القذافي إلى جانب مهامه كوزير للتخطيط والتنمية.

"واتخذ السيد البدري من وزير العدل عبد الحميد البكوش مساعداً ومستشاراً. فعبد الحميد البكوش شخص متعلم وقانوني معروف وكاتب".^٩



٩ بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ٢٤٧. من الجدير بالذكر أن بشير السني المنتصر واصل عمله مع حكومة البدري كوكيل وزارة لشؤون رئاسة الوزراء، مما أتاح له التعامل والاحتكاك المباشر مع البدري طوال فترة ترؤسه للوزارة.

قرار استئناف تصدير البترول

كان مؤتمر وزراء البترول العرب المنعقد في بغداد، عند اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، قد أصدر قراراً في الخامس من ذلك الشهر بإيقاف ضخ البترول العربي إلى أية دولة يعتقد أنها قدمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، دعماً لإسرائيل أثناء الحرب. وقد التزمت حكومة مازق بهذا القرار العربي على الفور، بل إنها ذهبت لأبعد مما أوصى به مؤتمر بغداد فأوقفت ضخ وتصدير البترول الليبي بالكامل.^{١٠}

فور انتهاء الحرب، أخذت الأصوات، من داخل الحكومة الليبية ومن خارجها، تنادي باستئناف ضخ البترول لدول العالم باستثناء بريطانيا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة، أسوة بالدول العربية الأخرى، مع اعتبار ضرورة التمييز بين هذه الدول الثلاث التي تأكد ضلوعها في مساندة العدوان الإسرائيلي، وبين بقية الدول التي وقفت موقفاً محايداً من الحرب أو ساندت الحق العربي، وباعتبار أن استمرار توقف ضخ البترول ضار بالخزانة الليبية وبخطة التنمية في ليبيا ومشروعاتها.

ومن ثم فقد كان طبعياً، في ظل تعالي هذه الأصوات، أن تكون أول خطوة تقوم بها حكومة البدر هي الإعلان في ٢/٧/١٩٦٧ عن قرار استئناف ضخ وتصدير البترول الليبي إلى جميع الدول عدا بريطانيا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وشريطة ألا تقوم الدول المستوردة للبترول الليبي بإعادة تصديره إلى هذه الدول الثلاث. وفي ٧/٧/١٩٦٧،^{١١} وجدت أولى الشحنات من النفط الليبي طريقها إلى كل من فرنسا وإسبانيا وتركيا وإيطاليا واليونان.

ماذا كان يجري في أروقة السياسة العربية حول موضوع المقاطعة النفطية العربية؟ يقول محمد حسنين هيكل ما نصه:^{١٢}

"استمرت المشاورات العربية في القاهرة من يوم ١٠ يوليو حتى يوم ١٩ يوليو. ولم يكن "جمال عبد الناصر" يتعجل نهايتها، بل كان يحاول أن يتوصل إلى بناء موقف عربي متكامل

١٠ عز التقرير السري الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٧ قرار الحكومة الليبية بإيقاف ضخ البترول على هذا النحو إلى سوء فهم من جانبها لقرار مؤتمر وزراء البترول العرب في بغداد، من جهة، وخضوعاً منها، من جهة أخرى، لضغوط داخلية وتهديدات بالقيام بأعمال تخريبية في المنشآت البترولية. التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-40). الملف Libya-1.

١١ التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية في ليبيا (١ - ٥ أكتوبر ١٩٦٧) رقم A-102 المؤرخ في ١٦/١٠/١٩٦٧ الملف POL. 2 - 1 Libya.

١٢ "الانفجار" مصدر سابق، ص ٩٠٩-٩٣٨.

يحتفظ لنفسه بالمرونة الكافية، وفي ذات الوقت يبلور قدراً من الإرادة العربية لم يكن هناك غنى عنه لمواجهة المأزق..."

"كان المهم بالنسبة له، كما شرح في بداية الجلسة التي عقدت بينه وبين الرئيس "هوارى بومدين" والرئيس "عبد الرحمن عارف" والرئيس نور الدين الأتاسي" بتاريخ ١٣ يوليو، أن تتوافر الشروط التالية:

- ١- أن يتحقق وقوف الأمة العربية كلها في خطوط المعركة.
- ٢- أن الذين يستطيعون العمل من خلال جهد عربي موحد لهم هذا الحق، كما أن الذين لا يثقون في إمكانية العمل العربي الموحد، لشكوك تراودهم إزاء أطراف عربية أخرى، فإن لهم هذا الحق أيضاً بشرط أن تصب جهودهم جميعاً في النهاية في وعاء المعركة.
- ٣- أن توافر هذه الظروف جميعاً هو الذي يعطي العرب الوقت والفرصة لإعداد أنفسهم لاستعمال جميع أسلحتهم في معركة ليس هناك مفر منها."

ويمضي هيكل في كتابه:

"وبعد أن عرض "جمال عبد الناصر" لهذه النقاط، وآخرها استعمال جميع الأسلحة العربية في خدمة المعركة، قال الرئيس "عبد الرحمن عارف" "إن لديه موضوعاً يريد إثارتها، وهو موضوع البترول. وقال الرئيس عارف (طبقاً لما جاء في صفحة ٨٢ من محضر الجلسة): إن العراق قبل المعركة بأيام دعا إلى مؤتمر لوزراء النفط والاقتصاد العرب، وكان هدف العراق أن يدخل سلاح النفط وسلاح الفوائض المالية العربية للتأثير في صالح المعركة. وقد دارت مناقشات حامية تحسّس فيها البعض لوقف ضخ النفط، ولسحب الودائع من الفوائض العربية من بنوك الدول التي تساعد العدوان. ولم تصدر عن هذا الاجتماع قرارات ملزمة، خصوصاً وأن المعركة بدأت بالفعل أثناء وجود الوزراء في بغداد. ومع بدئها صدرت تصريحات حماسية من كل النواحي، ولكن أحداً لم ينفذ ما تحمس له، باستثناء العراق والجزائر على حد علمي. ولم تكد المعركة تتوقف حتى عاد الضخ أكثر مما كان، وظلت العراق والجزائر ملتزمتين بحظر تصدير النفط، وهو الأمر الذي أثار أزمة في الغرب، لكنه في نفس الوقت أدى إلى مشاكل بالنسبة للبلدين. فالنفط يمثل بالنسبة للعراق ٨٥٪ من دخله..."

"وتدخل جمال عبد الناصر في المناقشة عند هذا الحد، وقال (طبقاً لصفحة ٨٤ من المحضر):

"إنني أرجو أن تسمحوا لي أن أتكلم نيابة عن العراق، فهذه ليست قضية العراق، وإنما قضيتنا جميعاً. ونحن لا نريد أن نتخذ مواقف تؤدي بنا إلى عقاب أنفسنا. فإذا كانت موافقنا سوف تؤدي في النهاية إلى عقاب العراق وإلى عقاب الجزائر، فنحن بهذا الشكل نكون عاقبنا أنفسنا."

"ثم استطرد جمال عبد الناصر يقول (في صفحة ٨٥ من المحضر): "إنني أريد أن أضع الحقيقة على بلاطة" مثلما نقول في مصر. هناك أزمة بترول موجودة في أوروبا، ولكن هذه الأزمة ليست نتيجة لوقف الضخ من أي بلد، وإنما هي نتيجة لإغلاق قناة السويس، فهذا الإغلاق أدى إلى تأخير ٢٠ يوماً بالنسبة لعملية الشحن، كما أن أجور النقل زادت بنسبة كبيرة، وكذلك

رسوم التأمين، وهذا هو سبب الأزمة الحقيقي. الواقع أن الضخ زاد بشدة من ليبيا والسعودية والخليج وإيران، وإذن فليس هناك نقص في البترول، وإنما هناك تعطيل في النقل وزيادة في التكاليف. ولهذا فإن استمرار العراق والجزائر في وقف الضخ يصبح عقاباً لنا وليس عقاباً لأعدائنا. وينبغي البحث عن وسيلة أخرى يستطيع بها البترول أن يؤثر في المعركة تأثيراً عملياً."

"وقال الرئيس عارف إنه بين الاقتراحات التي نوقشت في بغداد كان هناك اقتراح بإنشاء صندوق توضع فيه نسبة معينة تخصص لدعم المعركة". وراح الرئيس "عبد الرحمن عارف" يشرح فكرة الصندوق، ولكن الرئيس بومدين مرة أخرى قاطعه قائلاً (طبقاً لصفحة ٩٠ من المحضر): "إنه لا يعتقد أن هذه الفكرة ممكنة. وسوف يستغل بعض الناس هذا الصندوق لكي يقولوا إنهم يخدمون المعركة وهم في الحقيقة لا يخدمونها. إننا أقسمنا أن لا نغالط شعوبنا، لكننا الآن نمشي في عملية "تغليط"، ولا بد من وقف هذا التغليط لأنه في رأيي اتضح أنه ليس هناك تضامن. بعض الناس يقولون بالتضامن تغطية لمواقفهم، بينما الواقع أننا كنا وحدنا في المعركة قبل ٥ يونيو، وفي ٥ يونيو، وبعد ٥ يونيو. وأعتقد أننا لا بد أن نطرح موضوع البترول بوضوح، ولننسف كل بئر وكل أنبوب، وليذهب البترول كله إلى جهنم إذا كنا في النهاية سوف نعطيه للأمريكان."

وكان رأي جمال عبد الناصر إنه بعواطفه مستعد لقبول هذا المنطق، ولكنه بعقله لا يقبله. فنحن لا نستطيع أن ننسف كل بئر وكل أنبوب ثم نقف في الانتظار وسط هذا الحريق الكبير. نحن مطالبون بأن نستعد ونعود لميدان القتال لنحارب، وهذا يقتضي منا وقتاً نستعد فيه، وتكاليف ندفعها."

وتدخل الرئيس عبد الرحمن عارف يسأل: "هل ندعو لمؤتمر ثانٍ للوزراء النفط والاقتصاد لنبحث في أسلوب جديد؟" وكان جمال عبد الناصر موافقاً على هذه الفكرة قبل انعقاد مؤتمر على مستوى القمة. وكان الرئيس بومدين معترضاً عليه."

ويصف هيكل الاستقبال الشعبي الحاشد الذي لقيه عبد الناصر أثناء حضوره للقمة العربية التي انعقدت بالخرطوم في أواخر أغسطس ١٩٦٧ في أعقاب هزيمة يونيو بالعبارات التالية:

"وكانت شوارع الخرطوم شلالاً هادراً متدفقاً من البشر في انتظار رجل واحد، كانت مظاهرة لم يشهد العالم العربي في تاريخه مشهداً يماثلها في صدقه وحرارته وعفويته وروح العزيمة والإصرار المتجسدة فيه، فقد كانت كتل الناس تتحرك مع الموكب في شوارع الخرطوم كأنها جبل بركاني ملتهب يتحرك في صورة أسطورية لم تخطر بخیال شاعر..."

ويخلص هيكل إلى القول:

"كان هذا الاستقبال هو حدث المؤتمر. وهو حدث العالم العربي وقتها. كما أنه كان الحدث

الإعلامي الأول في العالم ... حتى أن مجلة "نيوزويك" الأمريكية كتبت تحت صورة الغلاف ما معناه "إنها أول مرة يقابل فيها المهزوم بأكاليل الغار من جماهير أمته."

"كان استقبال الخرطوم هو الحدث الأكبر في المؤتمر كله بدلالته ومعناه. وقد سيطر الحدث على جو المؤتمر وعلى مسار مناقشاته ووقائعه، فقد أعطى جمال عبد الناصر موقفاً سياسياً محصناً في مقابل موقع عسكري معرّض."

"ولقد كان هذا الموقع السياسي هو الذي مكّن "جمال عبد الناصر" من إبداء المرونة التي مارسها في المؤتمر، فقد وقف في وجه الذين طالبوا بقطع البترول وسحب الأرصدة العربية من البنوك الغربية، وكان منطقهم أن تنفيذ مثل هذه المطالب مستحيل عملياً بعد توقف القتال لفترة. كما أنه على استعداد لتفهم وجهة نظر الملك "فيصل" في أن إعادة التسليح سوف تحتاج إلى موارد، فإذا توقف ضخ البترول تأثر بالضرورة شراء السلاح. وكان ذلك هو المنطق الذي أدّى بدوره إلى إمكان إنشاء صندوق عربي لدعم مالي تحصل عليه الدول التي واجهت العدوان."^{١٣}

وكما هو معروف، فقد كانت المملكة الليبية من بين الدول العربية التي شاركت في أعمال مؤتمر الخرطوم، وتعهّدت بتقديم دعم مالي سنوي قدره (٣٠) مليون جنيه ليبي. ولم يكن غريباً، في ظل الأجواء التي سادت المؤتمر (على النحو الذي أفصحت عنه المقتطفات السابقة)، أن تعلن ليبيا خلال أيام من انتهاء ذلك المؤتمر، وتحديدًا يوم ٣/٩/١٩٦٧، عن قرارها باستئناف تصدير البترول إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية.

١٣ ذكر هيكلم في موضع آخر من الفصل نفسه، ص ٩٣٤، ٩٣٥، "أن عبد الناصر قد بدأ يطمئن إلى حد ما إلى أن الأمور بصفة عامة تتجه نحو مجراها الصحيح ... كما بدأ يدرك أنه في تلك اللحظات لا يملك وسائل للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، وأن وسيلته الممكنة للضغط هي تقريب دول البترول قدر ما هو ممكن من ساحة الصراع. وإذا كان هذا هو الحال فإن هذه العملية ينبغي أن تتم بطريقة تدريجية وهادئة حتى لا تثير مخاوف هذه الدول البترولية قبل الوقت المناسب (!؟) وقبل أن يترسخ لديها الشعور بأن المعركة في جزء منها هي الدفاع عنها في ذاتها.

اعتقالات ومحاكمات

من الخطوات المبكرة التي أقدمت عليها حكومة عبد القادر البدري القيام بإلقاء القبض على عدد من العناصر التي كانت وراء تحريك المظاهرات، والمثيرة للقلاقل والاضطرابات خلال الفترة منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧، وعناصر "المؤتمر الشعبي" بطرابلس.

وقد أشارت إلى هذه الخطوة "المذكرة الأمنية" رقم (570) المؤرخة في ٧ / ٧ / ١٩٦٧ التي أعدها مدير البحوث والمخابرات بوزارة الخارجية الأمريكية المستر توماس هيوز Thomas L. Hughes ووجهها إلى وزير الخارجية بعنوان (رئيس وزراء ليبيا الجديد يتصدى للمعارضة "المؤتمر الشعبي")، وقد جاء فيها:^{١٤}

"التفويض الذي جاء به رئيس الوزراء البدري من الملك إدريس يقضي بأن يقوم بما عجز عنه سلفه مازق، ألا وهو تأكيد سلطة الحكومة، وبسط سيطرتها. وقد سارع البدري لإنجاز هذه المهمة. فقد شرعت الحكومة في ضخ البترول الليبي على الرغم من معارضة قادة الحركة العمالية و"المؤتمر الشعبي". كما أن نحو (٥٠) من محرضي الاضطرابات جرى اعتقالهم وأودعوا السجن. غير أن النتيجة النهائية لهذا الصدام (بين الحكومة والمعارضة) غير معروفة على وجه اليقين."

وتضيف المذكرة:

"إن هناك مشاكل أصعب في انتظار البدري وعليه أن يواجهها... وإن أصعب هذه المواجهات المنتظرة سوف تقع عندما يحاول البدري حل المؤتمر الشعبي. ثم تستطرد المذكرة الأمنية فتذكر في سياق تركيزها على أهداف "المؤتمر الشعبي":

"إن تجمعات المعارضة الجديدة تهدف، فيما يبدو، إلى أبعد من قضية منع استئناف ضخ البترول. إنها تسعى إلى إسقاط حكومة البدري، واستبداله برئيس وزراء جديد يتعاطف مع مطالبها. ومن المحتمل أن يكون أحد الأهداف التي تسعى إليها - رغم أن التعبير عنه يجري بهمس - هو إسقاط الملكية ذاتها."

"ومن المستبعد جداً أن ينجح البدري في جعل نفسه مقبولاً لدى زعماء "المؤتمر الشعبي" الذين بدأوا يحسسون بقوتهم، وشرعوا فعلاً في التحريض على استبداله. وقد ينجح البدري في هذه الجولة المتعلقة بموضوع استئناف ضخ البترول، غير أن نجاحه بتنفيذ المهمة التي جاء من أجلها، والمتمثلة في كبح جماح المعارضة الجديدة، يظل في النهاية موضع تساؤل."

١٤ بالملف المركزي بوزارة الخارجية الأمريكية رقم POL. 12 - Libya.

وتفيد الوقائع المتعلقة بهذه الفترة أن "نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول" دعت يوم ١٣/٧/١٩٦٧ إلى إضراب عام احتجاجاً على قرار حكومة البدري باستئناف ضخ البترول الليبي إلى عدد من الدول الأوروبية وتركيا (باستثناء بريطانيا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية)، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الصدام بين الحكومة والعناصر القيادية في النقابة. وقد قامت الأجهزة الأمنية باعتقال سبعة منهم، وقدمتهم إلى المحاكمة أمام محكمة الجنايات بطرابلس بتهمة التحريض والمشاركة في الإضرابات وأعمال الشغب، وأصدرت المحكمة يوم ٧/٨/١٩٦٧ الأحكام التالية:

أولاً: معاقبة المتهم الأول محمود سليمان المغربي بالسجن لمدة أربع سنوات.
ثانياً: معاقبة كل من المتهمين أنيس أحمد اشتوي، ومحمد ميلاد العربي، ومحمد رمضان ميزران بالحبس مع الأشغال لمدة ستين اثنتين.

ثالثاً: معاقبة المتهم إبراهيم فلفل بالحبس مع الأشغال لمدة سنة واحدة.
رابعاً: معاقبة المتهمين محمد يوسف الزيات، وعبد الله أبو سنوقة بالحبس مع الأشغال لمدة سنة واحدة، مع وقف نفاذ العقوبة لمدة خمس سنوات.

كما صدر في ١٥/٨/١٩٦٧ مرسوم ملكي بسحب الجنسية الليبية من المتهم الأول محمود سليمان المغربي الذي كان قد حصل عليها قبل عامين فقط.

وقد وجدت هذه الأحداث أصداءها في "مذكرة أمنية" أخرى أعدتها إدارة البحوث والمخابرات في وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٧:١٥

"الوزارة الليبية الجديدة تتحرك بجرأة أكبر من سابقتها لإعادة النظام إلى الوضع الذي قارب على الانهيار الشامل في الشؤون الأمنية والداخلية للبلاد. استأنف رئيس الوزراء البدري ضخ البترول بمعدلاته السابقة على اندلاع الحرب، وتم وضع نهاية لإضراب عام في طرابلس، كما تمكنت الحكومة من الحيلولة دون بدء إضراب آخر في بنغازي. العناصر المحرصة داخل الحركة العمالية أودعت السجن في كل من طرابلس وبنغازي."

وتضيف المذكرة:

"هذه تحركات مشجعة،^{١٦} غير أن هناك المزيد مما ينبغي على رئيس الوزراء البدري القيام به لإعادة الثقة إلى النفوس."

أما السفير البريطاني ساريل فقد أشار إلى هذه الخطوات المبكرة التي قامت بها حكومة البدري بكثير من الإعجاب في التقرير السري الذي أعده عن هذه الحكومة بتاريخ

١٥ الرقم الإشاري (595)، الملف المركزي رقم POL. 23 - Libya. وسوف تعرض هذه المذكرة في مبحث تال.

١٦ لو كانت هذه التحركات على غير هوى أميركا لوصفت بنعوت أخرى.

"منذ الأيام الأولى لتوليه رئاسة الوزارة، أظهر رئيس الوزراء الجديد (عبد القادر البدري) سيطرة كاملة على الأوضاع الداخلية في البلاد. فقد ألقى القبض على العناصر القيادية المثيرة للمشاكل في طرابلس وبنغازي، ووضع بالتالي نهاية لموجة الإضرابات وإغلاق المحلات والاعتصامات التي سادت على امتداد شهر."

ويمضي السفير البريطاني في تقريره:

"كان تأثير هذه الخطوات على البلاد سريعاً وجديراً بالإكبار [!؟] وحتى أولئك الذين اعتبروا أن تعيين برقاوي متخلف ثقافياً غلطة وخطوة إلى الوراء، اضطروا للاعتراف بأن البلاد - في ظلها - أصبحت لها مرة أخرى حكومة."

ويصف مصطفى بن حليم ما قامت به حكومة البدري في هذا المجال: ١٨

"لقد أثبتت الأيام القليلة بعد استلام البدري لسلطته أن اختيار الملك كان اختياراً موفقاً، فقد تمكن رئيس الوزراء الجديد من تأليف حكومة أغلبها من زملائه في حكومة مازق، وباشر فوراً بحكمة وحزم معالجة الفتنة والمشاكل التي كانت تواجه الدولة، فقبض على المتطرفين والمشايخين وأودعهم السجن تمهيداً لمحاكمتهم، وأوقف المظاهرات والاضرابات، وأعاد السلطة إلى الدولة، وألغى سلطة العوام".

أما بشير السني المنتصر فيورد في مذكراته في هذا الشأن ما نكتفي أن نقتطف منه الفقرة التالية:

"كانت سياسة السيد عبد القادر البدري متشددة ضد الحركات الوطنية، وألقت الحكومة في عهده القبض على كثير من الشباب المتحمس وعلى المنتسبين إلى التنظيمات الحزبية السرية."

أما محمد بن عثمان الصيد فقد تناول هذا الموضوع في مذكراته على النحو التالي: ١٩

"بعد تشكيكه للحكومة، أمر عبد القادر البدري بإلقاء القبض على الجماعة التي كانت وراء أعمال القتل والنهب والحرق، ومن ضمن هؤلاء مجموعة كانت تنتمي إلى حركة القوميين العرب، منهم الدكتور محمود سليمان المغربي، أول رئيس حكومة في عهد معمر القذافي، وعمر مصطفى المنتصر، الذي شغل منصب وزير الخارجية في العهد الحالي [يقصد حكم معمر القذافي] وجمعة الفزاني، وهو أيضاً من الوزراء في عهد القذافي، وعز الدين الغدامسي، الذي تولى منصب سفير ليبيا في النمسا، وعبد السلام الزقار [أصبح وزيراً لشؤون البترول في عهد القذافي]. وكان هؤلاء جميعاً يعملون في شركات النفط [في ليبيا]، وبعد إلقاء القبض عليهم صدرت ضدهم أحكام بالسجن".

١٧ الملف 39/78.FCO.

١٨ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٥١.

١٩ مصدر سابق، ص ٢٨٩.

صراع مع الصحافة

رغم أن خليفة التليسي، الذي كان يشغل منصب وزير الإعلام والثقافة في وزارة حسين مازق، ظل في منصبه حتى بعد تولي عبد القادر البدرى رئاسة الوزارة، فإن لهجة وسائل الإعلام الرسمية، من صحافة وإذاعة، سرعان ما تبدلت وتغيرت مفردات خطابها.

أوردت "المذكرة الأمنية" الآنفه الذكر،^{٢٠} المعدة من قبل "إدارة المخابرات والبحوث" بوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٧/٧/١٩٦٧، في هذا الصدد ما ترجمته:

"لقد نجح رئيس الوزراء البدرى، مستخدماً براءة أساليب المداھنة، والعصا والجزرة، في السيطرة على الصحافة وتوجيهاتها الهائجة مع القومية العربية وضد الولايات المتحدة الأمريكية. والأكثر من ذلك، فإن وزارة الداخلية^{٢١} تحاول الآن أن تأخذ بزمام المبادرة، في مجال الدعاية الإعلامية، من القاهرة، بوصف إذاعة "صوت العرب" - التي يستمع إليها الليبيون جميعاً ويصدقونها - بأنها كاذبة."

كما أشار إلى هذا الموضوع السفير البريطاني ساريل في تقريره الذي أعده بتاريخ ٩/١١/١٩٦٧ عن حكومة البدرى، وقد جاء فيه:

"لقد تحدّث البدرى إلى الصحافة حول الحاجة إلى المحافظة على مصالح ليبيا، كما سرب إليها القصص حول "العناصر المصرية المخربة" التي تغلّغت في البلاد، كما نجح في تغيير لهجة الخطاب الإعلامي للإذاعة الذي بدا في الفترة السابقة مجرد صدى لما يصدر عن إذاعات القاهرة والجزائر من خطاب ملهب."

وقد كرر السفير ساريل الإشارة إلى الموضوع ذاته في تقريره السري السنوي عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٧ فأورد في هذا الصدد:

"لقد سارع البدرى باتخاذ خطوات من أجل تغيير سياسة وزارة الإعلام والثقافة، وقد نجحت هذه الخطوات في تغيير لهجة الصحافة والإذاعة الليبية."

غير أنه يبدو أن البدرى، وإن كان قد نجح في أساليبه مع وسائل الإعلام الرسمية، لم ينجح مع الصحافة الأهلية التي يظهر أنها حافظت على كثير من توجهاتها السابقة.

فقد أشارت جميع الصحف الصادرة في طرابلس يوم ٦/٧/١٩٦٧^{٢٢} إلى فشل الأمم

٢٠ رقم (595).

٢١ هكذا وردت في التقرير.

٢٢ برقية السفارة الأمريكية رقم (طرابلس 49) المؤرخة في ٧/٧/١٩٦٧. الملف Libya - PPB 9.

المتحدة في الوصول إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط، كما دعت تلك الصحف الأمة العربية إلى البحث عن وسائل أخرى يمكنها بواسطتها التعامل مع الكيان الإسرائيلي.

كما نشرت صحيفة "الرائد" الصادرة في ذلك اليوم، في صفحتها الأولى، مقابلة مع السفير السوفيتي في ليبيا. وقد نسبت الصحيفة إلى السفير قوله إن "المحادثات، التي جرت بين الرئيس الأمريكي جونسون ورئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين في جلاسبورو بالولايات المتحدة، قد أظهرت كيف أن أمريكا مصرة على ممارسة سياستها العدوانية تجاه فيتنام، وعلى استمرار دعمها للعدوان الإسرائيلي".

كما قامت صحيفة "الحرية" (أسبوعية/ خاصة) في ذلك اليوم بتناول حادث سفينة التجسس الأمريكية "ليبرتي". كما شنت حملة على "هيئة الأمم المتحدة" بسبب فشلها في أن تطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها. ونشرت كذلك خبراً آخر يتعلق بقيام طيارين أمريكيين تابعين لشركة Lavco الأمريكية (خاصة) بتغيير خط طيرانهم، فطاروا من قاعدة ويلس إلى مالطا دون أخذ إذن مسبق من مصلحة الطيران المدني. كما شن أحد محرري الصحيفة المدعو "المهدي"، في عموده الخاص، نقداً قاسياً للرئيس الأمريكي جونسون لتأييده لإسرائيل النابع من اهتمامه بالانتخابات القادمة وزيادة إنتاج مصانع السلاح.

كما وجهت صحيفة "الرائد" في عددها الصادر يوم ٨/٧/١٩٦٧ نقداً لاذعاً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وصحافة بعض الدول العربية. لقد انتقدت الصحيفة بشدة بعض الدول العربية التي ادعت يومذاك "أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تشاركاً في العدوان ضد الأمة العربية"، في إشارة واضحة منها لإذاعة المملكة العربية السعودية التي دعت يوم ٧/٧ الدول العربية إلى استئناف ضخ بترولها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بعد أن ثبت عدم اشتراكهما في حرب يونيو. كما شنت الصحيفة في عمود يحمره "المواطن" حملة على هيئة الأمم المتحدة، ودعا الكاتب قارئه "فلننس أن هناك منظمة اسمها "الأمم المتحدة" لأن هذه المنظمة ليست سوى إدارة من الإدارات التابعة للخارجية الأمريكية". وفي مقال افتتاحي للصحيفة بقلم رئيس تحريرها عبد الرحمن الشاطر، أكد الكاتب "أن الولايات المتحدة وظفت تقنياتها وأجهزتها الإلكترونية لمساعدة إسرائيل، وأن الصفارة قد أطلقت إيداناً لانطلاق الثورة العربية، وأن على العرب أن يدركوا أن ليس أمامهم سوى خيار واحد... هو استمرار النضال".

ومن الواضح أن هذا الموقف من الصحافة الوطنية الخاصة قد تواصل على امتداد فترة وزارة البدري، رغم أساليب المداهنة والترغيب والترهيب التي استعملها.^{٢٤}



^{٢٤} راجع على سبيل المثال برقيات السفارة الأمريكية بطرابلس ذات الأرقام (181) بتاريخ ١٥/٧، (818) بتاريخ ٢٤/٨، (A-68) بتاريخ ١٥/٩، (A-99) بتاريخ ١٦/١٠ الموجودة بالملف المركزي PPRP- LIBYA.

صراع مع آل الشلحي ورجال القصر

يقول مصطفى بن حليم عن صراع عبد القادر البدري مع آل شلحي ما يلي: ^{٢٥}

"بيد أن سياسة الحزم، ومواجهة التداعيات الخطرة بصلافة، التي مكنته من معالجة الفتنة الداخلية بسرعة ونجاح، لم تسعفه في تعاطيه مع الحاشية الملكية".

"بدأ نزاعه مع العقيد عبد العزيز الشلحي على أمر لا أهمية له، فقد رفض البدري أن يسمح لعبد العزيز الشلحي باللاحاق بالملك في زيارة خارج الوطن، وأمر برفض طلب إجازة استثنائية للشلحي، وفي وقت كان فيه الجيش في حالة طوارئ وكانت الإجازات موقوفة بالنسبة لجميع أفراد القوات المسلحة. ثم توالى المناوشات بين رئيس الوزراء وعائلة الشلحي حول تمتعهم بجوازات دبلوماسية، فرأى البدري أن اللائحة الدبلوماسية لوزارة الخارجية لا تعطهم هذه الميزة، فرفض تجديد جوازاتهم الدبلوماسية، مما جعلهم يشكون تصرفه لدى الملك، ولم يتراجع البدري بل صرح الملك بضرورة إيقاف تدخل آل الشلحي في أمور الدولة، وتحجيم نفوذهم الذي كان مصدر إشاعات عديدة ضارة بسمعة الملك. ثم جاء طلب السيدة لطفية بنت إبراهيم الشلحي زوجة محمد عبد السلام الغاري، وإلحاحها لمنح امتياز بترولي لشركة صورية لا تملك أي مؤهلات، لا فنية ولا مالية، رفضها البدري سرياً دون إبداء الأسباب، إلا أن عمر الشلحي (مستشار الملك) وأخته لطفية شددوا من الدس لدى الملك ضد رئيس الحكومة وألحوا على ضرورة التخلص من عدو عنيد..."

ويورد بشير السني المنتصر في مذكراته بهذا الخصوص: ^{٢٦}

"كما حاول [البدري] الحد من نفوذ بعض عناصر القصر الملكي، خاصة أنهم كانوا في رأيه مصدر قلق وعدم استقرار في الدوائر الحكومية وفي شؤون التجارة والعطاءات، ولتمتعهم بحصانة. وكان موظفو القصر، على اختلاف درجاتهم، يتقدمون بطلبات للحكومة وتلبي طلباتهم من قبل بعض الموظفين المعروفين بارتباطاتهم بالحاشية الملكية، والمعينين بتوصية منهم، مما أضعف من سلطات الحكومة وسيطرتها على الأمور."

كما أضاف أيضاً في هذا السياق: ^{٢٧}

"أثار البدري مع الملك وضع العقيد عبد العزيز الشلحي في الجيش، وتصرفاته وتدمير ضباط

٢٥ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٥٢.

٢٦ مصدر سابق، صفحة ٢٤٩.

٢٧ مصدر سابق، صفحة ٢٥٢.

الجيش منه، وتدخل أفراد عائلة الشلحي في أنشطة الوزارات بتعيين ودعم كبار الموظفين، مما جعل هؤلاء الموظفين يتصرفون في شؤون العمل دون الرجوع إلى وزرائهم. وطلب السيد عبد القادر البدري رسمياً من الملك نقل العقيد عبد العزيز الشلحي من الجيش، وكذلك نقل وكيل وزارة المالية [جمعة التركي] وآخرين".



انحياز جهوي وقبلي

يورد بشير السني المنتصر (الذي كان قد عمل مع البدري، ومن قبله مع مازق كوكيل وزارة لشؤون رئاسة الوزراء) في مذكراته ما يلي:^{٢٨}

"وكان [البدري] - كغيره من زعماء برقة - حريصاً على المحافظة على مصالح برقة، وكان يتهم الانتفاضة الشعبية التي قامت في طرابلس أثناء حرب يونيو بأنها إقليمية، ويؤكد دائماً بصراحة أن برقة لن تقبل سيطرة إقليم طرابلس على الأمور في ليبيا، وأن الميزة السكانية التي تعتمد عليها طرابلس تقابلها ميزة وجود معظم حقول البترول في برقة في تلك الفترة، مما يشكل توازناً في الثقل السياسي بين الإقليمين، وكان... [مع فكرة] بقاء الحكومة في البيضاء رغم أنه يفضلها [في قرارة نفسه] في بنغازي."

ويضيف بشير السني المنتصر:^{٢٩}

"كان السيد عبد القادر البدري صريحاً، ويرى أن قبيلته (العواقر) أولى بزعامة برقة من قبيلة البراعة [التي ينتمي إليها السيد حسين مازق] وقد كانت تحتل مركز الثقل في هيكل السلطة الحكومية في ليبيا، ووجود الحكومة في البيضاء ساعد على تقوية نفوذها، رغم أن قبيلة العواقر هامة لوجودها في مدينة بنغازي وضواحيها والتي يقطنها أغلب السكان في برقة".

ثم يضيف:

"وقد أثار انحياز السيد البدري لقبيلته العواقر بعض المشاكل عندما قام بتعيين مستشارين لقبائل برقة وتخصيص مرتبات سخية لهم، وكان من ضمنهم عدد غير قليل من قبيلة العواقر، الأمر الذي تحاشى السيد حسين مازق أن يقوم به خلال الفترة الطويلة التي قضاها في الحكم، لأنه كان يعرف حساسية مثل هذا الموضوع بين قبائل برقة، وقد ترتب على قرار السيد البدري هذا احتجاج القبائل الأخرى لدى الملك، الذي كان بدوره يحرص على حفظ التوازن بين قبائل برقة."

٢٨ مصدر سابق، ص ٢٤٨.

٢٩ المصدر السابق، ص ٢٥٢.

السفير نيو سوم.. دعوة صريحة وخطيرة

في ١٠/٧/١٩٦٧ وجه السفير الأمريكي نيو سوم برقية سرية مطولة (٥ صفحات) وخطيرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية باسم "الفريق الأمريكي المختص بليبيا"،^{٣٠} ضمّنها تقييماً للتطورات التي شهدتها البلاد منذ يونيو ١٩٦٧ وانعكاسات ذلك على مصالح أمريكا الرسمية والخاصة في ليبيا، ودعوة صريحة لاستئناف الاتصال والحوار مع العناصر المناوئة للنظام.^{٣١} وقد جاء في تلك البرقية:

"عودة ليبيا البطيئة والمتعثرة إلى حالتها الطبيعية هي نتاج جملة عوامل ذات دلالة على وضع البلاد الداخلي، كما تحمل انعكاسات هامة على مصالح الولايات المتحدة في هذا البلد."

أما عن دلالات الأحداث بالنسبة للوضع الداخلي، فتورد البرقية بشأنها:

١- حالة التأزم في العلاقة بين مختلف الأقاليم والأجيال، التي ينظر إليها (دوماً) على أنها مظاهر ضعف في المشهد السياسي الليبي، طفحت على السطح، ولو لبعض الوقت، وكتهديدات جديدة لاستقرار البلاد. وكنتيجة للحرب العربية الإسرائيلية، فقد برزت ثلاثة تيارات بوضوح:

- تيار يعبر عن المصلحة الليبية، وهو يتمثل في الملك وأقلية من المؤسسة الحاكمة.
- وتيار ذو توجهات وميول عربية.
- وتيار راديكالي عربي اشتراكي على غرار النموذج السوري والجزائري.

٢- هناك فجوة خطيرة في التواصل والتفاهم بين الحكومة وشرائع مهمة من الشعب الليبي، وإن صمت الحكومة، في مراحل مبكرة، أتاح الفرصة أمام الأصوات الأخرى، وقد أدى ابتعاد الملك وعزلته إلى زيادة اتساع هذه الفجوة.

٣- هناك غياب للمؤسسات التي تستطيع الحكومة من خلالها شرح سياساتها، فلم تجر دعوة البرلمان للانعقاد، ولا أية لجنة للتشاور مع الملك أو الحكومة (خلال الأحداث)، ولم تجر دعوة المجلس الاستشاري للملك إلا بعد أن قدمت الحكومة (حكومة مازق) استقالتها. وقد تشكلت (خلال الأحداث) لجان خاصة كثيرة

٣٠ يتكون هذا الفريق على ما يبدو من السفير (رئيساً) وعضوية ممثلين عن البعثة العسكرية الأمريكية والقاعدة الأمريكية وممثلي المخابرات المركزية والمعلومات في ليبيا.

٣١ البرقية تحمل الرقم (طرابلس/ 98)، موجودة بالملف المركزي POL. 15 - Libya.

ضمت عناصر متطرفة في ظل غياب أية قنوات مؤسسية. وقد أكدت الأحداث حقيقة أن ليبيا لم تتطور بعد ككيان سياسي عصري.

٤- إن التردد، أو عدم الرغبة في اتخاذ أي إجراء، الذي أظهره حسين مازق في التعامل مع المشاكل الخطيرة التي برزت (منذ الخامس من يونيو)، والذي زاد من ضعف الواقع السياسي، لم يسرّ لا الملك ولا المواطنين، وأتاح الفرصة لنشاط العناصر المتطرفة. وكانت المحصلة النهائية أن الحكومة فقدت سيطرتها على وسائل الإعلام، وعلى نقابات العمال، وعلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية (ضخ النفط).

٥- إن إحساس الليبيين بالهزيمة التي مني بها العرب قد تفاقم في ظل الانتقادات التي وجهتها مصر لتقاعس ليبيا في دعم القضية العربية. إن الإحساس بالهوان، ممزوجاً بحساسية الليبيين ضد السيطرة الأجنبية، ويشعور عروبي قوي، مع كراهية دفينية لكل ما هو أجنبي، أسهم ذلك كله في إيجاد إيلاام نفسي لازمهم لبعض الوقت.

٦- ولعل من بين الأسباب التي أدت بالإيلاام النفسي إلى ملازمة الليبيين وقتاً أطول، أنهم كانوا منعزلين (جغرافياً) عن الحقائق على أرض الواقع، وأنهم كانوا بعيدين عن الأحداث. وعلى عكس الحالة في دول المشرق، فإن ليبيا لم تواجه المشاكل العملية التي صاحبت الهزيمة، ومن ثم فقد كان بمقدور الليبيين أن يعيشوا فترة أطول في أوهام مريرة.

٧- وكنتيجة لعدم مشاركتهم في الحرب، وبسبب حملات الإعلام المصري، وشعورهم بالهوان، فإن الليبيين يبدون مصممين على تعويض ذلك، ليس فقط من خلال مساهماتهم المباشرة لمساعدة ضحايا الحرب، ولكن أيضاً عن طريق الانتقام اقتصادياً من الجهات التي يعتقدون أنها ساعدت إسرائيل.

٨- إن المرارة التي يحس بها الطرابلسيون تجاه القيادة البرقاوية للبلاد؛ أسهمت في تزويد لجان المعارضة المختلفة في طرابلس بمساندة عناصر طرابلسية عديدة.

٩- أسهمت الدعاية المصرية، وبخاصة الإذاعة، وحجب أية مصادر للمعلومات غير عربية بشكل شبه كلي، في تزويد القيادات المتطرفة بدعم قوي. وعلى العموم، فإن العناصر المحلية، لا أعمال التخريب المصرية، هي التي تشكل الآن مصدر المشاكل والصعوبات.

١٠- إن الحقائق حول أصل الأزمة وتطوراتها، وحول مدى الهزيمة العسكرية، بدأت

تتسرب تدريجياً، غير أن ردة الفعل الأولية للصورة الحقيقية تمثلت في إحساس عميق بالهوان. أما التقييم الواقعي للوضع، وإدراك الحاجة إلى نظرة جديّة وكلية لقضية فلسطين، فلم يبدأ بالبروز إلا مؤخراً وبشكل خافت.

١١ - على امتداد الأزمة، تعتمد بعض الزعماء، والمجتمع الليبي في مجمله، أن يضعوا جانباً أو أن يتجاهلوا كلية وجود مصلحة وطنية خاصة بليبيا. وبالنسبة للكثيرين منهم، فإن ليبيا هي مجرد تعبير (مصطلح) جغرافي أكثر منه أمة أو شعباً. وقد ترتب على هذا الأمر أن كثيرين من الليبيين، في أوقات الأزمات، يميلون إلى الارتباط بالأمة العربية (أو يرون هويتهم في الأمة العربية)، ويميلون إلى قبول الأهداف والمواقف التي يحددها لهم غيرهم. إنهم يعتبرون أنفسهم عرباً أكثر مما هم لبيون.^{٣٢}

ثم خلاص "الفريق الأمريكي المختص بليبيا"، وفقاً لما أوردته برقية السفير الأمريكي نيوسوم، إلى أن الحقائق والدلالات السالفة تشكل أهمية خاصة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الرسمية والخاصة في ليبيا من حيث:

١ - أنها تؤكد، بشكل أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، أن مصالح أمريكا الرسمية في ليبيا (المتعلقة في الارتباط بالغرب وفي قاعدة ويلس الجوية) تتوقف على استمرار الدور والنفوذ الشخصي للملك. فالسفارة، وفقاً لما بمقدورها الجزم به، ترى أنه لا يوجد باستثناء الملك إدريس شخصية سياسية ليبية التزمت الحذر والتحفظ عن تهديد العلاقات مع أمريكا، فالملك هو الشخص الوحيد الذي التزم هذا التحفظ وذلك الحذر.^{٣٣} ومن المؤمل أن يبقى نفوذ الملك قوياً بقدر كاف يمكننا من الخروج من الأزمة الحالية، إلا أن بسط إرادته المنزوية تبدو أكثر صعوبة في كل مرة.

٢ - لقد أبرزت الأزمة بشكل جلي أن المحافظة على مصالح أمريكا الرسمية والخاصة قد تأثرت بشكل هام، وربما فاصل، بفعل تطورات وأحداث من خارج ليبيا. وأن ردة فعل الولايات المتحدة لأحداث مماثلة (في المستقبل) على نطاق واسع من شأنه أن يعود بأثار ضارة على مصالحها في ليبيا. وفي غياب قيادة ليبية جريئة، فعالة، ومتعاطفة^{٣٤} (مع أمريكا)، فإن إعادة بناء أجواء محابية لمصالح أمريكا في ليبيا تغدو صعبة للغاية.

ثم تؤسس برقية "الفريق الأمريكي المختص بليبيا" على المقدمات السابقة جملة من الخلاصات والتوصيات الخطيرة، والتي نحسب أنها مهدت الطريق لاندفاع السفير نيوسوم

٣٢ توصيف في غاية الدقة والخطورة كان وما يزال.

٣٣ ولهذا فقط كافأته أمريكا بتدبير الانقلاب عليه في سبتمبر ١٩٦٩.

٣٤ الواضح أن هذه هي القيادة الجديدة التي كان مطلوباً صنعها في ليبيا.

ومعاونيه نحو البحث عن البديل المناسب للنظام السياسي القائم في ليبيا، لا بل البحث عمن تتوافر فيه صفات الجرأة، والحزم، والتعاطف مع مصالح أمريكا.^{٣٥} وتتمثل هذه الخلاصات والتوصيات في:

١ - الاستمرار في تقديم الدعم الكامل للملك وللحكومة التي يختار. وهذا يعني تبني سيناريو العودة البطيئة إلى العلاقات السياسية والاقتصادية المعتادة، مع التسوية والمحاولة حول القاعدة التي يرغب الملك في بقائها، كما أكدت الحكومة الحالية (حكومة البدري) الرغبة نفسها بشأنها. وهذا يعني أيضاً، فيما يتعلق بموقف أمريكا من مسألة الشرق الأدنى (القضية الفلسطينية)، أن تستمر حاجتنا لأن نأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تواجهها داخلياً العناصر المعتدلة، ولكنها ضعيفة (في النظام الملكي). هذا يعني أنه ينبغي علينا أن نبدي تعاطفاً مع بعض المطالب بالمساعدة التي يمكن أن تتلقاها من الحكومة الليبية.^{٣٦}

٢ - وفي الوقت الذي لا ينبغي فيه أن نتخلّى عن الأمل والعمل من أجل استمرار الملكية في ليبيا، فإن الأحداث الأخيرة أكدت مرة أخرى^{٣٧} ضرورة أن تكون للسفارة اتصالات (Contacts) وتبادل للآراء والأفكار (communications) مع عناصر أخرى مهمة في المجتمع الليبي. وهذا لا يعني بالضرورة القوميين والاشتراكيين العرب المتطرفين. إن كثيرين من الذين كانوا متطرفين في مناوأتهم للولايات المتحدة وللحكومة خلال هذه الأزمة، هم من العناصر التي تتشد بشكل أساسي تطوير المؤسسات السياسية الداخلية بشكل معتدل وبناء، كما تبحث عن سبل الإصلاح الاجتماعي.^{٣٨} من المهم جداً أن تقوم أمريكا بإعادة فتح الحوار - الذي توقف بسبب الأزمة - مع هذه المجموعات،^{٣٩} ومع الحذر الشديد هذه المرة^{٤٠} لتحاشي إثارة الملك والحكومة. وبناء على ذلك، طلبت من مصادر أمريكية خاصة^{٤١} بذل بعض المساعي في هذا الاتجاه^{٤٢}... وسوف أسعى لإقامة علاقات مباشرة للسفارة مع دوائر رجال الأعمال والاقتصاد حالما تهدأ الأمور خلال الأسابيع القادمة.^{٤٣} وقد نكتشف أن

٣٥ راجع "انقلاب بقيادة مخبر".
٣٦ أي من أجل المحافظة عليها إلى حين الانتهاء من إعداد البديل المناسب.
٣٧ هناك مرات سابقة لعل أهمها ما حدث في أعقاب أحداث الطلبة خلال شهر يناير ١٩٦٤.
٣٨ لا تخفى الصيغة المتعاطفة التي اختيرت في وصف هؤلاء المناوئين بتطرف للولايات المتحدة.
٣٩ إذا فهمنا الأسباب التي يرتكز إليها هذا الفريق في الدعوة إلى إعادة فتح الحوار مع هذه المجموعات، فما هي الأسباب التي دعت السفارة - قبل هذه الأزمة - لفتح الحوار مع هذه العناصر والمجموعات؟!
٤٠ يبدو أنه لم يكن هناك حذر شديد في المرة أو المرات السابقة.
٤١ ترجمة لمصطلح (Controlled American Source) وتختصر (CAS).
٤٢ يبدو أن السفير نيوسوم لم يكن بحاجة لانتظار إذن الخارجية الأمريكية للسفر في هذا الاختيار، فقد حصل عليه قبل ذلك في المرة أو المرات السابقة.
٤٣ نشرت مجلة "المعرفة" التي تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا على غلاف عددها رقم (410) الصادر في ٢٨/٧/١٩٦٩ (أي قبيل =

الحوار مع معظم عناصر المعارضة المتطرفة غير ممكن، بحكم أن أهدافها لا تتوافق مع أهدافنا في المحافظة على مصالحنا الرسمية والخاصة في ليبيا.

٣- لا بد من التنبيه إلى أن ملاحظتنا السابقة مبنية على إدراك تام من قبلنا بأن المجموعات المتطرفة لا تمتلك بعد قوة كافية لتهديد أهداف الحكومة الليبية الأساسية. وإذا استطاع النظام (الملكي) أن يجتاز الأنواء الحالية بسلام، فإن النخبة التقليدية الحاكمة، وتنظيمها الحالي، قد يستمران لبعض الوقت. غير أن هذه الأحداث قد بيّنت لنا بوضوح:

١- أن العناصر المثقفة والواعية سياسياً، والتي تشعر أنها جرى استثناءها من النظام بحكم مصادفة مولدها (من حيث الطبقة الاجتماعية)،^{٤٤} مصممة على إقامة نظام سياسي يأخذ في الاعتبار آراءها ووجهات نظرها بالكامل.

٢- الضعف الأساسي في القيادة التقليدية، مع قدرة المعارضة، بالمقابل، على حشد قوى كثيرة مسؤولة خاصة في طرابلس.

٣- أن على المؤسسة الحاكمة، من أجل بقائها في السلطة، ولو على المدى المتوسط، أن تفسح المجال أمام الأجيال الجديدة وأن تستوعبها.^{٤٥}

وتنبّه برقية "الفريق الأمريكي المختص بليبيا" في ختامها إلى خلاصة نهائية مفادها: "إن مصالح أمريكا تستوجب دعماً كاملاً للعناصر التي تبدي رغبة في حماية هذه المصالح. غير أنه ينبغي علينا أن نعترف، في الوقت نفسه، بأن ميزان القوى، مع كل أزمة من الأزمات (القادمة)، سوف يتحول من العناصر التقليدية إلى العناصر العصرية الجديدة."^{٤٦}

= الانقلاب بشهر واحد) صورة للسفير نبوسوم وهو يستلم من رجل الأعمال الليبي الحاج محمد مصطفى الشيباني هدية تذكارية، وتحت عنوان عريض "ليبيا تودّع السفير نبوسوم".

٤٤ تجن صارخ ومحجف بحق النظام الملكي.

٤٥ إننا نشك في أن بإمكان أي نظام على امتداد المنطقة أن ينافس سجل النظام الملكي في إفساح المجال أمام الأجيال الجديدة واستيعابها.

٤٦ هذه دعوة صريحة من قبل الفريق إلى صناع القرار في واشنطن ألا يفكروا إطلاقاً في الاعتماد على النظام الملكي القائم في ليبيا.

تقييم مخبراتي أمريكي مبكر

وجدت التقارير والبرقيات التي عكف السفير الأمريكي نيسوم على إرسالها إلى وزارة الخارجية الأمريكية أصداها في "مذكرة أمنية"^{٤٧} أعدها مدير المخابرات والبحوث بالوزارة بتاريخ ١٤ / ٧ / ١٩٦٧ ووجهها إلى وزير الخارجية تحت عنوان "ليبيا: ما يزال الخطر قائماً".

استعرضت المذكرة في مستهلها الخطوات التي قامت بها حكومة البدري (اعتقال القيادات العمالية والشعبية التي تقف وراء المظاهرات والاضطرابات، وإنهاء الإضرابات، والسيطرة على وسائل الإعلام ..) ووصفتها بأنها خطوات مشجعة،^{٤٨} ثم خلصت إلى القول بأنه ما يزال أمام الحكومة المزيد مما ينبغي عليها القيام به قبل أن يستعيد النظام مصداقيته.^{٤٩} ثم تمضي المذكرة الأمنية:

"لقد ذقت الطلائع من سكان المدن (الليبية) طعم السلطة. إنها الآن ولأول مرة تتصف بالتنظيم، ولن تتخلى طوعاً عما حققت من مكاسب.

إن معنويات الجيش الليبي، ولعل نسبة ولائه التقليدي للنظام أيضاً، قد بلغت درجة متدنية جداً لم يسبق لها مثيل، والمصريون والجزائريون يقومون بالتحرك والتحرّض داخل الدوائر العسكرية والمدنية، وينبغي على البدري أن يعالج فوق ذلك كله المشكلة المعقدة المتمثلة في علاقات ليبيا المستقبلية مع الأنجلو سكسونيين (أمريكا وبريطانيا) من خلال المفاوضات التي حُدد إطارها مقدماً (من قبل حكومة مازق ووفقاً لوجهة نظرها) المتمثل في "إزالة" القواعد الأمريكية والبريطانية."

التهديد المصري - الجزائري

وتحت عنوان جانبي يحمل "التهديد الخارجي (مصر - الجزائر)" تقول المذكرة:

"إن الهبوط السريع في سمعة أمريكا وبريطانيا لدى العرب، وحتى داخل ليبيا التي كانت معروفة بانحيازها للغرب، زوّد عبد الناصر بفرصة لتحقيق هدف قديم ظل يراوده، يتمثل في إزالة قاعدة وئيلس الجوية التي ما برحت تمثل في نظره رمزاً للقوة أمريكا ونفوذها في العالم العربي."

"إن موقف الملك إدريس المستمر في انحيازه للغرب، في مواجهة الرأي العام في ليبيا، قد زود عبد الناصر بالفرصة للعمل على تحقيق هدفين آخرين يتمثلان في:

٤٧ رقم (575).

٤٨ لأن هذه الخطوات تصب في خدمة المصالح الأمريكية فهي "خطوات مشجعة"، أما لو لم تكن في خدمة هذه المصالح فستوصف بأنها تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان واعتداء على الديمقراطية.

٤٩ من وجهة نظر أمريكا.

● القضاء على نظام حكم غير صديق بالنسبة له (النظام الملكي في ليبيا).

● وضع يديه على ثروة ليبيا العظيمة."

"إن النظام الليبي، بالرغم من جهود رئيس الوزراء، هو أكثر اهتزازاً منه في أي وقت مضى. إن عملاء عبد الناصر يعملون بشكل متواصل من أجل إفقاد النظام مصداقيته، وتشجيع المعارضة الجديدة الصاعدة على تحديه. كان عبد الناصر في الماضي راضياً بالانتظار إلى حين وفاة الملك (الذي بلغ من العمر ٧٨ سنة) بشكل طبيعي، أما الآن فهو على استعداد لأن يتحرك قبل وفاة الملك إذا ما سنحت له الفرصة المناسبة."

"أما بالنسبة للجزائر، فهي عامل جديد في مجال التحريض على إنهاء النظام في ليبيا، غير أنها تولت ممارسة دورها الجديد بحيوية واستمتاع شديدين [كلمة إيطالية الأصل]. فالجزائريون في طرابلس منهمكون، شأنهم شأن المصريين، في حث العناصر المتطرفة على التحرك. ومن المحتمل أن النظامين في مصر والجزائر يعملان سراً على استبدال النظام الملكي في ليبيا بآخر "اشتراكي" يسير في ركبهما."

التهديد الداخلي

وتحت عنوان "التهديد الداخلي"، أوردت "المذكرة الأمنية":

"إن بروز المعارضة في ليبيا لا يمكن إرجاعه بالكامل للتأثير الخارجي. فالنخب الجديدة الشابة في المدن الليبية عارضت، على مدى سنوات، الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة ضدها. وفي أعقاب حالة الفوضى التي نشأت إثر حرب سيناء (يونيو)، قام الشباب بتنظيم أنفسهم لممارسة السلطة في المدن، حيث تخلت الحكومة فيها عن مسؤولياتها. وقد لقي هؤلاء الشباب تأييداً من قبل أعداد كبيرة من البورجوازيين^{٥٠} الذين غلب عليهم الانزعاج، والذين كانوا يشكلون في الماضي حصناً للنظام الملكي، وتحولوا الآن إلى مرهقين على نهايته."

"إن الإجراءات الصارمة التي اتخذتها حكومة البدرى لاستعادة النظام ربما نجحت في تغيير هذا الاتجاه، غير أن علامات الخطر ما تزال قائمة."

أوضاع الجيش وصغار الضباط

وتعود المذكرة للحديث عن الأوضاع داخل الجيش الليبي بقولها:

"إن الولاء للنظام في أوساط الجيش - الذي كان دوماً موضع شك - هو الآن على ما يبدو في تدن. كان الجيش متحمساً للمشاركة في الحرب ضد إسرائيل، إلا أن الجيش لم يغادر الأراضي الليبية. كلف الجيش في البداية بالمحافظة على الأمن في المدن، إلا أنه وجد أن هذه المهمة التي عهدت إليه يجري تنفيذها من قبل وحدات الأمن المنافسة له، وغير المحبوبة من قبل رجاله.

لقد تدنّت معنويات الجيش إلى الحضيض، ويبدو أن صغار الضباط^{٥١} هم أكثر استجابة من أي وقت مضى لأي تحريض للجيش على التحرك من أجل الاستيلاء على السلطة.

قاعدة ويلس

وتحت عنوان جانبي يحمل صيغة التساؤل "هل ستكون ويلس هي الحافز؟!"، أوردت "المذكرة الأمنية" التي أعدت لاطلاع وزير الخارجية الأمريكي بشأن الوضع في ليبيا والمخاطر التي تحيط به:

"رغم ضعف النظام الملكي حالياً فإن الإطاحة به لن تكون سهلة. فالملك إدريس آمن إلى حد كبير في مدينة طبرق النائية. ولا يوجد شك في ولاء قبائل برقة له. وكيفما سارت الأمور، فإن قوات الأمن ما تزال موالية له، وهي أقوى من الجيش. ومع وجود حكومة قوية في السلطة، فإن ظروف نجاح أية محاولة انقلابية هي أقل مواتاة الآن مما كانت عليه في يونيو ١٩٦٧ عندما كانت الظروف مؤاتية بحق.."

"إن المعارضة الداخلية، حتى لو وجدت مساندة من الجيش، لن يكون بمقدورها الإطاحة بالملك، رغم أنه قد يتسنى لها، ولو مؤقتاً، السيطرة على بعض المناطق. أما مصر والجزائر، فحتى لو كانتا تعملان سوياً، فإنه من غير المحتمل أن يكون باستطاعتها التخطيط لانقلاب ناجح دون دعم قوي من داخل ليبيا، وهو ما لا يتمتع به أي منهما في الوقت الحاضر.."

"غير أن الظروف يمكن أن تتبدل بشكل خطير. فإذا راوغت الحكومة [الليبية] في موضوع إزالة قاعدة ويلس، أو إذا سمحت للولايات المتحدة الأمريكية، على الخصوص، باستئناف تدريبات قواتها المعتادة في القاعدة، فإن مصر والجزائر، في هذه الحالة، وبتأييد من معظم الليبيين، سوف تقومون بتسديد هجومهما على النظام الليبي."

"نحن لا نعرف حتى الآن ما الذي ينويه الملك ورئيس وزرائه حول هذه المشكلة [قاعدة ويلس]، كما لا نعرف درجة استعداد الملك لاستعمال نفوذه من أجل أن تبقى الولايات المتحدة في القاعدة. إن فرص اقتدار الملك على سحب موضوع القاعدة من وسط اللهب تتحسن ببطء مع نجاح الحكومة في بسط نفوذها، إلا أن هذه الفرص لا تبدو جيدة للغاية."

٥١ لعل القارئ يلاحظ أن صغار الضباط بالجيش كانوا على هذه الصفة قبل عامين فقط من وقوع الانقلاب، ومع ذلك فإن السفير نيسوم يحاول أن يوهم الناس أنه لم يكن على علم بحركة انقلابي سبتمبر، وقد كانوا ينتمون لفئة صغار الضباط! راجع "انقلاب بقيادة مخبر".

متفجرات في أهداف أمريكية^{٥٢}

في الثامن والعشرين من يوليو ١٩٦٧، أرسل مسؤول مكتب السفارة الأمريكية في مدينة البيضاء المستر صمويل كيتير برقية سرية إلى الخارجية الأمريكية أعطيت الرقم الإشاري (البيضاء/ ٥٨) (طرابلس/ ٣٩١).^{٥٣} وقد أفاد مرسل البرقية أن شخصاً مجهول الهوية ترك صباح يوم ٧/٢٨ طرداً بمكتبة السفارة في البيضاء، ونظراً للشك الذي ساور موظف المكتبة وزميله المصور التابع لمكتب المعلومات الأمريكي حول الطرد، فقد سارعا إلى وضعه في الشارع وقاما على الفور بإخطار الشرطة. وتبين عند معاينة الطرد أنه كان يحتوي قنبلة بلاستيكية موقوتة.

وفي اليوم نفسه، وجه القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس المستر جيمس بليك برقية إلى مكتب السفارة في البيضاء، يوجه فيها إلى ضرورة الاتصال بوكيل وزارة الخارجية حسين الغنای بالبيضاء وإبلاغه بالحادث، وإبلاغه أيضاً بوقوع ثلاثة انفجارات في وقت متقارب صباح اليوم نفسه (٧/٢٨) عند الجدار المحيط بقاعدة ولس بطرابلس. كما طلب منه إبلاغ الغنای بأن هذين الحادثين (في البيضاء وفي طرابلس) قد لا يكونان مرتبطين، ومع ذلك فلا ينبغي استبعاد أن يكونا مؤشراً لبدء سلسلة من أعمال العنف من عناصر محلية مستاءة من التقدم الذي أحرزته الحكومة في مجال العودة بالبلاد إلى أوضاعها الطبيعية. كما طلب المستر بليك من زميله في البيضاء إبلاغ الغنای أن متابعة التحقيق في هذين الحادثين أمر تصبّ أهميته في مصلحة السفارة الأمريكية والحكومة الليبية معاً.

وفي ١٩٦٧/٧/٢٩ بعث مسؤول السفارة الأمريكية في البيضاء ببرقية تحمل الرقم (البيضاء/ ٦٢)، أفاد فيها أنه لم يتمكن من مقابلة الغنای، وأنه التقى بدلاً منه بجبريل شلوف، مدير الإدارة السياسية بالوزارة، وأبلغه بالحوادث التي وقعت. وقد عبر شلوف عن أسفه لتلك الحوادث، ووعد بالاتصال بوزارة الداخلية للأطمئنان إلى اتخاذها كافة الإجراءات من أجل حماية أرواح وممتلكات الأمريكيان في ليبيا، ومتابعة التحقيق بفاعلية. وقد أضاف المستر كيتير في برقيته معلومة جديدة تتعلق بالشخص الذي ترك الطرد بمكتبة السفارة في البيضاء، مفادها أن المواطنين الذين رأوا ذلك الشخص أو تحدثوا معه يجزمون بأنه إما لبناني أو سوري، وأن الفحص الجاري بشأن تلك القنبلة - رغم أنه لم يكتمل بعد

٥٢ راجع الملف المركزي بالخارجية الأمريكية رقم POL. 23 - 8 Libya.

٥٣ جرى إرسال صورة من البرقية إلى السفير نيوسوم الذي كان موجوداً في بريطانيا حينذاك.

- يؤكد أنها غير لبيبة الصنع، وأنه كان من المفترض أن تنفجر بعد (١٢) ساعة من وضعها في المكتبة.

وقد أفادت برقيات أخرى مرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس والبيضاء بتاريخ ١٩٦٧/٨/٤ و ١٩٦٧/٩/١٤ استمرار التحقيق في الموضوع دون التوصل إلى نتيجة، وأن العقيد عبد الحميد عواده مدير مكتب الفريق مفتاح بوشاح أبلغ السفارة الأمريكية أن السلطات الأمنية ليست في حاجة للمساعدة من أية جهة بشأن التحقيق في هذا الموضوع.^{٥٤}

نسخة الكترونية

٥٤ هل هناك احتمال أن تكون هذه المتفجرات قد دبّرت بواسطة عناصر للسفارة الأمريكية من أجل تشويه صورة النظام أمنياً؟ ويلاحظ أن المتفجرات لم تسفر عن أي أضرار مادية أو بشرية.

معلومات مغلوبة عن ليبيا أمام الكونغرس الأمريكي

بتاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٦٧، بعث السفير الليبي في واشنطن فتحي العابدية مذكرة إلى وزارة الخارجية، احتج بموجبها على ما ورد على لسان عضو الكونجرس الأمريكي المستر بوب ويلسون Bob Wilson خلال الكلمة التي ألقاها أمام الكونجرس يوم ١٨ / ٧ / ١٩٦٧، والتي أدرج خلالها اسم ليبيا ضمن الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب يونيو ١٩٦٧.

ويبدو أن المستر ويلسون لم يكن عضو الكونجرس الوحيد الذي ألقى بيانات مغلوبة حول موقف الحكومة الليبية خلال تلك الفترة، إذ يتضح من رسالة جوابية بعث بها عضو آخر بالكونجرس، هو المستر ليستر وولف Lester L. Wolff، إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٦٧، رداً على رسالة تلقاها من هذا الأخير يوم ١٨ / ٨ / ١٩٦٧، أن المستر وولف قد أدلى هو الآخر ببيان مماثل، أشار فيه إلى ليبيا ضمن الدول العربية التي قطعت، جراء أزمة يونيو، علاقاتها الدبلوماسية مع أمريكا. وقد جاء في إحدى فقراته ما ترجمته:

"هناك نقطة أخرى تستلزم التوضيح، وهي تتعلق بالبيان الذي سبق لي أن ألقيته (أمام الكونجرس) وأوردت فيه أن ليبيا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أسست هذا البيان المغلوط على معلومات استلمتها من مكتب العلاقات بالكونجرس Congressional Relations Office بوزارة الخارجية، ولقد استغربت وجود اسم ليبيا ضمن قائمة الدول التي قطعت علاقاتها مع أمريكا، وأصررت على أن يقوم المكتب المذكور بمراجعة الموضوع فيما بعد. وبعد التشاور مع رجال الاختصاص في وزارتكم جرى الاعتذار عن المعلومات المغلوبة وتم تصحيح الخطأ".

ويضيف عضو مجلس الكونجرس في رسالته الجوابية على وزير الخارجية راسك: "ومهما يكن من أمر، فقد ظل أعضاء الكونجرس على امتداد قرابة شهرين يتلقون معلومات غير صحيحة عن ليبيا، ومن الواضح أن هذا أمر مؤسف للغاية."^{٥٥}

هل كان تزويد أعضاء الكونجرس بهذه المعلومات المغلوطة عن موقف الحكومة الليبية، فضلاً عن بقاء هذه المعلومات دون تصحيح على امتداد قرابة شهرين كاملين، خطأً مقصوداً أو غير مقصود؟! نحن لا نستبعد أن يكون الخطأ متعمداً ومقصوداً، وبخاصة إذا

^{٥٥} في النص الأصلي لرسالة عضو الكونجرس: However, for a period of approximately two months, Members of Congress were receiving incorrect information regarding Libya. This is clearly most unfortunate.

كان في نية المسؤولين (أو بعض منهم) رسم صورة قاتمة - ولو مؤقتاً - عن النظام الليبي لدى صانعي القرار الأمريكي، توطئة منهم لاتخاذ "قرارات معينة" تجاه هذا النظام.

تقرير أمريكي عن الآثار الاقتصادية للحرب

أعدت السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٧ تقريراً إضافياً (١٠ صفحات) بعنوان "تأثيرات الحرب العربية الإسرائيلية على الأهداف الاقتصادية الأمريكية في ليبيا"، حاولت من خلاله أن تقيّم تأثير تلك الحرب على العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية عشية انعقاد مؤتمر وزراء البترول والمالية والتجارة العرب في بغداد.

ويتلخص التقرير في ما يلي:^{٥٦}

كانت النتائج المباشرة لاندلاع حرب يونيو درامية، فقد أدت إلى:

- الإيقاف الكامل لصادرات [وبالتالي أرباح] شركات البترول، الأمريكية المملوكة بغالبها، لمدة (٢٧) يوماً.
 - بداية حركة تحويل الاحتياطيات المالية لليبيا من "الدولار".
 - وقف الواردات الأمريكية إلى ليبيا بشكل شبه كامل لمدة (٤٢) يوماً.
- "ومع ذلك، فقد أمكن حماية الاستثمارات الأمريكية في ليبيا، والتي يقع جلّها في مجال صناعة النفط (ما يربو عن ٣ بليون دولار في أواخر عام ١٩٦٦)، من المصادرة^{٥٧} والتهديدات بالتخريب. كما تمكنت الشركات مع بداية أغسطس أن تعود إلى معدلات التصدير السابقة على اندلاع الحرب، بل تتجاوز تلك المعدلات من (١,٧) مليون برميل في اليوم إلى ما يربو عن (٢) مليون برميل يومياً. كما ارتفعت كثيراً قيمة البرميل من النفط.^{٥٨} وتمت الموافقة المشروطة على مشروعين استثماريين أمريكيين جديدين في صناعة النفط الليبي. ويبدو مستقبل النفط في ليبيا مواتياً نسبياً."

"تمثلت الكارثة الأولى لحرب يونيو في قرار الحكومة الليبية بتحويل بعض احتياطياتها من "الدولار". ففي بداية عام ١٩٦٧، كانت الحكومة الليبية قد استثمرت نحو (١٠٠) مليون من احتياطياتها الخارجية في أسهم وسندات أمريكية، منها نحو (١٥) مليون دولار في استثمارات طويلة الأجل.^{٥٩} وقد جرى بيع الأخيرة،^{٦٠} ولا يعرف مصير الاستثمارات الليبية الأخرى."

٥٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-40) بالملف المركزي للخارجية الأمريكية Libya - US (1) E.

٥٧ قاومت الحكومة الليبية ضغوطاً شديدة من القوى الشعبية الداخلية والعربية (كالجزائر) التي تطالبها بتأميم شركات البترول في ليبيا، أو على الأقل بحجز ومصادرة ممتلكاتها.

٥٨ بسبب إغلاق قناة السويس والحرب الأهلية في نيجيريا.

٥٩ اتخذ هذا القرار نائب محافظ مصرف ليبيا علي جمعة المزوغي بدايات عام ١٩٦٧، إذ تقرر استثمار (١٥) مليون من احتياطيات البنك في اقتناء "شهادات مشاركة" في بنك التصدير والاستيراد الأمريكي. كما اتخذ القرار باستثمار مليون دولار في الولايات المتحدة في أعقاب زيارة قام بها لليبيا مساعد وزير الخزانة الأمريكي نولتون Winthrop Knowlton.

٦٠ في ٢٢/٧/١٩٦٧ أبلغ علي جمعة المزوغي المستشار الاقتصادي بالسفارة الأمريكية أن بنك ليبيا قرر بيع شهادات بنك التصدير والاستيراد =

"وحتى أغسطس ١٩٦٧ ظلت الصادرات الأمريكية إلى الأسواق الليبية تواجه عدداً من المشاكل، كان من بينها "المقاطعة الشعبية" للبضائع الأمريكية، والمقاطعة العمالية للسفن الأمريكية، وتضييق التسهيلات الائتمانية. وعلى الرغم من أن الحالة أخذت تعود تدريجياً إلى وضعها الطبيعي، فإن التقرير استبعد أن تصل الصادرات الأمريكية إلى ليبيا (عدا ما يتعلق منها بشركات البترول) إلى معدلاتها السابقة في المستقبل المنظور."



استئناف المفاوضات مع بريطانيا حول القواعد

مر بنا كيف أن حكومة حسين مازق جددت في ١٥/٦/١٩٦٧ طلبها لحكومتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للدخول معها في مفاوضات حول إنهاء وجودهما العسكري وتواجدهما في ليبيا. غير أن رد فعل الحكومتين إزاء الطلب الليبي كان متبايناً. ففيما رحبت الحكومة البريطانية بطلب الحكومة الليبية وأبدت استعدادها للاستجابة له، لا اعتبارات خاصة بأوضاعها الاقتصادية والعسكرية، مال الموقف الأمريكي للتردد والإحجام والمراوغة، فقد كانت أمريكا ما تزال في حاجة لقاعدة ويلس والخدمات العسكرية التي تقدمها لقوات الناتو.

أعلنت حكومة عبد القادر البدري، في ٢/٧/١٩٦٧ عقب اجتماع لمجلس الوزراء، أن المباحثات سوف تستأنف بين الحكومتين الليبية والبريطانية حول سحب القوات البريطانية من ليبيا. وقد عبر البيان الصادر عن مجلس الوزراء بهذا الخصوص أن هذه الخطوة هي جزء من سياسة الحكومة التي أعلنت عنها عقب تشكيلها في مطلع شهر يوليو ١٩٦٧. وقد أكد البدري، خلال المقابلة الصحفية التي أجرتها معه صحيفة "الرائد" ونشرتها في عددها الصادر يوم ٢١/٧/١٩٦٧، التزام حكومته بالسير في هذا الاتجاه.

في الأول من أغسطس ١٩٦٧ بدأت الحكومة الليبية مباحثاتها مع الجانب البريطاني في مدينة بنغازي. واستمرت هذه المباحثات حتى الثالث من الشهر ذاته، عندما أذاعت وزارة الخارجية الليبية بياناً أوضح فيه أن جلاء القوات البريطانية عن قواعدها سوف يتم خلال الأشهر الستة التالية. وقد عبر الناطق باسم الخارجية الليبية عن استعداد الحكومة لتقديم كافة التسهيلات لتحقيق عملية الجلاء، كما أكد أن الجانبين سوف يستأنفان اجتماعاتهما خلال أسبوع من أجل وضع جدول زمني للجلاء، وللقضايا الأخرى المتعلقة بتسليم المنشآت العسكرية البريطانية.

وقد عبّر السفير الأمريكي نيوسوم عن القلق الذي يساوره بسبب الطريقة البارعة التي جرت بها صياغة البيان الليبي/ البريطاني المشترك في ٣/٨/١٩٦٧ حول نتيجة المباحثات التي تمت بين الطرفين، والتي كانت حصيلتها - كما يفهم من البيان - أن جلاء القوات البريطانية عن الأراضي الليبية سوف يتم بالكامل خلال ستة أشهر. وقد عبّر السفير عن مخاوفه من أن تؤدي تلك الصياغة إلى وضع صعوبات في سبيل التوصل إلى اتفاق ليبي/ أمريكي خلال

المفاوضات المزمع عقدها في العاشر من أغسطس ١٩٦٧. وجاء تعبير السفير عن قلقه ومخاوفه هذه من خلال البرقية السرية التي بعث بها إلى واشنطن في ١١ / ٨ / ١٩٦٧، والتي جاء فيها:^{٦١}

"إن محادثتنا (مع الليبيين) حول قاعدة ولسن تكون سهلة بسبب الصياغة الماهرة التي أفرغ فيها البيان البريطاني الليبي المشترك في نهاية المفاوضات، والتي أعطت الانطباع بأن جلاء القوات البريطانية عن الأراضي الليبية سوف يكون كاملاً خلال ستة أشهر."

"لقد أبلغني السفير البريطاني ساريل أن الحكومة الليبية أدخلت تعديلاً طفيفاً على البيان قبل إذاعته. وطالما أن المحادثات قد عقدت في بنغازي، فإن "الجلاء الكامل" المقصود هو عن بنغازي."

وأضاف السفير نيوسوم في برقيته:

"في يوم ٧ / ٨ / ١٩٦٧ أبلغني وزير الخارجية بالوكالة (عبد الحميد البكوش) أن المعني في النص العربي للبيان واضح، وأن الجلاء يتعلق ببنغازي فقط. ثم أضاف الوزير أن الحكومة الليبية لم يسبق لها أن اعتبرت "العدم" قاعدة عسكرية، وإنما مجرد مطار (أضاف نيوسوم أن السفير ساريل سبق أن أكد له أن الليبيين يصرون منذ عام ١٩٦٤ على أن "العدم" مجرد مطار)."

ويستطرد السفير الأمريكي:

"رغم ذلك، وبصرف النظر عما قصده البيان المشترك، فالصحافة وغيرها تفسره على أنه يشمل كل القوات البريطانية في ليبيا. فصحيفة "الحقيقة" اليومية (خاصة)، على سبيل المثال، علقت على البيان بقولها (إن جلاء القوات البريطانية عن ليبيا سيتم خلال ستة أشهر) مضيفة "هذا الانتصار الدبلوماسي يمدنا بالمزيد من الثقة والتفاؤل بشأن المفاوضات القادمة بين الجانبين الليبي والأمريكي سوف تسفر عن نتيجة مماثلة". وقد تأكد هذا الانطباع من خلال إصرار الحكومة ووسائل الإعلام على استعمال عبارات "جلاء" و"تصفية" القواعد بدلاً من عبارة "سحب" في جميع التقارير المتعلقة بالمحادثات مع أمريكا وبريطانيا."

ثم يضيف نيوسوم فقرة لاحقة جاء فيها:

"لقد سألتني القائم بالأعمال اليوغسلافي في طرابلس يوم ٦ / ٨ / ١٩٦٧ عما إذا كان الأمريكيان سيقومون هم أيضاً بالانسحاب من ليبيا خلال ستة أشهر."

وفي فقرة أخيرة يقول نيوسوم:

"وحتى إذاعة لندن البي بي سي حدث لديها هذا الالتباس، وتحدثت في تقاريرها الإخبارية

عن الانسحاب الكامل (للقوات البريطانية) من ليبيا، إلى أن تم التصحيح عن طريق السفارة البريطانية في ليبيا.

التصحيح الذي أشار إليه السفير نيو سوم في ختام برقيته تمثل في الإيضاح الذي أصدرته الخارجية البريطانية يوم ٣/٨/١٩٦٧، والذي أبانت فيه أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بنغازي هو اتفاق يتعلق بالجلاء عن جزء من الأراضي الليبية وليس كامل الأراضي الليبية. تناول السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل من جانبه المفاوضات الليبية - البريطانية والنتائج التي أسفرت عنها، في تقريره السري الذي أعده عن أحداث عام ١٩٦٧ في ليبيا، على النحو التالي:

"فيما يتعلق بمسألة القواعد، كان من المناسب جداً لسياسة الحكومة البريطانية أن تجلو عن بنغازي، ومن ثم فقد سارعنا بالتعبير عن استجابة فورية للطلب الأصلي الذي تقدّمت به حكومة حسين مازق بهذا الشأن. ومن المؤكد أن الإجراء الذي قمنا به في تنفيذ ذلك القرار (المفاوضات مع الجانب الليبي وإصدار بيان مشترك) قد ساعد حكومة البدري سياسياً خلال الأيام الصعبة الأولى من عمرها. لقد عبّر البدري مراراً وبوضوح أنه ما كان ليطلب شخصياً سحب القواعد أبداً، وأنه يعلق أهمية كبرى على المعاهدة البريطانية الليبية^{٦٢} وعلى الوجود البريطاني الأمريكي في ليبيا."

٦٢ سلفت الإشارة إلى أن عبد القادر البدري كان من بين أعضاء البرلمان الليبي الذين عارضوا المعاهدة في عام ١٩٥٣. ولعل ما ورد على لسان البدري للسفير البريطاني هو من قبيل المناورة السياسية طالما أن الهدف من الاتفاق على الجلاء قد تحقق، أو لعله يشكل قناعة سياسية جديدة لديه، تكوّنت بعد أن تقدّمت به التجربة السياسية، وبعد أن أصبح ينظر للأمور من خلال منصبه الجديد كرئيس للوزراء من زاوية أكثر واقعية.

استئناف المفاوضات مع أمريكا حول قاعدة ويلس

فور مطالبة حكومة مازق، في ١٥/٦/١٩٦٧، الحكومتين الأمريكية والبريطانية بالدخول في مفاوضات من أجل تصفية قواعدهما في ليبيا، أعلن ناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية في ١٦/٦/١٩٦٧ "أن الحكومتين الأمريكية والليبية كانتا قد اتفقتا من حيث المبدأ في عام ١٩٦٤ على تصفية المنشآت العسكرية في ليبيا، وأن مفاوضات قد تلت ذلك، وإنني غير مستعد للإدلاء بأية تصريحات أخرى في هذه اللحظة."

ثم عادت الخارجية الأمريكية وأعلنت في ١٧/٦/١٩٦٧ أن الطلب الليبي "يهدد الوجود العسكري في المنطقة" ثم أعلنت في ٢٢/٦/١٩٦٧ بأنها "أرسلت تعليماتها إلى سفيرها في طرابلس بأن يضع نفسه في خدمة الحكومة الليبية فيما يتصل بالمفاوضات الدائرة حول القاعدة الجوية ويلس".

ويمكن تلخيص الوقائع والتطورات المتعلقة بالمفاوضات مع الجانب الأمريكي، خلال حكومة عبد القادر البدرى، على النحو التالي:

- في ٢٠/٧/١٩٦٧ أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية الحكومة الليبية استعدادها لاستئناف المفاوضات حول وضع القوات الأمريكية في قاعدة ويلس. وجرى تحديد يوم ١٠/٨/١٩٦٧ كموعداً لبدء هذه المفاوضات.
- في ٢١/٧/١٩٦٧ عبر رئيس الوزراء عبد القادر البدرى، خلال المقابلة الصحفية التي أجرتها معه صحيفة "الرائد" (مستقلة)، عن تمسك الحكومة بسياسة تصفية القواعد الأجنبية، وأن المفاوضات سوف تستأنف في القريب.
- في ٢/٨/١٩٦٧ بعثت الخارجية الأمريكية ببرقية سرية أوضحت فيها لسفارتها في طرابلس الاستراتيجية والأسلوب اللذين ينبغي عليها أن تتهججهما أثناء المباحثات المزمعة مع الحكومة الليبية.
- وفي اليوم نفسه ٢/٨/١٩٦٧ أوردت الإذاعة الليبية في نشرة أخبار بعد الظهر بياناً للناطق باسم وزارة الخارجية الليبية جاء فيه أن الوفد الليبي، في المفاوضات مع الحكومة الأمريكية حول مستقبل قاعدة ويلس، سوف يكون برئاسة وزير الخارجية أحمد البشتي، كما سيضم في عضويته كلاً من:

— أحمد حسنين (بدرجة سفير)

- جبريل شلوف (بدرجة وزير مفوض)
- خيرى بن عامر (بدرجة مستشار)
- سالم كوكان (بدرجة مستشار)
- علي شنيبة (بدرجة سكرتير أول)
- عبد اللطيف الكيب (بدرجة ملحق)
- وقد لوحظ أن جميع أعضاء الوفد الليبي هم من وزارة الخارجية الليبية، ولم يضم الوفد أي عسكري أو مندوبين عن أية وزارات أخرى. (كانت صحيفة "الرائد" قد أشارت في عددها الصادر يوم ٢٧ / ٧ / ١٩٦٧ إلى أن الوفد الليبي سوف يضم مندوبين عن وزارات أخرى).
- وفي ٥ / ٨ / ١٩٦٧ استدعت الخارجية الليبية بمدينة البيضاء مسؤول السفارة الأمريكية، وأبلغته بأسماء الوفد الليبي في المفاوضات المزمعة، وطلبت منه تزويدها بتشكيلة الوفد الأمريكي قبل يوم الأربعاء ٩ / ٨ / ١٩٦٧.
- في يوم ٧ / ٨ / ١٩٦٧ أبرق السفير الأمريكي نيوسوم إلى الخارجية الأمريكية^{٦٣} مقترحاً أن يضم الوفد الأمريكي إلى المفاوضات، والذي سيكون برئاسته، كل من:
 - جيمس بليك James Blake
 - هولزي هانديسايد Holsey G. Handyside
 - صمويل كيتير Samuel C. Keiter
- وثلاثتهم من السفارة الأمريكية في ليبيا، بالإضافة إلى المستر روبرت برنز Robert L. Burns، من السلاح الجوي الأمريكي في أوروبا.
- في اليوم نفسه ٧ / ٨ / ١٩٦٧ اجتمع وزير الخارجية بالوكالة (وزير العدل عبد الحميد البكوش) مع السفير الأمريكي نيوسوم، وتناول الاجتماع عدداً من الموضوعات المتعلقة بالمفاوضات المزمعة. وكان مما ورد على لسان البكوش^{٦٤}:

"أنه يتحدث باسم رئيس الوزراء البدرى، وأن حكومته ترغب في استمرار علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة، غير أن ليبيا ضعيفة ومحاطة بجيران من الصعب التعامل معهم. وفي حين أن ليبيا بلد عربي، إلا أنها حريصة على تطوير هويتها ومصلحتها الليبية الخاصة،^{٦٥} وما تزال ليبيا في حاجة إلى المساعدة من أصدقاء أقوياء."

٦٣ برقية رقم طرابلس / 513.

٦٤ راجع برقية السفير الأمريكي إلى الخارجية الأمريكية رقم طرابلس / ٥٢٤ المؤرخة في ٧ / ٨ / ١٩٦٧. الملف المركزي DEFI 15-Libya-US.

٦٥ لا يخفى أن في هذه العبارة إشارة إلى فكرة "الشخصية الليبية". وينسب بعض معاصري تلك الحقبة فكرة "الشخصية الليبية" إلى عبد القادر البدرى وليس إلى عبد الحميد البكوش كما شاع فيما بعد.

كما أضاف الوزير البكوش:

"إن قاعدة ويلس تشكل معضلة خاصة. ففيما تقدّر الحكومة الليبية أهمية القاعدة للمصالح الأمريكية في ليبيا، إلا أن الحكومة الليبية تؤمل أن تؤدي المفاوضات القادمة إلى تغيير طبيعة وضع القاعدة مما يجعلها أكثر قبولاً من الوجهة السياسية."

"وفي هذا السياق، فقد طلب رئيس الوزراء البدري منه أن يكرر للسفير الأهمية القصوى التي تعلقها الحكومة الليبية على تسلمها لطائرات F-5 التي تعاقدت (الحكومة السابقة) على شرائها من أمريكا مع برامج التدريب المتعلقة بها."

وقد رد السفير نيوسوم على ملاحظات الوزير البكوش مؤكداً أن الحكومة الأمريكية على استعداد أن تبحث من خلال المفاوضات القادمة في إمكان التوصل إلى صيغة تليي مصلحة البلدين، عن طريق إدخال التعديلات الممكنة على وضع القاعدة. كما رد السفير ما سبق أن ذكره للوزير البشتي من أن وجود قاعدة ويلس يمكن تبريره عسكرياً. كما أكد أنه، من أجل أن تؤدي القاعدة مهمتها كرادع للعناصر غير الصديقة، لا بد أن تكون لها درجة من النشاط العسكري الفعلي (الطلعات، التدريبات...). كما رد السفير نيوسوم مخاوفه من أن البيانات الرسمية التي تصدر عن الحكومة الليبية (والتي عادة ما تستخدم فيها عبارات "إنهاء" وتصفية" القواعد) من شأنها أن تحد من قدرة الفريقين (الأمريكي والليبي) في الوصول إلى حلول مرضية لكليهما حول القاعدة، مذكراً بما حدث بالنسبة للمحادثات مع بريطانيا.

• في اليوم نفسه ٧/٨/١٩٦٧ سلم السفير نيوسوم وزير الخارجية بالنيابة مسودة مشروع بيان ختامي مشترك حول المباحثات المزمع عقدها (برقية سرية رقم طرابلس/٥٢٥).

• في اليوم نفسه ٧/٨/١٩٦٧ أبلغ وزير الخارجية بالوكالة (عبد الحميد البكوش) السفير نيوسوم أن الحكومة توافق على فكرة وجود "مراقب ليبي" بقاعدة ويلس، تكون مهمته العمل كضابط اتصال بين الحكومتين فيما يتعلق بشؤون القاعدة، غير أن الحكومة تفضل "لجنة من المراقبين" تضم ثلاثة أشخاص بدلاً من مراقب واحد. كما أبلغ البكوش السفير نيوسوم بنية الحكومة تشكيل اللجنة المقترحة من:

١- الزعيم/ محمود الزنتوقي (ضابط شرطة)

٢- الرائد/ نصر الدين هامان (استخبارات الجيش)

٣- الرائد طيار/ صالح الفرجاني (السلح الجوي الليبي)

• في يوم ٨/٨/١٩٦٧ أبرق السفير نيوسوم إلى الخارجية الأمريكية يستحثها على إرسال أحد موظفي الوزارة (روسكو سودارث Roscoe S. Suddarth) الذين

يُجيدون اللغة العربية لالتحاق بالسفارة في طرابلس بسبب أن رئيس الوزراء البدري، الذي لا يتكلم الإنجليزية، يصر على أن يحضر الاجتماعات، التي يعقدها مع السفير حول موضوع القاعدة، مترجمون محليون (عرب).

- صباح ٨/٨/١٩٦٧ قامت طائرتان مقاتلتان أمريكيتان طراز F-100 بأول طلعة لهما من قاعدة ولس منذ حرب يونيو ١٩٦٧. وقد أفادت برقية بعث بها السفير نيوسوم في ذلك اليوم (رقم طرابلس/ 551) أنه من المنتظر أن تستمر طلعات هذا النوع من الطائرات بمعدل أربع طلعات في اليوم اعتباراً من ٩/٨/١٩٦٧ وحتى يوم ١٣/٨/١٩٦٧ حيث يتوقع - في ضوء ردود الفعل - أن تزداد إلى (٨) طلعات يومياً.

- التقى وزير الخارجية الششتي في مكتبه بالسفير الأمريكي نيوسوم خلال يومي ٨-٩ من أغسطس، السابقين على بدء المفاوضات بين الجانبين الليبي والأمريكي.^{٦٦}

- في يوم الخميس ١٠/٨/١٩٦٧ عقد الجانبان الليبي والأمريكي أول جلسة^{٦٧} محادثات بينهما حول مستقبل وضع قاعدة ولس. وقد استمرت الجلسة مدة ساعتين من الحادية عشر صباحاً إلى الواحدة ظهراً. وتركزت هذه المحادثات حول:

- لجنة المراقبين الليبيين المقترحة.
- وضع القاعدة في حالة تجدد القتال بين العرب وإسرائيل، أو في حالة تعرض أية دولة عربية لعدوان عليها.
- صيغة البيان المشترك.

- أصدرت الخارجية الليبية يوم ١٠/٨/١٩٦٧ بياناً صحفياً قامت وكالة الأنباء الليبية بتوزيعه، كما جرت إذاعته في نشرات الأخبار مساء ذلك اليوم. وقامت صحيفتا "طرابلس الغرب" و"الرائد" بنشره في عدديهما الصادرين يوم ١١/٨/١٩٦٧. وقد تلخص البيان في أن الجانبين عقدا الجولة الأولى من مباحثاتهما، وتبادلا خلالها وجهات النظر حول موضوع الجلاء عن قاعدة ولس، واتفقا على عقد جولة ثانية من المباحثات يوم الخميس ١٧/٨/١٩٦٧ حتى يتمكن الجانبان من مراجعة حكومتيهما حول الموضوعات التي أثّرت خلال الجلسة الأولى.

- تواجد في طرابلس خلال الفترة ما بين ٨-١٠ من أغسطس ١٩٦٧ فريق من سلاح

٦٦ راجع البرقية السرية رقم (طرابلس/ 617) المؤرخة في ١٥/٨/١٩٦٧ التي بعث بها السفير نيوسوم حول ما دار خلال هذين اللقاءين.

٦٧ برقية السفارة الأمريكية رقم (طرابلس/ 577) المؤرخة في ١٠/٨/١٩٦٧، والتقارير رقم (A-44) المؤرخ في ٢١/٨/١٩٦٧.

الطيران الأمريكي بقيادة العقيد فرانكو، وقام خلال إقامته بالتشاور مع المسؤولين في القاعدة وفي السفارة حول مستقبل القاعدة، ومختلف الاقتراحات المتعلقة بوضعها، وتطوير الخدمات التي تقدمها (التليب، تطوير البث التلفزيوني الموجه من القاعدة، التخلي عن مناطق إضافية منها، إقامة علاقات رسمية بين مستشفى القاعدة ووزارة الصحة ومؤسسة التأمين الاجتماعي، وتدريب الجيش...).

- نشرت صحيفة "طرابلس الغرب" (الرسمية) في عددها الصادر يوم ٨/١١/١٩٦٧ تعليقا حول المحادثات، بقلم عضو البرلمان الشيخ محمد الماعزي، امتدح فيه احترام حكومة البدري للالتزام الذي قطعت على نفسها، خلال خطاب العرش أمام البرلمان، بشأن القواعد. أما صحيفة "الرائد" فقد تعرضت لموضوع المحادثات بمقال تحت عنوان "أحداث مجيدة"، وختمته بفقرة عبرت من خلالها عن أملها في أن تسفر المشاورات التي يجريها الجانب الأمريكي مع حكومته عن إبرام اتفاق سريع على الجلاء بلا ماطلة.^{٦٨}
- استقبل وزير الخارجية البشتي السفير نيسوم مرتين في مكتبه خلال يومي ١١-١٥ من أغسطس ١٩٦٧. كما جرى استقبال نيسوم من قبل رئيس الوزراء البدري في مكتبه يوم ١٥/٨/١٩٦٧.^{٦٩}
- أرسلت السفارة ومكتب المعلومات الأمريكي برقية مشتركة إلى الخارجية الأمريكية مؤرخة في ١٦/٨/١٩٦٧ (رقم طرابلس/٦٧٣) تضمنت الخطوط العريضة التي ينبغي على وسائل الإعلام الأمريكية (بما في ذلك صوت أمريكا) أن تستهدي بها عند تناول موضوع المحادثات الليبية-الأمريكية حول قاعدة ولس. وقد حذرت البرقية من تكرار ما وقعت فيه إذاعة لندن "بي بي سي" بعد المحادثات البريطانية الليبية.
- في يوم ١٦/٨/١٩٦٧ التقى السفير نيسوم برئيس التشريفات الملكية فتحي الخوجة، حيث قام السفير بإعطاء المسؤول الليبي فكرة مفصلة عن سير المحادثات، كما عبر له عن انزعاجه بشأن اللغة المستخدمة من قبل الحكومة حول هذا الموضوع ("تصفية" و"إجلاء" القاعدة). كما أوضح السفير أن المحادثات سارت في جو ودي معاكس تماماً لما حدث خلال محادثات عام ١٩٦٤. وفي ختام اللقاء، طلب السفير

٦٨ برقية السفارة الأمريكية رقم (طرابلس 619) المؤرخة في ١٢/٨/١٩٦٧.

٦٩ راجع برقية السفارة الأمريكية رقم (طرابلس/617) المؤرخة في ٨/١٢، وبرقيتها رقم (طرابلس 622) المؤرخة في ٨/١٥، وبرقية وزير الخارجية الأمريكي دين راسك إلى السفارة بطرابلس ذات الرقم (21580) والمؤرخة في ١٦/٨/١٩٦٧.

تحديد مقابلة له مع الملك، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الملك لو رغب في إعطاء توجيهاته للوزارة بتعديل موقفها فسوف يشكل ذلك عوناً كبيراً (لسير المحادثات في الاتجاه الذي ترغبه أمريكا).

● في ١٧/٨/١٩٦٧ بعث وزير الخارجية الأمريكي راسك برقية سرية إلى السفارة بطرابلس يبلغها بموجبها عدم ممانعة الوزارة تضمين البيان المشترك، الذي يزمع إصداره بشأن المحادثات الخاصة بالقاعدة، فقرة تؤكد عدم استعمال القاعدة في الماضي ضد مصالح أي بلد عربي.^{٧٠}

● في يوم ١٧/٨/١٩٦٧ نفسه انعقدت جولة المحادثات الثانية بين الجانبين الليبي والأمريكي حول مستقبل قاعدة ولس. استمرت المحادثات^{٧١} سبع ساعات ونصف الساعة، صدر في نهايتها بيان مشترك بثته الإذاعة الليبية في نشرتها الإخبارية على تمام الساعة الحادية عشرة ليلاً.^{٧٢} وكان أهم ما جاء في هذا البيان:

"لقد اتفق الجانبان على اتخاذ الإجراءات التالية تمهيداً لوضع برنامج للانسحاب من قاعدة ولس:

١- تشكيل "لجنة ليبية" برئاسة الزعيم محمود الزنتوني وعضوية الرائد نصر الدين هامان والرائد طيار صالح الفرجاني.

٢- يكون مقر اللجنة بقاعدة ولس، وتزود اللجنة بجهاز إداري مناسب. وتتعهد سلطات القاعدة بتسهيل مهمة اللجنة، وتزويدها بكل أشكال المساعدة التي تستلزمها للقيام بواجباتها على أفضل الوجوه الممكنة.

٣- تتلخص مهام اللجنة في:

○ القيام بعملية جرد للمعدات والمواد والطائرات الموجودة بالقاعدة، والخدمات التي تقدمها والنشاطات التي تقوم بها، وتقديم تقرير بنتائج عملها إلى الوفد الليبي المفاوض.

○ مراقبة نشاط القاعدة خلال القيام بعملية الجرد والمحادثات التالية.

○ في حال حدوث حالة طارئة تؤدي إلى تعريض سلاح وأمن أية دولة عربية لعدوان خارجي، خلال القيام بعملية الجرد (المراقبة) أو المحادثات التالية، فإن للجنة، بالتعاون مع سلطات القاعدة، أن تقوم بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها بين

٧٠ راجع برقيتي السفارة رقم (طرابلس/ 695) و(طرابلس/ 696) بتاريخ ١٧/٨/١٩٦٧، وتقريها المؤرخ في ٢٥/٨/١٩٦٧ الذي يحمل الرقم الإشاري (A-48).

٧١ المراجع السابقة نفسها.

٧٢ كان الوزير راسك قد بعث في ٣٠/٥/١٩٦٧ برقية رقم (طرابلس/ 4058) إلى سفارتي أمريكا في طرابلس والقاهرة يشير فيها إلى أن صوت أمريكا سوف يثبت بياناً للحكومة الأمريكية تؤكد فيه عدم وجود أساس من الصحة لما ترددته الصحافة المصرية من مزاعم حول استخدام قاعدة ولس في نقل معدات وذخيرة إلى إسرائيل. الملف المركزي. DEF - 15 Libya-USA.

الحكومتين والتي تشمل كفّ نشاطات القاعدة بالكامل إذا اقتضى الأمر ذلك. ويستثنى من ذلك العمليات المتعلقة بالإنقاذ والتموين.

٤. تعمل اللجنة "كجهاز ارتباط" بين السلطات الليبية والأمريكية خلال مدة عملها.

وقد لاحظت السفارة الأمريكية في برقية سرية أرسلتها بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٦٧^{٧٣} أن صحيفة "الرائد" الصادرة في ذلك اليوم قامت، كما كان متوقعا، في تقريرها الصحفي عن المحادثات التي جرت في اليوم السابق، بتحريف عبارة "انسحاب" الواردة في البيان المشترك، واستبدلتها بعبارتي "الجلاء" و"تصفية القاعدة". كما أوردت في التقرير الصحفي نفسه أنه في حال تعرض أي بلد عربي للعدوان فإن كافة النشاطات في القاعدة تتوقف تلقائيا. وتجاهلت الصحيفة دور الدولتين في مثل هذه الحالة كما ورد في البيان المشترك. كما لاحظت البرقية أن تقرير صحيفة "الرائد" يوحي بأن "لجنة المراقبين الليبيين" هي التي تتولى مهمة وضع جدول الانسحاب من القاعدة.

أما صحيفة "طرابلس الغرب" الرسمية، فقد خصصت افتتاحية صفحتها الأولى لموضوع المحادثات والبيان المشترك الصادر عنها، وقد وصفتها برقية السفارة بأنها موحلة (Muddy) ومشوشة.

كما لاحظت السفارة في برقيتها المذكورة أن صحيفة "طرابلس الغرب" حاولت تهدئة خواطر الليبيين عن طريق خلق الانطباع لديهم بأن المحادثات حققت تقدماً ملموساً من خلال الجهود التي بذلتها الحكومة، مؤكدة في الوقت نفسه على حسن العلاقات الليبية-الأمريكية، ومتجنباً رفع درجة الأمل بإمكان تحقيق نجاح ملموس في المستقبل القريب. أما صحيفة "الرائد"، فقد تعمدت - على النقيض من ذلك - الإبقاء على مشاعر الليبيين ملتهبة، وتشجيعهم على توقع جلاء أمريكي سريع، وإغلاق القاعدة فور وقوع أية حالة جديدة طارئة. وقد علّق السفير البريطاني ساريل على المحادثات الليبية - الأمريكية، في تقريره السنوي الذي أعده بشأن وقائع وأحداث عام ١٩٦٧، بعبارات محدودة جاء فيها:

"وعلى نحو ما حصل مع بريطانيا، فقد اتفق رئيس الوزراء البدري مع الأمريكان على صيغة للمحادثات بشأن تسلم قاعدة ولس، مكنت فعلياً الأمريكان من الاستمرار في استخدام القاعدة دون أية مضايقات، على الأقل حتى نهاية مدة الاتفاقية (الخاصة بتأجيرها) في عام ١٩٧١".

تنسيق أمريكي - بريطاني ومخاوف من انقلاب راديكالي

في اليوم التالي لشروع الحكومة البريطانية باستئناف مفاوضاتها مع الحكومة الليبية، بشأن إجلاء القوات والقواعد البريطانية عن ليبيا، عقدت المجموعة المعروفة باسم (SIG)^{٧٤} Senior International Group في وزارة الخارجية الأمريكية اجتماعها التاسع عشر حول ليبيا بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢. وقد توصلت هذه المجموعة في تقريرها السري الذي أعدته بالتاريخ نفسه إلى النتائج والتوصيات التالية:

"إن ما يشغلنا هو أن هذا البلد الضعيف البنيان، والذي لدينا فيه مصالح عسكرية ونفطية جوهرية Major Military and Oil Interests هو عرضة لأن يتم الاستيلاء عليه من قبل نظام راديكالي Radical Takeover خلال المرحلة التالية من الصراع في سبيل السيطرة على العالم العربي Next phase of the struggle for control of Arab World.^{٧٥}

"ولقد استطعنا أن ننجو بأعجوبة في أعقاب الخامس من يونيو، عندما وجهت الجماهير الليبية المهانة جام غضبها على أمريكا وبريطانيا. وعلى امتداد ما يقارب الشهر، فقد الملك إدريس السيطرة الفعلية على الأوضاع في بلاده. لقد توقف ضخ النفط، كما تعطلت العمليات بقاعدة ويلس. وليبيا الآن هي هدف للافتراس من قبل مصر أو الجزائر، أو كليهما، ومن ورائهما الاتحاد السوفييتي باندفاعه للامتداد في الخارج. إن انقلاباً راديكالياً في ليبيا من شأنه أن يضعنا والبريطانيين أمام خيارات صعبة."

"ومن أجل ردع قيام أي انقلاب راديكالي في ليبيا، فإننا نقترح الإجراءات العاجلة التالية لتوكيد إصرار أمريكا وبريطانيا على البقاء في ليبيا. إنها لعبة حرجة Tight Game، وعلى إدريس من جانبه أن يبدو متصدياً لنا بالظاهر في حين أنه معنا في الخفاء. غير أننا نعتقد أن هذه الإجراءات سوف تكون بمثابة "الإشارات" "Signals" المناسبة في الوقت الحاضر لكل من عبد الناصر والسوفييت. وإننا نعمل، في الوقت نفسه، على إعداد توصيات لتخفيف قابلية المجتمع الليبي للسقوط فريسة (النوايا المصرية والسوفييتية) على المدى البعيد."

وتحت عنوان "مناقشات"، يورد التقرير:

"مصالحنا في ليبيا هي ذات أبعاد ثلاثة، قاعدة ويلس الجوية، والنفط، وموقع ليبيا الاستراتيجي."

٧٤ أفاد التقرير الأسبوعي السري المشترك الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٧ ومجلد الرقم الإشاري (A 102) بأن لجنة رقابة نشاط القاعدة شرعت في عملها في منتصف شهر سبتمبر ١٩٦٧. وقد توقع التقرير أن تنتهي اللجنة، مع منتصف ديسمبر من العام نفسه، من مهامها التمهيدية، وأن تقدم تقريراً بذلك إلى الحكومة.

٧٥ لا يغيب عن القارئ أن هذا التقرير أعد قبل عامين فقط من وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

ونحن نحتاج إلى "ويلس" كقاعدة للتدريب على الرماية بالمدفعية للسلاح الجوي الأمريكي في أوروبا. وحتى الآن، لا توجد أماناً أية تسهيلات بديلة في مكان آخر. والشركات الأمريكية لها استثمارات في النفط الليبي بلغت (١) بليون دولار. وكما تبين من الأزمة الحالية، فإن ليبيا هي العامل المرجح Swing Factor في المحافظة على استمرار تزويدات النفط الخام إلى أوروبا في حال إغلاق قناة السويس وتعطل أنابيب نقل البترول عبر شرقي المتوسط.

فإذا ما استولى الراديكاليون على ليبيا، فإن كامل الساحل الجنوبي للمتوسط تقريباً سيكون في أيدٍ معادية، وسوف تقع تونس بين جارين عدوانيين، كما تتعرض المغرب لمزيد من العزلة، وسيحصل الاتحاد السوفيتي على المزيد من نقاط الإمداد لقوته البحرية والسياسية المتنامية في المتوسط.

أما الفقرة (٢) فهي تحت عنوان "الملك متقدم في السن (٧٧ عاماً) ولكنه يبدو مصراً على البقاء في الحكم". وقد جاء فيها:

"خلال الشهر الماضي (يوليو)، تحرك رئيس وزراء ليبيا الجديد (عبد القادر البدرى) بقوة من أجل السيطرة على الوضع، فقام باعتقال غلاة المحرضين، وتصدى لحملة الإعلام المصري، كما استأنف ضخ البترول. إن دور (الملك) إدريس أشبه ما يكون "بالدور الأبوي"، وهو يحظى باحترام واسع، غير أن شعبيته هي ما بين المواطنين الذين تزيد أعمارهم على الأربعين. وتتركز قوته بين رجال القبائل المقيمين في الدواخل، كما يعتمد على قوات الأمن المدربة بواسطة البريطانيين، كما يستمد جزءاً من قوته من صداقته مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.^{٧٦} إنه مرتبط مع بريطانيا بمعاهدة دفاع، وهو يعتبر قاعدة ولس مظهراً ضرورياً على دعم أمريكا لنظامه. وتبرز نقاط ضعف الملك في المدن، وفي الولاء المشكوك به نحوه من قبل رجال القوات المسلحة والإدارة الحكومية، وفي الضغط الشعبي الذي يتعرض له (تحت تأثير الإذاعة المصرية) بسبب وجود قاعدة ولس والقواعد البريطانية."

أما الفقرة (٣) من المناقشات فهي تحت عنوان "من الممكن أن يقوي الدعم الأمريكي في المستقبل العاجل من عزيمة الملك، ومن قدرته على الاحتفاظ بسيطرته على الوضع". وجاء فيها:

"إن الملك إدريس يتطلع إلى إشارات من أمريكا وبريطانيا يفهم منها إصرارهما على البقاء، وسوف يتعزز موقفه إذا ما وجد هذه الإشارات. ويمكننا أن نخفف عنه بعض الضغوط بشأن قاعدة ولس من خلال قبولنا بفكرة "تلييب" القاعدة تدريجياً. (لقد سبق لنا أن أعلننا أننا وافقنا على التفاوض من أجل الانسحاب من القاعدة، غير أننا، سرياً بالاتفاق مع الملك، ماضون في هذا الموضوع بتمهل، وبمقدورنا، بالتعاون مع البريطانيين، تقوية قوات الأمن الداخلي."

أما الفقرة (٤) فهي تحت عنوان "يجب أن نحافظ على بقاء بريطانيا في ليبيا، وبالواجهة إن كان هذا ممكناً"، وجاء فيها:

"لقد اتفقت بريطانيا وليبيا على مواعيد لسحب القوات البريطانية البالغة نحو (٨٠٠) جندي والمتمركزة في بنغازي. وإن جدية هذا الاتفاق تتوقف على ما ينويان فعله بشأن قاعدة التدريب الجوي التي تستخدمها بريطانيا، والقوة العسكرية الملحقه بها في "العدم" قرب الحدود المصرية، وكذلك بشأن برنامج التدريب الخاص بالأمن العام. وبإشارة لليبيين والمصريين، فإننا نجذب أن يقوم البريطانيون بتعزيز قدراتهم بشكل رمزي في "العدم".

وإذا كان البريطانيون مصريين على تخفيض تكاليف تواجدهم العسكري في ليبيا، فينبغي من جانبنا النظر في تغطية جزء من هذه التكاليف المالية (تقدر التكاليف التي تتكبدها بريطانيا في هذا الصدد بأقل من أربعة ملايين دولار). إن إحدى الطرق التي يمكن اللجوء إليها في هذا الشأن هي أن نتخل من جانبنا لبريطانيا كي تصبح هي المورد الرئيسي للسلاح في ليبيا، شريطة أن تلتزم بالاستمرار في القيام بمسؤولياتها الرئيسية في ليبيا.^{٧٧}

أما الفقرة (٥) فهي تحت عنوان "غير أنه على المدى البعيد، لن تكون ليبيا آمنة إلا إذا استخدمت ثروتها من النفط في شغل "الأتراك الجدد"^{٧٨} الساخطين، وبروليتاريا المدن، في تطوير البلاد". وقد جاء فيها:

"نظرياً، هناك الكثير الذي يمكننا القيام به من أجل المساهمة بتزويد ليبيا بالخبراء والأفكار، ونحن عاكفون على إعداد مجموعة من المقترحات. غير أنه بسبب محدودية عدد الدول التي يسمح لنا، بموجب قانون المساعدات الخارجية، بتقديم مساعدات لها، ونظراً لأن ليبيا هي غير مؤهلة، بحكم غناها، للحصول على مساعدات منا عملاً بهذا القانون، فإنه ليس بمقدورنا إنفاق أقل المبالغ ضالكة لتغطية الزيادة المطلوبة وما يعود منها للخبراء الأمريكيين العاملين في ليبيا.^{٧٩} إن الوظائف التي كانت مشغولة في ليبيا من قبل خبراء أمريكيين أصبحت الآن في أيدي دول أخرى، وبالعادة من قبل دول شيوعية. وإن تأثير ذلك على مواقف وتصرفات الليبيين أصبح ظاهراً للعيان."

"لقد حاولنا أن نحصل على مبلغ (٢٠٠) ألف دولار كاعتماد خاص لتغطية الزيادة المطلوبة في مرتبات الخبراء العاملين في ليبيا، غير أن فرص تمرير الموافقة على هذا المبلغ ضمن بنود ميزانيات المساعدات الأجنبية ضئيلة جداً."

وبعد أن يشير التقرير إلى بدائل قانونية أخرى يمكن بواسطتها تدبير الحصول على هذا

٧٧ سبيلنا القارئ أن الحكومة الليبية شرعت منذ عام ١٩٦٨ في عقد صفقات سلاح كبيرة مع بريطانيا. راجع حكومة عبد الحميد البكوش.

٧٨ "الأتراك الجدد" أو "الأتراك الشباب" تعبير يشار به إلى طبقة صغار الضباط في القوات المسلحة. راجع ما ورد هذا الخصوص في توصيات "لجنة دريبر-١٩٥٩".

٧٩ درجت الحكومة الليبية على دفع مرتبات للخبراء الأجانب تقل كثيراً عما تدفعه لهم الدول الأخرى.

المبلغ، يدعو صراحة، في حال فشل هذه المساعي، إلى اللجوء إلى "القطاع الخاص"^{٨٠} وإلى أية مصادر أخرى في الحكومة "يحق لنا الحصول على هذه الأموال منها".^{٨١}

توصيات المجموعة

ثم تخلص مجموعة SIG في تقريرها عن اجتماعها التاسع عشر بشأن ليبيا (يوم ٨/٨/١٩٦٧) إلى التوصيات التالية:

١ - المضي في عملية بيع العشر طائرات طراز F-5 للحكومة الليبية، وتسليمها لها في الفترة ما بين يوليو- ديسمبر ١٩٦٨. وقد صدر قرار رئاسي بإجازة عملية البيع في ١٠/٤/١٩٦٧، وتم التوقيع على التعاقد بالبيع في ١/٥/١٩٦٧.^{٨٢}

إن هذه الطائرات سوف تشكل نواة سلاح الطيران الليبي. وسوف يجري وضع هذه الطائرات في قاعدة ولس، ومن ثم فإنها ستعتمد بشكل مباشر على التسهيلات الأمريكية في التدريب والخدمات.

ولقد طلب وزير الخارجية الليبي (أحمد البشتي) من سفيرنا (نيوسوم) تأكيد أمريكا لنيبتها بالمضي في إتمام عملية بيع الطائرات، منبهاً إلى أهميتها في نجاح المحادثات المتعلقة بالقاعدة.^{٨٣}

إن التوقيت يشكل معضلة كبيرة، فالليبيون يلحون على التحرك، وإذا كنا نرغب فعلاً في إرسال إشارات رادعة للسوفييت، ولعبد الناصر، فمن المهم أن نقوم باستعراض لدعمننا ليبيا بسرعة، وبشكل واضح للعيان. وفضلاً عن ذلك، فإن بيع السلاح لليبيا سوف يسهل كثيراً عملية بيع السلاح لإسرائيل عندما يصبح ذلك ضرورياً (في القريب).

إننا نقترح أن نعطي لوزير الخارجية (الليبي) تأكيدات بأننا ماضون في إنجاز عملية بيع طائرات F-5، مع التنبيه في الوقت ذاته إلى أننا لا نستطيع الإشارة إلى قرار محدد أو إعلان بهذا الخصوص إلا بعد إجازة مشروع قانون المساعدات (من قبل الكونجرس في أكتوبر ١٩٦٧).

٢ - يجري، بموجب برامج البيع والمساعدات القائمة حالياً، استئناف تزويد ليبيا بمعدات اتصال، ووحدات طاقة، وبكميات صغيرة من قطع غيار الطائرات، وطائرة واحدة C-47 بما تقدر قيمته الإجمالية بمبلغ (٥٤٠) ألف دولار.

٣ - يجري إخطار الليبيين، في وقت مناسب بأننا على استعداد، عند رغبتهم، بتزويدهم، لقاء مقابل نقدي، بمعدات وأسلحة مناسبة لقواتهم العسكرية، وكذلك بالقيام بتدريب هذه القوات حسب طلباتهم.

٨٠ على الأرجح شركات البترول العاملة في ليبيا.

٨١ يعني على الأرجح ها هنا بعض الأجهزة السرية، مثل وكالة المخابرات المركزية.

٨٢ خلال حكومة حسين مازق.

٨٣ كان مقرراً لهذه المحادثات أن تبدأ في طرابلس يوم ١٠/٨/١٩٦٧.

إن القصد من وراء هذه الخطوة هو إلى حد كبير إشارة معنوية.^{٨٤} لقد درج الليبيون تقليدياً على شراء أسلحة من بريطانيا، وربما يقومون الآن بشراء كميات كبيرة من الأسلحة من فرنسا. وإننا نفضل أن تستمر بريطانيا هي المزود الرئيس للسلاح في ليبيا، شريطة أن تستمر بريطانيا في إبداء اهتمام حقيقي بليبيا. (من خلال استمرار وجودها العسكري فيها)."

٤ - إخطار الليبيين باستعدادنا لتزويدهم - على أساس نقدي - بمعدات للأمن الداخلي، بما في ذلك طائرات خفيفة، وخبراء في المحافظة على الأمن العام بصفة مؤقتة. إن البريطانيين لديهم بليبيا في الوقت الحالي ثلاثة خبراء في الأمن الداخلي، ونحن ليس لدينا أي خبر. وعلينا في هذا المجال، أن نحاول إقناع البريطانيين ببذل المزيد، كما ينبغي أن يكون لدينا الاستعداد للقيام بدور مكمل لدورهم."

نسخة الكروية

٨٤ وصورية شكلية في الوقت نفسه، فقد سبق أن اتفقوا مع البريطانيين على أن يتخلّوا لهم عن السوق الليبية بالنسبة لتزويدات السلاح.

لقاء أمريكي - بريطاني (محادثات بيومونت)

انتهى تقرير مجموعة (SIG).^{٨٥} وفي ١٠/٨/١٩٦٧، وبينما كان الوفد الأمريكي برئاسة السفير نيوسوم قد شرع في الجولة الأولى من المحادثات مع نظيره الليبي في طرابلس حول مستقبل قاعدة ولس، شهدت العاصمة الأمريكية جولة جديدة من المحادثات الأمريكية - البريطانية حول ليبيا، عقدت في مقر وزارة الخارجية بين وفد أمريكي برئاسة وكيل الخارجية المستر يوجين روستو، وضم الوفد آخرين من أبرزهم السفير جوزيف بالمر الذي كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، وبين وفد بريطاني برئاسة السفير لدى واشنطن السير باتريك دين، وكان من أبرز أعضائه السفير السير ريتشارد بيومونت^{٨٦} Richard Beaumont (سفير بريطانيا يومذاك لدى العراق والمكلف بمهمة خاصة من قبل حكومته تتعلق بمشكلة الشرق الأوسط). وقد قدم الجانب الأمريكي في مطلع المحادثات إلى نظيره البريطاني نسخة عن تقرير "مجموعة SIG"^{٨٧} السالف الإشارة إليه، كما زود الجانب البريطاني بدوره نظيره الأمريكي بمذكرة تلخص وجهات نظره.

وقد تحدث المستر روستو في مستهل المباحثات عن وجهة النظر الأمريكية وفقا للأسس نفسها التي وردت في نتائج أعمال وتوصيات مجموعة SIG في اجتماعها التاسع عشر حول ليبيا، وكان من أبرز ما ورد على لسانه:

"إن ليبيا تبدو مرشحة للاستيلاء عليها من قبل القوى العربية المتطرفة. وأخذاً في الاعتبار موقع ليبيا على البحر المتوسط، وجاذبية نفطها، أصبحت ليبيا عاملاً ذا أهمية قصوى في الإطار العام للمنطقة. وإذا كانت نظرية الدومينو^{٨٨} Domino Theory قابلة للتطبيق في أي مكان، فهي

٨٥ نحسب أن هذا التقرير واضح الدلالة بشأن ما كانت تدبره أمريكا للنظام الملكي في الخفاء. راجع بحث "السفير نيوسوم... دعوة صريحة وخطيرة" من هذا الفصل، و"انقلاب بقيادة مخبر" للمؤلف.

٨٦ عُرفت هذه المحادثات باسم "محادثات بيومونت"!

٨٧ أرسلت الخارجية الأمريكية نسخة من تقرير "مجموعة SIG" بتاريخ ٢٣/٨/١٩٦٧ إلى مستشار الأمن القومي الأمريكي المستر والت روستو Walt W. Rostow (شغل هذا المنصب منذ منتصف عام ١٩٦٦، وهو يهودي شقيق المستر يوجين روستو). وكان مما جاء في الرسالة المرفقة بهذا التقرير "إن التقرير المرفق لا يؤثر على التوصيات المتضمنة في مذكرة ١٥/٨/١٩٦٧ الموجهة إلى الرئيس. إنه يقدم خلفية مفيدة حول الجوانب غير العسكرية للحالة الليبية، والإشارات التي يجب علينا مراعاتها في سياستنا تجاه ليبيا." الرسالة موجودة بالملف المركزي POL. 1-1 Libya - US.

٨٨ نظرية سياسية - عسكرية إستراتيجية سيطرت على فهم العديد من الشخصيات السياسية والعسكرية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بما يختص بالوضع في شرق وجنوب شرق آسيا، ومستمدّة من تشبيه مجموعة الدول المحايدة بقطع لعبة الدومينو المتجاورة، التي يؤدي =

أصدق ما تكون هاهنا. فإن ذهبت ليبيا من الطريق، فإن تونس والمغرب تصبحان معرضتين لخطر اجتياح راديكالي، ومن ثم فإننا نشعر بأنه ينبغي علينا - بما يتعلق بليبيا - اتخاذ موقف قوي حاسم وواضح، وتأسيساً على ذلك فقد قدمنا توصياتنا للرئيس (جونسون) وتضمنت خطة عمل تشمل إرسال مجموعة من الإشارات الواضحة، والتي تعني أننا موجودون في ليبيا، وعازمون على البقاء فيها."

كما أشار روستو في كلمته إلى أن أمريكا هي بصدد اتخاذ إجراءات أخرى يتأكد من خلالها، على المدى البعيد، قابلية المجتمع الليبي والدولة الليبية للاستمرار،^{٨٩} وأضاف أنه في الأحوال جميعها فإن السياسة التي توصي بها أمريكا تجاه ليبيا سوف تكون قوية ونشطة تهدف إلى أن تبرز للسوفييت والمتطرفين العرب بأننا لسنا على استعداد للتخلي عن ليبيا. كما عبر المستر روستو عن أمله بأن تتخذ بريطانيا موقفاً قوياً وحاسماً مماثلاً لموقف أمريكا. وكان مما جاء على لسان السفير البريطاني السير بيومونت:

"إن بريطانيا، بكل تأكيد، تشاطر أمريكا الرأي حول حساسية ليبيا..

وعلى الجانب العسكري، فإن سحب الوحدات العسكرية البريطانية من بنغازي بدا ضرورياً كوسيلة لمساعدة الحكومة الليبية في مواجهة بقية الدول العربية الأخرى قبيل انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم. وقد بدا لنا هذا الإجراء معقولاً، ذلك أن الأحداث أثبتت أن هذه الوحدات (البريطانية) كانت غير ذات جدوى عسكرياً خلال أحداث يونيو (١٩٦٧). ولا بد من الاعتراف بأنه يوجد داخل الحكومة البريطانية رغبة عامة، ولأسباب مالية في الأغلب، لتقليص التزاماتنا في الخارج، ومن ثم اتجاه لتخفيض هذه الالتزامات متى ما حانت الفرصة. وفي حالة ليبيا، فإن الأمر لا يرجع إلى الاعتبارات المالية - التي هي صغيرة - بقدر ما يرجع إلى ما يفرضه استمرار وجودنا في ليبيا من الاحتفاظ بقدرات (عسكرية) كافية للوفاء بالتزاماتنا (نحو ليبيا) بموجب معاهدتنا معها."

ثم استدرك السفير بيومونت:

"ومع ذلك فإن بريطانيا تأمل أن يكون بمقدورها الاحتفاظ بوجود قواتها في "العدم" و"طبرق". إن أهمية "العدم" تتمثل في تسهيلات التدريب التي تتيحها لنا، أما أهميتها كقاعدة جوية فهي ثانوية."

كما أضاف معلقاً على فقرات وردت في المذكرة التي تقدم بها الجانب البريطاني إلى نظيره الأمريكي في مستهل المحادثات:

= سقوط قطعة منها إلى سقوط المجموعة بأكملها قطعة إثر قطعة. للمزيد راجع عبد الوهاب الكيالي "موسوعة السياسة"، الجزء الثاني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٧٣١، ٧٣٢. ٨٩ لعل هذه العبارة تشير إلى انهيار الحكومة الأمريكية في الإعداد لتغيير النظام القائم في ليبيا. راجع كتاب "انقلاب بقيادة غبر" للمؤلف.

"لقد ورد بالمذكرة أنه في حال إصرار الجانب الليبي على انسحاب القوات البريطانية من ليبيا، فإن بريطانيا لا تملك سوى الانصياع لتلك الرغبة. غير أنه، في ضوء ملاحظات المستر روستو، فإن من رأيه أنه ينبغي على الحكومة البريطانية أن تعيد النظر في موقفها، وأن عليها، في أقل تقدير، أن تترث في الاستجابة لأية دعوة جديدة للانسحاب".

كما أكد المستر روستو من جانبه اعتقاده بأن الملك والحكومة يرغبون في الحقيقة باستمرار بقاء القوات البريطانية والأمريكية في ليبيا،^{٩٠} وأن الولايات المتحدة تتصرف وفقاً لهذه الحقيقة، وبخاصة في ظل إحساسها القوي بأن التحالف بين القوى النشطة في منطقة المتوسط والشرق الأوسط يتطلب من أمريكا وبريطانيا إرسال إشارات إلى هذه القوى، بتصميمها على البقاء (في ليبيا).

عند هذه النقطة، تدخل السفير بيومونت معبراً عن اعتقاده بأن "الحقوق العسكرية" (لأمريكا وبريطانيا) في المنطقة تتعرض لعملية تآكل بطيء، وأن أقصى ما يمكن للدولتين أن تؤملاه هو تأخير هذا التآكل.

ثم أشار السفير بيومونت إلى أن الحكومة البريطانية تلقت من الحكومة الليبية طلباً كبيراً لتزويدها بمعدات للأمن الداخلي، تشمل سيارات مصفحة ومدافع مضادة وطائرات مروحية، وأن بريطانيا تدرس حالياً إلى أي مدى يمكنها تلبية هذا الطلب.

وقد عبر الجانبان البريطاني والأمريكي عن اتفاق بينهما حول حاجة ليبيا إلى معدات إضافية، غير أن تنظيم وكفاءة أجهزة الأمن الداخلية هي أكثر أهمية من المعدات نفسها. وقد أدت هذه النقطة لإعطاء الجانبين أهمية كبيرة لموضوع الخبراء البريطانيين والأمريكيين في ليبيا. واقترح الجانب البريطاني مناقشة موضوع الأمن الداخلي لليبيا على مستوى الخبراء من الدولتين.

وخلال المحادثات، استفسر المستر جوزيف بالمر (عضو الوفد الأمريكي) عما إذا كان في نية بريطانيا نقل كتيبة الاستطلاع المدرعة التي كانت متمركزة في بنغازي إلى طبرق.^{٩١} وقد رد السفير بيومونت أن الموضوع ما يزال قيد الدراسة، كما أشار إلى أن الليبيين اقترحوا

٩٠ ربما تكشف هذه الوثيقة وغيرها بما لا يدع مجالاً للشك أن الملك كان مجبذ استمرار بقاء القوات البريطانية والأمريكية في ليبيا. ويظل موقفه هذا اجتهداً سياسياً من حقه أن يمارسه من أجل ما يراه، في تلك الظروف، من مصلحة بلاده واستقرارها وأمنها. وفضلاً عن ذلك، فإن المرء ليتساءل إن كان موقف الملك سيتخذ هذا المنحى لو أن جيرانه (في الشرق والغرب) أظهروا نحوه ونحو نظامه موقفاً مسالماً ومتعقلاً؟ لقد رأينا منذ مطلع التسعينيات كيف أن عدداً من "الدول العربية" اضطرت إلى دعوة القوات الأمريكية إلى أراضيها من أجل حمايتها في مواجهة جاراتها الذي لا تطمئن لنواياه ولا تتراح لسياساته، بل ذهبت إلى حد القيام بسداد فاتورة هذا الوجود العسكري الأجنبي... إنها القصة نفسها والمأساة ذاتها..

٩١ لا يخفى على القارئ ما يدل عليه هذا الاستفسار من دقة الرصد الذي كانت تمارسه الأجهزة الأمريكية لكل التطورات الجارية يومذاك في ليبيا.

تسليمهم معدات الكتيبة المذكورة، غير أن الحكومة البريطانية، لأسباب عديدة، رفضت تسليم تلك المعدات.

ثم عاد المستر روستو إلى تأكيد أهمية محافظة أمريكا وبريطانيا على وضع قوي لهما في ليبيا، مؤكداً أن هذه الخطوة ليست من قبيل الدعوة للمحافظة على وجود أصابه البلى والتآكل، ولكنها تعبير عن حاجة ضرورية ومستمرة في إطار الوضعية الحالية السائدة بمنطقة البحر المتوسط. كما أضاف أن أمريكا تؤمل ألا تأخذ الاعتبارات المالية وزناً كبيراً في قرارات بريطانيا، وأن أمريكا من جانبها تولي اهتماماً عاجلاً ودقيقاً لنمط المشاكل القائمة في المنطقة الممتدة من إيران وحتى المغرب، مؤكداً:

"إننا نواجه تهديداً خطيراً لمصالحنا، وعلينا أن نتحرك بتصميم للدفاع عن هذه المصالح"^{٩٢}

كما أضاف روستو:

"لقد انزعجنا كثيراً لموقف دول أوروبا الغربية - عدا بريطانيا - المتفرج خلال أزمة يونيو، وإننا حريصون على أن نرى جميع حلفائنا الغربيين يلعبون دوراً أكثر إيجابية"^{٩٣}

ودون أن يتوقف السفير البريطاني دين عند ملاحظة المستر روستو الأخيرة، أبدى ملاحظة مفادها أن التجربة البريطانية (في الاستعمار) دلت على أنه لا فائدة من محاولة الإبقاء على القواعد العسكرية في المناطق التي يغدو واضحاً أنها لم تعد راغبة في بقائها. وقد عقب روستو من جانبه على هذه الملاحظة قائلاً:

"إنه لا يوجد لدينا شك في أن الملك يرغب ببقائنا."

ثم طرح الوفد البريطاني تساؤلاً على الوفد الأمريكي حول ما إذا كان "الالتزام الرئاسي" Presidential Commitment باستقلال ووحدة أراضي ودول الشرق الأوسط ينسحب على ليبيا أم لا؟^{٩٤}

وقد رد الجانب الأمريكي على هذا التساؤل بالإيجاب. ثم تناولت المحادثات بعد ذلك موضوع بيع السلاح لليبيا.

وفي هذا الصدد، تساءل السفير البريطاني السير دين عن مدى استعداد أمريكا لتلبية احتياجات ليبيا من السلاح في ظل المشاكل التي تواجهها الإدارة مع الكونجرس. واعترف المستر روسو في رده أن هذا الموضوع حساس، غير أنه يمكن التوصل إلى كيفية يمكن عن طريقها تلبية احتياجات ليبيا الضرورية من السلاح. وأضاف "إنه يسعدنا أن نرى بريطانيا

٩٢ ما أشبه الليلة بالبارحة.

٩٣ مرة أخرى، ما أشبه الليلة بالبارحة.

٩٤ لا تخفى دلالة طرح هذا السؤال من قبل الجانب البريطاني، ولا نشك بأنه لم يأت من فراغ!

تبيع أسلحة ليبيا، وبالحقيقة، فإننا نشجع أن تستجيب بريطانيا للطلبات الليبية (في مجال التسليح)."

ثم تناول البحث بين الجانبين "التحديات الجزائرية" لليبيا. وتساءل السفير دين عما يتصوره الأمريكيون عن وجود تهديد جزائري محتمل لليبيا. وقد اتضح من البحث أنه يبدو للمحللين البريطانيين أن الجزائر قد تحاول الآن استغلال أي تصدع في بنیان النظام الليبي. وقد اتفق الجانبان على أن يبقى هذا الموضوع، الآن على الأقل، احتمالاً نظرياً جديراً بأن يجري فحصه بتمعن من قبل الحكومتين.



استمرار تدمير ضباط الجيش

كان طبيعياً أن تترك حرب يونيو ١٩٦٧ آثاراً نفسية عنيفة في نفوس ضباط الجيش الليبي الذين كانوا يأملون أن يشاركوا فيها، وأن تؤدي تلك الآثار إلى ردود فعل عديدة.

كان من أبرز ردود الفعل التي وقعت في صفوف الضباط الليبيين، قيام ضابط الدروع بالكتيبة الثانية النقيب سليم الحجاجي في ١٤ / ٨ / ١٩٦٧ (قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية بالخرطوم) بالتحرك من "حامية البردي" برفقة خمسة من ضباط الصف صوب الحدود المصرية القريية، مستعملين مدرعتين من طراز "فيرت" Ferret وأربع مدرعات من طراز "صلاح الدين" بهدف الانضمام إلى القوات المصرية المتواجدة على قناة السويس. وقد نجحت هذه المجموعة المتمردة في اجتياز الحدود إلى مصر. وقد ترتب على هذا الحادث قيام قيادة الجيش الليبي بسحب أمر الكتيبة الثانية العقيد سعد الدين بوشويرب، ونقل الكتيبة إلى ترهونة بغرب ليبيا، وقفل حامية البردي بالكامل،^{٩٥} وإحداث بعض التنقلات العسكرية الأخرى خلال شهر سبتمبر ١٩٦٧.

وقد ذهب سامي حكيم^{٩٦} إلى القول بأن الحكومة الليبية طالبت خلال مؤتمر الخرطوم بتسليم هؤلاء الضباط (بما في ذلك المجموعة التي لجأت إلى مصر في ٧ / ٧ / ١٩٦٧) ومعداتهم، وقد وافقت مصر على تسليم المعدات دون الضباط والجنود.

وفي السادس من سبتمبر أصدرت محكمة عسكرية ليبية أمراً لهذه المجموعة العسكرية المتمردة، ولمجموعة الثلاثة عشر ضابطاً وضابط صف، التي كانت قد لجأت إلى مصر فور اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ (خلال حكومة حسين مازق) للمثول أمام المحكمة، غير أن جميع هؤلاء العسكريين المتمردین (التسعة عشر) لم يستجيبوا لهذا الأمر وبقوا لاجئين بمصر.

أما ردة الفعل البارزة الأخرى في صفوف ضباط القوات المسلحة فقد وقعت يوم ٨ / ١٠ / ١٩٦٧ عندما صدرت التعليمات إلى ضباط سلاح الجو الليبي بالعودة بطائراتهم

٩٥ بقي النقيب سليم الحجاجي في مصر حتى قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، أما العقيد بوشويرب فقد استقال من الجيش بعد قرار سحبه مباشرة، وفتح مكتباً لتحرير العقود بطنابلس. وقد برز اسمه خلال الأيام الأولى لانقلاب سبتمبر كقائد للمجموعة الانقلابية مما أسهم في إيجاد قبول لها في الأوساط العسكرية والمدنية. وقد تم إبعاده خلال أسبوع واحد من قيام الانقلاب، وجرى تعيينه فيها بعد سفير النظام الانقلابي في مصر.

٩٦ "هذه ليبيا"، مصدر سابق، ص ٢١٦.

العسكرية من مطار إدريس المدني (الذي انتقلت إليه فور اندلاع حرب يونيو) إلى المقر المخصص لها في السابق بقاعدة ولس الجوية. فقد انتهز النقيب طيار مفتاح الشارف الفرجاني وزميله النقيب طيار فتحي بن طاهر هذه الفرصة وهربا بطائرتهما العسكرية (طراز T.33) الأمريكية الصنع ونزلا بها في الجزائر.

ويضيف سامي حكيم^{٩٧} بشأن هذه الواقعة، لما وقفت الحكومة الليبية على تفاصيل هذه الواقعة فرضت رقابة شديدة على الطيارين الليبيين ومنعتهم من التدريب. ثم طلبت من الحكومة الجزائرية عن طريق سفيرها في الجزائر "شمس الدين عرابي" تسليم هذين الضابطين مع طائرتهما، ولكن السلطات الجزائرية رفضت هذا الطلب رفضاً باتاً.^{٩٨}



٩٧ المصدر السابق، ص ٢١٧.

٩٨ تعلق الرفض الجزائري بالطيارين دون الطائرة التي سلمت للحكومة الليبية. وقد عاد الطياران بمحض إرادتهما إلى ليبيا عام ١٩٦٨ حيث جرت محاكمتها أمام محكمة عسكرية أصدرت أحكامها بسجنهما لمدة ست سنوات، مع السماح لهما بالبقاء ضمن سلاح الطيران (انظر الفصل التالي).

اهتمام بالأجهزة الأمنية

كان من النتائج الإيجابية التي ترتبت على الأحداث التي شهدتها ليبيا في أعقاب اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ تنامي الإحساس لدى الملك إدريس بالمخاطر الداخلية والخارجية التي تتهدد البلاد وأمنها.

ولم يأل سفير الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا جهداً في تذكير الملك بهذه المخاطر، وعلى الأخص "المخاطر الداخلية" التي أصبحت في نظرهما تشكّل التهديد الأكبر للنظام. وعلى سبيل المثال، فقد أورد السفير الأمريكي نيو سوم في البرقية التي بعث بها إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٣١/٨/١٩٦٧، حول لقائه بالملك إدريس في قصر باب الزيتون بطبرق في اليوم السابق ما يلي:

"اقترح على الملك أنه ربما كان "الأمن الداخلي" هو المصدر الأكبر والأقرب للخطر والمشاكل. وقد عبرت للملك عن رغبتنا في تقديم يد المساعدة في هذا المجال، ملمحاً في الوقت ذاته إلى وجود ثغرات وأوجه قصور تنظيمية في الأجهزة الأمنية،^{٩٩} مشيراً إلى أن رئيس الوزراء السابق حسين مازق قام بتفكيك جهاز أمن الدولة، ومنبهاً في الوقت نفسه إلى أن ليبيا ليس لديها في الوقت الحاضر جهاز أمن بمقدوره أن يقوم - على مستوى عموم الدولة - بجمع وتحليل وتوزيع المعلومات المتعلقة بالأشخاص والتنظيمات المناهضة والمخرية.^{١٠٠} كما أفصحت للملك عن رأينا بأن الاتصال الشخصي القائم بين رئيسي الأجهزة الأمنية للإقليمين (طرابلس وبنغازي) ليس بكاف."

ووفقاً للبرقية ذاتها، فقد ردّ الملك إدريس على ملاحظات السفير نيو سوم السابقة بشأن وضع الأجهزة الأمنية الليبية يومذاك بالموافقة على صحة تلك الملاحظات، موضحاً أنه كان يبحث صبيحة ذلك اليوم بالذات المشاكل المتعلقة بالأجهزة الأمنية مع المختصين. كما بيّن أنه كان قد بحث هذا الأمر مع رئيس الوزراء (عبد القادر البدري) وأنه - أي الملك - مقتنع بضرورة عمل شيء ما في هذا الخصوص.

وقد عاد السفير نيو سوم إلى طرق الموضوع ذاته في تقرير آخر بعث به في ٧/٩/١٩٦٧

٩٩ الإشارة هنا إلى التعديل الذي أدخل في ٢٨/٩/١٩٦٥ على القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ (خلال حكومة حسين مازق) بشأن قوة الأمن. وقد حذف التعديل الإشارة إلى إدارة أمن الدولة. ولا ندري ما هي الدوافع الحقيقية التي حدثت بالسيد مازق إلى إحداث ذلك التعديل.

١٠٠ ندعو القارئ لملاحظة أن هذه هي الحالة التي كانت عليها الأجهزة الأمنية في البلاد قبل نحو عامين فقط من وقوع الانقلاب، وأن السفير نيو سوم ومعاونيه من رجال الاستخبارات الأمريكية في ليبيا كانوا على علم تام بذلك، ومن ثم فليس مستبعداً أن يكونوا قد وظفوا هذا الأمر في خدمة ما كانوا يخططون له في الخفاء. راجع "انقلاب بقيادة مخبر".

حول لقائه بالملك إدريس يوم ٣٠/٨/١٩٦٧ وقد جاء فيه:

"لقد ذكر السفير (نيوسوم) للملك إدريس أنه سمع عن قصة فحواها أن البوليس في طرابلس كان يتابع تحركات أحد العناصر الجزائرية المخربة في ليبيا إلى أن غادر طرابلس. وعندما جرى السؤال عن الجهة التي توجه إليها ذلك العنصر المخرب.. جاء الجواب من أحد ضباط الشرطة في طرابلس بأنه توجه إلى بنغازي، واعترف بأنه لم يجر إخطار شرطة بنغازي بهذا الموضوع. وقد علّق السفير على هذه القصة (أمام الملك) بأنها تصور كيف أن سلطات الأمن في طرابلس وبنغازي تتصرفان كما لو أنهما تابعتان لدولتين مختلفتين."

"كما استطرد السفير بأنه واثق من أنه كان يوجد جهاز للأمن على مستوى عموم الدولة الليبية أثناء وزارة محمود المنتصر (١٩٦٤-١٩٦٥)، وأن حسين مازق قام بالتخلي عن هذا الجهاز."١٠١

إدارة عامة لأمن الدولة

ورغم قصر عمر وزارة البدرى، فقد شهدت بداية محاولة جادة لإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية الداخلية، تمثلت في صدور مرسوم بقانون يقضي بإنشاء جهاز موحد لأمن الدولة يخضع لإشراف وزارة الداخلية. وقد قبلت الحكومة عرضاً تقدمت به الحكومة البريطانية لإعارتها مستشاراً بريطانياً يساعدها في تأسيس هذا الجهاز وتفعيله.

لقد صدر مرسوم القانون المذكور في ٣٠/٨/١٩٦٧، ويقضي بتعديل أحكام المرسوم الملكي بقانون ١٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن قوة الأمن (الذي كان قد صدر خلال حكومة محمود المنتصر الثانية، وجرى تعديله بمرسوم بقانون صادر في ٢٨/٩/١٩٦٥ خلال حكومة حسين مازق). وقد استحدث التعديل الجديد "إدارة عامة لأمن الدولة" ضمن إدارات وزارة الداخلية، كما نصّ المرسوم ذاته في مادته العاشرة الجديدة على أن "تختص إدارة أمن الدولة بكافة المسائل المتعلقة بأمن الدولة". وجاء بالمذكرة الإيضاحية التي أعدها وزير الداخلية لبيان دواعي ذلك التعديل وأهدافه:

"كان المرسوم الملكي بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن قوة الأمن قد نصّ على إنشاء إدارة عامة لشؤون أمن الدولة، وقد مارست الإدارة العامة المشار إليها مسؤولياتها واختصاصاتها إلى أن صدر تعديل للمرسوم الملكي المشار إليه في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٥، فحذف الإشارة إلى إدارة أمن الدولة، مكتفياً بإنشاء إدارتين فقط بقوة الأمن، هي إدارة الجوازات وإقامة الأجانب، وإدارة المجرمين الدوليين والإحصاء، وعلى تحويل وزير الداخلية صلاحية إنشاء إدارات أخرى إذا رأى ضرورة ذلك.

ونتيجة للتعديل المشار إليه، فقد قسمت إدارة أمن الدولة إلى ثلاث حكمداريات ألحقت كل واحدة منها بمدير عام قوة الأمن المختص.

١٠١ تكرار للاتهام نفسه الذي سلفت الإشارة إليه في برقية السفير نيوسوم المؤرخة في ٣١/٨/١٩٦٧.

وقد تبين من التطبيق أن تقسيم إدارة أمن الدولة بين مختلف المديريات العامة لقوة الأمن قد تكشف عن ثغرات ومآخذ لا تتفق مع المصلحة والسلامة العامة. ومن أهم هذه المآخذ والثغرات أنه أصبح في البلاد ثلاثة أجهزة منفصلة تمام الانفصال رغم أنها تعمل في ميدان واحد، وليس ثمة ما يوحد أو ينسق بين إجراءاتها على نطاق المملكة.

لذلك فقد رُئي العودة بالوضع إلى ما كان عليه حتى تتحقق وحدة العمل في نطاق أمن الدولة حماية لمصلحة البلاد. كما رُوي استصدار المشروع بمرسوم وفقاً للمادة ٦٤ من الدستور.

يصف السفير البريطاني ساريل، في التقرير السري الخاص^{١٢} الذي أعده بشأن حكومة البدري وإنجازاتها المؤرخ في ٩ / ١١ / ١٩٦٧، ما قامت به تلك الوزارة في هذا الصدد بالعبارات التالية:

"لقد أقام البدري جهازاً مركزياً لأمن الدولة يكون مسؤولاً أمام وزارة الداخلية في عموم البلاد، كما رحب بالعرض الذي قدمته إليه الحكومة البريطانية بتزويده بمستشار بريطاني يتولى مهمة تأسيس وتفعيل هذا الجهاز."

كما أشار السفير ساريل إلى الموضوع ذاته في التقرير السنوي السري الذي أعده عن أحداث وتطورات عام ١٩٦٧ (مؤرخ في ٥ / ١ / ١٩٦٨) في ليبيا، وقد وردت فيه الإشارة التالية:

"إحدى النتائج الجانبية المرضية لأزمة يونيو، تمثلت في أن الملك إدريس أخذ يركز اهتمامه على الضعف الذي تتسم به الترتيبات الأمنية في مواجهة أعمال التخريب الداخلية والتهديدات الخارجية.

أما على صعيد الجبهة الداخلية، فقد جرى صدور مرسوم بتأسيس جهاز أمن لعموم البلاد عملنا على امتداد عدة شهور، في سبيل إعداده. وتواجه عملية تأسيس هذا الجهاز وتفعيله معارضة من أجهزة الشرطة."

مدى التزام أمريكا بالدفاع عن ليبيا؟

كان مدى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن ليبيا في مواجهة أي عدوان خارجي موضوع تساؤل طرحه الملك إدريس على سفراء أمريكا في بلاده أكثر من مرة. ولم تكتف الإدارة الأمريكية، في ردها على تساؤل الملك هذا، بما جاء على لسان سفرائها عند مقابلتهم له، بل قام الرئيس الأمريكي ليندون جونسون بتوجيه رسالة سرية إلى الملك بهذا الخصوص مؤرخة في ١/٩/١٩٦٥^{١٠٣} خلال حكومة حسين مازق. وفيما يلي ترجمة لنص الرسالة:^{١٠٤}

"جلالة الملك..

إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك الضغوطات التي يواجهها أولئك الذين يحاولون الحفاظ على علاقات تقليدية بين الدول العربية وأصدقائها في الغرب.

إنني على علم بثبات موقف جلالته وموقف ليبيا في هذا الظرف. نحن بدورنا حريصون على مساعدة دول المنطقة للحفاظ على سيادتها وكرامتها واستتباب الأمن والسلام الذي دام فيها على مدى سنوات حرجة عديدة.

إننا نشمن بشكل خاص علاقاتنا طويلة المدى مع ليبيا، ونشمن صداقتها وتعاونها على مر السنوات منذ استقلالها، وإننا نأمل وإياكم دوام الحرية والتقدم في ظل ثروة ليبيا الطائلة وتقاليدها ودستورها.

بالانتباه إلى هذه العلاقة الثمينة والأمل المشترك، فإن الولايات المتحدة تعبر أهمية كبيرة لاستقلال ليبيا السياسي وسيادة أراضيها تحت حكم جلالته. بالطبع فإن خط الدفاع الأول بالنسبة لليبيا يتمثل في قواتها، ولقد أخبرنا حكومة جلالته عن رغبتنا في التعاون مع ليبيا ومع أصدقاء آخرين لليبيا، بالاستمرار في تقوية وتطوير قواتها. ستشكل موارد ليبيا المتنامية قاعدة لتقوية دفاعاتها.

بيد أن قوة الأمة تكمن أيضاً في أصدقائها، وإنني أؤكد لكم أن الولايات المتحدة لن تبقى مكتوفة الأيدي حيال أي اعتداء أو غزو ضد ليبيا لم يأت نتيجة لاستفزاز صدر عنها.

في حالة حدوث مثل هذا الاعتداء سنتشاور في الحال مع الحكومة الليبية والحكومات المعنية

١٠٣ أية مفارقة ١/٩/١٩٦٥!

١٠٤ نقلاً عن "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط الدولة"، مصدر سابق، ص ٣٤٨، ٥٢١.

الأخرى، حول الخطوات المناسبة اللازم اتخاذها حيال هذا الموقف، في إطار ما تمليه القرارات الدولية والإجراءات الدستورية من كل الأطراف المعنية.

بالطبع فإن وجود التسهيلات العسكرية الصديقة في ليبيا سوف تشكل رادعاً إضافياً لأي اعتداء من هذا النوع، وستضيف عاملاً مهماً لإمكاناتنا في تقديم العون في مثل تلك الظروف. إنني أتطلع، يا جلالة الملك، إلى استمرار علاقات قوية وحميمة بين الولايات المتحدة وليبيا على مدى السنين المقبلة."

"التوقيع . . ليندون جونسون"

وتكشف البرقية السرية التي بعث بها السفير نيوسوم إلى واشنطن بتاريخ ٣١/٨/١٩٦٧، إثر لقاء له في اليوم السابق مع الملك إدريس، في قصر باب الزيتون بطبرق، لم يحضره سوى السكرتير السياسي بالسفارة المستر روسكو سودارث الذي قام بمهمة الترجمة:

- أن الملك إدريس أثار مع السفير نيوسوم أثناء لقائه به يوم ٣٠/٨/١٩٦٧ التساؤل نفسه الذي سبق أن طرحه عليه في مناسبتين سابقتين،^{١٠٥} والذي يتعلق بما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في حالة تعرض ليبيا لعدوان من قبل مصر أو الجزائر اللتين تتطلعان للاستيلاء على ليبيا.

- أشار السفير، في معرض رده على تساؤل الملك، إلى البرقية التي سبق للرئيس جونسون أن بعث بها إليه في ١/٩/١٩٦٥، والتي أوضح فيها أنه في حال تعرض ليبيا لأي عدوان، فإن الولايات المتحدة لن تكتفي بالتشاور مع الحكومة الليبية فحسب، بل ستتشاور مع أصدقاء آخرين، وعلى الأخص بريطانيا التي تلزمها معاهدتها مع ليبيا بالدفاع عنها [عند وقوع عدوان خارجي].

- عبر السفير للملك عن الصعوبة التي تواجهها الولايات المتحدة في تحديد التزام معين لحكومتها بهذا الصدد في ظل غياب حالة واقعية [حالة عدوان فعلية؟!]. كما شدد السفير على العراقيل الدستورية التي تحد من صلاحيات الرئيس الأمريكي في هذا المجال، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن رسالة الرئيس جونسون والوجود العسكري الأمريكي (في ليبيا) يعبران بوضوح عن مصالح أمريكا واهتماماتها.

- تساءل الملك أثناء اللقاء عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد أعدتا خططاً مشتركة لاستخدامهما في حال تعرض ليبيا للعدوان. وقد رد السفير بالقول إن أمريكا وبريطانيا تتشاوران عن كثب وباستمرار حول القضايا السياسية والعسكرية، وهما على دراية تامة بإمكانات وقدرات كل منهما. غير أن ما يمكن أن

١٠٥ منذ وصول المستر نيوسوم وتقديمه أوراق اعتماده في ١٦/١٠/١٩٦٥.

تقوم به كل منهما على وجه التفصيل [إذا تعرضت ليبيا لعدوان] سوف يعتمد على الظروف المحيطة.

- الملح السفير نوسوم للملك إدريس، بعد ذلك، بأن قليلين فقط هم الذين يرون أن الجيش المصري يشكل في ذلك الوقت تهديداً لليبيا.

وختم نوسوم هذه البرقية إلى الخارجية الأمريكية، بشأن مقابله مع الملك إدريس، بذكر أنه ينوي إبلاغ السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل بمضمون ما جرى في تلك المقابلة.^{١٠٦}

وفي ١٩٦٧/٩/٦ أعد مدير إدارة المعلومات والبحوث بوزارة الخارجية الأمريكية المستر جورج ديني George C. Denny Jr. مذكرة أمنية تحمل الرقم (718) لاطلاع وزير الخارجية الأمريكي بعنوان "ليبيا: صعوبات جديدة مع عبد الناصر"، جاء فيها تحت عنوان جانبي:

"أصابع الاتهام تتجه نحو القاهرة:

يبدو أن الحكومة الليبية تعتزم إلقاء اللوم على عبد الناصر بشأن الاضطرابات الداخلية التي هزت النظام خلال شهري يونيو ويوليو (١٩٦٧). وقد شجع رئيس الوزراء البدري مؤخراً على نشر عدد من المقالات التي تشجب المؤامرة الخارجية التي تحاك ضد ليبيا. وتكاد الصحف لا تحفي ذكر اسم مصر صراحة.

وسوف تقدم الحكومة خلال الأسابيع القادمة إلى المحاكمة نحو مائة شخص من النشطاء السياسيين والقيادات العمالية، المتهمين من قبلها بتنظيم الإضرابات العامة والمظاهرات فور اندلاع الحرب الإسرائيلية العربية في يونيو. وقد قامت أجهزة الأمن بإعداد "ملفاتها" بعناية. ومن المحتمل أن تقدم هذه الأجهزة أدلة دامغة بأن هؤلاء المحرضين قد تم تدريبهم وتسليحهم من قبل القاهرة، وأن موظفي السفارة (المصرية) في ليبيا هم الذين حركوا ووجهوا الإضرابات بغاية نهائية تهدف إلى الإطاحة بالنظام."

وتحت عنوان جانبي آخر "هدوء الوضع الداخلي الآن" كتب معده هذه المذكرة الأمنية:

"استعاد النظام الليبي توازنه بعد أن كان قد اقترب من حافة الانهيار والفوضى الشاملة التي ورثها رئيس الوزراء البدري في بدايات شهر يوليو (١٩٦٧). لقد أنهى البدري سلسلة من الإضرابات العامة التي كانت ستشل البلاد، كما استعاد سيطرة الحكومة على المدن، كما فرض عملياً حل "المؤتمر الشعبي" الذي شكل تحالفاً غير قانوني ضم معارضي النظام من الرعماة السياسيين والعماليين، وهدد بتقويض الحكومة. وقد سارعت الطبقة الوسطى من السكان،

١٠٦ لم تنقطع المشاورات وإجراءات التنسيق بين أمريكا وبريطانيا حول ليبيا. راجع على سبيل المثال "مذكرة المحادثات" التي جرت بمكتب وكيل الخارجية الأمريكي روستو والسفير البريطاني في واشنطن يوم ١٠/٧/١٩٦٧. الملف المركزي POL Arab-Isr.27.

بعد تردد، إلى نجدة النظام. ويبدو أن الملك إدريس، الذي أدى تدخله الحاسم إلى إيقاف المد المعادي للنظام، قد شعر بالطمأنينة والأمان إلى درجة جعلته يقرر قضاء إجازة في تركيا تمتد نحو شهر.^{١٠٧}

وتحت عنوان جانبي ثالث "إدريس مقتنع بتأمر مصر" أوردت المذكرة الأمنية:

"كانت نجاة النظام البالغة المشقة (من أزمة يونيو) درساً هاماً للملك إدريس. وبات مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بأن مصر - وربما الجزائر أيضاً - تعتزم الإطاحة بالنظام الملكي في ليبيا وإقامة نظام قومي التوجه، اشتراكي متطرف، بديلاً له. وعلى الرغم من أن الملك يعتمد على مساعدة كل من أمريكا وبريطانيا للتصدي لأي عدوان خارجي، فإنه يدرك أن نظامه أصبح أكثر عرضة للتهديد من قبل أعمال التخريب الداخلي، ومن ثم فإن عليه أن يزيد من درجة اعتماده على قدراته الداخلية (الذاتية) لمواجهة هذا النوع من التهديدات."

وتمضي "المذكرة الأمنية":

"إن الملك قلق، على وجه الخصوص، حول وضع الجيش الليبي، من حيث أن روحه المعنوية قد تدنت كثيراً، فضلاً عن أنه لا يضمن ولاءه نحوه. ويبدو أن الملك قد وافق أخيراً^{١٠٨} - وبعد سنوات من الرفض - على تقوية الجيش بشكل معتبر، إلا أنه يرغب، كخطوة أولى في هذا الاتجاه، بأن يبعد عن الجيش كافة العناصر المعروفة بولائها لمصر. ومن المحتمل أن تؤدي المحاكمات المزمعة، وما تكشف عنه الاعترافات بوجود تدخل مصري، إلى تمهيد الطرق للقيام بالمهمة الصعبة المتمثلة في "تنظيف النظام سياسياً."

وتحت عنوان جانبي أخير "كيف سيكون رد فعل عبد الناصر؟" تتوقع المذكرة:

"إن عبد الناصر سوف يكون غير ميال إلى حدٍّ ما لأن يقوم برد فعل عنيف تجاه أية اتهامات ليبية له بالتدخل في شؤون ليبيا الداخلية. وبسبب عزمه على ترميم علاقاته مع النظم العربية المعتدلة، ومع الملك فيصل على وجه الخصوص، فإنه من غير المتوقع أن يدخل عبد الناصر في خصام علني مع الملك إدريس.

وفوق ذلك فإن عبد الناصر غارق في مشاكله السياسية والاقتصادية الداخلية، وهو يعول على المساعدات الليبية التي أعلن عنها مؤخراً في قمة الخرطوم (أغسطس/ سبتمبر ١٩٦٧) لمساعدته في الخروج من مشاكل مصر الاقتصادية الداخلية."

وتمضي المذكرة:

"غير أن عبد الناصر قد يجد نفسه مضطراً للقيام برد فعل عنيف إذا ما أدت المحاكمات (المزمع

١٠٧ بدأ الملك إدريس رحلته إلى تركيا بغرض الاستجمام والاستشفاء في ١٩٦٧/٩/٢.
١٠٨ من المهم معرفة كيف تشكلت "القناعة الجديدة" لدى الملك إدريس حول ضرورة تسليح الجيش الليبي، وعن طريق من، أو أية جهة أو جهات؟

إجراؤها) إلى قيام حملة ضد نظامه يكون لها أصداء سلبية في عواصم العالم العربي، أو إذا سببت له مشاكل كبيرة داخل مصر نفسها."

وتضيف المذكرة:

"من المحتمل أن عبد الناصر يدرك، وربما أكثر من الملك إدريس، درجة الهشاشة التي بلغها النظام السياسي في ليبيا. كما أنه يدرك أن حرص الملك إدريس على الاحتفاظ بالقواعد الأمريكية والبريطانية في بلاده، وأخذاً بالاعتبار المشاعر القومية التي طغت خلال أحداث الأزمة (حرب يونيو)، لا يزود نظامه الملكي بأية منعة. وفيما يتعلق بهذه المسألة وحدها (رغبة الملك بالاحتفاظ بالقواعد الأجنبية)، فإن عبد الناصر يعلم أنه يملك القدرة - فيما لو رغب باستعمالها - على أن يثير بسببها القلاقل والاضطرابات من جديد لدرجة قد تؤدي لإنهاء النظام الملكي."

وقد عاد السفير نيوسوم للكلام عما دار بينه وبين الملك إدريس، خلال لقائه به في طبرق يوم ٣٠/٨/١٩٦٧، في تقرير سري آخر مؤرخ في ٧/٩/١٩٦٧، كان مما ورد فيه بهذا الصدد:

"أن الملك ذكر للسفير أن أمريكا تعلم بأن ليبيا مهددة من قبل مصر في الشرق والجزائر في الغرب، وأن بن بيللا وعبد الناصر اتفقا على تقسيم ليبيا ثم التحول بعد ذلك نحو المغرب والسودان من أجل تحقيق أحلامهما التوسعية.. وأن الاتحاد السوفيتي يقف خلف مصر والجزائر (وبخاصة بومدين)".

"أن السفير ذكر للملك، في معرض إشارته لرسالة الرئيس جونسون التي بعث بها إليه في ١/٩/١٩٦٥، أن الرئيس لم يكن بمقدوره أن يكون أكثر صراحة ومباشرة (في التعبير عن مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية والتزامها بالدفاع عن ليبيا في حال تعرضها للعدوان الخارجي) لأسباب دستورية، لأنه لا يستطيع أن يتهاذى في ذلك دون التشاور مع الكونجرس."

"وردّ الملك في هذا الصدد بأن السفير الأمريكي الأول (السابق) قد أكد له أن أمريكا على استعداد لأن تذهب في مسألة الدفاع عن ليبيا إلى أبعد مما ورد في رسالة الرئيس جونسون." ١٠٩

ثم أورد السفير نيوسوم في تقريره المذكور عن لقائه بالملك إدريس في ٣٠/٨/١٩٦٧ أنه سأل الملك عما إذا كان قد أطلع أيا من رؤساء حكوماته على محتويات رسالة الرئيس جونسون، وأن ردّ الملك على ذلك كان أنه لم يفعل لأن "الوزراء يجيئون ويذهبون"، في إشارة لاحتفاظه بموضوع الرسالة لنفسه. ١١٠

١٠٩ من الواضح أن الملك كان متوجسا من موقف أمريكا إزاء الدفاع عن نظامه وغير واثق فعلاً به.
١١٠ قد يأخذ بعضهم على الملك إدريس احتفاظه بمثل هذا الموضوع سرا، وقد يعتبرونه مظهر خلل في أداء الملك وعلاقته برؤساء حكوماته، غير أنه لا ينبغي إغفال أن الرؤساء والملوك كافة يحتفظون لأنفسهم بكثير من الأسرار الهامة المتعلقة بدولهم وأمنها ولا يطلعون عليها حتى أقرب المقربين لديهم.

المشاركة في قمة الخرطوم العربية

تصادفت حقبة وزارة عبد القادر البدري مع انعقاد عدد من الملتقيات العربية التي لم تتردد ليبيا بالمشاركة في أعمالها. فقد شاركت الوفود الرسمية الليبية في:

- مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في الخرطوم منذ يوم ٢/٨/١٩٦٧ (في إطار التحضير للقمة العربية بها).
- مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد والبترول العرب الذي انعقد في بغداد منذ يوم ١٥/٨/١٩٦٧.
- استقبال الملك إدريس العاهل الأردني حسين الذي قام يوم ١٩/٨/١٩٦٧ بزيارة لليبيا دامت أربعاً وعشرين ساعة.
- مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد ثانية في الخرطوم منذ يوم ٢٦/٨/١٩٦٧ قبيل انعقاد القمة العربية وتمهيداً لها.
- مؤتمر وزراء الإعلام العرب الذي انعقد في تونس^{١١١} منذ يوم ٢٧/٨/١٩٦٧.
- مؤتمر مجلس التنمية العربية الذي انعقد في الجزائر منذ يوم ١٠/١٠/١٩٦٧.

غير أن أهم مشاركة قامت بها ليبيا في المجال العربي تمثلت في حضورها لمؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الخرطوم ما بين ٢٩ أغسطس والأول من سبتمبر ١٩٦٧، بوفد كان على رأسه ولي العهد الأمير الحسن الرضا السنوسي^{١١٢}.

وقد رحبت صحيفة "الرائد" (مستقلة) في افتتاحية عددها الصادر يوم ٢/٩/١٩٦٧ بالكلمة التي ألقاها ولي العهد في مؤتمر الخرطوم، ووصفتها بأنها "موضوعية"، كما أشارت الصحيفة إلى أن ولي العهد أعلن في كلمته عن التزام ليبيا بالعمل على تحقيق التضامن العربي من أجل إزالة كافة آثار العدوان. وأضافت الافتتاحية أن ليبيا أصبحت تتبوأ مكانة مرموقة بين أشقائها العرب بسبب الدور الحيوي الذي بدأت تلعبه في إطار التضامن العربي^{١١٣}.

وفضلاً عن ذلك، فقد شاركت وفود الحكومة خلال هذه الفترة في أعمال:

١١١ ترأس خليفة التليسي وزير الإعلام والثقافة الوفد الليبي لهذا المؤتمر.
١١٢ رغم عدم مشاركة الملك إدريس في أعمال هذه القمة العربية الخطيرة، فإن الشارع الليبي لم يتحرك احتجاجاً على هذا الأمر كما حدث في مطلع عام ١٩٦٤ خلال القمة العربية الأولى التي انعقدت في القاهرة، واعتذر الملك عن المشاركة فيها لأسباب صحية، وبعث إليها بوفد ضم ولي العهد ورؤساء مجلس الوزراء والنواب والشيوخ.
١١٣ راجع بريقة السفارة الأمريكية المؤرخة في ٢/٩/١٩٦٧ ذات الرقم (طرابلس 931)، الملف المركزي PPB 9 Libya.

- مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد بكينشاسا منذ ١١ / ٩ / ١٩٦٧ (وكان الوفد الليبي برئاسة وزير الخارجية أحمد البشتي).
- ومؤتمر الدول الإسلامية في عمان بالأردن منذ ١٤ / ٩ / ١٩٦٧ (ترأس الوفد الليبي الشيخ عبد الحميد عطية الديباني شيخ الجامعة الإسلامية).
- ومؤتمر دول الأوبك في روما بإيطاليا منذ ١٦ / ٩ / ١٩٦٧ (وقد ترأس الوفد الليبي وزير البترول خليفة موسى).



دعم دول المواجهة العربية

مر بنا كيف أن ليبيا شرعت، وقبل أن تندلع حرب يونيو، في تقديم الدعم المالي لمصر، فقد قامت حكومة حسين مازق، بناء على أوامر الملك، بتقديم مبلغ (٢٠) مليون دولار لها على دفعتين.^{١١٤}

ومن ثم، فلم يكن غريباً أن تتعهد ليبيا، خلال مشاركتها في قمة الخرطوم (أغسطس - سبتمبر ١٩٦٧)، بتقديم مبلغ (٣٠) مليون جنيه ليبي سنوياً لكل من مصر والأردن على دفعات كل ثلاثة أشهر.

وفي الثاني من سبتمبر ١٩٦٧، أعلن رئيس الوزراء البدري أن الملك أصدر أوامره إلى الحكومة بالالتزام بمقررات القمة العربية وتنفيذ ما تعهدت به ليبيا من دعم مادي وسياسي للنضال العربي.^{١١٥} وفي يوم ٣/٩/١٩٦٧ عقد مجلس الوزراء الليبي اجتماعاً بمدينة البيضاء قرر خلاله إبلاغ الحكومات العربية بالالتزام الحكومة الليبية بما تعهدت به من تقديم دعم مادي إلى الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية.^{١١٦}

وفي ٢٥/١٠/١٩٦٧ قامت وزارة المالية بسداد القسط الأول من التزاماتها، فقامت بتحويل مبلغ (٣، ٥) مليون دولار إلى مصر، و(٢، ٢) مليون دولار إلى الأردن.

ومن جهة أخرى، فقد نشرت صحيفة "الحياة" البيروتية في عددها الصادر يوم ٢٤/٨/١٩٦٧ خبراً مفاده أن إجمالي مساهمات وتبرعات "القطاع الخاص" في ليبيا لدعم المجاهد العربي قد بلغ حتى يومذاك نحو (١٥) مليون دولار.

١١٤ جرت تغطية هذا المبلغ عن طريق اعتماد جديد بمبلغ (١٥) مليون جنيه ليبي أضيف إلى اعتمادات الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٦٦/٦٥. تحت بند "القيادة العربية المشتركة" أعلن عنه في ٨/١٠/١٩٦٥ وقد أشار إلى هذا الموضوع محمد حسنين هيكل في كتابه "الطريق إلى رمضان"، وكذلك مجلة "روز اليوسف" المصرية في عددها الصادر يوم ٢/٩/١٩٧٦.

١١٥ مجلة "ليبيا الحديثة" (حكومية)، (العدد ٢، السنة السادسة، ١٠/٩/١٩٦٧). وقد تلقى الملك إدريس يوم ٦/٩/١٩٦٧ برقية من شيخ الأزهر الشيخ حسن مأمون يشكره فيها على موقف ليبيا المجيد خلال مؤتمر القمة العربية الرابع بالخرطوم.

١١٦ المصدر السابق.

وضع ولي العهد وبعض آرائه

سلفت الإشارة إلى أن موقف رئيس الوزراء السابق حسين مازق هو الذي أدى إلى إجهاض محاولة الملك إعلان النظام الجمهوري في ليبيا خلال الفترة ما بين نوفمبر ١٩٦٥ وفبراير ١٩٦٦. ومع ذلك فقد رأينا كيف أن ولي العهد الأمير الحسن الرضا (المستفيد الأول من فشل هذا المشروع) أظهر حماساً لاستبدال مازق في أواخر يونيو ١٩٦٧، فقد قام بثلاث زيارات لطبرق يومذاك من أجل هذه الغاية.

وتكشف رسالة سرية بعث بها السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل^{١١٧} أن عائلتين من عائلات طرابلس النافذة، عائلة البشتي وعائلة المنتصر، عبّرتا عن توجّه جديد لديهما مساند لوضع ولي العهد، فقد جاء في الرسالة:

"خلال الحوار الذي جرى بيني وبين وزير الخارجية أحمد البشتي، والذي تناول عدّة قضايا، تعرضنا لموضوع ولي العهد ومشكلة ولاية العهد، فأنا على علم بأن أحمد البشتي، وعائلة البشتي كلها، أصبحوا منذ أزمة فبراير ١٩٦٦ أكثر قرباً من ولي العهد على وجه الخصوص. وقد ناقشنا المضاعب التي يواجهها ولي العهد، وأبلغني أحمد البشتي أنه حرص في الفترة الأخيرة على إطلاع ولي العهد على التطورات الجارية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وقد عبّرت للبشتي عن استحساني لهذه الخطوة واعتبارها ذات أهمية قصوى للمستقبل".^{١١٨}

أما فيما يتعلق بموقف عائلة المنتصر الجديد من ولي العهد، فقد أشار إليه السفير ساريل في الرسالة نفسها بالعبارات التالية:

"لقد أبلغت البشتي بأنني فهمت، من خلال حوارات مع "عدد من أعضاء أسرة المنتصر"، أنه جرى إقناع محمود المنتصر بالتوقف عن معارضته لتولي ولي العهد الملك، وذلك على أساس أن "آل المنتصر محتاجون للسنوسيين لحكم ليبيا"، وأن خلافة ولي العهد للملك إدريس هي آمن سبيل لتحقيق هذه الغاية."

واستطرد السفير البريطاني ساريل في رسالته قائلاً:

١١٧ الرسالة مؤرخة في ٣١/٧/١٩٦٧ بالملف FCO 39/124.
١١٨ أفادت رسالة، بعث بها المستر ويليام روجر تومكيس W. R. Tomkys من السفارة البريطانية في بنغازي بتاريخ ٢٦/٨/١٩٦٧ (رقم 67/2/1011) إلى المستر مونرو A. G. Munro بالسفارة في طرابلس، أن الملك هو الذي أمر البشتي بإطلاع ولي العهد على كافة التطورات في القضايا الخارجية، بعد أن تقرر أن يتأسس وفد ليبيا إلى قمة الخرطوم.

"ومن الواضح أن البشتي لم يكن على علم بهذا التطور، كما أنه أبدى ترحيبه الحار به، غير أنه تساءل عما إذا كان محمود المنتصر قد تخلى عن اهتمامه بمن وصفهم "شباب العائلة السنوسية الناهين". وكان ذلك إشارة من البشتي إلى ما تردد حول نوايا محمود المنتصر تزويج أحد أنجاله أو بناته من "سليمة" أو "عمر" ابنة وابن الملك والملكة بالتبني. وقد أجبت البشتي أنه وفقاً لفهمي، فإن آل المنتصر توصلوا إلى هذه النتيجة على أساس أن أي حل آخر يستبعد ولي العهد سوف يكون صعباً جداً في الوقت المتاح."

ومن الواضح أن مشاركة ولي العهد في أعمال مؤتمر القمة العربية بالخرطوم قد رفعت من روحه المعنوية. وما أن عاد ولي العهد من تلك المشاركة حتى وجد مرسوماً ملكياً في انتظاره يقضي بتعيينه نائباً عن الملك أثناء فترة غياب الأخير عن ليبيا، والتي تبدأ من الثاني من سبتمبر ١٩٦٧ إلى حين عودته إلى أرض الوطن.^{١١٩} كما قضى المرسوم بأن يقوم نائب الملك بالواجبات، ويمارس الحقوق والسلطات الملكية المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية للبلاد.

وفي ٢٦/٩/١٩٦٧، استقبل نائب الملك (ولي العهد) الأمير الحسن الرضا السفير البريطاني ساريل في طبرق. وقد بعث السفير البريطاني بتاريخ ٢٩/٩/١٩٦٧ تقريراً سرياً إلى وزارة الخارجية البريطانية أورد فيه ملاحظاته وانطباعاته ومضمون ما دار في ذلك اللقاء المثير.^{١٢٠}

يقول السفير في تقريره:

"لقد وجد السفير ولي العهد على اطلاع بأوضاع الدولة بشكل أوسع مما وجده عليه في أي لقاء سابق معه. وكان ولي العهد مسترسلاً وعلى سجيته، كما بدا واثقاً من نفسه. وقد تكلم على امتداد اللقاء مستخدماً صيغة الجمع "Our Policy"، وحينما اختلفت وجهات نظره عن وجهات نظر الملك عبر عن ذلك بكل وضوح ودون تردد أو ادعاء غير ملائم."

"أدت بنا مقدمات الحديث إلى التعرض لموضوع "البيضاء" ومشاكل النظام القبلي. وقد عبر ولي العهد عن رأيه بأن يجري تطوير البيضاء كي تصبح "مدينة جامعية"، وأن ليس بمقدورها أن تكون فعلياً عاصمة للبلاد."

"وفيما اعترف بأن الملكية القبلية للأراضي في البيضاء تشكل إحدى العقبات في سبيل تطوير المدينة، إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل بين الجماعات من أصحاب الثروة والنفوذ، بمن فيهم حسين مازق وبقية أفراد قبيلة البراعة بمنطقة البيضاء، من جهة، وبين الغالبية التي تعاني العوز، من جهة أخرى، والتي تقيم بمعظمها في أكواخ من الصفيح. وقد قامت هذه المشكلة

١١٩ عاد الملك من رحلته التي قضاها في تركيا للاستجمام والاستشفاء يوم ٣٠/٩/١٩٦٧.

١٢٠ التقرير بالملف FCO39/124.

بسبب عاطفة الملك نحو أعضاء هذه الجماعات التي خدمته عائلاتها بولاء، وبسبب النفوذ القبلي المسيطر على الحكومة، والذي ترسخ في برقة خلال الحقبة الطويلة التي شغل فيها حسين مازق منصب الوالي.

كما نسب السفير البريطاني ساريل إلى ولي العهد قوله:

"إن الحالة في ليبيا تغيرت مع اكتشاف البترول، وأصبحت العلاقة الخاصة بين الملك والبراعة مصدر ندم. ومن الأمور ذات الأهمية الأولى ضرورة تحسين وضع الإنسان الليبي العادي. وفي الوقت الحالي، توجد مخاطر بأن تتكرر في ليبيا الحالة التي كانت سائدة في مصر أيام الملك، حين كانت الفروق شاسعة بين مختلف طبقات الشعب المصري."

"وفيما استفاد الطرابلسيون مادياً من الاحتلال الإيطالي، بقيت برقة متخلفة، وهناك حاجة ملحة لتحسين الزراعة."

ومضى السفير في رسالته قائلاً:

"ولتحقيق ذلك (تحسين الأوضاع الزراعية) تطلع ولي العهد إلى تنفيذ تشريع غير واقعي (من وجهة نظر السفير) يفرض العودة إلى الأرض (الزراعة)."

ثم ذكر السفير ساريل في رسالته عن لقائه بولي العهد بطبرق يوم ١٩٦٧/٩/٢٦ أن الأخير عبر عن أسفه الشديد للأحداث التي وقعت في ليبيا في الخامس من يونيو، والتي كانت بفعل غوغاء جرى تحريكهم من الخارج، وأن سياسته تقوم على أساس التمسك الشديد بالمحافظة على الصداقة، وعلى القوات البريطانية والأمريكية.

وعندما ألمح السفير ساريل إلى دور السفير المصري في طرابلس خلال تلك الأحداث، عقب ولي العهد بقوله إن وزير الخارجية الليبي طلب خلال مؤتمر الخرطوم سحب ذلك السفير، وقد رد نظيره المصري مطالباً بتقديم بيان مكتوب من الاتهامات الموجهة ضد سفيره، غير أن ولي العهد رفض الاستجابة لطلب الوزير المصري. واعترف الأخير بوجود مأزق حالي حول هذا الموضوع. إلا أنه يتوقع أن تقوم الحكومة بالإصرار على سحب السفير المصري بعد عودة الملك من رحلته في تركيا.

كما نسب السفير إلى ولي العهد قوله بأن مؤتمر الخرطوم كشف له عن التعاطف مع الجانب المصري لدى كل من مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة وهي البوري والسفير الليبي لدى مصر عبد السلام بسيكري. وعندما استفسر السفير ساريل عما إذا كانت أية محادثات حول إعادة فتح قناة السويس قد جرت في مؤتمر الخرطوم، رد ولي العهد بأن عبد الناصر أعلن خلال المؤتمر أن القناة لن يعاد فتحها إلا بعد دحر الإسرائيليين من شرقي القناة بالقوة. وقد تشكك ولي العهد من جدية هذا الإعلان، وأضاف أن عبد

الناصر ووجه خلال المؤتمر بالخيار ما بين قبول السلام مع إسرائيل، وهو ما يعني قيام ثورة في مصر، وبين استرضاء الدول العربية الأخرى من أجل تمكين مصر من إعادة بناء نفسها اقتصادياً وعسكرياً. وقد اختار عبد الناصر الخيار الثاني. وعلى الرغم من أن الدعاية المصرية المنطلقة من إذاعتها قد توقفت حالياً، فإنه ما من شك في أن مصر سوف تستأنف حملاتها الإعلامية حالما تشعر بأنها لم تعد بحاجة إلى مساهمات العرب الحاشدة.

واسترسل السفير في رسالته ناسباً إلى ولي العهد قوله بأن الحديث عن طرد الإسرائيليين من تل أبيب هو هراء لا معنى له. ربما كان ذلك ممكناً في عام ١٩٤٨، أما الآن فذلك غير ممكن، وعلى العرب أن يعترفوا بوجود إسرائيل وأن يسعوا إلى إقامة دولة فلسطينية خارج حدود إسرائيل، إما مستقلة، أو كجزء من الأردن.

وأضاف ولي العهد - وفقاً لرسالة السفير البريطاني - إنه كاد يجري قبول "خطة تيتو" خلال مؤتمر الخرطوم. لقد نادى تونس بإلحاح بقبول هذه الخطة، وأظهرت كل من مصر والأردن ميلاً نحوها، ولم يكن ضدها سوى أحمد الشقيري (رئيس منظمة التحرير الفلسطينية). ولقد عبر ولي العهد عن أمله بأن يتم قبول الخطة المذكورة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما عبر عن اعتقاده بأن طلب إسرائيل لمحادثات مباشرة مع العرب هو طبيعي ومقبول.^{١٢١}

ويقول السفير ساريل في رسالته أن ولي العهد عبّر، بعد تناول وجبة الغداء، عن أنه يرغب في مناقشة مشاكل ليبيا الداخلية معه. وقد نسب السفير إلى ولي العهد جملة من الآراء في هذا الصدد، كان من بينها أنه ينبغي "تطهير الجيش" من العناصر غير الموالية، بمن فيهم العقيد عبد العزيز الشلحي والعقيد عون أرحومة. وأنه إذا لم يجر إبعاد العقيد الشلحي عن الجيش، فمن المرجح أن يقوم بانقلاب عسكري فور وفاة الملك.

كما أضاف ولي العهد أن استقالة العقيد الشلحي قد قُدمت للملك، غير أن رأي الملك بهذا الموضوع، قبل سفره إلى تركيا،^{١٢٢} يتلخص بأنه لن يقبل تلك الاستقالة ما لم يقبل في الوقت نفسه استقالة رئيس أركان الجيش اللواء نوري الصديق.^{١٢٣} وقد عبّر ولي العهد عن قناعته بضرورة بقاء اللواء نوري في الجيش، وأمله بأن يقتنع الملك بهذا الأمر.

وفي فقرة ختامية، نسب السفير ساريل إلى ولي العهد أنه تحدث باستحسان شديد عن

١٢١ كان من المفروض أن تحرس الولايات المتحدة على أن يتولى شخص يمثل هذه الأفكار الحكم في ليبيا بأي ثمن وبأسرع وقت، لكن من الواضح أن أمريكا كان لها برنامج خاص بليبيا. راجع "انقلاب بقيادة مخبر".

١٢٢ رافق العقيد الشلحي الملك أثناء رحلة الاستشفاء والاستجمام بتركيا التي امتدت قرابة شهر.

١٢٣ كانت ميول اللواء نوري الصديق معروفة بتصديها لنفوذ العقيد الشلحي وأرحومة المتزايد في الجيش.

"الإجراءات الصارمة" التي اتخذها عبد القادر البدري، كما أضاف أنه - أي ولي العهد - لا يثق بزملاء البدري في الوزارة، ومع ذلك، فقد كان مسيطرًا على الوضع بالكامل. لقد كان النظام معلقاً بقشة أثناء شهر يونيو، وقد أمكن تحقيق الكثير منذ ذلك الوقت وهو ما ينبغي أن يكتمل بإتمام عملية "تطهير الجيش" إذا أريد ذلك.



اهتمام بالقوات المسلحة (تطهير الجيش وتقويته)

ظل الملك إدريس يرفض، على امتداد عدة سنوات، فكرة تقوية الجيش الليبي بشكل يجعله يتفوق على قوات الأمن (بما فيها قوة دفاع برقة)، عدداً وقوة وعتاداً، بسبب أوضاع ليبيا المالية السيئة من جهة، ولعدم ثقته من جهة أخرى في ولاء الجيش وضباطه له، وتخوفه من أن يغريهم ذلك بالقيام بانقلاب عسكري أسوأ مما حدث في عدد من الدول العربية (سوريا، مصر، السودان، العراق، اليمن). وقد ظلت هذه القناعة تلازم الملك حتى بعد اكتشاف البترول وتدفق العائدات المالية الكافية لتوفير الكميات المطلوبة من السلاح والعتاد. وذهب الملك في هذا الشأن إلى حد إلغاء "صفقة دبابات أمريكية" كانت قد وصلت ميناء بنغازي عام ١٩٦٤ خلال حكومة محمود المنتصر الثانية.

غير أن الثروة البترولية ذاتها جلبت معها هواجس المحافظة عليها من الأطماع الخارجية. ومع تنامي المخاوف لدى الملك وكبار المسؤولين حول وجود نوايا مصرية-جزائرية تستهدف الإطاحة بالنظام وتقاسم ثروات ليبيا، ومع تصاعد المنداة، محلياً وعربياً، بضرورة إجلاء القواعد والقوات البريطانية والأمريكية التي ظل النظام الليبي يعتمد على مساعدتها له في حال تعرضه لعدوان خارجي، لم يعد أمام الملك من خيار سوى تغيير قناعاته بشأن تقوية الجيش الليبي وتسليحه.^{١٢٤}

لقد مر بنا كيف أن الملك إدريس، خلال استقباله السفير الأمريكي نيوسوم ووفد من العسكريين الأمريكيين بطبرق يوم ١٦/٢/١٩٦٧^{١٢٥} (خلال حكومة مازق)، قد عبّر لهم عن استمرار حاجة ليبيا للمزيد من الأموال، لتوظيفها من أجل التنمية، ومن أجل الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات المصرية الجزائرية. كما عبّر لهم، بشكل صريح، عن رغبة ليبيا في بناء سلاح جوي قوي، مؤملاً أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتزويد ليبيا باحتياجاتها، وهي بالمقابل سوف تكون مستعدة لدفع ثمنها.^{١٢٦}

وخلال مقابلة ثانية للسفير نيوسوم مع الملك إدريس بالبيضاء يوم ١٧/٥/١٩٦٧، أبلغ

١٢٤ من الأهمية بمكان معرفة دور مختلف الأطراف الليبية وغير الليبية في تغيير قناعات الملك إدريس حول هذا الموضوع.

١٢٥ راجع فصل "حكومة حسين مازق" من هذا الكتاب.

١٢٦ يتبين من مطالعة التقرير السري رقم (A-519) المؤرخ في ٢٤/٢/١٩٦٧ الذي بعث به السفير نيوسوم بشأن هذه المقابلة أن الملك كان يتحدث عن طائرات مزودة بنظام صاروخي.

السفير الملك بأنه تم الاتفاق مع الحكومة الليبية على تسليمها (١٠) طائرات مقاتلة حديثة خلال عام ١٩٦٨، وأن الحكومة الأمريكية تعهدت بتدريب الأطقم اللازمة لهذه الطائرات والقيام بصيانتها.^{١٢٧}

كما تضمن التقرير السري، الذي أعده السفير البريطاني ساريل عن وقائع وأحداث عام ١٩٦٧ في ليبيا، إشارة إلى الطريقة التي تكونت بها قناعة الملك حول "منظومة الدفاع الجوي" جاء فيها:^{١٢٨}

"وفيما يتعلق بمواجهة الأخطار الخارجية (التي تتهدد ليبيا)، فقد أعجب الملك إدريس بفاعلية الإجراءات المضادة للطائرات التي استخدمتها الحكومة السعودية في "منطقة نجران"، وأصدر تعليمات بإجراء دراسة عاجلة للمقترحات التي تقدمت بها الشركة البريطانية للطيران British Aircraft Corporation بشأن بناء "منظومة دفاع جوي" تعتمد استخدام صواريخ أرض - جو موجهة."

غير أن التحول نحو تنفيذ فكرة "تسليح الجيش وتقويته" ظلت تصطدم بمخاوف الملك وبعض كبار المسؤولين حول وجود أعداد من ضباط الجيش الليبي لا تكن أي ولاء للنظام، وهي المخاوف التي تعززت منذ أزمة يونيو ١٩٦٧ بهروب عدد من الضباط وضباط الصف إلى مصر وآخرين من سلاح الطيران إلى الجزائر.^{١٢٩}

كذلك فإنه لم يعد هناك مندوحة، مع بقاء القناعة الأساسية لدى الملك وكبار المسؤولين بضرورة تقوية الجيش، من التوجه في الوقت ذاته إلى التفكير نحو إبعاد العناصر غير الموالية للنظام عن الجيش.^{١٣٠}

لقد مرت عدة إشارات في مباحث سابقة من هذا الفصل إلى حماسة كل من الملك وولي العهد لهذه الفكرة، ويبدو أن عبد القادر البدري كان من أشد المتحمسين لفكرة "تطهير الجيش"، وكان على استعداد للذهاب شوطاً بعيداً في تنفيذها، فقد كان يعتبرها شرطاً أساسياً لتنفيذ فكرة تعزيز الجيش وتقويته، التي كانت بدورها تحظى بتأييده وحماسه لتنفيذها، وكان يؤمن في الوقت ذاته بضرورة أن يتم تسليح الجيش وتقويته كخطوة لاحقة لتقوية وتسليح قوات الأمن في طرابلس وفزان وبرقة.

وإثر عودة الملك من رحلته الاستشفائية إلى تركيا، استقبل السفير البريطاني ساريل في

١٢٧ راجع التقرير السري السابق بهذا الخصوص ١٩٦٧. راجع أيضاً ما ورد بشأن هذه الطائرات تحت مبحث "استئناف المفاوضات مع أمريكا حول قاعدة ولس" من هذا الفصل.

١٢٨ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

١٢٩ راجع مبحث "استمرار تدمير ضباط الجيش".

١٣٠ أورد محمد عثمان الصيد (رئيس وزراء ليبيا الأسبق) في مذكراته أن الملك فكر في حل الجيش في أعقاب المحاولة الانقلابية التي أعلن عن اكتشافها في مطلع عام ١٩٦٢، مرجع سابق، ص ٢٣٨-٢٤٠.

طبرق يوم ٥ / ١٠ / ١٩٦٧، وكان مما نقله السفير في تقريره الذي أعده بتاريخ ٧ / ١٠ / ١٩٦٧ حول ذلك اللقاء: ١٣١

"لقد أثار السفير موضوع "مشروع الدفاع الجوي" وشرح للملك أهميته كرادع في مواجهة أي عدوان من الشرق أو الغرب. وبدأ الملك متقبلاً للفكرة، ورحب على الخصوص بحقيقة أن منظومة الدفاع الجوي غير قابلة بطبيعتها للاستعمال لأية أغراض عدوانية أو ثورية. كما رحب بضرورة أن تقوم الحكومة باتخاذ قرار سريع حول المشروع."

"وعندما أشار السفير إلى إصرار رئيس الوزراء البديري على ضرورة تطهير الجيش، وربطه لعملية التطهير هذه بإعادة تجهيز الجيش، علق الملك إدريس بأنه لم يتمكن منذ عودته من رؤية رئيس الوزراء سوى مرة واحدة، فلم يتمكن من ثم من الاطلاع على ما حققه من تقدم في هذا الاتجاه."

وأضاف السفير ساريل:

"لقد عبر الملك عن توقعه بأن تقوم البعثة العسكرية البريطانية بالمساعدة في تمييز العناصر غير الموالية وغير الكفؤة. غير أن السفير أجاب بأن البعثة لن تكون قادرة على الحكم على درجة ولاء الليبيين، وقد وافق الملك السفير على رأيه."

وعن مخاوف الملك من مصر والجزائر، أورد السفير في تقريره:

"لقد قال الملك إنه يعتبر عبد الناصر مستأسداً ولا سبيل لتعديل موقفه. إنه مشغول بالكامل بمشاكله الداخلية في الوقت الحاضر، غير أنه سوف يستأنف إثارة المشاكل بمجرد أن يتسنى له ذلك، ومن ثم فإن ليبيا ينبغي أن تكون مستعدة عسكرياً. والجزائر هي الأخرى تشكل تهديداً لليبيا رغم أنه يعتبر ذلك بعيد الاحتمال بعض الشيء."

ويضيف السفير في فقرة أخيرة من تقريره أنه يبدو واضحاً أن اتخاذ قرارات بشأن عدد من القضايا المهمة، وفي مقدمتها تطهير الجيش، ووضع العقيد عبد العزيز الشلحي في الجيش، ومشتريات السلاح، لم يجز بعد.

وبعد استقالة حكومة البديري، أعد السفير ساريل عنها تقريراً سرياً^{١٣٢} مطولاً بتاريخ ٩ / ١١ / ١٩٦٧، خصص فيه لهذا الموضوع عدة فقرات جاء فيها:

"ظل رئيس الحكومة البديري يعبر عن أمله بأن تؤكد له استمرار التزام بريطانيا بالدفاع عن ليبيا، وألا يطرأ أي تغيير على هذا الالتزام. كما رغب في أن تساعد في بناء قوة دفاع برقة، وفي

١٣١ التقرير موجه إلى المستر سبيرس D. J. Spears بإدارة الشمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية بالملف FCO 39/120.
١٣٢ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

مرحلة تالية بناء الجيش الليبي، الذي ينبغي عليه في النهاية (وفقاً لوجهة نظر البدري) أن يتولى مهمة الدفاع عن أمن البلاد.

ويعلق السفير البريطاني قائلاً:

"ومن وجهة نظر برقاوية، وربما من وجهة نظر الملك إدريس أيضاً، فإن قوة دفاع برقة كانت على الدوام عامل توازن مع قوة الجيش المشكوك في ولائه."

ويمضي السفير ساريل في تقريره:

"شرع البدري، وبشكل أكثر وضوحاً وصراحة من أي من سابقيه، في تحويل القوات المسلحة إلى "جيش نظامي" بكل معنى الكلمة، على أن يتولى في البداية مهمة حماية حدود ليبيا، إلى أن تأتي المرحلة التي يمكن فيها الثقة بولائه."

"ومن أجل تحقيق هذه الغاية، فقد بادر إلى طرح برنامج واسع لتجهيز قوات الأمن."

"أما فيما يتعلق بالجيش، فقد شرع باتخاذ الترتيبات "لتطهيره" من العناصر التي يشك في ولائها، على أن يلحق هذه الخطوة خطوة تعزيز الجيش وتسليحه على نطاق أوسع من قوات الأمن خلال فترة تمتد إلى نحو أربع أو خمس سنوات."

ثم يضيف السفير في تقريره بشأن هذا الموضوع:

"كانت قضية "تطهير الجيش" مسألة أساسية بالنسبة لرئيس الوزراء البدري، وقد كان معروفاً بأنه رجل عاطفي وعنيف، يكنّ أحقاداً شديدة، وصاحب خصومات. لقد اعتبر البدري الخصومة الشخصية معه مساوية لعدم الولاء لليبيا. لقد أدى هذا الموقف، مقروناً بضيق أفق تفكيره بحكم خلفيته التعليمية، إلى أنه، رغم اتباعه سياسة قوية ومعقولة في مجال تجهيز وتدريب وتسليح القوات المسلحة، أربك في الوقت ذاته نفسه والآخرين معه بالانغماس في عملية تأرية ضد نفوذ آل الشلحي، المتمثل في الجيش، بشخص مدير التدريب العقيد عبد العزيز الشلحي، وضد منافسيه في مجال التجارة والأعمال، وضد نفوذ قبيلة البراعصة لدى الملك."

ويقول السفير البريطاني، في تقريره السري السنوي عن أحداث ووقائع عام ١٩٦٧،^{١٣٣} حول هذا الموضوع:

"وكإجراء إضافي آخر في مجال الدفاع، ومن أجل خلق قوة موازية لقوة الجيش، فقد قامت حكومة البدري بطلب توريد كميات كبيرة ومتنوعة من العتاد لقوات الأمن في كل من طرابلس وفزان وبرقة، اشتملت على (٢٧٠) سيارة مدرعة^{١٣٤} لتضاف إلى السيارات المدرعة التي تحتفظ بها قوة دفاع برقة بشكل سري، فضلاً عن كميات من صواريخ أرض - أرض من نوع Vigilant."

^{١٣٣} سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

^{١٣٤} استلمت قوات الأمن بتاريخ ١٣/٩/١٩٦٧ خمس طائرات هليكوبتر كنواة لهذه الوحدة الجديدة التابعة لقوات الأمن.

"كان البدرى يخطط في الوقت نفسه لشراء كميات كبيرة من العتاد والتجهيزات للجيش، غير أنه كان يصر على أن تأتي هذه الخطوة بعد خطوة تجهيز قوات الأمن، وألا تتم إلا بعد إبعاد كافة العناصر غير الموالية للنظام من الجيش."

ثم يسلط السفير ساريل في تقريره الضوء على النهج الذي اتبعه البدرى في تنفيذ خطته^{١٣٥} الرامية إلى تنظيف الجيش من العناصر غير الموالية بقوله:

"تركزت شكوك البدرى في قضية "عدم الولاء" في البدء على الضباط المعروفين بصلاتهم بمصر، رغم أنه لم يثبت في كثير من الحالات عدم ولاء هؤلاء للنظام. وقد أخذت قائمة المشكوك بولائهم تتسع تدريجياً، حتى بات الخط الفاصل ما بين الضباط الذين يكن لهم البدرى خصومة شخصية أو قبلية وأولئك الذين يحملون، على الأقل، ولاءً مزدوجاً للدولة، هشاً ومشوشاً للغاية."

نسخة الكروية

١٣٥ كما مر بنا، فإن هذه الفكرة كانت تحظى من حيث المبدأ بتأييد الملك وولي العهد معاً، بل لعلها كانت في البدء فكرة الملك نفسه.

أسباب استمرار المشاعر المعادية لأمريكا

مع انتهاء القمة العربية الرابعة بالخرطوم، بعث السفير نيسوم بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢ برقية سرية مطولة^{١٣٦} حاول خلالها أن ينبّه إلى استمرار المشاعر العدائية للسياسة الأمريكية حتى بين الشخصيات الليبية المعروفة - في السابق - بصداقتها للسفارة، وأسباب تلك المشاعر.

يقول السفير الأمريكي في برقيته:

"في الوقت الذي أخذت تبرز فيه علامات تشير إلى عودة العلاقات الأمريكية - الليبية إلى طبيعتها، وأصبحت قطاعات واسعة من الشعب الليبي ترفض تصديق فكرة تورط الولايات المتحدة في حرب يونيو، فإن شعوراً قوياً ما يزال سائداً في أوساط الليبيين ضد الولايات المتحدة وسياساتها في الشرق الأدنى. وبقي موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي يلقي بظلاله على كافة القضايا والمشاكل الأخرى، كما ظل هاجساً يحول بين حكومة البدري المعتدلة وبين تبني العودة الكاملة للعلاقات الطبيعية مع أمريكا."

"وعلى امتداد الأسابيع الماضية، حاولت السفارة، من خلال حوارات أجرتها مع أصدقاء ليبيين^{١٣٧} وآخرين معروفين بتشككهم، أن تتعرف إلى الأسباب التي تكمن وراء المشاعر المعادية لأمريكا، والتي تبين لنا أنها ليست راجعة لاستمرار حملات الدعاية المناوئة للولايات المتحدة من قبل الدول المتطرفة."

"هناك مسألتان أساسيتان برزتا من خلال الإجابات التي تلقتها السفارة.. تتمثل أولاهما في موقف الولايات المتحدة الأمريكية أثناء اجتماعات الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩ يونيو - ٢١ يوليو ١٩٦٧)، وثانيتها في عدم إبداء الحكومة الأمريكية لأية رغبة بتقديم مبادرة تهدف لإيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط، وهو ما يفسرونه كتعبير عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار الوضع الراهن بما ينطوي عليه من مكاسب لإسرائيل."

ثم يضرب السفير في برقيته أمثلة على ذلك قائلاً:

١٣٦ رقم (طرابلس / 925)، الملف المركزي POL Libya - US. وهي تقع في خمس صفحات.
١٣٧ أشار التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة (رقم A-106) المؤرخ في ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٧ إلى أن عدد الليبيين الذي سجلوا بمدرسة اللغة الإنجليزية التي يديرها مركز المعلومات الأمريكي بلغ نحو (٣٦٠) شخصاً، وأنه جرى رفض تسجيل المزيد بسبب عدم وجود صالات كافية لاستيعابهم. وقد أشار التقرير إلى أن هذا العدد لا سابق له قبلاً كما اعتبره مؤشراً هاماً ومشجعاً بعد الأحداث التي شهدها البلاد منذ اندلاع حرب يونيو واستهدفت الرعايا الأمريكيين والسفارة الأمريكية والمكاتب التابعة لها. الملف POL 2-1 Libya.

"لقد عبّر لي وزير التعليم (يقصد الأستاذ مصطفى بعيو الذي وصفه بأنه صديق وتلقى تعليمه في أمريكا) عن وجهة نظره في هذا الموضوع بقوله: أستطيع أن أدافع عن سياسة أمريكا قبل الحرب.. وأستطيع حتى أن أدافع عن تصرفاتكم خلال الحرب.. ولكن ليس بمقدوري أن أفهم أو أن أدافع عن موقفكم أثناء اجتماعات هيئة الأمم المتحدة."

"وعندما طلبت منه شرح ما يقصده، أشار، كما فعل غيره، إلى تصويت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار الذي تقدمت به باكستان حول "القدس"، كما أشار إلى الانطباع العام السائد بأن أمريكا لا تبالي بمشاعر العرب وأمنهم، وأنها لا تريد من اجتماع الأمم المتحدة أن يحقق أي شيء."

كما أشار السفير في برقيته إلى نموذج آخر، تمثل في إحدى الشخصيات الليبية التي تلقت تعليمها في أمريكا وعادت لتوها من المشاركة في اجتماعات "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" بجنيف، والذي عبّر عن وجهة نظره قائلاً: "إنه يتمنى، من أجل العلاقات بين أمريكا وليبيا، أن تكف الوفود الأمريكية عن الإحساس بضرورة أن تقوم بشرح وتأييد تدخلات إسرائيل على الدوام، وفي كافة القضايا الجوهرية".

وبعد أن يشير السفير إلى الجهود التي تبذلها السفارة في ليبيا من أجل توضيح وجهة النظر الأمريكية، والأسباب التي تكمن وراء مواقفها، يعترف بأنه رغم ذلك، فإن النجاح الذي تحقق في هذا الصدد محدود، وبخاصة في ظل انحياز وسائل الإعلام ضد أمريكا وسياساتها، كما يشير إلى أن الأمر يحتاج إلى "تعليم" و"إقناع".

ثم يضيف السفير في فقرة جديدة من برقيته قائلاً:

"بينما تقدر السفارة كل التقدير الأسباب الكامنة وراء موقفنا خلال الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة، والمنطق الذي يدعوها إلى ترك بعض الإجراءات المتعلقة بالسلام لدول المنطقة ذاتها، إلا أن موقف أمريكا الانعزالي يخلق مشاكل لحكام ليبيا الحاليين، ذلك أنهم يشعرون بأنهم لا يستطيعون تبرير مواقفهم الموالية للغرب إلا من خلال الإشارة إلى موقف الغرب المؤيد لهم في قضية ذات أهمية قصوى في الوقت الحاضر، وهي قضية احتلال إسرائيل للأراضي العربية. ففي عام ١٩٥٧، وعلى الرغم من الاختلاف بين أمريكا والعرب حول خليج العقبة، فإن الولايات المتحدة ارتبطت بالمبادرة التي أدت إلى الانسحاب الإسرائيلي.^{١٣٨}

ويتساءل السفير في برقيته بنوع من الاستنكار:

"أما الآن، وبترك أمريكا المبادرة لأطراف أخرى كيوغسلافيا،^{١٣٩} فهل نعرض أنفسنا نحن - على المدى البعيد - لمخاطرة أن تبدو دول أوروبا الشرقية كأنها على الدوام هي الدول

١٣٨ الإشارة هنا إلى موقف إدارة الرئيس أيزنهاور التي أدت إلى انسحاب إسرائيل من سيناء بعد أن احتلت جزءاً منها عام ١٩٥٦.

١٣٩ وردت الإشارة إلى مبادرة "نيتو" في مبحث "المشاركة في قمة الخرطوم العربية" من هذا الفصل.

الوحيدة المهمة بإنهاء الوضع الحالي (التمثل في احتلال الأراضي العربية) بشكل حقيقي؟! وإن أصدقائنا في ليبيا ليرون أن موقف أمريكا الحالي لا يستفيد منه سوى المتطرفين والاتحاد السوفيتي وإسرائيل."

ويضيف نوسوم:

"إن الأسابيع القليلة القادمة (وعلى الأخص أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة) سوف تشكل ظرفاً حرجاً في العلاقات العربية - الأمريكية. وقليلون هم أولئك الذين يتوقعون أية نتائج إيجابية يمكن أن تسفر عنها القمة. وإننا (في السفارة) نشك أن في إمكاننا تجنب الدخول في مجادلات حول قضية الشرق الأدنى التي ينتظر أن تطرح - في غياب أية مبادرة جديدة - خلال اجتماعات الجمعية العامة العادية."

ثم يقول السفير في لهجة تحذيرية:

"قد لا يكون من خيار، في الوقت الراهن، أمام دولة معتدلة كلياً - بسبب مصالحها الجوهريّة - سوى السعي للمحافظة على علاقتها مع أمريكا، وتحسين هذه العلاقة أياً كان موقفنا من الصراع العربي - الإسرائيلي. غير أنه، من منظور ليبي، لا يمكن اعتبار ارتباط مصالحهم معنا أمراً مفروغاً منه في غياب جهد متواصل من جانبنا لإقناع العرب بشكل عام بحيادنا، وبرغبنا في تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية، وباعتزافنا بحقوق العرب ومصالحهم المشروعة."

ثم يضيف:

"وبرأي السفارة، فإن المبادئ التي تضمنها خطاب الرئيس جونسون يوم ١٩/٦/١٩٦٧^{١٤٠} تضمنت إطاراً أساسياً لتحقيق ذلك، ونقترح على وجه الخصوص:

١ - تأكيد وتكرار أن المبادئ الخمسة التي وردت بالخطاب مؤسسة على الموقف التقليدي لأمريكا، والذي يتصف بالحياد في هذا النزاع، مشيرين إلى أن حق الدول في العيش بسلام ينطبق على العرب كما ينطبق على الإسرائيليين، وأن أمريكا منزوعة من استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية الذي يهدد استقرار الأردن، وهي الدولة الصديقة التي ظلت أمريكا معنية - بشكل مباشر - بتطورها الاقتصادي، كما ينبغي علينا أن نعيد تأكيد ما أورده الرئيس جونسون في خطابه من أنه لا يجوز السماح لأية دولة أن يعميها انتصارها العسكري عن احترام حقوق ومصالح جيرانها.^{١٤١}

١٤٠ شملت هذه المبادئ: ضرورة احترام حق كل دولة في المنطقة بالوجود، إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، احترام حرية الملاحة البرية في الممرات الدولية لكل الدول، والحد من سباق التسلح في المنطقة، واحترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لدول المنطقة. يراجع، للمزيد حول مشروع جونسون، "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣" لهالة أبو بكر سعودي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ٢١٣-٢١٨. و"العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية" لأمين مصطفى (بيروت: دار الهادي، ١٩٩٣)، ص ٢٣٦، ٢٣٧.

١٤١ ترى ما بمقدور المستر نوسوم وأمثاله أن يقولون الآن بشأن موقف حكومتهم في مواجهة إسرائيل وغطرستها وتجاهلها المطلق لحقوق ومصالح جيرانها، وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني؟!.

٢- الإفصاح عن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد، وفي حال رغبة الأطراف المعنية بالصراع، التقدم بمبادرة تحدد الوسائل المناسبة لتنفيذ المبادئ الخمسة. وفيما تقدّر السفارة الأسباب التي تدعو وزارة الخارجية (الأمريكية) إلى تجنب أن تبدو مرتبطة بتفاصيل معينة، فإن أية إشارات من جانب الحكومة الأمريكية، من وجهة نظر موقفنا في ليبيا، تعبر عن استعدادها لبذل المزيد من الجهود في البحث عن حلول للنزاع، سوف تساعد في طرد الفكرة السائدة هنا (في ليبيا) بأننا نؤيد استمرار الوضع الحالي كأمر واقع، بما في ذلك استمرار احتلال سيناء وغزة والضفة الغربية (على الرغم من أن مبادئ الرئيس الخمسة تقطع بأن هذا الأمر ليس صحيحاً). ومن واجبنا، بالنسبة لقضية على هذه الدرجة من التعقيد، أن نبدو - على أقل تقدير - مستعدين لأن نطرح مختلف الطرق البديلة التي يمكن أن يشرع عن طريقها في تنفيذ هذه المبادئ، وأن نبحت مع الدول العربية أياً من هذه المبادئ التي تعتبرها أكثر ملاءمة للبدء بها في المباحثات، ذلك أن عرضنا الحالي للمبادئ الخمسة يبدو، ولسوء الحظ، أمام الليبيين كما لو أنه من قبيل العروض غير القابلة للنقاش "Take it or leave it basis".

٣- التعبير بوضوح عن موقفنا التقليدي الداعم لفكرة "تدويل القدس".

٤- ينبغي النظر إلى موقفنا بالنسبة لبعض المقترحات الجوهرية، ليس فقط من زاوية انعكاساتها القانونية المباشرة، ولكن أيضاً من زاوية تفسيرها وفهمها وردود الفعل التي تجلبها خارج اجتماعات هيئة الأمم المتحدة، ومجمل تأثيرها على مصالحنا. وبناء على ذلك، فقد تكون هناك بعض القضايا التي يفضل أن تصوت الولايات المتحدة بالتأييد لها، لا أن تمتنع عن التصويت عنها، حتى وإن كنا قد عبرنا عند مناقشتها عن تحفظات بشأنها. ولا يوجد موقف لنا، جرى سوء فهمه وتأويله لغير صالحنا في ليبيا، مثلما حدث مع قرارنا بالامتناع عن التصويت بشأن القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة حول القدس".^{١٤٢}

١٤٢ لا نشك في أن ما جاء في برقية السفير نيوسوم لا يعود فقط إلى قناعاته القوية حول الموضوع، ولكن أيضاً بسبب الضغوط (الرسمية والشعبية) التي كان يحس بها يومذاك من خلال عمله كسفير لبلاده في ليبيا. تُرى كم عدد السفراء الأمريكيين الذين يحسون هذه الأيام بـ"الضغوط" ذاتها في الدول التي يمثلون بلادهم فيها، في ظل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية والمسجد الأقصى على أيدي الإسرائيليين؟

وقائع وتطورات أخرى

على الرغم من قصر عمر وزارة عبد القادر البدري، وانشغالها بشكل أساسي بالقضايا المتعلقة بأمن البلاد،^{١٤٣} وبإعادتها إلى أوضاعها الطبيعية، فقد شهدت فترتها عدداً من الوقائع والتطورات الأخرى، كما تمكنت من تحقيق عدد من الإنجازات^{١٤٤} في مجالات الإدارة والتنمية وشؤون البترول وغيرها.^{١٤٥} من ذلك:

- صدر في ٢٧/٧/١٩٦٧ المرسوم الملكي بقانون في شأن تنظيم أعمال الوكالات التجارية. كما أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٤/١٠/١٩٦٧ قراراً باللائحة التنفيذية للقانون المذكور.
- وفي ٢٧/٨/١٩٦٧ التحق الخبير الاقتصادي الهولندي البروفيسور بوز Bose بعمله كمستشار بوزارة التخطيط والتنمية، وقد كلف بدراسة ومراجعة مشروع الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٤/٦٩) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحت برنامج المساعدة الفنية الذي تقدمه الأمم المتحدة لليبيا، جرى خلال شهر سبتمبر تعيين خبير اقتصادي سوفيتي للعمل بالوزارة نفسها.
- وفي ١/٩/١٩٦٧ صدر مرسوم ملكي بقانون في شأن الإدارة المحلية.^{١٤٦}
- وفي ٩/١٢/١٩٦٧ ترأس خليل البناني محافظ بنك ليبيا الوفد الليبي المشارك في اجتماعات صندوق النقد الدولي.
- وفي ٢٤/١٠/١٩٦٧ صدر مرسوم ملكي بشأن النظام المالي للدولة.^{١٤٧}
- وشهد شهر أكتوبر تواصل جهود الحكومة من أجل تلييب المصارف التجارية الأجنبية العاملة في ليبيا، وهي بنك باركليز (بريطانيا) وبنك روما (إيطالي) والبنك العربي المحدود (أردني). وكان علي جمعة المزوغي نائب محافظ بنك ليبيا هو الشخصية المحركة لهذه الجهود.

١٤٣ جرى في ٢٧/٧/١٩٦٧ رفع حالة الطوارئ التي كانت قد أعلنت فور اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧.

١٤٤ كان بعضها قيد النظر والإعداد منذ حقبة وزارة حسين مازق.

١٤٥ وصفه المستر ساريل في أحد تقاريره بأنه "من جوانب عديدة إصلاحية ذو إمكانات كبيرة."

١٤٦ نشر في "الجريدة الرسمية" (عدد ٣٩، السنة الخامسة، ٣/٩/١٩٦٧).

١٤٧ نشر في "الجريدة الرسمية" (العدد ٤٤، السنة الخامسة، ٨/١١/١٩٦٧).

- شرعت الحكومة في اتخاذ مبادرة لدراسة ومعالجة حالة العجز المالي بالميزانية، الذي تواصل على امتداد الثماني سنوات السابقة، والذي بلغ نحو (١٠٠) مليون جنيه.
- شرعت الحكومة في مجال الإسكان في اتخاذ خطوات عاجلة من أجل توزيع وتمليك عدد من المساكن الشعبية التي تم بناؤها منذ عدة أشهر ولم يجر توزيعها، كما قامت بخطوات مماثلة من أجل معالجة علاوة السكن وتوفير المساكن للموظفين الحكوميين.
- ومما يذكره بعضهم لهذه الوزارة، بداية الاهتمام بفكرة "الشخصية اليبية"، فقد وردت الإشارة إليها بشكل واضح أثناء اللقاء الذي تم بين وزير العدل ووزير الخارجية بالنيابة عبد الحميد البكوش (الذي أكد أنه يتكلم باسم رئيس الوزراء) وبين السفير الأمريكي نيوسوم يوم ٧/٨/١٩٦٧.^{١٤٨} كما وردت إشارة أخرى إليها خلال الحديث الذي جرى بين الملك إدريس والسفير البريطاني يوم ٥/١/١٩٦٧، وتناول موضوع تدريس مادة "التربية الوطنية" في المدارس، والاهتمام بتوجيه وتعبئة الطلاب سياسياً.^{١٤٩} ولعل الاحتفال بذكرى استشهاد عمر المختار لأول مرة في ١٦/٩/١٩٦٧ كان مؤشراً هاماً في هذا الاتجاه.

١٤٨ راجع مبحث "استئناف المفاوضات مع أمريكا حول قاعدة ولس" من هذا الفصل.

١٤٩ تقرير السفارة البريطانية المؤرخ في ٧/١٠/١٩٦٧. الملف FCO39/124.

خطوات في مجال البترول

شهدت حقبة هذه الوزارة، في مجال شؤون البترول فضلاً عما سلفت الإشارة إليه،^{١٥٠} التطورات والوقائع التالية:

- أبلغت وزارة شؤون البترول خلال شهر يوليو ١٩٦٧ شركات البترول العاملة في ليبيا عن رغبتها بأن تنفذ هذه الشركات ثمانية مشروعات من أجل تطوير صناعة البترول في ليبيا، وتشمل هذه المشروعات:

١- إقامة دورات تدريبية من أجل تأهيل العمال والموظفين العاملين في كافة المجالات المتعلقة بالبترول.

٢- إنشاء مصنع لإنتاج "الأمونيا" بالاتفاق مع شركة أوكسيدنتال الأمريكية.

٣- تطوير "واحة الكفرة" عمرانياً وزراعياً حسب اتفاق مبرم مع شركة أوكسيدنتال.

٤- مدّ خط أنابيب للبترول الخام في المنطقة الغربية من البلاد.

٥- تخطيط وتطوير "ميناء البريقة" بما يتناسب وأهميته.

٦- إنشاء عدد من الهيئات والشركات الليبية العاملة في مجال البترول.

كما طالبت الوزارة الشركات التي منحت امتيازات بترولية جديدة (فبراير ١٩٦٦) بتنفيذ عدد من المشروعات التي شملت بناء مصافي للبترول وصناعات بتروكيماوية وبرامج تدريبية وذلك فور اكتشافها للبترول.

- وجه وزير شؤون البترول خليفة موسى في ١/٨/١٩٦٧ رسالة إلى الشركات المنتجة للبترول في ليبيا، طالباً منها أن تقدّم خلال الأسبوع الذي بدأ مع ١٤/٨/١٩٦٧ مقترحاتها بشأن الزيادة المقترحة في أسعارها المعلنة للبترول الليبي، في ضوء زيادة الطلب على البترول عالمياً، وأهمية قرب البترول الليبي من الأسواق الأوروبية بعد إغلاق قناة السويس، وارتفاع أسعار الشحن والنقل.

- في يوم ١٤/٨/١٩٦٧ بدأت جولة جديدة من المباحثات بين "لجنة أسعار البترول" الحكومية وبين الشركات المنتجة للبترول في ليبيا. وقد انتهت المباحثات يوم

١٥٠ راجع مبحثي "قرار استئناف تصدير البترول" و"تقرير أمريكي عن الآثار الاقتصادية للحرب" من هذا الفصل.

٢٠/٨/١٩٦٧، وقامت اللجنة برفع تقرير عن نتائج هذه المباحثات وتوصياتها إلى وزير شؤون البترول.

— بتاريخ ١٨/٩/١٩٦٧ أيد مؤتمر الأوبيك المنعقد بروما مطالب كل من المملكة الليبية والعراق بشأن زيادة أسعار نفطهما الخام.

— في ٢٩/٩/١٩٦٧ قام وزير البترول السعودي أحمد زكي يمانى بزيارة لليبية، وقد أشاد الوزير بسياسة ليبيا في مجال تسعير نفطها الخام. من جهة أخرى، فقد شارك وزير البترول الليبي خليفة موسى في اجتماعات الهيئة الاستشارية المنبثقة عن منظمة الأوبيك المنعقدة بالطائف في الفترة من ٤ إلى ١٠ أكتوبر ١٩٦٧.

— عقد الوزير خليفة موسى يوم ٤/١٠/١٩٦٧ (قبل مغادرته إلى المملكة السعودية) اجتماعاً مع ممثلي الشركات الرئيسية المنتجة، بشأن سياسة تسعير البترول التي جرى اتخاذها خلال مؤتمر روما.

— تقدمت شركتا إسو وأويسيس خلال شهر أكتوبر بعرض لحل مشكلة زيادة سعر البترول الخام الليبي الذي تطالب به الحكومة الليبية، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في سعر البرميل من النفط الخام تعادل سبعة سنتات، وإلى زيادة عائدات البترول الليبي السنوية بنحو (٥٥) مليون دولار، على أساس معدل الإنتاج الحالي البالغ (٢) مليون برميل يومياً. وقد رد وزير البترول الليبي خليفة موسى بأن هذا العرض غير مرض للحكومة الليبية، وأن على الشركات أن تقدم عرضاً جديداً من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عائدات الحكومة بما يفوق هذا المعدل.^{١٥١}

١٥١ التقرير الأسبوعي السري المشترك للسفارة الأمريكية المؤرخ في ٢٠/١٠/١٩٦٧، ويحمل الرقم الإشاري A-106. الملف المركزي 1-2 POL.

نهاية حكومة البدري

على الرغم من الجهود التي بذلها عبد القادر البدري منذ توليه رئاسة الوزارة في مطلع شهر يوليو ١٩٦٧، فقد اتهم بالمحسوبية والمحاباة لأبناء قبيلته والمقربين منه في كل خطوة من "الخطوات الإصلاحية" التي قام بها. ويضرب متهموه بتلك الأمور عدة أمثلة على ذلك، من بينها تعيينه لأحد أبناء قبيلته (الزعيم عبد الوئيس العبار) مديراً للجهاز الأمن في بنغازي، على الرغم من أنه لم يكن يملك الخبرة التي تؤهله لتولي ذلك المنصب.

ما هي المحصلة لسياسات البدري وحكومته؟!

لقد نقل دي كاندول إلى المستر ويكفيلد مسؤول السفارة البريطانية في بنغازي يوم ١٩٦٧/٨/٢٤ أن الملك إدريس مرتاح جداً لأداء رئيس الوزراء البدري.^{١٥٢}

كما عبر الملك إدريس للسفير البريطاني ساريل، أثناء استقباله له يوم ١٩٦٧/١٠/٥ بعد عودته من تركيا، عن إعجابه برئيس الوزراء البدري، وأنه يعتبر أداءه جيداً، ويكبر فيه صفتي الولاء والقوة.

ولم يختلف رأي ولي العهد في رئيس الوزراء البدري عن رأي الملك، فقد مر بنا كيف أنه تحدث بحماس، عند استقباله للسفير البريطاني ساريل في طبرق يوم ١٩٦٧/٩/٢٦ (خلال رحلة الملك لتركيا)، عن "الإجراءات الحازمة" التي اتخذها البدري منذ توليه رئاسة الوزارة.^{١٥٣}

غير أنه ليس من شك في أن رئيس الوزراء البدري - بسبب المحاكمات والاعتقالات والإجراءات الأمنية الصارمة التي جرت في عهده - كان مكروهاً في أوساط المثقفين وأصحاب التوجهات الحزبية والفكرية والنخب الجديدة والقيادات العمالية وفي بعض أوساط الجيش، وبخاصة من قبل العقيد عبد العزيز الشلحي والعناصر المحسوبة بالتبعية له.

أما بالنسبة لعموم الليبيين، فقد أورد السفير البريطاني ساريل في تقريره السري السنوي الذي أعده بتاريخ ١٩٦٧/١١/٩ عن حكومة البدري وعن وقائع وأحداث عام ١٩٦٧:

"لقد كانت النتيجة النهائية (لسياسات البدري) غير متوقعة، فقد أسفرت عن إعجاب به

١٥٢ راجع رسالة المستر ويكفيلد إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢٥. الملف FCO 39/124.

١٥٣ راجع الرسالة السرية المرسلة من السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٩ بالملف السابق. راجع مبحث "وضع ولي العهد وبعض آرائه" من هذا الفصل.

مشوب بالحق عليه في كل من طرابلس وبنغازي بسبب حكومته الصارمة. وفي برقة، التي اعتمد البدري بشكل كبير على قبائلها، أدت محاباته لبعض قبائلها على حساب قبائل أخرى فيها إلى ظهور انقسامات عميقة ومريرة بينها. ولقد تزايدت الانقسامات والخصومات الداخلية إلى درجة أفقدت الحكومة القدرة على أن تبصر طريقها، وجعلت البدري نفسه تستحوذ عليه فكرة أن يفرض على الملك الاختيار بين آل الشلحي وقبيلة البراعصة من جهة، وبينه من جهة أخرى.

ولكن لماذا وكيف سقطت حكومة البدري؟

وفقاً لظاهر الوقائع المعروفة والمتداولة، فقد جرى سقوط البدري بسبب واقعة قد يصفها بعضهم بالتافهة وبأنها غير ذات أهمية سياسية، تتمثل في أن رئيس الوزراء قرر عدم تجديد جوازات السفر الدبلوماسية الممنوحة لأشخاص لا يستحقون حملها بموجب القانون، وكان من بين هؤلاء أفراد عائلة الشلحي. ويبدو أن أحد هؤلاء كان بحاجة إلى تجديد جواز سفره الدبلوماسي، فاحتج لدى الملك ضد أوامر رئيس الوزراء. وأمام تدخل الملك وطلبه من البدري إصدار أوامره بتجديد الجواز، لم يجد الأخير بداً من تقديم استقالته التي لم يتردد الملك في قبولها يوم ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٧ وتكليف عبد الحميد البكوش (الذي كان يشغل منصب وزير العدل في وزارة البدري) بتأليف الوزارة الجديدة.^{١٥٤}

يورد السفير البريطاني ساريل في تقريره الذي أعده عن حكومة البدري في هذا الشأن متكهناً:

"ربما كان البدري قد قرر، في أعقاب عودة الملك من رحلته إلى تركيا،^{١٥٥} أن يطلب منه الموافقة على إدخال تعديل في وزارته يتم بموجبه إخراج الوزراء المناوئين له.. وإذ كان البدري لا يملك الحكمة الكافية إلى درجة تجعله يتصور أن بمقدوره أن يفرض على الملك أن يختار بينه وبين منائيه، فمعنى ذلك أن نهايته أصبحت وشيكة..."

"لقد تردد كثيراً أن البدري جرى تعيينه فقط من أجل القيام "بمهام قدرة"، وبمجرد أن أتم إنجازها جرى استبداله بآخر من طرابلس، كما كان مقرراً منذ البداية. غير أن البدري، عندما جرى إبعاده، كان بصدد تنفيذ عدد من السياسات المهمة للنظام، وعلى الأخص تلك المتعلقة بالجيش وقوة دفاع برقة.. وعلينا الانتظار لنرى ما إذا كان التغيير الذي حصل سوف يؤثر على هذه السياسات."

ويضيف السفير البريطاني ساريل في ختام التقرير ذاته:

"من أغلب الوجوه والاعتبارات، فإن التعامل مع البكوش (رئيس الوزراء الجديد)، ذي

١٥٤ راجع التقرير السري الذي أعده السفير البريطاني بشأن وزارة البدري بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٦٧.

١٥٥ عاد الملك من رحلته الاستشفائية إلى تركيا يوم ٣٠ / ٩ / ١٩٦٧ بعد أن أمضى فيها (٢٦) يوماً.

الميل الغربية "Westernized"، الذكي الودود والذي يتقن الحديث، هو أسهل بكثير من التعامل مع رجل الغابة اللفظي الاعتباطي الانحيازي ذي المزاج السيء.. ومع ذلك فإن ليبيا والمصالح البريطانية فيها مدينة كثيراً لعبد القادر البدري لقيامه بشجاعة بإعادة الاستقرار إلى البلاد في أعقاب أحداث يونيو.

كما أورد في التقرير السري ذاته الذي أعده السفير عن أحداث ووقائع عام ١٩٦٧ في ليبيا بشأن نهاية حكومة البدري ما يلي:

"في النهاية، فإنه بدا واضحاً أن شدة البدري وغلظته، التي كانت ذات قيمة ومطلوبة في البداية، جعلته فيما بعد، مع ما رافقها من غياب القدرة لديه على حسن تقدير الأمور، شخصاً غير مناسب لرأس الحكومة في أوقات وأوضاع عادية.. لقد استقال البدري في النهاية بسبب موضوع تافه يتعلق بجوازات سفر دبلوماسية لأفراد عائلة الشلحي الذين كثيراً ما عبر البدري عن عدم ثقته بهم، والذين كانوا يحظون برعاية خاصة لهم من قبل الملك وفاء منه لوألهم.. ورغم ذلك فقد كانت البلاد في نهاية حقبة وزارته قد قطعت شوطاً كبيراً في طريق عودتها إلى أوضاعها الطبيعية."

ولا تخرج شهادات معاصري تلك الحقبة، بشأن نهاية حكومة عبد القادر البدري، عما ورد في تقرير السفير البريطاني المذكور. فقد جاء في "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة":^{١٥٦}

"يبدو أن أكثر الشكاوي ومساغي آل الشلحي الحثيثة لدى الملك قد تزامنت مع تملل شعبي من حزم البدري تجاه الحركات الشعبية. شعر الملك أن البدري الذي أنهى مهمته الخطيرة بنجاح تام، وأصبح، بعد إعادته الأمن والاستقرار إلى البلد، مدعاة لنزاع مع آل الشلحي ذوي الخطوة عند الملك، ومصدر قلق وشكاوى متعبرة، فقبل الملك استقالته، وأوكل لوزير العدل عبد الحميد البكوش تشكيل حكومة جديدة يوم ٢٥ أكتوبر عام ١٩٦٧."

أما بشير السني المنتصر فيقول في مذكراته^{١٥٧} عن نهاية حكومة البدري:

"رفض (البدري) تجديد جوازات السفر الدبلوماسية لأرملة السيد إبراهيم الشلحي وبناتها، وكنّ جميعهن يحظين بنفوذ ورعاية خاصة من طرف الملك، وقد وجد الملك في تصرف السيد عبد القادر البدري عدم اللياقة لسوء معاملة ناظر خاصته السابق وصديق عمره إبراهيم الشلحي. ورغم أن الملك لم يعلن، كعادته، عن معارضته للإجراءات التي اتخذها رئيس وزرائه، فإنه شعر بتزايد الشكوى ضد السيد البدري من بعض القبائل أيضاً، ويقال إن الملك طلب منه تقديم استقالته، بينما يقول بعضهم إن السيد البدري عندما شعر بعدم رضا الملك سارع إلى تقديم استقالته بعد فترة لا تزيد عن أربعة أشهر قضاها في الحكم، ومهد الطريق للأستاذ عبد الحميد البكوش لتولي وزارة جديدة."

١٥٦ مصدر سابق، ص ٣٥٢.

١٥٧ مصدر سابق، ص ٢٥٢، ٢٥٣.

وهكذا انتهت حكومة عبد القادر البدرى، أقصر وزارات الحقبة النفطية عمراً... وإن المرء لا يملك أن يمنع عن نفسه التساؤل:

- ترى لو تمكنت حكومة البدرى من البقاء في الحكم مزيداً من الوقت، هل كان هذا سيسمح لها بتنفيذ مشروعها الذي يهدف إلى "تنظيف وتطهير" الجيش؟
- ثم لو قدر لحكومته أن تتمكن من تنفيذ مشروعها المتعلق بتطهير الجيش وتنظيفه، هل كان من شأن ذلك أن يغير من قدر ليبيا وأن يقطع الطريق على قيام انقلاب سبتمبر المشؤوم؟

نسخة الكترونية

حكومة عبد الحميد البكوش

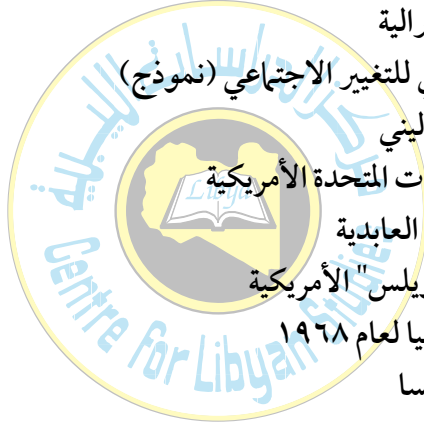
(٢٥ أكتوبر ١٩٦٧ - ٤ سبتمبر ١٩٦٨)



نسخة الكترونية

مباحث الفصل

- التكليف .. وملازماته
- - تشكيلة الوزارة
- ردود فعل .. وانطباعات مبكرة
- وزير إعلام جديد .. وسياسة إعلامية مختلفة
- مشروع الإصلاح (الإداري والمالي والسياسي)
- - الموقف من الملكية
- الشخصية الليبية
- تدريس اللغة الإنجليزية
- توجهات تحديثية ليبرالية
- - رصد أمريكي للتغيير الاجتماعي (نموذج)
- تخفيض قيمة الإسترليني
- العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية
- - السفير فتحي العابدية
- الموقف من قاعدة "ويلس" الأمريكية
- أهداف أمريكا في ليبيا لعام ١٩٦٨
- زيارة رسمية إلى فرنسا
- اهتمامات بتروولية
- في مجال القوات المسلحة
- صفقة السلاح مع بريطانيا
- على صعيد العلاقات العربية
- - دعم القضية الفلسطينية
- وقائع وتطورات أخرى
- جولات واسعة للملك
- وضع ولي العهد
- الحركة الطلابية
- الموقف من القوى المعارضة والجديدة
- محاكمة "القوميين العرب"



- شعبية البكوش وخصوماته
 - موقف العائلات الكبيرة
- رحيل دي كاندول
- استقالة حكومة البكوش
 - الوقائع والملابسات
 - أصدقاء الاستقالة
 - تساؤل وتأويل

نسخة الكترونية

التكليف وملاساته

عندما كلف الملك إدريس عبد الحميد البكوش بتشكيل الوزارة في ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٧ خلفاً لعبد القادر البدري، لم يكن البكوش قد تجاوز الثلاث والثلاثين سنة من العمر.

يقول عبد الحميد البكوش عن خلفيته وظروف نشأته^١:

"أذكر وأنا صغير افتقار ليبيا إلى كل المقومات. فبعد احتلالها من قبل الإنجليز والفرنسيين، إثر انتصار الحلفاء على المحور العام ١٩٤٣، كانت البلاد لا تملك أية مقومات. وقد شاهدت الناس يموتون جوعاً عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ إثر سنوات متتالية من الجفاف، وكنا نعيش على معونة قمح أمريكية، ولا أنسى خروج سكان مدينة طرابلس في احتفال لتحية الباخرة المصرية التي أحضرت شحنة من الرز هدية."

ثم يقول:

"كنت طالباً في المدرسة الابتدائية قبل الاستقلال، وشاركت عام ١٩٤٨ في المظاهرات الصاخبة التي كانت تطالب بالاستقلال. وفي عام ١٩٥٤ ذهبت ضمن بعثة دراسية إلى جامعة القاهرة حيث حصلت على ليسانس القانون ودبلوم في القانون الدولي (عام ١٩٥٩)، وعدت لأعمل قاضياً ثم محامياً، ثم عضواً في مجلس النواب (١٩٦٤)."

ثم يصف في المقال ذاته كيف وصل إلى رئاسة مجلس الوزراء قائلاً:

"كنت في عام ١٩٦١ شرعت في العمل بالمحاماة، وأستعد للترشح لعضوية مجلس النواب، عندما استدعاني، عن طريق صديق مسؤول، المرحوم البوصيري الشلحي ناظر الخاصة (الملكية) والمكلف برعاية الزوايا السنوسية، وأخبرني أن الملك يفكر في وضع قانون لتنظيم الزوايا وإعادة نشاطها. وخلال إعدادي لمشروع القانون بدأت أقابل الملك، الذي لم يشأ أن يلجأ في هذا الشأن إلى مستشارين قانونيين غير ليبيين، وهكذا نشأت صلة قمت خلالها بتقديم المشورة القانونية في أمور كثيرة^٢، حتى أشركني المرحوم محمود المنتصر العام ١٩٦٤ في وزارته (الثانية) وزيراً للعدل، ومنها استمرت صلتني بالملك، واقتربت منه كثيراً إلى أن كلفني برئاسة الوزارة."

١ انظر المقال الذي نشره البكوش في مجلة "الوسط" اللندنية (العدد ١٩٤، ١٦ / ١٠ / ١٩٩٥)، بعنوان "نصف الحقيقة كذبة كاملة... وليبيا عرفت أصحاب الملايين بعد انقلاب الفاتح" ردّاً على حلقات "عبد المنعم الهوني يتذكر..." التي سبق نشرها في المجلة نفسها.

٢ أشار البكوش في موضع آخر من المقالة المذكورة إلى أنه اجتمع، أثناء عمله مستشاراً لبنك ليبيا المركزي، إلى رئيس الوزراء آنذاك (١٩٦٣-١٩٦٤) محي الدين فكيني بغرض الاشتراك في إعداد الخطة الخمسية الأولى للتنمية.

وقد أورد تقرير سري للمخابرات المصرية (يناير ١٩٦٦)^٣ بشأن البكوش خلال فترة دراسته بجامعة القاهرة، أنه كانت له اتصالات "بعناصر شيوعية". وقد ألقى أحد زملاء البكوش، الذين عاصروه خلال تلك المرحلة بالقاهرة، المزيد من الضوء حول هذا الموضوع، مشككاً في ارتباط البكوش حزياً بالشيوعيين بقوله:

"إنه لا يعتقد أن البكوش كان شيوعياً. ربما كان قد عبّر عن بعض الأفكار الشيوعية عندما كنا طلبة سوياً. في تلك الفترة كان متعاطفاً مع الشيوعيين، إن لم يكن أكثر من ذلك، غير أن البكوش ذو نزعة فردية، ومعنيّ بذاته كلياً، الأمر الذي يحول بينه وبين الانتهاء إلى أية أيديولوجية".^٤

وتجدر الإشارة إلى أن عبد الحميد البكوش عمل، من خلال مكتبه للمحاماة، مستشاراً قانونياً لشركة البترول البريطانية بريتش بتروليوم في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى قيام علاقة وطيدة بينه وبين المستر دي كاندول (رئيس الإدارة البريطانية في برقة سابقاً)، الذي كان يعمل مستشاراً بالشركة نفسها، وهو المعروف بعلاقته الحميمة مع الملك. ولعل هذه الحقيقة هي التي جعلت سامي حكيم يقول:^٥

"عُرف عنه [البكوش] أنه على صلة وثيقة بدي كاندول رئيس الإدارة البريطانية في برقة سابقاً، والذي يعمل الآن في إحدى الشركات الإنجليزية التي شغل فيها البكوش منصب المستشار، وكان من نتيجة ذلك أن توطدت الصداقة مع السفير البريطاني الذي طالما اجتمع به في منزله بمعدل ثلاث مرات كل أسبوع".^٦

وكما أشار البكوش في مقالته، فقد كان دخوله الوزارة لأول مرة في يناير ١٩٦٤، عندما اختاره محمود المنتصر^٧ وزيراً للعدل في وزارته الثانية، التي شكلها في أعقاب استقالة محي الدين فكيني. وقد تخلى البكوش عن منصبه الوزاري ليتشرح، ويلفوز، بعضوية البرلمان في انتخابات أكتوبر ١٩٦٤.^٨ ثم عاد البكوش ليتولى منصب وزير العدل من جديد في الوزارة التي شكلها حسين مازق في ٢٠ / ٣ / ١٩٦٥، ثم في الوزارة التي شكلها عبد القادر البدري في ١ / ٧ / ١٩٦٧.

٣ التقرير بعنوان "دراسة عن الأوضاع في ليبيا"، وقد صدر في يناير ١٩٦٦ عن المخابرات العامة - هيئة المعلومات والتقدير، ومجلد الرقم (١٠٧)، ص ٢٣.

٤ مقابلة جرت يوم ٦ / ٥ / ١٩٧٨ بين موظف بالسفارة الأمريكية في طرابلس وبين علي عبد الله وريث. انظر التقرير السري رقم (A-391) المؤرخ في ١٧ / ٦ / ١٩٦٨. الملف المركزي 6 - Libya. - POL.

٥ "هذه ليبيا"، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

٦ مصدر سابق، وقد أشار تقرير سري بعثت به السفارة البريطانية بتاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٦٧ (رقم VG 18/3، الملف FCO39/1246060) إلى ظهور منشورات سرية في تلك الفترة معادية لبريطانيا ولشركة بريتش بتروليوم وللبكوش، كما أنها ألححت إلى دور المستر دي كاندول في اختيار البكوش رئيساً للوزراء.

٧ أشار تقرير المخابرات المصرية السالف الإشارة إليه أن البكوش كان محامياً لأعمال محمود المنتصر، مصدر سابق، ص ٢٣.

٨ سلفت الإشارة إلى أن الملك أمر بحل البرلمان وإلغاء نتيجة تلك الانتخابات في ١٣ / ٢ / ١٩٦٥ بسبب التزويرات الواسعة التي وقعت فيها.

وقد تألق نجم عبد الحميد البكوش خلال حكومة البديري،^٩ وتولى أكثر من مرة، بالإضافة إلى منصبه كوزير للعدل، مهام وزير الخارجية بالنيابة عن أحمد البشتي عند غياب الأخير خارج البلاد. كما توطدت علاقته برئيس الوزراء البديري للدرجة التي رشحه معها الأخير لتولي منصب نائب رئيس الوزراء في التعديل الذي كان يزعم إدخاله على وزارته، عندما قابل الملك لآخر مرة قبل إعلان استقالة وزارته المفاجئة في ١٠/٢٥/١٩٦٧.

يقول البكوش في مقالة مجلة "الوسط" الأنفة الذكر:

"أحسب أني من جيل الطليعة الذي شرع في صنع ليبيا العصرية."

وفي الواقع، فإن تعيين البكوش كرئيس للوزراء كان "خطوة عملاقة"^{١٠} بالنسبة للنظام الملكي. فهو لم يكن منتمياً، بحكم سنه وتعليمه وأسلوب تفكيره، إلى "الحرس القديم"، كما لم يكن منتمياً، بخلفيته الأسرية والقبلية، إلى إحدى أسر طرابلس الكبيرة، وما استند إلى عصبية قبلية، ولا قام بتمثيل واحدة منها.

وقد وصف السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل عبد الحميد البكوش، في التقرير الذي أعده في ٩/١١/١٩٦٧،^{١١} بالنعوت الآتية:

"غربي الميول Westernized، ودود Friendly، ذكي، وفصيح اللسان Highly articulate."

كما وصفه في تقرير آخر بأنه:

"ينتمي إلى جيل الشباب الغاضب سابقاً Former Angry Young Men."

ويضيف بشير السني المنتصر في مذكراته^{١٢} (كان وزيراً لشؤون الرئاسة في حكومة البكوش) إلى ملابسات التكليف وخلفياته ما يلي:

"كان عبد الحميد البكوش وجهاً جديداً لمثل هذا المنصب [رئيس الوزراء]، فلم يكن من جيل الساسة القدامى أو من كبار الموظفين المعروفين، كما لم يكن من رجال القبائل البارزين. وكان قد تولى الوزارة لأول مرة في عهد محمود المنتصر كوزير للعدل، وقد أثار تعيينه في ذلك الوقت لغطاً وتكهنات وتعليقات. وقد كان قبل تعيينه وزيراً محامياً ناجحاً، وكان السيد محمود المنتصر قد عرفه كمحام سبق وأن تعامل معه. وقد انتقد الكثيرون السيد محمود المنتصر على تعيينه وزيراً لأنه كان صغير السن وغير معروف لدى معظم الليبيين، كما أنه تردد في

٩ ورد على لسان المستر دي كاندول، خلال لقائه الأخير بالمستر ويكفيلد مسؤول السفارة البريطانية في بنغازي يوم ٢٤/٨/١٩٦٧، أن البكوش أخذ يحظى بالمزيد من البروز السياسي مؤخراً وأصبح من يترددون كثيراً على الملك. التقرير السري المؤرخ في ٢٥/٨/١٩٦٧ بالملف FCO39/124.

١٠ وردت هذه العبارة على لسان علي وريث، أحد زعماء المعارضة الفكرية Intellectual Opposition للنظام الملكي خلال مقابله مع أحد موظفي السفارة الأمريكية يوم ٦/٥/١٩٦٨. سلفت الإشارة إلى هذه المقابلة.

١١ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير، وهو يتعلق بحكومة عبد القادر البديري.

١٢ مصدر سابق، ص ٢٥٧-٢٥٩.

قبول الوزارة، وقدم استقالته عدة مرات. وقد خرج البكوش من وزارة محمود المنتصر الثانية وعاد إليها من جديد، وقد أفاده ذلك، فرجع بنشاط ملحوظ، وتكرر خروجه من الوزارة في عهد حسين مازق، ثم رجع وزيراً للعدل.. وقد بلغ عبد الحميد البكوش إلى قمة نفوذه في وزارة عبد القادر البدري، حيث كان أقرب الوزراء إليه، وجليسه الدائم، ومستشاره في العمل اليومي، وكان الملك يعرف هذا.."

"وكان عبد القادر البدري يرغب في ترشيح عبد الحميد البكوش للملك ليكون خلفه لتولي رئاسة الحكومة..."

ثم يضيف في فقرة أخرى:

"كما أشيع أن المستر إيرك دي كاندول مستشار شركة بريتش بترولיום للبترول هو الذي أوصى به [البكوش] لدى الملك لتعيينه.

ويضيف مستطرداً:

"والمستر دي كاندول كان المفوض المقيم للحكومة البريطانية في برقة في عهد الإدارة العسكرية البريطانية، وصديقاً مقرباً للملك، وكانت الحكومة البريطانية تعتمد عليه في جس نبض الملك وأخذ رأيه في أمور الدولة وسياسة حكوماته المتتالية، وكذلك نقل النصائح والتوجيهات إليه عن طريق غير مباشر، بدلاً من تقديمها عن الطريق الرسمي بواسطة السفير البريطاني، الذي قد يعتبر تدخلاً في شؤون ليبيا الداخلية".

تشكيلة الوزارة

كما كان عبد الحميد البكوش، بحكم سنه وتعليمه وثقافته، ينتمي إلى "جيل الشباب الغاضب"، فقد كان أعضاء وزارته بمعظمهم من النوع ذاته والانتماء نفسه.

لقد اقتضت التشكيلة الأولى لوزارة البكوش، التي أعلن عنها في ٢٥/١٠/١٩٦٧، على إدخال تعديل طفيف للتركيبة الوزارية التي كانت تحت رئاسة البدري. وتمثل هذا التعديل في:

- استبعاد وزير المواصلات علي الساحلي واستبداله بالهادي القعود.
- استبعاد وزير الإعلام والثقافة خليفة التليسي واستبداله بأحمد الصالحين الهوني الذي دخل الوزارة للمرة الأولى،^{١٣} وكان يشغل منصب وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الأوقاف والحج.
- استبعاد وزير الصناعة محمد المنصوري واستبداله بطارق الباروني (وكلاهما من قبائل الأمازيغ/ البربر).^{١٤}

١٣ انظر مبحث "وزير إعلام جديد .. وسياسة إعلامية مختلفة" من هذا الفصل.
١٤ درج النظام الملكي على إدخال أحد رجال الأمازيغ في كل وزارة تشكلت منذ الاستقلال. وكان من هؤلاء إبراهيم بن شعبان ومحمد المنصوري وعمر الباروني وطارق الباروني. وكان من الوزارات التي شغلوها: الدفاع، والداخلية، والتعليم، والصناعة. وتولى أحدهم (إبراهيم بن شعبان) منصب نائب رئيس الوزراء بالوكالة (حكومة محمود المنتصر الثانية).

- استبعاد وزير الدفاع بوسيف ياسين^{١٥} واستبداله بحامد العبيدي.
- غير أنه لم يمض وقت طويل حتى قام البكوش في ١٩٦٨ / ١ / ٤ بإدخال تعديل واسع على حكومته، كان من أبرز معالمه:
- إخراج أحمد البشتي من الوزارة، بعد أن ظل يشغل منصب وزير الخارجية منذ حكومة حسين مازق (١٩٦٥)، وتكليف ونيس القذافي بمهام وزير الخارجية بدلاً من التخطيط والتنمية.
- إسناد وزارة التخطيط والتنمية للدكتور علي أحمد عتيقة الذي دخل الوزارة لأول مرة.^{١٦}
- استبعاد سالم لطفي القاضي من الوزارة واستبداله في منصب وزير المالية بالهادي القعود الذي كان يشغل منصب وزير المواصلات في التشكيلة السابقة.
- تكليف المهندس عمر بن عامر (من جيل الشباب) بتولي وزارة المواصلات بدلاً من وزارة الاقتصاد والتجارة.
- إدخال وزيرين جديدين من جيل الشباب هما أحمد نجم (وزارة الاقتصاد والتجارة) والمهندس أنور ساسي (وزارة الإسكان).
- استحداث وزارتين جديدتين، الأولى هي وزارة الدولة للشؤون الخارجية، وكلف بها شمس الدين عرابي، والثانية وزارة السياحة، وكلف بها معتوق آدم الرقعي. والوزيران هما من جيل الشباب، وقد دخلا الوزارة لأول مرة.

واحتفظ بقية الوزراء بمناصبهم السابقة، وهم:

حامد العبيدي	وزيراً للدفاع
أحمد عون سوف	وزيراً للداخلية
حامد بوسريويل	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
المهدي بوزو	وزيراً للشؤون البرلمانية
عمر جعودة	وزيراً للصحة
أحمد صويدق	وزيراً للشباب والرياضة

١٥ كان بوسيف ياسين قد أنهى (خلال حكومة البدري في ١٩٦٧ / ٧ / ٢) زيارة رسمية لفرنسا دامت أسبوعين، زار خلالها مصانع الطائرات الفرنسية وعدداً من المصانع والمعارض في فرنسا.

١٦ شغل علي أحمد عتيقة عدة مناصب، من بينها: وكيل وزارة التخطيط والتنمية، ومدير الإدارة الاقتصادية بمصرف ليبيا المركزي، وعضو المجلس الأعلى لشؤون البترول، وممثل ليبيا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وهو من الوزراء الشباب، وقد برز دوره خلال حكومة البكوش والحكومة التي تلتها.

وزيراً لشؤون البترول	خليفة موسى
وزيراً للتربية والتعليم	مصطفى بعيو
وزيراً للشؤون البلدية	علي الميلودي
وزيراً للدولة لشؤون الخدمة المدنية	حسين الغناي
وزيراً للإعلام والثقافة	أحمد الصالحين الهوني
وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية	عبد الكريم لياس
وزيراً للأشغال العامة	المهندس فتحي جعودة
وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة	بشير السني المتصر
وزيراً للصناعة	طارق الباروني

وقد لوحظ بشأن تركيبة هذه الوزارة:

- أن (١٧) وزيراً من أعضائها هم من جيل الشباب وحملة الشهادات الجامعية، وهي أعلى نسبة تواجدت في أية وزارة سابقة.
- أن (ستة) فقط من أعضائها هم ممن يمكن أن يوصفوا بالانتماء إلى "الحرس القديم".
- أنه بالنسبة للوزراء من برقة (عشرة وزراء)، فعلى الرغم من انتماء بعضهم لعدد من قبائلها الكبيرة (العبيدات، العواقر، المغاربة)، فهم جميعاً من سكان المدن، بنغازي ودرنة.

ردود فعل .. وانطباعات مبكرة

تباينت ردود الفعل لتولي عبد الحميد البكوش رئاسة الوزراء في مختلف أنحاء ليبيا، وبين مختلف أجيالها وتوجهاتهم. ويسجل بشير السني المنتصر هذا التباين في مذكراته على النحو التالي:^{١٧}

"كان تعيين عبد الحميد البكوش رئيساً للحكومة مفاجأة أخرى للجميع، واستقبل تعيينه من قبل جميع الأوساط برودود فعل مختلفة. فساسة الجيل القدامى اعتبروا تعيينه تحدياً لهم من الملك الذي خدمه بإخلاص، ومنافساً يهدد مصالحهم ومكانتهم. كما اعتبره زعماء القبائل في برقة خطراً كبيراً على مصالحهم ونفوذهم، فهو غير معروف لديهم، ولن يجدوا منه تفهماً لمطالبهم ومطالب قبائلهم الكثيرة كما تعودوا من رؤساء الحكومات القدامى، وخاصة من كان منهم من برقة، وقد جاهر البعض منهم بعدم رضاهم، بحجة أن القبائل لم تمثل تمثيلاً عادلاً في الوزارة. كما أنه لم يكن معروفاً في بنغازي، رغم أنه كان وزيراً سابقاً للعدل، لكنه ليس له تاريخ سياسي معروف، واستقبل من سكانها برودود.

أما أفراد الشعب في طرابلس فقد استبشروا به خيراً، فلأول مرة في تاريخ البلاد تطل عليهم حكومة بوجه شباب معروفين بتخصصهم في مجالات عملهم، رغم أنهم ليسوا من الوجوه الوطنية المعروفة لديهم بنضالها الوطني. وكان عبد الحميد البكوش معروفاً بين الشباب المتعلم بأنه ماركسي التفكير في سنوات دراسته في القاهرة، وكان له أعداء كثيرون من أنصار القوميين والبعثيين، ولكنه تغير عندما دخل الحياة العملية وأصبح محامياً ناجحاً ثم سياسياً بارزاً، مما جعله يغير أفكاره ويصبح رأسمالياً. أما رجال الصحافة والمثقفون فقد استقبلوا حكومته بترحيب، فهو من جيلهم ويمثل تفكيراً متجانساً وطموحات واحدة."

ويصف بشير السني المنتصر انطباعاتاً خاصاً من جانبه:^{١٨}

"والآراء في عبد الحميد البكوش متضاربة، فالبعض يرى في شخصيته ناجحاً، وعنصراً ممتازاً قادراً على تقديم أفضل الخدمات للبلاد، بينما يرى نفر من رفاقه في الدراسة ومن الشباب المتعلم أنه شخص لا يؤمن جانبه، ويكنّ بغضاً لبعض رفاقه في الدراسة لأسباب مذهبية وسياسية، وكان ضد البعثيين والقوميين، حسب ما علمت منهم، وقد يكون ذلك كونه ماركسياً أثناء الدراسة، إلا أنه، كما ذكرت، غير أفكاره بعد تخرجه، وأصبح رأسمالياً وغربي الانتماء، سياسياً

١٧ مصدر سابق، ص ٢٥٨، ٢٥٩.

١٨ المصدر السابق، ص ٢٦٠، ٢٥٩. كان بشير السني المنتصر قد تعرف على عبد الحميد البكوش أثناء سنوات الدراسة في القاهرة، كما تعامل معه عن قرب خلال حكومات محمود المنتصر الثانية وحسين مازق وعبد القادر البدري عندما كان بشير السني المنتصر وكيلاً لوزارة شؤون رئاسة الوزراء وكان البكوش وزيراً للعدل.

ومذهبياً. كما كان يتميز بمهارات شخصية ومهنية قوية، طليق اللسان، كاتباً ماهراً، وعلماً بشؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومثقفاً ملماً بما يجري في العالم، ولكن كانت تنقصه الخبرة في مجالات العلاقات الإنسانية والدبلوماسية في أول حياته السياسية.

ولا يخفى أن بعض المثقفين وأصحاب الانتماءات الحزبية أبدوا مخاوفهم المبكرة من البكوش، بحكم أنه كان وزيراً للعدل في حكومات محمود المنتصر وحسين مازق وعبد القادر البدري عندما وقعت بعض التجاوزات القانونية بحق بعض الصحف وعدد من المعتقلين في حوادث تفجير آبار البترول (يوليو ١٩٦٥) والحوادث التي أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧.

ترحيب بريطاني بالبكوش

لم تتخلف الدوائر الدبلوماسية الأجنبية في ليبيا، وبخاصة سفارتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، عن المشاركة في هذا التفاؤل بمجيء البكوش. وعلى سبيل المثال، فقد ورد بالتقرير السنوي السري، الذي أعده السفير البريطاني ساريل بتاريخ ١٩٦٨/١/٥ عن وقائع وتطورات أحداث عام ١٩٦٧ في ليبيا، ما يلي:^{١٩}

"لقد جاء البكوش إلى رئاسة الوزارة بعد أن كانت أسوأ آثار حرب يونيو (في ليبيا) قد أزيلت بواسطة (حكومة) البدري. كما جاء البكوش باندفاع كواحد من "الشباب الغاضبين" في الماضي، وبدا أنه على غير استعداد للتساهل مع مثيري الغوغاء الذين كان يعرفهم جيداً منذ أيام الدراسة. كما كان مصمماً، بالدرجة نفسها، على الاستجابة لمطالب هؤلاء العادلة، وعلى ردم الفجوة القائمة بين الحكومة وبين أعداد من الشباب المتعلم الصاعد، من خلال إقامة علاقات عامة أفضل معهم."

"إن البكوش شخصية واعدة على أكثر من صعيد. لقد ميّز نفسه حتى الآن كأول شخصية سياسية عازمة وقادرة على استعمال الصحافة والإذاعة لشرح سياساته وكسب تأييد الشعب له. لقد أصدر تعليماته بأن تقوم الوزارات بتخصيص ساعة أسبوعياً للإجابة عن استفسارات المواطنين حول سياسة الحكومة. وأظهر حتى الآن ما يدل على عزمه على بذل جهد مخلص من أجل الحد من الفساد والتجاوزات في الأداء الحكومي. كما أنه يتتوي إجراء تخفيض كبير في جهاز الخدمة المدنية (موظفي الجهاز الحكومي)، وأن يحيل على المعاش الموظفين العاطلين الذين يتقاضون معاشات غير مناسبة، وإعطاءهم حريتهم للتفرغ لأعمالهم الخاصة، وتنظيف مكاتب الحكومة، بالتالي، من "شراب القهوة".

ويمضي المستر ساريل في تقريره:

١٩ كان البكوش قد أمضى يومذاك نحو شهرين في الوزارة. سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

"إن حكومة البكوش، أكثر من أية حكومة أخرى منذ حكومة فكييني عام ١٩٦٣، تبعث على الأمل في تمكن الحكومة الليبية من أن تنال تأييداً شعبياً حقيقياً، وأن ترفع من مستوى الكفاءة والأمانة لدى الإدارة الحكومية."

"ومع ذلك، فإن البراعة السياسية للبكوش، والتي لا يستهان بقدرها، هي الآن محل اختبار. لقد سعى كطرابلسي، منذ البداية وبحكمة، لاسترضاء المصالح البرقاوية من خلال اتباع سياسة منح المزايا والعطايا المادية، كما حرص في الوقت نفسه على عدم التساهل فيما يتعلق باستقلاليته السياسية. وهذه السياسة تبدو مقبولة لدى البرقاويين، غير أن مصالح "المنتصر" و"الشلحي" تنكر عليه تجاهله الاعتراف بمكانتهما كقوة من وراء العرش. وقد شرعت هذه الجهات في ترديد الإشاعات عن قرب سقوط حكومة البكوش."^{٢٠}

ويستطرد السفير البريطاني في تقريره معبراً عن تفاؤله بالنسبة لمستقبل المصالح البريطانية في ظل حكومة البكوش:

"من منظور ليبي وبريطاني، توجد أقوى الأسباب التي تدعونا لأن نتمنى للبكوش البقاء والنجاح. فهو يشاطر الملك بالكامل مشاعره نحو بريطانيا، وهو على النقيض من سلفه البدري، الذي لم يكن يقوى على اتخاذ قرار دون أخذ المشورة،^{٢١} فالبكوش لا يتردد في الاستجابة لأي طلب معقول من جانبنا بسرعة وإنصاف."

ثم يضيف

"وإذا ما استرجعنا الأحداث، يبدو لنا أن أزمة يونيو لم تعكّر سوى سطح العلاقات الليبية-البريطانية دون جوهرها. فمع نهاية عام ١٩٦٧، كانت الحكومة تتقدم إلينا بطلبات من أجل الحصول على المشورة والتدريب وتزويدها بالخبراء، أكثر من أي وقت مضى. كما أن نفوذنا قد تعزز بالموقف الذي اتخذناه في مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط. ثم إن الثقة بالمستشارين البريطانيين هي في اطراد، وأعدادهم في تزايد. وقد بلغ عدد المدرسين البريطانيين العاملين في ليبيا نحو مائة (١٠٠) مدرس، وهناك طلب على المزيد منهم. كما بلغت قيمة عقود توريد السلاح من بريطانيا رقماً غير مسبوق قبلاً، وهو (١٥) مليون جنيه إسترليني، مع وجود توقعات بالمزيد من هذه العقود. وتقترب الصادرات البريطانية إلى ليبيا من معدلها في عام ١٩٦٥. كما أن تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني في أواخر عام ١٩٦٧ (١٨ / ١١ / ١٩٦٧)، جرى قبوله فلسفياً من قبل الليبيين،^{٢٢} ويبدو أنه لن يؤثر على حجم الصادرات البريطانية إلى ليبيا، فقد جرى بالفعل زيادة أثمان هذه الصادرات بمعدل ١٦ ٪. ورغم أن النشاط التجاري في ليبيا ما يزال يعاني من هجرة اليهود (في أعقاب أحداث يونيو ١٩٦٧)، وعلى الرغم من عودة بعض اليهود إلى ليبيا، وعلى الرغم من أن "النزعة الوطنية" [لدى الليبيين] تضع العديد

٢٠ لاحظ أنه لم يكن قد مضى على وصول البكوش إلى رئاسة الوزارة أكثر من شهرين اثنين.

٢١ لا شك أن هذه الصفة تُعد ميزة لدى البدري وليس منقصة كما يوحي بذلك هذا التقرير.

٢٢ انظر مبحث "تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني" بهذا الفصل.

من العشرات أمام التجار ورجال الأعمال الأجانب، وبخاصة فيما يتعلق بملكية الوكالات التجارية، رغم ذلك كله فإن السوق الليبية أمام البضائع والخدمات البريطانية (كالخدمات الاستشارية) ممتازة. فالليبيون يميلون إلينا ويطلبون المزيد..."

ثم يبدي المستر ساريل بعض المخاوف فيقول:

"يبدو أنه من المبكر القول بأن ليبيا استردت عافيتها بالكامل في أعقاب أزمة يونيو، إذ لا يبدو أن روح "العداء للأجانب" التي اجتاحت البلاد قد اختفت كلية، ولا تزال حالة القوات المسلحة كذلك غير باعثة على الرضى، إلا أنها لا تشكل، بوضعها غير المنظم والمشتت، أي تهديد في الوقت الحاضر. ورغم أن رئيس الوزراء لا يظهر حالياً في وضع آمن في مركزه، فإن الأمل يتزايد ويعم بأن يقوم بالإصلاحات التي تحتاجها البلاد بإلحاح من أجل استقرار الدولة ورفاهيتها."

نسخة الكترونية

وزير إعلام جديد وسياسة إعلامية مختلفة

عند تشكيله للوزارة في ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٧ أبقى عبد الحميد البكوش على خليفة التليسي وزيراً للإعلام والثقافة.^{٢٣} غير أنه سرعان ما استبدل التليسي،^{٢٤} في أول تعديل محدود قام بإدخاله على وزارته في ٤ / ١ / ١٩٦٨، بأحمد الصالحين الهوني خلفاً له.

لم يكن الهوني غريباً بالكامل عن وزارة الإعلام والثقافة،^{٢٥} فقد سبق لمحي الدين فكيني أن عينه في ديسمبر ١٩٦٣ وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد (كما كانت تعرف يومذاك). وقد تم التعيين دون استشارة وزيرها يومذاك عبد اللطيف الشويرف الذي يبدو أنه لم يكن موضع ثقة بالغة من فكيني، إلا أن الهوني سرعان ما فقد منصبه بسقوط حكومة فكيني في يناير ١٩٦٤. ورغم قصر الفترة التي شغل فيها هذا المنصب، فقد استطاع الهوني من خلال نشاطه وحماسه أن يترك بصمات ظاهرة على وزارة الأنباء والإرشاد.

خلال حكومة محمود المنتصر الثانية (التي خلفت حكومة فكيني)، جرى إبعاد الهوني من منصب وكيل وزارة الإعلام^{٢٦} إلى منصب وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الأوقاف العامة. وكالعادة، فقد ترك، من خلال ديناميته ونشاطه، بصماته على هذا المنصب الجديد الذي أتاح له أن يكون "أميراً لبعثة الحج" لعدة سنوات. كما استطاع أن يسحب نشاطه إلى إدارات أخرى في الوزارة ذاتها، مستغلاً أحياناً غياب الوكيل المختص، ومعتمداً على الثقة التي يحظى بها من وزير العمل والشؤون الاجتماعية يومذاك أبو بكر نعام. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد، الدور الذي لعبه في السيطرة على نقابات العمال في أعقاب أزمة صيف ١٩٦٧.

كان الهوني، بحكم خلفيته الأسرية والتعليمية، محسوباً على "السنوسية"، ونشر عنها عدة مقالات قام من خلالها بالتعبير عن دورها العظيم في الماضي. كما عرف عنه تبرمه وشكوكه بالعناصر الحزبية (حركة القوميين العرب) التي كانت قد تغلغلت في قيادة الحركة

٢٣ شغل التليسي هذا المنصب في وزارات محمود المنتصر الثانية وحسين مازق وعبد القادر البدري.

٢٤ عين التليسي في ٢٩ / ٤ / ١٩٦٨ سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الليبية لدى المملكة المغربية.

٢٥ كان الهوني يشغل وظيفة مغمورة قبل ذلك في وزارة الأنباء والإرشاد.

٢٦ عُرف عن الهوني انتقاده العلني لبعض رموز النظام يومذاك، كمحمود المنتصر والشيخ منصور المحجوب (رئيس المحكمة العليا) ومحمد عثمان الصيد، كما كان من جهة أخرى على صلة طيبة بولي العهد والعديد من المسؤولين.

العمالية (نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول) ورفضه التعامل معهم، بل اشتهر عنه طرده لهم من مكتبه في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ولقد عبرت السفارة الأمريكية في ليبيا، في أكثر من تقرير سري من تقاريرها، عن غببتها وترحيبها بتعيين الهوني في منصب وزير الإعلام والثقافة، وفضلت التعامل معه على التعامل مع سلفه خليفة التليسي. كما أوردت السفارة في هذه التقارير أن الهوني كان على علاقة وطيدة ومتواصلة مع عدد من موظفي السفارة في طرابلس.^{٢٧}

لقد كان رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش حريصاً على بناء صلة قوية بينه وبين المواطنين، ووجد في أحمد الصالحين الهوني الشخص المناسب^{٢٨} الذي تمكن - خلال أمد قصير - من تطوير وسائل الإعلام الرسمية (على الأقل) لخدمة هذه الغاية.

أورد تقرير للسفارة الأمريكية بهذا الصدد:^{٢٩}

"إذا كان هناك من مجال وحيد، يمكن القول بشأنه أن حكومة البكوش ناقضت سياسات سالفاتها، فهو ذاك الاهتمام الذي أولته لتقوية برنامجها الإعلامي. لقد تعلمت من درس الشلل الذي لحق بقدرة أجهزة الحكومة [حكومة حسين مازق] وعجزها عن توجيه وإرشاد المواطنين خلال حرب يونيو، فأقبلت الحكومة الحالية بهمة على شرح سياسات الحكومة ومواقفها، وعلى إعداد الرأي العام مبكراً حول أي تعديل تنوي إدخاله على سياساتها. وعلى النقيض من الحكومات السابقة، فقد سعت حكومة البكوش للتحديث عما كانت تحاول القيام به، ولتنقل إحساساً لدى المواطنين بالتحرك نحو الأمام. لقد قامت بإبعاد معظم موظفي الوزارة الذين ارتكبوا مخالفات فاضحة خلال يونيو الماضي (١٩٦٧)، كما قامت بطرد عدد من المحررين العرب (العاملين بالوزارة والصحافة) الذين كانت تشك بوجود توجهات يسارية لديهم. وبطريقة لا تثير موظفي الوزارة، لم يترك الوزير (الهوني) شكاً لديهم بأن الحكومة لن تصبر على أي خروج عما أصدرته من توجيهات واضحة جداً."

ومن الخطوات التي قامت بها وزارة الإعلام والثقافة منذ استلام الهوني لها:

- السماح بالمزيد من الصحف والمجلات (الرسمية والخاصة) بالظهور، فقد بلغ عدد ما صدر خلال هذه الفترة (٣٥) مطبوعة، منها (٢٠) صحيفة يومية و(١٥) مجلة، وبلغ عدد الصحف اليومية التي سمح لها بالصدور باللغة الإنجليزية خلال هذه الفترة خمس صحف.

٢٧ انظر على سبيل المثال التقرير رقم A-119 المؤرخ في ٢٧/١٠/١٩٦٧، الملف POL. 15-1 Libya، والتقارير A-139 المؤرخ في ١١/١١/١٩٦٧، والملف POL. 2-1 Libya.

٢٨ من المهم أن يعرف كيف وقع اختيار البكوش على أحمد الصالحين الهوني لشغل هذا المنصب؟! سوف يستمر الهوني في منصبه خلال حكومة ونيس القذافي، وسوف يلعب دوراً مهماً في إيصال "منشور سري" إلى الملك أثناء وجوده في اليونان للاستشفاء، وهو ما جعل الملك يتخذ قراراً بالغ الأهمية بسبب ما تضمنه ذلك المنشور من سباب وتهجم موجه ضد الملك. المجلد السادس "حكومة ونيس القذافي" (تحت الإعداد).

٢٩ مؤرخ في ٨/٧/١٩٦٨ ويحمل الرقم الإشاري A-15.

- قامت الوزارة في ١/١٢/١٩٦٧ بتغيير أسماء صحف "برقة الجديدة" و"طرابلس الغرب" و"فزان" الحكومية إلى "الأمة" و"العلم" و"البلاد" على التوالي.
- تم زيادة عدد ساعات البث الإذاعي وتقويته.
- زادت الوزارة من حجم مساعداتها المالية للصحف الليبية (من خلال الإعلانات السخية، والاشتراكات، وشراء كميات كبيرة من الصحف)، كما حاولت الوزارة في الوقت نفسه إقناع رجال الصحافة برغبة الحكومة في تنفيذ برامج توعية سياسية وإرشاد عام تستحق منها مساهمة تطوعية.
- قامت الوزارة في ١٢/١/١٩٦٨ بتعيين أربعة ملحقين صحفيين، هم سعيد الختالي وأحمد عاشوراكس وفخري الراعي والصدّيق شلاك بسفارات ليبيا في كل من واشنطن ولندن والرباط وتونس على التوالي، كما افتتحت مركزاً إعلامياً وثقافياً جديداً في نيويورك.
- تركزت الرقابة، التي تمارسها الوزارة، على المواضيع المتعلقة بالشؤون الداخلية، فيما ترك للصحف هامش كبير من الحرية في التعامل مع القضايا العربية والدولية (فلسطين، فيتنام...). واقتصرت الوزارة على إصدار توجيهات محددة في بعض الأحيان، وحول بعض الموضوعات، ثم المحاسبة على أية تجاوزات.
- مارست الوزارة رقابة على الصحف الأجنبية والعربية التي تصل إلى ليبيا، وبخاصة تلك التي تحمل مقالات وأخباراً من شأنها أن تثير القلاقل والاضطرابات الداخلية. وعلى سبيل المثال، فقد صادرت الوزارة جميع أعداد صحيفة "الأهرام" القاهرية التي نشرت خبراً (يبدو أنه كان مغلوطاً) حول انطلاق طائرات أمريكية من قاعدة وبلس للمشاركة في مهمة البحث عن غواصة إسرائيلية مفقودة. كما قام وزير الإعلام بالتدخل شخصياً في صياغة افتتاحيات بعض الصحف المحلية وحذف بعض العبارات التي انطوت عليها. (كانت تلك الافتتاحيات في ذكرى الخامس من يونيو وحول قيام مظاهرات بتلك المناسبة في عدد من العواصم العربية، وذلك تحاشياً لقيام مظاهرات مماثلة لها في ليبيا).
- ترتب على ذلك كله أن تضاعفت اعتمادات ميزانية الإعلام والثقافة خلال السنة المالية ٦٨/١٩٦٩، فقد بلغ إجمالي اعتمادات وزارة الإعلام والثقافة عن ذلك العام ٣٠ (٩٠٠, ٣٨٤, ٤) جنيه ليبي، بالمقارنة مع مبلغ (٢) مليون جنيه للعام المالي ٦٦/١٩٦٧ ومبلغ (٢, ٤١٧, ٠٠٠) جنيه للعام المالي ٦٧/١٩٦٨.

● وقد خصص التقرير الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨/٧/١٩٦٨ تحت عنوان "رئيس الوزراء البكوش والمعارضة الراديكالية"^{٣١} عدداً من الفقرات حول الكيفية التي تعامل بها البكوش ووزير إعلامه الهوني مع الصحافة الليبية، جاء فيها: "وقد حدث الشيء نفسه مع العناصر البارزة في "الصحافة الراديكالية"، فبدلاً من محاولة إعاقتها وخنق أصواتها، فقد جرى تشجيعها بل مساعدتها على إصدار صحف جديدة، وتوسيع وتطوير تغطيتها القائمة حالياً. ومن الأمثلة في هذا الصدد، قيام الحكومة بتعيين رئيس تحرير صحيفة "الرائد" عبد القادر بوهروس عضواً في مجلس إدارة المؤسسة الليبية العامة للبتروول.^{٣٢}

كما جاء في إحدى تلك الفقرات أن وزير الإعلام والثقافة تبنى دعم فكرة تأسيس صحيفة راديكالية معارضة هي صحيفة "اليوم" بإشراف رئيس موال للحكومة.

وبسبب هامش الحرية الواسع الذي سمح به للصحافة الليبية في مجال القضايا القومية والعربية، فقد واصلت بعض الصحف الليبية المستقلة مواقفها إزاء القضايا القومية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، وبشجب سياسة الولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل، وسياساتها أيضاً في فيتنام. وقد دعت صحيفة "الرائد" المستقلة في افتتاحية عددها الصادر يوم ٣٠/١١/١٩٦٧ الدول العربية إلى قطع علاقتها مع "الصين الوطنية" وإلى الاعتراف بـ "الصين الشعبية"، كما قامت الصحف الليبية قبيل ذلك بالإشادة بالخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي ديغول يوم ٢٧/١١/١٩٦٧ وحمل فيه إسرائيل مسؤولية قيام حرب يونيو ١٩٦٧ ودعاها فيه إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في تلك الحرب.

ومن الوقائع اللافتة للنظر بالنسبة لمواقف الصحافة الوطنية المستقلة خلال هذه الفترة، أن صحيفة "الرائد" دعت في افتتاحية^{٣٣} عددها الصادر يوم ١٣/١٢/١٩٦٧ إلى أن تهتم الدول العربية كثيراً بعلاقتها بالغرب، والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، إذ إن العداء المستمر الذي يظهره العرب نحو هذا الجزء الهام من العالم لا يبدو أنه مفيد لهم على الإطلاق. وإذا قام العرب بالتهديد بضرب مصالح الغرب في هذه المنطقة، فإن هذا يعني أن الغرب سوف يسحب كافة استثماراته الصناعية في العالم العربي.^{٣٤}

٣١ يحمل الرقم الإشاري A-415.

٣٢ صدر القرار في ٢٨/٣/١٩٦٨.

٣٣ يعتقد أن الافتتاحية هي من إعداد عبد القادر بوهروس الذي جرى تعيينه في ٢٨/٣/١٩٦٨ عضواً بمجلس إدارة المؤسسة الليبية العامة للبتروول.

٣٤ علق تقرير سري أمريكي (رقم A-196، مؤرخ في ٢٢/١٢/١٩٦٧) حول هذه الافتتاحية بأن هذه هي المرة الأولى في ذاكرة رجال السفارة الأمريكية، منذ حرب يونيو، التي تشير فيها صحيفة ليبية إلى حاجة العرب لتجنب مواقف معادية وغير ودية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

ويصف التقرير الأمريكي ذاته ما قامت به حكومة البكوش ووزير إعلامها الهوني في مجال الثقافة:

"ويمكن القول بأنه، في هذه الأيام، بمقدور أي شخص يتعاطى الكتابة أو الخطابة أن يجد الفرصة سانحة أمامه لنشر كتاباته في إحدى المطبوعات الحكومية الثقافية أو الرياضية أو الأدبية أو النقابية، أو يجد نفسه مدعواً لإلقاء محاضرة عامة، إما في أحد النوادي الرياضية أو في جمعية الفكر بطرابلس."

"وتقوم وزارة الإعلام والثقافة بتنظيم إلقاء محاضرات عامة يدعى للمشاركة بها محاضرون ومفكرون بارزون من الخارج، من أمثال الدكتور نقولا زيادة من الجامعة الأمريكية ببيروت، ومحاضرون ليبون على السواء. كما جرى تشكيل لجان ومجالس عليا للإذاعة والفنون والتوعية، ضمت من بين أعضاء مجالس إدارتها عدداً من العناصر الراديكالية. ولأول مرة تقوم هذه الهيئات بالاجتماع بانتظام، كما يجري تنفيذ برامجها."

وكان من أبرز اللجان العليا، التي جرى تشكيلها بقرار من وزير الإعلام والثقافة أحمد الصالحين الهوني، "اللجنة العليا لرعاية الآداب والفنون"، وقد وضع على رأسها علي مصطفى المصراطي خلفاً لعبد اللطيف الشويرف (وزير الأنباء والإرشاد السابق) الذي احتفظ بعضويته في التشكيل الجديد. وقد أصدر مجلس الوزراء قراراً بتخصيص مقر النادي الإيطالي سابقاً، الكائن بشارع أدريان بلت بطرابلس، مقرراً للجنة الجديدة. وقد شرعت اللجنة في تنفيذ برامج ثقافية جديدة تضم معارض "للكتاب الليبي" و"للصحافة الليبية" ومعارض ثقافية ليبية بمدن المغرب، ومؤتمرات للكتاب الليبيين وكتاب المغرب العربي. وقد بثت هذه الفعاليات روحاً جديدة من الحماس والنشاط في الجو الأدبي الليبي.

مشروع الإصلاح (الإداري والمالي والسياسي)

أشار عبد الحميد البكوش، في مقالته التي نشرها بمجلة "الوسط"^{٣٥} اللندنية، إلى أنه كان لديه مشروع للإصلاح السياسي وللنهضة السياسية في ليبيا، بل يذهب إلى القول بأن الخلاف بينه وبين الملك إدريس حول هذا الموضوع هو الذي أدى به إلى الخروج من رئاسة الوزارة.

يقول البكوش في تلك المقالة:

"وأذكر أنه كان لدي مشروع ليبي قومي كبير، يبدأ بإعادة تنظيم السلطة، واقتربت على الملك إدريس أن يصبح رئيساً للجمهورية مع اختيار نائب له بالانتخاب، وتقسيم البلاد إلى خمس محافظات ينتخب فيها المحافظ ومجلس المحافظة مع إعادة تشكيل كل السلطة، وإعادة النظر في التعليم والاقتصاد وكل شيء. كنت أشعر أن الوقت قد حان للشروع في مرحلة جديدة بعد مرحلة الاستقلال التأسيسية."

ثم يضيف:

"رفض الملك الراحل المشروع، وخرجت من رئاسة الوزارة تمهيداً لمحاولة عرضه من خارج السلطة."

ثم يقول في موضع آخر من المقالة ذاتها:

"فبعد خلاف مع المرحوم الملك إدريس حول مشروع للنهضة السياسية الليبية، دفعت بي الأحداث إلى قبول منصب سفير لبلادي في فرنسا، ولم أتوقف مع آخرين عن بذل الجهد، وانتظار الظروف المناسبة لإقناع الملك المرحوم بالعودة إلى تنفيذ المشروع الذي كنت أراه بالغ العظمة."

ويؤكد البكوش أن المشروع لم يكن من صنعه وحده، فيقول:

"كان معي زملاء مشاركون مدنيون وعسكريون، ولم يكن في مشروعنا استيلاء على السلطة بالقوة."

"كنا نحن، جيل المثقفين، نتمسك بمشروعنا القومي للإصلاح، آملي أن يتم في ظل الملك مع استمرار الشرعية من دون الدخول في دوامة الانقلابات."

ثم يقول في موضع آخر:

٣٥ سلفت الإشارة إلى هذه المقالة.

"لوقيض الله لمشروعنا القومي النجاح، ولم يجهض، لتواصلت الشرعية، وتطورت (البلاد) إلى ما لا يحلم به قطر عربي."

ولا شك بأن عبد الحميد البكوش، من خلال خطبه وأفكاره التي عبّر عنها، ومن خلال السياسات والخطوات التي أمكنه إنجازها أثناء فترة وزارته القصيرة عمراً (عشرة أشهر)، يأتي ضمن رؤساء الوزارات الإصلاحيين الذين شهدتهم حقبة العهد الملكي. كذلك، فإنه ما من شك بأن حكومته استطاعت أن تنجز العديد من الخطوات الإصلاحية في المجالات الإدارية والمالية والسياسية.

جاء في تقرير سري بعث به السفير الأمريكي نيوسوم، بتاريخ ٨/٧/١٩٦٨،^{٣٦} تحت عنوان "تقييم لحكومة البكوش بعد ثمانية أشهر في الحكم":

"لقد أعطى رئيس الوزراء البكوش ورفاقه من الوزراء الشباب الأكفاء سمة جديدة للحكومة الليبية. فقد حلت وجوه جديدة محل الوجوه القديمة المنهكة التي دأبت على العودة للظهور في مركز تلو الآخر فيما يشبه لعبة الكراسي الموسيقية.^{٣٧} وعلى الرغم من استمرار وجود بعض الوجوه القديمة في الوزارة، فإن أساليب حديثة في مجالات التعليم والتدريب الفني أخذت تحل محل الصيغ "القرآنية" الانعزالية المتعصبة المحافظة.^{٣٨} كما أن هناك مؤسسات متطورة وإجراءات عصرية حلت محل الأساليب والمؤسسات العتيقة."

"لقد زود رئيس الوزراء البكوش وفريقه ليبيا بقيادة عامة نشطة على الصعيدين الداخلي والخارجي. لقد بذلوا محاولة جادة من أجل تحقيق حوار متبادل بين الحكومة والمواطنين، فقد ظهرت الحاجة الماسة لمثل هذا الحوار ما بين الحكام والمحكومين في أعقاب أزمة حرب يونيو ١٩٦٧."

ثم يورد التقرير الخطوات التالية في سياق سرد وتعداد البرامج والسياسات الإصلاحية التي قامت بها حكومة عبد الحميد البكوش:

- برنامج توعية عام يهدف إلى إعلام الجمهور بسياسات الحكومة وشرحها لهم وكسب تأييدهم لها.
- حث الملك إدريس على القيام بعدد من الزيارات الشخصية الناجحة لعدد من مدن إقليمي طرابلس وبرقة.
- قيام البكوش شخصياً، عبر مقابلات إذاعية وصحفية، وبأسلوب ناجح، بشرح أهداف الحكومة وسياساتها.

٣٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-414). الملف المركزي POL. 15 - Libya.

٣٧ ألا يعلم السفير أنه لم تكن في البلاد وجوه أخرى غيرها؟! وماذا يتوقع من النظام أن يفعل بهذه الوجوه القديمة؟ هل يتوقع أن يستغني عنها دفعة واحدة ومنذ البداية؟!

٣٨ أي افتراء وأية أحقاد دفيئة هذه؟!

- تحقيق تلاحم بين الحكومة وبين شرائح مهمة من المجتمع الليبي.
- قيام البكوش بعدد من الزيارات الناجحة للجامعة وكلياتها، وكلية الشرطة، والكلية العسكرية، والتحدث مع المسؤولين والدارسين بهذه المؤسسات.
- الاجتماع برجال الاختصاص والتكنوقراط في عدد من الوزارات، وترؤس اجتماعات ضمت مسؤولين عن تنفيذ سياسات الحكومة في الخارج والداخل (رؤساء البعثات الدبلوماسية في الدول العربية، المحافظين، ومفتشي الجمارك، والمهاجرة).

كما يضيف تقرير السفير نيوسوم إلى هذه القائمة من الإنجازات:

- نجاح الحكومة، ولو مؤقتاً، في إسكات، وفي كسب، أعداد من قوى المعارضة إلى جانبها.^{٣٩}

- تأجيل طرح مشروع الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إعطائها المزيد من البحث والدراسة، وإتاحة الفرصة لإتمام تنفيذ عدد من المشروعات المدرجة بالخطة الأولى.

كما يشير التقرير الأنف الذكر إلى أن دورة انعقاد البرلمان الليبي خلال ربيع عام ١٩٦٨ كانت من أنشط دورات البرلمان وأكثرها إنتاجية على الإطلاق.^{٤٠} ويشير إلى جملة من الخطوات التي اتخذتها حكومة البكوش في اتجاه تحديث الدولة الليبية "Modernization of Libya" منها:

- تحديث مؤسسات الدولة وإجراءات عملها.
- السعي لتطبيق قانون النظام المالي الذي جرى إصداره خلال حكومة البكري (كان البكوش أحد العناصر المهمة في إعداد هذا القانون)، بهدف استحداث رقابة صارمة على الإنفاق الحكومي، والشروع بإعداد اللائحة التنفيذية لذلك القانون.^{٤١}
- إدخال تعديلات جوهرية على برنامج تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الإعدادية والثانوية، تمهيداً لأن تصبح اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس الرئيسية في المستوى الثانوي وما فوق.^{٤٢}
- استحداث قانون متكامل وموحد لضرائب الدخل على الأفراد والشركات (القانون

٣٩ للمزيد حول هذه النقطة، انظر مبحثي "وزير إعلام جديد .. وسياسة إعلامية مختلفة" و"في مجال القوات المسلحة"، ومبحثي "الموقف من القوى المعارضة والجديدة" و"محاكمة القوميين العرب" من هذا الفصل.

٤٠ ورد بأحد التقارير الأخرى أن حكومة البكوش أصدرت خلال الفترة ما بين ١/١/١٩٦٨ و ٣١/٧/١٩٦٨ وحدها (٣٦) قانوناً، وهو ما يساوي تقريباً إنجاز ثلاث سنوات من القوانين والتشريعات خلال الحكومات السابقة.

٤١ استعانت الحكومة في إعداد هذه اللائحة بالخبر المالي والاقتصادي البريطاني المستر سيسل بيت هاردايكر الذي استأنفت حكومة المنتصر الثانية الاستعانة بخدماته بموجب تعاقده سنوي جرى تحديده خلال حكومات مازق والبكوش وونيس القذافي.

٤٢ انظر مبحث "توجهات تحديثية ليبرالية" ومبحث "تدريس اللغة الإنجليزية" من هذا الفصل.

رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨)، وقد استحدث هذا القانون نظام "الضرائب التصاعدية". وصرح البكوش أن الهدف الأساسي من وراء إصدار هذا القانون ليس هو زيادة إيرادات الدولة من الضرائب أو محاربة التضخم، إنما يهدف هذا القانون إلى خلق الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع لدى الفئات الثرية والميسورة الحال.^{٤٣}

- طرح فكرة "الشخصية اللبية"، ودعوة المثقفين إلى إثراء الحوار حولها، والشروع في وضع البرامج وتشكيل اللجان للاهتمام بها.^{٤٤}
- الاهتمام بالنوادي الرياضية والشباب.
- الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية، وإنشاء "جمعية البر".

أما في مجال الإصلاح الإداري، فقد قامت حكومة البكوش بالعديد من الخطوات، كان أبرزها:

- إعادة النظر في نظام التقاعد (بمساعدة عدد من الخبراء البريطانيين المتخصصين) بهدف تخليص الجهاز الحكومي من كافة العناصر الزائدة عن حاجته بإحالتها على المعاش.
- الاستعانة ببلجنة الخدمة المدنية وبعثة المساعدة الفنية التابعة للأمم المتحدة في إعداد برنامج طويل الأمد يهدف إلى تحديد احتياجات كل وزارة من الكادر الوظيفي، ويكون من ثم بمقدور الحكومة أن تقرر على أسس علمية العناصر الوظيفية التي تحتاجها، وتلك التي ينبغي إما نقلها إلى وظائف أخرى أو إحالتها للتقاعد.^{٤٥}
- إدخال تعديلات واسعة على هيكل وزارة الخارجية وعناصرها بما يتناسب مع مسؤولياتها الجديدة.
- استحداث نظام علاوة السكن التي تدفع إلى جميع موظفي الحكومة على أساس درجاتهم الوظيفية، كبديل للنظام الذي كان معمولاً به في السابق والذي تلتزم الحكومة بموجبه باستئجار مساكن لفئات محدودة من هؤلاء الموظفين.^{٤٦}
- تعزيز وتوسيع صلاحيات المحافظين في وحدات الحكم المحلي (المحافظات)،

٤٣ أغضب هذا القانون كبار الملاك والتجار وبعض المسؤولين القدامى، واتهم البكوش بالشيوعية بسببه. انظر بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

٤٤ انظر مبحث "الشخصية اللبية" من هذا الفصل.

٤٥ أشار علي أحمد عتيقة، الذي كان يشغل منصب وزير التخطيط والتنمية، إلى هذه المحاولة في كتابه "أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩" بعبارة جاء فيها: "لقد كانت إحدى المحاولات الجادة في هذا السبيل سنة ١٩٦٨ حيث تقرر إعادة توزيع عمال الحكومة بشكل يخدم الإنتاج ويحافظ على العدالة الاجتماعية، ولكن لم تثمر هذه المحاولة بسبب تغير الحكومة بعد أشهر قليلة من اتخاذ ذلك القرار الهام". مصدر سابق، ص ١٢٣.

٤٦ أورد بشير السني المنتصر أن وزير المالية سالم لطفي القاضي استقال من منصبه احتجاجاً على القرار، بحجة أن غالبية الموظفين لهم بيوتهم الخاصة ولم يطالبوا بهذه العلاوة. مصدر سابق، ص ٢٧٢.

واستحداث بلديات جديدة وفقاً للتغيرات الديموغرافية المستمرة، وهدف جعل المواطنين على اتصال مباشر مع برامج الحكومة وسياساتها.

وفضلاً عن "الخطوات الإصلاحية" التي قامت بها حكومة البكوش في المجالات الإدارية والمالية، فقد أكدت التقارير السرية الأمريكية والبريطانية ما أشار إليه عبد الحميد البكوش في مقالته بأنه كان يعتزم إدخال إصلاحات على النظام السياسي في البلاد.

فقد قال السفير الأمريكي نيو سوم في تقرير قصير،^{٤٧} بعث به يوم ٢٨ / ٢ / ١٩٦٨ عن لقاء جرى بينه وبين رئيس الوزراء البكوش بالبيضاء يوم ٢٣ / ٢ / ١٩٦٨:

"لقد تكلم معي البكوش صراحة عن مشاكل التنظيم السياسي في ليبيا، مع إشارة خاصة إلى الانتخابات البرلمانية المزمعة في ربيع عام ١٩٦٩".

"قال لي البكوش إنه يتعين على رئيس الوزراء في ليبيا أن يركض على طول البلاد وعرضها من أجل ضمان تأثير شخصي واسع له، وبسبب غياب التنظيم السياسي، فإن على كل رئيس وزراء جديد أن يبدأ عملية الركض فور استلامه لوظيفته. إن المشكلة ضخمة، مما يدعوني في بعض الأحيان إلى التفكير بمغادرة مكنتي وترك كل شيء ورائي، إذ إن معظم الناس مشغولون بقضايا صغيرة. إنني باق هنا فقط لأنني أشعر بأنه يتوجب علي فعل ما بوسعي من أجل خير بلدي".

"وأضاف البكوش: مثالياً، ينبغي أن يكون في البلاد صورة من صور التنظيم السياسي لتحقيق هدفين، أولهما إقامة قنوات اتصال أفضل بالناس، وثانيهما إقامة إطار أفضل لعمل الحكومة. إن ليبيا ينبغي أن تستمر كمملكة دستورية، غير أن هذه الملكية ينبغي أن تدعم بتنظيم أفضل".
"وأضاف البكوش: إنه من المهم أيضاً المحافظة على الإطار الديمقراطي كحد أدنى.^{٤٨} وإن الملك لا يعير للأسف اهتماماً لهذا الأمر، كما أنه يبدو محافظاً متى تعلق الأمر بمثل هذه المستحدثات. وقد ناقش البكوش هذه المشكلة معه مؤخراً دون أن يتوصل إلى نتيجة".

ويستطرد السفير نيو سوم في تقريره:

"وقال البكوش: إن المشكلة سوف تظهر بشكل حاد في العام القادم عندما يحين موعد الانتخابات البرلمانية. وفي ظل غياب تنظيم سياسي ما، فإن الحكومة سوف تجد نفسها أمام خيارين أحلاهما مرّ، فهي إما أن تتدخل بشكل مباشر في اختيار المرشحين، وإما أن تترك المجال مفتوحاً أمام العناصر الفاسدة والمتطرفة".

"وقد شرح البكوش ما يعنيه بعبارة الأخيرة بقوله: إنه في غياب مصادقة Endorsement من الحكومة على المرشحين، فإن المرشحين الذين سوف يفوزون إما أن يكونوا من النوع القادر

٤٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-275) وموجود بالملف المركزي POL. 2 - Libya.

٤٨ At least the skeleton of democracy.

على شراء أصوات الناخبين، أو النوع القادر على استمالة عواطفهم، ولا يمكن التعامل مع برلمان من نوع كهذا، لا يحمل أي التزام نحو الحكومة، وهم يريدون كل يوم حكومة جديدة".

وأضاف السفير في خاتمة تقريره عن لقائه برئيس الوزراء البكوش:

"أحد الاحتمالات التي يفكر فيها البكوش بما يختص بهذا الشأن، هو تشكيل "لجنة عليا" تمثل كافة العناصر الوطنية المسؤولة، وتتولى مهمة اختيار المرشحين لمجلس النواب. وللأسف، فإن الملك لم يوافق بعد على هذه الفكرة، وحتى لو وافق عليها، فإن الديباني،^{٤٩} الذي يحتمل أن يختاره الملك لترؤس مثل هذه اللجنة، لن يكون بمقدوره أن يضفي على هذه اللجنة "الإجماع الوطني" الذي يتصوره لها. ثم أضاف البكوش بحزن: يبدو أنه يتحتم علينا، عندما يحين موعد الانتخابات الجديدة، أن نلجأ إلى الأساليب الحكومية المعتادة للتدخل فيها بأقصى درجة ممكنة من التعقل والتكتم."

ويظهر أن هذه الأفكار، المتعلقة بإصلاح النظام السياسي في ليبيا وإدخال تعديلات تنظيمية عليه، ظلت تشغل رئيس الوزراء البكوش حتى الأشهر الأخيرة من عمر حكومته. فقد التقى في أواخر شهر أغسطس ١٩٦٨ بالمستر ويكفيلد، القائم بأعمال السفارة البريطانية، وكان هذا الموضوع من بين المواضيع التي تطرق إليها في حديثه معه.

يقول المستر ويكفيلد، في تقريره السري المؤرخ في ٢٩ / ٨ / ١٩٦٨، بشأن ما دار في ذلك اللقاء الذي استمر نحو نصف ساعة:^{٥٠}

"... ثم قال البكوش بضجر إنه ظل مشغولاً بمعركة مستمرة، فعملية التنسيق بين مختلف سياسات الحكومة تعتمد على رئيس الوزراء، وهي مهمة ثقيلة بالنسبة لشخص واحد. ثم تحول بعد ذلك للحديث حول حاجة رئيس الوزراء إلى "حزب" يتولى تمهيد الأرضية لسياساته ثم يتولى بعد ذلك مساعدته في تنفيذها ومتابعتها."

ثم يقول ويكفيلد إنه طلب من رئيس الوزراء البكوش تقديم المزيد من التوضيحات حول طبيعة هذا الحزب، ويستطرد:

"وكما توقعت، فقد كان البكوش ضد فكرة أن تتأسس على الفور حكومة تتشكل من الأغلبية البرلمانية، لأنه يعتقد أن مثل هذه الحكومة سوف تؤدي، في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، إلى شلل أعمال الحكومة، وإلى الرشوة وبقيّة الشرور الأخرى. إنه من غير المتوقع أن يصدر الملك فجأة مرسوماً يأمر فيه بإقامة أحزاب سياسية، وأن ينجم عن ذلك قيام ديمقراطية صحيحة. ومن جهة أخرى، سيكون غير مجد إقامة حزب حكومي من القمة إلى القاعدة، كما حدث في مصر وفي بعض البلدان الأخرى. إن ما عمله بورقيبة هو أفضل."

٤٩ الإشارة هنا إلى الشيخ عبد الحميد عطية الديباني رئيس جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية.
٥٠ التقرير بالملف FCO39/124.

وأضاف البكوش، معبراً عن وجهة نظره، أن الحزب ينبغي أن ينمو بشكل طبيعي، كما ينبغي أن تكون له جذور حقيقية بين المواطنين، ولهذا السبب فإنه كان حريصاً على الزج بالشباب للاهتمام بشؤون بلادهم حتى يمكنهم أن يترعرعوا وهم يحملون آراء ناضجة حول الشؤون العامة، وأنه توجد في أوساط نوادي الشباب والرياضة ومؤسسات الخدمة الاجتماعية فرصة عملية لنمو رأي عام واع.

ولم ينس السفير نيوسوم، في التقرير الذي أعده في ٢٩/١١/١٩٦٨^{٥١} في أعقاب سقوط حكومة البكوش، أن يضمّن إشارة إلى هذا الموضوع جاء فيها:

"قام البكوش ورفاقه في الوزارة، من ذوي الرؤية العصرية، باتخاذ الخطوات التمهيدية نحو تطور سياسي مبرمج للبلاد. فقد شرع أعضاء الوزارة صراحة، للمرة الأولى في تاريخ ليبيا تقريباً، بمناقشة أي نوع من الحكومة يريدون لليبيا مستقبلاً، بعد نحو عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، وكيف يمكن لهذا الهدف على وجه الخصوص أن يتحقق؟ غير أن الحكومة قد وجدت، في مواجهة التقاليد المحافظة في ليبيا، ومعارضة الملك لأي نشاط سياسي منظم، أن فرصها للمناورة حول هذا الموضوع محدودة جداً."

الموقف من الملكية

يفهم من مقالة عبد الحميد البكوش، التي نشرها بمجلة "الوسط" اللندنية عام ١٩٩٥^{٥٢}، أن مشروع الإصلاح السياسي الذي طرحه على الملك إدريس تضمن فكرة إلغاء الملكية واستبدالها بنظام جمهوري في ليبيا.

وليس مستبعداً أن يكون عبد الحميد البكوش جمهوري النزعة، فذاك هو الأكثر انسجاماً مع شخصيته وأفكاره، غير أن مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية وما نقل عنه فيها من آراء بهذا الخصوص، تؤكد على إيمانه وتمسكه بالملكية والنظام الملكي حتى بعد تركه لرئاسة الوزارة، وهو ما لا يعني بالضرورة أنه لم تكن له عليه بعض المآخذ.

ففي أعقاب استقالة البكوش يوم ٤/٩/١٩٦٨ التقى بالسفير الأمريكي نيوسوم يوم ١/١٠/١٩٦٨، وقد قام الأخير بإرسال تقرير^{٥٣} عما دار في ذلك اللقاء تحت عنوان "البكوش يتحدث عن أيامه الأخيرة كرئيس للوزراء"، كان مما جاء فيه بهذا الخصوص:

"قال البكوش إنه يغادر منصب رئيس الوزراء وهو أكثر إيماناً بضرورة بقاء الملكية من أجل المحافظة على استقرار ليبيا ووحدةها، وبأن الليبيين لا يستطيعون العمل سويًا.. وأن ولي العهد، إن لم يرق للمستوى الذي تتطلبه هذه المناسبة، ولم يشرع في إظهار رغبته واستعداده

٥١ التقرير رقم (A-563). الملف المركزي POL. 15 - Libya.

٥٢ مصدر سابق.

٥٣ التقرير (٧ صفحات) مؤرخ في ١١/١٠/١٩٦٨ ويحمل الرقم الإشاري (A-593). الملف المركزي POL. 15 - Libya.

(للحكم) في القريب، فالواجب البحث عن بديل له. وعلى العموم فإن البدائل هنا هزيلة.. ولا يوجد في الحقيقة بدائل لولي العهد."

وتفيد "مذكرة محادثة"^{٥٤} جرت بين عبد الحميد البكوش (بعد تركه لمنصب رئيس الوزراء) وبين السفير الأمريكي نيو سوم يوم ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٨، أن الأول التقى بعد استقالته بالملك إدريس يوم ١٩ / ١٠ / ١٩٦٨ لمدة ثلاث ساعات تقريباً، وكان هدف البكوش الرئيس خلال هذا اللقاء أن يقنع الملك بضرورة القيام ببعض التعديلات الدستورية التي تؤدي إلى سماح الملك بأن يفوض ولي العهد في أداء بعض الصلاحيات مع وجود الملك في البلاد (لا أثناء غيابه كما جرت العادة).^{٥٥}



٥٤ المذكرة مؤرخة في ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٨ وموجودة بالملف المركزي POL. 15-1 Libya.

٥٥ ليس الهدف من هذا البحث التشكيك بمصداقية البكوش، فنحن نميل إلى تصديق أنه قام فعلاً - كما ورد في مقالته - بالاقتراح على الملك إدريس بتغيير النظام الملكي واستبداله بآخر جمهوري، ولم يعرف عن الملك أصلاً أنه كان يضيّق بهذه الفكرة. ولكن الذي يعنينا هنا هو أن البكوش لو كان مقتنعا يومذاك بهذه الفكرة لما حاول إخفاءها عن السفير الأمريكي وحرص على إعطائه انطباعاً مناقضاً؟ هل يرجع السبب لرغبة البكوش بأن يطرد من رأس السفير الأمريكي ما يحتمل أنه بلغه عن تورطه مع آخرين (العقيد عبد العزيز الشلحي...) بالإعداد لانقلاب يؤدي إلى إقامة نظام جمهوري في ليبيا؟! هذا مجرد تكهن.

"الشخصية الليبية"^{٥٦}

ينسب بعضهم فكرة "الشخصية الليبية" إلى عبد القادر البدري كتعبير عفوي ورد على لسانه أثناء أحد اجتماعات مجلس الوزراء، عندما كان رئيساً له في الفترة التي أعقبت أحداث يونيو ١٩٦٧ وكادت أن تطيح بالنظام، لما سيطر خلالها على المواطنين من شعور بالانحياز الكامل للقضايا القومية وإهدار كلي للمصلحة والاعتبارات الليبية، فجاء تعبيره عن "الشخصية الليبية" كمحاولة لتنبية أذهان سامعيه إلى ضرورة الاهتمام بمصلحة ليبيا إلى جانب المصلحة القومية، أو للاهتمام بمصلحة ليبيا أولاً، أو للنظر إلى المصلحة القومية من خلال المصلحة الوطنية، إلى غير ذلك من المضامين في طيات ذلك التعبير.

غير أن مطالعة في الوثائق السرية للسفارة الأمريكية خلال عام ١٩٦٦ تضع بين يدي القارئ تقريراً أرسله السفير الأمريكي نيوسوم بتاريخ ٣/٨/١٩٦٦ بعنوان "الصراع بين الأجيال في ليبيا - بذور النزاع"^{٥٧}، وتحدث في الجزء الأول منه عن مظاهر وأسباب الصراع بين الأجيال في ليبيا، وقد أرجعها إلى ثلاثة أسباب، كان من بينها ما أطلق عليه "نمو الإحساس بالشخصية والوطنية الليبية".

"هناك سبب آخر للتضارب بين الأجيال يتمثل في تصاعد "القومية الليبية" أو ما يمكن وصفه، بطريقة أفضل، بتطور شخصية ليبية غير مترابطة."

ففي اعتقادنا أن هذه هي المرة الأولى التي جرى فيها استخدام هذا التعبير "الشخصية الليبية" في التقارير الأمريكية كمرادف "للقومية الليبية"، كما أن هذه هي المرة الأولى أيضاً التي يشار فيها بهذه التقارير إلى هذا المصطلح الأخير بنوع من الإيجابية، إذ درجت العادة على الإشارة إليها بعبارات ناقدة لاذعة مثل "الوطنية الليبية المتطرفة" أو "الوطنية الضيقة الأفق" أو "كراهية الأجنبي" أو "النفور من الأجنبي".

وأيّاً كانت بدايات هذا المصطلح "الشخصية الليبية" وجذوره، فمن المؤكد أنه لم يعجز طرحة وتداوله بشكل واضح وصريح ومتكرر إلا خلال حقبة حكومة عبد الحميد البكوش.

٥٦ انظر ما ورد حول هذا الموضوع في "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٥٥، ومذكرات بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ١٧٣، ١٧٤.

٥٧ انظر ما ورد حول هذا التقرير في فصل "حكومة حسين مازق"، والتقرير يحمل الرقم الإشاري (A-60) بالملف المركزي رقم POL. 2-Libya.

وتفيد الوقائع الخاصة بهذه الفترة أن حكومة البكوش شكلت في ربيع عام ١٩٦٨ لجنة برئاسة وزير التعليم والتربية مصطفى بعيو، وكان من بين أعضائها وزير الإعلام والثقافة أحمد الصالحين الهوني، أطلق عليها اسم "لجنة التوعية الوطنية" National Awakening Committee^{٥٨} وتحدّدت مهمتها في إشعال شرارة الحماس الوطني، وجعل الليبيين على وعي بشخصيتهم الوطنية. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة لم تجتمع سوى مرة واحدة، فإن وزير الإعلام والثقافة - في نطاق اختصاص وزارته - سارع في تشكيل لجنة برئاسة مساعد وكيل الوزارة مصطفى بن شعبان خدمة للغاية نفسها. وقد نظمت اللجنة الأخيرة بمدينة "مصراته" يوم ١٤ / ٧ / ١٩٦٨ ملتقى حوار شعبي، على غرار ما كان يجري قديماً في المدن الإغريقية، شارك فيه، إلى جانب الهوني وزير الإعلام والثقافة، كل من وزير الدولة لشؤون الرئاسة بشير السني المنتصر، ومحافظ مصراته جمعة إبراهيم، وعدد غفير من أهالي المدينة.

ومن جهة أخرى، فقد شجعت الحكومة عدداً من المثقفين الليبيين الذين عرفوا بمعارضتهم لها (من أمثال علي مصطفى المصراطي، وإبراهيم بشير الغويل، وعلي عبد الله وريث) على إلقاء محاضرات عامة لإثراء الحوار العام حول موضوع "الشخصية الليبية" في مقرات جمعية الفكر وبعض النوادي الرياضية بطرابلس^{٥٩}. وقد عبّر الحاضرون في معظم الحالات عن وجهات نظر مخالفة لوجهة نظر رئيس الوزراء البكوش.

وقد وردت عدّة إشارات إلى موضوع "الشخصية الليبية" في التقارير السرية الصادرة عن السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا خلال هذه الفترة. من ذلك ما جاء بالتقرير السري الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨ / ٧ / ١٩٦٨: ٦٠

"لأول مرة، منذ استقلال ليبيا، تسعى إحدى حكوماتها بوعي لوضع فكرة متكاملة للأمم الليبية التي ينبغي على الليبيين أن يحملوا الولاء لها.

"إن جيلاً كاملاً من الليبيين قد ترعرع منذ الاستقلال دون أن يحمل هذا التصور، وهذا يفسر بدوره انتشار الأفكار المتعلقة بـ"الأمة العربية" و"القومية العربية" بين الشباب الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين عاماً."

"لقد سعت حكومة البكوش بطريقة منظمة، ودون محاولة منها لهدم انتماء ليبيا القومي، لأن تقنع الليبيين أن "ليبيا" هي ذات كيان متميّز ومستقل، وأن ليبيا لها مصالحها الوطنية الخاصة

٥٨ التقرير السري للسفارة الأمريكية رقم (A-441) المؤرخ في ٢٢ / ٧ / ١٩٦٨. الملف INF. 1-Libya.

٥٩ أشار تقرير للسفارة الأمريكية، يحمل الرقم (A-377) ومؤرخ في ٣ / ٦ / ١٩٦٨ (الملف CUL 12- Libya) إلى أن علي وريث ألقى ثلاث محاضرات حول الموضوع، كانت إحداها بمقر نادي بالخير الرياضي بطرابلس يوم ٢٦ / ٥ / ١٩٦٨ وحضرها نحو (١٠٠) شخص معظمهم من الشباب. كما أشار تقرير آخر (رقم A-415 مؤرخ في ٨ / ٧ / ١٩٦٨) إلى أن وريث نشر في عدد صحيفة "الرائد" (خاصة) الصادر يوم ٢٩ / ٦ / ١٩٦٨ مقالاً حول الشخصية الليبية والسياسة العربية.

٦٠ رقم (A-414).

التي تفصلها عن بقية أصدقائها وجيرانها، وأن هناك "شخصية ليبية" حقيقية ومتميزة، وأن ليبيا ككيان وطني جديرة بولاء مواطنيها نحوها وبتقديم أحسن الجهود لها."

ويمضي التقرير ذاته:

"وفيما حاول البكوش، عن وعي منه، وتحقيقاً لأهداف سياسية عاجلة، أن يصرف أنظار الليبيين عن "قضايا المشرق العربي العقيمة"، وأن يجعلهم يركزون اهتماماتهم على القضايا الحيوية المتعلقة بتطوير بلادهم، يبدو أنه على معرفة بضرورة ترسيخ الإحساس بفكرة "الأمة الليبية" بين الليبيين قبل توقع تحقيق أي تقدم سياسي على الصعيد الداخلي."

"وإدراكاً من البكوش للرفض الذي تلقاه فكرته القائلة (لكي تكون عربياً جيداً ينبغي أولاً أن تكون ليبيا جيداً) في أوساط النشطاء من القوميين العرب، وبسبب إدراكه أن تحولاً جوهرياً في الولاء السياسي من هذا النوع لا بد أن يكون بطيئاً جداً، فقد قام البكوش ببذل مجهود كبير بنفسه، وعن طريق وزارة الإعلام والثقافة، ليوضح بجلالة أن ليبيا على إدراك تام بمسؤوليتها كدولة عربية، وأنها مضطلة بكامل نصيبها من الأعباء السياسية والمالية، وأنها تلعب دوراً مهماً على الصعيدين العربي والعالمي."

ثم يورد التقرير ذاته في موضع آخر منه:

"إن جهود البكوش لبناء "وعي وطني"، من خلال التأكيد على وجود "شخصية ليبية" مستقلة على الصعيد الداخلي، والدفع على الصعيد العالمي بليبيا إلى ما يتجاوز حدودها، أدت إلى وجود عدم ارتياح نحوها في أوساط الشباب وأوساط النظام على السواء. إن الإصرار على أن ليبيا، رغم أنها بلد عربي، تظل "أمة" متميزة ومستقلة، أزعج غلاة القوميين العرب. إن الجهود التي بذلها البكوش من أجل احتضان فكرة "القومية الليبية"، كتفريع عن فكرة القومية العربية السائدة في المنطقة، قوبلت، دون شك، بعداء من قبل مصر. غير أن الاضطرابات الداخلية التي تشهدها مصر من جهة، والدعم المالي الذي تتلقاه من ليبيا، هما اللذان دفعاهما إلى عدم الإفصاح عن عدائها لفكرة القومية والشخصية الليبية."

وفي تقرير آخر أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٦٨ وقيمت فيه دور حكومة البكوش التي كانت قد استقالت في ٤ / ٩ / ١٩٦٨، خصصت فقرة لموضوع "الشخصية الليبية" جاء فيها:^{٦٢}

"إن الأثر الذي تركته حكومة البكوش في مجال الأفكار ربما كان كبيراً وعظيماً بالدرجة نفسها التي خلقتها إنجازاتها الملموسة في مجالات التشريع وإعادة تنظيم الحكومة.. وخلال عشرة أشهر، نجح البكوش وحكومته في خلق فلسفة جديدة حول دور ومسؤوليات الأمة

٦١ هذه ترجمة لمصطلح Nation ولعل الأقرب في هذا السياق ترجمة هذا المصطلح بـ (شعب).

٦٢ التقرير رقم A-563.

والحكومة والمواطنين. لقد شرعت حكومة البكوش، بوعي منها، في خلق فكرة "الأمة الليبية" التي يجد الليبيون فيها مصدراً لاعتزازهم وافتخارهم، كما يدينون بالولاء لها. لقد عمل البكوش جاهداً لإقناع مواطنيه بأن ليبيا، على الرغم من أنها بلد عربي، فإنها تمتلك شخصية متميزة وحقيقية خاصة بها."

أما السفارة البريطانية، فقد أشارت، في التقرير الذي أعدته بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٨ بعنوان "سقوط عبد الحميد البكوش"،^{٦٣} إلى موضوع "الشخصية الليبية" باقتضاب، في سياق استعراضها للمعارضة التي واجهتها جهود البكوش الإصلاحية من قبل من أطلق عليهم التقرير "الحرس القديم":

"إن الصعوبات الأساسية التي تواجه أي رئيس وزراء إصلاحي في ليبيا، تأتي أولاً من ندرة العناصر المتعلمة في البلاد، وتأتي ثانياً من "الحرس القديم" الذي يتمثل في طبقة من كبار السن المتخندقين الذين ينظرون إلى الحكومة، بمزاياها ومنحها، على أنها حق خالص لهم. لقد كان متوقفاً من هذه الفئة الأخيرة أن تتصدى لمعارضة البكوش منذ البداية. لقد كان البكوش صغير السن جداً (بالنسبة لهم)، كما أن حماسه الشديد للإصلاح، وبخاصة فيما يتعلق بالرقابة على الإنفاق الحكومي، قد شكل تهديداً كبيراً لمصالحهم."

"وإن أهداف البكوش، المتمثلة في إبراز "الشخصية الليبية" واحترام المصالح الليبية بمنأى عن توجيهات القاهرة، ربما حظيت بتعاطف هذه الفئة، غير أنهم وجدوا صعوبة في فهم آرائه وأقواله حول هذا الموضوع، كما أنهم لم يقبلوا بالوسائل التي اعتمدها لتحقيق ذلك."

ومما لا شك فيه أن فكرة "الشخصية الليبية" تنطوي على كثير من المضامين والمفاهيم الوجهية والهامة، والتي كانت ليبيا بأمر الحاجة إلى تبنيها وإلى ترسيخها منذ سنوات استقلالها المبكرة، ليس فقط في مواجهة "الغير" و"الآخر"، ولكن أيضاً من أجل تأكيد وتجذير الأفكار الأساسية حول "هوية الشعب الليبي الواحد" و"الدولة الليبية الواحدة" و"الوحدة الوطنية" و"الأمني الوطنية المشتركة" و"الولاء والانتماء الوطني" التي لم يعرفها الشعب الليبي بأقاليمه الثلاثة قبل الاستقلال، إذ سادت بين أبنائه في هذه الأقاليم، لقرون وعقود عديدة، الانتماءات والارتباطات العائلية والقبلية والجهوية الضيقة، وصاغت رؤاهم، وتحكمت في مشاعرهم. ونحسب أنه من بين الأسباب والعوامل التي أدت إلى إهمال وإغفال هذه المسألة خلال السنوات السابقة كلها:

١- حال الفقر والحاجة التي كانت عليه ليبيا إلى حين اكتشاف البترول فيها عام ١٩٥٩، وهي الحال التي ظلت تهدد الكيان السياسي الليبي كله بالزوال.

٢- سيطرة وغلبة الدعوة القومية عبر وسائل الإعلام العربية المسموعة والمقروءة،

وعبر المدرسين العرب، بمختلف توجهاتهم القومية والإسلامية، الذين انتشروا في مدارس مختلف المدن الليبية بمستوياتها كافة، فضلاً عن حالة الانبهار بزعامة عبد الناصر.

٣- موقف مختلف القوى والنخب المثقفة والمسيّسة من هذه القضية، والذي تراوح ما بين الترفع عنها، والاستخفاف بها، والتنظير لتسفيهاها، والربط بين الاهتمام بها وخدمة النظام السياسي القائم الذي كانوا يناصبونه جميعاً العداء بدرجات متفاوتة.

٤- ترسخ الانتماءات والولاءات القبلية والعائلية والجهوية في المجتمع الليبي ووجل النظام السياسي وحساسيته من هذه التوجهات.

٥- عدم وجود شخصية سياسية، من بين رؤساء الوزراء المبكرين، امتلكت الرؤية الناضجة، والمقدرة الفكرية والثقافية التي تمكنها من طرح هذا الموضوع وتبنيه والدعوة له.

غير أنه، على الرغم من بعض المضامين الصحيحة والضرورية التي انطوت عليها فكرة "الشخصية الليبية"، فإن السياق الزمني والظرف التاريخي اللذين جاء فيهما طرح هذه الفكرة (في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧)، وما عرف عن عبد الحميد البكوش (من خلال خطبه وأقواله، وبعض سياساته وممارساته، وبواسطة زملائه خلال سنوات الدراسة) من توجهات "مغالية في التحرر والليبرالية"، وانبراء وزير الإعلام والثقافة أحمد الصالحين الهوني بتبني الفكرة والترويج لها بأسلوب رخيص ومبالغ فيه وممجوج ليبيّاً، ذلك كله أدى إلى قيام نفور بين أعداد كبيرة من الليبيين وبين هذه الفكرة، كما جعل كثيرين منهم، وفي مقدمتهم الشباب، يتوجسون خيفة منها، وينظرون إليها بريبة، ولا يتجاوبون معها بحماس.

ملاحظة أخيرة يجدر تسجيلها حول موضوع "الشخصية الليبية"، وهي تتعلق بموقف السفارتين البريطانية والأمريكية منه. فكما سبق والمحنا، فإن تقارير هاتين السفارتين ظلت على امتداد عدة سنوات، منذ استقلال البلاد، تضيق بما كانت تطلق عليه "روح التليب" و"ليبيا الليسين" و"كراهية الأجنبي" و"الوطنية الليبية الضيقة الأفق" و"الوطنية الليبية المتطرفة" و"الاعتداد الوطني" و"الشعور بالسيادة الوطنية"، وظلت توجه على الدوام إليها انتقادات لاذعة حانقة. غير أن هذه التقارير - كما مر بنا في المقتطفات الآتية - تحولت إلى الترحيب بفكرة "الشخصية الليبية" و"القومية الليبية" وتيار "ليبيا أولاً" وإلى إطرائها.. وهذا الاختلاف في موقف السفارتين من الحالتين أمر له دلالة بلا ريب، وهو يكمن، باعتقادنا، في أنهما قد نظرنا إلى هذه الشعارات على أنها موجهة بشكل أساس ضدهم وضد الأجنبي

غير الليبي، ومن ثم فقد عارضوها وضاقوا بها (رغم أنها شملت أحياناً بعض العرب)، أما فكرة "الشخصية الليبية" فقد رحبوا بها ترحيباً كاملاً دون تحفظ، لأنها بنظرهم كانت موجهة بصفة أساسية ضد "العرب" و"العروبة" و"الأمة العربية" و"القومية العربية" وهو ما يصب في خانة مصلحة الأجنبي ومصالح الدول الأجنبية.



تدريس اللغة الانجليزية

تشير الوقائع المتعلقة بحقبة البكوش أن السفارة الأمريكية في ليبيا تلقت، خلال النصف الأول من شهر يناير ١٩٦٨، طلباً رسمياً من وزارة التربية والتعليم لتزويدها بثلاثمائة عنصر من عناصر "كتائب السلام" الأمريكية بغرض مساعدتها في تنفيذ برنامج تدريس اللغة الإنجليزية الذي تزمع إدخاله في نظامها التعليمي، كما طلبت الوزارة من هذه السفارة أن تزودها بردها حول هذا الموضوع قبل منتصف شهر فبراير ١٩٦٨.^{٦٤}

وفي ١٩/٢/١٩٦٨ أصدر مصطفى بعيو، وزير التعليم والتربية، قراراً بتشكيل لجنة فنية أناط بها مهمة مراجعة النظام التعليمي في ليبيا، وتقديم التوصيات لمعالجة الثغرات والمثالب التي تعرقل انطلاقة.

ولم تمض بضعة أشهر على تشكيل هذه اللجنة حتى أصدر مجلس الوزراء قراراً يقضي بإدخال تعديلات جوهرية على برنامج تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الإعدادية والثانوية، تمهيداً لأن تصبح اللغة الإنجليزية لغة تدريس المواد العلمية في المدارس الثانوية فما فوق.

وبقدر ما لقي هذا القرار ترحيباً من بعض الأوساط التعليمية، باعتبار أن الاهتمام بطرق تدريس اللغات الأجنبية، وبخاصة الإنجليزية، يشكل أحد المفاتيح الهامة لأية نهضة تعليمية، فإن المبالغة في هذا الاهتمام، والأسلوب الذي استخدم في اتخاذ القرارات المتعلقة به، أثار مخاوف الكثيرين من النخب المثقفة ذات التوجهات القومية والإسلامية، ومن غالبية العناصر المماثلة في المجتمع الليبي، والتي رأت في هذه الخطوة خطراً كبيراً على مستقبل اللغة العربية، وبالتالي على الثقافة العربية والإسلامية في ليبيا.

ويمثل ما ورد على لسان علي عبد الله وريث حول هذا الموضوع، خلال المقابلة التي جرت بينه وبين موظفين من موظفي السفارة الأمريكية في طرابلس يوم ٢٨/٨/١٩٦٨،^{٦٥} عينة لما كان يدور على لسان تلك النخب حول هذا الموضوع.

ورد في التقرير، الذي أعده موظفا السفارة الأمريكية عن مقابلهما مع علي وريث بشأن هذه الخطوة التي أقدمت عليها حكومة البكوش:

٦٤ انظر التقرير المشترك للسفارة الأمريكية الخاص بالفترة من ٥ إلى ١٨ يناير ١٩٦٨ المؤرخ في ١٩/١/١٩٦٨ والذي يحمل الرقم الإشاري (A-220).

٦٥ انظر التقرير السري للسفارة الأمريكية ذي الرقم (A-497) المؤرخ في ٦/٩/١٩٦٨. الملف POL. 15-1 Libya.

"لقد تطوّع وريث بالحديث حول موضوع اعتبره موضع اهتمام واختلاف بالغ في الأوساط الليبية، يتمثل في القرار الذي اتخذته الحكومة بتدريس المواد العلمية في المدارس الثانوية باللغة الإنجليزية وحدها. وقد عبّر وريث عن معارضته القوية لهذا القرار لسببين: أولهما، الأسلوب الذي تمّ به اتخاذ هذا القرار، وثانيهما، النتائج التي سوف تترتب في المدى البعيد على هذا القرار بالنسبة لدور اللغة العربية في الثقافة الليبية."

"وقد توقع وريث أن تثير هذه الخطوة انتقادات واسعة لحكومة البكوش، أكثر من أية خطوة أخرى اتخذتها في الماضي، مثل صفقة الصواريخ مع بريطانيا، أو تأجيل الخطة الخمسية الثانية لأجل غير محدود."

وأضاف التقرير:

"لقد أشار وريث إلى أنه تحدّث مع البكوش مباشرة حول هذه الخطوة، وكيف أنها أثارت معارضة شاملة لها من كل الأشخاص الذين تحدّث معهم حولها. وذكر وريث أن البكوش رد ضاحكاً، وأسقط الحديث حول الموضوع بملاحظة جاء فيها أن الحكومة أقدمت على اتخاذ الخطوة لاعتقادها بأنها ضرورية، ومن حق وريث، إذا رغب، أن يكون له رأي مخالف حولها."

ثم أضاف التقرير:

"لقد تحدّث وريث باستفاضة عن الأسلوب الديكتاتوري الذي تمّ به فرض هذا القرار. وقد ادّعى وريث أنه حتى المسؤولون على مستوى الوكلاء وكبار الموظفين في وزارة التعليم لم يعلموا بقرار الحكومة هذا إلا بعد إعلانه. وقد نسب وريث هذا القرار إلى رئيس الوزراء البكوش ووزير التخطيط علي عتيقة، ولم يكن على يقين مما إذا كان وزير التعليم هو أيضاً وراء هذا القرار. أما بقية الوزراء، فلم يجز أخذ رأيهم حوله، فضلاً عن أنهم يعارضونه."

ويواصل التقرير:

"تمّ وصف وريث للخطوة التي اتخذها البكوش بأنها اعتباطية وديكتاتورية، وبأنها، رغم ما قد يكون لها من فوائد، سوف تؤلّب بالتأكيد الكثيرين ضدها نظراً للكيفية التي تم بها اتخاذها وإعلانها."

"إن رفضه لهذا القرار ينبع من قناعته بأنه سيؤدي في المدى البعيد إلى موت اللغة العربية في ليبيا. وإذا ما كان الحكام الحاليون يعتقدون بأن المحافظة على اللغة العربية أمر غير مهم، فإن قرارهم يكون في هذه الحالة مفهوماً."

"كما عبّر عن اعتقاده بأن البدء بتدريس المواد العلمية على المستوى الثانوي باللغة الإنجليزية هو بمثابة الدعوة لاختفاء اللغة العربية من بين الأجيال القادمة."

"كما عبّر في نهاية المقابلة عن تأكيد معارضته، لتنامي الميل بالاعتقاد لدى البكوش بأن أفكاره غير قابلة للخطأ، ومن ثم فهي جديرة بأن تفرض على الآخرين دون مناقشة."

توجّهات تحديثية ليبرالية

كان لعبد الحميد البكوش الكثير من التوجّهات والآراء التحديثية و"الليبرالية التحررية" في المجال الاجتماعي، التي لم يكتف بالتعبير عنها، والدعوة إلى الحوار العام حولها وتبنيها، ولكن سعى أيضاً إلى فرضها من خلال موقعه كرئيس للوزراء. من هذه التوجّهات والآراء:

- القيام في مجال التعليم بمحاولة توسيع برنامج تدريس اللغة الإنجليزية، والبدء بتدريس هذه اللغة منذ المستوى الابتدائي، أملاً بأن تصبح لغة التدريس الأساسية للمواد العلمية في المدارس الثانوية.^{٦٦}
- دعا البكوش في مناسبات عديدة^{٦٧} إلى ما أسماه "تحرير المرأة"، وضرورة مشاركتها الفعالة في الحياة العامة، وكجزء من القوة العاملة فيها. (وقامت حكومته خلال صيف عام ١٩٦٨ بافتتاح معسكرين للعمل التطوعي للفتيات، إلى جانب عشرة معسكرات أخرى خاصة بالشباب).
- إعداد مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية^{٦٨} (المدينة) تضمن بعض المفاهيم غير المألوفة، وغير المقبولة من قبل عدد كبير من علماء الشريعة في البلاد.^{٦٩}
- دعا البكوش إلى تبني فلسفة جديدة متساهلة في مجال "نظام العقوبات"، كما أولى اهتماماً خاصاً بالمركز القومي للتشريع والبحث الجنائي،^{٧٠} الذي كان قد صدر بتأسيسه قرار خلال حكومة محمود المنتصر الثانية (١٩٦٤) عندما كان البكوش يشغل منصب وزير العدل، كما تحدثت الصحافة الليبية عن أن الحكومة هي بصدد إعداد تشريع جنائي جديد.

وقد أشارت تقارير السفارة الأمريكية إلى بعض "تصرفات" البكوش التي تجسد النزعة

٦٦ انظر مبحث "تدريس اللغة الإنجليزية" من هذا الفصل.

٦٧ كان من بينها الخطاب الذي ألقاه بمناسبة عيد الجيش في ٩/٨/١٩٦٨.

٦٨ انظر التقرير المشترك للسفارة الأمريكية رقم (A-527) المؤرخ في ٤/١٠/١٩٦٨. الملف E. 2-2 Libya.

٦٩ انظر التقرير رقم (A-1) المؤرخ في ١٧/٣/١٩٦٩ بعنوان "المؤسسة الإسلامية في ليبيا: قوة أم أثر من الماضي؟" الملف SOC. 14-4 Libya.

٧٠ وضع على رأس هذا المركز ضابط الشرطة العقيد محمد بن عثمان. وقد وصف المركز من قبل البكوش بأنه الأول من نوعه في إفريقيا والعالم العربي.

الليبرالية والتحديثية لديه. من ذلك ما ورد في التقرير السري^{٧١} المؤرخ في ٧/٢/١٩٦٨ والذي يحمل عنوان "غطاء رأس الرجال: رمز للإصلاح في ليبيا"، فقد جاء فيه:

"... رئيس وزراء ليبيا الشاب البكوش أدخل موضوع "اللباس" في ساحة الجدل السياسي، عندما ظهر في أول مناسبة له أمام البرلمان لإلقاء خطاب العرش خلال شهر نوفمبر (١٩٦٧) مرتدياً بدلة رمادية بدلاً من ذات اللون الداكن، مما أثار الهمس بين التقليديين."

"لقد اختفى الهمس ليعود مرة ثانية بشكل أشد قسوة خلال حفل الاستقبال الذي أقيم على شرف الرئيس التركي الزائر يوم ٢٧/١/١٩٦٨، فقد جلس البكوش إلى جانب الملك عاري الرأس، وكان الليبي الوحيد غير المعتمر بطاقة للرأس."^{٧٢}

ويستطرد السفير نيسوم في تقريره قائلاً:

"من تقاليد الملك غطاء الرأس، إما طربوشاً أو بطاقة أصغر منه، وكان تحدي البكوش لهذا التقليد واضحاً، وقد قال لي وزير ليبي، كان يجلس أثناء حفل الاستقبال إلى جوارى، بأسلوب ساخر: (أعتقد أننا شرعنا في تغيير تقاليدنا القديمة)... وقد عرفت ما يعنيه."

ثم علق السفير نيسوم على سلوك البكوش بقوله:

"لقد بدا لي أن هذه مواجهة لم تكن بضرورية من قبل رئيس الوزراء الشاب مع العناصر التقليدية. لقد سأل السفير البريطاني (ساريل) البكوش حول هذا الموضوع فرد عليه بالقول إنه رأى نفسه سخيفاً Silly وهو يرتدي الطاقية الصغيرة، والطاقية الأخرى عنده هي من فراء. وأضاف البكوش أنه تصوّر أن عدم ارتياحه سوف يظهر بشكل لافت للنظر عند تناوله الطعام مرتدياً تلك الطاقية، وأنه استأذن، رغم ذلك، الملك في عدم ارتدائها، وقد أذن له الملك بذلك قائلاً إن كبير التشريفات الملكية فتحي الخوجة هو الذي يصر على الناس بطلب ارتداء الطاقية في حضوره."

ثم يضيف نيسوم في تقريره:

"وفي حفل الاستقبال الذي أقامه الرئيس التركي على شرف الملك إدريس ظهر البكوش دون طاقية، وكذلك فعل ستة آخرون من وزرائه."

ومما يؤكد هذه التوجهات لدى البكوش ما ورد على لسانه خلال الاجتماع الذي جرى بينه وبين السفير نيسوم في ١/١٠/١٩٦٨ بعد تقديمه لاستقالته، حيث تطرق الحديث بينهما إلى ولي العهد. وكان من بين ما نسب إلى البكوش في تلك المقابلة قوله "إن علي ولي العهد أن يغير ملابسه، وأن يظهر بمظهر الرجل العصري."

٧١ رقم A-241.

٧٢ هل كان من قبيل المصادفة أن يختار البكوش زيارة الرئيس التركي لتكون المناسبة التي يقرر خلالها الامتناع عن لباس غطاء الرأس؟ فمن المعروف تاريخياً أن كمال أتاتورك هو الذي دعا الأتراك لاستبدال الطربوش بالقبعة الأوروبية. ويلاحظ أن البكوش قد ظهر في مناسبات عديدة مع الملك فيما بعد مرتدياً الطاقية (الشنة الليبية).

وتجدر الإشارة إلى أنه، فيما رحبت شرائح معينة من الشعب الليبي بهذه الأفكار والآراء التي دعا إليها البكوش، فقد عارضتها قطاعات أخرى واسعة من الليبيين، سواء من الفئات التقليدية المحافظة من العلماء والشيوخ، أو سواهم، ورأت فيها خروجاً على تقاليد المجتمع واصطداماً ببعض تعاليم الإسلام. كما رأت فيها قوى أخرى من الشباب من ذوي الميول الإسلامية والقومية دعوة للتغريب ولتمزيق الأمة، ومحاربة الفكرة القومية، وصورة من صور التبعية الثقافية للغرب.

وقد أشار تقرير أعدته السفارة الأمريكية ومؤرخ في ١٧ / ٣ / ١٩٦٩^{٧٣} إلى أن المؤسسة الدينية في ليبيا (ممثلة في شيخ الجامعة الإسلامية ومجلس العلماء والمفتي وأئمة المساجد) اختلفت مع توجهات البكوش فيما يتعلق بنظام التعليم، سواء في المدارس الدينية أو المدارس الأخرى، وكذلك حول قانون الأحوال الشخصية.

نسخة الكورنية

٧٣ سبق وأن أشرنا إلى هذا التقرير، وهو بعنوان "المؤسسة الإسلامية في ليبيا: قوة أم أثر من الماضي؟" Libyan Islamic Establishment: Power or Vestige?.

رصد أمريكي للتغير الاجتماعي (نموذج)

بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٦٨ أعد القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس المستر كانيغهام J. E Cunningham تقريراً حول حفل زواج ليبي جرى في مدينة طرابلس، وبعث به إلى وزارة الخارجية الأمريكية، تحت عنوان "أول حفل زواج ليبي عصري: علامة اجتماعية فارقة". وقد جاء في ذلك التقرير:^{٧٤}

"في تحوّل يحمل طابع التحدي لأكثر تقاليد طرابلس قدسية، أقام (ب. و)، المدير الشاب لإحدى الهيئات الحكومية حفل زفاف عصرياً لتكون المرة الأولى في تاريخ ليبيا التي يشارك فيها عريس ليبي مع عروسه في حفل استقبال واحد بمناسبة زواجهما. (المعتاد في التقاليد الإسلامية الليبية أن يشارك العريس في حفل خاص بالرجال، بينما تشارك العروس في حفل آخر يخص النساء)."

"يقرّ (ب. و) أن هذه الخطوة أثارت عدداً غير قليل من علامات التعجب والدهشة والاستفهام. فمما لا شك فيه أن الإقدام على خطوة كهذه كان يتطلب قدراً كبيراً من الشجاعة من جانب العريس والعروس على السواء. وعلى الرغم من تصميمه على استقبال أصدقائه بمصاحبة زوجته، فإنه أذعن للتقاليد المحلية حين أقام في وقت سابق من نفس اليوم الحفل المعتاد الذي لا يشارك فيه إلا الرجال بمناسبة توقيع عقد الزواج (حفل عقد القران) بحضور لفيف من كبار الشخصيات والأعيان ومشاهير المجتمع. وكان حفل الاستقبال المختلط الذي شارك فيه العريس والعروس أصغر من حيث عدد الحضور، ربما لأنه اشترط حضور المدعو مع زوجته. ومن الواضح أن هذا الشرط كان صعباً جداً بالنسبة لمعظم الليبيين. لذلك، لم يحضر الحفل المختلط إلا الأجانب وأعضاء أسرتي العروسين وعدد محدود من الأصدقاء غير المتزوجين. ارتدت العروس فستان زفاف على الطراز الغربي، كما اشتمل الحفل على تورتة زفاف وتقديم الشمبانيا. وقد تفادى العروسان سلسلة الاحتفالات التي تستمر لسبعة أيام، وقضيا بدلاً من ذلك شهر العسل في إيطاليا واليونان وتركيا.

وكان قرار عدم الالتزام بالتقاليد الليبية سهلاً لعدة أسباب. أولها أن والد العروس كان متوفى، لتنتقل مسؤولية إدارة شؤون العائلة إلى أحد أشقاء العروس الذي كان ينتمي إلى الجيل التقني الحديث. وثانيها أن أحد أشقاء العريس كان قد أقام في السابق حفلاً مماثلاً مع زوجته التركية. وثالث هذه الأسباب هو أن (ب. و) كان قد حقق درجة كبيرة من التميز المهني، وكان قد وصل إلى مرتبة عالية في السلم الوظيفي تحصّنه من انتقام المحافظين. أما السبب الرابع فهو

٧٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-457, SOC 4-1 LIBYA وقد حذفنا منه أسماء الشخصيات الليبية الواردة به.

حقيقة أن عائلتي العروسين كان لهما اتصال مع الثقافة الغربية أكثر من الأسر الليبية العادية. فقد حصل (ب. و) على درجة الماجستير من إحدى الجامعات الأمريكية، كما أن شقيق زوجته حصل على درجة البكالوريوس والدكتوراه من أمريكا، علاوة على أنه كان متزوجاً من فتاة أمريكية لعدة سنوات، ومما لا شك فيه أن هذه الفتاة الأمريكية كان لها تأثير كبير على شقيقة زوجها أي العروس. كان (ب. و) يعلم تماماً أنه وزوجته يفعلان شيئاً فريداً في حفل زواجهما، وقال إنه يأمل أن يحدو الشباب الليبي حذوه من الآن فصاعداً."

وقد ذيل المستر كانيغهام (الذي يبدو أنه كان حاضراً حفل الزواج) تقريره بتعليق جاء

فيه:

"إن تجاهل طقوس الزواج الراسخة في طرابلس يمس عصب التقاليد المحلية. وقد حاول العديد من الكتب وصف هذه الطقوس، وتقييم المغزى الاجتماعي لمؤسسة الزواج الليبية. وتعد حفلات الزفاف من أهم الفعاليات الاجتماعية في حياة العائلات الكبيرة وقادة المجتمع في ليبيا، ففيها تجتمع العائلات ويتم تشكيل التحالفات أو تعزيزها، ويتم إنفاق مبالغ طائلة خلال هذه الاحتفالات... إن حفل زفاف (ب. و) يمثل تحدياً قوياً للتقاليد السائدة في ليبيا، كما أنه يوضح السرعة الهائلة للتغير الذي يشهده المجتمع الليبي، وأثر الحياة العصرية على التقاليد الاجتماعية التي كانت تتميز بها العائلات الكبيرة في المجتمع."

تخفيض قيمة الإسترليني

أعلنت حكومة العمال في بريطانيا، يوم ١٨/١١/١٩٦٧، عن تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني بمعدل ٣, ١٤٪ للقضاء على عجز ميزان المدفوعات البريطاني الذي بلغت قيمته المتراكمة منذ عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٧ نحو (١٥٠٠) مليون جنيه إسترليني.^{٧٥}

كانت ليبيا يومذاك موجودة في "منطقة الإسترليني". ورغم أنه قد جرت العادة بأنه حين تنخفض قيمة النقد المسيطر في "منطقة نقدية" ما، فلا بد أن تلحق به النقود الأخرى التابعة (وهو ما جرى في المرات السابقة، وفي هذه المرة أيضاً عندما خفضت الحكومة البريطانية من قيمة نقدها) إلا أن الحكومة الليبية، استناداً إلى وضعها الاقتصادي، قررت - مثل عدد آخر من الدول الموجودة في منطقة الإسترليني - عدم تخفيض قيمة عملتها.

وقد قام وزير المالية سالم لطفي القاضي يوم ١٩/١١/١٩٦٧ بإلقاء بيان جاء فيه:

"لقد قررت الحكومة البريطانية في ١٨/١١/١٩٦٧ تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة ٣, ١٤٪. وإن الحكومة الليبية تعلن عن نيتها بعدم خفض قيمة الجنيه الليبي، وهو ما لا يؤثر في عضويتها في منطقة الإسترليني. إن قيمة الجنيه الليبي سوف تظل كما هي مساوية (٤٨٨٢٤, ٢) جرام من الذهب الخالص وفقاً للمادة (٢٦) من قانون البنوك رقم (٤) لسنة ١٩٦٣.

كما ترغب الحكومة الليبية أن تعلن بوضوح أن تخفيض الإسترليني سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة الجنيه الليبي في مواجهته بنسبة ٣, ١٤٪".^{٧٦}

وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من أن ليبيا كانت في منطقة الإسترليني، فإن الحكومة لجأت منذ عام ١٩٦٣ إلى تعديل النص الذي كان موجوداً في قانون بنك ليبيا، والذي كان يوجب أن يشكل الجنيه الإسترليني ما لا يقل عن ٧٥٪ من غطاء العملة الليبية،

٧٥ كانت حكومة العمال قد سعت قبل اللجوء إلى هذه الخطوة إلى انتهاج عدّة خطوات لمعالجة الوضع السيء لميزان المدفوعات، وللاقتصاد البريطاني بصفة عامة، كان من بينها الاقتراض من الخارج، إذ اقترضت الحكومة البريطانية من المصارف المركزية عام ١٩٦٤ ثلاثة مليارات دولار، كما اقترضت من صندوق النقد الدولي عام ١٩٦٥ (٥٠٠) مليون جنيه إسترليني، إلى جانب قروض أخرى. وقد اعتبرت بريطانيا، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، من أهم المقرضين من صندوق النقد الدولي. وأصبح البريطانيون يقولون عن أنفسهم إن بريطانيا باتت تعيش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الاقتراض من الخارج. وبالفعل، فقد بلغت بريطانيا يومذاك حدّاً من الإشباع بالنسبة لطاقة الاقتراض، إلى درجة أن البنك المركزي الفرنسي رفض في عام ١٩٦٧ الاشتراك بالقرض الذي طلبته حكومة العمال البريطانية (٣-٥ مليارات دولار) لكي لا تنخفض قيمة النقد البريطاني. انظر هاشم حيدر "تخفيض قيمة النقد البريطاني وتأثيره على الاقتصاد الليبي" (بنغازي، مركز الأبحاث الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة الليبية، ١٩٦٨).

٧٦ استمع مجلس الوزراء خلال اجتماعه المنعقد يوم ٢٣/١١/١٩٦٨ إلى بيان وزير المالية حول هذا الموضوع نفسه.

واستبدلته بنص آخر يسمح بإمكانية تغطية العملة الليبية بالذهب في حدود ٢٥٪ من مجموع العملة المصدرة، كما يسمح بتغطية الثلاثة أرباع الباقية (٧٥٪) بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، وليس الإسترليني وحده. وقد اعتبر هذا التعديل تحريراً للعملة الوطنية، وسمح للدولة وللبنك المركزي بالتصرف في تنويع واستثمار احتياطات البلاد بشكل يحقق الربح، ويضمن السيولة والحماية ضد تقلبات قيمة العملة الأجنبية الواحدة مثل الجنيه الإسترليني، وهو ما ظهر جلياً "عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني بحوالي ١٥٪ سنة ١٩٦٧ فلم تخسر البلاد إلا حوالي (٤) ملايين جنيه، بينما كان يمكن أن تخسر أضعاف هذا المبلغ لو أنها كانت مرتبطة بنظام تغطية العملة السابق".^{٧٧}

نسخة الكترونية

العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

في أواخر شهر نوفمبر ١٩٦٧، أعدت السفارة الأمريكية تقريراً مطولاً (١٠ صفحات) بعنوان "وضع الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا بعد أربعة أشهر من أزمة الشرق الأوسط - إعادة الاتصالات مع الليبيين"^{٧٨}. وقد ورد في صدارة هذا التقرير وصف للحالة التي كان عليها وضع الولايات المتحدة فور اندلاع الأزمة:

"في غضون ساعات من اندلاع الحرب بين العرب والإسرائيليين، يمكن القول بأن الاتصالات جميعها، بين الأسرة الأمريكية الرسمية [السفارة وتوابعها] في ليبيا وبين المجتمع الليبي الرسمي والشعبي، انفضت كلية، وغدت أمريكا - المدانة في نظر الغالبية من الشعب الليبي بناء على "الأدلة" المفبركة بشأن دخولها الحرب الساخنة إلى جانب عدوهم إسرائيل - موصوفة بأنها عدوة، وفي حالة حرب معهم. كما أصبح يُنظر إلى مواطنيها - على نطاق واسع - بأنهم في حكم الأجانب الأعداء. وبين يوم وليلة، أصبح الأمريكيون يقابلون في كل مكان تقريباً بأساليب غير ودية اتخذت في بعض الأحيان شكل العداء السافر، وفي أوقات أخرى صورة العنف المادي."

"وتأثير البرامج المهيّجة من إذاعة القاهرة، وبتشجيع من الافتتاحيات ذات الدوي المعادي للولايات المتحدة في الصحف المحلية، قامت أعداد كبيرة من رجال الأعمال وأصحاب المهن والصحفيين والطلاب والعسكريين وموظفي الحكومة والأفراد العاديين في شتى الوظائف والحرف، بقطع كافة اتصالاتهم بأعضاء المجتمع الأمريكي الرسمي (السفارة وتوابعها). وباستثناء عدد قليل جداً، فالليبيون الذين كنا نعدّهم "أصدقاء جدين" للولايات المتحدة وللسفارة، وكانوا على علاقة شخصية فردية مع عدد من أعضاء السفارة، قطعوا علاقاتهم كافة بنا. وباستثناء العلاقات على المستويات العليا في الحكومة، فقد ظلت السفارة الأمريكية معزولة مادياً ونفسياً. وسمحت الحكومة الليبية، على المستوى الوزاري وحده، بأن تبقى أبوابها لنا مفتوحة. ومن هذه النقطة بدأت عملية إعادة بناء العلاقة بين الولايات المتحدة والمجتمع الليبي."

وبعد أن يستعرض التقرير الجهود المتواصلة والمضنية التي بذلتها السفارة الأمريكية وموظفوها في مجال رأب الصدع في العلاقة بينها وبين مختلف شرائح ومؤسسات

٧٨ التقرير مؤرخ في ٢٤ / ١١ / ١٩٦٧ ويحمل الرقم الإشاري (A-154) وعنوان: U.S. Position. in Libya Four Months After the Middle East Crisis: The Re-establishment of Relations with the Libyan Community.

انظر الملف POL. 17 Libya-US.

المجتمع الليبي والحكومة، يخصص فقرات منه للدور الذي تقوم به حكومة البكوش في هذا الصدد:

"على الرغم من الاضطرار إلى إلغاء الزيارة التي كان مقرراً أن تقوم بها المدمرة الأمريكية USS Jonas Ingram لميناء طبرق،^{٧٩} فإن رئيس الوزراء الجديد وحكومته قد أكدوا بشكل واضح جداً رغبتهم في استئناف العلاقة الحميمة والقوية مع الولايات المتحدة، والتي كانت قائمة قبل يونيو، واستئناف السياسة العامة للحكومات الليبية السابقة تجاه أصدقائها المقربين."

"وفي الواقع، فإن رئيس الوزراء البكوش وحكومته الجديدة قاموا بسلسلة من الخطوات الإيجابية في اتجاه إحياء عدد من البرامج المعينة التي كانت الحكومتان الليبية والأمريكية قد شرعنا في وضعها موضع التنفيذ أو كانت قيد النظر من قبلها."

"وقد أكد رئيس الوزراء للسفير [نيوسوم]، حتى قبل أن يقوم الأول بأداء اليمين القانوني، رغبته في استئناف تنفيذ البرنامج الذي تم الاتفاق عليه مع حكومة البكري بشأن معالجة قضية القاعدة. كما أشار فيما بعد إلى نية حكومته للمضي قدماً في تنفيذ صفقة شراء طائرات F-5 (العسكرية النفاثة) وتوسيع سلاح الطيران الليبي في إطار برنامج أكبر يمكن ليبيا في المدى البعيد من الدفاع عن نفسها."^{٨٠}

"وقد تمكن، فيما بعد، كل من السفير ورئيس الهيئة الاستشارية العسكرية الأمريكية في ليبيا (MAAG) من عقد اجتماع مشترك مع كل من رئيس الوزراء البكوش ووزير الدفاع (حامد العبيدي) ورئيس أركان الجيش الليبي (اللواء نوري الصديق) حول تنفيذ برنامج طائرات F-5."

وأضاف التقرير:

"كما أخبر البكوش السفير عن رغبته في إحياء الاقتراح المتعلق باستخدام الدفعة السنوية الخاصة بقاعدة ويلس (الإيجار) في سداد قيمة أجهزة ومعدات لجهاز الأمن. كما طلب مساعدة الحكومة الأمريكية في تمكين قوات الأمن الوطني من الحصول على طائرة حراسة خاصة."

"وقد عبّر وزير الإعلام والثقافة الجديد [أحمد الصالحين الهوني] عن رغبة حقيقية جداً في إقامة علاقة عمل قوية سرية مع مركز المعلومات الأمريكي والسفارة الأمريكية. وقد طلب على

٧٩ أورد تقرير السفارة الأمريكية المشترك رقم (A-139) المؤرخ في ١١/١١/١٩٦٧ أنه جرى إلغاء تلك الزيارة بناء على اقتراح من السفير الأمريكي نيوسوم، بعد أن أبلغه رئيس الوزراء البكوش أن زيارة تلك المدمرة سوف تكون مخرجة لحكومته. الملف POL. 2-1 Libya.

٨٠ أورد تقرير السفارة الأمريكية المشترك رقم (A-155) المؤرخ في ٢٤/١١/١٩٦٧ أن رئيس الوزراء البكوش أبلغ السفير نيوسوم يوم ١٢/١١/١٩٦٧ عزم حكومته على المضي في إبرام صفقة شراء الطائرات المقاتلة F-5 من الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت حكومة حسين مازق قد عبرت رسمياً للحكومة الأمريكية خلال شهر مايو ١٩٦٥ عن نيتها في شراء عشر من هذه الطائرات على أن يتم تسليمها خلال عام ١٩٦٨.

وجه التحديد مساعدة المركز له على امتداد المنطقة (العربية) للتعرف على شخصيات معتدلة سياسياً تتحدث اللغة العربية، مؤهلة في مجالات الإذاعة والتلفزيون والإعلام، لتحل محل جهاز وزارة الإعلام الحالي ذي التوجه القومي.

كما أشار التقرير إلى أن وزير الصحة (عمر جعودة) طلب يوم ١٦ / ١١ / ١٩٦٧ مساعدة السفارة الأمريكية في الحصول على عناصر طبية مؤهلة لتوظيفها في المرافق الطبية، وعلى فنيين أمريكيين لمساعدة وزارته في وضع برامج تدريبية في المجال الطبي.

وأضاف التقرير:

"يبدو أن التغير في الموقف الذي صاحب تغيير الحكومة قد أثر في موقف الناس كذلك. فلا استجابة الواسعة وغير المتوقعة للدعوات التي وجهها السفير نيوسوم ورئيس الهيئة الاستشارية العسكرية الأمريكية في ليبيا خلال الأسبوع الثاني من نوفمبر (١٩٦٧) لحضور حفلات استقبال قائد الجناح العسكري الجديد في قاعدة ولس، وبعض الشخصيات الجديدة في الهيئة العسكرية، تعكس بدورها - وعلى مستوى أدنى - قرار الحكومة الجديدة بأن تنظر إلى الأمام وليس إلى الخلف. وقد حضر إلى منزل السفير من ضباط سلاح الطيران الليبي لزيارة قائد الجناح الجديد، عدد لم يسبق له أن اجتمع في أي منزل أمريكي على امتداد السنوات الثلاث الماضية."^{٨١}

وتحت عنوان "مشاكل المستقبل"، أورد التقرير:

"لقد خلّفت أزمة يونيو ١٩٦٧ "شرحاً نفسياً" سوف يحتاج إلى سنوات عديدة قبل أن يتم إصلاحه أو التغلب عليه. وإن الاعتقاد بأن الطيارين الأمريكيين والطائرات الأمريكية شاركت في القتال إلى جانب الإسرائيليين ضد العرب أصبح عملياً جزءاً من الفولكلور العربي. وإن نسبة قليلة من الليبيين سوف تظل لسنوات كثيرة قادمة على اعتقادها بأن الطائرات الأمريكية انطلقت من قاعدة ولس لضرب مصر والأردن، بصرف النظر عن الأدلة التي تقدّم إليها بعدم صحة هذا الاعتقاد. وإن الانحياز ضد الولايات المتحدة الضارب الجذور في الصحافة الليبية سوف يستمر في إفساد محاولاتنا لإشاعة تفهم أفضل للسياسة الأمريكية."

ثم يستطرد التقرير في محاولة حاقدة ومتجنّبة منه لتفسير موقف الليبيين في العبارات التالية:

"على الرغم من هذه القناعات الشخصية القوية لدى الليبيين، فقد استطاعوا عبر السنين - بحكم أنهم تقليدياً قد عجزوا عن دحر الغزاة الأجانب لبلادهم، وأجبروا على التسليم للهيمنة السياسية والفكرية الأجنبية - تطوير استعدادهم للتعايش مع القوى الجديدة الغازية، التي رسمت لهم بموضوعية (!؟) الحدود التي يتحركون في داخلها. وسواء أكان هذا الموقف (من

٨١ لعل في هذا إشارة كافية لدرجة الانفتاح الذي كان للسفارة الأمريكية وللهيئة العسكرية الأمريكية على ضباط الجيش الليبي والاحتكاك
٣٣٠

قبل الليبيين) يعبر عن واقعية، أو عن مجرد رغبة في البقاء، فقد تعلموا كيف يظهرون بمظهر الصديق، وكيف يتعاملون بهدوء ويسر مع ممثلي القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يمكنها أن تؤثر في أرضهم وفيهم شخصياً. وفي الوقت الحاضر، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا هما القوى التي ينبغي عليهم أن يتعايشوا مع نفوذها.

"وهكذا، فالقيادة الليبية مستعدة أن تقبل على مضض (ومهما بلغت درجة كرهها لذلك) استمرار وجود الإنشاءات والقوات العسكرية البريطانية والأمريكية، واستمرار الهيمنة الأجنبية على صناعتها البترولية، في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة لاكتشاف السبل كافة من أجل استغلال هذه العلاقة وتوظيفها لمصلحة ليبيا.^{٨٢}"

ثم يتساءل التقرير في نهايته عن إمكان تكرر وقوع أحداث صيف عام ١٩٦٧، ويجيب بأن هناك جملة من الاستنتاجات المؤكدة يمكن التوصل إليها بشأن أساسيات الوضع في ليبيا، يوردها على النحو التالي:

١- "إن العنف والمظاهرات التي وقعت خلال شهر يونيو كانت نتاج تضافر جملة من العوامل، تمثلت في تراكم شحنات من الانفعال العاطفي في العالم العربي على مدار الأسبوعين السابقين لتلك الأحداث، مع توقعات انتصار عربي، وكرامية محلية لليهود الليبيين، وحساسيات جهوية [بين مختلف أقاليم ليبيا]، وتعبئة متواصلة من قبل الصحافة المحلية والإذاعة بشأن من يكون العدو في حال وقوع هجوم إسرائيلي. إن مثل هذه الاضطرابات يمكن أن تتكرر مرة أخرى، على الرغم من تضائل احتمال تكرار اجتماع والتقاء مثل هذه الظروف والعوامل.

٢- لقد اتخذت الحكومة [الليبية] الخطوات التي تحول مستقبلاً دون تكرار الانهيار الذي حدث للأمن العام، إلا أن الحالة ما تزال هشة. ولحسن الحظ، فإن أحداث الصيف الماضي لم تؤد في أي وقت من الأوقات إلى وقوع مصادمات مباشرة بين الشرطة والمواطنين، ولو وقع مثل هذا الأمر لاستتبع إطلاق النار بواسطة قوات الأمن على المواطنين، ولما كان بمقدور أحد أن يعرف النتيجة التي كانت ستترتب على مثل هذا الصدام.^{٨٣}

٣- لقد أكدت تلك الأزمة [الأحداث وتداعياتها] الطبيعة العربية لليبي، ونزوع شعبها للارتباط بالشرق العربي، ومن المشكوك فيه أن يكون بمقدور الحكومة [الليبية] إعادة توجيه هذا النزوع بشكل كلي.

٤- لقد جرى إنفاذ الوضع السياسي بشكل أساسي من خلال القوة الشخصية للملك

٨٢ ما العيب وما الضرر في ذلك؟ أليس هذا مسلك دول وشعوب العالم كلها التي يشبه وضعها هذا الوضع لليبي؟ وما هي السبل الأخرى المتاحة والممكنة التي بمقدور القيادة الليبية أن تسلكها؟ لا يخفى أن معدي هذا التقرير يحاولون تجريد القيادة الليبية والشعب الليبي من كل قيمة أخلاقية وسياسية ووطنية!

٨٣ ألا يرجع الفضل في عدم وقوع ذلك الصدام إلى حكمة وبعد نظر رئيس الوزراء يومذاك حسين مازق؟ ألم يكن هذا عين ما فعله؟! ومع ذلك، فإن تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية لم تكف عن اتهام حسين مازق بالتقصير وبالجن وبالتواطؤ مع عبد الناصر بسبب ذلك الموقف! انظر فصل "حكومة حسين مازق".

إدريس. لقد أدى إصراره في اتخاذ قرار عاجل (على غير المعتاد منه) إلى تجنب الحالة السيئة التي كان يمكن للمصالح الغربية على الأقل أن تتردى إليها. وإن بقاء الملك إدريس في المشهد السياسي [الليبي] يظل، بشكل خطير، عاملاً هاماً لهذه المصالح."

السفير فتحي العابدية

شغل السفير فتحي علي العابدية منصب سفير لدى واشنطن منذ عام ١٩٦٣ (خلفاً لمحي الدين فكيني). وتنقل البرقيات المتبادلة بين الخارجية الأمريكية وسفارتها في ليبيا أن السفير العابدية أورد عبارات قوية ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء نقاشها لمشكلة الشرق الأوسط في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧. وقد نقل السفير الأمريكي في ليبيا المستر نيوسوم إلى وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي استياء الخارجية الأمريكية من العبارات التي وردت على لسان العابدية بحق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وعبر البشتي من جانبه عن استنكاره لما ورد على لسان العابدية، وتوعد بنقله من منصبه في واشنطن. وقام نيوسوم من جانبه بإبلاغ واشنطن برد فعل البشتي، الأمر الذي حدا بوزير الخارجية المستر دين راسك لأن يبعث ببرقية^{٨٤} إلى سفيره نيوسوم ينصحه فيها بتهدئة الأمور، واللجوء إلى أسلوب مغاير لما اقترحه البشتي. وقد جاء في تلك البرقية:

"بالإشارة إلى برقية السفارة رقم ١٨٨٢، ففي الوقت الذي تظل فيه الملاحظات الحادة التي أبدتها السفير العابدية أمام الأمم المتحدة مدعاة بكل تأكيد للأسف، وفي الوقت الذي نشاطركم فيه مخاوفكم من أن تجدوا أنفسكم متورطين في اتخاذ قرار من قبل الحكومة الليبية يتعلق بمستقبل السفير العابدية [كما يتوعد البشتي]، فإننا نعتقد أن ليس من الحكمة أن تستخدم الحكومة الليبية ما صدر عن السفير العابدية أمام الأمم المتحدة سبباً من وراء إبعاده. فالعابدية بكل تأكيد، لديه مشاعر شخصية قوية حول الصراع العربي - الإسرائيلي، واتخاذ موقف علني قوي مؤيد للجانب العربي أمر لا يستطيع مقاومته، ونحن في الوقت ذاته في واشنطن، وكما تعلمون من تجربتكم الخاصة، قد حافظنا معه على علاقة، ليس صحيحة فحسب، بل ودية أيضاً. وكثيراً ما عبر السفير العابدية في اللقاءات الخاصة عن درجة عالية من الواقعية حول وجود إسرائيل، كما بدا دوماً بأنه يحمل ولاء شديداً للملك إدريس. فإذا ما عزا [العابدية] نقله من واشنطن إلى اعتراضنا [على موقفه]، وهو ما سيفعله فعلاً إن تم الآن هذا النقل، فإن هذا سيجعله يغادر واشنطن حاملاً معه الكثير من المراهة ضد الولايات المتحدة، وإذا ما عاد إلى ليبيا فإن نفوذه ومواقفه تجاهنا قد لا تكون عاملاً مساعداً لنا."

ويخلص الوزير راسك في برقيته إلى القول:

"وإننا نترك لكم تقدير الفرصة المناسبة وصرف نظر الوزير البشتي عن معاقبة السفير العابدية بأية طريقة تترد سلباً على مصلحة الولايات المتحدة. على أننا نأمل ألا تترددوا باتخاذ هذه الخطوة إذا رأيتم أن هناك نتائج سيئة سوف تترتب على قيام البشتي بمعاقبة العابدية."

ثم يختم برقيته بعبارة جاء فيها:

"وبالمناسبة، فإنه يبدو لنا أن الطريقة الأكثر فاعلية لتأديب السفير العابدية هي من خلال إشعار الحكومة (الليبية) له بأن الملك غير سعيد بما ارتجله من كلام."

نسخة الكروية

الموقف من قاعدة "ويلس" الأمريكية

تتضمن الوقائع الخاصة بحقبة حكومة عبد الحميد البكوش، فيما يتعلق بالموقف من "قاعدة ويلس":

- قيام الحكومة بالإعلان، في بيانها الذي أصدرته في أعقاب أول اجتماع لها يوم ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٧، عن عزمها على إنهاء القواعد الأجنبية في الأراضي الليبية.
 - إعلان رئيس الحكومة، في أول خطاب ألقاه أمام البرلمان الليبي بالبيضاء يوم ٢٠ / ١١ / ١٩٦٧، أن حكومته تؤكد عزمها على مواصلة مفاوضاتها من أجل تصفية القواعد الأجنبية، كما أكد للمجلس نجاح حكومته في هذا المسعى، وربط ذلك - لأول مرة - برغبة الحكومة في بناء قوة دفاعية ليبية رادعة لتحل محل تلك القواعد. وقد استقبل الخطاب بتصفيق مدو من قبل أعضاء البرلمان.^{٨٥}
- وقد تناول تقرير للسفارة الأمريكية^{٨٦} ومؤرخ في ١٩ / ١٢ / ١٩٦٧، الموقف المبكر لحكومة البكوش من قضية "قاعدة ويلس" فجاء فيه:

"تأسيساً على تصريحات الحكومة الليبية الرسمية والعامّة، المتراكمة على امتداد الشهرين الماضيين، أصبح واضحاً أن الحكومة بذلت جهوداً واعية من أجل إعادة صياغة خطابها العام بشأن سحب الإنشاءات العسكرية البريطانية والأمريكية في اتجاه الربط المباشر بين السحب النهائي لهذه الإنشاءات وعملية بناء قدرات ليبيا الدفاعية."

لقد حدث أول تحوّل أساسي في موقف الحكومة خلال البيان الذي أصدرته يوم ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٧، وقد جاء فيه:

"يسعد الحكومة أن تؤكد أن المفاوضات مع الجانبين البريطاني والأمريكي من أجل إنهاء القواعد الأجنبية متواصلة، وأن الخطوات التي تم تغطيتها حققت تقدماً كبيراً نحو إتمام المراحل الضرورية الباقية من أجل تحقيق ذلك الهدف، وبناء قدرات دفاعية ليبية".

ويمضي التقرير الأمريكي:

٨٥ انظر برقية السفارة الأمريكية رقم (B/177) المؤرخة في ٢٠ / ١١ / ١٩٦٧، الملف DEF. 15-Libya.
٨٦ يحمل الرقم الإشاري (A-193)، موجود بالملف DEF. 15-Libya وعنوانه "تطابق في الموقف المعلن والخاص للحكومة الليبية حول سحب قاعدة ويلس الجوية".

Concordance of Government of Libya Public and Private Positions Regarding Withdrawal of Wheels Air Force Base.

"وكما أبلغنا رئيس الوزراء (البكوش) السفير الأمريكي (نيوسوم) قبل يوم من إعلان بيان الحكومة المذكور، فإن الحكومة تهدف إلى تحويل الاهتمام بمشكلة القاعدة إلى الاهتمام بقضية استبدالها بقوات ليبية تتولى الدفاع عن ليبيا. هذا بالإضافة إلى ترديد العبارات التقليدية السابقة بشأن "الانسحاب".

وبعد أن أكد التقرير أن البكوش اتخذ موقفاً مماثلاً لموقفه الحالي من القاعدة خلال محادثة له مع السفير نيوسوم يوم ٥/١٠/١٩٦٧ عندما كان وزيراً للعدل ووزيراً للخارجية بالنيابة في حكومة البدري، أضاف:

"وقد جرى الإفصاح عن سياسة الحكومة بصورة أوضح خلال خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء البكوش أمام البرلمان يوم ٢٠/١١/١٩٦٧، إذ ورد في ذلك الخطاب: 'إن حكومتي تؤكد أنها مستمرة في مفاوضاتها من أجل تصفية القواعد العسكرية الأجنبية. وأؤكد لمجلسكم الموقر نجاح حكومتي في هذا السبيل، وبمشيئة الله فإننا نأمل أن نقوم خلال أقصر وقت ممكن ببناء القوة العسكرية التي تتولى الدفاع عن ليبيا، والتي نرى ضرورتها لتحل محل القوات غير الليبية'."

ويعلق التقرير على ما جاء في ذلك الخطاب بعبارات جاء فيها:

"لقد ربط الخطاب بين انسحاب القوات الأجنبية وبين عملية "التلييب" النهائية للقواعد الأجنبية بشكل أوضح مما ورد في أي بيان عام سابق للحكومة الليبية. إن هذا البيان، الذي ما يزال يستخدم عبارات "إجلاء" أو "تصفية" القواعد،^{٨٧} ربما لا يبدو أنه يحمل تغييراً يدعو إلى الإعجاب به، إلا أنه مع ذلك، وبالنظر إلى "الخطاب المزدوج" الذي يسود السياسة الليبية، فإن هذه العبارات تؤثر بوضوح إلى أن الحكومة لا تنوي المطالبة بالإجلاء السريع لهذه القواعد. ونحن نعتقد أن بقية الليبيين قرأوا الشيء نفسه في بيان الحكومة، وفي هذا تكمن أهميته."

ثم يتناول التقرير الإشارة إلى ما دار بين السفير نيوسوم وبين وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي يوم ١٩/١١/١٩٦٧ حول لقاء الأخير خلال الأيام القليلة الماضية مع السفير السوفيتي في ليبيا:

"لقد أبلغ وزير الخارجية البشتي السفير (نيوسوم) يوم ١٩/١١/١٩٦٧ أن السفير السوفيتي استفسر منه عن وضع المفاوضات بشأن القواعد، وأن الدكتور البشتي أجابه بأن الحكومة الليبية لا تشجع رحيل القواعد إلا بعد أن يكون لدى ليبيا القدرة على الاستفادة منها لأغراضها الدفاعية. وقد أشار وزير الخارجية في هذا السياق إلى تجربة ليبيا في السابق عندما أصرت على رحيل القوات الفرنسية (من فزان) دون اتخاذ الترتيبات لصيانة مهبط الطائرات

٨٧ انظر ما ورد حول هذا الموضوع خلال المفاوضات بين حكومة البدري والجانب الأمريكي.

التي كان الفرنسيون قد بنوها في المنطقة. لقد كانت النتيجة أنه لما أرادت (الحكومة الليبية) استخدام تلك المهابط لم تتمكن من ذلك لأنها كانت في حالة سيئة.

وقد علق نيو سوم في تقريره على موقف الحكومة الليبية هذا بقوله:

"لقد اتخذت الحكومة الليبية خطوة جديرة بالإكبار عندما جعلت موقفها المعلن (بشأن القاعدة) في حالة قريبة من التطابق مع موقفها الذي ظلت تردده سرّاً على مسامع السفير (الأمريكي) طوال مدة المفاوضات، وهو الموقف المتمثل في أنها لا ترغب في الإلحاح على طلب انسحاب القوات الأمريكية من القاعدة. إن هذا الموقف تم، دون شك، بناءً على تعليمات صريحة من الملك الذي يرغب في استبقاء القواعد، كما أنه يعبر في الوقت نفسه عن إحساس الحكومة الحالية بأن استبقاء القواعد لبعض الوقت هو في مصلحة ليبيا. كما أن قطاعاً لا بأس به من الرأي العام الليبي على استعداد هو الآخر لقبول هذا الأمر. وقد بدأ يظهر، على وجه الخصوص، وبشكل واضح أثناء الشروع في المفاوضات بشأن القواعد خلال شهر أغسطس ١٩٦٧ (حكومة البدري)، خطورة أن يؤدي موقف الحكومة إلى خلق توقعات لدى الرأي العام الليبي (بشأن إنهاء القواعد) ليس لدى الحكومة النية لتحقيقها."

"ومهما يكن من أمر، فإن السفارة تعتقد أن السياسة المعلنة للحكومة الحالية هي ذات مزايا بالنسبة للحكومة الأمريكية، لأنها تنقل التركيز بعيداً عن موضوع إجلاء وسحب القاعدة، وتربط ذلك بعدة برامج، أبرزها برنامج تزويد ليبيا بطائرات F-5 التي سوف تستلزم بقاء القوات الأمريكية في القاعدة لعدة سنوات قادمة."

ثم يحذر التقرير، في فقراته الختامية، الإدارة الأمريكية بعبارات جاء فيها:

"هناك كلمتا تحذير يستدعيهما هذا المقام. فنحن (الولايات المتحدة الأمريكية) لسنا في وضع يسمح لنا، مهما كانت الظروف، بأن نكون في حالة استرخاء بشأن موضوع القاعدة."

"أولاً، إن نجاح النهج الحالي - القائم على توجيه التركيز إلى فكرة "الاستبدال" بدلاً من "الانسحاب" - يتوقف إلى حد كبير على بقاء الملك، واستمرار الحكومة الحالية أو على الأقل عناصرها الرئيسية (رئيس الوزراء البكوش ووزير الخارجية البشتي) في السلطة. فلو حدث أن ظهر لاعبون جدد على الجانب الليبي، أو تجددت الضغوط السياسية ضد القواعد الأجنبية، يصبح في غير مقدورنا التأكد من النتائج التي تترتب على ذلك."

"ثانياً، إن جزءاً كبيراً من نجاح المعادلة الحالية يتوقف على إحراز تقدم في برنامج طائرات F-5 لذي أخذ يظهر للعيان في الوقت الحالي. لقد استثمرت الحكومة جزءاً كبيراً من العائدات التي حصلت عليها حديثاً، فضلاً عن سمعتها الوطنية، في برنامج تزويد سلاح الطيران (الليبي) بطائرات عسكرية نفثة من الولايات المتحدة، فإذا ما تعرض هذا البرنامج لمشاكل كبيرة فإنه سوف يؤثر بشكل سلبي على مصالح أمريكا المتمثلة في الاحتفاظ بقاعدة ولس الجوية. ومن ثم فإن من الأمور البالغة الأهمية أن يحظى هذا البرنامج (طائرات F-5) من

تفكيرنا بالاهتمام نفسه المرتبط باستمرار وجودنا في القاعدة، مثلما فعلت الحكومة (الليبية) مؤخراً عندما ربطت - بطريقة استنتاجية - بين الموضوعين في بياناتها المعلنة."

ويختم السفير نيو سوم تقريره، الذي حرر مسودته بنفسه، بعبارة جاء فيها:

"لقد أقدمت القيادة الليبية حالياً على اتخاذ خطوة إيجابية (مواتية) لتخفيف الضغوط علينا وعليها فيما يتعلق بتصفية القواعد الأجنبية. إلى متى تبقى هذه الضغوط هادمة؟ أمر يتوقف على مدى النجاح السياسي الذي تحققه هذه القيادة في مجالات أخرى، كما يتوقف على صحة الملك إدريس، وعلى غياب اشتباكات (عسكرية) خطيرة في الشرق الأدنى، وكذلك على مقدرتنا الخاصة في تنفيذ التزاماتنا التي تعهدنا لسلح الطيران الليبي بها."

وقد عاد السفير نيو سوم إلى تطورات موضوع قاعدة ولس في التقرير الذي أعده بتاريخ ١٩٦٨/٧/٨ تحت عنوان "تقييم حكومة البكوش: بعد ثمانية أشهر من الحكم"،^{٨٨} وجاء في الصفحة السابعة منه:

"اضطلعت حكومة البكوش بمراجعة أساسية للترتيبات الخاصة بأمن البلاد وسياساتها الدفاعية. لقد قام رئيس الوزراء، بشكل علني، بمراجعة سياسات الحكومات الثلاث السابقة (المنتصر ومازق والبدرى) المتعلقة بالقواعد الأجنبية، وقد وضع جانباً المعادلة التي كانت تلقى قبولاً شعبياً، والداعية إلى تصفية وإجلاء القواعد، وعبر علناً أن القوات العسكرية الأجنبية سوف تبقى إلى أن تصبح ليبيا قادرة على الدفاع عن نفسها."

أما التقرير^{٨٩} الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٩، بعد نحو شهرين من استقالة عبد الحميد البكوش من رئاسة الوزارة، فقد ورد به في هذا الشأن:

"لقد أوجد البكوش، على سبيل المثال، تطابقاً بين ما كانت الحكومة تردده في الجلسات المغلقة وبين ذاك الذي كانت تعلنه على الملأ فيما يتعلق بسياساتها إزاء القواعد الأجنبية. ف لأول مرة جعلت الحكومة الأمر واضحاً في أن بقاء القوات الأجنبية هو في مصلحة ليبيا، وأن هذه القوات سوف تبقى إلى الوقت الذي تصبح فيه ليبيا قادرة على الدفاع عن نفسها."

٨٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-414). الملف POL. 15-Libya.

٨٩ التقرير يتكون من (١٤ صفحة) يحمل الرقم الإشاري (A-563) الملف POL. 15-Libya.

أهداف أمريكا في ليبيا لعام ١٩٦٨

جرباً على عادة السفارة الأمريكية في بداية كل عام جديد، بإعداد تقرير لتقييم سياسة الولايات المتحدة في ليبيا عن العام السابق، وتحديد ملامح سياستها في العام الجديد، فقد قامت هذه السفارة في ٢/٢/١٩٦٨ بإعداد تقرير شامل (١٣ صفحة) تناولت فيه تقييم سياسة الولايات المتحدة خلال عام ١٩٦٧ وبيان أهداف هذه السياسة خلال العام ١٩٦٨. وقد جاء في الملخص الذي وضع في صدر ذلك التقرير:^{٩٠}

"استطاعت ليبيا أن تنجو من القلاقل والمعارضة الشعبية التي وقعت خلال وفي أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية، ولا يبدو أن هناك عطباً غير قابل للإصلاح قد أصاب المصالح الأساسية لأمريكا في ليبيا."

"إن حكومة البكوش الجديدة تتحرك بتصميم، وبمساعدة أمريكية وبريطانية، من أجل تقوية آلتها الإعلامية، وجهاز أمنها الداخلي، اللذين ظهر عجزهما خلال تلك الأزمة."

وفضلاً عن ذلك، فمن خلال التأكيد على سياسة "ليبيا أولاً" الوطنية، فإن حكومة البكوش تدعي بأنها تنتهج - في جوهرها - سياسة تقوم على التعاون الوثيق مع أمريكا وبريطانيا، وترفض الاستجابة لإيحاءات المتطرفين العرب الداعية إلى ضرب المصالح الغربية في ليبيا."

"إن أهداف السياسة الأمريكية لعام ١٩٦٨ لا تختلف كثيراً عن تلك الخاصة بعام ١٩٦٧ كما جرى تحديدها في تقرير السفارة^{٩١} المؤرخ في ١/٢/١٩٦٧، ويظل واضحاً بجلاء أن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر في مساندة استقلال ليبيا بالأساليب المناسبة، وأن تقوم على وجه الخصوص، في ظل القلاقل الداخلية التي شهدتها ليبيا منذ يونيو ١٩٦٧، بتشجيع تطوير استقرارها السياسي، وتقوية أمنها الداخلي، واستمرار تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، واحتواء تغلغل النفوذ السوفييتي إليها."

"وبسبب تأكيد الرئيس (الأمريكي جونسون) على ضرورة حل مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي في عام ١٩٦٨، فإن الحصول على حصة أكبر من سوق الواردات الليبية للمنتجات الأمريكية سوف يلقى المزيد من الاهتمام من قبل السفارة خلال العام القادم (١٩٦٨). وفضلاً عن ذلك، فإن السفارة سوف تسعى لتشجيع الحكومة الليبية على استثمار جزء أكبر من عائداتها البترولية في استثمارات طويلة الأجل بالدولار في الولايات المتحدة، وعلى الاستمرار في سياستها التي تسمح لشركات البترول الأمريكية بتحويل أرباحها إلى الولايات المتحدة الأمريكية."

٩٠ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-234) بالملف POL, 1Libya-US.

٩١ رقم (A-331).

- ثم عدّد التقرير أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا خلال عام ١٩٦٨ على النحو التالي:
- ١- المحافظة على ليبيا مستقلة ومعتدلة ومستقرة سياسياً، ومتعاطفة بشكل عام مع سياسات الولايات المتحدة الإقليمية والدولية مع احتواء النفوذ السوفييتي فيها.
 - ٢- تشجيع سياسات وقرارات الحكومة الليبية التي تخدم ميزان المدفوعات الأمريكي، بما في ذلك المحافظة على الاستثمارات الأمريكية الحالية في ليبيا، وترويج الصادرات الأمريكية في الأسواق الليبية مع تشجيع السياسات المالية والاستثمارية الليبية التي تخدم المصالح الأمريكية.
 - ٣- تحسين مستوى فهم الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها وبرامجها وجاليتها في ليبيا، بما في ذلك على وجه الخصوص تفهم أهداف السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا والعالم العربي، وبقية القضايا الأخرى مثل فيتنام.
 - ٤- المحافظة على مصالح أمريكا الأمنية في ليبيا، بما في ذلك على وجه الخصوص المنشآت العسكرية الأمريكية.
 - ٥- تطوير علاقات فعالة وذات نفع مشترك مع القوات المسلحة وقوات الأمن.^{٩٢}
 - ٦- تشجيع السياسات الليبية التي تعزز استقرار ليبيا وتقدمها، من خلال الاستخدام الأكثر فاعلية للثروات الطبيعية في إطار نظام الاقتصاد الحر.
- وبعد أن يؤكد التقرير أن السفارة لا تعتقد أن استقرار الدولة الليبية يواجه خطراً جدياً حتى بعد وقوع اضطرابات صيف عام ١٩٦٧ The Embassy does not believe Libyan stability is in serious danger even after the uprising of the summer.
- يعود التقرير إلى تحديد المجالات التي يحتمل أن تكون مصدراً للمشاكل خلال عام ١٩٦٨ بالآتي:

- ١- خلافة الملك وفشل ولي العهد في تطوير قدراته.
- ٢- التغيير السياسي الذي يمر به المجتمع الليبي وصراع الأجيال داخله.
- ٣- الصراع العربي-الإسرائيلي بانعكاساته على مواقف الليبيين والحكومة الليبية.
- ٤- العمليات التخريبية من الخارج (مصر والجزائر).
- ٥- موقف الليبيين تجاه القضايا الدولية.

٩٢ ترى ما النفع المشترك المقصود هاهنا؟

٦- توقعات الحكومة الليبية من أمريكا في مجال الأمن.

٧- المنافسة التجارية على سوق الواردات الليبية.

وقد أورد هذا التقرير بالنسبة "لتوقعات الحكومة الليبية من الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن" البند (٦) أعلاها ما ترجمته:

"لقد خصصت حكومة البكوش للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دوراً مبدئياً في مجالات الدفاع والأمن العام والإعلام. إن الحكومة الليبية تعول بثقل على مساعدتنا لها من أجل البلوغ بهذه القطاعات إلى المستوى الذي تطمئن فيه إلى استقرار البلاد في مواجهة أي عدوان خارجي أو دعاية موجهة من مصر أو عمليات تخريب داخلي^{٩٣} رغم عدم وجود التزام رسمي من جانبنا في هذا الخصوص."

"إن موقف الحكومة الليبية ضروري لضمان استمرار وجودنا في قاعدة ولس. ورغم هذا فإن ذلك سوف يشكل مشاكل جدية لنا إذا ما طلبت منا القيام بتقديم مساعدة مباشرة لها ضد عدوان خارجي أو تخريبي داخلي."

"إن الليبيين يتطلعون نحو البريطانيين، ونحو الولايات المتحدة الأمريكية بتزايد، لتقديم الحماية العسكرية لهم في مواجهة أي عدوان عسكري. وفي حين أن بريطانيا ترتبط بمعاهدة مع ليبيا، فإنه لا يوجد مع الولايات المتحدة مثل هذه المعاهدة. ومع ذلك، فهناك عدة عوامل تدفع الليبيين تدريجياً في اتجاه التطلع إلى مساعدة من الأمريكيين أكبر من تلك التي يتوقعونها من البريطانيين، ومن بين هذه العوامل، حصة أمريكا العالية في صناعة النفط الليبي، بمقابل حصة البريطانيين الصغيرة نسبياً، والضغط المتواصل على الإسترليني، والتخفيض الذي حصل للوجود العسكري البريطاني في ليبيا، فضلاً عن التخفيض العام الذي جرى للالتزامات البريطانية في الخارج."

ثم عدّ التقرير تحت عنوان جانبي آخر ما وصفه "بعناصر قوة أمريكا في ليبيا" U.S. Assets على النحو التالي:

- | | |
|-----------------------------------|---------------------------------------|
| Influence with King | - النفوذ لدى الملك |
| Access to Officials | - حرية الاتصال بالمسؤولين الليبيين |
| Libyan Fears of Algeria and Egypt | - المخاوف الليبية من الجزائر ومصر |
| Petroleum Investments | - الاستثمارات البترولية |
| Access to Information Media | - حرية الاتصال بوسائل الإعلام الليبية |

٩٣ يلاحظ أن هذا قد تم قبل نحو عام فقط من وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، أي أن التحضيرات الأساسية للانقلاب قد تمت تحت نظر وسمع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتحت العنصر الأول "النفوذ لدى الملك" أورد التقرير:

"يتمتع السفير بدرجة جيدة من حرية الاتصال بالملك إدريس. وفيما يحتفظ الملك لنفسه بمشاوراته الخاصة، فإنه، وفي حدود معينة، يبدو على استعداد للنصيحة (من السفير) التي يأخذها في اعتباره بعناية عند اتخاذ لقراراته. ونحن نعتقد أن السفير ربما كان ذا تأثير على الملك بشأن قراره بالبقاء في مقره بطرابلس لبضعة أسابيع بعد الحالة غير الطبيعية التي شهدتها تلك المدينة خلال الصيف (١٩٦٧).^{٩٤} وفضلاً عن ذلك، فإن احتجاجات السفيرين البريطاني والأمريكي خلال شهر يوليو (١٩٦٧) بشأن الحالة الداخلية غير المستقرة ربما تكون هي التي حفزت الملك على إسقاط رئيس الوزراء حسين مازق".^{٩٥}

أما فيما يتعلق بالعنصر الثاني "حرية الصلة بالمسؤولين"، فقد أورد التقرير:

"لقد أمكن المحافظة على درجة جيدة من حرية الاتصال بالملك إدريس ووزير الخارجية [أحمد البشتي] عن طريق السفير نيوسوم، وكذلك برئيس الوزراء الكوش الذي قامت الصلة به قبل تعيينه في منصبه الأخير (رئيس الوزراء). وتعتقد السفارة بأن هذه الصلة كانت مهمة على وجه الخصوص خلال أحداث أزمة يونيو، إذ أمكن عن طريقها تقديم وجهات النظر الأمريكية الصحيحة إلى الحكومة الليبية، وأمكن بذلك مجابهة جهود المتطرفين العرب ضد المصالح الأمريكية."

"كما استطاعت السفارة أن تحافظ على علاقات جيدة ومباشرة بكبار المسؤولين في الحكومة بمدينة البيضاء عن طريق الموظف المسؤول بمكتب السفارة بالبيضاء، وكذلك عن طريق الزيارات المتكررة للسفير إلى تلك المدينة. وستتابع السفارة جهودها خلال السنة القادمة (١٩٦٨) من أجل المحافظة على هذه الصلات وتمتينها."

أما بالنسبة للعنصر الثالث من عناصر القوة لأمريكا في ليبيا، والذي أطلق عليه التقرير "المخاوف الليبية من الجزائر ومصر"،^{٩٦} فقد ورد بشأنه:

"إن الحكومة الليبية تنظر إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كحلفاء رئيسيين في مواجهة أي عدوان من النظامين المتطرفين الاشتراكيين في مصر والجزائر. وبقدر ما حققت ليبيا من رفاهية بسبب الاكتشافات النفطية، ازدادت مخاوفها من المخططات الجزائرية والمصرية تجاه ثروتها. لقد وافقت الولايات المتحدة على التشاور مع الحكومة الليبية في حال قيام تهديدات لأمنها."

"ومن ثم، فإنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تلتزم بأي تعهد رسمي لليبيا بالدفاع

٩٤ راجع مبحث "جولات واسعة للملك".

٩٥ اعتراف متأخر ومتواضع بشأن دور السفير نيوسوم ونظيره البريطاني ساريل في إسقاط حكومة حسين مازق. راجع مبحث "استقالة حسين مازق" من فصل "حكومة حسين مازق".

٩٦ نعم هكذا وردت للأسف في هذا التقرير.. فخصومات العرب ومخاوفهم بعضهم من بعض هي دوماً مصدر قوة لغيرهم من أعدائهم أو المتظاهرين لهم بالصدادة.

عنها، فإن تعبير أمريكا الرسمي عن مصلحتها في استقلال ليبيا، ووجود القوات العسكرية الأمريكية في ليبيا، ينظر إليهما من قبل الملك والآخرين على أنها عاملان هامين لأمن ليبيا.

أما فيما يتعلق ببند "الاستثمارات النفطية" فقد أورد تقرير السفارة الأمريكية أن ميزان المدفوعات الأمريكي لعام ١٩٦٦ أظهر لصالحه مبلغاً صافياً قدره (٢٧٣) مليون دولار أمريكي ناجمة عن الاستثمارات في صناعة النفط الليبي. وقد علق التقرير على ذلك بعبارة جاء فيها:

"بقدر ما تستمر أهمية الولايات المتحدة للاقتصاد والتنمية في ليبيا - كما هي الحال الآن، وبدرجة أساسية من خلال نشاط شركات البترول الأمريكية - فإن المسؤولين الليبيين سوف يسعون لتفهم أمريكا وأهدافها.. من الممكن أن يقع بعض سوء الفهم أو التوتر في العلاقات حول بعض القضايا المحددة بين الحين والآخر، غير أنه طالما بقيت أمريكا وثيقة الصلة برفاحية ليبيا، فإن مصالحنا المشتركة سوف تجعلنا نتجاوز كافة التوترات في هذه العلاقة، عدا تلك الصعبة منها."

"ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من استمرار وجود الخصومات والشكوك الجوهوية (بين برقة وطرابلس وفزان)، فإن الطفرة النفطية قضت تدريجياً على التوجهات الإقليمية، ابتداء من تحسن وسائل النقل والاتصال، والتفاعل والتبادل بين مناطق ليبيا المتباعدة وثم من خلال خلق مصلحة شخصية محلية في برامج الرفاهية العامة، الأمر الذي لا يتيح لأية توجهات أو مقترحات تهدف إلى زعزعة الوضع القائم للانتشار والترعرع بسهولة."

أما تحت عنوان "حرية الاتصال بوسائل الإعلام المحلية"، فقد أشار التقرير إلى نجاح مكتب المعلومات الأمريكي في ليبيا USIS في إقامة علاقة عمل حميمة مع وزير الإعلام والثقافة الجديد (أحمد الصالحين الهوني). كما أشاد بالنجاح الذي حققه المكتب في مجال الاتصال بالليبيين ومحاولة التأثير فيهم من خلال مجلة "المعرفة" التي يصدرها المكتب (على مدى الثلاث عشرة سنة الماضية) والعرض السينمائي والبرنامج التلفزيوني الذي يجري بثه من قاعدة ولس. كما أشار هذا التقرير إلى نجاح برنامج البعثات والمنح الدراسية الخاصة^{٩٧} في التأثير على عدد من الشخصيات الليبية المهمة.

تحول التقرير بعد ذلك إلى تناول المقترحات المتعلقة بمحاور تحرك السفارة من أجل خدمة أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا خلال عام ١٩٦٨، والتي شملت:

(أ) التحرك السياسي

٩٧ غادر في نهاية شهر ديسمبر ١٩٦٧ (٥٨) طالباً ليبيا للدراسة في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية على حساب وزارة التعليم والترية في مجالات الهندسة المدنية وطب الأسنان والصحافة والدراسات الاجتماعية والهندسة البترولية. وقد تضاعف عدد الطلاب الليبيين المبعوثين للدراسة في أمريكا عن العام الذي سبقه. التقرير نصف الشهري المشترك للسفارة الأمريكية رقم (A-195) المؤرخ في ٢٢/١٢/١٩٦٧. الملف E. 2-2 Libya.

- (ب) التنمية في ليبيا
- (ج) الدفاع وقاعدة ولس
- (د) حماية مصالح أمريكا ومواطنيها في ليبيا
- (هـ) البترول
- (و) الأمن العام الليبي
- (ز) ميزان المدفوعات الأمريكي
- (ح) الإعلام

وقد أورد التقرير بشأن التحرك السياسي ما ترجمته:

"إن مصالح أمريكا في ليبيا تتمثل بشكل ملموس في وجود قاعدة ولس الجوية، وفي استثمارات شركات البترول الأمريكية فيها، والتي بلغت نحو بليون دولار أمريكي (وهي بذلك تشكل ثاني أكبر استثمارات خاصة في القارة الإفريقية بعد اتحاد جنوب إفريقيا). ويشير المسؤولون الليبيون إلى هذه الحقائق على الدوام كدليل على رهان الحكومة الأمريكية على استقلال ليبيا من جيرانها المفترسين Predatory والذين هم أقل تعاطفاً مع المصالح الأمريكية. وقد كنا ميالين دوماً، خلال حواراتنا مع المسؤولين الليبيين، لأن نترك هذه الحقائق تتكلم عن نفسها، وأن نؤكد على صداقتنا التقليدية مع ليبيا، ودعمنا المتواصل للجهود التي تبذلها من أجل تحقيق شخصيتها الوطنية، المبنية على وحدة طرابلس وبرقة وفزان."

ثم يضيف التقرير حول الموضوع ذاته:

"إنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تتم عملية التحول في ليبيا من المجتمع التقليدي الذي يقوده جيل القدامى إلى مجتمع أكثر حداثة، مقبول من أجيال الشباب دون قلاقل أو اضطرابات كبيرة تهدد مصالح أمريكا.. وفي تقديرنا، فإن أفضل خيار بالنسبة إلينا يتمثل في تشجيع جهود الحكومة - التي جرى التعبير عنها على لسان رئيس الوزراء البكوش - لسد الفجوة القائمة بين الحكومة والشعب، وبين مختلف الأجيال، من خلال تعزيز الإعلام الحكومي وبقية البرامج الموجهة إلى المواطنين، وتعيين الشباب المؤهل في المناصب ذات المسؤولية، وضمان أن يستفيد الليبيون من دخل بلادهم المتزايد."^{٩٨}

كما يضيف التقرير تحت هذا المحور ذاته:

"في مخططات السفارة أن تقوم بتوسيع تغطيتها لتشمل بحذر فئات العمر تحت (٣٥) عاماً، كما ستحاول، كلما كان ذلك ممكناً، التأثير والاستمرار في مراقبة نشاطات العناصر الجديدة التي

٩٨ هذا برنامج حكومة ولس برنامج سفارة. وفضلاً عن ذلك فإن جميع هذه الأهداف تبقى سليمة وقائمة ما لم تصطدم بمصالح أمريكا في ليبيا (قاعدة ولس، البترول، ميزان المدفوعات)، أما إذا اصطدمت بها فإن هذه الأهداف النبيلة البراقة جميعها تفقد كل قيمة وكل أهمية لها في نظر أمريكا ودبلوماسيتها.

ظهرت في دائرة الضوء خلال أحداث يونيو. إننا نعتزم أن نبقي يقظين للتغيرات التي تطرأ على المواقف السياسية مع استمرار الطفرة النفطية في تغيير المجتمع الليبي.

"إن السفارة مهمة بأن تطور ليبيا علاقات أمتن مع دول المغرب العربي المعتدلة. ومن العوامل المشجعة في هذا المضمار المؤشرات القريبة المتعلقة بقيام كل من ليبيا وتونس بالنظر إلى علاقاتهما الثنائية بشكل أكثر جدية. لقد كانت اللامبالاة من جانب كل من تونس وليبيا تجاه تمتين العلاقة بينهما داعية للاستغراب ولخيبة الأمل لدى الباحثين في العلاقات الخارجية الليبية. وإن التعاون بين البلدين في مجالات الأمن والعمل والإعلام قد يقرب الفجوة القائمة بينهما."

"ومن أجل المحافظة على مصالحنا الأمنية، فإننا نعتقد أن الزيارات، الموقرة توقيتاً جيداً، التي تقوم بها قطع من البحرية الأمريكية للموانئ الليبية، سوف تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد. وسوف تستمر السفارة في قياس مدى الرغبة في القيام بهذه الزيارات وفقاً للظروف السائدة في حينها."

وتحت عنوان "الدفاع عن قاعدة ولس"، أورد التقرير:

"وخلال السنة التالية (١٩٦٨)، فإن على الحكومة الأمريكية تخصيص قدر كبير من الوقت للبرامج التي تهدف إلى مساعدة الحكومة الليبية في تحسين أوضاع أمنها الداخلي والخارجي. ويتمثل أهم برنامج في صفقة بيع طائرات F-5 النفاثة المقاتلة التي ووفق على بيعها لسلاح الجو الليبي بمبلغ (٤٢) مليون دولار (يُنْتَظَر تسليم عشر طائرات خلال عام ١٩٦٨) والبرامج المكمل لها مثل المساعدة الفنية، والإنشاءات، والتدريب، التي سوف يتم معظمها في الأجزاء المخصصة لسلاح الجو الملكي الليبي بالقاعدة."

"وقد سلمت الحكومة الليبية رسالة إلى الحكومة البريطانية عبرت فيها عن نيتها في اقتناء شبكة صواريخ أرض - جو من نوع ثندربيرد Thunderbird، وإن ليبيا، في ضوء ذلك، في طريقها لأن يصبح لديها قدرات - بصرف النظر عن محدوديتها - للتصدي لأي عدوان خارجي."

وقد أكد التقرير:

"إن برنامج طائرات F-5 هو عظيم الأهمية، ليس فقط من ناحية تعزيزه لقدرات ليبيا للدفاع عن استقلالها، ولكن أيضاً لأهميته فيما يتعلق بآلية "التليب" التدريجي لقاعدة ولس الجوية. لقد خفّت الضغوط حول موضوع القاعدة في الوقت الراهن، إلا أنه، في حال بروز هذه الضغوط مرة أخرى، فإننا نأمل أن تؤدي هذه المعادلة (التليب) إلى تخفيف الضغط الشعبي الذي يطالب بسحب القوات الأمريكية. كما أن برنامج طائرات F-5 سوف يقدم المبرر لضرورة بقاء هذه القوات لأهمية دورها العملياتي Operational لسلاح الجو الليبي، ومن ثم فسوف يضمن ذلك على الأقل استمرار بقائنا في ولس على امتداد السنوات اللازمة لتنفيذ برنامج طائرات F-5. وفضلاً عن ذلك، فإن استمرار "لجنة المراقبة الليبية"^{٩٩} بقاعدة ولس هو ضروري جداً لهذه الاستراتيجية."

٩٩ التي تم الاتفاق عليها أثناء المفاوضات التي جرت في أغسطس ١٩٦٧ إبان حكومة عبد القادر البدري.

أما فيما يتعلق بدور السفارة في خدمة "ميزان المدفوعات الأمريكي" في المجال المالي، فقد أورد التقرير:

"إن بنك ليبيا يملك ما يربو عن (١٥٠) مليون جنيه ليبي (ما يوازي ٤٢٠ مليون دولار أمريكي) في شكل سبائك ذهبية و عملات أجنبية، منها (١٢٠) مليون جنيه (ما يوازي ٣٣٥ مليون دولار أمريكي) بالإسترليني والدولار، وهذا يترك مبلغاً كبيراً (نحو ٣٠ مليون جنيه) ذهباً و عملات أجنبية أخرى. وكلما سنحت الفرصة المناسبة، سوف تحاول السفارة أن تبين للموظفين الليبيين المسؤولين عن الاستثمارات الخارجية مزايا تحويل الأرصدة، التي لا توجد حاجة إليها لتمويل العمليات الجارية، إلى استثمارات متوسطة الأجل بالدولار (بالطبع لن تقوم في الوقت الحاضر بأية خطوات تنعكس سلباً على مستوى الاستثمارات الليبية بالإسترليني).^{١٠١} إن معظم الاستثمارات الليبية التي بالدولار هي من النوع القصير الأجل جداً (قروض تحت الطلب وحسابات إيداع)، ونحن نأمل أن نقنع الليبيين بتحويل جزء من هذه الأرصدة إلى استثمارات طويلة الأجل، ونجعلها من ثم أقل تقلباً، ويمكننا بالتالي أن ندخل عنصر استقرار أكبر على ميزان المدفوعات الأمريكي."

كما أشار التقرير بعد ذلك إلى المعاملات المتعلقة بميزانية الحكومة الليبية خلال العام ١٩٦٧ وكيف أنها كانت قريبة من حالة الفوضى بسبب الطلبات المفاجئة للخزانة بتوفير أموال لم يسبق التخطيط لها في الميزانية العامة، وذات طبيعة طارئة متنوعة. كما أكد التقرير أن انتظام معاملات الميزانية العامة من شأنه أن يؤدي إلى استقرار الحكومة داخلياً. كما أن من شأنه أن يجنب الحكومة الليبية الاضطراب إلى تسهيل استثماراتها بالعملات الأجنبية (الدولار والإسترليني) كما حدث خلال الأشهر الأخيرة.^{١٠٢}

ومما ورد في هذا التقرير بشأن برنامج تحرك السفارة خلال العام ١٩٦٨ في المجال الإعلامي:

"إن الحكومة الليبية الجديدة (حكومة البكوش) راهنت بسمعتها على تسويق اعتدال ليبيا لدى الرأي العام الليبي في مواجهة منافسة قوية من المتطرفين العرب. وقد طلبت الحكومة الليبية حالياً من السفارة (الأمريكية) وضع خبرتها الإعلامية ودرايتها بالشرق الأوسط تحت تصرفها لإنجاز هذه المهمة، وخلال الأشهر القادمة سوف تتطلع الحكومة الليبية إلى السفارة منتظرة نتائج من جانبنا. ومن ثم فإن من الأمور ذات الأهمية القصوى أن تقوم وكالة المعلومات الأمريكية U.S. Information Agency ووزارة الخارجية بتزويد السفارة وهيئة

١٠٠ يلاحظ أن التقرير يتحدث عن مبلغ (٣٠) مليون جنيه ليبي ومدى أهميتها لميزان المدفوعات الأمريكي يومذاك.
١٠١ كان ميزان المدفوعات البريطاني هو الآخر يعاني من عجز كبير، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية لتخفيض قيمة عملتها في ١٨ نوفمبر ١٩٦٧.
١٠٢ وهو الأمر الأهم من وجهة النظر الأمريكية. راجع مبحث "على صعيد العلاقات العربية" من هذا الفصل.

خدمات المعلومات الأمريكية في ليبيا USIS بالدعم العملياتي Operational Support الذي يمكنهما من إنجاز دورهما الاستشاري/ العملياتي (في ليبيا) ١٠٣.

وفي فقرة ختامية تحت عنوان "الأمن العام" أورد التقرير:

"لقد شددت السفارة التأكيد للحكومة الليبية حول حاجتها لتعزيز قدراتها في مجال الأمن الداخلي الذي ظهرت الحاجة إليه بجلاء خلال أحداث يونيو. وبقيامنا من جانبنا بهذا الأمر، فإننا نسهم بشكل مساو في المحافظة على استقلال ليبيا، وفي بناء جهاز الأمن الداخلي اللازم للسماح بتطوير مؤسسات سياسية وطنية مقبولة شعبياً."

"لقد قبلت الحكومة الليبية عرضنا بأن نبيع لها معدات وأجهزة للأمن الداخلي،^{١٠٤} بما في ذلك طائرة خفيفة، مستخدمين لتغطية ذلك مالياً المليون دولار التي نقوم بدفعها سنوياً مقابل تأجير القاعدة، وبأن نقوم بتزويد الحكومة بمستشار أمريكي مؤهل في شؤون الأمن^{١٠٥} يقوم بزيارة ليبيا للتشاور حول هذه المسائل. كذلك فإننا نقوم بمساعدة الحكومة الليبية من خلال التدريب وبرامج الاتصال Liaison Program لتعزيز إمكانات "جهاز أمن الدولة"^{١٠٦} في التعامل مع أعمال التخريب. كما نقوم السفارة بطريقة سرية بتشجيع شركات البترول الأمريكية على توسيع برامجها الأمنية الخاصة وحثها على إقامة علاقات مستمرة مع قوات الأمن الليبية".^{١٠٧}



- ١٠٣ يلاحظ أن المستر دونالد سنوك أحد كبار موظفي وكالة USIS قد عاد منذ عام ١٩٦٦ إلى العمل في ليبيا تحت غطاء مدير العلاقات العامة بشركة إسو للبترول، كما يلاحظ أيضاً أن السفير الأمريكي في ليبيا ديفيد نيو سوم قضى شطراً من حياته الوظيفية في وكالة المعلومات الأمريكية المذكورة.
- ١٠٤ يقصد عادةً بهذه الأجهزة والمعدات أجهزة تنصّت ومراقبة وتحسس... إلخ التي اشتهرت أميركا بتوريدها للأجهزة الأمنية في المنطقة.
- ١٠٥ من الأهمية بمكان معرفة هذه الشخصية الأمريكية، وتاريخ وصولها إلى ليبيا، ومدة مكوثها فيها والخدمات التي قدّمتها، وكذلك الشخصيات الليبية (السياسية والأمنية والعسكرية) التي كانت على اتصال بها.
- ١٠٦ هذا هو الجهاز الذي كان الضابط/ المخبّر معمر القذافي يتبعه، كما أوضحنا في "انقلاب بقيادة مخبر".
- ١٠٧ ليس من المستبعد أن تكون تحركات المستر سنوك واتصالاته بضباط الأمن قد تمت تحت هذا الغطاء.

زيارة رسمية إلى فرنسا

في الفترة ما بين الثاني والخامس من إبريل ١٩٦٨، قام عبد الحميد البكوش بزيارة رسمية لفرنسا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الفرنسيين، وانتهت بالاتفاق على مجموعة من المبادئ الأساسية "برتوكول" لعقد مشاركة في مجال البترول جرى التوقيع عليه من كل من رئيس الوزراء البكوش والرئيس الفرنسي شارل ديغول. وقد نصت تلك المبادئ على توقيع عقد مشاركة بين "المؤسسة الليبية العامة للبترول" و"مجموعة من الشركات الفرنسية الحكومية" إيراب ERAP و"سبنا SPNA".

وفي ٢٨/٣/١٩٦٨ كان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً بالموافقة على منح عقود امتياز بترولية إلى شركتي "أكيتين ليبيا" و"إيراب" الفرنسيتين لاستغلال بعض القطع في المناطق الغربية من ليبيا (القسم البترولي الأول). وقد أشار القرار في ديباجته إلى توصية مجلس البترول الأعلى في يناير ١٩٦٦، وإلى أن هذه القطع سبق أن عرضت للاستغلال أكثر من مرة دون أن يتقدم إليها أحد. كما أشار قرار مجلس الوزراء إلى عرض سابق لهاتين الشركتين تقدمتا به في ١٣/٦/١٩٦٧ لاستغلال بعض من هذه القطع.

وبناء على قرار مجلس الوزراء المذكور، قامت وزارة شؤون البترول بالتوقيع في ٣٠/٤/١٩٦٨ على عقد الامتياز البترولي رقم (١٣٧) ١٠٩ مع الشركتين المذكورتين بمساحة (٦٨٤٦) كيلو متراً. ورغم الإشارات التي وردت في ديباجة القرار المذكور بشأن هذا الامتياز، فقد اعتبر بعضهم الأسلوب الذي منح به هذا الامتياز مخالفاً لقانون البترول الليبي لسنة ١٩٥٥ (وتعديلاته) لأنه تم بأسلوب "الاتفاق المباشر"، في حين أن القانون يوجب دعوة الشركات المتنافسة لتقديم عروضها بشأن الامتياز المطروح حتى تتمكن الحكومة من اختيار أفضل العروض.^{١١٠}

ومن جهة أخرى، أصدر مجلس الوزراء في ١٦/٤/١٩٦٨ قراره بالموافقة على تخصيص مناطق بترولية للمؤسسة الليبية العامة للبترول (التي كانت قد تأسست قبل يومين من ذلك التاريخ أي في ١٤/٤/١٩٦٨)، وكذلك بالموافقة على أن تستغل هذه المناطق بطريق المشاركة مع مجموعة الشركات الفرنسية. وبموجب هذا القرار، قامت المؤسسة

١٠٨ يلاحظ أن المؤسسة الليبية العامة للبترول لم يتم إنشاؤها إلا في ١٤/٤/١٩٦٨ أي بعد إبرام ذلك البروتوكول.

١٠٩ هذا هو آخر عقد امتياز في تاريخ صناعة النفط الليبي خلال العهد الملكي.

١١٠ انظر غانم "النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣-١٩٧٠"، مصدر سابق، ص ٢٧٩-٢٩٠.

بالتوقيع على عقد مشاركة مع شركتي "إيراب" و"سبنا" الفرنسييتين اللتين اختارتا شركة "أكيتين ليبيا" Aquitaine كشركة عاملة.

وفي ٢٦ / ٤ / ١٩٦٨ أعلنت وزارة شؤون البترول عن تفاصيل الاتفاق الذي أبرم بين الحكومتين الفرنسية والليبية، وقد تضمنت الاتفاقية السماح لشركتين فرنسييتين هما ERAP و SPNA بالدخول في عقد مشاركة مع المؤسسة الليبية العامة للبترول لمدة خمسة وعشرين عاماً في مجال التنقيب عن البترول في ليبيا. وقد طولبت الشركتان، بموجب هذا الاتفاق الذي غطى (٢٩, ٨٥٠) كلم مربع، بإنفاق نحو (٥, ٢٢) مليون دولار أمريكي خلال العشر سنوات الأولى، واحتفظت الحكومة الليبية بحقوقها في إلغاء الاتفاقية في حال لم يعثر على البترول. وقد لوحظ أن إجمالي النفقات التي اشترطتها هذه الاتفاقية يتجاوز عشرين ضعفاً المبالغ التي يصير عليها قانون البترول الليبي.^{١١١}

وقد أثارت الاتفاقات التي أبرمتها حكومة البكوش مع الحكومة والشركات الفرنسية انتقادات في أوساط الليبيين، كما ترددت هذه الانتقادات في عدد من التقارير السرية التي أعدتها السفارتان الأمريكية والبريطانية خلال هذه الفترة.

ففي التقرير^{١١٢} الذي أعدته السفارة الأمريكية عن المقابلة التي جرت بين علي وريث (أحد عناصر المعارضة الوطنية والراديكالية) وبين المستر إدوارد كين Edward Kane يوم ٦ / ٥ / ١٩٦٨، نسب إلى وريث أنه عبر عن انتقاد شديد للاتفاقية التي أبرمتها حكومة البكوش مع فرنسا في مجال التنقيب عن البترول في ليبيا، وأنه أشار إلى وجود شائعات حول وجود رشوى كبيرة وراء هذه الصفقة، وأن ذلك، إن صحت هذه الشائعات، أمر سيء للغاية.

كما نسب التقرير إلى علي وريث اعتقاده بأن المصالح المالية الأوروبية والأمريكية كانت وراء الشركات الفرنسية التي أبرمت هذه الاتفاقية، ومن ثم فإن هذه الاتفاقية لا تدل على وجود تغيير حقيقي عن الاتفاقات البترولية السابقة. كما نسب إليه قوله بأنه ليس ضد التعامل مع الفرنسيين "الذين هم أصدقاء للعرب"، غير أنه يعترض على الأسلوب الذي تمت به معالجة هذا الموضوع، فالاتفاقية أبرمت بسرعة كبيرة، ودون التشاور حولها داخل الحكومة. ثم إنه تساءل كيف يمكن إبرام هذه الاتفاقية دون موافقة مجلس الوزراء عليها؟ مضيفاً أن هذا أسلوب ديكتاتوري، ويوحى بوجود مصلحة مالية كبيرة خاصة للبكوش في هذه الصفقة. كما عبر وريث، حسب التقرير نفسه، عن رأيه بأن هذه الاتفاقية تشكل من قبل البكوش خطوة موجهة ضد الجزائر، لأن صادرات البترول الليبي سوف تؤثر على صادرات البترول الجزائري إلى فرنسا.

١١١ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر غانم، مصدر سابق، ص ٢٨٢.

١١٢ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير في أكثر من مبحث في هذا الفصل.

أما في التقرير الذي أعده السفير الأمريكي نيو سوم بتاريخ ٨/٧/١٩٦٨ تحت عنوان "تقييم لحكومة البكوش بعد ثمانية أشهر في الحكم"،^{١١٣} فقد وردت بشأن هذه الصفقة مع فرنسا الإشارات التالية:

".. وزراء سابقون، وموظفون كبار، وعناصر تقليدية محافظة مع بعض كبار رجال الأعمال الليبيين، أخذوا مؤخراً، وبشكل علني، يوجهون اتهامات لحكومة البكوش بأنها لم تكن كفؤة في إدارتها للمفاوضات مع الفرنسيين. ويؤكد منتقدو الحكومة بأنها منحت الفرنسيين مناطق واسعة وجيدة للتنقيب عن النفط فيها، كما أنهم يعبرون عن شكواهم من قيام الحكومة بالتخلي عن شركائها النفطيين التقليديين من أجل الدخول في تجربة مع الفرنسيين الذين لم يجز اختبارهم في السابق. كما أن هناك آخرين يعتقدون بأن "عقود المشاركة" التي أبرمت مع الشركات الفرنسية بمزايا كبيرة لليبيا كان من الممكن إبرامها مع شركات إيطالية وإسبانية وأمريكية."

وأضاف التقرير:

"هناك إشاعات تتردد على نطاق واسع، متهمه الأطراف (الليبية) الأساسية المشاركة في المفاوضات مع الفرنسيين بقبض رشاًوى كبيرة من أجل إبرام الاتفاق مع شركتي إيراب وسبنا."

كما ورد في موضع آخر من التقرير:

"من أجل أن تحقق حكومة البكوش إنجازاً سياسياً، يبدو أنها اندفعت نحو إبرام صفقة البترول مع فرنسا دون دراسة كافية، وقبل أن تتمكن من الإحاطة بكافة التعقيدات المتعلقة بهذا الموضوع. لقد بدأ يتضح، بسبب هذه الحقيقة، أن المفاوضات الليبية لم يحصلوا على الأسعار العالية التي مُنحت للمناطق البترولية في المرة الأولى، والتي كان بمقدورهم أن يحصلوا عليها لو أنهم قاموا بالضغط على الفرنسيين بصورة أقوى، أو أن تفاوضهم معهم جرى بطريقة أكفأ،^{١١٤} على الرغم من أن القيمة الحقيقية للاتفاقية الفرنسية سوف تتوقف - في التحليل النهائي - على السعر الفعلي الذي سيباع النفط به، وهو ما لا يمكن تحديده إلا بعد اكتشاف البترول فعلاً."

وقد تناول مصطفى بن حليم هذه الزيارة على النحو التالي:^{١١٥}

"وقبل زيارته العربية، قام البكوش، مصحوباً بعدد من زملائه، بزيارة فرنسا (٢-٥ إبريل ١٩٦٨) واجتمع بالجنرال ديغول ورئيس الوزراء (كوف دي مورفيل) اجتماعات هامة عقد بموجبها مع الحكومة الفرنسية اتفاقات ممتازة في مجالات البترول، بين مؤسسة البترول الوطنية وشركات فرنسية لأعمال مشتركة للتنقيب عن النفط."

١١٣ التقرير يحمل الرقم (A-414)، وقد سلفت الإشارة إليه في عدد من المباحث الأخرى من هذا الفصل.

١١٤ تُرى هل كانت السفارة الأمريكية لتقول الشيء نفسه لو أن الشركات المعنية كانت أمريكية لا فرنسية؟

١١٥ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٥٨، ٣٥٩.

"كما عقد اتفاقاً ثقافياً يشتمل على إنشاء مشترك لمدرستين فرنسيتين (ليسيه) ومعاهد لتعليم اللغة الفرنسية حتى المستوى الثانوي.

وفي المجال الصحي، اقترحت فرنسا تصميم وإنشاء وتجهيز بالبناء والمعدات، لمستشفين رئيسيين. وفي الإذاعة المرئية، عرضت فرنسا تقديم خدمات على نفقتها، وأربعين فنياً لإدارة وصيانة الإذاعة المرئية الليبية، كما عرضت على الحكومة الليبية التفاوض لأجل بناء وتجهيز المرحلة الثانية لمحطة الإذاعة المرئية الليبية. وعرضت الحكومة الفرنسية أيضاً إمكانية بيع ليبيا ما تحتاج إليه من أسلحة ودبابات ومدركات وطائرات الميراج، وطبعاً تلقت حكومة البكوش هذه العروض بوعدها دراستها.

وخلص بن حليم إلى القول:

"أدت زيارة البكوش لفرنسا إلى نتائج سياسية وتجارية وثقافية عظيمة، بدرجة أزعمت الحكومة الأمريكية خشية أن يكون تنامي نفوذ فرنسا في ليبيا على حساب علاقاتها مع الحكومة الليبية." ١١٦



١١٦ المسح بن حليم في هذا الخصوص إلى التقرير رقم (523) المؤرخ ١٩٦٨/٤/٢١ من الوثائق السرية للخارجية الأمريكية (الموجودة تحت الملحق رقم ١٣ بكتاب بن حليم).

اهتمامات بترولية

لم يقتصر ما قامت به حكومة البكوش في مجال البترول على الاتفاقيات التي أبرمتها مع الحكومة والشركات الفرنسية للتنقيب عن البترول في ليبيا،^{١١٧} بل حفلت حقبتها أيضاً بعدد من الخطوات المهمة الأخرى.

(أ) إنشاء المؤسسة الليبية العامة للبترول

ترجع فكرة إنشاء مؤسسة ليبية عامة للبترول لفترة وزارة محمود المنتصر الثانية (١٩٦٤-١٩٦٥). غير أن هذه الفكرة ظلت قيد البحث والدراسة خلال السنوات التالية، ولم يتهيأ إخراجها إلى الوجود إلا خلال حكومة البكوش. فقد صدر بإنشائها القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٨،^{١١٨} وحددت المادة (٢) من قانون المؤسسة هدفها كما يلي:

"تقوم هذه المؤسسة بدعم الاقتصاد الليبي عن طريق تنمية الثروة البترولية وإدارتها واستثمارها في مراحلها المختلفة، وإنشاء صناعات بترولية وطنية، وتوزيع المنتجات البترولية المحلية والمستوردة، والاشتراك مع الجهات المختصة في تخطيط وتنفيذ السياسة البترولية العامة للدولة، وفي تحديد أسعار البترول الخام والمواد البترولية، وفي المحافظة على مستوى هذه الأسعار."

كما أعطت المادة (٣) من القانون المذكور للمؤسسة الحق في استغلال المناطق التي تخصص لها، إما بنفسها، أو عن طريق المشاركة مع الغير، ويكون تخصيص هذه المناطق بقرار من مجلس الوزراء.

كما نصت المادة (٦) من هذا القانون على أن للمؤسسة أن تعمل في صناعة البترول بالمملكة الليبية أو في خارجها وفي أي مرحلة من مراحل هذه الصناعة، بما في ذلك الاستكشاف والبحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، وغيرهما من المواد الهيدروكربونية، وإنتاج وتصفية ونقل وتخزين المواد المذكورة وأي من منتجاتها الفرعية... وكذلك الاتجار فيها وتوزيعها وبيعها وتصديرها.

وفي ١٨/٤/١٩٦٨ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة الوليدة

١١٧ انظر مبحث "زيارة رسمية لفرنسا" من هذا الفصل.

١١٨ كان مشروع قانون إنشاء هذه المؤسسة قد قُدم إلى مجلس الوزراء في ١٩/١١/١٩٦٧ من أجل مناقشته وإقراره.

لمدة أربع سنوات على الوجه التالي:

رئيساً	محمد الجروشي
عضواً	وكيل وزارة شؤون البترول (مختاره وزير شؤون البترول)
عضواً	حسن عبد الحفيظ الجهاني (مدير الإدارة الاقتصادية والتجارية بالمؤسسة)
عضواً	شكري غانم (مدير إدارة التسويق والتوزيع بالمؤسسة)
عضواً	مصطفى الكيخيا (مدير إدارة الاستكشاف والإنتاج بالمؤسسة)
عضواً	عبد الرحمن بونخيلة
عضواً	أحمد بن سعود ^{١١٩}
عضواً	إبراهيم بشير الغويل
عضواً	عبد القادر بوهروس

وجاء إنشاء هذه المؤسسة على غرار ما حدث في عدد من الدول المنتجة للبترول التي أقدمت على إنشاء شركات بترول وطنية.^{١٢٠}

وعند افتتاح أول جلسة لمجلس إدارة المؤسسة يوم ٢٢ / ٥ / ١٩٦٨، تحدّث رئيس الوزراء الكوش عن نية الحكومة في عدم منح أي عقد امتياز نفطي مستقبلاً، واللجوء إلى ترتيبات جديدة في التعاقد مع الشركات.^{١٢١} (وكان وزير شؤون البترول الليبي خليفة موسى قد صرح في لقاء بينه وبين السفير الأمريكي نيوسوم يوم ٢١ / ١٢ / ١٩٦٧ أن أيام منح امتيازات نفطية كبيرة للشركات قد ولّت. وعلى الرغم من احتمال وقوع استثناءات لهذا الموضوع، فإن الحكومة تعتزم الاحتفاظ بالمناطق النفطية الجيدة الباقية لاستغلالها من قبل المؤسسة البترولية العامة التي تزمع الحكومة أن يتم الاستغلال من خلال "عقود مشاركة" تدخل فيها هذه المؤسسة مع شركات أخرى).^{١٢٢}

وقد تمثلت باكورة نشاط المؤسسة الليبية العامة في مواصلة المفاوضات مع الشركات الفرنسية لوضع تفاصيل عقد "المشاركة" معها^{١٢٣} الذي أبرم يوم ٢٨ / ٧ / ١٩٦٨.

١١٩ يلاحظ أن تعيين الأعضاء الآخرين (أحمد بن سعود، إبراهيم بشير الغويل، وعبد القادر بوهروس) في مجلس إدارة هذه المؤسسة قد جاء في إطار محاولات الحكومة استرضاء بعض العناصر الوطنية المعارضة وكسبها إلى جانبها.

١٢٠ من ذلك الشركة الوطنية الإيرانية للبترول (١٩٥١)، والشركة الوطنية الفنزويلية للبترول (١٩٦٠)، وشركة البترول الكويتية الوطنية (١٩٦٠)، وشركة بترومين في السعودية (١٩٦٢)، وسونا طراك في الجزائر (١٩٦٣)، وشركة النفط الوطنية العراقية عام (١٩٦٤). غانم، مصدر سابق، ص (٢٧٩).

١٢١ بالفعل لم يجر منح أي عقد امتياز نفطي جديد منذ ذلك التاريخ. غانم، مصدر سابق، ص ٢٨٣-٢٨٤. انظر التقرير الأسبوعي المشترك الذي تعدّه السفارة الأمريكية رقم (A-295) المؤرخ في ١ / ٥ / ١٩٦٨، الملف 2-I POL Libya.

١٢٢ انظر أيضاً تقرير السفارة نفسها رقم (A-382) المؤرخ في ٧ / ٨ / ١٩٦٨ والمتضمن لما دار خلال اجتماع بين السفير نيوسوم ووزير شؤون البترول خليفة موسى يوم ١٩٦٨ / ٥ / ٣٠.

١٢٣ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر مبحث "زيارة رسمية لفرنسا" من هذا الفصل، وغانم، مصدر سابق، ص ٢٨٢.

(ب) تعجيل دفع مستحقات الحكومة

في ٨ / ٧ / ١٩٦٨ دعا وزير شؤون البترول خليفة موسى شركات البترول العاملة في ليبيا إلى تعديل وتعجيل مواعيد استحقاق دفع الأتاوة والضرائب المستحقة عليها إلى الخزنة الليبية. وقد تم الاتفاق فعلاً بين الحكومة وهذه الشركات حول هذا الموضوع مع بداية أكتوبر ١٩٦٨^{١٢٤} بحيث يتم دفع الإتاوة وضرائب الدخل عن كل ربع سنة خلال ثلاثين يوماً من انتهائه، بعد أن كانت الإتاوة تستحق كل ثلاثة أشهر، وتدفع خلال الستين يوماً التالية. أما ضرائب الدخل فكانت تستحق كل سنة. وتدفع خلال الأربعة أشهر التالية لتلك السنة،^{١٢٥} على أن يبدأ تطبيق الاتفاق على مراحل خلال ثلاث سنوات تالية تبدأ مع بداية عام ١٩٦٩. وقد جرى الإعلان عن هذا الاتفاق في ١٩ / ١٠ / ١٩٦٨ (خلال حكومة ونيس القذافي)، وحقق هذا التعديل زيادة سنوية في دخل الحكومة من البترول تقارب نحو (١٢) مليون جنيه كانت الشركات تستفيد بها على حساب الحكومة.^{١٢٦}

(ج) التصدي لشركة "شاباكوا"

شركه "شاباكوا أوليل كوربوريشن" "Chapaqua Oil Corporation" هي شركة أمريكية معروفة بصلاتها التجارية مع لطفية الشلحي (إحدى شقيقات العقيد عبد العزيز الشلحي وزوجة محمد عبد السلام الغماري) عبر وسيط يوناني يدعى لورينزو ميفالوبولس Lorenzo Mefalopolos مقيم في طرابلس.^{١٢٧} ورغم عدم وجود خبرة سابقة للشركة في الأعمال البترولية، وعدم تمتعها بالكفاءة المالية والفنية، فقد سعت، عبر نفوذ لطفية الشلحي، إلى الحصول على امتيازات نفطية في ليبيا خلال فترة حكومة عبد الحميد البكوش، وكادت تدخلات لطفية الشلحي^{١٢٨} أن تؤدي إلى استقالة البكوش في منتصف شهر أغسطس ١٩٦٨.

لقد كشف البكوش عن هذه الواقعة خلال المقابلة التي جرت بينه وبين السفير الأمريكي نيوسوم يوم ١ / ١٠ / ١٩٦٨، بعد تركه لرئاسة الوزارة:^{١٢٩}

"إن البكوش كاد أن يستقيل في منتصف أغسطس بسبب موضوع يتعلق بمحاولة مجموعة

١٢٤ خلال حكومة ونيس القذافي.

١٢٥ غانم، مصدر سابق، ص ٢٧٧.

١٢٦ للمزيد حول هذا الموضوع انظر Frank C. Waddams، مصدر سابق، ص ١٦٩-١٧٢.

١٢٧ انظر تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-140) المؤرخ في ١٩٦٩ / ٦ / ٢ والذي يحمل عنوان "عائلة الشلحي ونفوذها".

١٢٨ كان إصرار لطفية الشلحي على اقتناء جواز سفر دبلوماسي لها، بالمخالفة للقوانين واللوائح، السبب المباشر في سقوط حكومة عبد القادر البدري. انظر فصل "حكومة عبد القادر البدري".

١٢٩ انظر التقرير السري الذي بعث به السفير نيوسوم عن تلك المقابلة، ذا الرقم (A-533) المؤرخ في ١٩٦٨ / ١٠ / ١١، بعنوان "رواية البكوش لأيامه الأخيرة كرئيس للوزراء".

شركات أمريكية باسم "شاباكوا أويل كوربوريشن" الحصول على امتياز نفطي. وقد حرصت الشركة على أن تستميل انتباه الملك من خلال إبداء استعدادها لأن تقوم ببناء طريق إلى واحة الكفرة^{١٣٠} مجاناً. وقد طلب ممثلون لهذه الشركة مقابلة رئيس الوزراء البكوش الذي أحالهم على علي عتيقة، وكان يشغل منصب وزير شؤون البترول بالنيابة. وعندما تبين أن الشركة ترغب في الحصول على منطقة نفطية سبق تخصيصها لعقد المشاركة بين المؤسسة الليبية العامة والشركات الفرنسية، أبلغ الوزير عتيقه ممثلي الشركة الأمريكية بأن طلبها سوف ينظر فيه في العام التالي خلال مناقصة مفتوحة. بعد يوم أو يومين، تلقى البكوش مكالمة هاتفية من سكرتير الملك الخاص إدريس بوسيف الذي أبلغه بأن الملك غاضب عليه بشأن الإجراء الذي اتخذته في موضوع شركة شاباكوا. قام البكوش إثر ذلك بإرسال مذكرة إلى الملك أوضح له فيها أن المنطقة البترولية التي ترغب الشركة في الحصول على امتياز للتنقيب فيها سبق تخصيصها قبل شهرين على الأقل من تاريخ تقديم هذه الشركة لطلبها، وقد أشار البكوش في المذكرة نفسها إلى أنه على استعداد، إن كان الملك لا يثق بحكومته بشأن مثل هذه المسائل، لوضع استقالته تحت تصرفه. وقد استدعى الملك رئيس وزرائه البكوش، إثر استلامه لمذكرة الأخير، وأبلغه قبوله بالموقف الذي اتخذته في موضوع هذه الشركة، كما أمر بإرسال ملفات هذا الموضوع إليه تعبيراً عن نفص يديه منه، ومن ثم فقد أغلق الموضوع.^{١٣١}

(د) خطوات أخرى

- من الخطوات المهمة الأخرى التي اتخذتها حكومة البكوش في مجال البترول:
- أبلغت الحكومة شركات البترول خلال شهر نوفمبر ١٩٦٧ رفضها السماح لها باستقطاع مصروفات ترحيل العاملين بها وعائلاتهم عن ليبيا في أعقاب يونيو ١٩٦٧، ورفضت اعتبار هذه المصروفات "أعباء تشغيل" يمكن استقطاعها من العائدات.^{١٣٢}
- أعلن وزير شؤون البترول في ١٢ / ١١ / ١٩٦٧ أن جميع الشركات البترولية العاملة في ليبيا قد قبلت بإلغاء خصم ٥, ٦٪ الذي كان مسموحاً للشركات باستقطاعه من السعر المعلن للبترول الليبي. وقد أعلن الوزير أن الإلغاء سوف يصبح ساري المفعول اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٦٧ (تاريخ استئناف ضخ البترول الليبي)، وأن هذه الخطوة سوف تؤدي إلى زيادة في عائدات الحكومة من البرميل الواحد بنحو ٨, ٥٪.

١٣٠ لعبت هذه الواحة دوراً هاماً في تاريخ الحركة السنوسية والجهاد الليبي ضد الطليان.

١٣١ قد يأخذ بعضهم على الملك تدخله ابتداءً في مثل هذا الموضوع، وقد يكون هذا المأخذ في محله، غير أنه ينبغي أن يذكر له أن هذا التدخل كان بمسعى من أطراف أخرى تظل هي المسؤولة، إذ هي صاحبة المصلحة، وهي التي استغلت عاطفة الملك الأبوية نحوها، كما ينبغي أن يذكر للملك الحصافة والحكمة والتوازن التي عالج بها هذا الموضوع. ولو حدث أن جرؤ رئيس وزراء في أي بلد عربي آخر على رفض طلب لرئيس الدولة لأصبح مصيره معروفاً... هذا إن جرؤ على ذلك.

١٣٢ انظر تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-142) المؤرخ في ١٥ / ١١ / ١٩٦٧ والمتضمن محضرًا للاجتماع الذي دار بين وزير شؤون البترول خليفة موسى والسفير نيوسوم بمكتب الأول يوم ٨ / ١١ / ١٩٦٧.

- وإلى زيادة في إجمالي عائدات الدولة النفطية سنوياً بنحو (٦٥) مليون دولار.
- في مطلع شهر نوفمبر ١٩٦٧ طالب بنك ليبيا المركزي شركات البترول أن تودع في المصارف التجارية المحلية المبالغ المالية اللازمة لعملياتها في ليبيا للسنة التالية. وقد أسس البنك هذا الطلب بناء على المادة (١١) من عقود الامتياز المبرمة التي يتفاوت تفسير البنك والشركات لها.^{١٣٣}
- قامت وزارة شؤون البترول في نهاية عام ١٩٦٧ بمطالبة الشركات التي كانت قد منحت امتيازات بترولية في فبراير ١٩٦٦ بضرورة تقديم بيان مفصل عن نشاطها، وتوضيح لمخططاتها المستقبلية في ميدان الاستكشاف والتنقيب. وقد بررت الحكومة خططها هذه برغبتها في الحيلولة دون احتكار الشركات الكبيرة لعمليات البترول في البلاد، وبرغبتها أيضاً في الانتهاء من عمليات البحث والتنقيب عن البترول.
- أبلغت وزارة شؤون البترول خلال شهر إبريل ١٩٦٨ تعليماتها إلى شركات البترول، مطالبة إياها بضرورة استخدام أحدث الأساليب العلمية في تنقيبها عن البترول، وهي الأساليب التي تكفل العزل بين طبقات البترول الخام والغاز الطبيعي والمياه. ولم تكتف الحكومة بمجرد إصدار هذه التعليمات، بل قامت فعلاً بتعيين خبراء اختصاصيين مهمتهم التفتيش على شركات البترول بشأن التزامها بتنفيذ هذه التعليمات.
- افتتح الملك إدريس رسمياً في ٢٦/٤/١٩٦٨ ميناء الزويتينة البترولي^{١٣٤} التابع لشركة أوكسيدنتال الأمريكية التي كانت قد شرعت خلال شهر يناير ١٩٦٨ بتصدير البترول من حقوله الواقعة في الامتيازات التابعة لها.
- قامت الحكومة في ٢/٥/١٩٦٨ بإلغاء ستة من عقود الامتياز البترولية التي سبق منحها إلى عدد من الشركات الصغيرة (المستقلة) خلال شهر فبراير ١٩٦٦ بحجة فشلها في القيام بالحد الأدنى من التزاماتها التعاقدية،^{١٣٥} وهذه الشركات هي:

^{١٣٣} راجع تقارير السفارة الأمريكية حول هذا الموضوع ذات الأرقام (A-125) و (A-131) المؤرخة في ٣، ٨/١١/١٩٦٧ على التوالي.

^{١٣٤} بافتتاح هذا الميناء، بلغ عدد الموانئ البترولية في ليبيا خمسة موانئ هي، البريقة (١٩٦١) والسدرة (١٩٦٢) ورأس لانوف (١٩٦٤) والحريقة (١٩٦٧) والزويتينة (١٩٦٨). وقد رأى بعض الباحثين أنه كان من الممكن، ومن الأجدي اقتصادياً، أن يقتصد في إقامة هذه الموانئ، إلا أن رغبة الشركات البترولية بأن يكون لها موانئ مستقلة، وآمالها بمستقبل نفطي كبير للبلاد، وتساهل الحكومة المبالغ فيه أحياناً، أدى إلى قيام موانئ نفطية غير ضرورية، وكلف ذلك أموالاً لم يكن هناك مبرر لإنفاقها، واستوجب إيجاد أجهزة إدارية وفنية لمراقبة الموانئ والتصدير كان بالإمكان اختصارها. غانم، مصدر سابق، ص ٣٢٧، ٣٢٨.

^{١٣٥} انظر ما ورد حول هذا الموضوع أثناء لقاءات السفير الأمريكي نيوسوم مع وزير شؤون البترول خليفة موسى يومي ٣٠/٥، و٨/٧/١٩٦٨ في التقارير الأمريكية ذات الأرقام (A-382) و (A-422) على التوالي.

اسم الشركة	رقم الامتياز	المساحة بالكيلومتر المربع
شركة ميركوري بتروليام	١١٢	٢٦٤٦
شركة ليون بتروليام كومباني	١١٣	٢٦٦١
شركة ليبيا ديزرت أوويل	١٢٧	٥١١٧
شركة ليبيا تكساس للبترول والتكرير	١٢٨-١٢٩-١٣٠	٩٠٢٨

- أعلنت شركة إسو ليبيا في منتصف شهر يونيو ١٩٦٨ عن منح شركة Ralph .M Parsons Co عقداً تلتزم الأخيرة بموجبه ببناء مصنع الكبريت Sulfur في ليبيا، على أن يتم بناؤه قبل نوفمبر ١٩٦٩، وأن يقوم المصنع باسترداد (٤٥, ٠٠٠) طن سنوياً من الكبريت الناتج عن مصنع تسييل الغاز في مرسى البريقة.
- أنهى عبد الحميد البكوش يوم ١٩٦٨/٦/٢٩ زيارة رسمية لإسبانيا^{١٣٦} وقّع في ختامها بياناً مشتركاً مع الرئيس الإسباني فرانكو. وقد أعلن البيان أن المحادثات بين الجانب الليبي والإسباني سوف تستأنف قريباً من أجل إبرام اتفاقية شاملة للتعاون الاقتصادي والفني. ومن المعروف أن إسبانيا سوف تصبح في القريب مستورداً رئيسياً للغاز المسيل من مصنع تسييل الغاز بمرسى البريقة التابع لشركة إسو.
- أعلن رئيس الوزراء البكوش خلال شهر يونيو ١٩٦٨ أن بقية الامتيازات البترولية في ليبيا سوف يجري استغلالها من قبل المؤسسة العامة للبترول، كما أعلنت الحكومة عن:
 - احترامها لكافة العقود القائمة بينها وبين الشركات البترولية جميعها.
 - دعوة هذه الشركات لتكثيف نشاطها مع استعداد الحكومة للتعاون معها إلى أبعد مدى من أجل تطوير الاقتصاد الوطني.
 - حرصها على التعامل مع الشركات كلها دون تمييز على أساس جنسياتها.
- في يوم ١٩٦٨/٧/٨ استقبل وزير شؤون البترول خليفة موسى في مكتبه مدير إدارة شؤون شمال إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية المستر جون روث John وكان برفقة الضيف الأمريكي كل من السفير ديفيد نيسوم وموظف السفارة فيليب رزق Philip Rizk.^{١٣٧}

١٣٦ قام وزير التجارة الإسباني بزيارة للبييا استمرت ثلاثة أيام بدءاً من يوم ١٩/٢/١٩٦٨.
١٣٧ انظر التقرير رقم (A-422) المؤرخ في ١٥/٧/١٩٦٨ حول ما دار في ذلك الاجتماع الملف PET 1- LIBYA.

في مجال القوات المسلحة

سلفت الإشارة إلى أنه قد ظهرت خلال حكومة عبد القادر البدري فكرة تدعو إلى ضرورة "تطهير الجيش" من العناصر المشكوك بولائها للنظام الملكي قبل الإقدام على تسليحه. ويبدو أن هذه الفكرة كانت تدور في أوساط محدودة، لا تتجاوز الملك وبعض مستشاريه وولي العهد ورئيس الوزراء البدري. وكما مر بنا في الفصل السابق، فقد كان البدري حريصاً على أن تشمل عملية التطهير العقيد عبد العزيز الشلحي والعناصر العسكرية المقربة منه، من أمثال العقيد عون أرحومة، في حين كان الملك متمسكاً ببقاء العقيد الشلحي، ويشترط لإبعاده^{١٣٨} أن يبعد رئيس أركان الجيش آنذاك اللواء نوري الصديق في الوقت نفسه.

ومن الواضح أن البدري اضطر لتقديم استقالته^{١٣٩} من رئاسة الوزارة قبل أن يشرع بوضع تصورات، بما يخص بـ "عملية التطهير"، موضع التنفيذ بعد الاتفاق حولها مع الملك، ومن ثم فقد كان هذا "الملف" ما يزال مفتوحاً عندما جاء عبد الحميد البكوش إلى رئاسة الوزارة. يقول عبد الحميد البكوش، في مقاله الذي نشره بمجلة "الوسط"،^{١٤٠} في إشارة عارضة منه لهذا الموضوع:

"كان المجتمع الليبي متساهلاً، وكان الملك إدريس أكثر تسامحاً، فهو لم يدرك نوع الأجيال الجديدة وتطلعاتها وصراعاتها، فأحسن الظن بالجميع. وأذكر أنني حضرت لقاء معه دار فيه حديث عن تنظيم الجيش الليبي، وإعادة تشكيل الحرس الوطني (قوات الأمن) بسبب ما كان يوجد في الجيش من مجموعات تتصارع وتندّر بالخطر، فكان ردّ الملك قاطعاً (أنتم لا تعرفون ما عاناه آباؤكم من تعثر وذل، وهؤلاء الضباط والجنود أبناؤنا، ولا أقبل بفصل واحد منهم إلا إذا ثبتت عليه تهمة توجب الفصل. أما التصفية فلا أقبلها)."

ثم يقول البكوش في موضع آخر من مقالته حول الموضوع ذاته:

"كانت هناك فئات متعددة داخل الجيش، رفض الملك - كما ذكرت - إخراجها إلا بدليل، وعلى أساس فردي."

١٣٨ يبدو أن العقيد الشلحي قد علم بنية رئيس الوزراء البدري هذه فقام بتقديم استقالته للملك.
١٣٩ هناك من يعتقد أن السبب الرئيسي وراء اضطرار البدري لتقديم استقالته هو إصراره على إبعاد العقيد الشلحي وجماعته من الجيش، وليس موضوع جوازات السفر الدبلوماسية لعائلة الشلحي، كما تردّد.
١٤٠ مصدر سابق.

إذن، ووفقاً لما أورده البكوش في مقالته، فقد كان الملك إدريس هو الذي وضع نهاية لفكرة "تصفية الجيش" و"تطهيره" من العناصر المشكوك بولائها للنظام الملكي.

ويبدو أن ولي العهد الأمير الحسن الرضا كان من المتحمسين لفكرة تطهير الجيش، ويعتبر أن هذه الخطوة شرط ضروري لتقوية الجيش الذي، حسبما يعتقد، يضم خمس مجموعات حزبية، وهو بالتالي يشك بولائه الكامل للنظام. وقد نقل عنه السفير نيوسوم، في تقرير بعث به إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٤/٧/١٩٦٨:

".. أنه يعتقد أن الحكومة قد أخطأت عندما فشلت في تطهير الجيش. كان من الواجب على الحكومة أن تطرد منه جميع العناصر غير الموالية، وأن تبقي فقط على الموالية منها."

كما نسب إليه قوله:

"إنه لأمر معروف أن عدداً من الضباط هم على صلة بالسفارات الأجنبية^{١٤١}... وأن عدداً من هؤلاء الضباط تلقوا تدريبهم في أماكن مشبوهة كالعراق.. وأن هناك خطأً مرتبطة بهذه التحركات كافة تهدف إلى القيام بانقلاب عسكري في ليبيا."

وبعيداً عن مخاوف ولي العهد وهواجسه، فمن الواضح أن عملية "التطهير" و"التصفية" المزمعة قد أوقفت. وفي الواقع، فإن مكاسب العقيد عبد العزيز الشلحي والمجموعة المحسوبة عليه لم تقتصر على مجرد تجنب عملية التصفية المذكورة، والتخلص من بعض الشخصيات السياسية المناوئة لهم (مثل عبد القادر البدري)، بل جاوزتها ليصبحوا لاحقاً محل عملية استرضاء واسعة ومتواصلة من قبل حكومة البكوش وتلك التي تلتها.^{١٤٢}

يقول السفير الأمريكي نيوسوم^{١٤٣} عن عملية استرضاء العقيد الشلحي والعقيد أرحومة.

"على الرغم من عدم وجود أية أدلة على تورط الشلحي وأرحومة في مناوأة النظام خلال الصيف (١٩٦٧)، إلا أن تأييد الشلحي المستمر لفكرة إعلان الجمهورية في ليبيا بعد وفاة الملك إدريس، ووضعه القوي داخل الجيش، ومكانته القريبة من الملك، جعلته وصديقه الحميم أرحومة هدفين طبيعيين للخوف منهما والشك فيهما. وهو ما عبّر عنه على وجه الخصوص ١٩٦٧ كل من ولي العهد ورئيس الوزراء (السابق) البدري. فخلال أيام الصيف المضطربة، بدا أن رئيس الوزراء البدري ووزير دفاعه بوسيف ياسين^{١٤٤} مهتجان بمسألة

١٤١ لاحظ أن هذه الأقوال المنسوبة لولي العهد جاءت قبل عام تقريباً من وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩.
١٤٢ ما من شك بأن هذه العملية تمت بعلم الملك وباستحسان منه. والمطلوب من الباحثين والمعينين كشف المزيد عن جوانب هذا الموضوع، إذ قد تكون هذه العملية من أهم الأسباب التي عجلت بنهاية النظام الملكي.
١٤٣ انظر التقرير رقم (A-415) المؤرخ في ٨/٧/١٩٦٨، المؤلف POL. 15-I Libya، بعنوان "زيارة جديدة للخامس من يونيو. حكومة البكوش والمعارضة الراديكالية". ويقع التقرير في عشر صفحات مضافاً إليها ملاحق في خمس صفحات أخرى.
١٤٤ زعم محمد عثمان الصيدي في مذكراته أن الملك إدريس أبْلغَه بأنه علم من بوسيف ياسين في عام ١٩٦١ أن ابن عمّه اللواء السنوسي لطوش، الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش يومذاك، كان يخطط لانقلاب عسكري، ومن ثم، فقد قام الملك بإقالته من منصبه. مصدر سابق، ص ٢٣٠، ٢٣١.

"تطهير الجيش"، وبدلاً من أن ينفذا تلك المهمة فإن الاثنين فقدنا منصبيهما فيما احتفظ الشلحي وأرحومة بموقعيهما في الجيش."

"ومنذ ذلك الوقت، بذلت حكومة البكوش محاولة مخططة ومنظمة من أجل استرضاء الشلحي وأرحومة، فقد جرى تعيين والد أرحومة وصهره^{١٤٥} عضوين في مجلس الشيوخ في شهر مارس (١٩٦٨)، كما استمر عبد العزيز الشلحي في وضعه المقرب من الملك كما لو أنه ابنه بالتبني." ^{١٤٦}

وأضاف نيو سوم في تقريره:

"والأهم من ذلك أن الشلحي وأرحومة كانا عضوي الجيش الليبي الرئيسين في صفقة الدفاع الجوي التي أبرمت مع بريطانيا في مايو ١٩٦٨ وبلغت قيمتها نحو (٤٢٠) مليون دولار. وقد تردد على نطاق واسع أن الشلحي قبض رشوة في هذه الصفقة بلغت مليون جنيه إسترليني. ويبدو الشلحي وأرحومة منهمكين في الوقت الحاضر كلية بموضوع منظومة الصواريخ."

ومن الواضح أن محاولة استرضاء العقيد الشلحي وأرحومة قد جاءت في إطار عملية استرضاء ومصالحة مع كافة العناصر الشابة المعروفة بتطرفها في الجيش الليبي،^{١٤٧} وفي إطار سياسة انتهجتها حكومة البكوش، وقام المستر نيو سوم بالتعبير عنها في تقريره^{١٤٨} بشأن المعارضة الراديكالية في ليبيا، فوصفها بسياسة "استرض العسكريين وأشغلهم" Placate and Occupy the Military وذكر بشأنها:

"على الرغم من صور الرفض التي برزت في أعقاب يونيو، وبعض حالات الهروب وإساءة الأداء في أوساط العسكريين، فإن الحكومة لم تقم بالتعامل معهم بقسوة. وعلى عكس ما فعلت مع المعارضين المدنيين، فإن تطبيق العدالة بالنسبة للمخالفين العسكريين اتخذ منحى آخر واتسم بالهدوء والحذر. فمحاكمة الطيارين اللذين هربا إلى الجزائر بطائرتيها العسكرية^{١٤٩} تمت في إطار كبير من السرية. كما لم يجر تغطية جهود الحكومة التي اتسمت بالفتور واللامبالاة من أجل المطالبة بعودة العسكريين الهاربين إلى مصر خلال الصيف الماضي. وهناك ضابط ارتكب جريمة خلال اضطرابات شهر يونيو لم يقدم إلى المحاكمة إطلاقاً.^{١٥٠} ومن ناحية أخرى، فإنه لم يجر تنفيذ عملية "تطهير الجيش" Purge التي تم الحديث عنها خلال شهر سبتمبر (١٩٦٧) (خلال حكومة البدري). ومن المرجح أن حكومة البكوش كانت عازفة

١٤٥ صهر العقيد أرحومة هو محمد عبد السلام الغماري الذي هو زوج أخت العقيد عبد العزيز الشلحي (لطيفة إبراهيم الشلحي).
١٤٦ صاحب العقيد عبد العزيز الشلحي الملك إدريس في كافة زياراته التي قام بها لعدد من المدن الليبية خلال فترة حكومة البكوش.
١٤٧ لا شك أن حظ العقيد الشلحي وأرحومة من جهود الاسترضاء كان هو الأكبر والأبرز، ولعلها كانا المستفيدين أساساً من عملية الاسترضاء هذه، بل لا نستبعد أن تكون السياسة العامة التي انتهجتها حكومة البكوش إزاء عناصر الجيش المتطرفة قد تم تطبيقها باقتراح منها.

١٤٨ التقرير السالف الذكر رقم (A-415).

١٤٩ رجع الطياران (مفتاح الفرجاني وفتحي بن طاهر) بمحض إرادتهما في منتصف شهر ديسمبر ١٩٦٧.

١٥٠ لعل الإشارة هنا للضابط مصطفى القربلي الذي قام بقتل كامل أفراد أسرتين يهوديتين في طرابلس خلال شهر يونيو ١٩٦٧.

عن اتخاذ هذه الخطوات لخوفها من إثارة الجيش، وربما أيضاً لعدم رغبتها في إثارة الرأي العام من خلال محاكمتها لأشخاص لمخالفات لا تتعلق في معظم الحالات بعدم الولاء لليبي، وإنما ترجع إلى حماس وطني زائد في مناصرة القضية العربية خلال الأزمة المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي. ولعل الحكومة أدركت، بعد أن هدأت الانفجالات، أن العسكريين لم يكونوا مخربين، وأن عملية التطهير Cleansing سوف تؤدي إلى أضرار أكثر مما تُحقق من فوائد.

يقول نيو سوم في التقرير نفسه:

"لقد بذلت حكومة البكوش خلال الأشهر الأخيرة جهوداً مماثلة لمصالحة واسترضاء العناصر الشابة المتطرفة في القوات المسلحة. وينبغي التذكر في هذا الصدد أن حكومة البكري كانت تتحرك بإصرار، خلال شهر سبتمبر (١٩٦٧)، باتجاه إبعاد العديد من الضباط الذين كان سلوكهم وموقفهم موضع اشتباه خلال أزمة صيف ١٩٦٧. وفي الحقيقة، فإن هذا الإبعاد لم يتم، ومن المفيد ملاحظة التسامح مع بعض هؤلاء الضباط."

ثم يتناول التقرير ما حدث للمقدم طيار الهادي سالم الحسومي قائد سلاح الطيران الليبي، والرائد طيار محمد عبد السلام شنيب^{١٥١} مسؤول العمليات في السلاح نفسه، اللذين قاما خلال الأيام الأولى لاندلاع حرب يونيو، ودون إذن من السلطات الأعلى رتبة، بتحريك طائرات وضباط سلاح الطيران الليبي من مقرها بقاعدة ولس. فيقول:

"لقد شاع بشكل واسع خلال شهر سبتمبر ١٩٦٧ أن الضباط الحسومي وشنيب سيفقدان منصبيهما، غير أن هذا لم يحدث. وبدلاً من ذلك، فإنهما بقيا في سلاح الطيران خلال المراحل التمهيديّة المتعلقة بتطوير هذا السلاح، والمتمثلة بتزويده بدفعة من طائرات F5 النفاثة المقاتلة (الأمريكية الصنع). وفي تطور جديد، قامت الحكومة بإرسال الضباطين (المذكورين) في دورتي أركان، الأول بتركيا، والثاني بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن المحتمل أن يكون إرسال هذين الضباطين لهاتين الدوريتين خطوة ذكية استهدفت إبعادهما عن سلاح الطيران خلال هذه المرحلة التي سيبدأ فيها تنفيذ برنامج طائرات F-5."

ويضيف التقرير الأمريكي:

"أما بالنسبة للعسكريين الليبيين التسعة عشر الذين لجأوا إلى مصر بمدراعاتهم وأسلحتهم (خلال يونيو وأغسطس ١٩٦٧)،^{١٥٢} فرغم ما تردّد من أن الحكومة تنوي إنزال عقوبة الإعدام بهم، فإن رئيس الوزراء البكوش أكد لנائب الرئيس المصري حسين الشافعي، أثناء لقائه به في ديسمبر (١٩٦٧)،^{١٥٣} أن الحكومة الليبية لا تعتزم محاكمة أي من هؤلاء العسكريين سوى

١٥١ أورد التقرير ذاته، بشأن الرائد شنيب، أنه قام خلال الفترة نفسها بنقل معلومات عن حركة الطيران الأمريكي في قاعدة ولس خلال حرب يونيو، وأبلغها مباشرة إلى السفير المصري في طرابلس.

١٥٢ انظر برقية السفارة الأمريكية ذات الرقم T/1632 المؤرخة في ١١/١١/١٩٦٧. الملف 6-3. Libya DEF.

١٥٣ قام نائب الرئيس المصري حسين الشافعي بزيارة رسمية لليبي في ٢٨/١١/١٩٦٧ استقبل خلالها من قبل الملك إدريس، حيث سلمه رسالة من الرئيس عبد الناصر، وكان بصحبة الضيف وزير العدل المصري عصام الدين حسونة، والسفير المصري في ليبيا صلاح الدين =

الملازم أول عمر محمد الواحدي، الذي كان ضمن المجموعة المتمردة الأولى (يونيو ١٩٦٧) وقام بإطلاق الرصاص وجرح أمره العسكري عندما حاول الأخير اللحاق بالمجموعة وإقناعها بالعودة. وقد فشلت حكومة البكوش بإقناع هؤلاء العسكريين بالعودة إلى ليبيا، كما لم تنجح في استرداد الآليات والمعدات التي كانت معهم".

كما يضيف التقرير ذاته:

"أما الطياران اللذان كانا قد لجأ (إلى الجزائر) بطائرتهما النفاثة في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ١٩٦٧^{١٥٤} فقد عادا بمحض إرادتهما إلى ليبيا خلال شهر ديسمبر ١٩٦٧ وتمت محاكمتها أمام محكمة عسكرية خلال شهر يناير ١٩٦٨، في أجواء غير علنية، وأصدرت بحقهما أحكاماً بالسجن لمدة ست سنوات مع السماح لهما بالبقاء كضباطين بسلاح الطيران الليبي."

ومن بين القرارات التي اتخذت خلال فترة حكومة عبد الحميد البكوش في مجال القوات المسلحة:^{١٥٥}

- صدور مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥ بقبول استقالة المقدم ركن سعد الدين بوشويرب من الجيش الليبي.
- صدور مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣ بتعيين العقيد السابق بالجيش الليبي إدريس عبد الله سفيراً لليبيا لدى باكستان.
- صدور مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٦٨/٧/٣١ بقبول استقالة الزعيم مصطفى القوياري من الجيش الليبي (وكان قد رقي لرتبة زعيم في ١٩٦٧/٨/٩ خلال حكومة عبد القادر البدر).

وقد أجمل التقرير السري الذي أعدته السفارة الأمريكية بعنوان "تقييم حكومة البكوش بعد ثمانية أشهر في الحكم" دور حكومة البكوش إزاء تطوير القوات المسلحة في العبارات التالية:^{١٥٦}

"لقد قامت حكومة البكوش، بمساعدة الحكومتين البريطانية والأمريكية، بإعادة تحديد مهام القوات المسلحة الليبية، ووضع المخططات على مدى عشر سنوات تالية أو أكثر، لتوسيع وتطوير هذه القوات. كما جرى طلب معدات معقدة جديدة للجيش والسلاحين البحري والجوي، وكذلك لقوات الأمن. كما وضعت الخطط لإعادة تنظيم وتوسيع برامج تدريب، وتحسين تنظيم، ورفع مستوى أداء القوات المسلحة."

= محمود بدر، وأمين سامي مدير الشؤون العربية في الخارجية المصرية. كما استقبل الشافعي من قبل ولي العهد ورئيس الوزراء البكوش.

١٥٤ انظر برقية السفارة الأمريكية الأنفة الذكر ذات الرقم T/1632 المؤرخة في ١٩٦٧/١١/٦.

١٥٥ من المفاركات العجيبة أن من بين القرارات التي صدرت في مجال القوات المسلحة الليبية خلال حكومة البكوش صدور مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٦٨/٢/٨ بترقية عدد من ضباط الجيش الليبي، كان من بينهم الملازم ثاني معمر القذافي الذي جرت ترقيته لرتبة ملازم أول اعتباراً من ١٩٦٧/١٢/٢٤. (هل كان ذلك باقتراح من العقيد عبد العزيز الشلحي؟).

١٥٦ مؤرخ في ١٩٦٨/٧/٨ ويحمل الرقم (A-414).

صفقة السلاح مع بريطانيا

مر بنا كيف أن الملك إدريس ظل على امتداد عدة سنوات يرفض فكرة تقوية الجيش بشكل يجعله يتفوق على قوات الأمن، وأنه أمر في عام ١٩٦٤ (خلال حكومة المنتصر الثانية) بإلغاء صفقة دبابات أمريكية كانت قد وصلت فعلاً إلى ميناء بنغازي، كما أمر بإقالة وزير الدفاع يومذاك سيف النصر عبد الجليل الذي كان وراء إبرام تلك الصفقة.

غير أن الثروة البترولية الهائلة التي ظهرت في ليبيا جلبت معها هواجس المحافظة عليها ضد الأطماع الخارجية. ومع تنامي المخاوف^{١٥٧} لدى الملك وكبار المسؤولين حول وجود نوايا مصرية جزائرية تستهدف الإطاحة بالنظام، وتقاسم ثروة ليبيا، ومع تصاعد المناداة، محلياً وعربياً، بضرورة إجلاء القواعد والقوات البريطانية والأمريكية في ظل النظام الليبي الذي يعتمد على مساندتها له في حال تعرضه لأية أخطار خارجية، لم يعد أمام الملك والمسؤولين سوى تغيير موقفهم المعارض لفكرة تقوية وتجهيز الجيش الليبي.

وربما كانت المرة الأولى التي عبر خلالها الملك إدريس علناً عن تغير هذه القناعة لديه هي عند استقباله لوفد من العسكريين الأمريكيين بصحبة السفير الأمريكي نيوسوم يوم ١٦/٢/١٩٦٧، فقد تحدّث معهم بصراحة عن رغبة ليبيا في بناء سلاح جوي قوي.^{١٥٨} كما أقدمت حكومة حسين مازق بالفعل على التعاقد على شراء عشر طائرات مقاتلة نفثة أمريكية الصنع طراز F-5 على أن يجري تسليمها خلال عام ١٩٦٨.

كما مر بنا كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على استمرار بقاء القوات البريطانية في ليبيا (في قاعدة العدم وطبرق)، وأنها كانت على استعداد، في سبيل إقناع بريطانيا بهذا الموضوع، أن تغطي بعض نفقاتها العسكرية في ليبيا، بل أن تتنازل لها عن "السوق الليبية" في مجال بيع الأسلحة. وقد عبّر عن ذلك وكيل وزارة الخارجية الأمريكية "يوجين روستو" للوفد البريطاني خلال "محادثات بيومونت" بواشنطن يوم ١٠/٨/١٩٦٧ بقوله:

١٥٧ لا شك في أن جزءاً هاماً من هذه المخاوف حقيقي ويستند إلى مبررات حقيقية، غير أنه لا شك أيضاً في أن بعضها الآخر هو من اختلاق الدوائر الأجنبية بقصد دفع النظام في ليبيا (كما حدث مع غيره) لانتهاج سياسات معينة، من بينها الاندفاع نحو تكديس السلاح واستئراف جزء من العائدات النفطية، الأمر الذي لا يخدم سوى مصالح الدول المصدرة للسلاح.

١٥٨ انظر فصل "حكومة حسين مازق".

"إنه يسعدنا أن نرى بريطانيا تباع أسلحة لليبيا، وإننا في الحقيقة نشجع أن تستجيب بريطانيا للطلبات الليبية في مجال التسليح."^{١٥٩}

وخلال استقبال الملك إدريس للسفير البريطاني ساريل في طبرق يوم ١٩٦٧/١٠/٥ (خلال حكومة البدري) قام السفير بإثارة موضوع مشروع الدفاع الجوي وتجربة تطبيق في "منطقة نجران" بالمملكة السعودية، كما شرح للملك أهمية المشروع كرادع في مواجهة أي عدوان على ليبيا من الشرق أو الغرب. وقد ظهر على الملك قبوله للفكرة، ورحب على وجه الخصوص بحقيقة أن منظومة الدفاع الجوي غير قابلة بطبيعتها للاستعمال في أية أغراض عدوانية أو ثورية، كما أصدر تعليماته بإجراء دراسة عاجلة للمقترحات التي تقدمت بها "الشركة البريطانية للطيران" British Aircraft Corporation بشأن بناء "منظومة دفاع جوي" في ليبيا تعتمد على استخدام صواريخ أرض - جو موجهة.^{١٦٠}

ومع تولي عبد الحميد البكوش رئاسة الوزارة،^{١٦١} قام وزير الدفاع الجديد حامد العبيدي في ١٩٦٨/٢/٢٦ بزيارة رسمية لبريطانيا لمدة أسبوعين ناقش خلالها موضوع إبرام "صفقة الدفاع الجوي" المزمعة.^{١٦٢} وتم الإعلان في ١٩٦٨/٤/٢٨ عن توقيع عقد تتعهد بموجبه الشركة البريطانية للطيران (B. A. C.) بتزويد الحكومة الليبية بأسلحة دفاعية تتضمن صواريخ أرض - جو من نوع Ropier Thunderbird، كما تتعهد بتدريب العناصر البشرية اللازمة لتشغيل هذه الأسلحة. وقد عقد وزير الدفاع حامد العبيدي اجتماعاً بمقر اللواء الأول بمعسكر البركة في أعقاب الإعلان عن تلك الصفقة، وكان مما ورد على لسان الوزير:

"إن الحكومة تبدي اهتماماً كبيراً بالجيش بجميع قطاعاته ووحداته، وذلك لإيائها بأن الجيش هو السلاح الوحيد الذي يحمي الوطن."

"إن سياسة الحكومة هي أن تتماشى الأسلحة الثلاثة بصورة متكاملة، سواء الطيران أو البحرية^{١٦٣} أو المشاة، وليس هناك سلاح يتطور على حساب الآخر، وأن الأسلحة الثلاثة تشكل حلقة متماسكة، ولا يمكن أن يعمل سلاح بمفرده دون أن تعاونه باقي الأسلحة."

"كما أشار الوزير حامد العبيدي إلى أن الحكومة كلفت بعض الخبراء بوضع مخططات ينفذ

١٥٩ انظر مبحثي "تنسيق أمريكي - بريطاني وخاوف من انقلاب راديكالي" و "اهتمام بالقوات المسلحة..." من الفصل السابق "حكومة البدري".

١٦٠ مبحث "اهتمام بالقوات المسلحة..."

١٦١ أعلنت الحكومة في بيانها الذي أصدرته في أعقاب أول اجتماع في يوم ١٩٦٧/١٠/٢٨ عن تأكيد عزمها على دعم قدرات ليبيا الدفاعية في أسرع وقت ممكن، كما أكدت ذلك في البيان الذي ألقاه رئيس الوزراء البكوش أمام البرلمان الليبي يوم ١٩٦٧/١١/٢٠.

١٦٢ كانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة عسكرية برئاسة الجنرال السير جون مogg John Mogg لدراسة احتياجات ليبيا الدفاعية، والربط بين منظومة الدفاع الجوي المزمعة وطائرات أنتورب S/F النفاثة المقاتلة التي كانت قد تعاقدت على شرائها من أمريكا وينتظر استلامها خلال عام ١٩٦٨.

١٦٣ تعاقدت الحكومة مع بريطانيا في ١٩٦٨/٢/٩ على شراء قطعة بحرية للجيش (١٥٠٠ طن) بمبلغ (٦) مليون جنيه إسترليني. القطعة من تصنيع مجموعة شركات Vosper Thornycroft البريطانية.

بعضها على مدى قصير، وبعضها الآخر على مدى طويل، غير أن تحقيق ذلك لا يتم إلا بتوفير الكفاءات الذهنية والعلمية، ولهذا عمدت الحكومة إلى وضع برنامج لتدريب العناصر الوطنية على هذه الأسلحة الجديدة، وسيتم هذا التدريب في بريطانيا. كما أعرب الوزير عن أمله في أن يتم تدريب العناصر الوطنية على الأسلحة الحديثة بحيث لا يحين موعد تسلمها، الذي سيتم بعد خمس سنوات، إلا ويكون ٧٠٪ من مجموع العاملين عليها من الليبيين. كما أضاف الوزير "لقد شكلت لجنة من الجيش اضطلعت بتعديل قانون الجيش بحيث يتناسب مع نموه، وتشجيع المنتسبين إليه مادياً واجتماعياً."

إشارات أمريكية مبكرة

وقد جرى تناول صفقة السلاح التي أبرمتها حكومة البكوش مع الحكومة البريطانية في عدد من البرقيات والتقارير السرية الأمريكية التي بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا إلى واشنطن خلال تلك الفترة..

- وردت أولى هذه الإشارات في التقرير السري الذي أعده السفير نيسوم بتاريخ ٢/٢/١٩٦٨ عن سياسة بلاده في ليبيا خلال عام ١٩٦٧،^{١٦٤} وقد جاء في الصفحات (٩-١٠) منه:

"لقد وقعت الحكومة الليبية مع الحكومة البريطانية رسالة نوايا (Letter of Intent) عبرت الأخيرة من خلالها عن نيتها لتكوين منظمة صواريخ أرض-جو في ليبيا، ويصبح بذلك في حوزة ليبيا لأول مرة قدرة دفاعية -أياً ما تكن محدوديتها- لصد أي عدوان خارجي."

- كما وردت إشارة ثانية لهذا الموضوع في برقية أخرى أرسل بها السفير نيسوم بتاريخ ٩/٥/١٩٦٨، في أعقاب حوار جرى بينه وبين السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل حول احتمال اختيار قاعدة ويلس كأحد المواقع لبناء واحدة من بطاريات منظومة الدفاع الجوي المتعاقد عليها بين بريطانيا وليبيا. وورد في هذه البرقية أن نيسوم أبلغ نظيره البريطاني رفض أميركا الشديد لاختيار أي موقع في قاعدة ويلس لهذا الغرض. ويفهم من البرقية أن كل بطارية من بطاريات هذه المنظمة يحتاج تشغيلها لـ (٢٤٠) ليبيا و (٧٠) بريطانياً.

- كما نقل نيسوم، في برقية سرية أخرى مؤرخة في ٢٢/٥/١٩٦٨، ردود الفعل لصفقة الدفاع الجوي مع بريطانيا في الأوساط الليبية. وقد أشارت البرقية إلى أن أخبار هذه الصفقة لم تحدث ردود فعل واسعة لدى الرأي العام في ليبيا. وتنحصر معظم الملاحظات التي بلغت السفارة الأمريكية - حتى ذاك اليوم - في أوجه قصور

١٦٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-254)، موجود بالملف POL. 1-Libya، ويحمل عنوان U.S. Policy Assessment: Libya 1967.

البرنامج، وتتركز معظم الانتقادات حول الاعتبارات والدوافع السياسية المرتبطة بها، كما يظل أهم انتقاد لها هو أن برنامج هذه المنظومة غير عملي ومبالغ فيه، وأن تكلفة الأجهزة المتعاقد عليها لا تتناسب وقيمتها الدفاعية. كما تضيف البرقية أنه بسبب عدم إعلان الحكومة الليبية رسمياً عن صفقة شراء طائرات F-5 النفاثة المقاتلة، التي أبرمتها مع أمريكا (خلال شهر مايو ١٩٦٧)، فإن بعضهم يردد أنه كان من المفروض أن يتم شراء الطائرات قبل التعاقد على الصواريخ مع بريطانيا. وتضيف البرقية أن بعضهم يعتقد أن الأزمة التي يعانيها ميزان المدفوعات البريطاني،^{١٦٥} مع رغبة الملك في مساعدة صديقه بريطانيا في هذا الشأن، هي التي تقف وراء إبرام هذه الصفقة وليس الاحتياجات الدفاعية لليبيا. وتضيف البرقية أنه، إلى جانب هذه الآراء، هناك من بين العناصر الليبية التقليدية من يعتقد أن هذه الصفقة تخدم احتياجات ليبيا الأمنية.

اجتماعات أمريكية - بريطانية

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بإعطاء بريطانيا موافقتها المسبقة على أن تصبح المورد الرئيسي للسلاح في ليبيا - كما سلفت الإشارة - بل واصلت متابعة تطورات صفقات السلاح بين بريطانيا وليبيا عن كثب، وطالبت بريطانيا بأن تحقق معها أقصى صور التعاون والتنسيق في هذا المجال، وألا تترك الليبيين يحسون بوجود تنافس بين بريطانيا وأمريكا فيما يتعلق ببرنامجهما العسكريين في ليبيا (منظومة الدفاع الجوي البريطانية وبرنامج طائرات F-5 الأمريكية).

ويستفاد من الوثائق السرية الأمريكية حصول عدد من الاجتماعات التنسيقية بين الجانبين الأمريكي والبريطاني بهدف التعاون والتنسيق حول هذا الموضوع، من أهمها:

- الاجتماع الذي تم في لندن يوم ١٩٦٨/٧/٣ بين وفدين عسكريين، أمريكي برئاسة الجنرال يوجين ليبيلي Eugene Lebailly، وبريطاني برئاسة البريجادير ديفيد وارين David Warren، بهدف وضع "خطط متكاملة لتطوير ليبيا عسكرياً" Coherent Plan for Libyan Military Development.^{١٦٦}

- الاجتماعات التي عقدها في لندن السفير الأمريكي بليبيا المستر نيسوم بتاريخ ١٩٦٨/٧/٣٠ بصحبة بعض موظفي السفارة الأمريكية في لندن مع عدد من المسؤولين البريطانيين حول الموضوع نفسه.^{١٦٧}

١٦٥ انظر مبحث "تخفيض قيمة الإسترليني" من هذا الفصل.

١٦٦ تراجع البرقية المرسلة من السفارة الأمريكية في لندن إلى واشنطن بتاريخ ١٩٦٨/٧/٩، رقم لندن/١٠٦٨٨، الملف DEF 1-Libya.

١٦٧ تراجع البرقية المرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٩٦٨/٧/٣١، رقم لندن/11354، الملف السابق نفسه.

● الاجتماعات التي عقدها السفير نيسوم مرة أخرى في لندن بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٨ حول الموضوع نفسه مع كل من وكيل وزارة الصناعة البريطاني المستر جون كريستي ومدير إدارة إفريقيا الشمالية بالخارجية البريطانية. وكان من أهم ما برز خلال هذه الاجتماعات:

١ - حرص الجانب الأمريكي على تحقيق أكبر قدر من تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية فيما يتعلق بتطوير قدرات ليبيا العسكرية، سواء بالنسبة لمنظومة الصواريخ البريطانية، أو بالنسبة لطائرات F-5 الأمريكية، على أن يتم ذلك على المستويات كافة في داخل ليبيا (السفارات والبعثتين العسكريتين...) أو خارجها. وقد أبدى الجانب البريطاني استجابة لهذا الحرص الأمريكي.

٢ - عبر الجانب البريطاني عن أنه ينظر إلى صفقة الدفاع الجوي مع ليبيا من زاوية تجارية بالدرجة الأساسية.

٣ - أن منظومة الصواريخ البريطانية هي ذات طبيعة دفاعية صرف، ولا تأخذ بالاعتبار أي دور للقوات البرية أو البحرية أو الجوية.

٤ - طالب الليبيون أن يكون لهذه المنظومة قدرة دفاعية لصد هجومات على جبهتين، مع احتمال تعرض لهجوم عبر الحدود الجنوبية (الصحراء). وبالرغم من أن الليبيين لم يفصحوا عن الأطراف المغيرة، فإن الخبراء البريطانيين افترضوا أن هذه الأطراف هي مصر والجزائر.

٥ - أظهر الوفد العسكري الليبي،^{١٦٨} الذي حضر إلى لندن لمناقشة برنامج هذه المنظومة مع البريطانيين، اهتماماً بزيادة عدد قوات الجيش الليبي إلى (١٤) ألفاً (ما يعادل ١٪ من سكان ليبيا) وتخفيض مستوى فاعلية المنظومة الدفاعية، ورفض الجانب البريطاني الاستجابة لمقترحات العسكريين الليبيين.

٦ - إن البريطانيين اضطلعوا بدور أكثر فاعلية بشأن هذه المنظومة، بالمقارنة مع دورهم في بناء نظيرتها بمنطقة "نجران" بالملكة العربية السعودية.

٧ - لن يجري الإحساس عملياً بمنظومة الدفاع هذه في ليبيا إلا بين عامي ١٩٧١، ١٩٧٢ عندما يجري طلب كميات كبيرة من المعدات البريطانية، كما أن المعدات الأولية الخاصة بها لن يتم إحضارها إلى ليبيا إلا في أواخر عام ١٩٦٩ أو بدايات عام ١٩٧٠.

٨- ظلت المحادثات جارية بين الجانبين البريطاني والليبي حول هذه المنظومة حتى نهاية شهر أكتوبر ١٩٦٨ (حكومة ونيس القذافي).

المزيد من التقارير الأمريكية

تعرضت لموضوع صفقة "منظومة الدفاع الجوي" مع بريطانيا عدة تقارير سرية أخرى بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا، كان من بينها:

• التقرير رقم (A-391) ١٦٩

فقد جاء فيه على لسان علي عبد الله وريث (إحدى الشخصيات الوطنية المعارضة) أثناء لقاء له مع أحد موظفي السفارة الأمريكية يوم ٦/٥/١٩٦٨ بشأن صفقة الدفاع الجوي:

"هل هذا هو ما تحتاجه بلادنا؟ هل نملك نحن مائة مليون جنيه كي ننقها على شيء لا معنى له؟ إمّا أن البكوش يحاول أن يقدم الدليل على أنه موالٍ للبريطانيين؟ وهو ما نعلمه بالفعل، وإمّا أنه حصل على رشوة مقابل توقيعه على هذا العقد؟"

ثم استطرد علي وريث، وفقاً لما جاء في ذلك التقرير: "باستثناء عدد محدود من الضباط، من أمثال عبد العزيز الشلحي (الذي يعتبره صديقاً شخصياً له، إلا أنه يعارضه بشأن موضوع هذه الصفقة)، فإن بقية ضباط الجيش يشعرون بمرارة أكبر من ذي قبل، لا اعتقادهم بأنهم يعاملون من قبل الحكومة كالدمى التي لا تفهم شيئاً من شؤون الدفاع، وإن كثيراً من ضباط الجيش قد حدّثوه على هذا النحو."

• التقرير رقم (A-414) ١٧٠

وقد خصص عدداً من الفقرات لموضوع صفقة الدفاع الجوي مع بريطانيا، جاء فيها:

"إن عدداً من صغار ضباط الجيش ١٧١ انضموا إلى عدد من موظفي الدولة السابقين، وبعض رجال الأعمال البارزين، في حملة انتقاد شديدة ضد حكومة البكوش بسبب صفقة الصواريخ التي أبرمتها. والمعارضون لهذه الصفقة يتساءلون عن حاجة ليبيا لهذا النظام الدفاعي المعقد، ويصرون على أن المنظومة الدفاعية التي جرى اختيارها هي أكبر وأغلى مما تستوجبها احتياجات ليبيا الدفاعية. وإن كثيراً من الذين ينتقدون هذه الصفقة يخلصون إلى نتيجة مفادها أن السبب الوحيد الذي دعا البكوش إلى إبرامها هو رغبته في الحصول على رشوة كبيرة من ورائها."

"أما العسكريون الليبيون الذين ينتقدون هذه الصفقة، فهم يؤكدون أن المنظومة الصاروخية

١٦٩ التقرير مؤرخ في ١٧/٦/١٩٦٨، وقد تركزت الإشارة إليه في عدة مباحث من هذا الفصل.

١٧٠ التقرير مؤرخ في ٨/٧/١٩٦٨، الملف POL. 15-Libya، ويحمل عنوان "تقييم لحكومة البكوش بعد ثمانية أشهر في الحكم". وقد تكررت الإشارة إلى هذا التقرير في عدد من مباحث هذا الفصل.

١٧١ إن هذه العبارة تؤكد دون شك أن "رجال السفارة الأمريكية" كانوا على تماس حتى بصغار ضباط الجيش.

المشتراة سوف يجري السيطرة عليها وتشغيلها بواسطة الفنيين والعسكريين البريطانيين. كما أنهم يشكون من أنه لم تجر مشاورتهم، من قبل المدنيين في الحكومة، حول هذه المشتريات من العتاد العسكري. كما يعبر الكثيرون من منتقدي الحكومة (من داخل الجيش وخارجه) عن انزعاجهم لخشيتهم أن تكون هذه الصفقة موجهة ضد دول عربية شقيقة (مصر والجزائر). كما يجزم هؤلاء بأن هذه الصفقة تؤكد أن "البكوش" أداة بيد بريطانيا و"عمل استعماري". ويضيف آخرون أنه إن كان على ليبيا أن تتقدم لمساعدة حليفها وصديقتها القديمة، فما كان عليها إلا أن تقوم بتقديم مساعدة صريحة لها مائة مليون جنيه، بدلاً من شراء هذه المعدات التي لا ترغب بها ليبيا وليست بحاجة إليها."

ثم يورد التقرير في موضع آخر منه:

"وكجزء من الهجوم السياسي الذي تتعرض له حكومة البكوش، فإن أولى الإشاعات حول فسادها المالي بدأت تظهر. وبالقدر الذي باستطاعتنا فيه التقصي، فإنه يبدو أن لا أساس لصحة هذه الإشاعات، على الأقل فيما يتعلق بالبكوش نفسه. ومع ذلك، فإن اتهامات كثيرة وجهت للبكوش شخصياً ولبعض أعضاء حكومته حول ارتكابهم لأخطاء. وجرى، خلال الأسابيع الأخيرة، اتهام البكوش بقبض رشاًوى مالية كبيرة عن صفقة البترول مع فرنسا،^{١٧٢} و صفقة السلاح الجوي مع بريطانيا،^{١٧٣} وعن معاملات في عقارات وأراض."

• التقرير رقم (A-514)^{١٧٤}

يحمل هذا التقرير عنوان "زيارة جديدة للخامس من يونيو - رئيس الوزراء البكوش والمعارضة المتطرفة"، وقد جاء فيه بشأن هذه الصفقة:

"على الرغم من مواقف الرفض التي أعقبت أحداث يونيو، وحالات الهروب من قبل بعض العسكريين الليبيين إلى خارج ليبيا، وحالات إساءة التصرف داخل القوات المسلحة، فإن الحكومة الليبية (حكومة البكوش) آثرت ألا تتعامل بقسوة مع العسكريين ... واختارت الحكومة، بدلاً من ذلك، أن تنزع الفتيل من أي تدمير في أوساط العسكريين من خلال:

- ١ - استرضاء "الأولاد المشاغبيين" في الجيش، الشلحي وأرحومة.
- ٢ - الاتصال المباشر بصغار ضباط الجيش عبر الزيارات الشخصية التي قام بها رئيس الوزراء البكوش.
- ٣ - تجهيز الجيش بمنظومة دفاع جوي من بريطانيا بلغت قيمتها (٤٢٠) مليون دولار، وسلاح الطيران بعشر طائرات نفثة مقاتلة طراز نورثروب F-5 وبمعدات جديدة للسلاح البحري."

١٧٢ انظر مبحثي "زيارة رسمية لفرنسا" و "في مجال البترول" من هذا الفصل.

١٧٣ يزعم سامي حكيم أن الحكومة البريطانية كافت سفيراها في ليبيا المستر ساريل عن نجاحه في إبرام صفقة الدفاع الجوي مع ليبيا بمنحه لقب "سير" Sir". "هذه ليبيا"، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

١٧٤ التقرير مؤرخ في ٨/٧/١٩٦٨، الملف السابق نفسه. وقد تكررت الإشارة إلى هذا التقرير في مباحث أخرى من هذا الفصل.

ويضيف التقرير:

"وفضلاً عما تحققه هذه التجهيزات لقدرات الجيش الدفاعية، فمن المنتظر -وبخاصة لمنظومة الدفاع الجوي - أن تجعل جزءاً كبيراً من الجيش مشغولاً بها على مدى عدد من السنوات القادمة."

"ومن الآثار الإيجابية المنتظرة لهذه المشتريات تهدئة الاعتراضات القائمة في أوساط الجيش احتجاجاً على سياسة النظام التقليدية المنحازة لقوات الأمن (وبخاصة قوة دفاع برقة)، والتقليل من رغبة الجيش في إظهار البطولة، ومن إغرائه بالانجرار إلى قضايا السياسة. إنه لمن المبكر القول بأن هذه المشتريات الجديدة من السلاح سوف تخدم هذه الغايات. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يستلم سلاح المشاة معدات جديدة في القريب، فإنه لا يتظر أن تؤدي أية مشتريات للجيش إلى زيادة قدراته بشكل كبير يغريه بالقيام بانقلاب. وكما عبر أحد الظرفاء "لم يحدث أبداً أن قام أحد بانقلاب مستخدماً صواريخ أرض - جو، أو طائرات".

كما نقل السفير الأمريكي نيوسوم في تقرير مؤرخ في ٢٤ / ٧ / ١٩٦٨ عن ولي العهد الأمير الحسن الرضا ملاحظات حول صفقة السلاح مع بريطانيا جاء فيها:

"إن عدد الجيش صغير ... وهو منقسم إلى خمس مجموعات حزبية .. وعلى الرغم من أنه موافق شخصياً، من حيث المبدأ، على صفقة السلاح مع بريطانيا، فإنه منزعج من تأثيرات هذه الصفقة على مستقبل وضع الجيش .. ثم تساءل: هل من الحكمة تزويد جيش يُشك في ولائه الكامل بالسلاح؟! ... إنه ليغدو من الصعب التكهن بالنتائج بعد استجلاب الأسلحة الجديدة، والمرتبطة بصفقة الدفاع الجوي."

على صعيد العلاقات العربية

شهدت حقبة وزارة عبد الحميد البكوش نشاطاً مكثفاً على صعيد العلاقات العربية الثنائية والجماعية. ومن أهم الوقائع في هذا السياق:

- في ١/١١/١٩٦٧ منحت الجامعة الإسلامية بعثات دراسية لسبعة عشر طالباً لبنانياً. وفي السادس من الشهر ذاته، بدأ وفد لبناني برئاسة مفتي لبنان الشيخ حسن خالد زيارة ليبيا دامت أسبوعاً بدعوة من الجامعة نفسها.
- في ٥/١١/١٩٦٧ أيدت ليبيا وبقية الدول الأعضاء في لجنة الأوبك الاستشارية موقف المملكة العربية السعودية الرافض لشروط شركة أرامكو المتعلقة بالأسعار المعلنة للنفط السعودي.
- في ٢٢/١١/١٩٦٧ شاركت ليبيا بوفد ترأسه وزير الاقتصاد والتجارة المهندس عمر بن عامر في اجتماعات مؤتمر وزراء الاقتصاد المغاربة المنعقد في تونس. وكان المؤتمر مكلفاً بوضع خطة خمسية للتعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي الأربع (باستثناء موريتانيا التي لم تكن قد استقلت بعد) على غرار السوق الأوروبية المشتركة.
- في ٢٧/١١/١٩٦٧ أعلن رئيس الوزراء استعداد ليبيا للمشاركة في أعمال القمة العربية الخامسة في المكان والموعود اللذين يجري تحديدهما. وشاركت ليبيا في الاجتماع التحضيري للقمة الذي عقد بالقاهرة في ٩/١٢/١٩٦٧ (حددت الرباط كمكان لانعقاد هذه القمة).
- شرع نائب الرئيس المصري حسين الشافعي بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٧ بزيارة رسمية لليبيا استقبل خلالها مع الوفد المرافق له من قبل الملك وولي العهد ورئيس الوزراء. وقد استمرت الزيارة حتى ١/١٢/١٩٦٧. (تردد أن الشافعي طلب من ليبيا دعماً مالياً إضافياً).^{١٧٥}
- خلال شهر نوفمبر ١٩٦٧ شاركت ليبيا في أعمال مؤتمر وزراء العمل العرب الذي انعقد في الكويت. وقد ترأس الوفد الليبي وزير العمل والشؤون الاجتماعية حامد بوسريويل، واتفق على أن تستضيف ليبيا المؤتمر القادم في نوفمبر ١٩٦٨.

١٧٥ انظر التقرير الأسبوعي للسفارة الأمريكية رقم (A-126) المؤرخ في ٨/٢/١٩٦٨. الملف POL. 2-1 Libya.

- في ٣٠/١١/١٩٦٧ اعترفت ليبيا رسمياً بجمهورية اليمن الجنوبي الشعبية.
- في ٢/١٢/١٩٦٧ أنهت ثلاثة قوارب حراسة بحرية تونسسية زيارة مجاملة لمدينة طرابلس.
- في ٨/١٢/١٩٦٧ قام رئيس وزراء اليمن الشمالي محسن العيني بزيارة رسمية لليبيا استغرقت يومين حمل خلالها رسالة من الرئيس اليمني عبد الرحمن الأرياني إلى الملك إدريس.
- في ٧/١/١٩٦٨ شاركت ليبيا بوفد برئاسة سالم كمال، مدير الطيران المدني، في الاجتماعات المتعلقة بتأسيس "شركة طيران مغربية" يكون مقرها الرئيس في المغرب، على أن تقام تسهيلات الصيانة والإصلاح في الجزائر. كما جرى في ٢٠/٢/١٩٦٨ بطرابلس احتفال بافتتاح أعمال اللجنة الرياضية الدائمة لدول المغرب العربي.
- في ١٠/٢/١٩٦٨ شاركت ليبيا بوفد في مؤتمر الصحفيين العرب المنعقد بالقاهرة. وقد وجه رئيس الوزراء البكوش يوم ٨/٢/١٩٦٧ رسالة إلى المؤتمر جاء فيها:
"إن الخطوة الأولى في طريق النهضة تتمثل في الفهم الكلي للطبيعة الحقيقية للأشياء، ويقع على كاهل الصحفيين مهمة إيقاظ العقول في العالم العربي كي تحل الأفكار محل العواطف. ومن الأفضل لنا أن نعرف أنفسنا بالواقع بدلاً من أن نحلم بشأته."
- في ٢٤/٢/١٩٦٨ قام وزير الخارجية المصري محمود رياض بزيارة لليبيا استقبل خلالها من قبل ولي العهد.
- في يوم ٢١/٣/١٩٦٨ استدعى وزير الدولة للشؤون الخارجية شمس الدين عرابي سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بليبيا، وأبلغهم أن رئيس الوزراء البكوش بعث برقية مطالباً بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في العدوان الإسرائيلي الذي تعرضت له الأردن يومذاك.^{١٧٦}
- قام رئيس الوزراء خلال الفترة من ٣ إلى ١٢ مايو ١٩٦٨ بزيارة رسمية إلى كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجمهورية العراقية، استغرقت كل منها مدة يومين، ورافقه خلالها وفد ضم كلاً من وزير الخارجية ونيس القذافي، ووزير الإعلام والثقافة أحمد الصالحين الهوني والمقدم مبروك بن طاهر من وزارة الدفاع، إلى جانب بعض موظفي وزارة الخارجية.^{١٧٧}
- نُسب إلى عبد الحميد البكوش في ١١/٦/١٩٦٨ تصريح جاء فيه:

١٧٦ انظر البرقية السرية التي بعث بها السفير الأمريكي إلى واشنطن بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١ ذات الرقم T/3055.

١٧٧ انظر ما ورد بشأن هذه الزيارة في "ليبيا- انبعاث أمة.. وسقوط دولة". مصدر سابق، ص ٣٥٨.

"في الوقت الذي تلتزم فيه ليبيا بالوفاء بتعهداتها نحو أشقائها العرب، إلا أنه لا ينبغي أن ينظر إليها من قبل أشقائها على أنها مصدر غير محدود من الدعم المالي، وإن ليبيا في حاجة إلى كل ما لديها من أموال لأغراض التنمية."

- في ٣/٧/١٩٦٨ قام رئيس الوزراء اليمني الشمالي حسن العمري بزيارة رسمية لليبيا استغرقت يوماً واحداً.
- جرى في ١٥/٨/١٩٦٨ إبرام اتفاقية مع تونس للتعاون المشترك بين البلدين من أجل تطوير صناعة الأسمدة الكيماوية فيهما، وقد وقع الاتفاقية عن الجانب الليبي إبراهيم البكبك وكيل وزارة الاقتصاد، وعن الجانب التونسي وكيل وزارة التجارة منصور معلا.
- أنهى رئيس وزراء السودان محمد أحمد المحجوب يوم ٢٦/٨/١٩٦٨ زيارة رسمية لليبيا استغرقت خمسة أيام، جرى في نهايتها التوقيع على بيان مشترك أكد فيه على أهمية دعم التضامن العربي والإسلامي. كما تمت مناقشة اتفاقية حول التبادل الثقافي والإعلامي والاقتصادي واليد العاملة بين البلدين. (حضر في مطلع شهر سبتمبر وفد سوداني برئاسة وزير التجارة أحمد سيد حماد لإتمام إجراءات إبرام هذه الاتفاقية).

الوفاء بالتزامات ليبيا العربية

- فضلاً عن هذه الوقائع المتعلقة بسياسة حكومة البكوش العربية، فإن أبرز معالمها يظل قيام ليبيا، خلال هذه الحقبة، بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها العربية كاملة. ومما يسجل لها في هذا الشأن:
- أصدرت الحكومة في أول اجتماع لها يوم ٢٨/١٠/١٩٦٧ بياناً أكدت فيه التزامها بالاستمرار في مناصرة القضية العربية من خلال استمرارها بالوفاء بالتزاماتها نحو أشقائها العرب. قامت الحكومة خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر ١٩٦٧ باتخاذ جميع الإجراءات والخطوات القانونية لإتمام تحويل القسط الأول من التزامها الربع سنوي إلى كل من مصر والأردن.

دولار أمريكي	جنيه ليبي	
١٤,٧٧٧,٧٧٦	٥,٢٧٧,٧٧٧	مصر
٦,٢٢٢,٢٢٤	٢,٢٢٢,٢٢٣	الأردن
٢١,٠٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠	الإجمالي

● بعد تخفيض الجنيه الإسترليني في ١٨ / ١١ / ١٩٦٧، نشرت صحيفة "الرائد" في شهر ديسمبر أن الحكومة الليبية سوف تستمر في دفع التزاماتها العربية^{١٧٨} على أساس القيمة السابقة للإسترليني قبل التخفيض، أي مضافاً إليها ٣, ١٤٪، وهو ما حدث بالفعل.

● واطبقت الحكومة على سداد بقية الأقساط الربع سنوية إلى مصر والأردن في مواعيدها في يناير، وإبريل، ويوليو من عام ١٩٦٨.

وقد انعكس وفاء حكومة البكوش بالتزامات ليبيا العربية في ظهور انخفاض حاد في احتياطياتها النقدية سجله تقرير سري^{١٧٩} بعثت به السفارة الأمريكية، بتاريخ ٣١ / ١ / ١٩٦٨ وبالعنوان "انخفاض مثير في احتياطيات ليبيا النقدية" Dramatic Reduction in Libyan Reserves وجاء فيه:

"خلال فترة الشهرين الواقعة ما بين ١٥ / ١١ / ١٩٦٧ و ١٥ / ١ / ١٩٦٨ انخفضت احتياطيات ليبيا من الذهب والعملات الصعبة بما يقارب (٢٥) مليون جنيه ليبي من إجمالي (٣, ١٥٥) مليون جنيه ليبي (ما يوازي ٨, ٤٣٤ مليون دولار)، إلى (٦, ١٣٠) مليون جنيه ليبي (ما يوازي ٣٦٦ مليون دولار)."

ويمضي التقرير شارحاً أسباب هذا الانخفاض:

"هناك عدّة أسباب وراء هذا الانخفاض المثير من الاحتياطيات الأجنبية للحكومة الليبية. قامت ليبيا بسداد دفعتين ربع سنويتين بلغ إجماليهما (١٥) مليون جنيه إلى كل من مصر والأردن وسوريا^{١٨٠} بموجب اتفاق قمة الخرطوم، هذا بالإضافة إلى مبلغ يتراوح ما بين (٢٠-٢٥) مليون جنيه دفعتها إلى هذه الدول وإلى القيادة العربية الموحدة قبل حرب يونيو ١٩٦٧."

ويضيف التقرير:

"لقد أدّت هذه المدفوعات، التي لم تكن محسوبة مسبقاً ضمن ميزانية الدولة، إلى حالة من الفوضى، وإلى تسييل بعض استثمارات الحكومة الخارجية خلال الأشهر الماضية، كما كان من الضروري، في مناسبات عديدة، خصم بعض هذه الاستثمارات قصيرة الأجل قبل موعد استحقاقها (بخسارة للحكومة الليبية)."

وكعادتها، فقد حرصت السفارة الأمريكية على متابعة التطورات التي كانت تجري على الساحة الليبية أو تقوم بها حكومتها على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية. وقد سارع

١٧٨ كانت التحويلات تتم بالإسترليني. انظر التقرير المشترك للسفارة الأمريكية رقم (A-196) المؤرخ في ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٧.

١٧٩ رقم (A-231).

١٨٠ وردت الإشارة إلى سوريا، في التقرير في حين أن الدعم توجه إلى مصر والأردن فقط.

السفير الأمريكي نيوسوم إلى مقابلة رئيس الوزراء البكوش يوم ١٥ / ٥ / ١٩٦٨، أي بعد ثلاثة أيام من عودة الأخير من رحلته إلى دول المشرق العربي، وأورد في التقرير الذي أعده عن هذه المقابلة:

"ذكر البكوش أنه قام بهذه الزيارة لهدفين، أولهما، رغبته في جعل ليبيا مفهومة في هذه البلدان وجعل سياستها واضحة لديها. إنه يتطلع لأن تمارس ليبيا دوراً في الشؤون العربية أكبر مما فعلت في الماضي. أما الهدف الثاني، فهو تنمية معرفته وانطباعاته حول هذه البلدان وقادتها وظروفها الحالية حتى يكون بمقدوره أن يتكلم مع الآخرين على أساس ملاحظات ومعرفة مباشرة."

كما نسب نيوسوم إلى البكوش قوله:

".. كذلك فقد أُلقيتُ الكلمات الكاذبة المناسبة في الأماكن المناسبة^{١٨١}... وإنه يعتقد بأن هذه الزيارة عززت من مكانته داخلياً."

كما حظيت سياسة البكوش العربية بعدد من التعليقات التي وردت في التقارير السرية التي أعدتها تلك السفارة. من ذلك ما ورد في التقرير السري السنوي الذي أعدته السفارة عن تقييمها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا خلال عام ١٩٦٧،^{١٨٢} وقد جاء فيه بهذا الخصوص:

"إن صوت ليبيا يكون مفيداً عندما يضاف إلى أصوات بقية الدول العربية المعتدلة الأخرى، غير أنه ليس بمقدور ليبيا أن تأخذ الريادة في معارضة أي موقف تتخذه الدول العربية الراديكالية. ولا ينبغي علينا أن نبالغ في قوة ليبيا بمفردها في مواجهة الضغوط من الراديكاليين العرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية."

ثم يستطرد التقرير:

"وللتدليل على تدني درجة الاهتمام التي تُعامل بها ليبيا (من قبل الدول العربية) ما حدث خلال مؤتمر الخرطوم الأخير (أغسطس/ سبتمبر ١٩٦٧) عندما أعلن أنها قررت تقديم دعم سنوي بمبلغ (٣٠) مليون جنيه إلى مصر والأردن قبل أن توافق رسمياً على ذلك.^{١٨٣} كما يجب أن يضاف إلى ذلك أن ليبيا دفعت، غالباً، مبلغ (٥٥) مليون جنيه من أجل ما حصلت عليه من نفوذ [عربي]، وقد شكلت بذلك سابقة لتوريط بقية الدول العربية بالتزامات يمكن

١٨١ في عبارة التقرير "I also told the expected lies in the expected places" وقد علق السفير نيوسوم على ذلك بقوله "كان البكوش يشير بذلك إلى ولع العرب بالأوهام بدلاً من الحقيقة".

١٨٢ التقرير السري رقم (A-234) المؤرخ في ٢ / ٢ / ١٩٦٨. الملف .POL.I Libya-US.

١٨٣ هذا زعم سخيف، ولو كان صحيحاً فقد كان بمقدور الحكومة الليبية أن تراجع عن التزامها الذي أعلن في هذا المؤتمر، كما كان بإمكانها أن تتباطأ في تنفيذه، ثم الذي يفسر المبالغ الإضافية الأخرى التي دفعتها الحكومة الليبية لمصر والأردن فوق الالتزام الذي تعهدت به بهذا المؤتمر؟ إنه عينة من الحقد الأعمى الرخيص الذي يكتنه هؤلاء الدبلوماسيون تجاه النظام الملكي، والذي سنرى عينة أخرى منه تحت مبحث "دعم القضية الفلسطينية" من هذا الفصل.

أن تكون بالنسبة لها مرهقة اقتصادياً، وعامل اضطراب سياسي مستقبلاً. وهذا بدوره يضع ضغوطاً مالية متزايدة للمطالبة بعائدات مالية أكبر من شركات النفط الأمريكية التي تشكل الشركات الرئيسية في ليبيا، الأمر الذي سوف يؤدي إلى المزيد من المشاكل في علاقاتها مع الحكومة الليبية.

وفي تقرير^{١٨٤} آخر أعدته السفارة الأمريكية في ٢٩ / ١١ / ١٩٦٨، في أعقاب استقالة حكومة البكوش، وردت العبارات التالية:

"لقد اتخذت حكومة البكوش عدة خطوات ملموسة نحو تحقيق هدف التعاون المغاربي. ومن ذلك على سبيل المثال، أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن التطوير المشترك لصناعة الكيماويات مع تونس. أما بالنسبة للشؤون العربية، فقد بذلت حكومة البكوش عناية خاصة لضمان وفاء ليبيا الكامل بالتزاماتها تجاه العالم العربي".

دعم القضية الفلسطينية

شهدت حقبة حكومة عبد الحميد البكوش اهتماماً موازياً بالقضية الفلسطينية، كان من أبرز مظاهره وصول وفد من "حركة فتح" إلى ليبيا يوم ٢٧ / ١١ / ١٩٦٧^{١٨٥} من أجل جمع التبرعات للعمل الفدائي، كما أعلنت الحكومة في مايو ١٩٦٨، بتوجيه من الملك إدريس وموافقته، عن دعم العمل الفدائي الفلسطيني ممثلاً في "حركة فتح".

وورد في الحلقة الأخيرة من مذكرات "أبو جهاد"، التي نشرتها مجلة "المجلة" في العدد (٤٣٨) بتاريخ ٥ / ٧ / ١٩٨٨ ما نصّه:

"ففي ليبيا، على سبيل المثال، وجدنا أرضية جاهزة لعملنا على هذا الصعيد من خلال تحول لجنة نصره الجزائر^{١٨٦} بكل عناصرها وإمكاناتها إلى لجنة نصره فلسطين، وهذه اللجنة، من خلال القائمين عليها، وهم كانوا مجموعة من الطيبين الأتقياء الصادقين في عروبتهم، وفي إخلاصهم للعمل القومي الذي انصبّ أولاً باتجاه الجزائر إلى أن نالت استقلالها وتحورت، ثم تحول باتجاه فلسطين، قدّمت لنا الكثير الكثير، خصوصاً أننا في البداية كنا (حركة فتح) بحاجة إلى أي دعم أو مساندة. وللتاريخ والأمانة أؤكد أن أول دفعة من الدعم المالي تلقيناها كانت من ليبيا ومن أبناء الشعب الليبي، الذين استمر عطاؤهم واتسع مع تطور التحضير لانطلاقة الثورة الفلسطينية، وكان هذا العطاء إحدى القنوات الرئيسية التي مدت ثورتنا بالإمكانات الكبيرة...^{١٨٧}

١٨٤ التقرير رقم (A-563) ويحمل عنوان "حكومة البكوش .. أثر دائم أم ظاهرة عارضة". الملف 15-Libya. POL.
١٨٥ وصل كذلك خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر ١٩٦٧ عدد من الأطباء الفلسطينيين للعمل في مستشفيات المنطقة الشرقية في ليبيا.
١٨٦ كانت هذه اللجنة قائمة إلى أن تحقق استقلال الجزائر عام ١٩٦٢.
١٨٧ الحقبة التي يتكلم عنها أبو جهاد هي بالطبع قبل وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، وترجع إلى عام ١٩٦٥.

وقد تناولت السفارة الأمريكية موقف حكومة البكوش من القضية الفلسطينية في عدد من تقاريرها، كان من بينها التقرير المؤرخ في ٨ / ٧ / ١٩٦٨،^{١٨٨} وقد ورد فيه تحت عنوان "الوقوف إلى جانب فلسطين" ما ترجمته:

"إن البكوش يدرك الارتباط الوجداني الغالب الذي يشد معظم الليبيين للقضية العربية في فلسطين، والحالة التي قاربت حد الثورة عندما شلت الحكومة الليبية بسبب هذه القضية خلال حرب يونيو. ومن ثم فإن البكوش، في الوقت الذي درجت فيه الحكومات السابقة على تحاشي أي حوار عام حول هذا الموضوع، توجه إلى قلب العاصفة واتخذ موقفاً علنياً وإيجابياً، مؤيداً للموقف العربي فيما يتعلق بفلسطين. وإن زيارة البكوش الأخيرة لسبع دول عربية جرى التخطيط لها بعناية للتعبير عن تضامن ليبيا مع القضية العربية، كما أن زيارة البكوش لخطوط الجهة الأردنية، والبيانات المشتركة التي صدرت في أعقاب تلك الزيارات، وما أدلى به أثناء المقابلات الصحفية التي أجريت معه، أبرزت ذلك الهدف بجلاء. وعلى وجه الخصوص، فإن إعلان البكوش تأييد ليبيا للعمل الفدائي أثناء زيارته لدول المشرق العربي خلال شهر مايو (١٩٦٨) لا بد أن يلقى تأييداً شعبياً واسعاً في ليبيا. إن هذا الموقف الجديد للبكوش يشكل خروجاً عن موقفه السابق حول هذا الموضوع. فوفقاً لمصادر أمريكية خاصة^{١٨٩} (قريبة من البكوش في ليبيا)، ذكر البكوش خلال شهر فبراير (١٩٦٨) الماضي لمثلي "حركة فتح" في ليبيا أن الذي حال بين ليبيا وبين المساهمة رسمياً في دعم العمل الفدائي هو ارتباطها الوثيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا. إن هذا التحول الجديد في موقف الحكومة الليبية يعكس رغبتها في أن تُعرف بارتباطها الوجداني الوثيق بالقضية العربية، وهو الأمر الذي ترغب فيه كوسيلة لاكتساب شعبية لها. فبقدر ما تستطيع الحكومة الليبية أن تبين لمواطنيها أن ارتباطها ببريطانيا والولايات المتحدة لا يجعلها تحيد عن توجهها والتزامها العربي نحو القضية الفلسطينية، فإن هذه الحكومة سوف تكون مطمئنة لأن تحظى بتأييد مستمر من الليبيين لأي وجود غربي واسع في ليبيا."

كما كان من بينها التقرير^{١٩٠} المؤرخ في ٢٩ / ١١ / ١٩٦٨ الذي سلفت الإشارة إليه وورد فيه:

"وبالنسبة للشؤون العربية، فقد بذلت حكومة البكوش عناية خاصة لضمان وفاء ليبيا بكامل التزاماتها تجاه العالم العربي، مع حرصها في الوقت ذاته على التعبير، بقوة وعلانية، بأن المشكلة الفلسطينية ينبغي أن تُحل بواسطة الفلسطينيين أنفسهم. لقد أعلن البكوش تأييد ليبيا القوي لنشاط الفدائيين الفلسطينيين، غير أنه أكد في الوقت ذاته أن ليبيا والدول العربية الأخرى غير معنية بشكل مباشر بالمشكلة الفلسطينية، وأن ليس بمقدورها سوى تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني."

١٨٨ رقم (A-415)، سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.
١٨٩ أشير إليها بمصطلح CAS أي Controlled American Sources.
١٩٠ رقم (A-563).

وقائع وتطورات أخرى

شهدت حقبة وزارة عبد الحميد البكوش، فضلاً عما ذكرناه في شتى مباحث هذا الفصل، جملة من الوقائع والتطورات التي كان من أبرزها:

(أ) على الصعيد الداخلي

• قامت الحكومة في مجال التشريع بإصدار عدد كبير من القوانين والقرارات كان من أهمها:

- قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨ / ١ / ٢١ بإنشاء لجنة للإصلاح الإداري برئاسة وزير الدولة لشؤون الخدمة حسين الغناي.
- القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن أندية الرياضة والشباب.
- قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨ / ٢ / ١٣ بتشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة برئاسة وزير الشباب والرياضة، وقد ضم (١٧) عضواً من بينهم ممثلون لجامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية، واللجنة الأولمبية الليبية، والكشاف الليبي.
- المرسوم بقانون المؤرخ في ١٩٦٨ / ٣ / ٣ رقم (٢) لسنة ١٩٦٨ بشأن تعديل قانون تنظيم صيد الأسماك.
- قرار وزير الداخلية المؤرخ في ١٩٦٨ / ٣ / ١٤ رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨ بشأن منح تأشيرات الخروج إلى الليبيين.
- مرسوم بقانون مؤرخ في ١٩٦٨ / ٣ / ١٦ بتعديل بعض أحكام قانون التنظيم الصناعي.
- مرسوم بقانون مؤرخ في ١٩٦٨ / ٤ / ٢٩ رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ في شأن احتكار الملح.
- مرسوم بقانون مؤرخ في ١٩٦٨ / ٤ / ٢٩ رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨ في شأن احتكار التبغ.
- قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٩٦٨ / ٦ / ١ باللائحة التنفيذية لقانون أندية الرياضة والشباب رقم (٣) لسنة ١٩٦٨.

- مرسوم بقانون مؤرخ في ٣١/٧/١٩٦٨ رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ في شأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.^{١٩١}
- مرسوم بقانون مؤرخ في ٣١/٧/١٩٦٨ رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٨ بشأن الاستيراد والتصدير.
- مرسوم بقانون مؤرخ في ٣١/٧/١٩٦٨ رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٨ بشأن الآثار.
- مرسوم بقانون مؤرخ في ٣١/٧/١٩٦٨ رقم (٤١) لسنة ١٩٦٨ بتأسيس المعهد القومي للإدارة العامة.^{١٩٢}
- قامت الحكومة في المجال الضريبي بإصدار عدد من التشريعات والقرارات الهامة:
 - أصدر وزير المالية سالم لطفي القاضي لائحة تقضي بزيادة الرسوم الجمركية على بعض المواد الكيماوية ونصف الكيماوية (الخمور، والبيرة، والفراء، والسيارات، عدا سيارات الإسعاف والسيارات المستعملة للأغراض الطبية) كما أعفى من الرسوم الجمركية المواد الكيماوية والمواد الأولية المستعملة في الصناعات المحلية، وكذلك المواد والتجهيزات المستخدمة في صيد الأسماك.
 - صدور القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون ضرائب الدخل بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٨ على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير ١٩٦٩. وقد استحدث هذا القانون الضرائب التصاعدية لأول مرة على دخول الأفراد والشركات.
 - صدور القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٨ بشأن ضريبة الدمغة بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٨. وقد وُحِد القانون الجديد قوانين ضرائب الدمغة التي كان معمولاً بها في المحافظات الشرقية والغربية والجنوبية.
 - صدور القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٨ في شأن ضريبة الملاهي بتاريخ ٣١/٧/١٩٦٨، وقد وُحِد القانون الجديد قوانين ضريبة الملاهي التي كان معمولاً بها في المحافظات الغربية والجنوبية.
 - صدور مرسوم ملكي بفرض رسم إضافي للأغراض الخيرية بتاريخ ٢٥/٨/١٩٦٨ (٥٪ من الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع المستوردة). وقد صدر في ٢٧/٨/١٩٦٨ قرار مجلس الوزراء بتخصيص حصيلة الرسم الإضافي لإعانة الجمعية الليبية للبر والمساعدات الاجتماعية.

١٩١ حل محل القانون الصادر في ٣٠/١/١٩٥٨ خلال حقبة عبد المجيد كعبار. كما أصدر وزير الاقتصاد الوطني أحمد يونس نجم اللائحة التنفيذية للقانون الجديد في ٢٥/١٢/١٩٦٨ خلال حكومة ونيس القذافي.

١٩٢ كانت الحكومة قد وقعت في مطلع شهر مايو ١٩٦٨ اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الخاص بالتنمية يقوم بموجبه هذا البرنامج بتقديم المساعدة لليبيا في تأسيس المعهد القومي للإدارة العامة.

● وفي مجال الاهتمام بالخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية^{١٩٣} قامت الحكومة باتخاذ الخطوات التالية:

- جرى يوم ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٧ شرح الأهداف النهائية للخطة الخمسية الثانية من قبل وزير التخطيط والتنمية ونيس القذافي أمام مجلس التخطيط القومي، وقد أعلن عن تشكيل لجان فنية لدراسة عديد من المشروعات الواردة بالخطة.
- في يوم ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٧ أنهت لجنة التخطيط المشتركة (تتألف هذه اللجنة من وكلاء وزارات التخطيط والمالية والاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة والإسكان مع ممثلين عن بنك ليبيا) مراجعتها لمشروع الخطة الخمسية الثانية. وقد قدرت اللجنة إجمالي المخصصات المطلوبة بنحو (٧٠٠) مليون جنيه، أي ما يوازي بليون دولار أمريكي وما يعادل خمسة أضعاف المخصصات الأصلية للخطة الخمسية الأولى.
- إثر تعيين علي عتيقة وزيراً جديداً للتخطيط والتنمية^{١٩٤} (خلال التعديل الوزاري الذي جري يوم ٤ / ١ / ١٩٦٨) جرى الإعلان عن تأجيل عرض الخطة الخمسية للإقرار ثانية حرصاً على أن تنال حظها كاملاً من المزيد في الدراسة والإعداد، كما تقرر تمديد العمل بالخطة الخمسية الأولى لسنة سادسة لإتمام عدد من المشروعات المدرجة بالخطة الأولى.
- خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٦٨، عقد وزير التخطيط والتنمية الجديد مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن النجاح الذي حققته الخطة الخمسية الأولى للتنمية، كما تحدث عن الأهمية التي تعلقها الحكومة الليبية على مساهمة رأس المال الأجنبي في تنفيذ عدد من المشروعات في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة في الخطة الخمسية الجديدة.
- صدر في ٢٦ / ٣ / ١٩٦٨ القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم الإجراءات المتعلقة بتنفيذ مشروعات التنمية وتشكيل "اللجنة الفنية لمشروعات التنمية" برئاسة المهندس طه الشريف بن عامر الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الإسكان والأملاك الحكومية.

١٩٣ كانت حكومة البدري قد عقدت يوم ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٧ اجتماعاً استعرضت فيه الملامح العامة للخطة الخمسية الثانية، واقترحت الوزارة تخصيص مبلغ (٧٠٠) مليون جنيه للإنفاق على مشروعات وبرامج الخطة.

١٩٤ أنهزت السفارة الأمريكية فرصة تعبير البكوش عن رغبته في استمرار الاستفادة من المساعدة الفنية التي كانت تقدمها الحكومة الأمريكية في ظل برنامج المعونة الفنية السابق، فقامت بإعداد دراسة بهذا الخصوص لأغراض استعماله واستعمال وزير التخطيط والتنمية الجديد. التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية رقم (A-176) المؤرخ في ٨ / ١٢ / ١٩٦٧. الملف POL. 2-1 Libya.

- أصدر وزير التخطيط والتنمية بتاريخ ٩/٤/١٩٦٨ قراراً بتنظيم وزارة التخطيط والتنمية. كما أصدر بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٨ قراراً آخر بتنظيم مصلحة الإحصاء والتعداد.
- أصدر مجلس التخطيط القومي بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٨ القرار رقم (١٦) لسنة ١٩٦٨ بتشكيل "لجنة تخطيط القوى العاملة".
- وصل إلى ليبيا خلال شهر مايو ١٩٦٨ فريق من خبراء التنمية بالبنك الدولي بناء على دعوة من الحكومة الليبية لقضاء ما بين ٥ إلى ٦ أسابيع في ليبيا، يعقد خلالها اجتماعات مع وزراء التنمية والمالية والإسكان ومسؤولين من بنك ليبيا. كما يتولى الفريق دراسة نتائج الخطة الأولى، وتقديم ملاحظاته بشأن مشروع الخطة الخمسية الثانية، ودراسة بعض المشاكل الاقتصادية، وعلى الأخص التضخم والتنمية الزراعية.
- حظي مشروع بناء محطة للتلفزيون الليبي باهتمام خاص من حكومة البكوش ووزير إعلامه أحمد الصالحين الهوني.
- فخلال شهر نوفمبر ١٩٦٧ جرى إلغاء العروض المقدمة من قبل عدد من الشركات بشأن بناء محطة للتلفزيون، والإعلان عن نيّة الحكومة في طرح مواصفات جديدة أقل تعقيداً من تلك المطروحة سابقاً.
- دعت الحكومة في ٢٨/١٢/١٩٦٧ الشركات المتخصصة لتقديم عروضها لبناء محطتي إرسال تلفزيوني في طرابلس وبنغازي قبل نهاية عام ١٩٦٨، وحددت تاريخ ١٢/١١/١٩٦٨ موعداً أقصى لتقديم هذه العروض. وقد تم بيع (٨٠) نسخة من المواصفات الجديدة لشركات من اليابان ويوغسلافيا وبريطانيا^{١٩٥} وروسيا وبولندا وفرنسا وإيطاليا، وقد لوحظ وجود اهتمام كبير بهذا المشروع في أوساط شركات الكتلة الشرقية.
- وصل في ١١/١/١٩٦٨ الدكتور يوجين فوستر Eugene S. Foster مدير المركز التلفزيوني بجامعة بروكلين بالولايات المتحدة وأمضى ثلاثة أسابيع بطرابلس لوضع خطة لتدريب العناصر العاملة بالتلفزيون الليبي. وقد ناقش الخبير الأمريكي مع الاختصاصيين الليبيين قضايا الإنتاج والبرمجة والإدارة. كما حضر حتى الفترة نفسها فريق من ثلاثة خبراء فرنسيين لدراسة مشروع التلفزيون الرسمي.

١٩٥ كانت الشركات البريطانية حريصة على الحصول على العقد الخاص بالتلفزيون الليبي، وقد سعت إلى توسيط المستر دي كاندول في هذا الشأن. انظر التقرير السري للسفارة البريطانية المؤرخ في ٢/٢/١٩٦٨ بالملف FCO 39/124.

- أعلنت وزارة الإعلام في ٢٨ / ٥ / ١٩٦٨ أن مشروع بناء محطة التلفزيون الليبي سوف يتم خلال أشهر قليلة، ومن المتوقع أن يبدأ الإرسال التجريبي يوم ٩ / ٨ / ١٩٦٨ على أن يبدأ الإرسال العادي قبيل ديسمبر. وقد تم خلال هذه الفترة تدريب عدد من الفنيين الليبيين من قبل محطة الإرسال التلفزيوني بقاعدة ويلس وفي مالطا.

- قررت الحكومة خلال شهر يونيو ١٩٦٨ التخلي عن فكرة طموحة للتلفزيون الليبي تقدّر تكلفتها بنحو (٣٠) مليون جنيه، واستعاضت عنها بمشروع متواضع للتلفزيون تعاقدت على تنفيذه مع شركتين، الأولى بريطانية Marconi Coy والثانية إيطالية Radionica، وبلغ إجمالي التعاقد (٧٧٤) ألف جنيه (ما يعادل ٢, ٢) مليون دولار أمريكي).

• شهدت هذه الحقبة جملة من الوقائع والتطورات في شتى المجالات الأخرى، من ذلك:

- في شهر ديسمبر ١٩٦٧ قبل "البنك العربي" (شركة أردنية) مبدأ التلييب بتمليك ٥١٪ من أصوله في ليبيا لمساهمين ليبيين. (بقيت ثلاثة بنوك في ليبيا دون تلييب، وهي بنك نابولي، وبنك روما، وبنك باركليز، وقد تشدد المصرفان الأخيران في رفض فكرة التلييب، وجدّد نائب محافظ بنك ليبيا علي جمعة المزوجي يوم ١٨ / ٦ / ١٩٦٨ مطالبته لهذه البنوك والالتزام بسياسة التلييب).

- دخلت الحكومة منذ أواخر عام ١٩٦٧ في مفاوضات مع شركة Cable and Wireless البريطانية التي كانت تتولى تقديم خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية الخارجية لليبيا منذ عام ١٩٥٢. وقد تمكنت الحكومة من الاتفاق مع هذه الشركة على تلييب نشاطها بالكامل. وقد شرعت الحكومة في هذا الإطار بمد كابل بحري Submarine Cable بين ليبيا وصقلية بإيطاليا، كما طلبت من عدد من الشركات الدولية تقديم عروضها بشأن نظام اتصالات دولي عبر الهاتف لربط ليبيا بالعالم عبر هذا الكابل البحري.

- أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني في ٦ / ١ / ١٩٦٨ تحذيراً جديداً بضرورة التقيد بقانون الوكالات التجارية الجديد،^{١٩٦} وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع غير الليبيين من ممارسة النشاط التجاري في ليبيا، وضرورة تصفية نشاطهم خلال المدة التي حددها القانون المذكور ولائحته التنفيذية.

١٩٦ صدر هذا القانون خلال فترة حكومة عبد القادر البدري، وكانت وزارة الاقتصاد الوطني قد أصدرت في ١٣ / ١٠ / ١٩٦٧ تعليمات مشددة بضرورة التقيد به.

- جرى في مدينة البيضاء يوم ١٧ / ٢ / ١٩٦٨ توقيع اتفاق بين وزير شؤون البترول وممثل شركة أوكسيدنتال، تقوم بموجبه الأخيرة ببناء محطة لتحلية مياه البحر بمنطقة الزويتينة لتزويد مدينة أجدايا بمياه الشرب.
- شرعت الحكومة خلال شهر فبراير ١٩٦٨ بمناقشة فكرة تأسيس كلية للطب (تتبع الجامعة الليبية) مع وفد من منظمة الصحة العالمية يضم ممثلين لجامعات الخرطوم والإسكندرية وبغروت وبرمنجهام. (كانت هذه الخطوة في إطار مساعي الحكومة للوصول إلى حل طويل الأمد لمشكلة نقص العناصر الطبية اللازمة لتسيير المرافق الطبية في البلاد).
- تم خلال شهر مارس ١٩٦٨ التوقيع على عقد مع الشركة اليوغسلافية United Engineering كلفت الشركة بموجبه ببناء المدينة الجامعية في بنغازي (تضم كليات الآداب والتربية والاقتصاد والتجارة والعلوم والحقوق) تتسع لنحو (٦٨٠٠) طالب،^{١٩٧} ونزل لسكن الطلاب يتسع لإيواء (١٥٠٠) طالب، ومكتبة تتسع لـ (٣٠٠,٠٠٠) مجلد. وقد بلغت تكلفة المشروع (١٥) مليون جنيه (نحو ٤٢ مليون دولار).
- قامت لجنة العطاءات المركزية بالنظر في العروض المقدمة لتنفيذ المرحلة الثالثة من المدينة الرياضية في بنغازي والمرحلة الثانية في المدينة الرياضية في طرابلس. وقد تم في مطلع شهر يونيو ١٩٦٨ توقيع العقد الخاص بتنفيذ المرحلة الثالثة للمدينة الرياضية في بنغازي مع الشركة الفرنسية (Société Auxiliaire Enterprise).^{١٩٨}

(ب) على صعيد العلاقات الخارجية:

- كما شهدت علاقات الحكومة الليبية الخارجية، فضلاً عما أشرنا إليه في مباحثه المناسبة، عدداً من الوقائع والتطورات الأخرى، كان من بينها:
- أنهت الفرقاطة البريطانية سكاربورو Scarborough يوم ١٢ / ١١ / ١٩٦٧ زيارة رسمية لميناء طرابلس امتدت لثلاثة أيام منذ يوم ٩ / ١١ / ١٩٦٧. وهذه الفرقاطة هي أول قطعة من البحرية البريطانية تقوم بزيارة ليبيا منذ حرب يونيو، وكان على ظهرها اثنان وثلاثون طالباً بحرياً، من بينهم ثلاثة من الطلبة الليبيين الذين يتدربون

١٩٧ بلغ إجمالي عدد الطلاب خلال العام الجامعي ١٩٦٨ / ٦٧ (١٠٠٩) طلاب نظاميين و(٦٢١) طالباً منتسباً.
١٩٨ جرى تأجيل دورة الألعاب العربية التي كان مقرراً افتتاحها في صيف عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٠ بسبب التأخير الذي طرأ على تنفيذ بعض الأعمال الإنشائية في المدينتين الرياضيتين.

في بريطانيا. وقد وصفت هذه الزيارة بأنها ناجحة جداً، وقام قرابة ألف من الجمهور الليبي بزيارة هذه القطعة البحرية.

- في ١٨ / ١١ / ١٩٦٧ أصدر الملك إدريس أوامره بعدم السماح للطائرات التي تقوم بإجلاء المرتزقة من الكونغو بالمرور عبر الأجواء الليبية، وقد جاءت أوامر الملك هذه استجابة لنداءات منظمة الوحدة الإفريقية والرئيس الكونغولي موبوتو بهذا الصدد.
- جرى يوم ١ / ٢ / ١٩٦٨ تسليم معسكر الدوق داوستا D'Aosta بمنطقة الفويحات بالقرب من مدينة بنغازي من قبل القوات البريطانية إلى السلطات الليبية.
- وافقت، للمرة الأولى، مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة خلال شهر يوليو ١٩٦٨ على تعيين السفير الليبي العارف بن موسى رئيساً للبعثة الليبية لدى المجموعة، وكان بن موسى يشغل منصب سفير ليبيا لدى بلجيكا منذ ١٣ / ٥ / ١٩٦٥.
- أفادت برقية^{١٩٩} مرسله من السفارة الأمريكية بليبيا مؤرخة في ١٠ / ٩ / ١٩٦٨ تحمل عنوان: "دعم ليبي لجبهة تحرير إرتيريا"، وفقاً لما نقله إليها أحد موظفي السفارة البريطانية في ليبيا، أن ممثل الجبهة المذكورة عمر محمد البرج وصل إلى مالطا يوم ٢ / ٩ / ١٩٦٨ للإشراف على إصلاح سفينته "بدر" التي كانت قد جُرّت إلى مالطا بواسطة سفينة يونانية. ووفقاً للمعلومات التي أفاد بها المصدر البريطاني فإن الشخص المذكور (البرج) هو من مواليد "مصوغ"، يملك سفينة، ويحمل جواز سفر يمنياً صدر في بيروت بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٦٨.
- في مجال التعاون مع دول الكتلة الشرقية، شهدت فترة حكومة البكوش الوقائع التالية:

- افتتحت حكومة المجر مكتباً تجارياً في ليبيا خلال شهر أكتوبر ١٩٦٧ (كانت العلاقات الدبلوماسية قد أقيمت بين ليبيا والمجر قبل ستة أشهر مضت).
- خلال شهر أكتوبر ١٩٦٧ بلغ عدد العمال البلغار في المشروعات الإنشائية التي تقوم بتنفيذها الشركة البلغارية Technoexportstroy (١٦٠٠) عامل. (من بين المشروعات التي تشارك الشركة المذكورة في تنفيذها مطار سبها، ووحدات سكنية تابعة لمشروع إدريس للإسكان في خمس محافظات، والمدينتان الرياضيتان بطرابلس وبنغازي).
- أمضى أحد موظفي وزارة التخطيط والتنمية (علي طقوق - خريج كلية التجارة عام ١٩٦٦) دورة تدريبية لمدة ثمانية أشهر على نفقة الحكومة البولندية (هذه

هي الحالة الأولى من نوعها في مجال التعاون الفني بين ليبيا وإحدى دول الكتلة شرقية).^{٢٠٠}

- قام وزير البناء والتشييد البلغاري بزيارة لليبيا خلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ١٩٦٧، تفقد خلالها الأعمال التي تقوم الشركات البلغارية بتنفيذها في ليبيا.
- أوقفت الحكومة خلال شهر ديسمبر ١٩٦٧ عملية استيراد (٤٠) جراراً زراعياً من الاتحاد السوفيتي، بحجة ضخامة عدد الفنيين المصاحبين لهذه الآلات عندما تم استيراد عدد منها في السابق. وقد صرح الملحق التجاري السوفيتي خلال مقابلة صحفية محلية أن بلاده مستعدة في حال تمكنها من بيع المعدات والآليات الثقيلة (كالجرارات) في ليبيا بأن تقوم بتدريب ما بين (٢٠) إلى (٣٠) فنياً ليبيا على حسابها في الاتحاد السوفيتي.
- قام خلال الفترة ما بين ١٩٦٨/٢/٢٨ - ١٩٦٨/٣/٣ نحو (٣٥) طالباً سوفيتياً بزيارة ليبيا قادمين إليها من إيطاليا، حيث كانوا يدرسون في ظل برنامج تعاون ثقافي سوفيتي - إيطالي. وقام الطلبة الزائرون بزيارة الجامعة الليبية وضريح عمر المختار. (كان ٢٥ طالباً سوفيتياً آخرون قد قاموا بزيارة مماثلة لليبيا في العام السابق).

٢٠٠ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-153) المؤرخ في ٢٠/١١/١٩٦٧، الملف E DX Libya POL. والتقارير المشترك للسفارة رقم (155)- (A) المؤرخ في ٢٤/١١/١٩٦٧. الملف Libya 2- 14 Libya.

جولات واسعة للملك

كان من المقرر أن يصل الملك إدريس في أول زيارة له منذ عامين لمدينة طرابلس في ١٠/١١/١٩٦٧، غير أن هذه الزيارة تأجلت، ولم تتم إلا في العشرين من الشهر ذاته. وقد تواصلت الزيارة عدة أشهر استقبل خلالها في ٣١/١/١٩٦٨ الرئيس التركي (جودت سوناي) الذي حضر إلى ليبيا في زيارة رسمية امتدت خمسة أيام كان يرافقه خلالها وفد كبير ضم (٢٢) مسؤولاً تركياً.^{٢٠١}

أما على الصعيد الداخلي، فقد شهدت هذه الزيارة نشاطاً مكثفاً للملك، إذ استقبل العديد من الشخصيات الليبية،^{٢٠٢} كما حضر خلال إقامته هذه سلسلة من اللقاءات والاحتفالات الشعبية التي نظمت لاستقباله في عدد من مناطق إقليم طرابلس، وهي منطقة سهل الجفارة وغريان والنواحي الأربعة^{٢٠٣} والخمس، ثم تواصلت إلى عدد من مدن برقة، حيث شملت أجدابيا وبنغازي والبياضة والبيضاء والقبة. وقد تناول تقرير سري^{٢٠٤} أعدته السفارة البريطانية بعض جوانب زيارة الملك إدريس لمدينة طرابلس وما تلاها، فكان مما جاء فيه:

"غادر الملك مدينة طرابلس في ٣٠/٣/١٩٦٨ بطريق البرّ عائداً إلى برقة. وعلى عكس سابقتها، أثارت إقامة الملك إدريس بطرابلس هذه المرة، وقد استمرت أربعة أشهر، درجة كبيرة من الحماس والرضا الشعبي. وفي الواقع، فإن درجة الترحيب، وعلامات القبول الشعبي التي استقبل بها الملك، ملأته بالدهشة والامتنان. وقد ردّ على ذلك بالقيام بجولات متعددة في أنحاء طرابلس، وبقبوله الدعوة لحضور مهرجانات شعبية خلوية خلال شهري فبراير ومارس في غريان وسهل الجفارة والخمس".

ثم استطرد التقرير البريطاني:

"وقد عبّر الملك لولي العهد الحسن الرضا عن غبطته بالخفاوة التي استقبل بها في طرابلس،

٢٠١ كان من المفترض في الأصل أن تتم زيارة الرئيس التركي في أواخر شهر نوفمبر ١٩٦٧.

٢٠٢ أورد تقرير سري للسفارة البريطانية، مؤرخ في ٢/٤/١٩٦٨، أن نائب رئيس أركان الجيش الزعيم السنوسي شمس الدين، والعقيد عبد العزيز الشلحي، كانا يترددان بانتظام على الملك خلال إقامته بطرابلس. كما أن محاكمة المتهمين في قضية حركة القوميين العرب بدأت يوم ١٥/١/١٩٦٨ خلال وجود الملك بطرابلس.

٢٠٣ "النواحي الأربعة" هي المنطقة التي ينتمي إليها رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش. وقد زعم تقرير للسفارة الأمريكية بأن السفير الأمريكي نبوسوم هو الذي نصح الملك بالموث بطرابلس بعض الوقت. تقرير يحمل الرقم الإشاري (A-234). انظر مبحث "أهداف أمريكية لعام ١٩٦٨ من هذا الفصل.

٢٠٤ التقرير مؤرخ في ٤/٤/١٩٦٨ بالملف FCO 39/124.

موضحاً كيف سبق تحذيره بأنه مكروه في إقليم طرابلس، الأمر الذي دفعه لعدم القيام بزيارة لهذا الإقليم خلال العام السابق."

ثم يضيف التقرير:

"وينبغي كذلك أن نتذكر أن الملك إدريس له أسبابه التي تدعوه، على الدوام، للحفاظ في موقفه إزاء إقليم طرابلس، فقد نجا بأعجوبة من موت شبه محقق عندما أُلقيت قنبلة على موكب سيارته بينما كان يقوم، بعد الحرب، بأول زيارة له لمدينة طرابلس خلال شهر مايو ١٩٥٠ [١٩٥١].^{٢٠٥} أما الآن، فقد وعد الملك إدريس بالعودة لإقليم طرابلس في الربيع التالي (١٩٦٩) آخذاً في حسبانهِ الدعوات الكثيرة التي وجهت إليه من عدة أنحاء من الإقليم ولم يتمكن من تلبيتها خلال هذه الزيارة."

"وفي الحقيقة، فمُنذ انتهاء زيارة الرئيس التركي سوناي لليبيا في أواخر يناير ١٩٦٨، قام بما يمكن وصفه بمباراة الحب مع إقليم طرابلس، وحاولت كل مقاطعة فيها أن تتسابق مع بقية المقاطعات الأخرى لإغراء الملك إدريس بزيارتها، وأن تقدّم أبهى الاحتفالات الحاشدة ومشاهد الترحيب على شرفه."

"وفي أوج الفرحه بالزيارة الملكية، قوبل موكب الملك إدريس بمهرجانات ترحيبية على امتداد الطريق الساحلي، من مصراته إلى بنغازي، على الرغم من العواصف الرملية التي بدت كما لو أنها تتويج لتلك الاحتفالات.^{٢٠٦}"

ثم يمضي تقرير السفارة البريطانية:

"بل لقد جرى، بعد إلحاح، إقناع الملك إدريس، خلال احتفال جرى يوم ٤/٣/١٩٦٨، بأن يتقبل مدينة بنغازي، وأن يتصالح معها، وهي المدينة التي ظل يرفض زيارتها رسمياً منذ أن اغتيل فيها إبراهيم الشلحي (ناظر الخاصة الملكية) عام ١٩٥٤."

"إن هذا الانفجار في مشاعر التأييد الشعبي، قد لامس، في نظرنا، ينبوعاً عميقاً من المشاعر والأحاسيس كامنة لدى الليبيين تجاه مليكهم. إن المظاهرات والترحيب الذي استقبل به الملك جاء في جزء منه نتيجة للتغطية الواسعة التي جرت لجولات الملك العامة في الإذاعة والصحافة، والتي تم رعايتها كجزء من سياسة وزير الإعلام أحمد الصالحين الهوني الذي يعتبر أحد "رجال الملك"، غير أن هذه الدعاية لم تقم بأكثر من إشعال الشرارة."

٢٠٥ وقع الحادث يوم ١٩/٥/١٩٥١ وليس عام ١٩٥٠. وقد ورد في الجزء الثاني، من كتاب "حقيقة إدريس" (طرابلس: منشورات الفاتح، إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، ١٩٧٦) وصف لهذا الحادث جاء فيه: "وفي الساعة ٦:٣٠ من صباح يوم ١٩/٥/١٩٥١ تحرك (موكب إدريس) عبر طرابلس، وما أن دخلها حوالي الساعة الحادية عشرة من ناحية باب قرقاش، مروراً بشارع عمر المختار، حتى بدأ الشعب في الهتاف ضد النظام الاتحادي، وضد حكومة الخونة عملاء الإنجليز، وعندما أصبح في محاذة جامع السنوسية الكائن في باب الحرية أُلقيت على سيارته قنبلة يدوية لم تنفجر، وتابع الموكب سيره في فوضى واضطراب. وعندما وصل إلى مبنى سيدي حمودة، ودخل في أول شارع العزيزية أُلقيت عليه القنبلة الثانية، فأصيب من جرائها ستة من ضباط الشرطة بجراح، ثلاثة منهم خطيرة، كما أصيب خمسة من أفراد الشعب بجراح، واحد منهم بجروح خطيرة، ومع ذلك فإن سيارته لم تصب بأذى، وتمكنت - رغم الفوضى - من مواصلة سيرها إلى شارع النصر"، ص ٨٢، ٨٣.

٢٠٦ أشار التقرير إلى أن وزير الداخلية أحمد عون سوف تعرض لحادث جسيم خلال تلك الاحتفالات عندما دهسته مركبة كان يجرها حصان بالقرب من مدينة سرت.

"ودون أدنى شك، فإن قدراً كبيراً من العفوية والاحترام يكمن وراء رد الفعل الشعبي على امتداد الإقليم، والذي يبدو أكثر ظهوراً في أوساط سكان مدينة طرابلس ذاتها. كذلك فلم يتأكد لنا أن احتشاد الجماهير لرؤية الملك والترحيب به كان بتحريك من الحكومة، فعلى العكس، أحضر الناس شياهم الخاصة لنحراها ترحيباً بالملك."

ثم عرّج تقرير السفارة البريطانية على ظاهرة أخرى برزت خلال هذه الجولات التي قام بها الملك، وتتعلق بوضع ولي العهد، فيقول:

"هناك تطور مشجع آخر، تمثل في ظهور ولي العهد إلى جانب الملك في معظم جولاته العامة التي قام بها في الإقليم. إن من شأن ذلك أن يعين ولي العهد على أن يثبت لنفسه وضعاً في أذهان الناس كخليفة للملك. وخلال إقامته بطرابلس، قام الملك بتفويض ولي العهد في القيام بمعظم المهام الروتينية، وحتى تلك المتعلقة بالوزراء، ولم يأبه الملك بالتدخل إلا في المسائل ذات الأهمية السياسية الخاصة. كما حدث عند زيارة الجنرال موغ^{٢٠٧} General Mogg خلال الأسبوع الماضي للتباحث حول مستقبل الجيش الليبي."

ثم يستدرك التقرير:

"وللأسف، فإن ولي العهد ما زال يفتقر للحوية ولاظهار الاهتمام بالعالم من حوله. وقد أخبرنا أحد المقرين منه أنه رفض الاستجابة إلى دعوة من الملك بالمشاركة في الاحتفال الشعبي الذي نظّمته مدينة بنغازي في ٤/٣/١٩٦٨. إنه أمر مثير للأسف أن يبقى الأمير الحسن الرضا حتى الآن في الظل، ومن ثم فإن وضعه لا يحتمل تفويت الفرص التي تتاح له لترك الأثر لدى مواطنيه بأنه الوريث المختار لتولي المملكة السنوسية."

وتختتم السفارة البريطانية تقريرها هذا بقولها:

"قد يحدث أنه بمجرد وصول الملك إلى بلدة "مسّه" (بالجبل الأخضر- حيث ينوي الاستقرار بقية الصيف) أن تجبو مظاهر الإثارة، على الرغم من أن البرقاوين قد لا يكونون على استعداد لترك الطرابلسيين يخطفون منهم فوزاً باستضافة وإكرام "مليكمهم".

"إن رحلة الملك المرهقة باتجاه شرق ليبيا لا بد أن تكون قد أجهدت سنّيه الثماني والسبعين، على الرغم من أن الفحوص الطبية التي أجريت له في طرابلس قبل بدئه الرحلة قد أظهرت أنه يتمتع بصحة طيبة. ومع ذلك فإن النشاطات العامة التي قام بها الملك خلال الأسابيع القليلة الأخيرة، وما أظهره من استمتاع بحفاوة الطرابلسيين به، قد عززت من مكانة الملكية في عيون الطرابلسيين، وهو تطور أبعد من أن يكون مصطنعاً (مظهرياً)، وربما يلعب دوراً حاسماً في التوازن السياسي الجديد الذي ينبغي على البلاد أن تحققه عند وفاة الملك."

وتصف مجلة "المعرفة"، التي تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي، في عددها رقم

٢٠٧ جنرال بريطاني كان مكلفاً من قبل الحكومة الليبية بإعداد دراسة فنية بشأن تطوير الجيش الليبي.

(٣٨٢) بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٨، زيارة الملك إدريس لمدينة بنغازي يوم ٤/٣/١٩٦٨
بعبارات جاء فيها: ٢٠٨

"وشهدت مدينة بنغازي عندما بلغها الملك في مسيرة موكبه السامي يوماً تاريخياً حافلاً لم تشهده منذ أن وقف إدريس في ٢٤ ديسمبر ليعلن استقلال البلاد."

"وقد أقيم سرادق خاص ... وأقيم على مرأى منه استعراض رائع اشترك فيه الشباب ومختلف الهيئات، كما أقيم عرض رائع للفروسية. وتفضل الملك فتناول طعام الغداء على مائدة خاصة حضرها عدد كبير من رجال الدولة ورجال الدين والقضاء. ٢٠٩ وبعد ذلك تفضل [عميد بلدية بنغازي] محمد بن يونس فقدم أعضاء البلدية إلى المقام السامي. ثم تشرف المحافظ حفيظة المبروك فقدم أعضاء المجلس الاستشاري (مجلس المحافظة)، وتشرف الزعيم السنوسي شمس الدين نائب رئيس الأركان العامة للجيش فقدم كبار الضباط."

"وبعد ذلك تشرف عميد البلدية (محمد بن يونس) فقدم هدية المدينة إلى المقام السامي، وهي "الحزب السيفي المبارك"، وقد تقبلها الملك قائلاً: (أشكركم على هذه الهدية القيمة، وبلغ عنا سكان هذه المدينة شكرنا العميق ونحياتنا الطيبة). وكان العميد قد قال عند تقديم هذه الهدية: (سيدنا ومولانا قائد الأمة ورمزنا العظيم، يشرفني يا مولاي باسم هذه المدينة أن أقدم إليكم نسخة مما هو منقوش على قلوبنا من تعاليم السنوسية الخالدة "الحزب السيفي المبارك" ٢١٠ مصحوباً يا مولاي بالدعاء الصالح لكم، أبقاكم الله لنا قائداً ومعلماً ونصيراً)."

وبتاريخ ١٩/٤/١٩٦٨ بعث السفير البريطاني ساريل إلى الخارجية البريطانية تقريراً سريراً ٢١١ تحدث فيه عن لقاءات أجراها بمدينة البيضاء خلال الفترة من ٨ إلى ١٦ من شهر إبريل، شملت لقاء مع رئيس الوزراء البكوش يوم ١٠/٤/١٩٦٨ وعدداً من الوزراء، والفريق مفتاح بوشاح قائد قوات الأمن بالمنطقة الشرقية، واللواء نوري الصديق رئيس أركان الجيش (الذي وصفه بأنه عاد إلى موقعه في قيادة الجيش). كما تناول السفير وأسرته وجبة الغداء مع الملك إدريس والملكة فاطمة. وقد أورد المستر ساريل في تقريره بعض الانطباعات التي خرج بها من ذلك الغداء (يوم ١٥/٤/١٩٦٨) جاء فيها:

"لقد كان الملك والملكة يتمتعان بروح معنوية عالية جداً، كما كانا في غاية التأثر بدفع الاستقبالات الشعبية التي قبلوها بها على امتداد البلاد أثناء عودتهم من طرابلس. وقد كان الملك والملكة سعيدين على وجه الخصوص بالاستقبال الذي جرى لهما في بنغازي يوم ٥/٤/١٩٦٨. إن هذه هي المرة الأولى التي يقوم الملك فيها بزيارة بنغازي رسمياً منذ عام ١٩٥٤

٢٠٨ العدد ٣٨٢، ٢٠/٥/١٩٦٨.

٢٠٩ أظهرت الصور المنشورة للاحتفال العقيد عبد العزيز الشلحي ملازماً للملك، وقد حدث الشيء نفسه أثناء معظم الاحتفالات التي حضرها الملك بمنطقة طرابلس، كما رافقه في موكبه من المنطقة الغربية إلى المنطقة الشرقية.

٢١٠ من أشهر أورد الطريقة السنوسية.

٢١١ يحمل الرقم الإشاري 2/26 (الملف 60604/39 FC).

عندما اغتيل إبراهيم الشلحي (ناظر الخاصة الملكية)، ومن ثم فقد كانت هذه الزيارة مناسبة ومصالحة."

ثم ينهي السفير تقريره بفقرة ختامية جاء فيها:

"يبدو أن الملك أخذ ينجذب إلى فكرة "العلاقات العامة" التي وجد من البكوش تشجيعاً قوياً بشأنها. وعند مغادرتنا إياه، كان الملك يهين نفسه لحضور احتفال شعبي أقيم على شرفه في منطقة (البياضة)".

ويصف تقرير سري آخر مؤرخ في ٢/٤/١٩٦٨، أعده المستر ويليام روجر تومكيس^{٢١٢} من السفارة البريطانية في بنغازي، المهرجان الشعبي الذي أقيم للملك إدريس في منطقة "البياضة" شرقي مدينة المرج بالجبل الأخضر:

"لقد فاق الاستقبال الذي أقيم للملك إدريس بالجبل الأخضر ذلك الذي أقيم له في مدينة بنغازي. كان من أبرز معالم ذلك الاستقبال حفل الغداء الذي أقيم للملك إدريس بـ "البياضة"، الواقعة بين مدينتي المرج والبيضاء يوم ١٥/٤/١٩٦٨... لقد تجاوزت عدد الذبائح التي قيل إنه تم نحرها في احتفالات مدينة بنغازي الستائة ذبيحة. وصل الملك مكان الاحتفال عند الساعة الحادية عشر صباحاً، وبقي فيه حتى الساعة الثالثة بعد الظهر. وقد أعطى الملك تعليماته بالآلا تدخل الشرطة لتنظيم جمهور المشاركين في الحفل، وألا تحاول منع مواطنيه من تحيته ومصافحته. لقد قيل إن اثني عشر ألفاً شاركوا في هذا الحفل، وأن الملك وقف لمصافحة نحو ألف منهم باليد، وهو ما استغرق نحو ساعتين كان يتذكر خلالها أسماء ووجوه مصافحيه من الجيل القديم، مثلما يتذكر الأقارب الكبار للشباب منهم..."

"ويشكل غير مسبوق، كما بلغني، تعالت الأصوات لتحية الملكة فاطمة التي طلب منها أن تخرج من خيمتها لاستقبال هتاف وتصفيق المشاركين في الحفل. إن هذا، كما لا أشك في أنك توافقني، هو، في سلوك الليبيين من رجال الجيل القديم، من أكثر الأمور غرابة، وإن المرء ليتساءل من هو، أو ما هو الذي دعاهم للقيام بذلك؟"

ويتناول تقرير سري أعدته السفارة الأمريكية^{٢١٣} بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٨ المهرجان الشعبي الذي أقيم للملك إدريس ببلدة "القبه" يوم ٢٧/٥/١٩٦٨، فيقول:

"استضاف سكان محافظة درنة الملك إدريس يوم ٢٧/٥/١٩٦٨ في آخر حفل أقيم له من سلسلة الاستقبالات الشعبية التي بدأت في إقليم طرابلس في شهر مارس الماضي، وعقد في بلدة "القبه" الصغيرة (تقع على قرابة ٣٥ ميلاً شرقي البيضاء، وعند منتصف المسافة بينها وبين

٢١٢ التقرير موجه إلى القائم بأعمال السفارة البريطانية في طرابلس المستر آلن مونرو وبالملف FCO39/124.

٢١٣ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-18) بعنوان "محافظة درنة تستضيف الملك إدريس" Derna Governate Hosts King Idris الملف POL. 15-1 Libya.

درنة) بحضور نحو عشرة آلاف شخص، وكان من بين الحاضرين في هذا الاحتفال الأمير الحسن الرضا الذي كان قد غاب^{٢١٤} عن بقية الاحتفالات في إقليم برقة.

"وكما حدث في بقية المهرجانات الأخرى، فقد لعب رئيس الوزراء البكوش دوراً رئيسياً، معبراً عن امتنان الملك للمشاركين في الحفل. وكان من أبرز الشخصيات التي حضرت المهرجان العديد من الوزراء، ورئيساً مجلس الشيوخ والنواب، وشيخ الجامعة الإسلامية ومفتي ليبيا، والعقيد عبد العزيز الشلحي، وعدد من أعضاء المحكمة العليا، ورئيس الأركان ونائبه، وقادة قوات الأمن في المناطق الشرقية والغربية، وكبار المسؤولين في الزوايا السنوسية (كبار الإخوان السنوسيين)، ورجال الحاشية الملكية، وعميد بلدية طرابلس، ومحافظ بنغازي، ووجهاء المحافظة على الصعيدين المركزي والمحلي، مثل الطبيب الشريف محافظ درنة، وحامد العبيدي وزير الدفاع، والسفير عبد القادر العلام،^{٢١٥} وحكمدار درنة وعميد بلدية درنة.

ويصف تقرير السفارة الأمريكية فعاليات هذا المهرجان على النحو التالي:

"لقد قام محافظ درنة نيابة عن أهالي المحافظة بإهداء الملك إدريس سيفاً وخنجرًا مذهبين ومطرزين بالجواهر، وقدمت إحدى الكشافات مصحفاً هدية له باسم الحركة الكشفية، كما قدمت "جمعية النهضة النسائية" بدرنة صورة زيتية للملك قامت برسمها إحدى منتسبات الجمعية. وقد قام الملك إدريس بنفسه بشكر الذين قدموا له تلك الهدايا. كما قامت جمعية النهضة النسائية بدرنة بتقديم لباس مطرز بالمجوهرات هدية إلى الملكة فاطمة التي كانت تجلس في مقصورة خاصة بها."

وأضاف التقرير:

"لقد بدا الملك أكثر استعداداً للانغماس في أجواء الاحتفال، حيث تمنطق بالسيف، الذي أهدي له، أمام عدسات المصورين، كما أنه طبع قبلة أبوية على رأس الكشافة التي أهدت إليه المصحف."

"كانت التغطية الصحفية واسعة مليئة بالعديد من الصور... كما ظهرت الملكة في كثير من الصور التي غطت نشاطاتها، والتي كانت أقل من تلك التي قام بها الملك، مما يشير إلى بطء التوجه نحو إبراز ظهورها العلني أمام الناس."

وقد ذيل التقرير بتعليق جاء فيه:

"إن الاستقبال الذي جرى في "القبة" يعتبر، على وجه الخصوص، مثلاً ناجحاً في سلسلة من المناسبات والنشاطات التي رتبت من أجل جعل الملك قريباً من مواطنيه. وفي هذه الحالة (احتفالات القبة)، جاء الاحتفاء بالدرجة الأولى من قبيلة العبيدات التي تمتد منطقتها إلى ما بعد مدينة طبرق وحتى الحدود المصرية."

٢١٤ لا شك أن حضور ولي العهد في هذا الاحتفال، كحال غيابه عن بقية الاحتفالات الأخرى في برقة، لا يخلو من دلالة على نوع "التحالفات القبلية" التي كانت لولي العهد، وهو - إن صح - أمر مؤسف انجر إليه ولي العهد مبكراً.

٢١٥ ينتمي ثلاثتهم إلى قبيلة العبيدات التي تنتشر بطونها من تلك المنطقة حتى الحدود الليبية مع مصر.

وضع ولي العهد

سلفت الإشارة إلى أن الملك إدريس وصل إلى طرابلس مع أواخر شهر نوفمبر ١٩٦٧ وبقي فيها حتى أواخر شهر مارس ١٩٦٨ .

وفي مطلع عام ١٩٦٨ التقى السفيران نيوسوم وساريل، واستفسر أولهما من الثاني عن مدى صحة المعلومات التي وصلت عن طريق المستر دي كاندول،^{٢١٦} عبر موظفين بالسفارة الأمريكية في لندن إلى المخابرات المركزية الأمريكية CIA، حول إعلان الملك عن رغبته في التخلي عن الحكم، وأنه كلف المستر دي كاندول بالبحث له عن بيت صغير (كوخ) في الريف البريطاني كي يعيش فيه. وفي ٦ / ١ / ١٩٦٨ بعث السفير البريطاني ساريل برسالة إلى الخارجية البريطانية حول لقائه بنظيره الأمريكي، كان مما جاء فيها:^{٢١٧}

"لقد تشاور معي ديفيد نيوسوم حول التقرير المتعلق بتخلي الملك. وقد أكدت له حسب تصوري ما حدث. فالملك يتشاغل دوماً بفكرة التخلي عن الحكم، إلا أننا لا نرى ههنا أية علامات تكشف عن نية حقيقية لديه بالمضي في هذا المشروع. وأستطيع في الواقع تخيل الملك يقول لدي كاندول أنه يود اقتناء بيت صغير في الريف البريطاني، إلا أنه، إذا حمل دي كاندول هذا الموضوع محمل الجد، فيكون هو الذي يستحق في هذه الحالة أن يتقاعد في كوخه الصغير."

ثم يضيف ساريل في فقرة رابعة من رسالته:

"لم نبذل للأمريكان أية ملاحظات حول الجوانب التجارية،^{٢١٨} واكتفينا بمجرد التعبير عن تشككنا في صحة التقرير المتعلق بتخلي الملك. وحتى بالنسبة للتقرير المتعلق بقيام الملك بتفويض ولي العهد بالمزيد والمزيد من الصلاحيات، وهو الأقرب للتصديق، فيبدو أن لا أساس له من صحة، وذلك أن عبد الحميد البكوش توجه في أول يوم من العام الجديد (١٩٦٨) إلى الملك إدريس، لا إلى ولي العهد، للحصول على الموافقة على التعديل الذي أجراه على وزارته (أعلن التعديل في ٤ / ١ / ١٩٦٨). لقد كان البكوش على يقين بأن الملك لم يقيم بأي شكل من الأشكال بالتخلي عن سيطرته الكاملة على الأمور."

٢١٦ لا ينبغي أن يغيب عن القارئ ملاحظة الدائرة التي تنتقل فيها المعلومات حول ليبيا.

٢١٧ التقرير بالملف FCO39/124.

٢١٨ كان هذا اللقاء قد تضمن الحديث عن موضوعات أخرى تتعلق بمساعي دي كاندول لدى الملك للحصول للشركات البريطانية على بعض المشروعات التجارية في ليبيا، مثل مشروع التلفزيون الليبي ومشروعات الكابل البحري والتليفون ووادي المجنين. وقد استبعد التقرير بالكامل أن يقوم دي كاندول بهذا المسعى.

بعد مضي ثلاثة أيام فقط على رسالة السفير البريطاني الآتية، وتحديدًا في ٩/١/١٩٦٨، صدر أمر ملكي بإضفاء لقب "الأميرة" على زوجة ولي العهد. وقد بعث المستر آلن مونرو بالسفارة البريطانية في طرابلس برسالة إلى الخارجية البريطانية بشأن هذه الخطوة فكان مما جاء فيها:^{٢١٩}

"لا توجد ضرورة دستورية تدعو الملك لأن يصدر فجأة هذا الأمر الملكي. غير أن هذه الخطوة تبدو منسجمة مع السياسة التي انتهجها الملك خلال الأشهر الأخيرة، والتي واصل اتباعها منذ حضوره إلى طرابلس، الهادفة إلى إعطاء ولي العهد وضعاً رسمياً أكثر في الشؤون الملكية، وبخاصة فيما يتعلق بالتخلص من أصحاب المطالب الخاصة الذين يسعون باستمرار لمقابلة الملك."

ويضيف المستر مونرو في رسالته:

"وفي هذا الخصوص اشتكى البكوش للسفير (ساريل) من أن ولي العهد جرّ عليه متاعب كثيرة بسبب موافقته على عرائض كافة الذين يتقدمون إليه بطلبات، مهما تكن هذه الطلبات غير معقولة. ويقوم ولي العهد في بعض الأحيان بتضمين موافقة الملك على بعض تلك الطلبات، الأمر الذي يضع أعضاء الحكومة في موقف حرج ويجبرهم على الموافقة عليها، وإن كانت رغبتهم بفعل ذلك ضعيفة. ويبدو أن الأمر راجع في جزء منه لإحساسه بالحاجة إلى كسب تأييد شعبي لنفسه في البلاد استعداداً لليوم الذي يتولى فيه الحكم."

وقد علّق أحد موظفي الخارجية البريطانية على رسالة المستر مونرو بعبارة جاء فيها: "إن ولي العهد بدأ يخرج تدريجياً من قوقعته. إن السنوات (أو ربما الأشهر) القليلة القادمة سوف تكون حاسمة بالنسبة لوضعه."

وقد تحدثت التقارير التي وصلت إلى الخارجية البريطانية، منذ أواخر شهر مارس ١٩٦٨، عن طريق مختلف مصادرها، وعيونها القريبة من القصر الملكي في ليبيا، أن الملك إدريس والملكة فاطمة وولي العهد وزوجته في حالة تصالح، وأنه أصبح من المعتاد رؤيتهم في صحبة بعضهم بعضاً.^{٢٢٠}

زيارة محتملة لألمانيا الغربية

يفهم من مراسلات تم تبادلها بين سفير بريطانيا، في ليبيا (ساريل) وفي ألمانيا الاتحادية (السير فرانك روبرتس Frank Roberts)، خلال شهري فبراير ومارس ١٩٦٨ أن

٢١٩ الرسالة بالملف FCO 39/124.

٢٢٠ من المصادر الخاصة المهمة التي اعتمدت عليها الخارجية البريطانية في تسقط أخبار القصر، قائد الأسراب غاي واتسون Guy Watson ضابط الاتصال المدني مع القصر والمقيم في قاعة العدم. وكان من بين عيونه في القصر إيتالو كوسيتي Italo Cossetti.

الثاني علم من سفير ليبيا في العاصمة الألمانية آنذاك الصديق المنتصر^{٢٢١} أن ولي العهد قد يقوم خلال عام ١٩٦٨ بزيارة رسمية إلى ألمانيا الاتحادية. وقد جاء في إحدى هذه الرسائل^{٢٢٢} من السفير ساريل إلى زميله روبرتس:

"إنني على علم بالطبع بزيارة رئيس الوزراء البكوش المزمعة إلى بون. وفي الواقع، فإن الأنباء المتعلقة بتلك الزيارة كانت قد نشرت في الصحف المحلية في الوقت ذاته الذي وصلته فيه رسالتك، غير أن الاقتراح بأن يزور ولي العهد ألمانيا مثير للاهتمام، ولا أشك في أنه سوف يلقي ترحيب الأمير."

"ومع ذلك، فإن موافقة الملك على هذا الاقتراح تظل موضع شك، فقد دأب في سياسته على إبقاء ولي العهد في الظل. وعلى الرغم من أن بعض التغير قد طرأ على موقف الملك في هذا الصدد، فإنني أشك بأن يشمل ذلك السفر إلى الخارج الذي سيكون مفيداً لولي العهد."^{٢٢٣} "وقد أثرت هذه الفكرة مع رئيس الوزراء البكوش، الذي عبّر عن استحسانه الشديد لها، غير أن وجهات نظره لن تكون لها الغلبة على آراء الملك."

ثم يختم السفير ساريل رسالته بأنه إذا ما بدا أن زيارة الأمير لألمانيا يمكن أن تتم، فينبغي على بريطانيا أن تسعى بدورها في هذه الحالة لتوجيه الدعوة له للقيام بزيارتها.^{٢٢٤}

العلاقة مع البكوش

تفيد تقارير عدة بأن رئيس الوزراء البكوش كان حريصاً، منذ مرحلة مبكرة من توليه رئاسة الوزراء، على إقناع الملك بالسماح لولي العهد الأمير الحسن الرضا بالظهور والبروز في الحياة العامة.^{٢٢٥} غير أنه يبدو أن ولي العهد، ولأسباب عديدة، لم يكن من جانبه يبادل رئيس الوزراء البكوش المودة نفسها، بل نجده، وعلى غير عادته مع معظم رؤساء الوزارة السابقين، لم يتردد في اتخاذ موقف علني جاهره فيه بالنقد والخصومة.

من بين الوثائق الكثيرة التي أشارت إلى موقف ولي العهد من البكوش، الرسالة السرية التي بعث بها السفير البريطاني ساريل إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٨^{٢٢٦} وقد جاء فيها:

- ٢٢١ وصف المستر ساريل في إحدى رسائله الصديق المنتصر بأنه قد يكون أحياناً مضجراً، غير أنه صديق مخلص، وصاحب علاقات مؤثرة، ووجهات نظر جديرة دوماً بالاستماع إليها.
- ٢٢٢ مؤرخة في ١١/٣/١٩٦٨ وتحمل الرقم VE/14.
- ٢٢٣ صيغت العبارة بشكل يوحي بأن الملك سوف يرفض الفكرة لأنها ستكون مفيدة لولي العهد، وبالتالي فإن الملك لا يرغب في حصول أية فائدة للأمير.
- ٢٢٤ كان ولي العهد قد قام في السابق بزيارة رسمية لبريطانيا خلال الفترة من ١١ إلى ١٨ من شهر يوليو ١٩٦٠.
- ٢٢٥ انظر على سبيل المثال التعليق الذي أعده المستر دينيس سبيرس بإدارة شمال وشرق إفريقيا الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢/٢/١٩٦٨ وعلى رسالة السفير البريطاني ساريل المؤرخة في ١/٦/١٩٦٨.
- ٢٢٦ الملف FCO 39/124.

"لقد انزعجنا خلال الأسابيع الماضية بسبب التقارير التي تشير إلى تنامي الكراهية من جانب ولي العهد تجاه البكوش، فهو يصفه بأنه "شيوعي". ومن الواضح أن ولي العهد إما عجز عن فهم المدرسة الجديدة في السياسة التي يسعى البكوش لقيادتها في ليبيا، أو أنه عجز عن فهم أهداف البكوش الإصلاحية التي يسعى لإنجازها على صعيد الإدارة."

ثمَّ يحاول السفير ساريل في رسالته هذه البحث عن الجهات أو العناصر التي تكمن وراء موقف ولي العهد:

"إن مصدر هذا الموقف، لسوء الحظ، هو زمرة محمد بن عثمان الصيد رئيس الوزراء الأسبق. لقد اضطلعت هذه الزمرة خلال السنوات الأخيرة بمهمة تعبئة ولي العهد، وتوجيهه لخدمة أغراضهم السياسية (وكذلك المالية)، وهي الزمرة التي يتوجه إليها ولي العهد بصورة تلقائية طلباً للمشورة."

"وغني عن القول، أن المشورة التي يتلقاها ولي العهد من محمد بن عثمان الصيد ورفاقه هي ذات نزعة أنانية خالصة، وتسعى لخدمة مصالحها الخاصة، فضلاً عن أنها بكل تأكيد معادية للبكوش. وبناء على ذلك، فإن مستشارين من نوع منصور خليفة (عضو مجلس الشيوخ من إقليم فزان) ويونس بالخير (وزير الدفاع الأسبق) الذين يقابلون باستمرار ولي العهد عندما يكون في طرابلس،^{٢٢٧} يستغلون ميوله المحافظة بالعزف على صلات البكوش السابقة في مصر، والملامح الاشتراكية في بعض سياسات حكومته."

ويواصل السفير البريطاني ساريل:

"إن البكوش، بالطبع، يدرك أهمية كسبه لصداقة ولي العهد، كما قام منذ مجيئه إلى رئاسة الوزارة بعدة خطوات في هذا الاتجاه، غير أن جهوده على ما يبدو مؤخراً، قد باءت بالفشل."

ثم يضيف:

"لقد عبّر أحمد الصالحين الهوني، وزير الإعلام، مؤخراً لآلن مونرو (الشخص الثاني في السفارة البريطانية بطرابلس) عن انزعاجه من موقف ولي العهد إزاء البكوش والكثيرين من أعضاء وزارته. كما استنكر الهوني اعتماد ولي العهد على محمد بن عثمان الصيد وجماعته التي يشتهر بعضها بالفساد المالي والانحراف السلوكي. كما اعتبر من المشين لولي العهد أن يُعرف بصلته بهؤلاء الأشخاص."

ويواصل السفير سرد أقوال وزير الإعلام والثقافة الهوني فينسب إليه القول:

"غير أنه بات من الصعب، مع إبقاء ولي العهد نفسه معزولاً، إيصال أية نصيحة له. لقد حاول أن يثير موضوع البكوش مع ولي العهد، وأن ينبهه إلى خطورة الاعتماد على نصيحة بن عثمان، غير أنه تأكد أن شكوك ولي العهد حول سياسات البكوش والعناصر الشابة ضاربة الجذور، كما استبعد ولي العهد الانتقادات الموجهة إلى بن عثمان على أنها من قبيل النكاية والكيد."

٢٢٧ انتقل ولي العهد للإقامة في طرابلس منذ يوليو ١٩٥٨ إثر زواجه من ابنة الطاهر باكير والي طرابلس يومذاك.

ثم يضيف السفير:

"وقد عبّر الهوني عن أمله بأن يجد البكوش الوقت لكي يزيد من تواتر لقاءاته بولي العهد، غير أن ضغوط العمل على البكوش لا تجعل من ذلك أمراً سهلاً. وقد أعاد الهوني التأكيد عن أن ولي العهد، إذا ما نجح في خلافة الملك، وجاء بين عثمان رئيساً للوزارة - كما يرغب الأخير - فإن هذا يعني أن ولي العهد لن يبقى في الحكم لأكثر من يومين."

ويخلص السفير ساريل في تقريره إلى القول:

"من الواضح أن هذا كله يحمل مؤشرات مزعجة في المدى البعيد، ولا أتصور أننا (الحكومة البريطانية) نملك أن نبقي مكتوفي الأيدي (دون تدخل). لقد أظهر الملك إدريس في الماضي عدم قبوله بأن يثير محاوروه (بمن فيهم شخص السفير البريطاني) موضوع ولي العهد معه، غير أنه ظهرت، على ما يبدو، مؤشرات على تغيير موقف الملك من ولي العهد. فقد أخذ يشجعه على القيام بدور بارز في الشؤون العامة. وقد وردت التقارير حول طلب الملك منه أن ينتقل لبعض الوقت إلى بنغازي حتى يتيح لنفسه أن يكون معروفاً في برقة بشكل أفضل."

وختم السفير ساريل رسالته بعبارة أكد فيها للخارجية البريطانية أنه سوف يحرص، قبل أن يغادر ليبيا (في إجازة)، على مقابلة ولي العهد إما في طرابلس أو في بنغازي، والحديث معه حول البكوش والتعرف على رد فعله.

وقبيل أيام من استقالته، التقى عبد الحميد البكوش قرابة نصف الساعة بالقائم بالأعمال البريطاني المستر ويكفيلد، وقد بعث الأخير تقريراً^{٢٢٨} إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/٨/١٩٦٨ بشأن ما دار في ذلك اللقاء، كان مما جاء فيه:

"قال البكوش إنه سوف يذهب لحضور القمة الإفريقية بالجزائر في صحبة ولي العهد ثم يطير من هناك إلى لندن. وقد سأله إن كان يفكر في إحضار ولي العهد معه، فرد البكوش بأنه يود لو كان بمقدوره أن يفعل ذلك، ثم اندفع في الحديث، بنبرة حزينة، عن الصعوبات التي يواجهها مع ولي العهد. وقال إنه يشعر أنه قد فعل كل ما بوسعه من أجل إقامة علاقة جيدة بينها، إلا أن ولي العهد، على ما يبدو، لا يقبله ولا يقبل سياساته. وقد قام ولي العهد مؤخراً بالاعتذار عن استقباله، بل إنه قاوم بشدة الاستجابة لطلب استقبال رئيس الوزراء السوداني الذي كان في زيارة رسمية لليبيا لمدة خمسة أيام."

ثم يضيف المستر ويكفيلد في تقريره:

"وبرأي البكوش، فإن ولي العهد غير مكترث بشكل جوهري بالشؤون الدولية، وإنه ربط نفسه بأولئك الذين يعتقدون بأن ليبيا ينبغي أن تتجنب المشاكل عن طريق طأطأة رأسها،

في حين أن البكوش يرى، على الجانب الآخر، أن ليبيا لم يكن لها أصدقاء يهّبون للدفاع عنها لمواجهة المشاكل، وهي معرّضة لأن تواجهها مجدداً بين الفينة والأخرى. إن البكوش لا يخشى من أخذ ليبيا إلى الساحة الإقليمية، في الوقت الذي ينبغي فيه على ليبيا أن تكون واثقة بنفسها، وأن تعرف ما تريد."

"وعلى سبيل المثال، فقد أحدث ولي العهد جلبة كبيرة حول رئيس الوزراء السوداني خلال الأسبوع الماضي، بحيث بات الكل يخشون أن يقوم (البكوش) بإعطاء أموال ليبيا للسودان. إنه (أي البكوش) لم يفعل ذلك، غير أنه أعطى الانطباع بأن ليبيا يمكن أن تفعل في يوم من الأيام، وهذا ما يجعل الحكومة السودانية بالمستقبل تأخذ في اعتبارها مصالح ليبيا ومحاذيرها في المجال الإقليمي. وباعتقاد البكوش، فإن ليبيا ينبغي أن توظف أموالها في الخارج على هذا النحو لخدمة مصالحها، إلا أنها ينبغي أن تتجنب النموذج الكويتي المبذر."

وأضاف التقرير:

"قال البكوش إنه ناقش مواقف ولي العهد مع الملك المغربي الحسن الثاني أثناء الزيارة التي قام بها مؤخراً للمغرب. وقد قام العاهل المغربي بتوجيه دعوة مفتوحة إلى ولي العهد الحسن الرضا، غير أن الأخير رفض الذهاب إلى المغرب. وإن هذا الأمر مؤسف لأن بمقدور الحسن الثاني أن يعلمه الكثير، وبخاصة فيما يتعلق بالانتقال من النمط التقليدي إلى العصري. وأضاف البكوش إن بعضهم يعتقد أن الملك إدريس هو الذي يعرقل ولي العهد، غير أن هذا لم يعد صحيحاً. إن الملك إدريس، استجابة منه لاقتراح من البكوش بأن يلعب الأمير دوراً أكبر في الحياة العامة، شجع البكوش على أن يفعل كل ما بمقدوره لإخراج ولي العهد من عزلته، قائلاً له "قم بكل ما بمقدورك فعله معه" غير أنه، ولسوء الحظ، لم ينجح في إخراجه من قوقعته. وأضاف البكوش، وكل ما يهتم به ولي العهد هو المناورات الداخلية والقضايا الشخصية. وفي كل مرة استقبله فيها ولي العهد قدم إليه (الأخير) قائمة بالطلبات والعرائض الشخصية، بإبعاد ذلك الخصم، أو إعطاء ذاك الصديق وظيفة. وإذا تمت مجارة ولي العهد في رغباته، فإن ذلك سيكون مميتاً بالنسبة لسمعته (أي البكوش) ومصدر إيداء لولي العهد نفسه. ومن ثم فهو يائس من الفوز بتعاطف ولي العهد مع ما يحاول (البكوش) القيام به. ومن جهة أخرى، إذا ما توقف البكوش عن رؤية ولي العهد، فإن هذا يعني تركه كلياً تحت تأثير خصوم سياساته."

وختم المستر ويكفيلد تقريره بجملة من الملاحظات حول موقف ولي العهد:

"فيما يتعلق بولي العهد، فإنني أحسب أنه لا ينبغي أن نتوقع سوى ألا يرتاح إلى البكوش، فبعيداً عن تقارب الأخير مع أشخاص من أمثال عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة (اللذين يكن لهما ولي العهد عداً شديداً)، فإن سياسات البكوش أظهرت بجلاء، أكثر من ذي قبل، الوجه المحافظ جداً لولي العهد. ومن غير المريح أن يستمر ولي العهد في إظهار لا مبالاة بالشؤون الدولية. ويبدو أنه يعتقد أن الطريقة المثلى لكسب تأييد لشخصه هي من خلال

استخدام نفوذه للحصول على منافع لأصدقائه. إن هذا لا يبشر بخير لمستقبله في ليبيا، تعليمًا وتقدمًا، عندما يصبح في سدة الحكم."

وجاء في فقرة أخيرة حول رئيس الوزراء البكوش:

"إلا أنه لم يترك انطباعاً لدي، خلال هذه المقابلة أو في سابقاتها خلال الأسبوعين الماضيين، بأنه مهموم على النحو الذي كان عليه عندما عاد من زيارته لإسبانيا (أواخر يونيو) وواجه المعارضة الشديدة التي نظمت أثناء غيابه ضده."

مقابلة مع مسؤول أمريكي

مع نهاية الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٦٨، قام المستر جون روت^{٢٢٩} مدير إدارة شمال إفريقيا^{٢٣٠} بوزارة الخارجية الأمريكية بزيارة رسمية لليبيا استغرقت عدة أيام، استقبل خلالها من قبل الملك إدريس وولي العهد ورئيس الوزراء ووزير شؤون البترول.

تم استقبال الضيف الأمريكي من قبل ولي العهد في مزرعة الأخير بطرابلس يوم ١٠/٧/١٩٦٨، واستغرق اللقاء نحو ساعتين ونصف الساعة. وفيما لم يحضر مع ولي العهد أي مسؤول ليبي آخر، فقد حضر مع الضيف الزائر كل من السفير ديفيد نيوسوم، والمستر روسكو سودارث (الملحق السياسي بالسفارة) الذي قام بمهمة الترجمة.

وقد تناول الحديث خلال هذا اللقاء علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية، وعلاقات ليبيا الخارجية، والأوضاع في الجزائر، والعلاقات الليبية الأمريكية، فضلاً عن الوضع الداخلي في ليبيا، وتوقعات ولي العهد حول الوضع في البلاد.

وكالعادة، فقد أعدت السفارة الأمريكية تقريراً^{٢٣١} ضافياً (٧ صفحات) عن هذه المقابلة نسبت فيه إلى ولي العهد:

١. أنه كرر أكثر من مرة المخاوف الليبية المعتادة من المخططات المصرية والجزائرية ضد ليبيا.

٢. عدم وجود (انزعاج) لديه على إعادة أمريكا لعلاقاتها مع الدول العربية التي كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

٢٢٩ هو أحد ثلاثة تعاقبوا على مسؤولية إدارة شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية خلال الحقبة التي تزامنت مع العهد الملكي في ليبيا. الاثنان الآخران هما ديفيد نيوسوم وجوزيف بالمر. كان المستر روت على صلة بالشؤون الليبية منذ الأربعينيات، وبخاصة خلال السنوات المرتبطة باستقلال ليبيا. وهذه هي زيارته الخامسة لليبيا. ورغم أنه قام أثناء هذه الجولة بزيارة كل من تونس والجزائر والمغرب، فمن الملاحظ أن زيارته لليبيا كانت الأهم، على الأقل من حيث طول المدة التي أمضاها فيها. وباعتقادنا أن هذه الزيارة وقعت في مرحلة مفصلية حرجية من عمر العهد الملكي، إذ إنها تمت قبل أشهر قليلة من قرار الإدارة الأمريكية - فيما نحسب - بالإسراع في استبدال النظام الملكي بآخر عسكري. انظر "انقلاب بقيادة مخبر".

٢٣٠ هي الإدارة التي يتبع لها مكتب ليبيا بوزارة الخارجية الأمريكية.

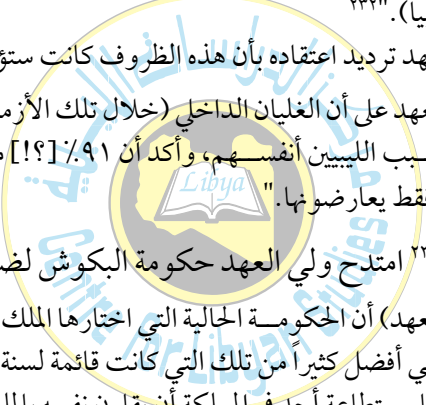
٢٣١ التقرير مؤرخ في ١٨/٧/١٩٦٨ ويحمل الرقم الإشاري (A-430). الملف POL. 15-1 Libya.

٣. كشف النقاب عن أن الملك إدريس يفكر جدياً بتجديد الاتفاقية المتعلقة بقاعدة ويلس الجوية.

أما وجهات نظر ولي العهد الأخرى، المتعلقة بالأوضاع الداخلية في ليبيا، فيحسن أن نعرض إليها بإسهاب كما وردت في تقرير السفارة الأمريكية عن تلك المقابلة. يورد التقرير:

"وفي إجابة من ولي العهد عن تساؤل وجهه إليه المستر روت، استعرض الوضع الداخلي، وقال إن الحالة تحسنت بشكل كبير عما كانت عليه خلال يونيو (١٩٦٧) عندما خرجت آنذاك عن السيطرة. لقد غير الملك الحكومة، وأعاد الأمور إلى مجراها السابق..."

"لقد أكد ولي العهد على خطورة أزمة الخامس من يونيو، وأضاف (لو أن المصريين حازوا ولو كيلومتراً واحداً من الانتصار العسكري، أو أن الحرب استمرت عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً أخرى لانتهدت ليبيا)."^{٢٣٢}

"لقد أعاد ولي العهد ترديد اعتقاده بأن هذه الظروف كانت ستؤدي إلى نهاية النظام الحالي." ثم شدد ولي العهد على أن الغليان الداخلي (خلال تلك الأزمة) كان بسبب عناصر خارجية أكثر من كونه بسبب الليبيين أنفسهم، وأكد أن ٩١٪ [!؟] من الليبيين يناصرون الملكية بحماس وأن ٤٪ فقط يعارضونها." 

وعلى غير المتوقع،^{٢٣٣} امتدح ولي العهد حكومة البكوش لضيوفه، فقد جاء في التقرير:

"أضاف (ولي العهد) أن الحكومة الحالية التي اختارها الملك إدريس تتصرف بصفة عامة بطريقة جيدة، وهي أفضل كثيراً من تلك التي كانت قائمة لسنة خلت (حكومة مازق). وقال ولي العهد (ليس باستطاعة أحد في المملكة أن يقارن نفسه بالملك إدريس،^{٢٣٤} لقد حارب من أجل الاستقلال، ورعى مسيرة ليبيا بقيادته الحكيمة على مدى عدة عقود).

"ونصح ولي العهد المستر روت أن يستطلع مشاعر الليبيين تجاه الملكية، وسوف يكتشف مدى التأييد الشعبي الواسع الذي تتمتع به الملكية، ويدرك أن هذا التأييد لم يفرض على الناس بقوة السلاح، لقد اختاروا بمحض إرادتهم الاستمرار في تأييد الملكية."

ومضى التقرير:

"غير أن ولي العهد حذر من وجود عناصر معينة ما زالت تعمل ضد الملكية. وأنه جرى في فترة

٢٣٢ علق أحد المسؤولين الأمريكيين من طالعوا التقرير في الخارجية الأمريكية (على ما يبدو) على هذه الفقرة بعبارة سّجلها بخط يده وجاء فيها "ملاحظة جيدة". وإنه لأمر مؤسف حقاً أن تكون مشاعر أحد المسؤولين العرب تجاه مآل حرب يونيو على هذا النحو. غير أنه ينبغي ألا ننسى في الوقت نفسه أن النظام المصري يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن هذه الحالة المؤسفة بإسهامه بشكل كبير في جعل مواقف كثيرين من المسؤولين العرب على هذا النحو، وليس الليبيين وحدهم.

٢٣٣ لا شك أن ترفع ولي العهد عن انتقاد البكوش في حضور ضيوفه الأمريكيين يدل على ذكاء ودهاء، إن لم يكن عن حكمة.

٢٣٤ ربما كان ولي العهد يرد بطريقة غير مباشرة هنا على بعض التقارير التي كانت تروج أن شعبية البكوش هي أكبر من شعبية الملك. انظر مبحث "شعبية البكوش وخصوماته" من هذا الفصل.

معينة اكتشاف محاولة داخل القصر نفسه، كان من بين المتورطين فيها رئيس وزراء سابق وعدد من الوزراء وبعض المدراء، وتهدف إلى إقامة نظام جمهوري.^{٢٣٥}

وكانت هذه العناصر تخطط لعملهما بالتعاون مع الجيش. لقد كان لهذه المؤامرة عدة أهداف، بعضها يحظى بدعم سفارات أجنبية. هذه المحاولات بعضها يهدف إلى إقامة نظام جمهوري في ليبيا، فيما يهدف آخر منها إلى تنفيذ خطة استيلاء مصرية على البلاد، ويهدف ثالث إلى تقسيم ليبيا إلى عدة أقاليم جمهورية.^{٢٣٦}

ويواصل التقرير، نقلاً عن ولي العهد:

"إن الدوافع الرئيسية للمشاركين (في هذه المحاولات) تتمثل في طموحهم الشخصي. وبالرغم من أنهم أثرياء الآن، فإنهم يرغبون بأن يصبحوا رؤساء جمهورية. هناك قول عربي مأثور (اللص يظل دائماً لصاً) وهذا ينطبق على هؤلاء الأشخاص."

ويورد التقرير أنه عند هذه النقطة من اللقاء استأذن السفير الأمريكي ولي العهد بأن يثير معه موضوعاً حساساً،^{٢٣٧} على الرغم من أنه يعلم أن ولي العهد لم يمانع في الحديث عنه خلال اتصالات سابقة أجراها معه عدد من موظفي السفارة. لقد استرجع السفير مخاوف ولي العهد في الماضي حول تأمين خلافته للملك إدريس في حال وفاة الأخير، وأنه لهذا السبب أقام وحافظ على اتصالات بالسفارة الأمريكية. ثم سأله مباشرة عما إذا كان يشعر الآن بأن الحالة هي أكثر أماناً؟!

وقد أورد التقرير بهذا الشأن:

"لقد استوضح ولي العهد من السفير نيوسوم عما إذا كان يعني بسؤاله هذا حالة ما قبل أو بعد وفاة الملك؟ وأجاب السفير بأنه يعني بعد وفاة الملك. عندئذ استهل ولي العهد إجابته بالتأكيد "أن ليس بمقدور أحد التنبؤ بالمستقبل".^{٢٣٨} ثم أضاف أنه على يقين بأن المعارضين الأصليين لتوليته الحكم ما زالوا يضمرون نحوه المشاعر نفسها، وهم مستمررون في العمل من أجل تقويض فرصه، وأنه يقدر بأنهم ما زالوا على نحو ٤٥٪ من فاعليتهم السابقة"^{٢٣٩}

ويضيف التقرير أنه عند هذه النقطة انضم المستر روت والسفير نيوسوم إلى ولي العهد

٢٣٥ لعل ولي العهد كان يشير إلى المحاولة التي زعم أنه تم اكتشافها عام ١٩٥٦ وتردد أنه كان من بين المتورطين فيها ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي، ومصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق، والزعيم السنوسي لطبوش نائب رئيس أركان الجيش، وعبد الله عابد السنوسي أحد رجال العائلة السنوسية. انظر تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-140) بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢. الملف POL. 15-1 Libya.

٢٣٦ ما أشبه الليلة بالبارحة!

٢٣٧ ربما كان هذا الموضوع هو الهدف الأساس من هذه المقابلة.

٢٣٨ لقد غاب عن ولي العهد أن مثل هذه الإجابة هي في غير صالحه، إذ إنها تفسر من قبل ضيوفه على أنها علامة ضعف وعدم ثقة لديه، وهو ما يخشاه الأمريكيون فيمن يتعاملون معهم أو يراهنون عليهم.

٢٣٩ لا يخفى أنه على الرغم مما يمكن أن تنطوي عليه إجابة ولي العهد من صدق، فإنها لم تكن في صالحه، وأظهرت أن حظوظه بأن يخلف الملك ضعيفة، إن لم يكن مشكوكاً فيها.

في ترديد عبارة "إن شاء الله" (هكذا كتبت بالأحرف اللاتينية) مؤملين أن تتم خلافة الأمير للملك بسلام [!؟] كما سأل السفير ولي العهد عن الكيفية التي يتم بها بشكل دوري إطلاعه على التطورات السياسية والأمنية واتجاهات الرأي العام والسياسة الخارجية، والتحركات المحيطة بالملك، وقد أفاد التقرير أن ولي العهد طلب إعادة هذا السؤال، وعلق معد التقرير على هذه المسألة بأن ذلك يرجع إما لكون الأمير لم يفهم ترجمة السؤال، وإما لأنه كان عازفاً عن الإجابة، وقد اكتفى الأمير بإعادة ملاحظاته السابقة حول الوضع الداخلي.^{٢٤٠}



٢٤٠ لا يخفى أيضاً أن عدم قدرة الأمير على فهم السؤال، والطريقة التي ردها عليه، حملت مؤشرات سلبية بالنسبة لقدرات ولي العهد ووضعه.

الحركة الطلابية

شهدت الفترة ما بين مارس وأواخر مايو من عام ١٩٦٨ اندلاع الأحداث التمردية العنيفة التي قامت بها الحركة الطلابية الثورية المعادية للإمبريالية ولحرب فيتنام في فرنسا/ديغول، والتي أدت إلى قيام أول محاولة ثورية انقلابية في مجتمعات أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد بدأت الأحداث العنيفة في ١٨ مارس على شكل هجوم على المؤسسات الأمريكية في باريس.^{٢٤١}

وإثر تلك الأحداث، قامت الخارجية الأمريكية خلال شهر يونيو ١٩٦٨ بإرسال استفسار إلى سفارتها في ليبيا تطلب منها بموجبه تزويدها بتقرير واف عن وضع الحركة الطلابية في ليبيا. وقد ردت السفارة على استفسار خارجيتها هذا ببرقية مؤرخة في ٢٩/٦/١٩٦٨، ثم أردفت بها تقريراً مفصلاً (٤ صفحات) ومؤرخاً في ١٥/٧/١٩٦٨.^{٢٤٢} وقد جاء بالبرقية الأنفة ما ترجمته:

- ١- ما يلي إجابة على ما ورد من استفسار في برقية وزارة الخارجية رقم (186094).
- ٢- الاضطرابات الطلابية الحالية في أوروبا، بتفريعها الأمريكي، لم يكن لها تأثيرات مباشرة على الطلاب الليبيين. والشواهد المتاحة كلها توحي بأن الشباب الليبي لا يصغي إلى نداءات قيادات الطلاب الأوروبيين، كما أنه غير مرتبط بالمنظمات الطلابية الخارجية.. وإن غياب التأثير راجع إلى عدد من العوامل المترابطة التالية:

 - غلبة المزاج الطلابي الواعي.
 - ازدياد الإحساس بالحاجة إلى التعليم في ليبيا المتطورة.
 - الانشغال بالشؤون الشخصية والمهنية، والاستمتاع بالثروة المكتشفة حديثاً.
 - التغطية المحدودة للاضطرابات الطلابية في أوروبا في الصحافة المحلية (التي ليس من شك في أنها بتدبير من الحكومة).
 - الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة بحق الطلاب مثيري الشغب خلال أزمة يونيو ١٩٦٧.
 - الانحسار - ولو مؤقتاً - في نفوذ الدول العربية المتطرفة (بسبب هزيمتها في العام الماضي) وانحسار تدخلها في الشؤون الليبية.

٢٤١ انظر على سبيل المثال "موسوعة السياسة"، مصدر سابق، ص ٩٠٦، ٩٠٧.

٢٤٢ البرقية تحمل الرقم (T-411)، والتقرير يحمل الرقم الإشاري (A 428). البرقية والتقرير موجودان بالملف POL. 13 -2 Libya.

- محاولات الحكومة الحالية ربط نفسها بالشباب من خلال العديد من البرامج الإيجابية الخاصة بالشباب.

٣- ومع ذلك، فإن الطلاب (في ليبيا) قدموا في الماضي القريب الدليل على حساسيتهم السياسية، وعلى نفوذهم، وهو ما يمكن أن يتكرر حدوثه مرة أخرى. لقد لعب الشباب دوراً رئيسياً في الاضطرابات العامة التي وقعت خلال أزمة يونيو ١٩٦٧ والتي أدت إلى تغيير الحكومة. ومن قبل، في عام ١٩٦٤ أدت الاضطرابات الطلابية إلى تغيير رئيس الوزراء (الدكتور محي الدين فكيحي). فالشباب الليبي هم عادة في صدارة النشاط السياسي، ويشكلون نسبة عالية من المجتمع الليبي، والطلاب الليبيون يحملون مشاعر قومية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، ومن ثم فهم يبقون معرضين لأية إثارة من الدول العربية الأخرى. وعلى العموم، وحتى في الماضي، فإن انقسام القيادات الطلابية المتطرفة ما بين البعثيين والقوميين العرب والإخوان المسلمين قد أدى إلى القضاء على قوة الطلاب الكلية.

٤- دون شك، فإن الطلاب الليبيين لديهم الرغبة نفسها التي لدى نظرائهم في كل مكان، والتي تتمثل في المشاركة بالعملية السياسية والاجتماعية. إنهم يرغبون في أن ترتبط بلادهم بالقضية العربية، كما أنهم يحسسون بالقلق إزاء نفوذ المؤسسة الحاكمة، وسلطة رجال الجيل القديم. وفي حال وجدت حكومة ضعيفة، أو رجعية بشكل ظاهر، أو قام تهديد خارجي خطير، فإن القلق الطلابي سوف يطفو على السطح ويعبر عن نفسه في شكل نشاط حركي، ولا يبدو في الوقت الراهن أن أيّاً من هذه الاحتمالات وشيك.

وقد ختمت السفارة الأمريكية برقيتها^{٢٤٣} الجوابية إلى الخارجية في واشنطن بعبارة جاء فيها:

"إن مصالحنا المهمة في ليبيا، المتمثلة في قاعدة ولس الجوية، وفي الدور الغالب للقطاع الأمريكي الخاص في صناعة البترول الليبي، جعلنا معرضين لتأثير أية اضطرابات طلابية فيها.

٢٤٣ أحالت البرقية في ختامها إلى عدد من التقارير والبرقيات التي سبق للسفارة أن أرسلتها، والمتعلقة بتقييم دور الشباب في ليبيا، وهي:

- التقرير رقم (A-113) المؤرخ في ٢٣/١٠/١٩٦٧.
- التقرير رقم (A-338) المؤرخ في ٢٤/٤/١٩٦٨.
- البرقيتان (T/3453) و (T/3844) المؤرختان في ٣/٦/١٩٦٨.

الموقف من القوى المعارضة والجديدة

سبق أن تعرضنا، في عدد من المباحث الأخرى من هذا الفصل، لموقف حكومة عبد الحميد البكوش من العناصر المدنية التي شاركت في تحريك الاضطرابات التي شهدتها البلاد منذ حرب يونيو ١٩٦٧،^{٢٤٤} ومن العناصر العسكرية التي قامت بأعمال مناوئة للسلطة، أو حامت الشكوك حول ولائها للنظام.^{٢٤٥}

وبتاريخ ٨/٧/١٩٦٨ أعدت السفارة الأمريكية تقريراً مطولاً بعنوان "زيارة جديدة للخامس من يونيو - رئيس الوزراء البكوش والمعارضة الراديكالية"^{٢٤٦} تناولت فيه بإسهاب مواقف وسياسات حكومة البكوش من القوى المعارضة. وإذا كنا لا نقر ولا نتبنى بالضرورة ما جاء في هذا التقرير من معلومات وتحليلات، فإننا نحسب أن ما ورد فيه جدير بالاطلاع والتأمل لمعرفة ما كان يجري من تفاعل وحراك سياسيين واجتماعيين في تلك الحقبة الهامة الخطيرة من تاريخ ليبيا والعهد الملكي من وجهة النظر الأمريكية. ومن ثم، فسوف نسهب في إيراد المقتطفات من هذا التقرير المهم.^{٢٤٧}

يقول التقرير:

"تأسيساً على الدروس التي برزت في أحداث أزمة صيف عام ١٩٦٧، فقد سعت حكومة البكوش، بتشجيع من الملك إدريس، إلى خلق أجواء سياسية مستقرة وإيجابية في البلاد، وذلك من خلال معالجة وضع المعارضة التي ظهرت خلال تلك الأزمة، فاعتقلت العناصر المخربة، وتلك التي ارتكبت أسوأ المخالفات، وتصالحت في الوقت نفسه مع بقية العناصر."

"لقد لاحظ السفير البريطاني (ساريل) مؤخراً أنه، في ضوء إجراءات البكوش الحالية، فإن كافة عناصر المعارضة الراديكالية سوف تكون موزعة ما بين السجن والمناصب الحكومية. فمن بين الاثني عشر قيادياً في "المؤتمر الشعبي"، الذي كان أنشط تنظيم سياسي معارض خلال تلك الأزمة، هناك ستة منهم يقضون الآن أحكاماً بالسجن لمدة تتراوح بين ٤ و٦ سنوات،^{٢٤٨}

٢٤٤ انظر مبحث "محاكمة القوميين العرب" من هذا الفصل.

٢٤٥ انظر مبحث "في مجال القوات المسلحة" من هذا الفصل.

٢٤٦ التقرير (١٠ صفحات + ٥ صفحات من الملاحق) يحمل رقم (A-415) وهو موجود بالملف المركزي POL. 15-1 Libya. وقد أعدت مسودة هذا التقرير من قبل الملحق السياسي بالسفارة المستر روسكو سودارت، وجرت إجازته من قبل السفير نبوسوم، ومن قبل كافة العناصر السياسية والأمنية والإعلامية والعسكرية بالسفارة ومكاتبها في بنغازي والبيضاء، والبعثة العسكرية الأمريكية، وقيادة القاعدة.

٢٤٧ نأمل أن يكون ما ورد في هذا التقرير، وفي غيره، حافزاً وعاملاً مساعداً للباحثين في مواصلة البحث بالوقائع والمعلومات التي أدرجها.

٢٤٨ انظر مبحث "محاكمة القوميين العرب" من هذا الفصل. والسادس من هذه المجموعة هو الدكتور محمود المغربي الذي حكم عليه بالسجن أثناء فترة حكومة البدري.

وثلاثة آخرون أصبحوا غير نشطين سياسياً، واثنان آخران تقلداً مناصب في الحكومة، وآخر تردد أن الحكومة قد عرضت عليه منصباً رفيعاً."

"لقد صدرت أحكام بالسجن على العناصر التي كانت متهمه بالتورط مباشرة في أعمال تخريبية، وبتصالات خارجية لأغراض تخريبية. وقد ضمت هذه المجموعة العناصر التي كانت حول محمود المغربي، والتي صدرت بحققها أحكام في أغسطس ١٩٦٧ (خلال حكومة البدري)، والمائة وستة أعضاء في حركة القوميين العرب خلال شهر فبراير (١٩٦٨). ومع ذلك، فقد أظهرت الحكومة تساهلاً بإصدارها أوامر بإطلاق سراح مشروط بحق ثلاثين عضواً من أعضاء المجموعة المذكورة، وهم الذين سبق أن صدرت بحققهم في فبراير الماضي أحكام بالسجن لمدة عام واحد."

"لقد انتهجت الحكومة سياسة مزجت فيها بين الحزم، في مواجهة العناصر التي ثبتت توجهاتها السياسية التخريبية، وبين إطلاق سلسلة من الإشارات التي تحمل دعوات للمصالحة تجاه تلك العناصر الراديكالية التي اقتصر موقفها على انتقاد الحكومة. وكان من بين هذه الإشارات تعيين بعض هؤلاء سفراء، وأعضاء بمجلس الشيوخ، وأعضاء في عدد من اللجان الحكومية، ورؤساء أعضاء في مجالس إدارة بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية. لقد نسب إلى البكوش قوله بأن الانتقاد المسؤول ينبغي أن ينبثق عن رغبة في حل مشاكل الحكومة والمجتمع، وليس من أجل خلق هذه المشاكل."

ويمضي تقرير السفارة الأمريكية:

"وعلى الرغم من أنه لم يتم إعطاء العناصر الراديكالية أي منصب هام يمكن صاحبه من المساهمة في صياغة سياسات الحكومة الأساسية، فإن البكوش يحاول توجيه طاقات هذه العناصر وأفكارها نحو مسارات بناءة في إطار الحكومة، وإقناعها بتحاشي الاصطدام مع الحكومة."

"كما قامت الحكومة، من جهة أخرى، بتوجيه طاقات بعض العناصر غير المتطرفة إلى مجالات أخرى. ويصدق هذا بشكل خاص على العناصر ذات التوجه الديني، فقد جرى إشراكها في عضوية وفود صداقة ليبية إلى الخارج بهدف إقامة علاقات مع الوفود الإسلامية الأخرى."

"وبصفة عامة، فإن الحكومة نجحت باستخدام "المؤسسة الدينية"^{٢٤٩} في تحويل قضايا ذات تأثير عاطفي قوي، كقضية القدس، عن كاهل الحكومة، وبأن تستوعب النشاط السياسي من داخل المؤسسة الدينية، والذين كان من الممكن أن يسببوا لها المشاكل."

ويضيف التقرير:

٢٤٩ استخدم هذا المصطلح في تقرير السفارة الأمريكية ليشير ليس، فقط للمؤسسات الرسمية، كالجامعة الإسلامية وهيئة العلماء والمفتي وخطباء المساجد، ولكن أيضاً لأصحاب التوجهات الدينية.

"وفضلاً عن ذلك، فقد عرضت الحكومة مؤخراً على العناصر المعارضة فرصاً للتعبير العلني عن وجهات نظرها بشكل غير ضار، أملاً بأن يؤدي ذلك إلى التخفيف من تبرم هذه العناصر، وضيقها بسبب عدم وجود مؤسسات وقنوات منظمة وفعالة للحوار السياسي العام في البلاد. وقد قبل أربعة من هؤلاء المعارضين دعوة من الحكومة لإلقاء محاضرات عامة حول موضوع "الشخصية الليبية"، وهو الموضوع المفضل لدى رئيس الوزراء في هذه الآونة.^{٢٥٠}

"وبالإضافة إلى ذلك، فقد سمح خلال محاكمة القوميين العرب (فبراير ١٩٦٨) لشخصيتين بارزتين من المعارضة الراديكالية، وهما المحامي إبراهيم الغويل والمحامي كامل المقهور، بالدفاع عن زملائهم المعارضين المتهمين في تلك القضية، كما قامت الصحافة بنشر مرافعتيهما." "ومن الواضح أن الحكومة تحاول التأثير على المفكرين الذين تأمل أن يقوموا بدورهم بالتأثير في الطلاب وفي الصحافة. وفي ضوء ما هي عليه العناصر الراديكالية من حالة ضعف حالياً، فإن الحكومة تعتقد بأن المخاطر التي يشكلها هؤلاء في الوقت الحاضر على الاستقرار السياسي محدودة جداً، وأن بوسع المكاسب، التي يمكن أن تتحقق للنظام السياسي في ليبيا من خلال هذه المصالحات مع الراديكاليين، أن تكون كبيرة."

وتحت العنوان الفرعي "تقوية الأمن"، أورد التقرير:

"في الوقت الذي كانت الحكومة تسعى فيه جاهدة للمصالحة مع العناصر المتطرفة، فإنها عملت في الوقت نفسه على تعزيز وتقوية أجهزة أمنها الداخلي. إن إجمالي عدد أفراد هذا الجهاز الآن هو أقل مما كان عليه في قمة حالة الطوارئ بالبلاد، غير أن قوات الأمن زادت بنحو (١٠٠٠) عنصر عما كانت عليه في مايو ١٩٦٧، وهي تخطط لاقتناء المزيد من المعدات الأمنية. إن الشرطة الآن هي أكثر ظهوراً في المدن، كما أن قوات الأمن اتخذت إجراءات خاصة من أجل حماية المنشآت الأجنبية. إن مقر "جهاز أمن الدولة" الذي جرى تأسيسه في سبتمبر ١٩٦٧ (خلال فترة حكومة البدري) يحظى بدعم كبير من الحكومة من أجل تمكينه من أن يحقق فاعلية في مجال "مكافحة التجسس".

وتحت عنوان "ادعم وسيطر على المنظمات الجماهيرية"، أورد التقرير:

"مثال آخر لسياسة العصا والجزرة (الترغيب والترهيب) التي تنتهجها الحكومة، ما قامت به تجاه "النوادي الرياضية" و"نقابات العمال"، فهذه الجهات تشكل مراكز هامة للنشاط السياسي المعارض. لقد قدّمت الحكومة إلى النوادي الرياضية المشهورة، ولنقابات العمال، مساعدات مالية كبيرة. وفي الواقع، فإن الحكومة تغطي فواتير مصروفات هذه المؤسسات كافة، كما تقوم بتزويدها بالتسهيلات كلها. وسيجري في القريب تزويد النوادي الرياضية بأجهزة عرض سينمائية وبمكتبات أدبية، كما جرى مؤخراً إصدار مجلات تعنى بالشباب والرياضة وبالعمال. كذلك جرى تزويد "الاتحاد العام لنقابات العمال" و"جمعية الفكر" (بطرابلس) بمقرات تتسع

٢٥٠ انظر مبحثي "وزير إعلام جديد... وسياسة إعلامية مختلفة" و"الشخصية الليبية" من هذا الفصل.

لأعداد كبيرة من روادها، كما حدث الشيء نفسه مع المراكز الثقافية والنوادي الرياضية في كافة أنحاء البلاد، وجرى تخصيص "جوائز" خاصة للفرق الرياضية الفائزة. وجرى، في إحدى المرات، دفع مبلغ (٧٠٠) جنيه ليبي (نحو ٢٠٠٠ دولار) لأحد النوادي لإقامته معرضاً فنياً. كما أن الحكومة تنوي افتتاح عشرة معسكرات للعمل التطوعي للشبان والفتيات في شتى أنحاء المملكة^{٢٥١} (بهدف تشجيع الشباب على المساهمة في تنمية البلاد والاستفادة من أوقات فراغهم وتقوية حبهم لوطنهم). كما وضعت الحكومة المخططات لإنشاء مؤسسة عامة للموسيقى والفنون.

ويضيف التقرير:

"ومن جهة أخرى، فقد اتخذت الحكومة إجراءات مهمة من أجل ممارسة رقابة فعالة على هذه المنظمات الشعبية. فقد جرى العمل في الماضي على ضرورة أن يحصل كل ناد على ترخيص بتأسيسه، وقبل كل مرة يعتزم فيها عقد اجتماع عام. وبقدر ما كانت الحكومة تأذن بإعطاء هذه التراخيص فإنها كانت تمنعها أيضاً. لقد ألزمت الحكومة مؤخراً النوادي جميعها^{٢٥٢} بحل نفسها وإعادة انتخاب مجالس إدارتها، وإعادة طلب تشكيلها في ضوء هذا القانون ولائحته التي استهدفت بالطبع، ليس تنظيم نشاطات هذه النوادي فحسب، ولكن أيضاً ممارسة المزيد من الرقابة عليها."

"أما في مجال نقابات العمال، فقد واصلت الحكومة ضغوطها على "نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول" وعلى "الاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيين" بسبب تورطها في أحداث صيف عام ١٩٦٧. ومع ذلك، فقد أظهرت الحكومة مرونة وبراعة في التعامل مع هذه المجموعات. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن الحكومة نالت من سمعة الاتحاد المذكور، فقد ضمت رئيسه^{٢٥٣} الذي تثق به إلى وفد الحكومة للمشاركة في اجتماع منظمة العمل الدولية. وفي حالة ثانية، تخلت الحكومة عن مشروعها الذي سعت عن طريقه إلى إعادة تنظيم نوادي طرابلس، البالغة أكثر من عشرين نادياً، ودمجها في أربعة نواد فقط، عندما شعرت بأن عملية الدمج هذه سوف تؤدي إلى إثارة سخط أعضاء تلك النوادي عليها."

وبعد أن يتساءل هذا التقرير عن فرص نجاح سياسة رئيس الوزراء البكوش في تحييد المعارضة الراديكالية، يحاول تقديم إجابة عن هذا التساؤل غطت نحو ثلاث صفحات منه، وجاء فيها:

٢٥١ تم فعلاً افتتاح هذه المعسكرات العشرة خلال صيف عام ١٩٦٨، وقد شارك في افتتاح كل معسكر منها وزير أو أكثر. فعلى سبيل المثال افتتح وزيراً الدفاع والداخلية، حامد العبيدي وأحمد عون سوف، معسكر السواني، كما افتتح وزير التنمية والتخطيط علي عتيقة معسكر أوباري، وافتتح وزير الاقتصاد (أحمد نجم) والدولة للشؤون الخارجية (شمس الدين عرابي) معسكر غريان، ووزير الشباب والرياضة أحمد صويديق أحد معسكرات العمل التطوعي للفتيات.

٢٥٢ أصدرت الحكومة القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن الرياضة والشباب، كما أصدرت قراراً باللائحة التنفيذية للقانون المذكور بتاريخ ١٩٦٨/٦/١.

٢٥٣ إبراهيم حافظ.

"إن الكثير يتوقف على استمرار البكوش في منصبه وقتاً كافياً يتمكن فيه من تحقيق أهدافه. إنه لمن المثير أن هذه المفاتحات، التي قام بها البكوش مع العناصر الراديكالية في المعارضة، لا تشكل سوى إشارات لبدايات غير مكتملة لبرنامج مصالحة معها."

"هناك مساحات تظل معروفة تقليدياً بأنها موضع خلاف لم يتغير بين الحكومة والمعارضة الراديكالية. من ذلك، أن حكومة البكوش تؤيد استمرار الوجود العسكري البريطاني والأمريكي في ليبيا، وهي القضية التي ظلت من المحرمات عند هذه المعارضة. ومن ناحية ثانية، وعلى الرغم من أنه قد يبدو سابقاً لأوانه الجزم برأي حول هذا الموضوع، فإن توجس المعارضة من صفقة الصواريخ مع بريطانيا هو بازدياد."

"عنصر آخر من عناصر الاختلاف بين الحكومة والمعارضة (في هذا المجتمع الذي تغلب عليه الاعتبارات الشخصية بشكل كبير) ناجم عن درجة عالية من الغيرة بسبب البروز السياسي الخاطف الذي حققه البكوش. فالراديكاليون والتقليديون على السواء يراقبون البكوش وشركاءه السياسيين عن كثب بحثاً عن أدلة وقرائن عن وجود فساد مالي في ممارساتهم، أو عما ينم عن خضوعهم لتأثير نفوذ بريطاني/أمريكي، أو خيانة للمعارضة لصالح النظام.^{٢٥٤}"

ثم يضيف التقرير، في معرض بحثه عن إجابة لهذا التساؤل:

"هناك عامل أساسي في صالح البكوش يتمثل في حقيقة أنه ينتمي إلى الجيل نفسه الذي ينتمي إليه المعارضون الراديكاليون، كما يحمل الخلفية التعليمية نفسها التي يحملونها، كما يشاركون في معظم تطلعاتهم الأساسية حول مستقبل ليبيا. إنه يتكلم لغتهم، وهو صديق قديم لعدد كبير منهم. لقد أدى ذلك كله إلى قيام درجة من التفاهم مع الراديكاليين كانت غير ممكنة في ظل الحكومات التقليدية السابقة. إن الحجة الأساسية التي يستخدمها البكوش تتمثل في أن على الراديكاليين أن يدركوا أن الحكومة الحالية تعرض في هذه المرحلة من التاريخ الليبي أحسن فرصة لإحداث التغييرات الاجتماعية والتقدم الذي يبتغيه الشعب الليبي."

ثم يعقب التقرير مضيفاً:

"إلى الحد الذي يمكن فيه أن تصطدم تطلعات البكوش التحديثية مع العناصر التقليدية والمحافظة، فإنه من المحتمل أن يكون بمقدور البكوش وحكومته أن يعتمدوا، من قبل الراديكاليين، على قدر معين من التأييد الضمني الصامت.^{٢٥٥}"

ثم يتحدث التقرير عن حالة الضعف والانقسام لدى العناصر الراديكالية كعامل آخر لصالح البكوش وحكومته:

٢٥٤ لا شك بأن هذه الملاحظة تنطوي على درجة كبيرة من الصدق، وهي جديرة بأن يتوقف عندها الباحثون وأن يلقوا مزيداً من الأضواء عليها، ذلك أننا نحسب أنها كُتبت ليبيا والحياة السياسية فيها الكثير وما تزال.
٢٥٥ انظر مبحث "توجهات تحديثية وليبرالية" من هذا الفصل.

"هناك عامل آخر في صالح البكوش، يتمثل في أن حركة المعارضة الليبية، التي هي في العادة منقسمة جداً، هي الآن ضعيفة كذلك. وتقليدياً، فإن المعارضة الراديكالية تتكون من:

١- الراديكاليين بالمفهوم الليبي الصرف.

٢- أولئك الذين يعملون لصالح مصر.

٣- راديكاليين على النمط الجزائري أو البعثي.

٤- الإخوان المسلمين.

وحتى في أقوى حالاتها خلال حرب يونيو ١٩٦٧، فإن حركة المعارضة عجزت عن أن تبرز زعامة كاريزمية، أو أن تفرز جبهة متحدة بين مختلف الراديكاليين، أو تكتلاً ذا ثقل سياسي أو عسكري. لقد فشلت هذه المعارضة وفقدت نتيجة ذلك الفشل الاحترام والثقة،^{٢٥٦} فضلاً عن ذلك، فقد اضطر الراديكاليون إلى الإعلان عن أنفسهم خلال شهر يونيو،^{٢٥٧} وترتب على ذلك أن أصبح بمقدور الحكومة أن توجه ضربتها إلى قياداتهم،^{٢٥٨} فتم اعتقال العناصر المخربة. أما العناصر الراديكالية الأخرى، فأصبحت هدفاً لعمليات مدهنة وتملق وإقناع فردية من قبل البكوش ووزير التخطيط علي عتيقة، وعدد آخر من أعضاء الوزارة الشباب البارزين.

ويضيف التقرير:

"شرع البكوش في فتح حوار عام حول أهداف وغايات المجتمع الليبي، مما فرض على الراديكاليين أن يبذلوا، إما في دوائرهم الخاصة أو في محاضرات عامة، آراءهم حول مستقبل ومصير ليبيا. وبتزامن هذا الأمر مع حقيقة أن فكرة القومية العربية تعاني الكثير من التشويش والبلبل في العالم العربي بسبب هزيمة العرب في يونيو، فقد أصبح لزاماً على هؤلاء الراديكاليين البحث داخلياً عن حلول لمشاكل ليبيا بدلاً من الإصرار على حلول أيديولوجية مستوردة من الخارج."

"ومثل بقية الليبيين، فالراديكاليون يشعرون بأن ليبيا في ظل الحكومة الحالية تحقق خطوات واسعة إلى الأمام، في حين أن ذلك لا يحدث في بقية العالم العربي. ولا شك أن درجة التقدم الذي أحرزته الحكومة في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية، وعلى الصعيد السياسي، سوف تقرر في التحليل النهائي درجة قبول الراديكاليين لحكومة البكوش."

"وأخيراً، فإن تعزيز واستمرار حالة همود التهديدات المصرية-الجزائرية القائمة حالياً، أو أي ضعف كبير يصيب النفوذ الغربي في العالم العربي، قد يتيح الفرصة أمام العناصر الراديكالية للقيام بأعمال تخريبية هي ليست قائمة في ليبيا حالياً."

٢٥٦ قد يكون ما ذكره السفير نبوسوم بتقريره من وصف المعارضة المدنية بالفشل.. حقيقي، غير أننا لا نستبعد أن يكون مراده بعرض هذه الأوصاف هو تهيئة وإعداد صانعي القرار في الإدارة الأمريكية للقبول بفكرة "البديل العسكري" التي كان يعمل عليها نبوسوم يومذاك بكل همة.

٢٥٧ وهو ما لم يحدث "البديل العسكري" الذي كان طور الإعداد يومذاك.

٢٥٨ وهو ما لم يحدث أيضاً للبديل العسكري.

وقد أورد هذا التقرير الهام في فقرة ختامية منه:

"وفاة الملك إدريس سوف تؤدي إلى قيام وضع سياسي لا يمكن التكهن به،^{٢٥٩} وفي إطار الواقع السياسي الحالي، فهناك عامل يؤدي إلى تعقيد الأمور، وهو يتمثل في الموقف الانكفائي المتخلف لولي العهد (الذي يبدو خاضعاً بشكل كبير لتأثير بعض حلفائه). فعلى الرغم من أن الملك ساير برنامج البكوش التصالحي، فإن ولي العهد يبدي موقفاً أكثر تحفظاً، وهو خاضع على ما يبدو بشكل كبير لتأثير بعض حلفائه من الساسة التقليديين الذين يعارضون برنامج الحكومة الحالي."

"ورغم ذلك، فإن جهود الحكومة الحالية الموجهة نحو المصالحة مع المعارضين، ونحو استمالة الشباب، وتقليل الفجوة بين الحكام والمحكومين، فضلاً عن محاولة الاستفادة من دروس أزمة يونيو، تشكل وصفاً ناجحة من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، في المدين القصير والبعيد. إن نجاح حكومة البكوش في برنامجها مهم في النهاية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا."

وبعد استقالة حكومة البكوش، أعدت السفارة الأمريكية تقريراً^{٢٦٠} مسهباً (١٤ صفحة) تحت عنوان "حكومة البكوش، ٢٥/١٠/١٩٦٧ - ٤/٩/١٩٦٨ أثر دائم أم ظاهرة عارضة؟"، أشارت فيه إلى خطوات البكوش في هذا المجال بالعبارات التالية:

"قام البكوش وحكومته بمجهود واع بهدف الزج بالعناصر الشابة الغاضبة في إدارة شؤون البلاد، في محاولة منها لكسب العناصر التي لعبت دوراً رئيساً في الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي وقع خلال صيف ١٩٦٧. لقد نجح في إدخال عدد من المعارضين لسياسة الأمر الواقع في الإدارة الحكومية، كما ولّاهم مناصب على درجة مهمة من المسؤولية. وبينما كان واضحاً أن هذه التجربة ما تزال في بدايتها الأولى، فإنه يبدو أنها حققت نجاحاً مبدئياً."

ملحقان

أُرفق بتقرير السفارة الأمريكية المؤرخ في ٨/٧/١٩٦٨ حول موقف حكومة البكوش من القوى الجديدة والمعارضة الراديكالية، ملحقان، خصص أولهما لبيان الإجراءات التي اتخذتها حكومة البكوش بحق عديد من المعارضين للحكومة من مدنيين وعسكريين، كما

٢٥٩ يلاحظ القارئ للوثائق الأمريكية أنه ليس هناك من حالة أشدّ إزعاجاً لصانعي السياسة الأمريكية من وجود وضع سياسي غير مستقر ولا يمكن التكهن به في بلد لهم فيه مصالح حيوية. إن حالة الانزعاج هذه كثيراً ما تدعوهم لاتخاذ قرارات تدخلية، وهو ما نحسب أن السفير نيسوم ظل يشير إليه بإلحاح في جل تقاريره في هذه الفترة.

٢٦٠ التقرير رقم (A-563)، مؤرخ في ٢٩/١١/١٩٦٨ وموجود بالملف المركزي رقم POL. 15-Libya. وقد تناولنا هذا التقرير في مباحث أخرى من هذا الفصل.

خصص ثانيهما للإجراءات القضائية التي اتخذتها هذه الحكومة نفسها بحق المعارضة المدنية والعسكرية التي برزت خلال أزمة صيف ١٩٦٧.

وقد تعرض الملحق الأول لنوعين من المعارضين، أولهما المعارضون من خارج الحكومة، والثاني يختص بالمعارضين من داخل المؤسسة الحاكمة.

وتمت المجموعة الأولى (من خارج الحكومة) كلاً من المحامين إبراهيم الغويل وكامل المقهور وعلي وريث وعبد الله شرف الدين، فضلاً عن علي مصطفى المصراطي والشيخ محمود صبحي العضوين السابقين بمجلس النواب، وجميعهم من قياديي "المؤتمر الشعبي" الذي تأسس في يونيو ١٩٦٧.

ومما ورد بشأن هذه الشخصيات في هذا الملحق:

١- جرى تعيين المحامي إبراهيم الغويل في ١٨ / ٤ / ١٩٦٨ عضواً بمجلس إدارة المؤسسة الليبية العامة للبتروك، ثم جرى تعيينه في الأول من مايو ١٩٦٨ سفيراً بوزارة الخارجية، وقد كلف بمهام إعادة صياغة العلاقات الليبية مع الدول الإفريقية.

٢- عرضت الحكومة على المحامي كامل المقهور منصبي سفير ووزير للعدل. اكتفى المقهور بعضوية اللجنة العليا للإذاعة، وبالمشاركة بالكتابة في بعض المجلات الأدبية، كما تولى مع آخرين، من بينهم إبراهيم الغويل، الدفاع عن المتهمين في قضية "القوميين العرب".

٣- عرض على علي عبد الله وريث منصب وزاري، غير أنه رفض العرض.^{٢٦١} ألقى محاضرات وكتب مقالات حول فكرة "الشخصية الليبية" التي طرحها رئيس الوزراء، وعبر عن وجهات نظر مخالفة لتلك التي يحملها رئيس الوزراء. كان قد حكم عليه في الصيف (خلال حكومة البدري) بالحبس لمدة سنة مع إيقاف النفاذ بسبب دوره التحريضي خلال أحداث صيف ١٩٦٧.

٤- جرى تعيين علي مصطفى المصراطي رئيساً للمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، كما عين رئيساً لتحرير مجلة "الرواد" الأدبية الحكومية.

أما بالنسبة للعناصر المعارضة من داخل المؤسسة الحكومية، فقد أشار الملحق الأول إلى كل من محمود الخوجه وخليفة التليسي ومفتي ليبيا الشيخ عبد الرحمن القلهود وعلي نور الدين العنيزي وأحمد عاشوراكس، وأورد بشأنهم:

٢٦١ نقل التقرير ذاته عن البكوش وصفه لوريت بأنه من "الراديكاليين غير القابلين للإصلاح"

Warayyith is an incorrigible radical.

١ - جرى إعفاء محمود الخوجة^{٢٦٢} من منصبه كعميد لبلدية طرابلس في مارس ١٩٦٨ ثم جرى تعيينه عضواً بمجلس الشيوخ.

٢ - شارك مفتي ليبيا الشيخ عبد الرحمن القلهود (الذي كان في الوقت ذاته عضواً في المجلس الاستشاري للملك) في نشاط "المؤتمر الشعبي"، غير أنه سرعان ما انسحب منه بعد أن اندفع المؤتمر في اتجاه متطرف. ورغم ما تردد حول غضب الملك منه، فإنه لم يتعرض لأيّة عقوبة أو إبعاد، بل إن الشيخ القلهود كان من بين العناصر التي استشارها الملك في أواخر شهر يونيو عندما قدّم حسين مازق استقالته.

٣ - اتهم خليفة التليسي وزير الإعلام (في حكومات المنتصر ومازق والبدرى) بسماحه خلال أزمة يونيو لبعض العناصر المتطرفة في الوزارة بتحرير مقالات وتعليقات ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بالمخالفة لسياسة الحكومة. وقد أدى ذلك إلى استبعاده من وزارة البكوش في أول تشكيل لها، ثم جرى تعيينه في ١٣/٥/١٩٦٨ سفيراً لدى المملكة المغربية.

٤ - أمّا بالنسبة لعلي نور الدين العنيزي،^{٢٦٣} فعلى الرغم من مشاركته في "المؤتمر الشعبي" عند بداية تأسيسه فإنه امتنع عن أية مشاركة فعالة في نشاطاته.

٥ - أما أحمد عاشوراكس، الذي كان يشغل خلال يونيو ١٩٦٧ منصب نائب مدير وكالة الأنباء الليبية، فقد اتهم بأنه كان يكتب تحت اسم مستعار مقالات شديدة التهجم على مواقف بريطانيا وأمريكا المؤيدة لإسرائيل. وقد جرى إبعاده من منصبه، ثم جرى تعيينه في مطلع شهر ديسمبر ١٩٦٧ ملحقاً صحفياً بالسفارة الليبية في واشنطن، ثم جرى تعديل القرار بتعيينه ملحقاً صحفياً في لندن.

أما فيما يتعلق بمحتويات الملحق الثاني بهذا التقرير، فقد تم تناولها بمبحث في مجال القوات المسلحة" من الفصل السابق.

٢٦٢ ينتمي محمود الخوجة إلى إحدى العائلات الكبيرة بطرابلس. وهو ابن خالة رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر وأخو فتحي الخوجة رئيس التشريفات الملكية. تقلّد عدّة مناصب في حكومة ولاية طرابلس، كما شغل منصب محافظ طرابلس ثم سفير في مصر. وكان يشغل منصب عميد بلدية طرابلس أثناء أحداث يونيو ١٩٦٧، وشارك في تأسيس "المؤتمر الشعبي" واختير رئيساً له، ثم انسحب منه بعد أن اكتشف أنه قد أخذ وجهة متطرفة.

٢٦٣ شغل الدكتور علي نور الدين العنيزي عدّة مناصب وزارية، كما كان أول محافظ لبنك ليبيا منذ تأسيسه عام ١٩٥٥. وبقي في هذا المنصب إلى أن تم استبعاده عنه (بتأثير بريطاني) خلال حكومة محمد عثمان الصيد. عين بعد ذلك سفيراً لليبيا في لبنان، ثم عاد فتقلّد منصباً وزارياً في حكومة محمود المنتصر الثانية. بقي بعيداً عن السلطة منذ عام ١٩٦٥، وكان وراء تأسيس عدد من المشروعات التجارية الكبيرة في مجالي المصارف وشركات التأمين. ترأس خلال السنوات الأخيرة اللجنة الأولمبية الليبية العليا، كما كان له حضور بارز في نشاط جمعية الفكر بطرابلس. أورد تقرير السفارة الأمريكية بشأنه إشارة جاء فيها "على الرغم من أن الدكتور العنيزي على صلة بعدد من الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا فإنه يحمل مشاعر - غير معلنة ضدّ أمريكا".

محاكمة "القوميين العرب"

يقول عبد الحميد البكوش في مقاله بمجلة "الوسط" اللندنية:^{٢٦٤}

"على الرغم من أن الحكم لم يكن ديمقراطياً بالمعنى المعروف، إلا أنه كان متسامحاً وطيباً إلى درجة أنه لم يُعَدَمَ ليبيّاً واحداً لأسباب سياسية أو غير سياسية طوال حكمه، سوى مواطن واحد هو ابن أخ زوجة الملك لأنه قتل رجلاً واعترف بذلك."

"أما السجن السياسي فلم نعرفه إلا في حالة أو حالتين، وأهمها سجن بضعة قوميين عرب لم يحاكموا على الرأي، وإنما إثر العثور على متفجرات مع بعضهم."

ثم يقول في موضع آخر من المقالة نفسها:

"لقد وقع الانقلاب على ملك ألح على حسن معاملة شباب من القوميين العرب جرت محاكمتهم وحبسهم، وأكد لي أنه لا بد من العفو عنهم بعد فترة مناسبة، والحق أنني لم أعتقلهم، إذ اعتقلوا قبل أن أتولى رئاسة الوزارة، ولم أكن أحمل لهم أي مشاعر معادية سوى حرص على الأمن، ولكن الملك كان أكثر رحمة ومودة."

أما عز الدين الغدامسي،^{٢٦٥} أحد المحكوم عليهم في قضية القوميين العرب في ليبيا، فيقول في مقال نشره في مجلة "الوسط" نفسها،^{٢٦٦} رداً على ما جاء في مقالة البكوش:

"تمّ في عهد عبد الحميد البكوش اعتقال مئات النقبائين الليبيين، وصدرت ضدهم أحكام بالحبس لمجرد أنهم تظاهروا تأييداً لمصر ورفضاً للهزيمة."

ثم يضيف:

"أما بالنسبة إلى قضية القوميين العرب فقد أشرف عليها (البكوش) تحقيقاً ومحاكمة وحكماً، وهو يعرف أكثر من غيره أنها قضية ملفقة استعملتها السلطة لوأد الحركة الوطنية، وتدجين النقابات خدمة للاحتكارات النفطية، وإمعاناً في إبعاد الجماهير عن ساحة العمل السياسي."

وتتلخص الوقائع المتعلقة بمحاكمة أعضاء حركة القوميين العرب في ليبيا (التي

٢٦٤ مصدر سابق.

٢٦٥ عز الدين الغدامسي عين وكيلاً لوزارة المالية بعد الانقلاب، ثم سفيراً للليبيا لدى النمسا حتى بداية الثمانينيات. تعرّض لمحاولتي اغتيال من قبل عملاء النظام الانقلابي. انضم إلى المعارضة في الخارج في منتصف الثمانينيات وأصبح ناطقاً رسمياً باسم "هيئة الخلاص الوطني"، ثم تصالح مع النظام في أوائل التسعينيات وعاد إلى ليبيا.

٢٦٦ العدد ٢٠٣، ١٨/١٢/١٩٩٥.

اشتهرت بمحاكمة الـ١٠٦)، وفقاً لما ورد في الوثائق الأمريكية والبريطانية والصحافة الليبية، في الآتي:^{٢٦٧}

- جرى خلال فترة حكومة عبد القادر البدري (التي كان عبد الحميد البكوش يشغل منصب وزير العدل فيها) إلقاء القبض على أعداد كبيرة من العناصر القيادية التي شاركت في تحريك وتنظيم الاضطرابات والمظاهرات التي شهدتها البلاد منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧.
 - قامت حكومة البدري بتقديم (٧) من المعتقلين إلى المحاكمة أمام محكمة الجنايات بطرابلس، التي أصدرت بحقهم يوم ٧/٨/١٩٦٧ أحكاماً بالسجن تراوحت ما بين العام والأربعة أعوام، مع إيقاف نفاذ العقوبة بالنسبة لاثنتين منهم.^{٢٦٨}
 - وفيما جرى إطلاق سراح عدد آخر من المعتقلين، وإصدار أحكام مخففة جداً بحق عدد من الذين جرت محاكمتهم بسبب مشاركتهم في تلك الأحداث،^{٢٦٩} ومحاولة استرضاء آخرين وضمهم إلى جانب الحكومة،^{٢٧٠} تواصلت التحقيقات بحق أعداد أخرى عُرفت بانتمائها إلى "حركة القوميين العرب".
 - نشرت الصحافة الليبية الصادرة يوم ١٥/١/١٩٦٨ خبر بدء محاكمة (١٠٦) متهمين، منهم (١٥) غائباً، أمام محكمة الجنايات بطرابلس برئاسة رئيس محكمة الاستئناف الهادي التركي. وكان ضمن هؤلاء المتهمين أحد عشر مواطناً عربياً ينتمون إلى لبنان وسوريا والكويت ومصر والعراق وفلسطين والأردن. وقد اشتملت صحيفة الاتهام التي صدرت بحق هؤلاء المتهمين بصفة عامة على التهم الآتية:
- ١- اتخاذ مدينة طرابلس على امتداد السنوات ٦٠-١٩٦٧ مركزاً رئيسياً لحركة سياسية مقرها لبنان.

٢- نشر مبادئ هدامة بين الطلاب والعمال.

٣- الحصول على أموال واشتراكات من مصادر أجنبية.

٢٦٧ المعلومات المتعلقة بمحاكمة القوميين العرب مستقاة من الوثائق الأمريكية التالية:

(A-298), 18/3/1968. POL. 29 Libya (10 pages).

(A-305), 25/3/1968. POL. 29 Libya (43 pages).

ومن الوثائق البريطانية التالية:

FCO39/78, 15/1/1968 (2 pages).

FCO39/78, 20/1/1968 (2 pages).

٢٦٨ انظر مبحث "اعتقالات ومحاكمات" من فصل "حكومة البدري".

٢٦٩ على سبيل المثال، فإن محكمة الجنايات بطرابلس أصدرت حكماً بالسجن لمدة عام مع تعليق نفاذ الحكم لمدة خمس سنوات بحق علي وريث.

تقرير سري للسفارة الأمريكية يحمل الرقم (A391) ومؤرخ في ١٧/٦/١٩٦٧.

٢٧٠ انظر مبحث "الموقف من القوي المعارضة والجديدة" من هذا الفصل.

كما وجهت صحيفة الاتهام بحق بعض المتهمين تهماً إضافية أخرى اشتملت على:

١ - تلقي تدريبات على الأعمال التخريبية واستخدام السلاح خارج ليبيا.

٢ - حيازة متفجرات خلال أحداث ١٩٦٧.

٣ - التحريض على الإضرابات والاضطرابات بالمخالفة لقانون الطوارئ.

وقد اعتبرت الصحيفة أن هذه الأعمال تشكل جنحاً بموجب المواد (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢١١)، و(٢١٢) من قانون العقوبات الليبي، تقضي عقوبتها بالسجن لمدة تتراوح ما بين (٣) أعوام و(١٢) عاماً. كما شارك في الدفاع عن المتهمين خمسة محامين ليبيين من بينهم المحامي إبراهيم الغويل والمحامي كامل المقهور. وقد لاحظ المراقبون أن المحاكمة لم تلق اهتماماً كبيراً من الشارع الليبي، كما لم تصاحبها إجراءات أمن مشددة. وقد اقتصر حضور المحاكمات على المراقبين الذين يحملون تصاريح خاصة صادرة عن السلطات الحكومية.

• تبين من صحيفة الاتهام ومرافعة المدعي العام أن قيادة حركة القوميين العرب في ليبيا ضمت كلاً من:

١ - عبد السلام الزقار^{٢٧١} (من طرابلس): بيولوجي، خريج جامعة القاهرة وحاصل على الماجستير من جامعة (تلسا) بالولايات المتحدة الأمريكية. موظف بشركة إسو استاندرد ليبيا، وعضو في نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول الليبية. جرى اعتقاله في يوليو بتهمة توزيع منشورات ضد سياسة استئاف ضخ البترول الليبي.

٢ - نصر الدين البقار (من طرابلس): خريج جامعة القاهرة، متزوج من مصرية. موظف بشركة أموزيس الأمريكية. عضو بالمؤتمر الشعبي المعارض. جرى اعتقاله في الخامس من يونيو لقيامه بتوزيع منشورات تدعو إلى القيام بأعمال تخريبية. أطلق سراحه ثم أعيد اعتقاله كأحد العناصر القيادية لحركة القوميين العرب.

٣ - مصطفى العالم (من بنغازي): محام، خريج الجامعة الليبية. قيادي في حركة القوميين العرب ومستشار للاتحاد العام لطلبة ليبيا. موظف سابق بالمركز الثقافي الأمريكي (١٩٦٣-١٩٦٥). جرى اعتقاله في يوليو ١٩٦٧ واعترف بأن أعضاء من الحركة تلقوا تدريبات عسكرية في مصر منذ عام ١٩٦٣. اتهم بحيازة متفجرات.

٢٧١ تولى منصباً وزارياً لعدة سنوات خلال الثمانينات ثم انسحب إلى النشاط الخاص.

- ٤ - عز الدين الغدامسي (من طرابلس): خريج كلية التجارة، جامعة القاهرة. موظف كبير بشركة أويسس الأمريكية للبترول. رئيس نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول الليبية وأحد أعضاء "المؤتمر الشعبي" المعارض، وأحد قيادي حركة القوميين العرب في ليبيا. جرى اعتقاله في ٤ يوليو عندما كان يقوم بتوزيع منشورات، كما اتهم بتوزيع متفجرات.
 - ٥ - يوسف العربي (من طرابلس): موظف سابق في الخارجية الليبية. عمل بالسفارة بواشنطن في عام ١٩٦١. متزوج من أمريكية. يدرس في فرنسا. ترك الحركة قبل يونيو ١٩٦٧ وكان أحد قادتها. حوكم غيابياً.
 - ٦ - عمر مصطفى المنتصر^{٢٧٢} (من طرابلس): موظف بشركة موبيل الأمريكية. درس على نفقة الشركة في الجامعة الأمريكية بلبان. عضو في نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول، وأحد قادة حركة القوميين العرب في ليبيا.
 - ٧ - الأحمـد أبو زيد (من طرابلس): مدرس ثانوي. أحد قادة حركة القوميين العرب. اتهم باستلام متفجرات من سفارة عربية في ليبيا. كما ترأس المجموعة التي تلقت تدريبات على أعمال التخريب في مصر.
- كان من المتهمين في هذه القضية أحد عشر عربياً غير ليبي هم:
- ١ - هاني الهندي (سوري). وزير سابق، وأحد أعضاء القيادة العليا لحركة القوميين العرب. حوكم غيابياً.
 - ٢ - محسن إبراهيم (لبناني). رئيس تحرير مجلة "الحرية" الناطقة باسم الحركة. حوكم غيابياً.
 - ٣ - جورج حبش (أردني) الجنسية. أمين عام الحركة. حوكم غيابياً.
 - ٤ - فيصل سعود (كويتي). تولى القيام بالترتيبات اللازمة لتدريب أعضاء الحركة في مصر. حوكم غيابياً.
 - ٥ - عدنان فرج (فلسطيني). حلقة الاتصال بشأن التدريب العسكري في مصر. حوكم غيابياً.
 - ٦ - يوسف العجـرمي (فلسطيني). عمل مدرساً في ليبيا. حوكم غيابياً.
 - ٧ - محمد كيشاكي (مصري). حوكم غيابياً.

٢٧٢ شغل بعد قيام انقلاب سبتمبر عدة مناصب هامة في قطاع النفط، ومناصب وزارية (الصناعة الثقيلة والخارجية)، كما تولى رئاسة الوزارة ما بين سنتي ١٩٨٧ - ١٩٩٠.

- ٨- الدكتور وديع حداد (فلسطيني). طبيب. حوكم غيابياً.
 - ٩- صبحي عودة (عراقي). حوكم غيابياً.
 - ١٠- كميل الحلو (فلسطيني). عمل مدرساً في بنغازي. حوكم غيابياً.
 - ١١- زكي عبد ربه (مصري). حوكم غيابياً.
- تجنّبت الصحافة الليبية، في تقاريرها الصحفية عن سير المحاكمة، الإشارة إلى ما ورد على لسان بعض المتهمين بأنهم تلقوا تدريبات على الأعمال التخريبية في مصر. واكتفت الصحافة بالإشارة إلى أن بعض المتهمين تلقوا تدريبات في "دول أجنبية". وقد عزا المراقبون^{٢٧٣} ذلك إلى تعليمات حكومية صدرت إلى الصحف في هذا الشأن، وبالتالي فإن التقارير الصحفية اتجهت إلى التأكيد على أن بيروت لا القاهرة هي التي كانت مركز النشاطات التخريبية التي تعرضت لها ليبيا.
 - تضمنت مرافعات الدفاع عن المتهمين:
 - فيما يتعلق بالاتهامات المتعلقة بالتوجهات "الماركسية/ اللينينية" للحركة وأعضائها، أن الاشتراكية تُجرى تدريسيها في الجامعة الليبية، وأشار الدفاع إلى مراجع معينة تستخدم من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
 - أن الاعترافات المنسوبة إلى بعض المتهمين جرى الحصول عليها باستخدام "التعذيب"، ومن ثم فلا ينبغي الاعتداد بها.
 - أن عملية مصادرة الكتب والمطبوعات والمنشورات من بيوت المتهمين تمت دون الحصول على إذن من السلطات القضائية.
 - رد الادعاء على هذه الدفوع بتأكيد عدم تعرض أي من المتهمين للتعذيب أثناء التحقيق معه، وقد استقدم الدفاع لتأكيد أقواله أحد كبار ضباط الأمن الذي أدلى بشهادته في هذا الشأن، كما أبرز أمام هيئة المحكمة التصاريح القضائية التي استخدمت للقيام بتفتيش بيوت المتهمين.
 - أصدرت هيئة المحكمة أحكامها في القضية يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٦٨ (أي أن القضية استغرقت قرابة أربعين يوماً). وتلخصت الأحكام في:
 - الحكم على (٩٤) متهماً (منهم ٩ غير لبيين) بالسجن مدداً تتراوح بين ست سنوات وسنة واحدة مع غرامة مالية تتراوح ما بين (٤٠٠) جنيه و(٥٠) جنيهاً.
 - الحكم ببراءة (١٢) متهماً، منهم اثنان غير لبيين.

● وقد صدرت أشد الأحكام (ست سنوات سجن وغرامة مالية قدرها ٤٠٠ جنيه) بحق قادة الحركة خارج ليبيا وداخلها، والتي ضُمَّت المتهمين هاني الهندي ومحسن إبراهيم وجورج حبش (خارج ليبيا)، والمتهمين عبد السلام الزقعار وعز الدين الغدامسي وعمر المنتصر ونصر الدين البقار والأحمد أبو زيد ومصطفى العالم. (كما تمت تبرئة أحد قادة الحركة وهو المتهم يوسف العربي الذي حوكم غيابياً).

● أما المتهمون الذين برأتهم المحكمة فهم:

- | | |
|-------------------------------|------------------------|
| ١- يوسف العربي (حوكم غيابياً) | ٢- سعد مصطفى مجبر |
| ٣- علي محمد عيسى | ٤- بشير محمد الشريف |
| ٥- رمضان سلامة | ٦- عبد القادر المسلاقي |
| ٧- بالقاسم محمد العبادي | ٨- عبد المجيد امراجع |
| ٩- رمضان محمد القاضي | ١٠- مصطفى حسن أبو عودة |

بالإضافة إلى كل من المتهمين كميل الحلو (فلسطيني) وزكي عبد ربه (مصري) اللذين حوكما غيابياً.

- لوحظ حجم المعلومات الكبير الذي جرى توزيعه من قبل السلطات الحكومية للنشر في الصحف المحلية حول حركة القوميين العرب، وذلك على النقيض بالكامل لموقف الحكومة (حكومة الصيد) عند محاكمة العناصر البعثية في أواخر عام ١٩٦١.
- كشف الادعاء خلال سير المحاكمة عن وقوع خلاف حاد داخل صفوف الحركة في أكتوبر من عام ١٩٦٦. وقد أثير هذا الخلاف بسبب عدد من عناصر الحركة المناصرين للخط اللينيني - الماركسي، إذ قام هؤلاء بتشكيل "منظمة العمل الشعبي" بقيادة "التيجاني الأجلد" وضمت في عضويتها كلاً من عبد الهادي الراعي والصدّيق الهاملي وعيسى مختار الصومالي وعلي محمد اللافي، وقد تم التصويت لحسم الخلاف في نوفمبر ١٩٦٦. وحضر للتوسط في حل هذا النزاع كل من الدكتور وديع حداد (لبناني) وصبحي عودة (عراقي).^{٢٧٤}

المحاكمة في الوثائق الأمريكية

حظيت محاكمة أعضاء حركة القوميين العرب في ليبيا باهتمام كبير وبتغطية واسعة في التقارير السرية لسفارتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ليبيا.

^{٢٧٤} يلاحظ أن هذه الظاهرة (الخلاف والانقسام لأسباب خارجية) تكررت في جميع التنظيمات العقائدية السرية التي قامت في ليبيا في تلك الفترة، داخل التنظيمات الإخوانية، وبين الإخوان وحزب التحرير الإسلامي، وبين بعث سوريا وبعث العراق، بل خارج التنظيم الواحد، بين الإخوان والناصرين، وبين الناصريين والبعثيين والشيوعيين والقوميين العرب، وبين الشيوعيين والبعثيين والقوميين الخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من أنه قد تم الإفراج عن أغلب الوثائق السرية الأمريكية المتعلقة بتلك المحاكمة، فقد حرصت السلطات الأمريكية على إبقاء بعض هذه الوثائق طي الكتمان، ولم تقم بالإفراج عنها ولا بكشف محتوياتها مما يؤكد أنها تحتوي على بعض "المعلومات" الخطيرة التي ليس من مصلحة أمريكا أو بعض من يعينها أمرهم رفع الغطاء عنها.

من هذه الوثائق المحجوبة حتى الآن:^{٢٧٥}

- الوثيقة رقم (A-201) ذات التصنيف (A1) المؤرخة في ٣ / ١ / ١٩٦٨، مرسلة من السفارة في طرابلس إلى الخارجية بواشنطن، وموضوعها "تحديد موعد محاكمة (١٠٦) متهمين".
- الوثيقة رقم (2691) ذات التصنيف (TE) مؤرخة في ١٢ / ٢ / ١٩٦٨، مرسلة من السفارة في طرابلس إلى الخارجية بواشنطن، وموضوعها "عدم التوسع في التغطية الصحفية للمحاكمة".
- الوثيقة رقم (A-258) ذات التصنيف (A1) المؤرخة في ١٦ / ٢ / ١٩٦٨، مرسلة من السفارة في طرابلس إلى الخارجية بواشنطن، وموضوعها "اعترافات عدد من أعضاء حركة القوميين العرب".^{٢٧٦}

أما بالنسبة للوثائق الأمريكية التي جرى الإفراج عنها، فيمكن تسجيل أنها اشتملت على جملة من الملاحظات والتعليقات ذات الأهمية. فقد ورد بالذاكرة الأمنية رقم (٨٣) المؤرخة في ٣٠ / ١ / ١٩٦٨، المعدة من قبل مدير المخابرات والبحوث بوزارة الخارجية الأمريكية، والموجهة إلى وزير الخارجية، تحت عنوان "ليبيا تحاكم أعضاء حركة القوميين العرب"،^{٢٧٧} ما يلي:

"... من الواضح أن مشاكل ليبيا الأمنية لن تختفي لمجرد إيقاف نشاط حركة القوميين العرب. إن مبادئ الحركة (التضامن العربي، مناوأة إسرائيل والغرب) تجد قبولاً واسعاً، وفي حال اندلاع اشتباكات مسلحة جديدة في الشرق الأوسط، فمن المؤكد أن تجد لها رد فعل فورياً في ليبيا، مما يتيح لمثري الاضطرابات فرصاً جديدة."

"إن غياب مشاركة سياسية واسعة من قبل النخب الليبية يخلق فراغاً يشكل خطراً كبيراً. إن الجيش ما يزال يضم عناصر مشكوكاً في ولائها للنظام. ورئيس الوزراء البكوش، على عكس

٢٧٥ هناك وثيقة أمريكية أخرى جرى حجبها بعض الوقت دون مبرر مفهوم، وتعرضنا لها في المجلد التالي/ السادس "حكومة ونيس القذافي" (تحت الإعداد)، وهي ذات صلة بالمحكوم عليهم في هذه القضية.

٢٧٦ نحسب أن الأطراف الليبية ذات الصلة بهذه المحاكمة مطالبة بكشف وبيان ما حاولت هذه التقارير التستر عليه وعدم نشره.

٢٧٧ المذكرة موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم POL. 29-Libya.

سلفه، يبدو ميالاً للسيطرة على الجيش من خلال إبقائه مهلهلاً وضعيف التجهيز، بدلاً من اللجوء إلى أسلوب تصفية وإبعاد العناصر المشكوك فيها.

"إن الحكومة الليبية تبدو الآن أكثر اهتماماً بالمسائل الأمنية. وكنتيجة لاضطرابات الصيف الماضي (١٩٦٧)، فإنها تبدو أحسن استعداداً للتعامل بقوة مع المعارضين لها في المراحل المبكرة لأية أزمة."

كما أشار تقرير بعثت به السفارة الأمريكية، عقب صدور الأحكام على المتهمين في قضية القوميين العرب، مؤرخ في ٤/٣/١٩٦٨ ويحمل عنوان "رد فعل النقابيين في الاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيين"،^{٢٧٨} إلى أن نقابيين سابقين أبدوا استياءهم لقسوة الأحكام الصادرة بحق عدد كبير من الأشخاص المتهمين بالانتماء إلى حركة القوميين العرب. وقد قارن هؤلاء بين الأحكام الصادرة بحق هؤلاء المتهمين مع تلك التي صدرت في عام ١٩٦١ بحق المتهمين في قضية مماثلة، هي قضية المتهمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. ففي قضية عام ١٩٦١ تراوحت الأحكام الصادرة ما بين (٣) أشهر و(٣) سنوات كحد أقصى، في حين أن الأحكام في هذه القضية الجديدة تراوحت ما بين سنة واحدة وست سنوات رغم تشابه الجرم.

كما نسب التقرير إلى هؤلاء النقابيين اعتقادهم بأن صرامة الأحكام تعكس مخاوف الحكومة من نجاح النشطاء السياسيين لحركة القوميين العرب في التغلغل بالحركة العمالية، وفي إثارتها للعمال لخدمة الأهداف السياسية للحركة. وأن قادة الحركة لم يكونوا هم وراء بدء إضراب يونيو (١٩٦٧)، كما لم يكونوا محركيه الأساسيين رغم أنهم سعوا إلى استغلال الزخم الذي نجم عنه وكان العمال هم قوته الدافعة.

كما نسب التقرير إلى هؤلاء النقابيين يقينهم بأنه، رغم الالتقاء العارض بين أهداف حركة القوميين العرب وأهداف الحركة العمالية، فإن الأهداف البعيدة للحركتين تظل مختلفة.

ويضيف التقرير أن قواعد الحركة العمالية لا تبدو ميالة إلى إلقاء المسؤولية بشأن قسوة الأحكام على رئيس الوزراء البكوش، رغم أنه يشغل منصب وزير العدل في الوقت نفسه، بل إنها تميل إلى إلقاء اللائمة على الموقف العام للنظام، الذي ربما جرى تشجيعه من قبل شركات البترول.

كما يضيف، أن العمال يعتقدون بأن البكوش لم يتم بتحقيق أي مكاسب لهم. ويعتقد بعضهم أن البكوش مشغول بقضايا أخرى أكثر أهمية للبلاد ككل، رغم أنه لا يخالجهم شك

٢٧٨ التقرير يحمل الرقم (A-280). الملف السابق نفسه، ويحمل عنوان
Reaction of Professional Workers Federation (PWF) Trade Unionists to Arab Nationalist Movement (ANM).
Sentences.

بأنه سوف يوجه اهتمامه لقضاياهم، متى أتاحت له الفرصة، بشكل أكبر. إنهم يرددون بأن البكوش يحاول إنجاز الكثير بنفسه "كعبد الناصر صغير".

كما يشير التقرير إلى قول أحد النقابيين السابقين، الذي ظل نشطاً في مجال نقابات العمال لأكثر من عشر سنوات، بأن قصة تدخل حركة القوميين في العمل النقابي تصور، بكل أسف، درجة القصور التي كان رؤساء النقابات عليها، وكيف أنهم كانوا بلا تجربة. إنهم لم يدركوا أن ربط العمل النقابي بحركة سياسية يمكن أن يؤدي إلى التضحية بالحركة النقابية إذا ما تعرض الحزب للملاحقة. ومن ثم، فالنتيجة هي إرباك مسيرة الحركة النقابية الليبية لعدة سنوات بسبب أهداف غير نقابية. إن المحصلة لما حدث لم تخف على كثير من أعضاء النقابات، مما أدى إلى انصرافهم عن "النقابيين المسييسين" Political Unionist.

ويضيف التقرير نفسه، ناسباً إلى هؤلاء النقابيين (غير المسييسين) قولهم، بأنه من حسن الحظ أن بعض العمال النقابيين الحقيقيين (مقابل النقابيين المسييسين) لم يجر اعتقالهم، وأن هؤلاء سيضطعون بإعادة بناء العمل النقابي لاحقاً، غير أن تلك المهمة سوف تكون شاقة وبطيئة. إن العمال يخضعون لتأثير الحكومة بقوة، ومن حقهم ألا يُظهروا الآن اهتماماً كبيراً بالعمل النقابي. وإذا ما تكرر نمط الإجراءات التي قامت بها الحكومة في عام ١٩٦١ (بعد قيام حكومة محمد بن عثمان الصيد باعتقال ومحاكمة أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي)، فإن الأمر قد يستغرق نحو ثلاث سنوات قبل أن تعود النقابات إلى سابق وضعها قبل يونيو ١٩٦٧.

أما التقرير السري رقم (A-391)، الذي أعدته السفارة الأمريكية عن المقابلة^{٢٧٩} التي أجراها أحد موظفيها مع علي وريث أحد قيادات المعارضة الراديكالية للنظام، فقد نسب إلى وريث، قوله "إن محاكمة أعضاء حركة القوميين العرب في ليبيا، كانت هي الأخرى غير قانونية. لقد اعترف أحد القضاة في المحكمة له بهذه الحقيقة، وبأن "البكوش هو الذي فرض عليهم ما اتخذوه من إجراءات". وعندما سأل وريث القاضي المذكور عن السبب الذي منعه من معارضة الضغوط التي مارسها البكوش، أشار القاضي إلى حالة الأربعة عشر قاضياً الذين طردهم البكوش من السلك القضائي سابقاً. ثم أرفد هذا التقرير ناسباً إلى وريث تساؤله باستنكار "كيف يمكن أن تليق أفعال كهذه بالبكوش المحامي والقاضي السابق، والذي يشغل الآن منصب رئيس الوزراء".

أما التقرير الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨ / ٧ / ١٩٦٨ عن البكوش والمعارضة الراديكالية في ليبيا،^{٢٨٠} فقد ورد بشأن هذه المحاكمة فيه:

٢٧٩ جرت المقابلة في ٦ / ٥ / ١٩٦٨، وقد وردت عدة إشارات إليها في طيات هذا الفصل.
٢٨٠ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-415). انظر مبحث "الموقف من القوى المعارضة والجديدة" في هذا الفصل.

"أحد المتناقضات المثيرة تمثل في أنه، لسبب ما، لم تبد المعارضة الراديكالية انتقاداً واضحاً لحكومة البكوش لقيامها بمحاكمة القوميين العرب، كما لا يبدو أن هذه المحاكمة أدت إلى قيام فجوة بين عناصر المعارضة الراديكالية والحكومة. قد يرجع أحد الأسباب هنا إلى اعتقاد هذه العناصر بأن الملك، لا البكوش، هو الذي كان وراء تحريك هذه المحاكمة. أما السبب الثاني، فهو يتعلق بوجود "علاقات خارجية" لحركة القوميين العرب، مما جعل محاربة الحكومة لها أمراً مقبولاً. أما ثالث هذه الأسباب فلعله يكمن في أن الحكومة سمحت بأن تكون هذه المحاكمة علنية، كما سمحت للمتهمين بأن يدافعوا عن أنفسهم أثناء سير المحاكمة، إضافة إلى أن الأحكام نفسها لم تكن قاسية بشكل غير معقول."

نسخة الكترونية

شعبية البكوش وخصوماته

قد يكون من المناسب أن نستهل هذا المبحث بما ورد في مذكرات بشير السني المنتصر حول شخصية عبد الحميد البكوش الذي عمل معه وزيراً للدولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، إذ لا نشك أن ذلك سوف يلقي بعضاً من الضوء حول جزء من خصومات البكوش وشعبيته.

يقول بشير السني المنتصر في مذكراته: ٢٨١

"لاحظت منذ الأيام الأولى لحكمه أن البكوش كان جريئاً في إصدار قراراته التي كان يوقعها في بعض الأحيان باسم مجلس الوزراء دون عرضها على مجلس الوزراء. كما كان يتصرف مع زواره بأسلوب غريب عن العادات الليبية. فقد كان يستقبل ويودع زواره وهو جالس في مكتبه والغليون (البية) في فمه، وأحياناً يقوم بقراءة ما أمامه من أوراق والاستماع إلى زواره في نفس الوقت. ورغم أنني أعرف أن المقابلات لا تترك لمسؤولين في ليبيا فرصة التفرغ للعمل، أو الوقت لدراسة ما أمامهم من ملفات كثيرة وعاجلة، إلا أن معاملة المسؤولين للزوار في ليبيا تتميز دائماً بالاهتمام والاحترام، خاصة أن معظم زوار رئيس الحكومة، وفي مدينة البيضاء بالذات، هم من النواب ومستشارين ومشايخ القبائل وأعيان بنغازي الذين يتوقعون استقبالاً ودياً، ومعاملتهم وفقاً لمراكزهم، وكذلك كبار السن منهم يتوقعون معاملة خاصة كما عودهم رؤساء الوزراء السابقون الذين كانوا يقفون لهم عند دخولهم للمكتب، ويحاملونهم بالطرق المتعارف عليها في المجتمع الليبي، ويودعونهم حتى الباب عند خروجهم..."

ثم يضيف بشير السني المنتصر في مذكراته:

"ومن ملاحظاتي على عبد الحميد البكوش أنه على الرغم من مهنته القانونية، إلا أنه كان لا يتمسك بالقانون في قراراته السياسية والإدارية."

ثم يذكر واقعة لمثل هذا السلوك لدى البكوش:

"طلب مني عبد الحميد البكوش، عندما كنت وزيراً للعدل بالوكالة، أن أعزل قاضياً في زليطن قام بشتيم كبار الموظفين العامين، ومن بينهم المحافظ والحكمدار، الذين كانوا يشرفون على توزيع طلاب المدارس للعمل التطوعي وإرسالهم إلى أماكن العمل، وهو البرنامج الذي وضعه رئيس الوزراء البكوش. ونظراً لأن القاضي يتمتع بالحصانة، ولا يجوز للبوليس والنائب العام التحقيق معه، فقد رفع الأمر إلى رئيس الوزراء، ولهذا كلفني بعزله لأنه اعتدى

على مسؤولين رسميين وهم يؤدون مهامهم الرسمية. وعندما لفتُ نظر رئيس الوزراء إلى أنه ليس من سلطاتي كوزير عدل أو من سلطات رئيس الوزراء عزل قاض حسب القانون، فالسلطة القضائية لا سلطان عليها من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، وتخضع فقط لسلطتها العليا، وهي مجلس القضاء الأعلى الذي من حقه تعيين وترقية وعزل القضاة، كان رد السيد عبد الحميد البكوش بأني (رجل طيب) يتمسك بالمثاليات في عالم تحكمه شريعة الغاب..."

ويضيف:

"كذلك كان البكوش لا يثق في موظفي الدولة، وأعتقد أن ذلك راجع إلى أنه لم يشغل في الحكومة قط في الماضي، ولهذا سلك أسلوباً مغايراً في الإدارة، ولم يلتزم بنصوص قانون الخدمة المدنية في بعض الترقيات والتعيينات التي كان يجريها، مما أثار موجة من الاحتجاجات بين الموظفين المتضررين."

ثم يسجل للبكوش عدداً من الإيجابيات:

"وأود هنا أن أسجل أن جرأته في ترقية المستشارين القدامى في وزارة الخارجية إلى درجة السفراء واعتمادهم في كثير من الدول، بعد أن كانت وظائف السفراء مقصورة على سياسيين ورؤساء الحكومات والوزراء السابقين، أعادت الثقة إلى موظفي وزارة الخارجية. ومن منجزاته الهامة أيضاً أنه فتح المكاتب الحكومية أمام الصحفيين، وأصبح يعقد مؤتمرات صحفية، ويصدر بلاغات عن أية إجراءات وأعمال تقوم أو تنوي الحكومة القيام بها. وكان يخاطب الشعب مباشرة، والكلام باسم الشعب، الشيء الذي يتجنبه رؤساء الحكومات السابقون، لأن ذلك كان مقصوراً على الملك. كما أنه أصبح يقيم علاقات مع رؤساء تحرير الصحف والمثقفين، وعين بعضهم في جهاز الدولة، كما اتبع نهجاً مغايراً في تشجيع حرية الصحافة والمجالات الفكرية والاجتماعية.

أبدى البكوش اهتماماً أكبر بضباط الجيش وبالطلبة، بإلقاء المحاضرات، والاجتماع بهم، وخلق باب العمل التطوعي للطلاب في أيام العطلات الصيفية للعناية بالمرافق العامة والتشجير وتنظيف المدن وإزالة الأنقاض، وهو أسلوب سليم للسيد عبد الحميد البكوش قد يراه البعض سعيًا للشعبية والنفوذ، ويراه البعض الآخر عملاً إصلاحياً. وقد لاقت هذه الخطوات الإصلاحية رضا معظم المثقفين وفئات الشعب والسفراء الأجانب، ومن بينهم سفيرا أمريكا وبريطانيا."

ثم يستدرك بشير السني المنتصر:

"أما بخصوص مواقفه السياسية، فلم يكن عبد الحميد البكوش قومياً، ولا يجاري الشعب في طموحاته الوطنية والقومية وانتهااته العربية، ويعتقد أن الدول العربية لا تستطيع تقديم أي شيء لليبيا، وأن الدعم الذي تقدمه ليبيا للدول المتضررة من عدوان ١٩٦٧ حسب قرارات

مؤتمر الخرطوم، وهو (٣٠) مليون جنيه سنوياً، هو عبء ثقيل على الخزانة الليبية العامة ويجب التخلص منه."

كان طبيعياً إذن أن يثير رئيس الوزراء المحامي عبد الحميد البكوش، بشبابه وحيوته وذكائه وبراعته الخطابية، وكذلك بأرائه وتوجهاته السياسية، إعجاب الكثير من الليبيين، وبخاصة بين أجيال الشباب، وفي جلّ الحواضر الليبية، كما أنه لم يكن مستغرباً أن يثير في الوقت نفسه سخط وغيظ ومعارضة الكثيرين أيضاً في شتى مناطق ليبيا، ومن مختلف أجيالها، وإن بدا ذلك الأظهر بين جيل الكبار، والأشد بين أصحاب شتى التوجهات الفكرية والسياسية من الشباب.

مشادة عنيفة داخل البرلمان

شهد الأسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٦٨ بمدينة البيضاء مشادة كلامية عنيفة داخل البرلمان بين عضو البرلمان عن منطقة توكرة (شرقي بنغازي) سليمان العبدلي (من جيل الشباب) وبين رئيس الوزراء البكوش، أدت إلى انسحاب الأخير وحكومته من جلسة البرلمان. وقد تناول المستر تومكيس مسؤول السفارة البريطانية في بنغازي تلك الواقعة في تقرير له مؤرخ في ٥/٤/ ١٩٦٨ جاء فيه:^{٢٨٢}

"إن حالة القلق والخوف من أن تفقد برقة مكانتها الخاصة ربما كانت هي وراء ما وقع من تصرفات غير لائقة داخل البرلمان خلال الأسبوع الماضي، حيث يبدو أن عضو البرلمان (عن توكرة) سليمان العبدلي انتابه السخط الشديد بشأن اقتراح من الحكومة بأن تجري قراءة وإقرار بعض مشروعات القوانين بسرعة، وكذلك بشأن أسلوب رئيس الوزراء البكوش في الإجابة عن بعض أسئلة أعضاء البرلمان، إلى درجة جعلته ينفجر في وجه رئيس الوزراء البكوش، ويصفه بأنه صبي، ويتهمه بأنه لا يحمل أدنى معاني الاحترام لمسؤوليات منصبه، ولا يحترم كبارهم (Seniors) الذين حاربوا من أجل حرية الوطن."

ويضيف تقرير السفارة البريطانية:

"ووفقاً للتقارير، فإن الحكومة انسحبت من الجلسة، وغادرت قاعة البرلمان أثناء التبريع المطول الذي ألقاه النائب العبدلي. لاقى العبدلي تأييداً علنياً محدوداً، كما واجه ضغطاً بضرورة سحب ملاحظاته وهو ما رفض القيام به. وعقد البرلمان جلسة سرية لمدة ربع ساعة جرى الاتفاق خلالها على شطب تهجم العبدلي على البكوش من محضر الجلسة. وتم في الوقت نفسه تسجيل احتجاج رسمي للعبدلي في مضابط البرلمان، وتسجيل لوم على تصرف الحكومة بمغادرتها الجلسة."^{٢٨٣}

٢٨٢ التقرير بالملف FCO 39/124.

٢٨٣ لا شك أن ما توصل إليه أعضاء البرلمان في الجلسة السرية يدل على درجة عالية من النضج وتقدير المسؤولية وترسخ التقاليد البرلمانية لديهم.

ويستطرد المستر تومكيس في تقريره معقّباً على هذه الواقعة:

"هناك مدرستان في تفسير المشادة الكلامية التي وقعت داخل البرلمان. تذهب أولاهما إلى أن موقف النائب العبدلي يرجع لأسباب خاصة تتعلق باستبدال أحد أقاربه أو مؤيديه (في وزارة التعليم) من قبل البكوش، وتذهب الثانية إلى تفسير موقف العبدلي بأنه تعبير عن الاستياء العام الذي يحمله معظم نواب إقليم برقة، فهم يرفضون تجاهل الرد على استجواباتهم من قبل البكوش، الذي يبدو مؤدباً ولكنه غير مرن. كما أنهم يستنكرون تفضيله للعناصر المتعلمة، وبالتالي للطرابلسيين وسكان المدن، في شغل المناصب الهامة. كما أنهم باتوا أيضاً يخشون الدرجة التي أصبح الملك يجاري بها البكوش وسياساته. وهم يترددون في التعبير عن معارضتهم للبكوش علناً خشية فقدانهم لكراسيهم في الانتخابات البرلمانية القادمة (١٩٦٩).".

ثم يخلص التقرير إلى أنه لا يستطيع الانحياز إلى أي من التفسيرين، غير أنه يؤكد اعتقاده بوجود علامات تدل على أن رجال القبائل مستأثرون بدرجة أكبر من المعتاد، وأنه يتوقع أن عودة الملك (من طرابلس إلى الجبل الأخضر)، وزيادة الاهتمام بهم سوف تخفف من حدة هذا الاستياء.

موقف العائلات الكبيرة

جاء في تقرير مؤرخ في ٤/٣/١٩٦٨، بعث به المستر غاي واتسون^{٢٨٤} من قاعدة "العدم" بطبرق إلى الخارجية البريطانية التي قامت بإحالاته إلى مكاتب السفارة البريطانية في طرابلس وبنغازي:

"إن المستر دي كاندول أبلغ واتسون عن اعتقاده بأن العائلات الأكثر نفوذاً في ليبيا، وعلى الأخص عائلات المنتصر وبن حليم، لا تكن ودّاً لرئيس الوزراء البكوش، وهي تعتقد أنه سيء للبلاد ولا يحوز منهم على الثقة."

وقد علق واتسون على المعلومات التي وصلتته من دي كاندول بأن البكوش حاز على عداوة عائلتي المنتصر وبن حليم بسبب رفضه السماح لهم بالحصول على أموال من الحكومة بأساليب مريبة.

وعلق السفير البريطاني ساريل بتاريخ ٤/٤/١٩٦٨ على ملاحظات واتسون الأخيرة بعبارات جاء فيها:

"يتلخص جوهر الموضوع في أن محمود المنتصر (الذي كان يشغل يومذاك منصب رئيس الديوان الملكي) حاول الحصول على قرض بمبلغ (٧٠) ألف جنيه من الحكومة، وقد رفض البكوش ذلك مما أدى إلى حصول مراسلات لاذعة بينهما انتهت بقيام المنتصر بالحضور إلى

٢٨٤ سلفت الإشارة إلى أن المستر غاي واتسون يعمل كضابط اتصال مدني بين قاعدة العدم والقصر الملكي بطبرق.

البكوش في مكتبه. وقد اقترح البكوش كحل للمشكلة أن يضاف المبلغ إلى مخصصات ميزانية الديوان الملكي، ومن ثم يكون المنتصر مسؤولاً بتقديم الحساب عنه (إلى جهات الاختصاص) بالطريقة المعتادة."

وبعد أن أورد المستر ساريل بأنه لم يسمع شيئاً بهذا الخصوص يتعلق بمصطفى بن حليم، أضاف:

"الطلب الآخر غير المعقول، وفقاً لما أبلغني البكوش، كان من عبد القادر البدري (رئيس الوزراء السابق) بمنحه قرضاً يفوق النصف مليون جنيه، ويبلغ في الحقيقة (٦٥٠) ألف جنيه، لشراء نصف فندق البحر الأبيض المتوسط بطرابلس. وقد قام البكوش باتخاذ الترتيبات لإحالة هذا الموضوع إلى الملك عن طريق محافظ بنك ليبيا خليل البناي. وقد رفض الملك طلب البدري على أساس أنه لا يجوز منح مثل هذه القروض الكبيرة للقلة الثرية من الرجال في البلاد."

شعبية البكوش في برقة

تضمن تقرير المستر واتسون^{٢٨٥} إلى الخارجية البريطانية، بتاريخ ٤/٣/١٩٦٨، إشارة أخرى وردت على لسان المستر دي كاندول مفادها:

"إنه يعتقد أن البكوش يحظى في برقة بشعبية أكبر من شعبيته في طرابلس".^{٢٨٦}

وقد علق المستر واتسون على هذه الفقرة بقوله:

"أعتقد أن البكوش ماهر في التعامل مع الناس، وأعتقد أنه نجح بإزالة بعض الشكوك العالقة برؤوس بعض رجال القبائل. غير أنني لا أستطيع القول بأنه يحظى بشعبية كبيرة هنا في منطقة طبرق (حيث يقيم المستر واتسون)، على الرغم من أن بعض الشخصيات النافذة تعترف بأنه يقوم بمهامه بشكل ناجح."

ويورد تقرير بريطاني آخر مؤرخ في ٢٠/٤/١٩٦٨^{٢٨٧} ومرسل من المستر تومكيس بالسفارة في بنغازي إلى المستر مونرو بطرابلس بشأن شعبية رئيس الوزراء البكوش في برقة:

"إن رئيس الوزراء البكوش ووزيره أنور ساسي (وزير الإسكان) وعبد الكريم لياس (وزير الزراعة) يتمتعون بشعبية كبيرة في أوساط أجيال الشباب في مدينة (درنة). وفي الواقع فإن شعبية البكوش واسعة في مدينة (بنغازي) أيضاً. وقد أخبرت بأن جمهور المشاهدين في إحدى دور السينما في (بنغازي)^{٢٨٨} صفق لظهور صورة البكوش في شريط الأنباء المصورة بحماس أكبر من ذلك الذي صاحب تصفيقه لظهور صورة الملك إدريس."

٢٨٥ انظر ما ورد تحت "موقف العائلات الكبيرة" من هذا البحث.

٢٨٦ إن البكوش طرابلسي، وبالتالي - ووفقاً لمنطق الذين يتهمون أهل برقة بأنهم إقليميون - فمن المفترض ألا يحظى بشعبية في برقة أو على الأقل ألا تكون شعبيته فيها أكبر من تلك التي في طرابلس.

٢٨٧ التقرير بالملف FCO 39/124.

٢٨٨ هكذا بلغ مستوى الرصد للحالة الليبية من قبل رجال السفارات الأجنبية، وعلى الأخص سفارتا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثم استدرك المستر تومكيس في تقريره:

"وبالطبع فإن ذلك لا يضاهاى بحال الحماس الذي تستقبل به صورة الملك في أوساط الوجهاء من رجال القبائل."

ومن جهة أخرى، أشارت برقية^{٢٨٩} السفارة الأمريكية المؤرخة في ١٠/٨/١٩٦٨ إلى أن رئيس الوزراء البكوش استقبل بحفاوة كبيرة عند حضوره للمشاركة في الاحتفال بذكرى تأسيس الجيش الليبي^{٢٩٠} في مدينة البيضاء، وكذلك عند مغادرته له، وقد أحاطت الجماهير بسيارته مرَدَّة عبارة "الرئيس.. الرئيس".^{٢٩١}

أصوات مستاءة

كانت هناك، بالمقابل للشعبية التي حظي بها البكوش في أوساط كثيرة وأنحاء عديدة من ليبيا، أصوات عديدة مستاءة منه ومن بعض توجهاته وسياسات حكومته. ولم تقتصر هذه الأصوات على جيل المحافظين، والساسة والعسكريين التقليديين، وذوي المصالح من التجار ورجال الأعمال، ولكن تجاوزتهم إلى كثيرين من أبناء جيله من الشباب المثقف المؤهل، وفي الأغلب من أبناء مدينة طرابلس.^{٢٩٢} وإذا كان من الطبيعي أن نجد مثل هذا الرفض في أوساط ذوي التوجهات الحزبية الذين قدّمهم البكوش إلى المحاكمة (أعضاء حركة القوميين العرب والمتعاطفين معهم)،^{٢٩٣} إلا أنه يبقى لافتاً للنظر أن يتجاوزهم ذلك إلى شرائح أخرى لم تتعرض لأي أذى أو ملاحقة من قبل البكوش وحكومته.

تكشف المقابلة التي جرت بين المستر إدوارد كين السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية بطرابلس (وعلى الأرجح أحد مندوبي المخابرات الأمريكية بالسفارة) وبين علي عبد الله وريث^{٢٩٤} في منزل الأول يوم ٦/٥/١٩٦٨^{٢٩٥} عما كان يدور في أوساط النخبة المثقفة، وبخاصة في مدينة طرابلس، من انتقادات لعبد الحميد البكوش وحكومته.

٢٨٩ رقم B/555.

٢٩٠ جرى الاحتفال بهذه المناسبة ذلك العام يوم ١٠/٨/١٩٦٨ بدلاً من ٩/٨/١٩٦٨ الذي صادف يوم جمعة.

٢٩١ استخدمت البرقية عبارة President... President في ترجمة هتاف الجماهير. ثم استدركت بإضافة بين قوسين (Council of Ministers) غير أن الإجماع ظل واضحاً، ومن غير المستبعد أن هذه الهتافات كانت من تدبير جهة ما، ومن المؤكد أن هناك من تعمد نقل الواقعة للملك. هذا يؤكد أن الإقليمية أو الجهوية الضيقة لم تعد الزاوية التي ينظر من خلالها الليبيون - على الأقل قطاع منهم - إلى الأمور وإلى الأشخاص. كما سيرد لاحقاً في هذا البحث.

٢٩٢ ورد بشأنه في تقرير المخابرات المصرية رقم (107) تحت عنوان "دراسة عن الأوضاع في ليبيا" المؤرخ في ٩/١/١٩٦٦ (صاحب ورئيس تحرير صحيفة "البلاغ" التي أغلقتها الحكومة الليبية بسبب مقالاتها الصحفية المعادية لها. استبعد من انتخابات المجلس النيابي التي أجريت إبان حكومة المنتصر (١٩٦٤)، وأسقط في انتخابات المجلس النيابي القائم، واشتبك خلال الانتخابات الأخيرة (١٩٦٥) مع الشرطة لأنه اكتشف التزوير في صندوقه، فألقي عليه القبض، وأفرج عنه فوراً بعد الانتخابات. حاولت السلطات الليبية استئالته إلى جانبها، تحت إغراء فتح صحيفته وإسناد مراكز هامة له، إلا أنه رفض. تؤكد تحريات البوليس الليبي بأنه أحد العناصر الهامة في جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا وله نشاط كبير في هذا المجال). ما لم يقله تقرير المخابرات المصرية هو أن علي وريث أصبح منذ بداية الستينيات من ذوي التوجهات الناصرية مع صهره وزميله في الدراسة إبراهيم الغويل.

٢٩٥ انظر التقرير رقم (A-391) المؤرخ في ١٧/٦/١٩٦٨. الملف POL. 6-Libya.

يستفاد من مطالعة هذا التقرير أن وريث كان ينتقد خلال تلك المقابلة سياسات البكوش وحكومته المتعلقة بصفقة البترول مع فرنسا، و صفقة الدفاع الجوي مع بريطانيا، وسياسة تدريس اللغة الإنجليزية، ومحاكمة أعضاء حركة القوميين العرب. غير أن انتقادات وريث للبكوش لم تقتصر على هذه الموضوعات، بل تجاوزتها إلى أساليب البكوش غير الديمقراطية وغير القانونية في معالجة بعض القضايا والأمور.

ومما جاء على لسان وريث في تلك المقابلة:

"لقد اتخذ البكوش عدداً من الخطوات الخاطئة منذ البداية. وعلى سبيل المثال، فقد قام فور تسلمه رئاسة الوزارة بفصل (١٤) قاضياً. من المحتمل أن بعض هؤلاء أو جميعهم كانوا فاسدين Corrupt غير أن هذا لا يغير من حقيقة أن فصلهم تم بطريقة غير قانونية، ودون مراعاة للإجراءات القانونية."

وبعد أن يشير وريث إلى أن محاكمة أعضاء حركة القوميين العرب (يناير/ فبراير ١٩٦٨) كانت غير قانونية، يتساءل باستنكار:

"كيف يمكن قبول هذا من البكوش وإقراره عليه، وهو المحامي السابق والقاضي السابق ورئيس الوزراء حالياً؟! إن مثل هذه التصرفات يمكن فهمها لو صدرت من شخص آخر... ما لا يمكن فهمه هو صدورها من شخص البكوش نفسه."

وأشار التقرير إلى أن وريث انتقد البكوش بسبب قيامه بترقية أحد موظفي الخدمة المدنية من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الأولى بطريقة غير قانونية لمجرد أن هذا الموظف ساعد البكوش خلال ترشحه للانتخابات (العام ١٩٦٤). لقد تم ذلك دون موافقة الوزير المختص، الذي أبلغ وريث بها مؤكداً أنه يستحيل عليه تسير شؤون الوزارة في الوقت الذي يجري فيه ترقية غير الأكفاء دون الأكفاء.

كما نسب تقرير السفارة الأمريكية إلى علي وريث قوله:

"وعندما نقيم البكوش في نهاية الأمر، فإننا سوف نقيمه على أساس خلفيته وأقواله. ما من شك بأن تعيينه رئيساً للوزراء هو خطوة عملاقة... غير أنه ينبغي عليه أن يتصرف وفقاً لمستوى تعليمه ومواهبه، لا أن يقلد من سبقوه. إن البكوش رجل ثري.. لقد جمع ثروة تكفيه لكي يعيش في راحة بقية حياته، وعليه الآن أن يكرس طاقاته لخدمة بلاده. إن البكوش شخص ذكي جداً.. وإن خطبته الأخيرة التي وجهها للشعب كانت ممتازة، غير أن هذا لا يكفي. يجب أن تكون يده نظيفتين، وعليه أن يتصرف بطريقة ديمقراطية، وإن وزارته تضم في عمومها عناصر شابة وذكية وأمينه.. ومن حقهم أن يقولوا له أحياناً "لا"."

أما عز الدين الغدامسي، الذي كان ضمن المتهمين في قضية أعضاء حركة القوميين

العرب^{٢٩٦} في ليبيا، فقد نشر في مجلة "الوسط" اللندنية^{٢٩٧} مقالاً رد فيه على مقالة عبد الحميد البكوش التي نشرتها المجلة ذاتها في عدد سابق^{٢٩٨}. وكان مما جاء في رده:

"... هزت أحداث العام ١٩٦٧ السياسية والعسكرية ليبيا وطناً ومواطنين. فقد كان المد القومي العربي في أوجه، وكان الشباب المثقف الواعي، من مدنيين وعسكريين، هو سيد الشارع الليبي من دون منازع، الأمر الذي شعرت معه السلطة بعزلة مخيفة شلت حركتها، وكشفت ضعفها، وأفقدتها عن مواجهة الزخم الجماهيري الهادر، خصوصاً مع بداية بروز انحياز صغار ضباط الجيش إلى صف الجماهير، وفرار عديد منهم بألياتهم إلى مصر والجزائر للمساهمة فيما كان شعبنا يعتبره معركة المصير العربي كله."

"جاءت أخبار الهزيمة المروعة التي مني بها العرب، وخصوصاً مصر، فوجدت فيها السلطة المرعوبة طوق النجاة من هلاك محقق، فكان من الضروري، وقد سنحت الفرصة للعودة بالبلد إلى الوراء [؟] أن يبدأ العمل بكل سرعة "لتنظيف" البلد من القوى الوطنية."

"لجأ رجال السلطة، كما فعلوا عام ١٩٦٤، إلى عبد الحميد البكوش. ألم يكن وزيراً للعدل في الوقت الذي ذهب دم الطلبة هدرًا وأفلت قتلهم من العقاب؟"

"لم يخيب عبد الحميد ظن الذين هرعوا إليه لنجدتهم وإعادة ترتيب الأوضاع لصالحهم، فأففل النقابات وكانت مركزاً مهماً للعمل الوطني، وحاكم النقبائين بالمئات، وفبرك قضية القوميين العرب، وشن حملة شرسة للنيل من العرب والعروبة، مستعملاً، وهو رجل القانون، عصا الشرطة وزنانات السجون، وأبواق المرتزقة للقضاء على حركة الجماهير من أجل الديمقراطية، فكانت النتيجة أنه مهد الطريق للانقلاب العسكري الذي يعيش مأساته ويكتوي بناره الشعب الليبي كله."

كما تناول الغدامسي، في فقرات أخيرة من رده هذا، الحديث عما كان عبد الحميد البكوش قد وصفه في مقاله بـ "المشروع الليبي القومي الكبير للإصلاح السياسي"، وكان مما جاء في الرد:

"لقد شاركت قدر جهدي في الحركتين السياسية والنقابية، وعاشت المناخ السياسي الذي ساد المرحلة التي تولى فيها الأستاذ عبد الحميد البكوش كلاً من وزارة العدل سنة ١٩٦٤ ورئاسة الحكومة سنة ١٩٦٧، ولم أسمع - حتى همساً - عن المشروع القومي العظيم، اللهم إلا إذا كان ما يقصده بمشروعه العظيم هو تلك المحاولات التي نفر منها الشعب الليبي ورفضها في حينه، والمتمثلة في عزل ليبيا عن بقية الوطن العربي، والحملة الإعلامية الشرسة التي شنّها للإساءة إلى العرب والعروبة، وتكريس ما سمي وقتها بالشخصية الليبية."

٢٩٦ انظر مبحث "محاكمة القوميين العرب" من هذا الفصل. وقد صدر بحق الغدامسي حكم بالسجن لمدة ست سنوات وغرامة مالية قدرها (٤٠٠) جنيه.

٢٩٧ العدد ٢٠٣، ١٨/١٢/١٩٩٥.

٢٩٨ العدد ١٩٤، ١٦/١٠/١٩٩٥.

تقييم أمريكي

في ٨ / ٧ / ١٩٦٨ أعدت السفارة الأمريكية تقريراً قيم أداء حكومة البكوش بعد مضي ثمانية أشهر على وصوله إلى الحكم،^{٢٩٩} جاء فيه:

"بعد ثمانية أشهر في الحكم، وكما هو طبيعي في المشهد السياسي الليبي، فإن وزارة عبد الحميد البكوش قد أخذت تواجه مدّاً متعاضماً من الإشاعات حول قرب نهايتها، والانتقادات لسياساتها. ويبدو رغم ذلك أنها ما تزال تحظى بثقة الملك. وفي ليبيا، فإن هذه الثقة تبقى أهم حقيقة سياسية. ويتركز النقد لحكومة البكوش حول صفقة النفط مع فرنسا، وشراء منظومة الدفاع الجوي من بريطانيا. وقد أخذت مؤخراً العناصر التقليدية في السياسة الليبية، ومعها قطاع كبير من رجال الأعمال الليبيين، في توجيه الاتهامات العلنية لحكومة البكوش، بأنها كانت غير كفؤة في إدارتها للمفاوضات مع فرنسا، وأن بعض العناصر الرئيسية المشاركة في هذه المفاوضات قد تمت رشوتهم."

"وقد انضم إلى هذه الفئات المذكورة عدد من صغار ضباط الجيش في الهجوم على حكومة البكوش بسبب تعاقدتها على شراء منظومة الدفاع الجوي. ويثير هؤلاء التساؤل حول الحاجة لمثل هذا النظام الدفاعي المعقد. ويبدون خشيتهم من أن يكون هذا البرنامج موجهاً ضد الدول العربية الشقيقة. ويتهمون البكوش بأنه عميل بريطاني، وأنه قام بإتمام هذه الصفقة فقط من أجل الحصول على رشوة كبيرة."

"وتأتي المعارضة المتزايدة - والأعلى صوتاً - من القيادات التقليدية للمجتمع الليبي موجهة ضد العناصر الشابة التي أصبحت تحتل الآن مراكز حساسة في الحكومة، وذلك على الرغم من أن الحكومة ما تزال تضم عناصر تقليدية كثيرة. ولقد كان قرار حكومة البكوش الحازم بوقف كثير من صور ومظاهر المحسوبية و"الخدمات الخاصة" من وراء المعارضة التي تواجهها."

"وينطوي سجل حكومة البكوش على كثير من الإنجازات البارزة، من بينها الحيوية والنشاط الذي تميزت به قيادته، والتطوير الإيجابي الذي طرأ على برامج الإعلام، وتحييد المفكرين والمثقفين المتطرفين، وتحديث الإدارة الحكومية، ومراجعة وإعادة تنظيم السياسات والإجراءات الأمنية والدفاعية."

"ورغم ذلك، فقد فشلت حكومة البكوش حتى الآن في أن تحظى بمساندة أية شخصية سياسية بارزة في ليبيا، عدا الملك، ولم تحقق سوى نجاح محدود في مجال بناء قاعدة سياسية. وإن تركيز حكومة البكوش على فكرة "الشخصية الليبية" قد جعل عناصر كثيرة من الجيلين، الجديد والقديم، تحس بعدم الارتياح. وقد أخذت أول الاتهامات للبكوش بالرشوة والفساد في الظهور بالرغم من عدم وجود ما يؤكد ذلك."

"ويبدو أن حكومة البكوش، في سعيها لتحقيق إنجاز سياسي، وجدت نفسها غارقة في

٢٩٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-414) ويقع في (١١ صفحة)، وهو موجود بالملف POL. 15-Libya.

صفقة البترول مع فرنسا دون أن يكون لديها دراسة كافية لها، ومن ثم فقد زودت خصومها بحجة جاهزة لانتقادها. كذلك فإن حكومة البكوش لم تستطع حتى الآن تقديم حجج كافية ومقنعة بشأن إقدامها على التعاقد لشراء منظومة الدفاع الجوي من بريطانيا، سواء من منظور احتياجات ليبيا الدفاعية، أو من منظور تعويد الشباب الليبي على استخدام التقنية المتطورة." "وفضلاً عن ذلك، فيبدو أن حكومة البكوش لم تحقق نجاحاً يُذكر في مجال اكتساب جمهور من المناصرين يهبون لنجدتها في حال تعرضها للمتابع."

وعن تصاعد المعارضة لحكومة البكوش وأسبابها، يورد التقرير:

"لقد تصاعد الحماس، الذي بدأ خافتاً، ضدّ رئيس الوزراء البكوش وحكومته القائمة على الإداريين والتكنوقراط الشباب، وتطور إلى نقد علني. لقد اتجهت الانتقادات في البداية إلى خمس من الخطوات التي اتخذتها حكومة البكوش وهي:

- صفقة السلاح مع بريطانيا.
- صفقة النفط مع فرنسا.
- فشل الحكومة في سدّاد مستحقّات المقاولين المحليين على الخزّانة.
- تعيين بعض العناصر ذات التطرف الفكري في مناصب حكومية مؤثرة.
- استمرار التأكيد على شعار "ليبيا أولاً" وفكرة "الشخصية الليبية".

وقد أوضح التقرير أن الانتقادات تركّزت في الفترة الأخيرة على صفقتي النفط مع فرنسا ومنظومة الدفاع الجوي مع بريطانيا. كما أشار إلى أن قائمة المشاركين في هذه الانتقادات تضم بعض الوزراء السابقين، وكبار موظفي الدولة، والعناصر التقليدية المحافظة في المجتمع الليبي، بالإضافة إلى بعض كبار رجال الأعمال، وذوي التوجهات القومية والدينية المتطرفة.

وقد أضاف التقرير:

"وهناك معارضة متصاعدة ومسموعة، أكثر مصادرها من العناصر المحافظة وقيادات المجتمع، وهي موجهة ضدّ جيل الشباب، الذي يبدو معتداً بنفسه أكثر من اللازم، والذي، وإن كان مؤهلاً فنياً، غير مرغوب به من الناحية السياسية. ويزداد الرفض لهذه العناصر حدة بسبب أن عدداً كبيراً من عناصر الشباب التي تحتل مناصب هامة في الحكومة هي العناصر "المتطرفة الخطرة" ذاتها التي نجح النظام، منذ أقل من أربع سنوات خلت، في إقصائها بالانتخابات البرلمانية، وحافظ منذ ذلك الوقت على إبقائها بعيداً عن أية مناصب."

كما أضاف التقرير في موضع آخر منه:

"فيما عدا العلاقات الحميمة التي أقامها مع الملك إدريس، فإن البكوش لم يخصص على ما يبدو وقتاً للقيام بمقتضيات المجاملة والاحترام المعتادة بحق شخصيات من أمثال محمود المتنصر

رئيس الديوان الملكي (الذي أتاح للبكوش بداية انطلاقته السياسية)^{٣٠٠} وحسين مازق رجل برقة القوي، أو بعض شخصيات طرابلس التقليدية.

"وبينما نجد حكومة البكوش قد اكتسبت، دون أدنى شك، شعبية في مجالات عديدة، فإنها لم تحرز أي تقدم في اتجاه بناء قاعدة سياسية لها. وفي بداية تعيينهم، لم يتمتع البكوش أو أي من رفاقه في الوزارة بأي تأييد شخصي، وهم لا يحظون حتى الآن بذلك. وبينما يجدون دعماً فعالاً من أسرهم وأصدقائهم الشخصيين، ومن بعض عناصر الجيش، وبعض المعجبين من غير أقرانهم، إلا أنهم لم يتمكنوا حتى الآن من كسب الساسة التقليديين إلى جانبهم."

"وفي حين أن الشباب الغاضب، وجيل الشباب بصفة عامة، رحب بالبكوش وحكومته إلى حد الاحتياج، إلا أنهم ليسوا على استعداد لتأييده بنشاط وحماس، كما أن هؤلاء لا يملكون القدرة على تزويد البكوش بدعم سياسي ذي معنى أو فاعلية."

"لقد بذل البكوش، وبخاصة في الفترة الأولى لحكمه، جهداً ملحوظاً كي ينال إعجاب الطلاب، ويكسب ولاء صغار ضباط الجيش، غير أن هذا الجهد لم يتواصل."

ثم يلقي هذا التقرير الضوء على موقف الملك إدريس من رئيس وزرائه البكوش، كما بدا للسفارة في ذلك الوقت:

"لا توجد علامات تدل على عدم رضا الملك بوزيره الأول، أو أنه يخطط لتغييره. وفي الوقت الحاضر، ووفقاً لما بمقدور السفارة أن تتوصل إليه، فإن الوفود لم تبدأ بعد بالوصول إلى طبرق من أجل حث الملك على تغيير البكوش، كما لا توجد أية مؤشرات على أن الملك يتشاور مع مستشاريه حول استبدال البكوش."

ثم يستدرك التقرير الأمريكي:

"غير أن الملك، تقليدياً، يحتفظ بوجهات نظره لنفسه، وحتى أقرب مستشاريه ليس لديهم أية فكرة عما يخطط للقيام به، وأي إجراء ينوي اتخاذه إزاء رئيس وزرائه."

وبعد أن يستعرض التقرير الأسباب التي كانت تدعو الملك إدريس في الماضي إلى تغيير رئيس وزرائه، يخلص إلى أنه لا وجود لأية حالة مشابهة لهذه الحالات السابقة تدعوه الآن لتغيير رئيس وزرائه.

وفي الفقرات الختامية منه يورد التقرير:

"إن المعارضة الكلامية للحكومة هي أمر متوقع، وبخاصة في مجتمع يشكل فيه التشنيع على الحكومة وتصيد أخطائها من قبل الوزراء السابقين "رياضة مفضلة" داخل البيوت."

"وعلى الرغم من أن تزايد الانتقادات هو مصدر انزعاج عند هذه المرحلة، فقد عمل

٣٠٠ الإشارة هنا إلى أن المنتصر هو الذي أدخل البكوش الوزارة لأول مرة كوزير للعدل في الحكومة التي شكلها في مطلع عام ١٩٦٤.

البكوش، على الأقل في واحد من المجالات، لنزع السلاح من أيدي خصومه ومنتقديه، من خلال الاعتراف بمشروعية بعض هذه الانتقادات، ومن خلال محاولة تقديم مبررات مقنعة لسياسته، ومن خلال اتخاذ إجراءات تصحيحية لها. والأهم من ذلك أن البكوش، كما يبدو، حظي بمقابلة مرضية مع الملك يوم ١٩/٦/١٩٦٨.

"وقد نقل السفير البريطاني (ساريل)، الذي رأى الملك فيما بعد، أن الملك مدرك للانتقادات الموجهة إلى حكومة البكوش، وهو يتوقعها من العناصر التقليدية، غير أنه مصمم على المضي في تجربته القائمة على إعطاء جيل الشباب فرصة في حكم البلاد، وهو عازم على الإبقاء على البكوش في مركزه. ومع انتشار الأخبار حول استقبال الملك للبكوش، فسوف تتعزز مكانة حكومته، كما أن ذلك من شأنه أن يقوي قبضة يده داخل هذه الحكومة. ومن ثم، فإن حكومة البكوش إذا استطاعت أن تصلح وضعها السياسي، بإرسال مجموعة من الإشارات لرجال الجيل القديم، وأن تقدم بعض الأدلة على إصلاحها، على الأقل، لبعض المشاكل الحقيقية التي تواجهها البلاد، وأن تحافظ على بعض الحركة فيما يتعلق بجهودها لتحديث ليبيا، فإن ذلك سوف يستمر في استقطاب العناصر الشابة الفلقة، ويصبح من المحتمل، من ثم، أن تستمر الحكومة في التمتع بثقة الملك، وأن تبقى في الحكم في المستقبل المنظور."

وتقييم بريطاني

بعد سقوط حكومة البكوش في ٤/٩/١٩٦٨، بعث السفير البريطاني ساريل تقريراً (إلى الخارجية البريطانية) استعرض فيه القوى المحلية التي واجهت البكوش وكانت سبباً في سقوط حكومته. وكان مما جاء في ذلك التقرير:^{٣٠١}

"إن العقبات الرئيسية التي يواجهها أي رئيس وزراء إصلاحي في ليبيا تأتي من مصدرين، الأول، ندرة العناصر المتعلمة، والثاني، الحرس القديم، والذي يتمثل في تلك الفئة من الرجال كبار السن المتخندقين في مواقعهم والذين يعتبرون الحكومة، بمنحها ومزاياها المتعددة، امتيازاً مقصوراً عليهم. كان من المتوقع أن تناقض هذه الفئة البكوش منذ البداية، فقد كان بالنسبة لهم شاباً صغيراً جداً، كما أن حماسه الشديد، وبخاصة بالنسبة للرقابة على مصروفات الدولة، شكّل تهديداً كبيراً لمصالحهم. كما كان مسعاه الهادف إلى تأكيد "الشخصية الليبية"، واحترام المصالح الليبية بشكل مستقل عن التوجيه من مصر، هدفاً لعلهم وجدوا أنفسهم متعاطفين معه، إلا أنهم وجدوا صعوبة في فهم ما كان يُردّد بشأنه، كما أنهم لم يرتاحوا للأساليب التي حاول عن طريقها تحقيق ذلك الهدف. لقد وجد هؤلاء في ولي العهد شخصاً مستعداً للاستماع إليهم، فسمح لنفسه أن يقتنع بأن البكوش شيوعي، كما أنه رفض التعاون مع محاولات البكوش الجادة التي كانت تهدف إلى تمكين ولي العهد من لعب دور أكثر بروزاً في الحياة العامة."

٣٠١ التقرير مؤرخ في ١٦/٩/١٩٦٨ بالملف FCO 39/79. وهو بعنوان "سقوط حكومة عبد الحميد البكوش".

كما ورد في مواضيع أخرى من التقرير ذاته:

"... وعلى أية حال، فإن بعض السياسيين القدامى، وعلى سبيل المثال رئيس الوزراء السابق عبد القادر البدرى، ورئيس الديوان الملكي محمود المنتصر، لم يكونا في البداية ضد البكوش، غير أنه فقد تأييدهما له، بسبب عدم سماحه لها بالحصول على المزايا الحكومية التي كانا يتوقعانها، من جهة، وبسبب عدم استعداده، من جهة أخرى، لأن يبدي نحوهما المجاملة المطلوبة."

"وفضلاً عن ذلك، فلم يبد البكوش اهتماماً للمعارضة التي ووجه بها من جهات أخرى. فقد كان أمراً متوقعاً ألا يُعجب كبار التجار النافذين بقانون ضرائب الدخل، أو التغيير الذي أدخله على الأسلوب الذي تدفع به الدولة علاوة السكن لموظفيها، وهو التغيير الذي حرم هؤلاء التجار من الإيجارات المبالغ فيها التي كانوا يتقاضونها من الدولة، كما أنه فقد في النهاية ثقتهم بسبب جهوده الجريئة لإيجاد بعض النظام في الإجراءات المالية للدولة، وحصر مصروفات الوزارات في الاعتمادات المخصصة لها بموجب قوانين الميزانية... وفضلاً عن ذلك، فقد أثار البكوش العناصر المحافظة بسبب درجة الصلاحيات التي أعطاها لبعض صغار الضباط (على الرغم من أنه لم يكن أمامه، إذا أراد لعملية توسيع الجيش أن تتم بكفاءة، أي خيار آخر).

"كما أن البكوش نفّر المؤسسة الإسلامية بسبب سياساته التعليمية المعتمدة على استعمال اللغة الإنجليزية وإهمال اللغة العربية، كما يردّد منتقدوه."

"وبفقدان البكوش لكل هذا الدعم، وجد نفسه يحاول أكثر فأكثر الاعتماد على الشباب والمتعلمين والعناصر المتحمسة في النظام الحاكم، والتي لا تشكل أية قوة سياسية. لقد جعله ذلك أكثر عرضة للتهديد، وعلى الأخص بعد أن أصبح يميل إلى المبالغة في تأييد هذه العناصر له، وكذلك في فاعليتها."

قنبلاتان

عند الساعة السادسة من صبيحة يوم ٩/٨/١٩٦٨ انفجرت قنبلة موقوتة في بيت رئيس مجلس الشيوخ الشيخ عبد الحميد العبار بمدينة البيضاء. وعلى الرغم من وجود الشيخ العبار داخل البيت، استعداداً للمشاركة في الاحتفال بعيد الجيش الليبي الذي كان سيتم في اليوم التالي، إلا أنه لم يصب بأذى.^{٣٠٢}

وفي اليوم نفسه، تمكن خبير متفجرات بريطاني من تعطيل مفعول قنبلة زمنية ثانية كانت قد زرعت في بيت رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش بمدينة البيضاء نفسها. ولم يحل الحادثان دون مشاركة الشيخ العبار أو رئيس الوزراء البكوش في الاحتفال الذي جرى يوم ١٠/٨/١٩٦٨، كما أن الاحتفال لم يُحط بأية إجراءات أمنية غير عادية.^{٣٠٣}

٣٠٢ برقية السفارة الأمريكية رقم (B/544) المؤرخة في ٩/٨/١٩٦٨. الملف 23-8 Libya.POL.

٣٠٣ برقية السفارة الأمريكية رقم (B/555) المؤرخة في ١٠/٨/١٩٦٨. الملف السابق نفسه.

رحيل دي كاندول^{٣٠٤}

عرف عن المستر دي كاندول^{٣٠٥} وعقيلته أنهما ارتبطا بصداقة وثيقة مع الملك إدريس والملكة فاطمة. وكان المستر دي كاندول وعقيلته، منذ استقلال ليبيا، كثيري التردد بصحبة أولادهما على الملك والملكة، والإقامة في ضيافتهما الخاصة. وقد التحق دي كاندول بالعمل كمستشار لشركة بريتش بترول يوم البريطانية،^{٣٠٦} التي كانت قد حصلت في ١٩٥٦/١/٢٨ على أربعة امتيازات للتنقيب عن النفط في ليبيا (الامتيازات أرقام ٣٤-٣٧) وعلى امتيازين آخرين في ١٩٥٧/٧/١٤ (رقمي ٦٣، ٦٤) ثم امتيازين آخرين في ١٩٥٩/٩/٥ (رقمي ٨٠، ٨١).

ويبدو أن المستر دي كاندول، بعد أن تقاعد من عمله بشركة بريتش بترول يوم عام ١٩٦٦،^{٣٠٧} اقتنى بيتاً في مدينة طبرق يمضي فيه عدة أشهر من العام. وقد ردّدت بعض الأوساط أنه والسفير البريطاني ساريل كانا وراء اختيار الملك لعبد الحميد البكوش رئيساً للوزراء.

في أواخر شهر أغسطس ١٩٦٨ قرر المستر دي كاندول حزم أمتعته ومغادرة سكناه في طبرق. ويلقي المستر ويكفيلد (من السفارة البريطانية)، في تقرير بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٢،^{٣٠٨} الضوء حول هذا الموضوع، وقد جاء فيه:

"لقد أمضى دي كاندول العشرة أيام الأخيرة مع أسرته في طبرق. ووفقاً لما بمقدوري أن أعلمه، فقد كان يقوم بحزم أمتعته ومحتويات منزله. لقد كانت الأسرة الملكية طوال هذه الفترة بالبيضاء. ويؤمل دي كاندول بمقابلة الملك في طريق سفره من طبرق إلى لندن بالأمس أو اليوم."

٣٠٤ من اللافت للنظر أن هذا الرحيل جاء قبل نحو عام تقريباً من وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩. وللأسف، فإن المستر دي كاندول لم يلق في كتابه عن "الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره"، الضوء على ملاسبات وأسباب هذه المغادرة. ومن الإشارات القليلة التي وردت في كتاب دي كاندول إلى ذلك الانقلاب قوله "وقد رُسمت خطة الانقلاب وجرى تنفيذها بشكل بالغ التكنم والحدق، فمن الصعب أن يصدق أحد أنها لم تكن من وضع خبراء متمرسين يمثل هذه الأعمال." ص ١٤٠.

٣٠٥ عمل المستر دي كاندول بالإدارة البريطانية في برقة منذ عام ١٩٤٦، ثم شغل منصب المقيم المفوض للحكومة البريطانية في برقة منذ عام ١٩٤٩ إلى قبيل استقلال ليبيا في ١٩٥١/١٢/٢٤، وخلال هذه الفترة نشأت صداقته مع الملك إدريس. وقد أنعمت عليه الحكومة الليبية بوسام الاستقلال في عام ١٩٥٢، وترك العمل بوزارة الخارجية البريطانية في العام نفسه، والتحق منذ ذلك التاريخ بشركة النفط الكويتية) كمدير للعلاقات العامة مع حكومة الكويت.

٣٠٦ هي شركة البترول البريطانية British Petroleum Company وكانت تُعرف في السابق باسم شركة البترول الأنجلو - إيرانية Anglo-Iranian Oil Company وتغير اسمها بعد القضاء على حركة تأميم البترول الإيراني التي قام بها الدكتور مصدق. وتمتلك هذه الشركة ٥٠٪ من أسهم شركة النفط الكويتية (K.O.C.).

٣٠٧ كما ورد في النبذة التي كتبها حفيد دي كاندول عن جدّه في مارس ١٩٨٨ (مصدر سابق). غير أن دي كاندول ظل يمثل في ليبيا المصالح البريطانية بصفة عامة ومصالح شركة (بريتش بترول يوم) بصفة خاصة. وقد عبّرت كثير من التقارير السرية للخارجية البريطانية عن ضيقها وضيق السفارة البريطانية في ليبيا بأراء دي كاندول وتدخلاته.

٣٠٨ التقرير بالملف FCO39/124.

لقد أبلغ دي كاندول المستر بيكسون Bexon (أحد موظفي السفارة البريطانية) أنه ربما يعود إلى ليبيا لمدة قصيرة خلال العام القادم (١٩٦٩)، غير أنه أعطى، بصفة عامة، الانطباع بأن علاقته بالملك لم تعد حميمة بالشكل الذي كانت عليه، وأنه يحزم حقائبه للرحيل نهائياً."

ويضيف ويكفيلد:

"إنني أعتقد الشيء نفسه.. وكما تعلم، فإنه كانت لنا شكوكنا على الدوام حول فائدة إقامة دي كاندول في طبرق. هناك لیبیون كثيرون، وكذلك شركات بترول (بالطبع أمريكية فهي الغالبة) تعتقد أن شركة بريتش بترول يوم تحصل على ميزة غير عادلة بسبب صداقة دي كاندول مع العائلة المالكة."

كما يعلق ويكفيلد على هذه النقطة الأخيرة بقوله:

"لو كان الأمر في حقيقته كذلك.. لاستحق فعلاً هذا الاحتجاج.. غير أن بريتش بترول يوم، وفقاً لمعلوماتنا، لم تحصل على أية ميزة خاصة منذ حصولها على القرار الأصلي بالسماح لها ببناء ميناء نفطي في طبرق.^{٣٠٩} وقد قام في الآونة الأخيرة عدد من الوجهاء، من أمثال محمد السيفاط، بالتحدث بقوة ضد قيام دي كاندول بالمزيد من الزيارات إلى ليبيا. كما جرى إبلاغ شركة بريتش بترول يوم أن وزير الصحة عمر جعودة^{٣١٠} قد ذهب في هذا الشأن إلى حد توجيه رسالة إلى الملك إدريس بهذا الخصوص. وقد زعم أن الرسالة تضمنت شكوى ضد سلوك دي كاندول في إحدى الحفلات، حيث تبجح بقوته في ليبيا وبنفوذه لدى الملك."

ثم أضاف ويكفيلد:

"وكما تذكر، فقد ظهر اسم دي كاندول في منشورات سرية ضد بريطانيا وشركة بريتش بترول يوم والبكوش. إنا لا نملك أي دليل على صحة هذه الادعاءات بشأن دي كاندول، كما أنها لا تبدو منسجمة مع ما عرف عن سلوكه. إن عمر جعودة ومحمد السيفاط من قيادات العصاة القديمة Old Gang الذين يسعون للإطاحة بالبكوش، ولعلمهم يعتقدون أن دي كاندول من المدافعين عنه، على الأخص بسبب الرابطة مع شركة بريتش بترول يوم. إن دي كاندول لم يعر يوماً اهتماماً للسيفاط والآخرين. وفي الحقيقة فإنني أشك في أن يكون دي كاندول قد وجد فرصة، وعلى الأخص خلال هذه الرحلة، يتحدث خلالها مع الملك حول الحكومة الحالية. وكما تعلم، فإن الأحاديث بين الملك إدريس ودي كاندول تدور عادة حول ذكرياتهما التاريخية.^{٣١١} غير أنه، وأياً ما كانت حقيقة الأمر، فإن هذا ما يعتقده الليبيون، ولا أتصور أن بريتش بترول يوم وبريطانيا تكسبان أكثر مما خسرتاه من جراء إقامة دي كاندول في ليبيا."

٣٠٩ جرى افتتاح هذا الميناء عام ١٩٦٧، وهو المعروف بميناء "الحريقة".

٣١٠ كان عمر جعودة يشغل منصب وزير الصحة في وزارة البكوش، وكان الأخير يزعم استبعاده عن تشكيلة وزارته.

٣١١ سبق للسفارة البريطانية أن أشارت في بعض تقاريرها إلى أن دي كاندول كثيراً ما أثار مع الملك موضوعات جارية، وأعد عنها تقارير سلمها للسفارة البريطانية في ليبيا أو للخارجية البريطانية.

استقالة حكومة البكوش

كان من المتوقع أن يقوم عبد الحميد البكوش، في أواخر شهر سبتمبر ١٩٦٨، بزيارة رسمية إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية^{٣١٢} يتوج فيها زيارته الرسمية التي شملت دولاً في المشرق والمغرب العربي وأوروبا الغربية. غير أنه، ودون أسباب ظاهرة أو معروفة يومذاك، جرى الإعلان في ١٩٦٨/٩/٤ عن استقالة البكوش وحكومته، وتكليف ونيس القذافي، الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في الوزارة المستقيلة، بتشكيل الوزارة الجديدة.

الوقائع والملابسات

تتلخص وقائع وملابسات الاستقالة، كما أوردتها التقرير الشامل الذي أعدته السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٦٨/٩/١٦ بعنوان "سقوط حكومة عبد الحميد البكوش"، في الآتي:

"قام عبد الحميد البكوش مصطحباً معه الدكتور علي عتيقة وزير التخطيط والتنمية، بمقابلة الملك بالبيضاء يوم ١٩٦٨/٩/٢ وعاداً إلى طرابلس مساء اليوم نفسه. قام البكوش على الفور باستدعاء وزير الخارجية ونيس القذافي من مصر حيث كان يشارك في اجتماعات وزراء الخارجية العرب، طالباً منه العودة على وجه السرعة. وقد وصل ونيس القذافي إلى طرابلس يوم ١٩٦٨/٩/٣ حيث التقى لمدة قصيرة مع البكوش، ثم توجه إلى بنغازي في طريقه إلى البيضاء التي وصلها يوم ١٩٦٨/٩/٤. وفي اليوم نفسه عقد مجلس الوزراء اجتماعاً مطولاً، وعند الساعة (٥:٣٠) من بعد ظهر اليوم ذاته جرى الإعلان عن قبول الملك استقالة البكوش من رئاسة الوزارة وتكليف ونيس القذافي بتشكيل الوزارة الجديدة."

ويلقي تقرير السفارة البريطانية الضوء على بعض الملابسات التي صاحبت هذه الاستقالة على النحو التالي:

"لقد كان هدف البكوش من مقابلة الملك (يوم ١٩٦٨/٩/٢) هو اقتراح بعض التعديلات على تشكيلة الوزارة، وفي بعض المناصب الحكومية الرئيسية، وكانت السفارة على علم بنية البكوش في هذا الخصوص منذ عودته من إسبانيا في (مطلع) يوليو. ولا شك أن البكوش قد قدر الأمر على أساس أنه، وهو يزعم خلال أسبوعين البدء بزيارة رسمية لكل من بريطانيا

٣١٢ خلال زيارة قام بها السفير الأمريكي نبوسوم لرئيس الوزراء البكوش في بيته بالبيضاء يوم ١٩٦٨/٩/٢٥، نقل السفير إلى مضيفه ترحيب الرئيس الأمريكي جونسون بالزيارة الرسمية التي يزعم رئيس الوزراء الليبي القيام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عبّر البكوش عن أنه من المنتظر أن تتم زيارته لأمريكا في أواخر شهر سبتمبر في أعقاب زيارة يزعم القيام بها إلى بريطانيا.

والولايات المتحدة، في وضع قوي يمكنه من ممارسة ضغط على الملك. لقد كان ذلك خطأ في الحساب من جانب البكوش، وهو أمر لا يخفى إدراكه على كل من يعرف الملك إدريس. لقد رفض الملك، فيما يبدو، على الأقل بعض مقترحات البكوش. وفيما يبدو أن البكوش، إما أحس بتبسيط من الملك جعله يعرض استقالته، أو أنه لربما أشار منذ البداية أنه يفضل، في حال عدم قبول مقترحاته من قبل الملك، تقديم استقالته. ولا بد أن الملك قد قرر عند هذه النقطة قبول استقالة البكوش واستدعاء ونيس القذافي من القاهرة."

يستطرد التقرير البريطاني:

"قبل تقديم البكوش لاستقالته، كان يردد دون تحفظ، أثناء جلساته الخاصة، احتمال تقديمه لاستقالته إما عاجلاً أو آجلاً. إن الإحباطات التي يحس بها في منصبه، كما يقول، هي أثقل من أن يستطيع تحملها. وبسبب ضعف الجهاز الإداري الحكومي، فإن كثيراً من القرارات يتم إحالتها عليه للبت فيها، ولا يوجد تنظيم سياسي ولا آلية إدارية تتولى مهمة تنفيذ القرارات. كما أن مصالح القوى المعارضة أقوى من أن يقدر شخص واحد بمفرده التغلب عليها. وعندما يتصور أنه نجح في تمرير سياسة معينة، يكتشف أن العراقيين ما تزال تظهر أمامها. الناس يتظاهرون بقبول ما جاء في خطبه، ثم يقومون باستخدام ذلك في قصص معادية له."

أما السفير الأمريكي نيوسوم، فقد أرسل بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٨ تقريراً من سبع صفحات بعنوان "البكوش يروي قصة أيامه الأخيرة في رئاسة الوزارة"،^{٣١٣} ضمنه إعادة صياغة لما ورد على لسان البكوش خلال لقاء بينهما يوم ١/١٠/١٩٦٨ بعد نحو شهر من استقالته. وقد جاء في ذلك التقرير:

"لقد بدأت مشاكل البكوش، كما سبق أن شرح لي من قبل، في يونيو (١٩٦٨)، عندما بدأ الملك في تأخير إصدار^{٣١٤} المراسيم الملكية التي قدّم مشروعاتها إليه، والتي سبق لمجلس الوزراء أن صادق عليها. وعندما قابل الملك في يوليو، ووافق على إصدار مشروع القانون الخاص بإنشاء الجمعية الليبية للبر والمساعدات الاجتماعية، تصور أن الملك قرر دعم موقفه، وأن بقية الموضوعات المتوقفة سوف يجري البت فيها، غير أن هذا لم يحدث."

وبعد أن عرض التقرير لموضوع شركة شاباكوا الأمريكية،^{٣١٥} كما رواه البكوش، تعرض كذلك لنفوذ أخوات الشلحي على النحو التالي:

"كانت وراء قصة شركة شاباكوا (السيدة لطفية) زوجة عبد السلام الغماري، وهي واحدة من ثلاث بنات خلفهن إبراهيم الشلحي. وهي عادة ما تقابل الملك إدريس مباشرة، وتحثه

٣١٣ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-533). الملف POL. 15-1 Libya.

٣١٤ مما هو جدير بالملاحظة أن هذا الموقف من قبل الملك تجاه رئيس الوزراء البكوش قد بدأ يظهر بعد قيام البكوش بزيارة لمجموعة من الدول العربية بها فيها السعودية التي رفض البكوش خلالها القيام بأداء العمرة كما سترد الإشارة.

٣١٥ ستناول الموضوع في المجلد السادس من هذه السلسلة "حكومة ونيس القذافي" (تحت الإعداد).

على التدخل في عدد من الشؤون التجارية. وقد علم البكوش أنه، بالنسبة لموضوع شركة شاباكوا، كانت السيدة المذكورة في حالة غضب شديد بسبب قرار الحكومة (برفض منح هذه الشركة عقود امتياز بترولية) لدرجة جعلتها تصرخ في وجه الملك. إن الأخوات الثلاث (إحدهن زوجة السنوسي شمس الدين نائب رئيس أركان الجيش، والثالثة أرملة الفريق محمود بوقويطين القائد العام السابق لقوات الأمن) يمارسن نفوذاً كبيراً على الملك، والملكة ترفض بشكل قوي هذا النفوذ. أخوهن العقيد عبد العزيز الشلحي لا صلة له بتدخل أخواته، غير أنه أضعف من أن يضع له حداً (!؟) هناك أخ ثان لمن هو "عمر"، وهو شخصية غامضة ومتورطة في صفقات تجارية عديدة.

ثم أضاف التقرير الأمريكي نقلاً عن عبد الحميد البكوش:

"لقد تواصل تراكم الموضوعات في انتظار موافقة الملك. وفضلاً عن ذلك، فقد رغب البكوش في إدخال تعديلات جوهرية على وزارة الداخلية، وتعيين عدد من الخريجين الشباب في الإدارة الداخلية في البلاد، التي تعاني من ضعف في الوقت الحاضر. كما أن البكوش سعى إلى إدخال تعديل على تشكيلة الوزارة، بحيث يقوم بنقل وزير السياحة معتوق آدم إلى وزارة الداخلية، ونقل وزير الداخلية عون سوف إلى وزارة السياحة، فوزير الداخلية الحالي (أحمد عون سوف) شخص جيد إلا أنه ليس لديه أي نفوذ في برقة. كما أنه يرغب في إبعاد وزير الصحة عمر جعودة، الذي يشعر بأنه غير كفؤ، وأنه كذلك يعمل ضده."

وقد عقب السفير نيو سوم هنا بأنه يُحتمل وجود آخرين ممن يرغب البكوش في إبعادهم عن وزارته، إلا أنه أثر عدم ذكرهم. ثم أضاف:

"إن البكوش كان يرغب أيضاً في الحد من نفوذ الجامعة الإسلامية. وهذه المؤسسة لعبت دوراً هاماً في البلاد كمركز لتعليم اللغة العربية والدين ونشر الإسلام في أجزاء أخرى من إفريقيا، وقد ظلت لسنوات طويلة تعمل دون رقابة عليها، وقد وضعها البكوش تحت إجراءات مالية حازمة، غير أن قليلاً من الاهتمام أعير بالفعل للتقيد بهذه الضوابط. وفضلاً عن ذلك، فإن في نية الجامعة إقامة نظام تعليمي ابتدائي وثانوي إسلامي مستقل كلية في البلاد، وهو ما يعارضه البكوش."

وتحت عنوان فرعي "الصدام" كتب نيو سوم:

"ولهذا قرر البكوش، إذا ما أريد له أن يبقى رئيساً للوزارة، ضرورة أن يحوز تأييد الملك في هذه القضايا والإصلاحات. أما إذا لم ينل هذا التأييد فإن الكلام سوف ينتشر، وبالتالي فإن سلطته سوف تتقوض وتضعف. وقد شعر بأن اللحظة السابقة على توجهه لزيارة بريطانيا والولايات المتحدة هي لحظته المواتية، فقام بمقابلة الملك يوم ٢/٩/١٩٦٨ وأشار خلال هذا اللقاء إلى الموضوعات المعلقة. وقد طلب الملك بعض الوقت حتى يتمكن من قراءة هذه الموضوعات (وقد علّق البكوش بأن الأمر يحتاج إلى عام كامل حتى يتمكن الملك خلاله من إتمام قراءة

تلك الأوراق كافة). واقترح البكوش أن يقوم بتلخيصها له، فرفض الملك هذا الاقتراح. عند هذه النقطة، سأل البكوش الملك متى يتوقع موافقته عليها، ورد الملك أن ليس بمقدوره تحديد ذلك. وقد ردّ البكوش بأنه لا يستطيع أن يرى كيف بإمكانه مواصلة العمل دون أن يكون حائزاً على ثقة الملك، وربما يكون من الأفضل له أن يقدم استقالته، عند ذلك قال الملك، وكأنّه كان بانتظار تلك اللحظة، بأنه سيرسله إلى الأمم المتحدة (مندوباً لليبيا)."

ويواصل نيسوم، نقلاً عن البكوش، رواية ما حدث:

"قال البكوش إنه لم يكن يتمنى أن يصل الأمر إلى هذا الحد. لقد عرض عليه الملك منصب سفير ليبيا في بريطانيا، غير أن البكوش رفض هذا المنصب (أضاف نيسوم أن البكوش أبلغه أنه لو قبل هذا المنصب لأكد الإشاعات القائلة بأنه مقرب من الإنجليز)، ثم قال للملك إنه يفضل الذهاب إلى فرنسا، وقد وافقه الملك على ذلك."

"قال البكوش إنه لم يكن يتوقع ما حدث. لقد ظن أن الملك لن يفعل شيئاً إلا بعد زيارته لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ثم أضاف أنه ربما ضغط على الملك أكثر من اللازم. ومع ذلك فلديه الإحساس بأن الملك كان قد حزم أمره، وكان في انتظار الفرصة المناسبة."

كما ينسب نيسوم إلى البكوش قوله خلال تلك المقابلة:

"إن الملك محاط بحاشية تضم محمود المنتصر، أخوات الشلحي، إدريس بوسيف، وأصدقاءه القدامى من أمثال الشيخ عبد الحميد العبار، وهي مجموعة قادرة على الاتصال به بسهولة، وتنقل إليه بشكل دائم الشكاوى والإشاعات والانتقادات ضدّ رؤساء الوزارات. وكانت هذه المجموعة نشطة ضده بشكل خاص. لقد وجد صعوبة في إجراء اتصال يومي بالملك. والملك إما أنه طاعن في السن، أو متعب جداً، ولا يرغب في أن يتم إزعاجه بالمتاعب الناجمة عن توجهات السياسة الجديدة. ومن المحتمل أن الانتقادات لما كان البكوش يحاول القيام به قد ازدادت وبلغت الحد الذي شعر أنه لم يعد بمقدوره التسامح معه. لقد حدث هذا على الرغم من محاولات البكوش المستمرة - من وجهة نظره - لوضع الملك في الصورة، وإحاطته علماً بما كان يقوم به."

"وكنموذج للمشاكل التي كان يواجهها، ضرب البكوش مثلاً بالشكوك التي كانت تساور رئيس مجلس الشيوخ الشيخ عبد الحميد العبار حول مساعي البكوش لإبعاده عن منصبه واستبداله بعبد القادر البدري [رئيس الوزراء السابق، وهو من قبيلته نفسها "العواقر"]. وقد ازداد الموقف تدهوراً عندما قامت عناصر قبلية بزرع قنبلة زمنية في بيت الشيخ عبد الحميد يوم ٩/٨/١٩٦٨. لقد كان الشيخ العبار، ولعله ما يزال، على يقين بأن البكوش كان وراء تلك القنبلة. وفضلاً عن ذلك، فقد أمضى محمود المنتصر - صاحب التأثير القوي على الملك - كامل الشهر الذي سبق تنحية البكوش في البيضاء، ولا شك في أنه عمل ضده."

وقد نسب هذا التقرير إلى البكوش جملة من الأقوال، كان من بينها:

"ورداً على تساؤل من نيوسوم، حول الآثار المحتملة على موقف الملك لسياسة التقرب التي انتهجها البكوش مع تونس، أجاب الأخير بأن الملك يفضل دوماً موقفاً الحياد غير الفعال في الشؤون العربية، وأنه - أي البكوش - لا يوافق على ذلك، ويعتقد أن الليبيين أيضاً لا يريدون ذلك. وأضاف البكوش أنه كان يتمنى أن يسير على خطى تونس في الجامعة العربية، وقد أمر بنقل خطاب السفير التونسي (لدى الجامعة العربية) الطيب السحباني [عبر الإذاعة الليبية]. وقال إنه يعتقد أن الليبيين هم على استعداد لأن يقفوا بوجه القاهرة، وأنه شخصياً يريد أن يفعل ذلك. وفي عبارات البكوش (وكل الذي يمكن أن يترتب عليها لا يتجاوز حرباً كلامية قصيرة يكتشف الليبيون من بعدها أن بمقدورهم التصدي للقاهرة). غير أن الملك في الحقيقة لا يرغب بحدوث ذلك. وعلى أية حال، فعلى الرغم من أنه [الملك] يكره النظام المصري الحالي من قلبه، إلا أنه يخشاه في الوقت نفسه."

ويضيف نيوسوم في تقريره:

"وفي معرض إجابته عن أسئلة أخرى، أفاد البكوش أنه يعتقد بأن الاهتمام الذي أظهره السفيران البريطاني (ساريل) والأمريكي (نيوسوم) بحكومته ربما لم يساعده بصفة أساسية مع الملك...^{٣١٦}"

"كما أفاد بأن الملكة هي وحدها بين المحيطين بالملك، التي آزرت البكوش، وأرسلت بعد إقالته أخاها بالقاسم لرؤيته وتقديم أية مساعدة قد يكون بحاجة إليها، كما أنها كانت على اتصال شبه يومي مع زوجته. وإن الملكة هي ذات نفوذ في الأمور كافة، عدا تلك المتعلقة بأسرتها، كما أنها ذكية جداً، ومطلعة، ومعنية باهتمام بالأوضاع في البلاد."

وأضاف التقرير:

"لقد قال البكوش إن هناك شخصين كان يخشى في البداية من أنهما سيثيران له المشاكل، غير أنه وجدتهما، على عكس ما توقع، مواليين له بالكامل، هما العقيد عبد العزيز الشلحي (من الجيش)، والفريق مفتاح بوشاح قائد قوات الأمن في المنطقة الشرقية. وكان الأخير على وجه الخصوص موالياً ومعيناً له، وكان يناقش معه [مع البكوش] حتى أبسط الإجراءات الروتينية قبل القيام بها. وفي معرض التعليق على العقيد الشلحي، قال البكوش إن البلد ينبغي أن يمتلك جيشاً قوياً (لأننا، في التحليل النهائي، لا نستطيع، في الدفاع عن أنفسنا، الاعتماد حتى على أقرب أصدقائنا). لقد كان الجيش منقسماً في ظل سياسة "فرق تسد" التي انتهجها السنوسي لطبوش عندما كان رئيساً لأركان الجيش،^{٣١٧} والتي استمر اللواء نوري الصديق (رئيس الأركان الحالي) في انتهاجها."

وقد خصص السفير نيوسوم الفقرات الأخيرة من تقريره عن لقاءه عبد الحميد البكوش

٣١٦ نأمل أن يكون البكوش قد سلط الضوء حول هذا الموضوع، وحول طبيعة علاقة حكومته بهذين السفيرين فيما تركه من مذكرات ووثائق.
٣١٧ خلال الفترة ما بين ١٩٥٨، ١٩٦١.

في أعقاب استقالته إلى ما ورد على لسان الأخير بحق ولي العهد، وكان من جملة ما نسب إليه قوله:

"على أولئك المهتمين بمستقبل البلاد أن يركزوا جهودهم الآن لجعل الملك يوافق على تعيين ولي العهد "نائباً للملك" Vice King، وأن يعطيه صلاحيات حقيقية في تسيير شؤون الدولة.^{٣١٨} إن هذا يتطلب إجراء تعديل طفيف في الدستور، وفي هذه الحالة (أي إذا أصبح ولي العهد نائباً للملك)، ينبغي القيام "بعملية غسل" له. لقد قام صهره (والد زوجته) الطاهر باكير، مع آخرين، بتشريه فكرة الأمير النائي عن الآخرين، والعاطل الذي لا يعمل شيئاً، وهي الفكرة التي لا تساير الحكم في العصر الحالي. إنه، على سبيل المثال، يتصور أن بإمكان ليبيا أن تستغني عن الولايات المتحدة وبريطانيا. إن هذا مجرد عدم فهم، كما أنه خجول وخول. إنه لم يكن يرغب في الذهاب لحضور قمة الوحدة الإفريقية بالجزائر، لقد حث البكوش الملك ليأمره بالذهاب إلى تلك القمة. وبعد أن تغيرت الوزارة رفض الذهاب، كما أنه رفض حتى اللحظة الأخيرة استقبال رئيس وزراء السودان رغم حث الملك له على ذلك".

كما نسب التقرير إلى البكوش قوله:

"إن على ولي العهد أن يغير من هيئة لباسه، وأن يظهر بمظهر الرجل المتحضر".

ويضيف بشير السني المنتصر، من جانبه، في مذكراته بعض الملاحظات والوقائع التي تضيفي المزيد من الضوء على استقالة عبد الحميد البكوش وأسبابها:^{٣١٩}

"إن نقطة الضعف لدى عبد الحميد البكوش هي عدم فهمه لعقلية الملك، فقد اغتر بتأييده ودعمه له في أول عهده، ولكن فاته أن الملك يحكم بفلسفة الحكم العربية القديمة المبنية على عدم ثقة الحاكم في وزرائه ومساعديه الأقربين الذين يوليهم شؤون الحكم، وهو يقرأ التاريخ الإسلامي، وقصة البرامكة في العهد العباسي ليست غريبة عليه. والتاريخ السياسي العربي مليء بدور المؤامرات على الخليفة والحاكم من طرف أفراد عائلته ووزرائه وأقرب مساعديه. كما أن الملك خير بمواقف الدول الأجنبية، وخاصة بريطانيا نتيجة علاقاته الطويلة معها. ورغم أن الملك غربي في سياسته الخارجية صراحة، إلا أنه شعر بأن أمريكا وبريطانيا وجدتا في عبد الحميد البكوش غايتها، فهو شاب مثقف، قريب من الجماهير، حريص على (الشخصية اللببية) والتعاون مع أمريكا وبريطانيا، وفي إمكانه خدمة مصالحهما، مما قد يدفعها إلى مساعدته لتولي حكم البلاد. كما أن معظم زعماء قبائل برقة والساسة الذين يترددون على الملك حذروه من رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش، وأعربوا له عن عدم ثقتهم به، وأن معظم العواصم العربية، ومنها القاهرة، غير راضية عنه. وقيل إن الملك فيصل ملك المملكة السعودية أعرب للملك إدريس، عن طريق سفرائه، عن رأيه في عبد الحميد البكوش، وأنه وجد فيه أثناء زيارته للسعودية شاباً مغروراً جريئاً في حضور كبار القوم، ولا يمثل دولة ملكية مثل ليبيا

٣١٨ انظر مبحث "الموقف من الملكية".

٣١٩ مصدر سابق، ٢٧٨، ٢٧٩.

لها تقاليدها العربية الإسلامية، ولا يؤتمن جانبه، وأشار إلى رفضه أداء العمرة عند زيارته للسعودية،^{٣٢٠} وهو تقليد تحرص المملكة العربية السعودية على توفيره لجميع كبار الزوار المسلمين، وهذا ما أكدته لي في جنيف بعد ذلك السفير السعودي المتقاعد الدكتور مدحت شيخ الأرض.

"وكانت مصر، رغم علاقة عبد الحميد البكوش الودية بالأخوين عمر وعبد العزيز الشلحي اللذين يرتبطان بعلاقة قوية بالرئيس عبد الناصر منذ أيام البوصيري الشلحي، تشعر بأن عبد الحميد البكوش أصبح يدفع بليبيا في أحضان الغرب (بريطانيا وأمريكا) بشكل أقوى من غيره من رؤساء حكومات ليبيا السابقين، الذين حرصوا جميعاً على المحافظة على علاقات قوية بالقاهرة، وتأييد القضايا العربية، رغم ارتباطاتهم الغربية."

ويضيف بشير السني المنتصر:

"كان الملك يتابع تحركات عبد الحميد البكوش الأخيرة عن كثب، وشعر بأن حرصه على زيارة لندن وواشنطن يهدف إلى إثارة موضوع مستقبل النظام في ليبيا، والاتفاق معهم على حلول للوضع القائم دون رضاه، وهو لا يثق في إخلاصه لتناول مثل هذا الأمر الهام على هذا المستوى العالي، وأنه، أي البكوش، قد يفكر في إقامة نظام جمهوري في ليبيا بالاتفاق مع الأمريكيين والبريطانيين، خاصة وأنهم أصبحوا قلقين على مصالحهم في ليبيا بسبب عدم وضوح مستقبل نظام وراثة العرش، وتعرض ليبيا للضغط من جانب الرئيس عبد الناصر، ولهذا سارع الملك بأن يطلب من البكوش تقديم استقالته في المقابلة التي كان المفروض أن يتناول فيها معه دراسة زيارته إلى لندن وواشنطن التي تمت إجراءات الإعداد لها. وبقبول استقالة عبد الحميد البكوش بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٦٨ كلف الملك ونيس القذافي بتأليف الحكومة الجديدة."

أصداء الاستقالة

إذا كانت بعض الأوساط الليبية، وبخاصة بين العناصر المحافظة وأصحاب التوجهات السياسية القومية والإسلامية، قد استقبلت السقوط السريع لحكومة البكوش بالاستحسان والارتياح، فما لا شك فيه أن أوساطاً ليبية كثيرة لم ترتح للنهاية المباعة للحكومة الشابة، واستقبلت هذا الأمر بالحزن والاستياء. وقد وجدت هذه المشاعر الأخيرة أصداءها في بعض ما كتبه الصحافة الليبية الخاصة في أعقاب الإعلان عن قبول الملك لاستقالة تلك الحكومة.

وعلى سبيل المثال، فقد خصصت صحيفة "الرائد" افتتاحيتها للحديث باستفاضة عن

٣٢٠ يلاحظ أن معاملة الملك لرئيس الوزراء البكوش قد تغيرت بعد شهر مايو ١٩٦٨ والذي صادف انتهاء البكوش من زيارته لمجموعة من الدول العربية، بما فيها السعودية.

إنجازات عبد الحميد البكوش وحكومته ذات التوجه العصري، وخلصت في نهاية هذه الافتتاحية إلى القول بأنه "لولا وجود البكوش وحكومته لما أمكن تحقيق هذه الإنجازات حتى بعد مرور سنوات عدّة قادمة". كما أن صحيفة *The Libyan Times* (مستقلة) قالت بحسرة في هذا الشأن "لن تكون حال ليبيا والليبيين على ما هي عليه اليوم أبداً"

Libya and the Libyans will never again be the same.

أما السفارتان البريطانية والأمريكية، فقد خصصتا مساحة واسعة من تقاريرهما السرية لموضوع استقالة حكومة البكوش، وللإنجازات التي حققتها تلك الحكومة، بطريقة غير مسبوقة، وبلهجة تعبّر في مجملها عن التعاطف مع البكوش والتباكي على استقالته، موجهة للملك ونظامه أقسى عبارات النقد.

كان مما ورد في تقرير السفير البريطاني ساريل المؤرخ في ١٦/٩/١٩٦٨ والذي يحمل عنوان "سقوط حكومة عبد الحميد البكوش":

"لقد سقط رئيس الوزراء الإصلاحي السابق محي الدين فكيني عام ١٩٦٤ لأن الملك رفض الانحياز إلى جانبه في خلاف وقع بينه وبين أحد قادة الحرس القديم.^{٣٢١} البكوش كان في البداية أكثر حظاً، فقد وقف الملك إلى جانبه، ويمكن له في السلطة بعد أن شن رجال الحرس القديم حملة تستهدف إزاحته من الحكومة عندما كان خارج البلاد في بداية صيف هذا العام [حين كان البكوش في آخر شهر يونيو ١٩٦٨ في زيارة لإسبانيا]."

"على أية حال، فإن البكوش ظهر منذ ذلك الوقت كما لو أنه لم يعد مكترباً بكسب ود هذه المعارضة، كما بدا واضحاً أن الملك لن يحتمل بقاء الحالة على هذا النحو [استمرار الخلاف بين البكوش ومعارضيه من رجال الحرس القديم] إلى ما لا نهاية."

ثم يقول السفير ساريل:

"لقد بت أشعر مع المراقبين الآخرين [؟] بالخطر فيما إذا أصر البكوش على موقفه في إحدى القضايا، فإن الملك قد يجد في ذلك فرصة وسبباً للتخلص منه. وهذا هو عين ما حدث. إن حديث البكوش عن رغبته هو في الاستقالة ينطوي، على أي حال، على قدر كبير من الحقيقة. غير أنه على استعداد الآن للاعتراف بأنه أخطأ في تقدير وحساب علاقته بالملك."

ويعلق المستر ساريل:

"إن هذا يوضح أهم مظاهر فشل البكوش. إن سياساته كانت محاولة خيالية لتحويل ليبيا إلى بلد بمقدوره أن يوظف، وأن يحافظ في الوقت نفسه على ثروته الهائلة التي حصل عليها فجأة.

٣٢١ الإشارة هنا إلى الخلاف الذي نشب بين الدكتور فكيني وبين الفريق محمود بوقويطين قائد قوات الأمن إثر أحداث الطلبة في مطلع عام ١٩٦٤. انظر "حكومة فكيني..."، المجلد الرابع.

غير أن "الصواب" الذي كانت تنطوي عليه سياساته لم يكن مصحوباً "بحكمة سياسية" تمكنه من تمرير تلك السياسات."

وبعد أن يشير السفير ساريل إلى تقرير آخر سبق له أن بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٨ بعنوان "عبد الحميد البكوش - المائة يوم الأولى"، وتحدث فيه عن التشابه بين حالة البكوش وحالة الرئيس الأمريكي الراحل كنيدي، أكد أن هذا التشابه بين الحالتين هو أصدق الآن من ذي قبل، وأضاف:

"لو كان البكوش أكثر حنكة، لقام بتسهيل تمرير خطواته الإصلاحية عن طريق القيام بالمجاملات التي يتوقعها رجال الحرس القديم، وشرح هذه السياسات لهم، لا من خلال الخطب العامة، ولكن عبر الإقناع الشخصي أثناء زيارات خاصة يقوم بها لهم في بيوتهم، وتحمل في ذاتها معنى المديح لهم... إن المعارضة للبكوش كانت قوية على وجه الخصوص في برقة.. وكما حدث للكثيرين من سابقه، فهناك يكمن سر اللعبة."

ثم ختم ساريل تقريره بعبارات جاء فيها:

"في المدى الأبعد، فإن توقعات المستقبل هي أقل تفاؤلاً.. فقد أعطى البكوش للشباب الانطباع بأن ليبيا تسير على طريق النهوض، وأن عملية التحديث ممكنة في ظل النظام القائم." "إن فشل البكوش في تمرير إصلاحاته قد أدى حتى الآن إلى حدوث خيبة في الآمال التي علقت عليه من قبل جيل الشباب المتعلم. كما أن جزءاً من هذه الآمال جرى نسفه بسبب الاتهامات الموجهة إلى البكوش بالتورط في الفساد المالي (صفقة منظومة الدفاع الجوي مع بريطانيا، وصفقة النفط مع الشركات الفرنسية). وعلى أية حال، فإن استقالة البكوش، التي يعتقدون أنها فرضت عليه من قبل الملك أو رجال الحرس القديم، سوف تؤدي إلى اعتقادهم بأن الإصلاح ليس ممكناً من خلال النظام القائم.^{٣٢٢} ربما يكون بمقدور الحكومة الحالية [حكومة ونيس القذافي] والحكومات القادمة أن تقنع هؤلاء بعكس ذلك، غير أنني لست واثقاً من ذلك. وإذا فشلت هذه الحكومات بهذه المهمة فعلينا أن نتوقع تنامياً في مستوى درجة المعارضة للنظام، وأن تصبح خيبة أمل الشباب والمتعلمين أكبر."

أما السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم، فقد بعث هو الآخر بتقرير مؤرخ في ٢٩/١١/١٩٦٨ وعنوان "حكومة البكوش ٢٥/١٠/١٩٦٧ - ٤/٩/١٩٦٨ تأثير دائم أم ظاهرة عارضة"،^{٣٢٣} تضمن جرداً شاملاً لسياسات البكوش وإنجازاته. وفيما تحدث بإيجابية وإعجاب عن هذه الإنجازات، فإنه لم يتردد في توجيه انتقادات عديدة له، بعضها ذو طابع شخصي، ويمس حتى سلوكه. وقد حظي الملك والنظام الملكي بأوفر نصيب من انتقادات نيوسوم وشتائم.

٣٢٢ لاحظ العبارة المشابهة التي وردت في تقرير السفير الأمريكي نيوسوم الوارد فيها بعد.

٣٢٣ يحمل الرقم الإشاري (A-563). يقع التقرير في (١٤ صفحة)، وهو موجود بملف وزارة الخارجية الأمريكية رقم Libya 1-15.

وكان مما ورد بحق الملك والنظام الملكي في هذا التقرير:

"إن الإقصاء المبالغ للبكوش عن الوزارة هو تذكير مزعج للجميع - بصرف النظر عن وجهات نظرهم الشخصية في البكوش وفي برنامجه، وعلى الرغم من زخارف الملكية الدستورية - بأن ليبيا محكومة بملك لديه سلطة مطلقة،^{٣٢٤} ويمارس تلك السلطة بطريقة مزاجية لا يمكن التكهّن بها،^{٣٢٥} وليست ذات صلة باحتياجات البلاد الحقيقية^{٣٢٦} والبعيدة المدى."

كما جاء في التقرير أيضاً:

"إن مغادرة البكوش للحكم، التي تمت بطريقة خالية من الكياسة، وغير مفهومة إلى حد كبير، وعملية الإزالة التي جرت خلال الأشهر الثلاثة الماضية للزخم الذي أحدثه، وللمبادئ التي حاول تطبيقها، لتؤكد، مرة أخرى،^{٣٢٧} على أن ليبيا تكون أكثر راحة (انسجماً) مع حكومة فاسدة لاهية، كسولة، جبانة، غير كفؤة، باهتة الصورة دولياً، وذات توجه عربي غالب."

وبعد استعراض في هذا التقرير لسياسات حكومة البكوش ذات الأثر الدائم (كتطوير الجهاز الحكومي، والقوانين الإصلاحية، وقانون الأحوال الشخصية الموحد، والشخصية الليبية، وتصحيح المفاهيم حول دور الحكومة ومسؤولية المواطنين، ودور المرأة...) خلص إلى القول:

"سوف ينظر إلى البكوش وحكومته من قبل الأجيال الشابة، بمن فيهم بعض المعارضين له، كيوم زاه وقصير عاشته بلادهم".^{٣٢٨}

"وتتمثل المأساة في أن المجهود الذي بذلته حكومة البكوش لم يكن له من أثر، سوى أن يبين للأجيال الشابة والمجموعة الصغيرة من المثقفين أن التحديث في ظل القيادة الحالية (الملك) في ليبيا صعب جداً إن لم يكن مستحيلاً. لقد أبرزت جهود البكوش مرة أخرى قوة العناصر المحافظة، وعدم تحمل الملك لفترة طويلة الانتقادات التي تثيرها هذه العناصر، ورفضها الجوهري للمؤسسات السياسية الحديثة."

"لقد سهّل البكوش (من خلال سياساته وخصوماته) عمليات التغيير العنيف من خارج الإطار الدستوري.^{٣٢٩} ومن خلال رؤية جيل الشباب لإمكان تغيير هيكل وممارسات الحياة الليبية (كما فعلت حكومة البكوش)، فإن هذا الجيل سوف يكون أقل استعداداً لقبول سيطرة

٣٢٤ وكان ليبيا وحدها، دون سائر الدول العربية، هي التي كانت محكومة يومذاك من قبل حاكم ذي سلطة مطلقة! إن أقرب أصدقاء أمريكا وحلفاءها في المنطقة العربية كانوا جميعاً يملكون سلطات مطلقة، ناهيك عن الحكومات "الثورية" الأخرى التي أقامت أو دعمت وجودها في المنطقة.

٣٢٥ هذا هو الجانب الأخطر في الموضوع.. عدم قدرة السفارة على التكهّن بما يمكن أن يقوم به.

٣٢٦ بالطبع كما تفهمها أمريكا وتحددها سفارتها.

٣٢٧ لعل الإشارة هنا هي لحكومة فيكتوري.

٣٢٨ نبوءة شؤم صدقت.. مع فارق هام هو أن الليبيين الآن ينظرون إلى حقبة العهد الملكي برمتها كيوم زاه قصير عاشته بلادهم..

٣٢٩ والانقلابات العسكرية بالطبع هي إحدى الصور لهذه العمليات.

المحافظين، وللرضا بعدم القيام بتغيير كبير. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الجيل سوف يكون أكثر استعداداً لركوب مخاطر أكبر من أجل تحقيقهم لمشاركة ذات معنى في الحياة العامة، ولتبني حلول متطرفة، وربما ثورية،^{٣٣٠} إذا ما تبين لهم أن تحقيق التطور بسرعة مقبولة لديهم لم يعد أمراً ممكناً.^{٣٣١}

وبعد أن يخصص التقرير نفسه عدداً من صفحاته لسياسات حكومة البكوش، ذات الأثر شبه الدائم/ المؤقت (الخطة الخمسية الثانية، كفاءة الجهاز الحكومي، التعليم، الموقف من العناصر المعارضة، الإصلاح السياسي، جمعية البر، تحرير المرأة، الدفاع، القواعد والعلاقات الخارجية والقضية الفلسطينية)، يتناول في الصفحات الأخيرة منه مظاهر وأسباب فشل حكومة البكوش وأخطاءها.

فتحت عنوان جانبي "ألم يكن لحكومة البكوش، تأثيرات أكبر؟" يورد التقرير الأمريكي:

"لقد فشل عبد الحميد كرتيس للوزراء لعدة أسباب. لقد تحرك بسرعة كبيرة، وعلى نطاق واسع جداً، في مجتمع تقليدي.. لم يحسن فهم شخصية الملك (أو لم يقرأه قراءة صحيحة)، كما أهمل المجاملات الواجبة في العلاقات الشخصية المهمة الاعتبار في أي نظام سياسي، كما فقد احترام الليبيين بسبب حياته الخاصة، على الأقل كما كانت معروفة قبل أن يصبح رئيساً للوزراء."

"لو أن حكومة البكوش تمكنت من البقاء لمزيد من الوقت في السلطة، لربما كان بمقدورها أن تترك أثراً أكثر ديمومة، وبشكل أكبر، على الناس وعلى المؤسسات في ليبيا. لو أن البكوش ورفاقه في الوزارة، من ذوي التوجهات التحديثية، بقوا فترة أطول في الحكم لأمكنهم معالجة عدد أكبر من المشكلات الصعبة التي تواجهها ليبيا اليوم. وفي الواقع، فإن كثيراً من المشاكل القائمة ما تزال عالقة، وبعضها لم يجر لمسه بعد."

ويعدد التقرير في هذا السياق مظاهر فشل حكومة البكوش في مجالات الإسكان والرعاية الطبية والزراعة والصناعة والسياحة، ويضيف إلى هذه القائمة فشل حكومة البكوش في تطوير مؤسسات سياسية قوية، ويورد في هذا الخصوص:

"لقد حققت حكومة البكوش تقدماً قليلاً في مجال تطوير مؤسسات سياسية قوية في البلاد. فالأسئلة المتعلقة بمستقبل الملكية، وخلافة ولي العهد، والمشاركة الفعالة للأجيال الشابة في الحياة السياسية، ما تزال على درجة حدتها الأولى نفسها قبل أن يتولى البكوش رئاسة الوزارة، ومن ثم فإن هشاشة المؤسسات الليبية، التي كانت مصدر إزعاج لأصحاب الرأي من الليبيين، كما لغيرهم من الأجانب، ما تزال في الوقت الحاضر على درجة الإزعاج نفسها التي كانت عليها في أكتوبر ١٩٦٧ عندما استلم البكوش رئاسة الوزارة."

٣٣٠ نبوءة شؤم ثانية ومكملة للنبوءة الأولى لم تلبث أن تحققت خلال أقل من عام على كتابة ذلك التقرير. وهي في الواقع لم تكن سوى تبشير مبطن بالانقلاب العسكري الذي كان نبؤسوم يومذاك منكباً على الإعداد له. انظر "انقلاب بقيادة خير".

٣٣١ إن التحديث والتطور في ليبيا ليس مطلوباً فقط... ولكن مطلوب أيضاً أن يتم بسرعة كبيرة.. لم في ليبيا بالذات ودون غيرها من دول المنطقة العربية!؟

ثم يستطرد التقرير:

"إن أي زعيم سياسي ليبي، مهما كان جذاباً وماهراً وذا دهاء سياسي، يحاول تنفيذ برنامج تحديتي في ليبيا، لا بد أن يصطدم بالحواجز، غير القابلة تقريباً للتخطي القائمة ضد التغيير، في المجتمع الليبي وفي مواقفه ومؤسساته، وبالمقاومة العنيدة للتغيير المبنية على الدين والتقاليد، وكذلك بالقصور الذاتي والجمود الذي يطبع المجتمع الليبي المحافظ وغير المتعلم، الذي يجهل تماماً الفكر العلمي الغربي المعاصر، والذي يعيش في انسجام مع تخلفه، وباللامبالاة السياسية التي تطبع المجتمع بصفة عامة، وبالجهاز المرهق وغير الشفاف الذي ينبغي على رئيس أي حكومة أن يعمل من خلاله. وباختصار، فإن المهمة ضخمة واحتمالات عدم النجاح فيها كبيرة جداً."

وبعد هذا الوصف، الذي لم يترك سلبية أو رذيلة إلا ووضعها في المجتمع الليبي وفي البيئة الليبية، والذي لا يوجد أدنى شك في تجنيه وإجحافه، أو على الأقل في مبالغته، يضيف هذا التقرير:

"غير أنه، فضلاً عن هذه المشاكل الضاربة الجذور في البيئة الليبية، فإن حكومة البكوش واجهت بعض المشاكل التي خلقتها هي نفسها. وبصفة أساسية، فإن حكومة البكوش لم تتمكن من ترك أثر دائم أكبر في الحياة الليبية بسبب فشلها في أن تكسب إلى جانبها، أو تحيد على الأقل، العناصر المحافظة والتقليدية في المجتمع الليبي. لقد أخفقت في إقناع العناصر البارزة في النظام بأن تتقبل عملية تحديث المجتمع، وأن تحشد لها دعم الملك والعناصر السياسية الفعالة (من أمثال رؤساء الوزراء السابقين وزعماء القبائل ورؤوس العائلات) في المجتمع. وفي الحقيقة، فلا يبدو أن البكوش أدرك الأهمية الحيوية للنخب التقليدية في الحراك السياسي والاجتماعي في ليبيا المعاصرة، وأهمية ضمان هؤلاء لبرنامجهم. وفي مجتمع يتوقع ضرورة تقديم مقدار وافر من الاحترام الطقسي (الشعائري) لكبار السن، وللعناصر النافذة فيه، قام البكوش بتجاهل الشخصيات التقليدية وتلك التي تنتمي إلى الأجيال الأكبر سناً."

ويضيف التقرير:

"وفضلاً عن ذلك، فقد فشل البكوش وحكومته في حشر الأجيال الشابة وراء برنامجهم. لقد كان جيل الشباب منقسماً، واستمر كذلك. ففيما صفق في مجمله - عدا محترفي المعارضة منهم - لجهود البكوش المصممة على تحديث ليبيا، وأبدوا إعجابهم بقدراته الفكرية وبحيويته وإخلاصه لمهمته ولليبي، فإنهم اختلفوا معه بشكل متزايد حول بعض سياساته وبرامجه. فالقوميون العرب شككوا في تركيزه على فكرة "ليبيا أولاً" و"الشخصية الليبية"، والمتعاطفون مع المتطرفين من القوميين/ الاشتراكيين انتقدوا سياساته الدفاعية، واعتبروها موجهة ضد الجزائر ومصر، كما اعتبرته عناصر أخرى من الشباب (من أنصار فكرة العالم الثالث، والحيد الإيجابي، والمعادين للإمبريالية) عميلاً لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فيما نظرت إليه

العناصر الأكثر تطرفاً من هؤلاء على أنه عميل غربي.. وهكذا، ففي الوقت الذي أخفق فيه البكوش في كسب تأييد الساسة التقليديين، فقد فشل في بناء قاعدة سياسية تقوم على دعم جيل الشباب له.

ثم ينتقل التقرير إلى توضيح أسباب فشل البكوش في المجالين السابقين:

"لقد أخفق البكوش ورفاقه في هذين المجالين (استمالة عناصر الحرس القديم وبناء قاعدة سياسية من جيل الشباب) لعدة أسباب. وقد يكون من أهم هذه الأسباب أن البكوش، رغم أنه رائع كمجرد مبدع، إلا أنه مزاجي غير مناسب لتولي أعلى المناصب القيادية في ليبيا اليوم. لقد قام بنفسه باستفزاز كبار السن والشباب على السواء بعجرفته. وإن غياب الصبر لديه، على من اعتبرهم دونه في الذكاء، جعله يظهر بمظهر مدير المدرسة المتغطرس، أو ديكتاتور متبجح، تجاه أعضاء وزارته أنفسهم، كما في مواجهة التقليديين خارج الحكومة."

"قد يكون البكوش، بسبب شبابه وقدراته الشخصية الفائقة، قد وجد نفسه مضطراً للتعامل مع أفراد لم يكونوا قادرين - ليس بسبب خطأ من جانبهم - على أن ينتجوا بالمستوى نفسه الذي يتطلبه من نفسه أو من الذين يعملون معه.. وعلى سبيل المثال، فمن الظاهر أن البكوش عانى (من قبل) مشكلة العمل لفترة طويلة، وبطريقة لصيقة، مع رفيق عمر متقدم في السن لا يمكن الاستغناء عنه بقسوة، على الرغم من أنه كان من الواضح أن مستوى أدائه لم يعد كعده في السابق."

"ومن المثير للاستغراب، أن البكوش، على الرغم من مهنته كمحام، ومن خبرته كوزير للعدل، كان يفتقر في تعامله مع القضايا والأشخاص إلى الحكمة. كما أنه لم يعتن بإعداد وتطوير حججه مع التشكيك في سياساته، وكان يلجأ بدلاً من ذلك لاستعمال أساليب فجّة معهم. لقد أخفق حتى في الظهور بمظهر ذلك الذي يستشير رفاقه في الوزارة حول سياسات وإجراءات تخص وزاراتهم، وكان عادة ما يتجاهل وجهات نظرهم بشكل كلي، ويفرض تلك التي تخصه بأوامر تنفيذية منه "Executive Fiat".

"لقد أخفق البكوش في تصور الحاجة إلى أن يضم إلى جانبه القيادات التقليدية من الجيل القديم. وبدلاً من أن يدفعهم برفق للعب دور كبار رجال الدولة السابقين، فيحيطهم بذلك بالأهمية والإحساس بالنفوذ اللذين يشعرون أنهم يستحقونها، ويعددهم عملياً عن لعب دور مستقل فعال في العملية السياسية، فإنه، بدلاً من ذلك، ولأهم ظهرة بفضاظة."

"لم يقدّر البكوش، ولا رفاقه التحديثيون، الأثر النفسي على جيل الكبار عندما يجدون أنفسهم قد أبعادوا جانباً دون كياسة، وحين يقال لهم عملياً، وبكل بروء، أن كل ما قاموا به من أجل ليبيا خلال حقبتهم كان خطأ، عديم الفائدة، وغير ذي صلة بالواقع."^{٣٣٢}

"بالإضافة إلى ذلك، فقد رفض البكوش أن يحاول الوصول إلى حلول وسط، أو أن يتنازل

٣٣٢ لم تتوقف تقارير السفارة الأمريكية (بها فيها هذا التقرير) عن التعريض برجال هذا الجيل والتشجيع عليهم والدعوة إلى إقصائهم من الحياة العامة، دون الاعتراف بأي فضل لهم. وهاهي الآن تأخذ على البكوش قيامه بهذه المهمة دون كياسة !!

عن قناعاته ومبادئه تحت ضغوط حقائق الواقع السياسي. وعلى الرغم من حيويته الشخصية، فإنه لم يكن مرناً عندما كان يشعر أنه على صواب. لقد أوقف البكوش صور المزايا والخدمات الخاصة التقليدية بشكل صارم على أساس نظري، واعتقاد خاص به، دون أن يقدر على تصور الأثر العام الذي يمكن أن تحدثه تلك القرارات في موقف خصومه ومعارضيه.

ويضيف التقرير:

"وفوق ذلك، فمن الظاهر أن البكوش، ورفاقه الشباب الإداريين/ الفنيين، لم يدركوا أن التغييرات الجوهرية في المواقف والمؤسسات يتطلب إجماع قطاع واسع ومنظم من المجتمع، وأن الأفكار السياسية الجديدة لا يتم تطبيقها، دون ذلك الإجماع، إلا بصعوبة، وأنه لا يمكن جعلها دائمة. ومن الواضح، فضلاً عن ذلك، أنهم لم يدركوا أن مثل هذا الإجماع لا يمكن تحقيقه إلا من خلال جهد نشط ومتواصل وواع لإقناع قادة الرأي العام ومختلف الشخصيات الرئيسية في المجتمع بتقديم دعمهم، وعلى الأقل قبولهم، لأية فكرة سياسية جديدة. كما لا يبدو أنهم يدركون أن الناس في حاجة إلى الوقت لتغيير وجهات نظرهم وأفكارهم وتبني أخرى جديدة مكانها."^{٣٣٣}

تساؤل وتأويل

عرضنا في هذا المبحث لملاحظات استقالة عبد الحميد البكوش وظروفها وأسبابها الظاهرية كما روتها تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية، وكما وردت في مذكرات أحد زملائه في الوزارة، وقد نسب معظم ما ورد فيها إلى عبد الحميد البكوش شخصياً.

لم يتناول البكوش، من جانبه، في المقالة التي نشرتها له مجلة "الوسط"، السالف الإشارة إليها، موضوع استقالته وأسبابها إلا بطريقة عارضة وعبارات مقتضبة جاء فيها:

"... فبعد خلاف مع المرحوم الملك إدريس السنوسي حول مشروع للنهضة السياسية الليبية، دفعت بي الأحداث إلى قبول منصب سفير لبلادي في فرنسا."

"كان لدي مشروع ليبي قومي كبير... رفض الملك الراحل المشروع، وخرجت من رئاسة الوزارة تمهيداً لمحاولة عرضه من خارج السلطة."

غير أن عبد الحميد البكوش كشف في المقالة ذاتها عن أمر آخر خطير تحدث عنه بالعبارات التالية:

"كان ضباط الانقلاب [انقلاب سبتمبر ١٩٦٩] صغاراً غير معروفين للناس.^{٣٣٤} وذكرني ذلك بما قاله لي سفير أمريكي^{٣٣٥} وأنا رئيس للوزراء، إذ كان يشك في رغبتني في الاستيلاء

٣٣٣ ألم يكن السفير ذاته يستعجل وقوع التغييرات السياسية والاجتماعية في ليبيا، ويستبطئ السرعة التي كانت التغييرات تتم بها؟!

٣٣٤ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر "انقلاب بقيادة مخبر".

٣٣٥ كان ديفيد نيوسوم هو سفير الولايات المتحدة في ليبيا طوال فترة حكومة البكوش.

على الحكم، فجاءني زائراً يستطلع تلك الرغبة. ونصحني بأني إذا فكرت في ذلك فإن علي أن أتجنب إشراك أسماء معروفة، لأن الناس تحكم عليهم من أول يوم، وأن من الذكاء مشاركة أسماء مجهولة تستطيع السيطرة على الأمور، والجميع يتوقعون منها ما لا يعرفون."

ولا شك في أن استقالة البكوش، بقدر ما كانت مفاجئة، وشكلت خسارة للوطن، فإنها كانت محيرة ومثيرة للتساؤل ولشتى صور التأويل...

فالانتقادات الموجهة إلى حكومة البكوش لم يكن فيها من جديد.. فقد أخذت تتردد منذ عدة أشهر سابقة على الاستقالة.. والملك كان على علم بها منذ مرحلة مبكرة، وقد مر بنا كيف أن الملك عبّر عن استمرار ثقته في البكوش رغم وجود تلك الانتقادات، وأنه كان مصرّاً على المضي في تجربة الاعتماد على جيل الشباب المتمثل في البكوش ووزارته.

والحرس القديم والعناصر المحافظة هي، رغم مآخذها الكثيرة على البكوش، منقسمة، كما أنها غير منظمة ولا تتحرك في اتجاه موحد.

وولي العهد، الذي لم يكن خافياً أنه يناصر البكوش العداء، لم يكن يوماً عاملاً أساسياً في قرارات الملك الجهورية.

كما أن اغتباط الملك بالاستقبالات الشعبية الحافلة التي جرت له أثناء الجولة التي قام بها في شتى أنحاء المملكة، وهي الفكرة التي اقترحها عليه البكوش وشجعه عليها، هو ظاهر ومعروف.

إذن، ما الذي أثار الملك إدريس ضد رئيس وزرائه الشاب البكوش، إلى الحد الذي جعله يدفعه إلى تقديم استقالته، وإلى أن يقوم الملك بقبولها على الفور في الظروف التي كان البكوش يتهيأ خلالها للقيام بزيارة رسمية هامة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؟

هل ارتكب البكوش يومذاك حماقة سياسية داخلية بحق الملك، أو فاحشة سلوكية بلغت الملك وأغضبت عليه وجعلته يدفع به إلى تقديم استقالته؟

قد يكون ذلك هو السبب، غير أنه حتى الآن لم يظهر ما يؤكد هذا الأمر أو ينفيه بشكل قاطع، ولكن هناك تأويلاً آخر لا ينبغي إسقاطه أو استبعاده.

هذا التأويل يفترض أن جهة أجنبية - وعلى الأرجح - الولايات المتحدة الأمريكية هي التي وشت بعبد الحميد البكوش لدى الملك وأوغرت صدره عليه.

لم يكن سبب تلك الوساية بالطبع بعض الأخطاء السياسية التي ارتكبتها البكوش، والتي لم تقع موضع الرضا والاستحسان من الولايات المتحدة الأمريكية، مثل زيارته لفرنسا، وإبرامه لصفقة البترول مع شركات النفط الفرنسية، وإعلانه التأييد للعمل الفدائي

الفلسطيني.. فقد كان يشفع له في نظرها مقابل ذلك مواقف المؤيدة للسياسة الأمريكية، وحجم التعاون الدفاعي والأمني والإعلامي معها، وموقفه من قاعدة ولس الذي لاقى استحساناً لديها.

سبب هذه الوشاية، في اعتقادي، هو أن أمريكا، عبر سفيرها نيوسوم، كانت منهمكة يومذاك في إعداد بديل عسكري للنظام الملكي، وكانت قد قطعت شوطاً كبيراً في التحضير لذلك البديل وإنجازه، وكان البكوش - من حيث لا يدري - يشكل خطراً كبيراً على ذلك المخطط وتحضيراته، من حيث:

١ - أن البكوش نجح في إظهار شعبية الملك والنظام الملكي من خلال الجولة الواسعة التي قام بها في مختلف أنحاء ليبيا.

٢ - أنه نجح في تخفيف حدة الاحتقان التي كانت سائدة في البلاد وداخل النظام منذ أزمة يونيو ١٩٦٧.

٣ - أنه كان على صلة وطيدة بالعقيد عبد العزيز الشلحي الذي كان يمثل بديلاً عسكرياً مرفوضاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.^{٣٣٦}

إنني لا أستبعد أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد سارت في الوشاية ضد البكوش لدى الملك إدريس - وبطريق غير مباشر على الأرجح - لإقصائه. ثم سارعت في التباكي عليه، وكتابة المراثي في حكومته التحديثة الشابة، وبذلك تكون قد حققت هدفين في آن:

- التخلص من البكوش وسياساته الإصلاحية التصالحية، والتي كانت ستزيل تدريجياً أسباب التوتر والاحتقان في المجتمع الليبي والحياة العامة، والتي كانت مطلوبة أمريكياً من أجل تبرير الانقلاب القادم.
- إظهار النظام الملكي بأنه غير قابل للإصلاح من الداخل وفي الإطار الدستوري القائم.

٣٣٦ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر "انقلاب بقيادة مخبر". وللتاريخ أسجل هنا أن المرحوم الأستاذ عبد الحميد البكوش اتصل بي عام ٢٠٠٦ عندما كنت في الولايات المتحدة الأمريكية، واقترح عليّ أن أزوره في دولة الإمارات العربية المتحدة التي انتقل للإقامة فيها (قادمًا من مصر)، وأبلغني أن الهدف من دعوته هو إطلاعي على خبايا وحقيقة انقلاب سبتمبر كما تعرّف عليها. وللأسف أنني لم أصل إلى الإمارات العربية إلا بعد أن كان قد دخل في غيبوبة من المرض الذي ألم به وأودى بحياته ومعه الكثير من أسرار انقلاب سبتمبر المشؤوم. تغمد الله برحمته وأسكنه فسيح جناته.

نسخة الكترونية



نسخة الكترونية

المراجع العربية

- بن حليم، مصطفى أحمد
صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق (لندن: الهاني، ١٩٩٢).
- ليبيا: انبعث أمة .. وسقوط دولة (كولونيا، ألمانيا: دار الجمل، ٢٠٠٣).
- حكيم، سامي
حقيقة ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).
هذه ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠).
- حيدر، هاشم
تخفيض قيمة النقد البريطاني وتأثيره على الاقتصاد الليبي (بنغازي: مركز الأبحاث الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة الليبية، ١٩٦٨).
- خدوري مجيد
ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد (بيروت، نيويورك: دار الثقافة بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦).
- دي كاندول، إي. آ. ف
الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره. (مانشستر: محمد بن غلبون، الطبعة العربية الثانية، ١٩٨٩).
- سعودي، هالة أبو بكر
السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦).

- الصيد، محمد عثمان
محطات من تاريخ ليبيا: مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق (الرابط: أعدها للنشر
طلحة جبريل، ١٩٩٦).
- عتيقة، علي أحمد
أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩ (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،
١٩٧٢).
- غانم، شكري
النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣-١٩٧٠ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥).
- كبه، عبد الأمير قاسم
المملكة الليبية: صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي (بغداد: دار الأندلس للطبع
والنشر، ١٩٦٣).
- الكبيسي، باسل
حركة القوميين العرب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥).
- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون
موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨١،
والطبعة الثانية ١٩٨٥).
- المخابرات العامة (المصرية) - هيئة المعلومات والتقديرات
دراسة عن الأوضاع في ليبيا (يناير ١٩٦٦).
- مصطفى، أمين
العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية (بيروت: دار الهادي،
١٩٩٣).

- المغيربي، محمد بشير
وثائق جمعية عمر المختار: صفحة من تاريخ ليبيا (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٣).
- المقرئف، محمد يوسف
انقلاب بقيادة مخبر (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، الطبعة الثانية، ٢٠١٤).
انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٠٩).
انقلاب القذافي.. عبقرية السفه (بيروت - أكسفورد: الفرات للنشر والتوزيع، مركز الدراسات الليبية، ٢٠١٨).
- ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي ٤ مجلدات (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، الطبعة الثانية، ٢٠١٧).
- ١ - ميلاد دولة الاستقلال
٢ - دولة الاستقلال: الحقبة غير النفطية ١٩٥١-١٩٥٧
٣ - دولة الاستقلال: الحقبة غير النفطية ١٩٥٧-١٩٦٣
٤ - دولة الاستقلال: الحقبة النفطية - حكومة محي الدين فكيحي ١٩ مارس ١٩٦٣-٢٢ يناير ١٩٦٤
- مكتب الادعاء العام/ إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة (الليبية)
حقيقة إدريس: حقائق وصور وأسرار (طرابلس: منشورات الفاتح، ١٩٧٦).
- المنتصر، بشير السني
مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨).
- هيكل، محمد حسنين
حرب الثلاثين سنة: سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).
حرب الثلاثين سنة: الانفجار - ١٩٦٧ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠).

المراجع الإنجليزية

De Felice, Renzo, *Jews in an Arab Land: Libya, 1835-1970*, Translated by Judith Rumani (Austin: University of Texas Press, 1985).

Farley, Rawle, *Planning for Development in Libya. The Exceptional Economy in the Development World* (New York: Praeger, 1971).

First, Ruth, *Libya: The Elusive Revolution* (New York: Africana Publishing Coy, 1975).

Waddams, Frank C., *The Libyan Oil Industry* (Baltimore & London: The John's Hopkins University Press, 1980).

Wright, John, *Libya: A Modern History* (London & Canberra: Croom Helm Press , 1981).



ملحق الوثائق البريطانية
(عينات)



PUBLIC RECORD OFFICE																			
Reference: FCO 39178										60206									
Reproduction may infringe copyright																			

181.

CONFIDENTIAL

Cypher/Cat A

PRIORITY TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Telno 53 15 January, 1968

135 (103)

RECEIVED IN
ARCHIVES No. 12
16 JAN 1968

VEI 4

CONFIDENTIAL.

ADDRESSED TO FO TELNO 53 OF 15 JANUARY RFI PRIORITY TO BENGHAZI 26 ROUTINE TO CBFNE WASHINGTON CAIRO BEIRUT RAF EL ADEM AND SAVING TO TUNIS ALGIERS RABAT JEDDA KHARTOUM TEHRAN AMMAN AND KUWAIT.

MUNRO'S LETTER 1010 OF 7 OCTOBER TO DODDS: TRIAL OF LIBYAN *21. belid*

DETAINEES.

TRIAL OF THE FINAL BATCH OF NATIONALISTS. COUMMIYIN ARRESTED DURING OR THROUGH INFORMATION OBTAINED AS A RESULT OF CIVIL DISTURBANCES IN LIBYA LAST JUNE OPENED IN THE CRIMINAL COURT TODAY BEFORE PRESIDENT OF CIVIL APPEAL COURT (WHO ALSO CONDUCTED EARLIER TRIALS). IN LINE WITH PRIME MINISTER'S POLICY OF KEEPING LIBYAN PUBLIC BETTER INFORMED OF AFFAIRS HOLDING OF TRIALS AND DETAILS OF CHARGES PREFERRED RECEIVED EXTENSIVE PUBLICITY ON LIBYAN RADIO ON 14 JANUARY AND IN TODAY'S PRESS. TRANSLATION OF PRESS STATEMENT IS BEING POSTED TO BENGHAZI CBFNE AND F O. MAIN POINTS ARE:

(A) 106 PERSONS ARE TO BE TRIED INCLUDING CITIZENS OF 12 MIDDLE EAST COUNTRIES NOT ALL ARAB (IT IS RUMOURED THAT LEBANESE EGYPTIAN KUWAITIS AND EVEN GREEKS AND IRANIANS ARE INVOLVED).

(B) CHARGES INVOLVE:

- 1 ESTABLISHMENT IN TRIPOLI BETWEEN 1960 AND 1967 OF POLITICAL ORGANISATION UNDER CONTROL OF A POLITICAL HEADQUARTERS IN BEIRUT;
- 2 DESSIMINATION OF SUBVERSIVE IDEAS AMONG STUDENTS TEACHERS AND WORKERS HOLDING SEMINARS FORMING CELLS AND REMITTING SUBSCRIPTIONS TO THE OVERSEAS HEADQUARTERS;
- 3 HAVING IN SOME CASES RECEIVED SUBVERSIVE AND ARMS TRAINING ABROAD AND POSSESSING EXPLOSIVES WITH WHICH TO EXPLOIT THE 'CIRCUMSTANCES THROUGH WHICH THE ARAB NATION WAS PASSING LAST JUNE';

CONFIDENTIAL

Copied to Bahrain, on recommendation of J.I.R.D.
 /A. INCITING
 See 100/105. Separate minutes 23/1.

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference: FCO39178 60206

Reproduction may infringe copyright

CONFIDENTIAL

TRIPOLI TELEGRAM NO.53 TO FOREIGN OFFICE.

4 INCITING DEMONSTRATIONS AND STRIKES AND SPREADING CONFUSION
AMONG WORKERS AND CITIZENS IN DEFIANCE OF THE STATE OF EMERGENCY.

2. THE INTERROGATIONS WHICH THE SECURITY AUTHORITIES HAVE BEEN
CONDUCTING SINCE THE ARRESTS OF THE RINGLEADERS OF LAST JUNE'S
DEMONSTRATIONS HAVE WE UNDERSTAND THROWN CONSIDERABLE LIGHT
ON THE EXTENSIVE ORGANISATION WHICH THE ARAB NATIONALIST
MOVEMENT ENCOURAGED BY THE UAR HAD SET UP THROUGHOUT LIBYA
IN RECENT YEARS. IT IS THIS ORGANISATION AND ITS MEMBERS
THAT THE PRESENT SERIES OF TRIALS IS INTENDED TO CHECK. THE
LIBYANS UNDER TRIAL INCLUDE YOUNG MEN WHO PRIOR TO THEIR ARREST
LAST SUMMER WERE AMONG THE MOST PROMISING LIBYAN EMPLOYEES OF
THE LARGE OIL COMPANIES. WE KNOW THAT ONE JUNIOR MEMBER OF
THE MUNTASSER FAMILY IS INVOLVED WHO RECEIVED HIGHER EDUCATION
IN THE US AT OIL COMPANY'S EXPENSE. SEVERAL ACCUSED ARE SAID
TO BE GRADUATES OF THE AMERICAN UNIVERSITY IN BEIRUT WHERE THEY
FIRST MADE CONTACT WITH THE QUAMIYIN ORGANISATION. A SIGNIFICANT
DEPARTURE FROM PRECEDENT IS THE HOLDING OF THE TRIALS IN PUBLIC
IN A SPECIAL COURT SET UP IN A BLOCK OF FLATS WHICH ALSO HOUSES
PART OF THE MINISTRY OF JUSTICE. WHEN THE ACCUSED WERE TAKEN
TO THE COURT UNDER STRONG POLICE GUARD THIS MORNING THEY WERE
UNREPENTEDLY SINGING NATIONALIST SONGS.

3. JUDGING BY THE COMPARABLE TRIALS OF BA'ATHISTS IN 1961,
THE PRESENT SERIES MAY TAKE SEVERAL DAYS TO COMPLETE.
SOME PEOPLE SEEM TO BE UNDER THE IMPRESSION THAT IT IS THE
BA'ATH WHO ARE AGAIN ON TRIAL RATHER THAN A MOVEMENT LINKED WITH
THE UAR BUT THE PROCEEDINGS SHOULD MAKE THE DISTINCTION CLEAR.
IN A TALK WITH ME ON 11 JANUARY THE PRIME MINISTER SAID
THAT ALTHOUGH THE BA'ATH HAD THEIR SUPPORTERS IN LIBYA THEY
WERE UNORGANISED AND UNDER CONTROL. BAKKUSH EXPRESSED HOPE

BAKKUSH. / THAT IF
CONFIDENTIAL

PUBLIC RECORD OFFICE																			
Reference: FC039178										60206									
Reproduction may infringe copyright																			
CONFIDENTIAL																			
TRIPOLI TELEGRAM NO.53 TO FOREIGN OFFICE																			
-3-																			
<p>THAT IF PRESENT TRIALS OF NATIONALISTS WENT WELL THIS WOULD CALM EVERYONE DOWN. HE DID NOT WANT TO SUPPRESS THE BATH OR OTHER MOVEMENTS BUT TO WIN THEM OVER. CONSEQUENTLY I DO NOT EXPECT UNUSUALLY SEVERE SENTENCES TO RESULT FROM PRESENT TRIALS.</p> <p>4. AS YET PUBLIC OPINION SEEMS LITTLE STIRRED BY THE TRIALS AND BY GIVING THEM GOOD PUBLICITY THE GOVERNMENT SHOULD HAVE NO TROUBLE IN KEEPING TEMPERATURE DOWN. IT IS ENCOURAGING TO SEE LIBYAN GOVT AT LAST STANDING UP FOR ITSELF OPENLY IN FACE OF OUTSIDE SUBVERSION AND HITTING BACK THROUGH PUBLICITY MEDIA. IN THIS CONNECTION THE PROMPT CARRYING ON THIS MORNING'S BBC GENERAL OVERSEAS NEWS OF LIBYAN RADIO'S ANNOUNCEMENT OF THE TRIALS (AS MONITORED IN CYPRUS) WILL NO DOUBT BE WELCOME TO BAKKUSH AND HELP BBC'S IMAGE HERE.</p>																			
<p>FOREIGN OFFICE PLEASE PASS PRIORITY BENGHAZI 26 ROUTINE WASHINGTON 7, CAIRO 3, BEIRUT 1 M.O.D. FOR SERVICE ADDRESSEES AND SAVING TO TUNIS 2, ALGIERS 1, AMMAN 1, JEDDA 1, KHARTOUM 1, KUWAIT 1, RABAT 1 AND TEHRAN 1.</p> <p>MR. SARELL</p> <p>[REPEATED AS REQUESTED]</p> <p>[SENT TO D.C.C.]</p> <p>DEPARTMENTAL DISTRIBUTION</p> <p>F.O. N.E.A.D. EASTERN DEPT. ARABIAN DEPT. NEWS DEPT. J.I.P.G.D. J.I.R.D.</p> <p>C.O. M.E.W. & U.N.D.</p> <p>88888</p> <p>CONFIDENTIAL</p>																			

PUBLIC RECORD OFFICE																			
Reference: FC039178										60206									
Reproduction may infringe copyright																			

CONFIDENTIAL



BRITISH EMBASSY IN LIBYA,

TRIPOLI.

MIN 3725 No.12

26 JAN 1968

20 January, 1968.

VE1/4

Dear Buckmaster,

TRIALS OF NATIONALISTS

In our telegram No.53 of 15 January we reported the opening on 15 January of the trial of 106 suspects accused of having been members of an illegal political organisation aimed at carrying out acts of subversion in Libya.

2. The trials have continued throughout the past week. So far the court has heard the cases for the prosecution against 56 of those accused. At this rate, and with the defence still to present their cases on behalf of the accused, it can be expected to continue for at least another week. Thereafter it would presumably be adjourned during the State Visit of the President of Turkey (from 27 January to 2 February). It has not been easy to obtain clear details of the proceedings. Although the trial is public the police are taking particulars of all those who seek admission and it is rumoured that one would-be spectator was marched triumphantly by the police straight into the dock. Consequently there has not been much public eagerness to attend. The press continue to give a summary of the proceedings day by day, and have also published photographs of cigarette cartons claimed to have been discovered filled with explosives in the village of Suq al Juma', just east of Tripoli and adjacent to Wheelus. All this publicity has provoked a protest by the defence who have argued, unavailingly, that it is contrary to Libya's interests to advertise the trial to the world at large.

3. Generally speaking the public are taking the trial calmly and with little sign of resentment or even of interest. The press moreover seem to have been well and truly brought to heel in their reporting, and Al Haid, which during last summer, was the most outspokenly nationalist of the Tripoli papers, has even come out with a tit-bit to the effect that among the numerous non-Libyans under trial (in absentia) are a former Minister in another Arab country, the owner of a newspaper in a neighbouring Arab country, five Palestinians, two Egyptians, a Jordanian, Iraqi and Kuwaiti. We have so far been unable to identify these figures.

4. Several of Tripoli's most prominent young lawyers, some of known nationalist political inclinations are leading the defence. As yet however they appear to have had little opportunity to get into their stride and have confined themselves to making allegations (probably justified) of maltreatment of their clients in the hands of the police.

5. I am sending copies of this letter to Roger Tomkys in Benghazi, the Chanceries at Washington, Cairo, Tunis and Beirut, to Squadron Leader Watson at RAF El Adem and to HQ BFNE.

The Hon. M.S. Buckmaster,
N.E.A.D.,
Foreign Office,
S.W.1.

LAST REF.	181
NEW REF.	

CONFIDENTIAL

Yours ever
A.G. Munro
(A.G. Munro)
Interesting. You may
wish to consult.
I am sending you his telegram.
26/1
Acc 5/1

ملحق الوثائق الأمريكية
(عينات)



<div style="text-align: center;">DECLASSIFIED</div> <div style="text-align: center;">Authority <u>NND 969000</u></div> <div style="text-align: center;">By <u>CE</u> NARA Date <u>6/6/01</u></div>									
ORIGIN/ACTION			DEPARTMENT OF STATE				<div style="text-align: center;">AIRGRAM</div> <div style="text-align: right;">FOR RM USE ONLY</div>		
1	REP	AF	A-298				CONFIDENTIAL		AIR POUCH
ARA	EUR	FE	NO.				HANDLING INDICATOR		
NEA	CU	INR	TO : Department of State				RECEIVED		
E	P	IO	INFO : BAIDA, BENGHAZI, BEIRUT, TUNIS				DEPARTMENT OF STATE		
L	PRO	AID	FROM : Amembassy TRIPOLI				MAR 25 8 29 AM 1968		
3	4/4	5/10	SUBJECT : Arab Nationalist Trial: Indictment and Verdicts				RS/AN		
1	COM	FRB	REF : Tripoli 2829 and 2848				ANALYSIS BRANCH		
ST	LAB	TAR	DATE: MARCH 18, 1968						
TR	XMB	AIR							
ARMY	CIA	NAVY							
3	20	5							
OSD	USIA	NSA							
34	10	3							
<p>1968 MAR 25 PM 4 02</p> <p>COPYFLG-PBR</p>			<p>The Embassy submits as enclosures 1) a summary of charges and verdicts pronounced at Tripoli Criminal Court on February 24 for each of the 106 persons accused of activities related to their membership in the Arab Nationalist Movement in Libya; and 2) a translation of the nine count indictment at the trial. Both documents were published in Tripoli Arabic language press.</p> <p><u>CHARGES</u></p> <p>The defendants were arrested following the civil unrest which occurred in Libya after the outbreak of the Arab-Israel war in June 1967. Many, but not all, of the defendants were involved in the dissidence movement during that period and were variously charged with: defying the State of Emergency proclaimed on June 5, 1967; utilizing their positions in the Petroleum Workers' Union to organize a general strike in July 1967; receiving explosives from</p> <p>Enclosures: <i>att of</i></p> <ol style="list-style-type: none"> 1) Unofficial Translation of Text of Indictment 2) List of Defendants Indicted <p style="text-align: center;"><u>GROUP 3</u> Downgraded at 12-year intervals, not automatically declassified.</p> <p style="text-align: center;">CONFIDENTIAL</p> <p>FORM 4-62 05-323</p> <p>Drafted by: POL:RSSuddarth:dab/dlw 3/13/68</p> <p>Contents and Classification Approved by: DCM:JJBlake</p> <p>Cleances: POL:HGHandyside</p>						

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED

Authority: NND 969000

By: CE NARA Date: 6/6/01

CONFIDENTIAL

Tripoli's A- 298

2

an Arab (the UAR) Embassy in June 1967 and planning sabotage operations against army and petroleum installations; and receiving arms and sabotage training at the UAR intelligence installation at Inchas, Egypt in 1965 and 1966.

In the heaviest sentences, twelve defendants were given six-year jail sentences and Lb 500 fines (Lb 1.000 = \$2.80). These included the Beirut-based ANM High Command: Muhsin Ibrahim, George Habbash, Hani al-Hindi and three other non-Libyans accused of supervising Libyan ANM activity for the regional movement. In addition, six policy-making leaders of the Libyan regional ANM Command received six-year sentences. As noted in Enclosure No. 2, four of these Libyans were high-ranking Libyan employees of American oil companies in Libya (Esso, Mobil, Oasis and Amoseas), one was a lawyer in Benghazi and the sixth was allegedly in regular contact with the UAR Embassy. At least three of the six Libyan ANM leaders attended university in the UAR. All 12 defendants were apparently sentenced under Paragraphs 1 and 2 of Article 206 of the Libyan Penal Code cited in the verdict which levies a five to ten year sentence and a Lb 100 - 1000 fine on anyone organizing an "illegal terrorist organization which aims at causing the dominance of one class over another, destroying a social class or changing the political, social, economic or basic systems of the country".

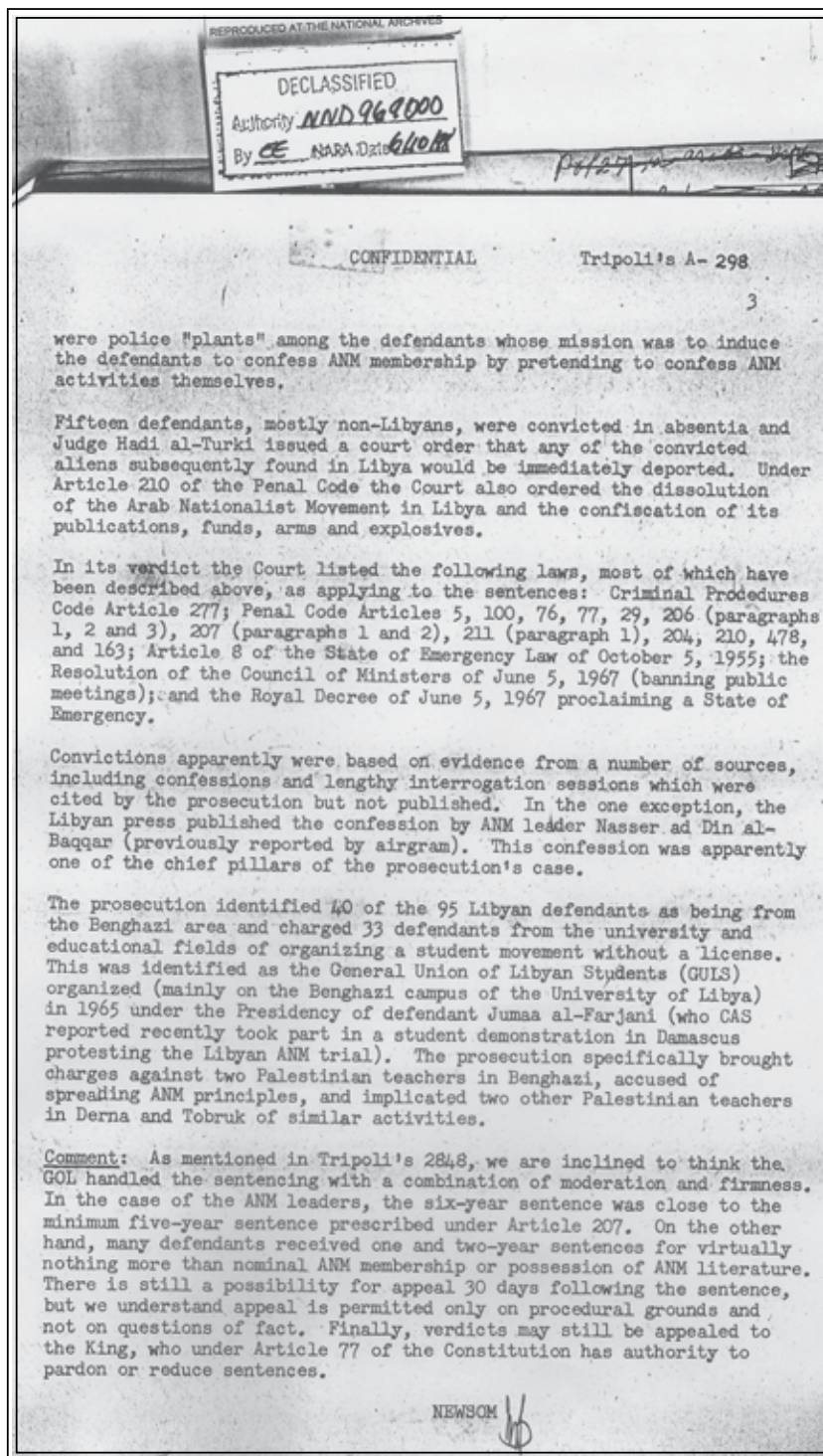
Seven persons, all of whom were leaders in sabotage training and planned operations, were given four-year sentences and Lb 300 fines, most probably under Penal Code Articles 5, 100, 77 and 76 mentioned in the verdicts which deal with acts performed in connection with intent to commit crimes. Twenty-two defendants received three-year sentences and Lb 200 fines. This category consisted mainly of Libyan activists who the indictment charged went to Egypt to receive sabotage training, took part in the general strike of July 1967 as members of the Petroleum Workers' Union, or collected funds for the purchase of arms and explosives. Many of those active in the June-July dissidence may have been convicted under Article 204 cited in the verdict which lays down a sentence of up to three years for attempting to prevent the executive or legislative authority from exercising their powers.

Twenty-one Libyans received two-year sentences and Lb 100 fines, mainly for being found in possession of ANM publications. Paragraph 2, Article 207 of the Penal Code specifies that anyone found in possession of publications promoting theories or principles aiming at changing the "basic system" of Libya will receive a punishment of three to five (sic) years in jail and a Lb 50 - 500 fine. Thirty-two defendants received one-year sentences and Lb 50 fines, presumably under paragraph three of Penal Code, Article 206 which levies a one to five-year sentence and Lb 50 - 500 fine for "anyone joining an illegal subversive organization".

Twelve persons were acquitted. Legal reasons for acquittal are not clear although the Embassy has heard that at least six of the acquitted

CONFIDENTIAL

072



DECLASSIFIED

Authority NND 969000By CE NARA Date 6/6/04

DEPARTMENT OF STATE

UNCLASSIFIED

Page 1 of 3
Encl. No. 1
Tripoli's A- 298Unofficial Translation of Text of Indictment against 106 PersonsIndictment OrderCovering a period of 1960 through August, 1967Central Police Station, Tripoli.FIRST:

Having agreed with the other seven defendants to establish a regional command for the Arab Nationalist Movement in Libya subordinate to a general headquarters in Beirut, the first three defendants:

A) Formed, organized and administered in the Kingdom of Libya a secret organization for a political movement making the town of Tripoli their headquarters. The movement aims to use violence and terror to upset the basic political, social and economic state system and to change the Constitutional Principles and basic social rules by illegal means;

B) To achieve this they spread and publicized the principles of this movement among students, teachers, laborers, government officials and others.

In so doing they formed circles, cells, leagues and branches and collected financial subscriptions from members then remitted these funds to their general headquarters outside of Libya and;

C) They caused the creation of a political organization of this movement within Libya as described in the interrogation papers.

SECOND:

Defendants 11 through 98:

A) Joined the movement referred to above after having seen its subversive principles, objectives and ideologies, debated them, and satisfied themselves with them, and believed in them. And;

B) Took part in a secret organization formed by more than three persons in the manner described in the interrogation papers.

UNCLASSIFIED

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
Authority NND 969000
By CE NARA Date 6/10/88

Page 2 of 3
Encl. No. 1
Tripoli's A- 298

UNCLASSIFIED

THIRD:

Defendants 7, 8, 10, 12, 14, 15, 16, 19, 20, 21, 22, 23, 29, 30, 35, 37, 38, 39, 41, 42, 44, 47, 49, 50, 51, 52, 55, 56, 62, 64, 67, 70, 75, 77, 81, 83, 84, 85, 88, 89, 90, and 98:

Possessed books, publications and other research papers to promote and publicize the principles of the movement (as described in the interrogation papers), the possession of which is banned by law.

FOURTH:

Defendants 99 and 100:

Agreed with the movement leaders in Libya to dispatch abroad a group of the organization members to be trained in the use of arms. They came into Libya and met with the organization's command and agreed with that command as to the necessity of dispatching some members to training camps.

Defendants 10, 11, 12, 13, 14, 17, 18, 19, 22, 24, 27, 28, 37, 38, 39, 45, 47, and 48:

Did actually depart for training more than once pursuant to instructions issued to them by the organization's command. They joined training camps after defendant Adnaan Faraj, a Palestinian, had made arrangements and facilitated their entry into these camps.

FIFTH:

Defendants 5, 7, 8, 10, 12, 15, 18, and 37:

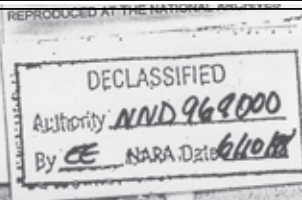
Received and were in possession of a quantity of explosives apprehended and described in detail in the interrogation papers. Defendants 5 and 7 arranged for the receipt by the others of said arms and explosives from foreign sources within Libya. These defendants did also make use of the country's political circumstances and the state of emergency to execute the objectives and principles of the movement.

SIXTH:

Defendants 11, 13, 20, 30, 34, and 37:

Collected the amounts of money shown in the interrogation papers for the purpose of purchasing arms and charged defendant 34 with the task of purchasing them. Their purchase was completed in the manner described in the interrogation papers.

UNCLASSIFIED



UNCLASSIFIED

Page 3 of 3
Encl. No. 1
Tripoli's A- 298

SEVENTH:

Defendants 101 and 102:

Publicized, promoted and spread the organization's principles among the youth in the Eastern regions of Libya by using their profession of teacher. They were able to influence many of the young people including defendants 8 and 72.

EIGHTH:

Defendants 103, 104, 105, and 106:

Who are aliens, in their capacity as members of the organization's command abroad came into Libya to supervise the development and progress of the movement; to support and guide its activities; and to settle some ideological disputes that took place among members of the Libyan command.

NINTH:

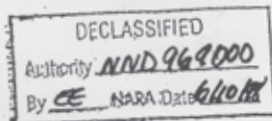
Defendants 4, 5, 6, 7, 25, 30, 40, 41, 42, 82, and 86:

In their capacities as members of the movement and members of the Oil Company Laborers and Employees' Union participated in general meetings of said union, aided in the preparation of leaflets (which have been apprehended) which aim at preventing the government from assuming and exercising its constitutional powers. The said leaflet preached and incited popular mobs to demonstrate and to declare a general strike despite the state of emergency and ban on general meetings. By doing so these defendants were exercising illegal movements.

The State Security Prosecutor asks that the defendants be punished under: Articles 277, 206 (paragraphs 1 thru 4); Article 207 (paragraphs 1 and 2); Article 211; Article 212 (paragraph 1 and 2); Article 204; 210; and 478 of the Penal Code.

Also, under: Article 8 of the Law of State of Emergency (Oct. 5, 1955); The Royal Decree (June 5, 1967); the Resolution of the Council of Ministers (June 5, 1967); and Article 1, paragraphs 1 and 8 of the Currency Law #64 and #56 as amended.

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES									
<div style="text-align: center;"> DECLASSIFIED Authority <u>NND 969000</u> By <u>CE</u> NARA Date <u>6/10/18</u> </div>									
ORIGIN/ACTION		DEPARTMENT OF STATE				POL 29 LIBYA			
AF-5 NEA-10		AIRGRAM				FOR RM USE ONLY			
MM/R	REP	AF	A-305		CONFIDENTIAL		HANDLING INDICATOR RECEIVED DEPARTMENT OF STATE APR 1 8 21 AM 1968 RS/AN ANALYSIS BRANCH		
ARA	EUR	FE	NO.		TO : Department of State				
NEA	CU	INR	5		INFO : BAIDA, BENGHAZI, BEIRUT				
E	P	IO	2						
L	PRO	AID	5						
AGR	COM	FRB			FROM : Amembassy TRIPOLI		DATE: March 25, 1968		
INT	LAB	TAR			SUBJECT : Arab Nationalist Movement Trial: Statement by the Prosecution				
TR	XMB	AIR	5		REF : Tripoli's A 298 of March 18, 1968				
ARMY	CIA	NAVY	3		<p>Pol 27-12 Arab Nat</p> <p>One of the most significant things about the recent trial of the ANM in Libya is the large volume of information on the Arab Nationalist Movement that was released for publication by local Arabic language newspapers. This is in marked contrast to GCL policy in past political trials such as the Baath party trial of 1961 which was conducted without publicity. In the hope that it may help to provide a fuller picture of the often secretive ANM, the Embassy encloses a voluminous 43 page translation taken from several issues of <u>Al-Raa'id</u>, which outlines in great detail the State's case against the Arab Nationalist Movement and ANM Members. While a good part of the document merely cites proof of illegal activities by the 106 defendants, it also reveals significant detail about ANM activities in Libya and about the movements and activities of individual members.</p> <p>The Embassy outlines below some of the more concrete and significant information brought out in the enclosure. This material should be read with the caveat that it was selected by the prosecution, which had an interest in characterizing the ANM as a dangerous subversive organization, rather than in presenting a balanced picture.</p> <p>ANM DOCUMENTS</p> <p>The prosecution quoted from the following ANM "documents" confiscated from Libyan members: an unspecified "Constitution"; an unnamed book by Constantine Zurayq, called a "philosopher of the ANM, (presumably a political moderate and balanced scholar of Arab-Israeli relation who is the Vice President of the American University at Beirut.</p> <p>ENCLOSURE: Full Statement of the Prosecution</p>				
OSD	USIA	NBA	10						
NSC	6								
1968 APR 1 PM 157 COPY FLO-PBR									
FORM DS-323			CONFIDENTIAL - GP - 4				FOR DEPT. USE ONLY		
Drafted by: POL:RSSundarth:dlw			Contents and Classification Approved by: DCM:JJBlake				<input type="checkbox"/> In <input type="checkbox"/> Out		
Clearances: POL:HGH andyside			Mr. Kane				Contributor (Enclosure) ESSherman		



CONFIDENTIAL

Page 2
Tripoli's A-305

"Discussions" entitled "Nationalism and the Arab Nationalist Movement"; Discussion #12 entitled "Successful Qualities of the Movement-- Its Ideology, Revolution and "One-ness"; an "internal circular" entitled "The Student Sector"; Discussion #20 "Secrecy in Action"; Discussion #19 entitled "Execute, Then Debate"; Discussion #18, "No Tendencies and No Wings in the Revolutionary Organization"; Discussion #15, (unspecified); Discussion #13, "Qualities of Success of an Ideological Movement-- Its Popularity, Escalation of its Ideology, and Its Objective Planning", and Discussion #3 "Revolutionary Struggle Is A Matter Imposed By Arab Reality."

ANM History, Ideology and Internal Organization

In its 14 page introduction the prosecution described the ideology and structure of the ANM. According to the prosecution, the ANM was born in Beirut as a student organization named "Al Urwat al Wuthqa" (The Firm Tie). While advocating "revenge on the Jews in Palestine" it also propounds the dogma of liquidation of a class society, and a "revolutionary struggle by the masses" for the cause of "socialism" through infiltration and control of the military, student and labor sectors.

The ANM is organized in an hierarchy starting with a "group" (for neophytes) and moving upward through "cell", "ring", "branch", and country or regional "command" unit. In theory regional conferences meet every two years and select members for a "national Conference" which in turn elects the highest executive authority, the Secretariat General, currently believed headed by George Habbash. It also calls for periodic public meetings when possible and the formation and infiltration of mass clubs and unions.

Secrecy-- Obedience-- Collective Leadership-- Sacrifice

The prosecution attempted to illustrate from ANM literature that the ANM observes strict rules of secrecy, compartmentalization, security and it quoted ANM instructions on the use of codes and symbols. The ANM is organized on the principle of "collective leadership", supposedly so that arrest or suppression of one leader will not destroy ANM leadership. Members are supposed to obey orders without question, are prohibited from forming splinter groups, and are forced to make periodic gestures of sacrifice to demonstrate their obedience.

Revelations by the Prosecution

The second part of the prosecution's brief is an extremely complex 30 page fabric of confessions and allegations made by and against most of the 106 defendants. The most significant revelations of this portion are summarized below:

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
Authority NND 969000
By CE NARA Date 6/10/01

CONFIDENTIAL

Page 3
Tripoli's A-305

ANM LEADERSHIP: Muhsin Ibrahim, George Habbash and Hani al Hindi were identified as the top ANM leadership. Libyan ANM leaders most frequently identified as such by the prosecution were Abd al Salam Zaqrar, Iss al Diin al Qhadamsi, and Nasr ad Diin al-Baqqar (who represented Libya in the "General Command" and was succeeded by Qhadamsi and Abu Zayd).

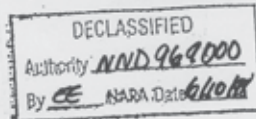
SABOTAGE TRAINING: At various times in 1965 and 1966 several Libyans ANM members from Benghazi and Tripoli travelled to the UAR for arms training, allegedly under the supervision of Palestinians. The Libyans traveled under assumed names, supposedly in order to conceal their Libyan nationality from UAR authorities who, according to the prosecution, "agreed to train Arabs other than Libyans and Lebanese because of UAR relations with those two countries."

SABOTAGE PLANS IN JUNE 1967: According to the prosecution, defendant Baqqar drew up plans and supervised preparations for sabotage operations in June 1967. Allegedly, some explosives were received from an "Arab Embassy" by ANM members Abu Zayd and Saaid, in early June 1967 at a spot outside Tripoli. Defendant Farjani, President of the General Union of Libyan Students, was allegedly captured with a list of targets for sabotage operations: oil reservoirs, munitions and gasoline dumps, armored cars etc. Also confiscated from Farjani were: maps of an army camp and petroleum pipelines and harbors; an operational order covering plans to destroy specific pipelines and oil fields. Defendant Fezzani was also allegedly found in possession of documents issued by the ANM command calling for a coup d'etat.

ANM Members and Recruitment: The prosecutor mentioned the following persons as being ANM members without explaining why they were not indicted along with the others: Mahmud Fannous, mentioned as a member of the ANM High Command in 1964, RVU Tobbaani, Mustafa Hassan Abu Oudh, and a Palestinian named Ali Umar Daglio. It also mentioned instances of recruitment of Libyans studying in the UAR and Turkey by Egyptians/by a Jordanian, and of recruitment within Libya in Tripoli, Benghazi, Derna and Tobruk by Libyans and several Palestinians. In addition to Libyans, the prosecution indicted persons from Lebanon, Jordan, Syria, Iraq, Kuwait and the UAR and several Palestinian teachers in Libya.

MARXIST-SCHISM: The prosecution revealed that in October of 1966 a dispute arose within the Libyan ANM, instigated by 11 proponents of a Marxist-Leninist line. They formed the Popular Workers Organization (Manadhamit al-Umal as Sha'abi) led by Tajani al Ajdal and including, among others, Abd al Hadi al Ras'i, Siddiq Muhammad al Hammalli, Isa Mukhtar Sumaali and Ali Muhammad Laafi.

CONFIDENTIAL



CONFIDENTIAL

Page 4
Tripoli's A -305

The pro-Marxist group was opposed by proponents of the traditional ANM line, called the Movement of the Arab Socialist Union who were led by Izzad Diin al Ghadamsi and Ali Salaam Zaq'ar. The split was put to a vote in November 1966 and Wadii Haddad (Lebanese) and Subhi Audah (Egyptian) came to Libya representing ANM Headquarters to mediate the dispute. (The result of the vote was not mentioned in the testimony.)

COMMENT: Although described as the full statement of the prosecution this document has no doubt been edited. This is in keeping with GOC instructions to the Libyan press not to reveal any information which directly implicated the UAR in the trial. In describing for instance the passing of explosives to ANM members Abu Zayd by UAR Cultural Attache Husayni in June 1967 the prosecution refers to "an official from an Arab Embassy."

Accused ANM members referred to by numbers in the second part of the Statement of the Prosecution may be identified by referring to the numbered list of defendants, enclosed with Tripoli's Airgram 298 of March 18, 1968.

NEWSOM


CONFIDENTIAL

فهرس أعلام المجلد الخامس*

أ

٣٧٧	إبراهيم، جمعة
٤٨٠، ٤٧٨	إبراهيم، محسن
٤٣٨	أبو جهاد (خليل الوزير)
٤٨٠، ٤٧٨	أبو زيد، الأمجد
٢٧٣	أبو سنوقة، عبد الله
٤٨٠	أبو عودة، مصطفى حسن
٢٠٨، ٢٠٧	أبو غولة، أحمد
٣٨٥	أتاتورك، كمال مصطفى
٢٦٩	الأناسي، نور الدين
٤٨٠	الأجلد، التيجاني
٥	أحواس، أحمد إبراهيم
٢٢٢، ٢٢١	أريب، ليللو (Lillo Arbib)
٤٥٩، ٤٣١، ٤٢٢-٤٢٠، ٣٣٠	أرحومة، عون
٤٣٤	الأرياني، عبد الرحمن
٢١٠	الأسطى، خليفة
٢٧٣	اشتوي، أنيس أحمد

* رُتبت الأسماء تبعاً لاسم العائلة أو اللقب مع إهمال (ال التعريف) و(ابن). أما اسم العائلة الليبي الذي يبدأ بـ(بن) فأدخل تحت حرف الباء، واستثنيت من الهوامش أسماء مؤلفي المراجع، إلا إذا كان لها صلة بتعقيب جاء من المؤلف أو غيره. كما عمدنا إلى إضافة اللقب أو المنصب أو أي اسم آخر عرف به صاحب الاسم إذا كان يستعاض به أحياناً عن ذكر اسم صاحبه.

الأطرش، سالم	٩٣
ألفيرا، بير لويجي (Pier Luigi Alvera)	٢٢٢
امراجع، عبد المجيد	٤٨٠
أمسيك، المبروك	١٢٨
الأمير، فاضل	١١٦، ٢٥
الأمين، المبروك	٢٠٨
أندرسون، نورمان	١٩٥، ١٥٤، ١٤٧
أوين، آر جي (R. J. Owen)	٤٢
أيزنهاور، دوايت دافيد	٣٣٨
إيلتز، هيرمان فريدريك (Herman Fredrick Eilts)	١٤٣
الباح، مفتاح	٢٠٤
بادو، جون	٣٦
الباروني، طارق	٣٥٨، ٣٥٦
الباروني، عمر / عمورة	٣٥٦، ٧٢، ٤٠، ٢٤-٢٢
باسكوينلي، تشيزار (Cesar Pasquinelli)	٢٢٢
باكير، الطاهر	٥٠٥، ٤٥٧، ١٠٨، ٣٨
بالخير، يونس عبد النبي	٤٥٧، ١٥٢، ٩٣، ٩٢، ٧٥
بالعون، حسين	٢٣
بالمر، جوزيف (Joseph Palmer)	٤٦٠، ٣١١، ٣٠٩، ١٨١، ١٦٨
بانون، عبد الله زكي	٢١٠
البخبخي، يوسف	٤٠
٥٧٢	



- ١٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤
بدر، صلاح الدين محمود
البدرى، عبد القادر/ حكومة البدرى
١١، ٢٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١٣، ١٣٩، ١٤٢،
١٦٨، ٢١١، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٦١-٢٦٨، ٢٧٢-
٢٧٥، ٢٧٧-٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٤،
٢٩٦-٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٦-٣١٨، ٣٢١،
٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٣٣-٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٥-
٣٤٨، ٣٥٣-٣٥٧، ٣٥٩-٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٠،
٣٧٦، ٣٩٢، ٣٩٨-٤٠٠، ٤٠٧، ٤١٦، ٤٢٠-
٤٢٤، ٤٢٦، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٦٦-٤٦٨، ٤٧٣،
٤٧٤، ٤٧٦، ٤٨٩، ٤٩٧، ٥٠٣
١٤٨ براون، جيليان (Gillian Gerda Brown)
١٢٧ براون، مولي (Molly Brown)
٤٤٦ البرج، عمر محمد
٢٤، ٢٣ بركان، حسن ظافر
٢٩٨ برنز، روبرت (Robert L. Burns)
٣٢٩، ٥٦، ٢٤ بسيكري، عبد السلام
٣٢٧ البشتي (عائلة)
٢٣، ٢٤، ١٠٨، ١٠٩، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٨،
١٧٧، ١٨٦، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٥،
٢٣٦، ٢٦٦، ٢٩٧، ٢٩٩-٣٠١، ٣٠٧، ٣٢٥،
٣٢٧، ٣٢٨، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٨،
٣٩٩، ٤٠٤
٢٣، ٢٤، ٧٠-٧٥ البشتي، محمود
٣٩ البصير، عمران
٢٤ البعباع، منير
١٩٨ بعيص، عاشور

٣٨٢، ٣٧٧، ٣٥٨، ٣٣٨، ٢٦٧، ١٩٧، ١٠٩

بعيو، مصطفى

٤٨٠، ٤٧٩

البقار، نصر الدين

٤٣٥

البكباك، إبراهيم

١١، ٢٢-٢٤، ٤٠، ١٠٩، ١٣٢، ١٦٨، ١٧٤،

البكوش، عبد الحميد

٢٦٧، ٢٩٥، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٧،

٣٥٣-٣٥٧، ٣٥٩-٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦-

٣٨٠، ٣٨٢-٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٧-٤٠١، ٤٠٣،

٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٠-٤١٧، ٤١٩-٤٢٤،

٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣-٤٤٠، ٤٤٢،

٤٤٣، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥١-٤٦١، ٤٦٦، ٤٦٧،

٤٦٩-٤٧٦، ٤٨١-٥١٥

٢٧، ٦١، ١٤٩، ١٥١

بلى، أدريان

٤٢، ١٢٢، ١٢٨، ٢٢٤، ٢٧٧، ٢٨٩، ٢٩٨،

بليك، جيمس (James Blake)

١٦٨، ٣٤١، ٤٨٩

البناني، خليل

٥٢، ٨٠، ٣٢٣

بن بيللا، أحمد

٤٨٨

بن حليم (عائلة)

٢١٠

بن حليم، عبد الحميد

١٤، ٢٢، ٣١-٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥٢،

بن حليم، مصطفى أحمد / حكومة بن حليم

٦٠، ٦٣، ٧٠-٧٢، ٧٥، ٧٧-٧٩، ٨٤، ٩٢، ٩٩،

١٠٧، ١١٦، ١١٨-١٢٠، ١٢٤، ١٤٩-١٥٤،

٢١٠-٢١٥، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٤١٢،

٤١٣، ٤٦٢، ٤٨٨، ٤٨٩

٢٠٩

بن خيال، أكرم

٢٦١

بن زكري، فاضل

٢١٥، ٢٥

بن زكري، مصطفى

٧٤، ١٨٨، ٤١٥

بن سعود، أحمد

٥٠٥، ٣٢٢، ٢٧١، ٦٥	بن سعود، فيصل بن عبد العزيز
٣٥٦، ٧٥-٧٠، ٢٤، ٢٣	بن شعبان، إبراهيم
٣٧٧	بن شعبان، مصطفى
٤٢٢، ٣١٥	بن طاهر، فتحي
٤٣٤	بن طاهر، مبروك
٢١٠	بن طاهر، محمد
٣٢٤، ٢٤٣، ١٩٧، ١٩٢، ١٦٢	بن طلال، حسين (الملك)
٢٩٨	بن عامر، خيرى
٤٤٢	بن عامر، طه الشريف
٤٣٣، ٣٥٧، ٢٦٧، ٢٣٧، ١٠٩	بن عامر، عمر
٩٢، ٧١	بن عامر، مصطفى
٣٨٤	بن عثمان، محمد
٩٣	بن غرسة، نوري سليمان
٤٨٦	بن موسى، العارف
١٧٤	بن هيماء، أحمد
٤٥١	بن يونس، محمد
٢١٠	بوراس، محمد
٢١٠	بوراي، عز الدين
٢١٠	بورقية، إبراهيم
٣٧٣، ١٩٧، ١٧٢	بورقية، الحبيب
٣٢٩، ١٧٣، ١٤٧، ١٠٨	البوري، وهبي
٣٤١	بوز (Bose)
٣٥٧، ٢٦٦، ١١٠، ١٠٩، ٢٣	بوزو، المهدي

٤٣٣، ٣٥٧	بوسريويل، حامد
٥٠٣، ٤١٧، ١٥٢، ١٠٠، ٧٤	بوسيف، إدريس أحمد
٥٠٤، ٤٥١، ٢٩٠، ٢١٤، ٢٠٣	بوشاح، مفتاح سليمان
٤٢٤، ٣١٤، ٢٠٨، ٢٠٤	بوشويرب، سعد الدين
٢١٠	بوشويرب، نور الدين
٢٠٨	بوقعيقص، الطاهر
٥٠٧، ٥٠٢، ٦٧، ٦٣، ٥٦	بوقيطين، محمود
٢٤٦، ٢١٠	بوكر، عبد اللطيف
٣٢٣، ٢٧٠، ٢٦٩	بومدين، هوارى
١١١	بومرداس، محمد
٤١٥	بونخلية، عبد الرحمن
١١١	بوهدمة، محمود
٤١٥، ٣٦٦، ١٢٦	بوهروس، عبد القادر
١١١	بويصير، صالح مسعود
٢١٠	بيالة، عبد الله سعيد
١٩٨	البيجو، الطائع
٢١٠، ٢٠٩	البيزنطى، عثمان
١٢٨	بيشوب، جيفري (Geoffrey Bishop)
٤٩٩	بيكسون (Bexon)
٤٢٥، ٣١١-٣٠٩	بيومونت، ريتشارد (Richard Beaumont)

ت

١٢٤	تابين، جون (John L. Tappin)
-----	-----------------------------

٢٧٩	التركي، جمعة
٤٧٦	التركي، الهادي
٢١٠	التركي، علي
٤، ١٠٩، ١٦٥، ٢١٥، ٢١٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٦، ٢٧٥، ٣٢٤، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٤٧٣، ٤٧٤	التليسي، خليفة
٣٩	التهامي، عبد السلام
٢١٠	التهامي، محمد
	تومكيس، ويليام روجر
٢٣٥، ٣٢٧، ٤٥٢، ٤٨٧-٤٩٠	(William Roger Tomkys)
٢١٠، ٢٠٩	التومي، التهامي
٣٣٠، ٣٣٦	تيتو، جوزيف
١٦٢	تيش، روبرت (Robert Tesh)
ج	
٢٠٤	جبريل، صالح
١١١	جبريل، عبد العزيز
٢١٠	جرانة، بوعجيلة
١٧٣	جربوع، سعيد
١١٠، ١١١، ٢٦٦	الجربي، سليمان
١١١	الجربي، علي أسعد
١٨٩، ٤١٥	الجروشي، محمد
١٠٩، ١١٠، ٢٦٦، ٣٥٧، ٣٩٣، ٤٩٩، ٥٠٢	جعودة، عمر
٣٥٨	جعودة، فتحي
٢١٠، ٢٠٩	الجنزوري، عبد الرحمن

٤١٥	الجهاني، حسن عبد الحفيظ
١٢٤	جونز، جون ويزلي (John Wesly Jones)
١٤٢	جونز، لويس (Louis Joans)
٣٦، ٢٠٢، ٢١٤، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٧٦، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٩، ٤٠١، ٥٠٠	جونسون، ليندون
٨٨	جيراردو، جون (John C. Giraudo)

ح

٤٦٩	حافظ، إبراهيم
٤٨٠، ٤٧٨	حبش، جورج
٢٢١	حبيب، إيميليا برانيس
٣١٤	الحجاجي، سليم
٤٨٠، ٤٧٩	حداد، وديع
١٣٤	حسن، إبراهيم الفقيه
٥٦١، ٤٥٩، ٦٦	الحسن الثاني (ملك المغرب)
٢٩٧	حسنيين، أحمد
٤٢٣، ٢٠٧	الحسومي، الهادي سالم
٤٢٣	حسونة، عصام الدين
٢٠٠	الحصائري، أحمد
٤٣١، ٣٥٤، ٣١٥، ٣١٤	حكيم، سامي
٤٨٠، ٤٧٩	الحلو، كميل
٤٣٥	حماد، أحمد سيد
٢٣٦، ١٩٨	حمودة، معزيق
	٥٧٨

خ

٤٣٣	خالد، حسن
٣٦٥	الختالي، سعيد
٩٩، ٣٥	خدوري، مجيد
٣٩	الخرباش، أحمد
٤٥٧	خليفة، منصور
٣٨٥، ٣٠١، ١٢٧، ٤٣	الخوجة، فتحي
٤٧٤، ٤٧٣، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٠٨، ٢٠٠	الخوجة، محمود

د

٢٠٨	الدرسي، خليفة عبد الله
٢٦٦، ٢٤، ٢٣	درنة، محمد بك
٢١١	الدعكي، محمد
٢١٠، ٩٥	الدغيس، عامر الطاهر
٢٤٤-٢٤٢، ٢٣٦، ٢١٤، ٢٠٣، ١٩٨	الذلاف، عبد الحميد
١٧٣، ١٦١، ١١٤	دودز (J. Dodds)
١١٥، ٥٤	دورمان، جون (John Dorman)
٩٢، ٧٤	الديب، علي
٣٧٣، ٣٢٥، ٢٦٣، ١١١	الديباني، عبد الحميد عطية
	ديسوسوي، غابرييل
٨٨	(Gabriel Poillon Disosway)
٤٦٤، ٤١٢، ٤١٠، ١٧٨، ١٧٤، ٨٤	ديغول، شارل
١١٥	ديفيز، كليفورد (Clifford Davis)

- دي فيليشي، رينسو (Renzo De Felice) ٢٢٤
- دي كاندول، أريك
- (Eric Armar Vully De Candole) ١٣٦، ٨١، ٨٠، ٢٧
- دي لابلويه، فرنسوا
- (François Lefebvre de Laboulaye) ١٧٤
- دي مورفيل، كوف ٤١٢
- دين، باتريك (Patrick Dean) ٣١٣، ٣١٢، ٣٠٩، ٢٤١
- ديني، جورج (George C. Denny Jr.) ٣٢١
- الرابطي، خليفة سالم
- راسك، دين ٢١٠
- راسل، لويس (Lewis Russell) ١٢٢
- الراعي، عبد الهادي ٤٨٠
- الراعي، فخري ٣٦٥
- رزق، فيليب (Philip Rizk) ٤١٩
- الرقعي، معتوق آدم ٥٠٢، ٣٥٧
- الرماش، أحمد عبد الحفيظ ٣٩
- الرماش، محمد ٢١٠
- الرنوثي، محمد نزال ١٩٢
- روبرتس، فرانك (Frank K. Roberts) ٤٥٦، ٤٥٥
- روت، جون (F. Root John) ٤٦٢، ٤٦٠، ٤١٩
- روز، إدوارد مايكل (Edward Michael Rose) ١٧٤

٣٠٩	روستو، والت (Walt W. Rostow)
٤٢٥، ٣٢١، ٣١٢ - ٣٠٩، ٢٤١	روستو، يوجين (Eugene Rostow)
٤٣٤	رياض، محمود

ز

٤٨٠، ٤٧٩، ٢٧٢، ٢١٠	الزقعار، عبد السلام
٢١٠	الزقلعي، عبد العزيز
٢١٠، ٣٩	زميت، الفيتوري
١٨٨	الزناتي، محمد الزناتي
٤٠، ٣٩	الزنتاني، محمد بوصاع
٢١٠	الزنتاني، محمد صالح
٣٠٢، ١٢٨	الزنتوتي، محمد أم محمود
٢٧٣	الزيات، محمد يوسف
١٥٠	زيلنيجر، إدوراد

س

١٠٠، ١٠١، ١٠٩، ١٤٥، ٢١٠، ٢٣١، ٢٣٤	الساحلي، علي
٣٥٦، ٢٦٧، ٢٦٦	
٨٢	ساراغات، جوزيبي (Giuseppe Saragat)
٢٢، ٥٨، ٨١، ٨٣-٨٥، ١١٨، ١٢٧، ١٣٥، ١٤٨، ١٥١، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٥٠ - ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٣-٢٧٥، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٧-٣٣٠، ٣٣٣-٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٨٥، ٤٠٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٥١، ٤٥٦-٤٥٨	ساريل، رودريك (Roderick F.G. Sarell)

٤٦٦، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٠٧،

٥٠٨

١٨٨

ساسبي، إبراهيم السنوسي

٤٨٩، ٣٥٧

ساسبي، أنور

١٠٧

الساقزلي، محمد

٤٢٤

سامي، أمين

٤٥٦، ٣٣٤

سبيرس، دينيس (Denis J. Speares)

٥٠٤

السحباني، الطيب

٢١٠

السراج، علي

٢١

السعداوي، بشير

٤٧٨

سعود، فيصل

٢١٥، ٢١٣

سعيد، أحمد

١١١، ١٠٩، ٢٤

سكتة، عبد الله

٨٤، ٨٣، ٨١، ٣٦

سكريفنر، رونالد

٤٨٠

سلامة، رمضان

٣٢٨

سليمة (ابنة الملك إدريس والملكة فاطمة بالتبني)

٣٠

السنوسي، أحمد الشريف (عائلة)

٥٠٤، ١١١

السنوسي، بالقاسم / أبو القاسم

٢٦-٢٨، ٣٠، ٥٢، ٥٤، ٦٠، ٦٥، ٦٦، ١١٣،

السنوسي، الحسن الرضا / ولي العهد

١١٧، ١٤٧، ١٥٢-١٥٥، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٦،

١٧٧، ١٩٧، ٢٣٩، ٣٢٤، ٣٢٧-٣٣١، ٣٣٣،

٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٥،

٤٠٢، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٣٢-٤٣٤، ٤٤٨،

٤٥٠، ٤٥٣-٤٥٦، ٤٦٣، ٤٧٢، ٤٩٦، ٥٠٥،

٥١٤، ٥١٠

٥٢	السوسي، الصديق الرضا
٤٦٢، ١٣٩-١٣٦، ١٠٧، ٥٤	السوسي، عبد الله عابد
١٩٥	السوسي، عمر العربي
١٩٥، ١٦٦، ١٥٤، ١٥٣، ١٣٦، ٨٠، ٦٠، ٥٢، ٢٣٤، ٢٣٩، ٣٢٨، ٤٥١-٤٥٣، ٤٥٥، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٠٢	السوسي، فاطمة أحمد الشريف / الملكة
٥٣-٤٣، ٥٣، ٥٥-٦٢، ٦٤، ٦٥-٧٧، ٨٠-٩٣، ٩٧-١٠١، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٤-١٣٦، ١٤٥، ١٤٨-١٥٦، ١٥٨، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩-١٧١، ١٧٣-١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٢-١٩٥، ١٩٧، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١٤-٢١٩، ٢٢٢، ٢٣٣-٢٣٥، ٢٣٩-٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٣-٢٥٦، ٢٦١-٢٦٣، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٦-٢٧٨، ٢٨٤-٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٢، ٣١٦-٣٢٤، ٣٢٦-٣٣٠، ٣٣٢-٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٥-٣٤٧، ٣٥٣-٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢-٣٧٥، ٣٨٥، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢-٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٠-٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٤٨-٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٣-٤٦٦، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٨-٤٩٠، ٤٩٣-٤٩٦، ٤٩٨-٥١١، ٥١٣-٥١٥	السوسي، محمد إدريس / الملك
١٩٥	السوسي / المهدي الصديق الرضا
٤٠٩، ١٧٢، ١٣٣ (Donald Lewis Snook)	سنوك، دونالد لويس
٤٦٦، ٤٦٠، ٣٢٠، ٢٩٩ (Roscoe S. Suddarth)	سودارث، روسكو

١٩٨	السوسي، امبارك
١٠٨، ١٠٩، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٥٧، ٤٤٩، ٤٦٩، ٥٠٢	سوف، أحمد عون
٤٤٩، ٤٤٨	سوناي / صوناي، جودت
١٦٦	سيالة، محمد فريد
٤٩٩، ١٧٣، ٩٣	السيفاط، محمد
٩٢	سيف النصر (عائلة)
٢٩	سيف النصر، أحمد
٢٣، ٢٤، ٥٥، ٥٦، ٧١، ٧٤، ٨١، ٩٢، ١٠٩، ٤٢٥، ٢٦٦، ١١٠	سيف النصر، سيف النصر عبد الجليل
١٨٩، ٢١٠، ٢٧٦	الشاطر، عبد الرحمن
٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٣	الشافعي، حسين
٩٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٤٧٣	شرف الدين، عبد الله
٤٨٠	الشريف، بشير محمد
٤٥٣	الشريف، الطيب
١١١	الشريف، محمد
٢١٠	الشريف، هاشم
١١١	شقلوف، عبد الرازق
١٦٢، ١٦٣، ٣٣٠	الشقيري، أحمد
٣٦٥	شلاك، الصديق
٥٣، ١٣٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٤٢٠، ٥٠١، ٥٠٣	الشلحي (عائلة/ أخوات)

الشلحي، إبراهيم	٢١، ٣٠، ٥٢، ١١٣، ١٣٦، ٢٧٨، ٣٤٧، ٤٤٩، ٥٠١، ٤٥٢
الشلحي، البوصيري إبراهيم	٢٨، ٥٢-٥٤، ١٠٧، ١٠٨، ١٥١، ٣٥٣، ٤٦٢، ٥٠٦
الشلحي، عبد العزيز إبراهيم	٥٦، ٥٧، ٩٧، ١١٣، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ٢٠٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٦١، ٣٧٥، ٤١٦، ٤٢٠-٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٩-٤٣١، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٩، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١٦
الشلحي، عمر إبراهيم	١١٣، ١٣٣-١٣٦، ٢٧٨
الشلحي، لطفية إبراهيم	١٣٦، ٢٧٨، ٤١٦، ٤٢٢، ٥٠١
شلوف، جبريل	٢٨٩، ٢٩٨
شمس الدين، السنوسي	٤٤٨، ٤٥١، ٥٠٢
شنيب، محمد عبد السلام	٤٢٣
شنيبة، علي	٢٩٨
الشوشان، عبد العزيز	١٧٢
الشويرف، عبد اللطيف	٧٤، ٢١٠، ٣٦٣، ٣٦٧
الشيبياني، محمد مصطفى	٢٨٤
شيخ الأرض، مدحت	٥٠٦

ص

صالح، جبريل	٢٠٤
صبحي، محمود	٣٨، ٣٩، ٤٠، ٧١، ٩٥، ٢١٠، ٤٧٣
صبور، حامد حلمي	١٨٢
الصادق، نوري	٥٦، ٥٨، ١٨٨، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٩٢، ٤٢٠، ٤٥١، ٥٠٤

٥٦	صلاح، محمد
٤٨٠	الصومالي، عيسى مختار
٤٦٩، ٣٥٧، ٢٦٦، ١٦٥، ١١٠، ١٠٩	صويديق، أحمد
٢٢، ٣١، ٣٤، ٥٢، ٦٤، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٩، ١١٦، ١٢٩، ١٤٦، ١٥٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٧٢، ٣٣١، ٣٦١، ٤١٩، ٤٥٥، ٤٧٢، ٤٨١	الصيد، محمد بن عثمان

ط



١٧٢	الطشاني، محمد عمر
٤٤٦	طقوق، علي
٢١٠	طلوبة، عمر
٣٩٦، ٣٩٥، ٢٩١، ١٢٤	العابدية، فتحي علي
٢٧٠، ٢٦٩	عارف، عبد الرحمن
٤٧٤، ٤٧٣، ٣٦٥	عاشوراكس، أحمد
٤٨٠، ٤٧٧	العالم، مصطفى عبد الله
٨١، ٨٠	عامر، علي
٤٨٠	العبادي، بالقاسم محمد
٥٠٣، ٤٩٧، ٢٦٣-٢٦١، ١١٣، ٤٩	العبار، عبد الحميد
٣٤٥	العبار، عبد الونيس (زعيم شرطة)
٢٠٤	العبار، عبد الونيس (عقيد جيش)
٧٤	العبار، هاشم
٥٨٦	

١٢٨	عبد الباقي، طارق
	عبد الجليل (انظر سيف النصر)
٤٨٠، ٤٧٩	عبد ربه، زكي
١٦٩	عبد الرحيم، يوسف
٤٢٤	عبد الله، إدريس
٤٨٨، ٤٨٧	العبدلي، سليمان
٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٦٢، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١٦١، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٤، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١١- ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٦-٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥١-٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٨-٢٧١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٢١- ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٨٠، ٣٩٤، ٤٢٣، ٥٠٦	عبد الناصر، جمال
٢٣، ٢٤، ١٠٨، ١١٠، ٢٦٦، ٣٥٧، ٣٩٢، ٤٢٦، ٤٥٣، ٤٦٩	العبيدي، حامد
٥٤، ٥٢	العبيدي، سعد
٦٣، ١٣٤، ٣٥٧، ٣٧١، ٣٨٣، ٤١٧، ٤٤٢، ٤٦٩، ٤٧١، ٥٠٠	عتيقة، علي أحمد
٤٧٨	العجومي، يوسف
٣١٥، ٣٥٧، ٤٣٤، ٤٦٩	عراي، شمس الدين
٢٧٣	العربي، محمد ميلاد
٤٨٠، ٤٧٨	العربي، يوسف
٤٩، ٢٦٣	عريقيب، مفتاح
٢٠٨	عز الدين، فتح الله

١٠٩	العقبي، الطاهر
٤٥٣، ٩٢، ٧١	العلام، عبد القادر
٣٢٨	عمر (ابن الملك إدريس والملكة فاطمة بالتبني)
٢٤٦	عمر، محمد
١٣٤، ٦٣	عميش، سالم
٤٧٤، ٤٧٣، ٦٤، ٢٣	العنيزي، علي نور الدين
٢٩٠	عوادة، عبد الحميد
٤٨٠، ٤٧٩	عودة، صبحي
٥٣	العيساوي، إدريس
٤٨٠	عيسى، علي محمد
٤٣٤	العيني، محسن
٤١٥، ١٣٢	غانم، شكري
٤٩٢، ٤٩١، ٤٨٠، ٤٧٨، ٤٧٥، ٢٧٤، ٢١٠	الغدامسي، عز الدين
٢٠٤	غرييل، رمضان
٥٠١، ٤٢٢، ٤١٦، ٢٧٨	الغماري، محمد عبد السلام
٤٤٠، ٣٥٨، ٢٨٩، ١٥٩، ٦٨	الغناي، حسين
٤٧٣، ٤٦٨، ٤١٥، ٣٧٧، ٢٠٩، ٢٠١، ٢٠٠	الغويل، إبراهيم بشير
٤٧٧	



ف

فاتوري، جورجو (Giorgio Fattori) ٢٢١، ٢١٨

الفاخري، مفتاح محمد معيوف (الهندياني) ١٢٢

١٤٠	فارلي، راؤول (Rawle Farley)
٣٩	فتح الله، محمود
٢١٠	فحيمة، محمد حسونة
٣٠١	فرانكو (العقيد)
٤١٩	فرانكو، فرانيسكو
٤٧٨	فرج، عدنان
٢١٠، ١٩٧	الفرجاني، جمعة
٣٠٢، ٢٩٩	الفرجاني، صالح
٤٢٢، ٣١٥	الفرجاني، مفتاح الشارف
٤٥	فريد، عبد المجيد
١١١	الفريطيس، عبد الجواد
٢٧٤، ٢١٠	الفرزاني، جمعة
١٥٠	الفرزاني، عمرو
١٦٩	فكري، رامز
١١، ٢٢، ٢٣، ٢٩-٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٥٤، ٥٥، ٦٧، ٦٩، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٤١، ١٧٧، ١٧٨، ٢٦٣، ٢٦٤، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٩٥، ٤٦٥، ٥٠٧، ٥٠٩	فكيني، محي الدين
١١١	فلاق، علي
٢٧٣، ٢١٠	فلفل، إبراهيم
٢١٠، ٤٠، ٣٩	فلفل، السايح
١٦٣، ١٦٢	فليتشر (W. H. G. Fletcher)
٢١٠	الفنيش، أحمد علي
٤٤٣	فوستر، يوجين (Eugene S. Foster)

١٤٣	الفيتوري، فرج
١٣٤	فيرست، روث (Ruth First)
١٢٤	فيلارد، هنري (Henry S. Villard)
١٢٧	فيلدن، غرانت (Grant A. Fielden)
٥٨، ٥٧	فيليبس (المقدم) (W. B. Phillips)

ق

٢١٠	قاباج، مصطفى
١٥٠	القاسم، أنيس مصطفى
٤٨٠	القاضي، رمضان محمد
٢٦٦، ١٧١-١٦٩، ١٠٩، ١٠٨، ٧٥، ٢٤، ٢٣، ٤٤١، ٣٨٩، ٣٧١، ٣٥٧	القاضي، سالم لطفي
٤٠٩، ٢٧٤، ٢١٠، ١٨٨، ١٨٣، ١٨٢، ١٢٤، ٤٢٤	القذافي، معمر
٣٦٤، ٣٥٧، ٢٦٧، ٢٦٦، ١٠٩، ١٠٨، ١١، ٥٠٠، ٤٤٢، ٤٤١، ٤٣٤، ٤٣٠، ٤١٦، ٣٧٠، ٥٠٨، ٥٠٦، ٥٠١	القذافي، ونيس
٤٢٢، ٢١٧	القريشلي، مصطفى
٣٥٧، ٣٥٦	القعود، الهادي
٢١٠	القلاط، محمود
٢١٠	القلالي، محمد شكري
٤٧٤، ٤٧٣، ٢٦٣، ٧٠، ٣٢، ٢٤، ٢٢	القلهود، عبد الرحمن
٤٢٤، ٢٠٧، ٢٠٦	القويري، مصطفى
٢١٠	القيادي، إبراهيم
	٥٩٠

ك

- الكاديكي، حسين ٢٠٨
- كاردين، دريك تشارلز ٥٢ (Derrick Charles Carden)
- كانينجهام (J. E. Cunningham) ٣٨٨، ٣٨٧
- كايزر (Kaiser) ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٦
- كريستي، جون (John Christie) ٤٢٩، ١٢٨
- الكريكشي، محمد ٢١٠
- الكريوي، محمد علي ٢٠٩
- كعبار، عبد المجيد ٤٤١، ٢٦٣، ٢٦١، ١٠١
- كعبار، منصور ٢٥
- الكعبازي، فؤاد ٢٤، ٦٤، ١٠٨، ١٠٩، ١٣٠، ١٣٢-١٣٥، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٤
- كعوان، أحمد ١١١
- كمال، سالم ٤٣٤
- كنيدي، جون ٥٠٨
- كورمان، جون (John G. Korman) ٢٤٤-٢٤٢، ٢٢٨، ٢٢٦، ٢٢٥
- كوسيتي، إيتالو (Italo Cossetti) ٤٥٥
- كوسيجين، أليكسي ٢٧٦
- كوكان، سالم ٢٩٨
- الكيب، عبد اللطيف ٢٩٨
- كيتير، صمويل (Samuel C. Keitter) ٢٩٨، ٢٨٩
- الكيخيا، عمر باشا منصور ١٠٧

١١١، ١٠٧	الكبخيا، فتحي
٤١٥	الكبخيا، مصطفى
٢٥	الكبخيا، منصور رشيد
٢٧	كير كبرايد، أليك
٤٧٨	كيشاكي، محمد
١٩١	كيمورا، سليمان
٤٩٠، ٤١١	كين، إدوارد (Edward Kane)

ل

٤٨٠	اللافي، علي محمد
٨٨، ٨٦، ٨٥، ٨٣، ٧٨، ٧٧، ٧٢، ٧٠، ٥٦، ٣٤	لايتنر، آلان (E. Allan Lightner)
١٢٤	لطيش، السنوسي
٤٢١، ١١٩، ٥٣	لنقي، عبد المولى
٧٥، ٢٤	لورنس، (P. H. Laurence)
٨٠	لوزون، شالوم
٢٢١	لوك، تيد (Ted Lough)
٥٨، ٥٧	لو كاس، إيفور (I. T. M. Lucas)
١٦١، ١٣٥، ١٣٤، ١٢٢، ١٢٠، ١١٩	لياس، عبد الكريم
٤٨٩، ٣٥٨	ليبيلي، يوجين (Eugene Bernard LeBailly)
٤٢٨	ليدويدغ، برنارد (W. Bernard J. Ledwidge)
١٧٤	

م

٢١٠	مادي، يوسف
٢٤٧	مارتن، ويليام
٥٣، ٤٥-٤٢، ٣٦، ٣٤، ٣٢، ٢٩، ٢٣، ٢٢، ١١	مازق، حسين يوسف

٦٤-٦٦، ٦٨، ٧٥، ٨٥، ٨٨، ٩٩-١٠١، ١٠٧-
 ١٠٩، ١١١-١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٣٠،
 ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٩-١٥٣،
 ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨،
 ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥-١٧٨، ١٨٤، ١٨٦-
 ١٨٩، ١٩٣، ١٩٥-١٩٧، ٢٠٠-٢٠٢، ٢٠٧،
 ٢١٠، ٢١٢، ٢١٥-٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٩،
 ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨-٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٠-٢٥٦،
 ٢٦١-٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥،
 ٢٨٠-٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٧،
 ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٦-٣٢٩، ٣٣٢،
 ٣٤١، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٣،
 ٣٦٤، ٣٧٠، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٢٥،
 ٤٦١، ٤٧٤، ٤٩٥

٣٠١

الماعزي، محمد

٣٢٦

مأمون، حسن

٥٨

ماي، جيمس (James A. May)

٤٥١

المبروك، حفيظة

٧٤، ٧١

المبري، محمد ياسين

٤٨٠

مجبر، سعد مصطفى

٩

المجريسي، يوسف بشير

٤٣٥

المحجوب، محمد أحمد

٣٦٣

المحجوب، منصور

٣١-٣٣، ٢٠٨

محي الدين، زكريا

٧١

المختار، أحمد

٥، ٣٤٢

المختار عمر

١١١	مخلف، محمود
٢٢٠، ٢٠٨	المدني، عبد السلام
١٢٢	المريمي، محمد منصور عبد الرحمن
٤٤٤، ٣٤١، ٢٩٢، ١٧٠	المزوغى، علي جمعة
٢١٠	مسعود، عبد الله
٩٤	المسعودي، فاضل
٤٨٠	المسلاتي، عبد القادر
٢١٠	المشيري، عبد الهادي إبراهيم
٣٩، ٧١، ٩٥، ٩٦، ٢١٠، ٣٦٧، ٣٧٧، ٤٧٣، ٥٢٢	المصراطي، علي مصطفى
١١١	المطردي، مهدي
٤٣٥	معلا، منصور
٤٦٧، ٤٦٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢١٠	المغربي، محمود سليمان
١٤٦، ١١٥، ٩٥، ٧١، ٣٩	المغربي، محمد بشير
١٥	المقريف، محمد يوسف
٤٧٧، ٤٧٣، ٤٦٨، ٢١٠، ٢٠٩	المقهور، كامل
٤٢	مكلانسكي، جي (J. V. McLansky)
٤٨٨، ٣٢٨، ٣٢٧	المنتصر (عائلة)
٢١٠	المنتصر، إبراهيم أدهم
	المنتصر، أحمد ضياء الدين
١٤، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٦٠، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٨، ٨٥، ٩٩، ١١١-١١٣، ١١٦، ١١٨، ١٣٩، ١٧٠، ١٧٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٤٧، ٣٥٥	المنتصر، بشير السني

٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧١، ٣٧٧، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٠٥	
٥٠٦	
٢١٠	المنتصر، زهدي
٣٠	المنتصر، سالم عمر
٤٥٦	المنتصر، الصديق
٤٨٠، ٤٧٨، ٢٧٤	المنتصر، عمر مصطفى
١١، ٢١-٢٤، ٢٩-٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٨-٤٢، ٤٤-٤٧، ٤٩-٥١، ٥٥-٥٨، ٦٠-٦٨، ٧٠-٧٨، ٧٧، ٧٨، ٨٣-٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٧-١٠١، ١٠٧-١٠٩، ١١١، ١١٣-١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٥، ١٤١، ١٤٩-١٥٤، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٣، ٢٣٩، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٣١٧، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٥٣-٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٨٤، ٤١٤، ٤٢٥، ٤٧٤، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٠٣	المنتصر، محمود أحمد
٢٥، ١٠٨-١١٠، ٢٦٦، ٣٥٦	المنصوري، محمد
٢٧٦	المهدي (محرر في صحيفة "الحرية")
٤٤٦	مويوتو، سيسي سيكو
٨٨	مودي (Moody)
١٢٧	مور، جيمس (James D. Moore)
١٠٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٢٨، ٢٦٦، ٣٢٥، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٨، ٤١٥-٤١٩	موسى، خليفة
٤٢٦، ٤٥٠	موغ، جون (John Mogg)
١٦٢، ١٧٣، ٣٢٧، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٨٩	مونرو، آلن (Allan G. Munro)
٢١٠	الميت، عبد المجيد
٢٣	الميت، محمد

ميزران، محمد رمضان ٢٧٣، ٢١٠

ميزران، مصطفى ٢١٠

ميغالوبولس، لورينزو (Lorenzo Mefalopolos) ٤١٦

الميلودي، علي ٣٥٨

ن

ناصر، أحمد ٢١٠

النامي، عمرو خليفة ٥

النجار، بشير محمد ٢١٠، ٢٠٩

نجم، أحمد يونس ٤٦٩، ٤٤١، ٣٥٧

نشنوش، محمد ٣٩

نعامة، أبو بكر ٣٦٣، ٢٦٦، ٢٣٧، ١١٠، ٢٤، ٢٣

نولتون، وينثروب (Winthrope Knowlton) ٢٩٢

نيوسوم، ديفيد دنلوب (David D. Newsom) ٢٦، ٢٧، ١٢٢-١٢٧، ١٣٤، ١٣٦، ١٥١-

١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٢، ١٧٧-

١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٠،

٢٠١، ٢١٢، ٢٢٨، ٢٣٠-٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨-

٢٤١، ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤،

٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٤-٢٩٦، ٢٩٨-٣٠١،

٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣،

٣٣٢، ٣٣٧-٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٦٩، ٣٧٠،

٣٧٢، ٣٧٤-٣٧٦، ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥،

٣٩٨-٤٠٠، ٤٠٤، ٤١٢، ٤١٥-٤١٩، ٤٢١-

٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٧-٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٤٨،

٤٥٤، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٧١، ٤٧٢، ٥٠٠-

٥٠٤، ٥٠٨، ٥١٠، ٥١٣، ٥١٥

هـ

- هاتشنسون (W. E. Hutchinson) ١٢٦
- هاردايكر، بيت ٣٧٠، ٢١٨، ٦٢
- هامان، نصر الدين ٣٠٢، ٢٩٩، ٢٠٧
- هانّا، الكونيل (Col. Hannah) ٥٥
- هانديسايد، هولزي (Holsey G. Handyside) ٢٩٨
- الهتكي، محمود ٢١٠
- الهمالي، الصديق ٤٨٠
- الهندي، هاني ٤٨٠
- الهندياني (انظر الفاخري)
- هوران، هيوم (Hume A. Horan) ١٤٣
- الهوني، أحمد الصالحين ٣٧٧، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٥٨، ٣٥٦، ٣٨٠، ٣٩٢، ٤٠٥، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٥٨
- هيكل، محمد حسنين ٣٢٦، ٢٧١-٢٦٨، ٢٤٧، ١٦١
- هيوز، توماس (Thomas L. Hughes) ٢٧٢

و

- واتسون، غاي (Guy Watson) ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٥٥
- الواحيدي، عمر محمد ٤٢٤، ٢٠٨
- وادمز، فرانك (Frank Waddams) ١٣٥
- وارين، ديفيد (David Warren) ٤٢٨
- الوداوي، رمضان حسن عبد الله ١٢٢
- وريث، علي عبد الله ٣٨٢، ٣٧٧، ٣٥٥، ٣٤٥، ٢١٠، ٢٠١، ٢٠٠

٤٨٣، ٤١١، ٤٣٠، ٤٧٣، ٤٧٦، ٤٨٣، ٤٩٠،

٤٩١

١٦٥

الوطاري، عبد العزيز

٢٩١

ولف، ليستر (Lester L. Wolff)

١٥٤، ١٦٢، ١٧٣، ١٩٥، ٢٢٦، ٣٤٥، ٣٧٣،

ويكفيلد، بيتير (Peter G. A. Wakefield)

٤٥٨، ٤٥٩، ٤٩٨، ٤٩٩

٢٩١

ويلسون، بوب (Bob Wilson)

ويليامز، غير هارد (Gerhard Mennen Williams) ٣٤

٢٢٨، ٢٢٩

وين، هيو (Hugh Wynne)

١٠٩، ١١٠، ٢٦٦، ٣٥٧، ٤٢١

ياسين، بوسيف

١١٠، ٢٦٧

يعقوب، عمر

٣٤٤

يماني، أحمد زكي



فهرس عام

المجلد الخامس

حكومات المنتصر ومازق والبدرى والبكوش

(مارس ١٩٦٤ - سبتمبر ١٩٦٨)

٥	الإهداء
٧	كلمة الناشر
٩	شكر وامتنان
١١	مقدمة المجلد الخامس

حكومة محمود المنتصر الثانية (يناير ١٩٦٤ - مارس ١٩٦٥)

٢١	* العودة وتشكيل الحكومة
٢٦	* مقترحات أمريكية
٢٩	* استمرار حالة التوتر والمظاهرات
٣١	* بداية التدخل المصري السافر
٣٣	* عبد الناصر يصب الزيت على النار
٣٨	* المنتصر وإلغاء المعاهدات
٤٨	* استقالة الملك
٥٢	* مصرع البوصيري الشلحي
٥٥	* إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية (خباياها - تداعياتها)
٦٠	* عودة إلى فكرة إعلان النظام الجمهورى
٦٢	* إنجازات ووقائع أخرى
٦٧	* مقر الحكومة .. بين البيضاء وطرابلس

- ٦٩ * الانتخابات البرلمانية (أكتوبر ١٩٦٤)
- ٧٧ * تحركات بن حليم المربية
- ٨٠ * من الوثائق البريطانية
- ٨٠ - زيارة دي كاندول وعائلته للملك إدريس
- ٨١ - عن نوايا النظامين المصري والجزائري
- ٨٢ - عن العلاقات الليبية البريطانية
- ٨٣ - لقاء السفير ساريل مع المنتصر (استياء ليبي من أمريكا)
- ٨٦ * إلحاح ليبي وتردد أمريكي حول المفاوضات
- ٨٩ * تقرير أمريكي عن المعارضة في ليبيا
- ٩٩ * استقالة حكومة المنتصر

حكومة حسين مازق (مارس ١٩٦٥ - يونيو ١٩٦٧)

- ١٠٧ * تشكيل الوزارة وتعديلاتها
- ١١١ * ملامح جديدة في الإدارة
- ١١٥ * إعادة الانتخابات العامة (مايو ١٩٦٥)
- ١١٨ * علاقة الحكومة بمجلس الأمة الجديد
- ١١٨ - أحداث مبكرة وإشاعات
- ١٢١ * تفجيرات في آبار النفط
- ١٢٤ * سفير أمريكي جديد
- ١٢٩ * تعديل جديد لقانون البترول
- ١٣٢ * عقود امتياز جديدة
- ١٣٦ * صراع مع رموز الفساد المالي
- ١٤٠ * مشروع إدريس للإسكان
- ١٤٣ * مسعى لتصنيع السلاح

- * تطورات ووقائع أخرى خلال عام ١٩٦٥ ١٤٥
- * تقرير بريطاني إيجابي ١٤٨
- * مشروع إعلان الجمهورية مجدداً (١٩٦٥ - ١٩٦٦) ١٤٩
- * تقرير أمريكي بالغ الأهمية (حول مشروع إعلان الجمهورية) ١٥١
- * استئناف المفاوضات بشأن القواعد ١٥٧
- المفاوضات مع بريطانيا ١٥٧
- المفاوضات مع أمريكا ١٥٧
- * علاقات متوترة مع مصر ١٦٠
- * وقائع أخرى خلال عام ١٩٦٦ ١٦٤
- ١- على الصعيد الداخلي ١٦٥
- ٢- في المجال النفطي ١٦٧
- ٣- في مجال العلاقات الخارجية ١٦٨
- * قصة مراسيم إلغاء الفوائد على قروض المصارف الليبية ١٧٠
- * عودة رجل المخابرات الأمريكية سنوك إلى ليبيا ١٧٢
- * خلافات؟! ١٧٣
- * اهتمام فرنسي ١٧٤
- * صراع الأجيال في ليبيا ١٧٥
- * تقرير أمريكي عن عام ١٩٦٦ ١٨٠
- * وقائع وتطورات - عام ١٩٦٧ ١٨٧
- * أمريكا تطلب مساعدات للأردن وتونس ١٩٢
- * شؤون ليبية - أمريكية أخرى ١٩٣
- * زائر بريطاني صديق للملك ١٩٥
- * اضطرابات ومطالب طلابية ١٩٦
- ٦٠١

٢٠٢	* تداعيات حرب يونيو ١٩٦٧
٢٠٤	- على الصعيد الرسمي
٢٠٩	- على الصعيد الشعبي
٢١١	- من مذكرات محمد بن عثمان الصيد
٢١٢	- شهادة مصطفى بن حليم
٢١٥	- من مذكرات بشير السني المتصر
٢١٨	- من المصادر اليهودية
٢٢٢	- من الوثائق الأمريكية
٢٤٢	- لقاء أمريكي مع محافظ بنغازي
٢٤٤	- من مذكرة أمنية
٢٤٥	- من الصحافة الوطنية
٢٥٠	- من الوثائق البريطانية
٢٥٥	* استقالة حسين مازق

حكومة عبد القادر البدري (يوليو ١٩٦٧ - أكتوبر ١٩٦٧)

٢٦١	* ملابسات التكليف
٢٦٦	* تشكيلة الحكومة
٢٦٨	* قرار استئناف تصدير البترول
٢٧٢	* اعتقالات ومحاكمات
٢٧٥	* صراع مع الصحافة
٢٧٨	* صراع مع آل الشلحي ورجال القصر
٢٨٠	* انحياز جهوي وقبلي
٢٨١	* السفير نيوسوم.. دعوة صريحة وخطيرة
٢٨٦	* تقييم مخبراتي أمريكي مبكر

- * متفجرات في أهداف أمريكية ٢٨٩
- * معلومات مغلوطة عن ليبيا أمام الكونغرس الأمريكي ٢٩١
- تقرير أمريكي عن الآثار الاقتصادية للحرب ٢٩٢
- * استئناف المفاوضات مع بريطانيا حول القواعد ٢٩٤
- * استئناف المفاوضات مع أمريكا حول قاعدة ويلس ٢٩٧
- * تنسيق أمريكي - بريطاني وخاف من انقلاب راديكالي ٣٠٤
- * لقاء أمريكي - بريطاني (محادثات بيومونت) ٣٠٩
- * استمرار تدمير ضباط الجيش ٣١٤
- * اهتمام بالأجهزة الأمنية ٣١٦
- * مدى التزام أمريكا بالدفاع عن ليبيا؟ ٣١٩
- * المشاركة في قمة الخرطوم العربية ٣٢٤
- * دعم دول المواجهة العربية ٣٢٦
- * وضع ولي العهد وبعض آرائه ٣٢٧
- * اهتمام بالقوات المسلحة (تطهير الجيش وتقويته) ٣٣٢
- * أسباب استمرار المشاعر المعادية لأمريكا ٣٣٧
- * وقائع وتطورات أخرى ٣٤١
- * خطوات في مجال البترول ٣٤٣
- * نهاية حكومة البدري ٣٤٥

حكومة عبد الحميد البكوش (٢٥ أكتوبر ١٩٦٧ - ٤ سبتمبر ١٩٦٨)

- * التكليف وملابساته ٣٥٣
- تشكيلة الوزارة ٣٥٦
- * ردود فعل .. وانطباعات مبكرة ٣٥٩
- * وزير إعلام جديد .. وسياسة إعلامية مختلفة ٣٦٣
- ٦٠٣

٣٦٨	* مشروع الإصلاح (الإداري والمالي والسياسي).....
٣٧٤	- الموقف من الملكية.....
٣٧٦	* "الشخصية الليبية".....
٣٨٢	* تدريس اللغة الانجليزية.....
٣٨٤	* توجّهات تحديثية ليبرالية.....
٣٨٧	- رصد أمريكي للتغير الاجتماعي (نموذج).....
٣٨٩	* تخفيض قيمة الإسترليني.....
٣٩١	* العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.....
٣٩٥	- السفير فتحي العابدية.....
٣٩٧	* الموقف من قاعدة "ويلس" الأمريكية.....
٤٠١	* أهداف أمريكا في ليبيا لعام ١٩٦٨.....
٤١٠	* زيارة رسمية إلى فرنسا.....
٤١٤	* اهتمامات بترولية.....
٤٢٠	* في مجال القوات المسلحة.....
٤٢٥	* صفقة السلاح مع بريطانيا.....
٤٣٣	* على صعيد العلاقات العربية.....
٤٣٨	- دعم القضية الفلسطينية.....
٤٤٠	* وقائع وتطورات أخرى.....
٤٤٨	* جولات واسعة للملك.....
٤٥٤	* وضع ولي العهد.....
٤٦٤	* الحركة الطلابية.....
٤٦٦	* الموقف من القوى المعارضة والجديدة.....
٤٧٥	* محاكمة "القوميين العرب".....

- ٤٨٥ * شعبية البكوش وخصوماته
- ٤٨٨ - موقف العائلات الكبيرة
- ٤٩٨ * رحيل دي كاندول
- ٥٠٠ * استقالة حكومة البكوش
- ٥٠٠ - الوقائع والملابسات
- ٥٠٦ - أصداء الاستقالة
- ٥١٣ - تساؤل وتأويل

المراجع والملاحق

- ٥١٩ المراجع العربية
- ٥٢٢ المراجع الإنجليزية

ملحق الصور والوثائق

- ٥٢٥ ملحق الصور
- ٥٥٣ ملحق الوثائق البريطانية (عينات)
- ٥٥٩ ملحق الوثائق الأمريكية (عينات)
- ٥٧١ فهرس أعلام المجلد الخامس
- ٥٩٩ الفهرس العام

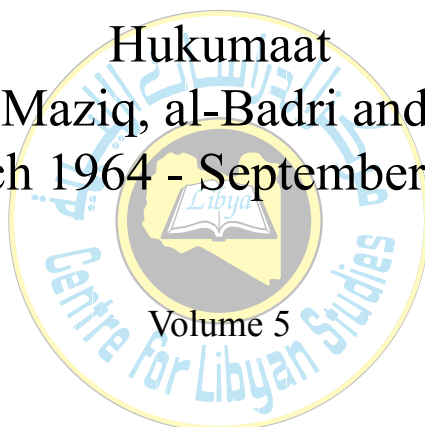
LIBYA BAYN AL-MADI WA'L-HADIR

SAFAHAT MIN AL-TA'RIKH AL-SIYASI

Part 2

**Dawlat al-istiqlal
al-Huqba al-naftiyya 1963-1969**

**Hukumaat
al-Muntasir, Maziq, al-Badri and al-Bakkoush
March 1964 - September 1968**



Volume 5

Mohamed Yousef Al-Magariaf



Centre for Libyan Studies

نسخة الكترونية

LIBYA PAST AND PRESENT

Chapters in Libya's Political History

Part 2

Libya since Independence
The Oil Era 1963-1969

Volume V

The Governments of
al-Muntasir, Maziq, al-Badri and al-Bakkoush
March 1964 - September 1968

First published in 2018 in Great Britain by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Oxford OX2 7DL (UK)

© **Mohamed Yousef Al-Magariaf**

All rights reserved

No part of this book may be reproduced or transmitted
in any shape or form Without written permission

A full CIP record of this book is available from the British Library

ISBN 978-1-907187-34-6



9 781907 187346

ISBN: 978-1-907187-34-6